



اسلامی شوریہ ایران
ISLAMIC CONSULTATIVE ASSEMBLY OF IRAN

العروة الوثقى

في

العبادة العظمى للرب عز وجل

والتعليق عليها

الجزء الثامن

الصلوة

(المكروهات في الصلاة - الشك في الركعات)

أعده

مؤيد الدين محمد باقر المجلسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العروة الوثقى والتعليقات عليها

كاتب:

مؤسسه جهانى سبطين عليهما السلام

نشرت فى الطباعة:

مؤسسه السبطين (عليه السلام) العالميه

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٢	العروه الوثقى والتعليقات عليها المجلد ٨
٢٢	اشاره
٢٣	اشاره
٢٨	أصحاب التعليقات لهذا الكتاب
٣٤	فصل فى المكروهات فى الصلاه
٣٤	الامور التى يكره الإتيان بها فى الصلاه
٤١	فصل حكم قطع الصلاه
٤١	عدم جواز قطع الفريضة اختياراً
٤٣	لا يجوز قطع النافله المنذوره بالخصوص
٤٤	عدم جواز قطع الصلاه إن رأى أو حدثت نجاسه فى المسجد لإزالتها
٤٦	حكم قطع الصلاه إذا توقف أداء الدين المطالب به عليه
٤٧	حكم ترك القطع فى موارد وجوبه
٤٨	حين إرادته القطع رخصه أو وجوباً استحباب القول: «السلام عليك أيها النبى...»
٤٩	فصل فى صلاه الآيات
٤٩	وجوب صلاه الآيات على الرجال و النساء و الخنثى
٤٩	الامور المسببه لصلاه الآيات
٥١	وقت صلاه الآيات
٥٣	تفصيل كيفيه صلاه الآيات
٥٦	صور كيفيه صلاه الآيات
٥٧	ما يعتبر فى صلاه الآيات من الأجزاء و الشرائط و الأذكار الواجبه والمندوبه
٥٨	مواضع استحباب القنوت فى صلاه الآيات
٥٨	استحباب التكبير عند كل هوى للركوع و كل رفع منه
٥٩	استحباب قول: «سمع الله لمن حمده» بعد الرفع من الركوع الخامس و العاشر

٥٩	حكم الشك في عدد الركعات في صلاة الآيات
٦٠	الركوعات في صلاة الآيات أركان، فتبطل بزيادتها أو نقيصتها، عمداً أو سهواً
٦١	إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك الوقت
٦٣	وجوب القضاء عند الإهمال مع العلم، و كذا إن علم ونسى
٦٤	يجب القضاء أو الإعادة عند العلم بالآيه مع تبين فساد الصلاة
٦٤	حكم ما لو حصلت الآيه في وقت الفريضة
٦٥	لو شرع في اليوميه ثم ظهر له ضيق وقت الآيه قطعها مع سعه وقتها
٦٧	ما يستحب في صلاة الآيات من امور
٦٩	في حكم التطويل في القراءة و الأذكار فيها حتى للإمام
٦٩	حكم الدخول في الجماعة لو أدرك الإمام في ركوع الاولى أو الثانيه، قبل الركوع أو بعده
٧٠	وجوب الإتيان بسجود السهو عند حصول موجباته فيها كما في اليوميه
٧٠	جريان قاعده التجاوز عن المحل فيها و عدم التجاوز عند الشك كما في اليوميه
٧٠	شرائط ثبوت الكسوف و الخسوف و سائر الآيات
٧٢	اختصاص وجوب صلاة الآيات بمن في بلد الآيه
٧٢	وجوب صلاة الآيات على كل مكلف إلا الحائض و النفساء
٧٤	لو تعدد سبب الآيه دفعه أو تدريجاً تعدد وجوب الصلاة
٧٤	حكم ما لو تعدد ما عليه من سبب واحد، و مع تعدد السبب نوعاً
٧٤	المناطق في وجوب القضاء في الكسوفين في صورته الجهل
٧٦	حكم ما لو أخبر جماعه بحدوث الكسوف و لم يحصل العلم ثم تبين صدقهم
٧٧	فصل في صلاة القضاء
٧٧	وجوب قضاء الصلوات اليوميه الفائتة عمداً أو سهواً أو جهلاً أو لمرض و غيره
٧٨	حكم بلوغ الصبي و إفاقه المجنون و الغمي عليه و الحائض و النفساء و غيرهم
٨٠	فيما لو أسلم الكافر قبل خروج الوقت و لم يصل
٨٠	لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون و الحائض و النفساء بين كون العذر قهرياً أو اختياراً
٨٢	المرتد الفطرى أو الملى يجب عليه قضاء ما فات منه أيام رده بعد عوده للإسلام
٨٢	المخالف يجب عليه قضاء ما فات منه أو أتى به على وجه يخالف مذهبه، و عكسه صحيح

٨٤	لو استبصر المخالف ثم خالف ثم استبصر فالأحوط القضاء
٨٥	وجوب القضاء على شارب المسكر، مع العلم أو الجهل
٨٥	فاقد الطهورين يجب عليه القضاء و يسقط عنه الأداء
٨٦	وجوب أداء الظهر على من وجبت عليه الجمعة و تركها، و قضائها إن تركها، لا قضاء الجمعة
٨٦	وجوب قضاء غير اليوميه سوى العيدين حتى النافله المنذوره فى وقت معين
٨٧	يجوز قضاء الفرائض فى الليل أو النهار أو السفر أو الحضر، و ما فات فى الحضر تماماً سفيراً، و بالعكس
٨٧	حكم ما لو فاتت الصلاه فى أماكن التخيير
٨٩	القضاء فيما لو فاتت الصلاه فى السفر الذى يجب فيه الاحتياط بين القصر و التمام
٨٩	فيما لو فاتته الصلاه و كان فى أو الوقت حاضراً و فى آخر الوقت مسافراً، و بالعكس
٩١	استحباب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً
٩١	فى من عجز عن قضاء الرواتب، و عدم الفرق فى قضاء النوافل بين الأوقات
٩٢	عدم اعتبار الترتيب فى قضاء الفوائت من غير اليوميه
٩٢	وجوب الترتيب فى قضاء الفوائت اليوميه، كقضاء السابق على اللاحق
٩٦	حكم ما لو جهل الترتيب فى الفوائت فى يوم أو يومين
٩٨	لو فاتته صلوات معلومه سفيراً و حضراً و لم يعلم الترتيب صلى بعددها من الأيام
٩٨	فيما إذا علم أن عليه صلاه واحده و لم يعلم بأنها ظهر أو عصر اكتفى بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه
٩٨	حكم ما لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهرين لا على التعيين واحتمل فوت كليتهما
٩٩	فيمن علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس
١٠١	الحكم فيمن علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين فى الخمس من يوم
١٠٤	فيما لو علم أن عليه ثلاثه فروض من الخمس سفيراً أو حضراً
١٠٥	إذا علم أن عليه أربعة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب
١٠٥	فيمن علم أن عليه خمس صلوات مرتبه و لا يعلم أن أولها أية صلاه
١٠٥	فيما إذا علم أن عليه ست صلوات
١٠٦	فيما لو علم أن عليه سبع صلوات
١٠٦	فى الاكتفاء بالقدر المعلوم لو علم فوت صلاه معينه مرات و لم يعلم عددها
١٠٧	فيما لو علم بفوت صلوات مختلفه و لم يعلم مقدارها

- ١٠٨ لا يجب الفوز في القضاء، بل هو موسع ما دام العمر إذا لم ينجر إلى المسامحة والتهاون
- ١٠٨ عدم وجوب تقديم الصلاة الفائته على الحاضر
- ١٠٩ فيما لو كانت عليه فوائت أيام وفاتت منه صلاه ذلك اليوم و لم يتمكن من إتيانها
- ١١٠ فيما لو احتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت، و كذا لو احتمل خللاً فيها
- ١١١ فى إتيان النوافل لمن عليه القضاء، قبل دخول الوقت أو بعد إتيان الفريضة
- ١١١ عدم جواز الاستنابه فى قضاء الفوائت مادام حياً و لو عجز عن إتيانها أصلاً
- ١١١ جواز إتيان القضاء جماعه، سواء كان الإمام قاضياً أم مؤدياً
- ١١٢ فى تأخير القضاء لذوى الأعذار إلى زمان رفع العذر
- ١١٣ استحباب تمرين المميز من الأطفال على قضاء ما فات والتمرين على أدائه
- ١١٤ يجب على الولي منع الأطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم أو على غيرهم من الناس من المحرمات
- ١١٥ فى منع المميز عن لبس الحرير و الذهب و غيرهم مما يحرم على البالغين
- ١١٧ فصل فى صلاه الاستنجار
- ١١٧ جواز الاستنجار للصلاه بل ولسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم
- ١١٧ عدم جواز الاستنجار ولا التبرع عن الأحياء فى الواجبات و إن كانوا عاجزين
- ١١٧ جواز إتيان المستحبات و إهداء ثوابها للأحياء والنيابة فى بعض المستحبات
- ١١٨ لا يكفى فى تفرغ ذمه الميت إتيان العمل و إهداء ثوابه
- ١٢٢ يعتبر فى صحه عمل الأجير و المتبرع قصد القربه
- ١٣٠ وجوب الوصيه على من عليه شئ من الواجبات، و على الوصى إخراجها من التركة
- ١٣٤ إذا علم أن عليه شيئاً من الواجبات وجب إخراجها و إن لم يوص به
- ١٣٥ لو أوصى الميت بالصلاه أو الصوم و نحوهما و لم يكن له تركه لا يجب على الوصى أو الوارث إخراجها من ماله، ولا المباشرة، إلا ما فات منه لعذر و إن لم يوص
- ١٣٨ فيما لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجها من الأصل
- ١٣٩ لو أوصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب العمل به، لكن يخرج من الثلث
- ١٣٩ فما لو أوصى بالاستنجار عنه إزيد من عمره فإنه يجب العمل و الإخراج من الثلث
- ١٤٠ لو علم فراغ ذمته فماً قطعياً فلا يجب و إن أوصى به
- ١٤٠ فيما لو أجز نفسه لصلاه أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به
- ١٤٣ فيمن لو كان عليه صلاه أو صيام استنجارى و كان عليه فوائت من نفسه

- يشترط في الأجير كونه عارفاً بأجزاء الصلاة و أحكامها تقليداً أو اجتهاداً ١٤٤
- في اشتراط عداله الأجير ١٤٥
- حكم كفايه استئجار غير البالغ ولو بإذن وليه ١٤٦
- عدم جواز استئجار ذوى الأعذار والعاجز عن القيام و إن كان الميت كذلك ١٤٧
- فيما لو استأجر القادر فصار عاجزاً ١٤٨
- في حكم تبرع العاجز عن القيام عن الميت ١٤٩
- لوسها الأجير أو شك فيعمل وفق تقليده أو اجتهاده، و عدم إعاده الصلاة ١٤٩
- يجب على الأجير الإتيان بالصلاه وفقاً لتكليف الميت أجهتداً أو تقليداً ١٥٠
- جواز استئجار كل من الرجل و المرأة للآخر مع مراعاة المباشر جهراً و إخفاتاً ١٥٧
- جواز الإتيان بالصلاط الاستنجاريه جماعه مع عدم اشتراط الانفراد ١٥٧
- حكم الاقتداء بمن يصلى الصلاه الاستنجاريه ١٥٧
- وجوب مراعاة الترتيب فى الصلاه الاستنجاريه مع العلم به ١٥٨
- حكم ما لو استؤجر لفوائت الميت جماعه ١٦١
- عدم فراغ ذمه الميت بمجرد الاستئجار، بل يتوقف على العمل صحيحاً ١٦٢
- فيما لو مات الأجير قبل انقضاء مده الإجاره ١٦٥
- عدم جواز استئجار الأجير غيره للعمل إلا بإذن المستأجر ١٦٦
- فراغ ذمه الميت و انفساخ الإجاره لو تبرع متبرع قبل عمل الأجير ١٦٦
- يستحق الأجير أجره المثل لو ظهر بطلان الإجاره بعد العمل أو حصل الغبن ١٧٠
- فيما لو آجر نفسه لصلاه أربع ركعات فأخر و لم يصل عصر ذلك اليوم ١٧٠
- حكم ما لو انقضى الوقت المضروب للصلاه المستأجره و لم يأت بها الأجير ١٧٢
- وجوب تعيين الميت المنوب عنه ولو إجمالاً، ولم يجب ذكر اسمه ١٧٣
- وجوب الإتيان بالمتعارف عند عدم تعيين كيفية العمل من حيث المستحبات ١٧٣
- فيما لو نسي الأجير بعض المستحبات المشترط عليها أو بعض الواجبات عدا الأركان ١٧٣
- حكم ما لو آجر نفسه لصلاه شهر و شك بأن المستأجر عليه سفر أو حضر ١٧٧
- فصل فى قضاء الولى ١٧٩
- وجوب القضاء على ولى الميت ما فاتته من الصلاه لعذر و عدم إمكانه قضاءه ١٧٩

- ١٨٥ ----- المراد بالولي هو الابن الأكبر، فلا يجب على البنت ولا على غير الأكبر
- ١٨٧ ----- وجوب القضاء على الولي مافات من الأبوين من صلاه نفسيهما
- ١٨٧ ----- عدم وجوب القضاء عن الميت على ولد الولد وإن كان هو الأكبر
- ١٨٨ ----- لا يجب القضاء على غير الأكبر لو مات الأكر بعد أحد أبويه
- ١٨٩ ----- الاعتبار في الولي في أكبر الأبناء بالسن، لا بالبلوغ
- ١٩٠ ----- لا يجب في الولي كونه وارثاً، بل يجب على الممنوع من الإرث بالقتل أو
- ١٩٠ ----- الخنثى المشكل الأكبر لا يعتبر ولياً، بل غيره ولو كان أصغر
- ١٩١ ----- لو انحصرت الولايه في الخنثى لم يجب عليه
- ١٩٢ ----- عدم وجوب القضاء على أى واحد لو اشتبه الأكبر بين الاثنين
- ١٩٢ ----- فيما لو تساوى الإبنان بالسن قسط القضاء عليهما
- ١٩٥ ----- سقوط القضاء عن الولي لو أوصى الميت بالاستئجار بشرط صحه صلاه الأجير
- ١٩٦ ----- جواز استئجار الولي ما عليه من القضاء عن الميت
- ١٩٦ ----- في سقوط القضاء عن الولي لو تبرع عن الميت متبرع
- ١٩٦ ----- وجوب مراعاة الترتيب في الصلاه على الولي، والاحتياط بالتكرار مع جهله
- ١٩٨ ----- المناطق في الجهر والإخفات على حال الولي المباشر، لا الميت فيجهر بالجهرية ولو عن الام
- ١٩٨ ----- مراعاة الولي تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً، بخلاف أجزاء الصلاه و شرائطها
- ٢٠٢ ----- لا يجب على الولي القضاء لو علم فوائت للميت و لم يدر أنها لعذر أو لا
- ٢٠٣ ----- مدار الأكبرية للأبناء على الولاده، لا على انعقاد النطفه، فالأول ولاده هو الأكبر
- ٢٠٤ ----- في عدم اختصاص الوجوب على الولي بالفوائت اليوميه
- ٢٠٤ ----- كفايه الوجوب على الولي إخبار الميت قضاء مافات له لعذر
- ٢٠٥ ----- وجوب القضاء على الولي إذا مات أحدهما في أثناء الوقت
- ٢٠٦ ----- وجوب الاستئجار من التركة لو لم يكن ولي أو كان و مات قبل أن يقضى
- ٢٠٧ ----- فيما لو تبين بطلان ما أتى به الولي من قضاء الصلاه
- ٢٠٨ ----- عدم المنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه
- ٢٠٨ ----- عدم وجوب الفوريه في قضاء الولي عن الميت
- ٢٠٨ ----- فيما لو مات الولي بعد الميت قبل تمكنه من القضاء

٢١٠	حكم ما لو استأجر الولي غيره لما عليه من صلاة الميت
٢١١	فصل في الجماعة
٢١١	الجماعة مستحب أكيد في جميع الفرائض اليومية الأدائية
٢١١	صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بأربع و عشرين درجة
٢١١	في فضل و ثواب صلاة الجماعة في القرآن و السنة النبويه
٢١٢	فضل الجماعة في حديث جبرئيل للنبي صلى الله عليه و آله عن الله تعالى
٢١٣	تضاعف الأجر عند تعدد جهات الفضل في فضيله المساجد
٢١٣	زياده الفضل والأجر في فضيله إمام الجماعة و كثرة المأمومين
٢١٤	عدم جواز ترك الجماعة رغبة عنها أو استخفافاً بها
٢١٤	ما ورد من الأحاديث والأخبار في ذم تارك الجماعة رغبة عنها
٢١٥	وجوب الجماعة في الجمعة و اشتراطها في صحتها
٢١٥	في حكم ضيق الوقت عن تعلم القراء لمن لا يحسنها
٢١٦	في وجوب الجماعة بالنذر والعهد و اليمين
٢١٦	حكم وجوبها لو توقف ترك الوسواس عليها
٢٢٠	عدم مشروعيه الجماعة في النوافل الأصلية و إن وجبت بالعارض بنذر
٢٢١	الموارد التي تصح فيها الصلاة جماعة
٢٢٢	جواز الاقتداء في كل من الصلوات اليومية بمن يصلى الاخرى بمطلق الأحوال
٢٢٢	في جواز اقتداء المؤدى بالقاضى والمسافر بالحاضر والمعيد بمن لم يصل و بالعكس
٢٢٣	في حكم اقتداء من يصلى و وجوباً بمن يعيد احتياطاً، واقتداء المحتاط بالمحتاط
٢٢٤	في جواز الاقتداء في اليومية أداء أو قضاء بصلاة الطواف والعكس
٢٢٦	عدم جواز الاقتداء في اليومية بصلاة الاحتياط في الشكوك
٢٢٨	في عدم جواز اقتداء مصلى اليومية أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو الأموات، ولا بالعكس
٢٢٨	في حكم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء، و كذا العكس
٢٢٩	أقل عدد تنعقد به الجماعة-عدا الجمعة والعيدين-اثنان، الإمام والمأموم
٢٢٩	لا تنعقد الجمعة والعيدين إلا بخمسه أدهم الإمام
٢٢٩	عدم اشتراط نيه الإمام الجماعة والإمامه في انعقاد الجماعة عدا الجمعة والعيدين

- ٢٣٢ ----- لابد للمأموم من نيه الائتنام، فإن لم ينوه لم تتحقق الجماعه ولو تابع الإمام
- ٢٣٣ ----- تجب وحده الإمام، فلو نوى الاقتداء بثنين لم تصح جماعه
- ٢٣٣ ----- وجوب تعيين الإمام بالاسم أو الوصف أو الإشارة الذهنيه أو الخارجيه
- ٢٣٤ ----- عدم جواز الاقتداء بالمأموم، واشتراط عدم كون إمامه مأموماً لغيره
- ٢٣٥ ----- فيما لو شك المأموم بأن نوى الائتنام أو لا بنى على عدم
- ٢٣٧ ----- لو نوى الاقتداء بشخص أنه زيد فبان أنه عمرو، فإن لم يكن عادلاً بطلت جماعته
- ٢٤٠ ----- فى صورته قصد الاقتداء بزيد و تخيل أن الحاضر هو زيد تبطل جماعته
- ٢٤١ ----- فى صورته كون قصده الاقتداء بهذا الحاضر و تخيل أنه زيد فبان أنه عمرو صحت صلاته
- ٢٤١ ----- فيما لو صلى اثنان ثم علم أن نيه كل منهما الإمامه للآخر
- ٢٤٢ ----- فيما لو علم أن نيه كل منهما الائتنام بالآخر
- ٢٤٤ ----- فى نقل المأموم نيته من إمام إلى إمام آخر اختياراً
- ٢٤٥ ----- جواز تقديم المأمومين إماماً آخر و إتمام الصلاه معه لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام الصلاه
- ٢٤٦ ----- عدم جواز عدول المنفرد إلى الائتنام فى الأثناء
- ٢٤٧ ----- فى العدول من الائتنام إلى الانفراد ولو اختياراً فى جميع أحوال الصلاه
- ٢٤٩ ----- لا يجب على المأموم القراءة لو نوى الانفراد بعد قراءة الإمام قبل الدخول فى الركوع
- ٢٥١ ----- فى جواز الائتنام والركوع مع الإمام لو أدركه راعياً ثم العدول إلى الانفراد اختياراً
- ٢٥١ ----- فيما لو نوى المأموم الانفراد بعد قراءة الإمام و أتم صلاته فنوى الاقتداء به فى صلاه اخرى
- ٢٥٢ ----- عدم جواز عود المأموم إلى الائتنام لو نوى الانفراد فى الأثناء
- ٢٥٣ ----- صحه الائتنام لو تردد المأموم فى الانفراد و عدمه ثم عزم على عدم الانفراد
- ٢٥٤ ----- البنیان على العدم فيما لو شك بأنه عدل إلى الانفراد أم لا
- ٢٥٤ ----- عدم اعتبار قصد القربه فى صحه صلاه الجماعه
- ٢٥٦ ----- فى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها، كالفله أو الآيات
- ٢٥٨ ----- فيما لو لم يدرك الإمام إلا فى الركوع أو أول الركعه أو أثنائها
- ٢٦٣ ----- حكم ما لو ركع بتخيل إدراك الإمام راعياً و لم يدرك، أو شك فى إدراكه و عدمه
- ٢٦٦ ----- فى حكم الدخول فى الجماعه مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام، و عدمه
- ٢٦٧ ----- فيما لو نوى وكبر ورفع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل الوصول إلى حد الركوع

جواز الدخول في الجماعة لو أدرك الإمام في التشهد الأخير	٢٦٩
فيما لو أدرك الإمام في السجدة الأولى أو الثانية من الركعة الأخيرة	٢٧٠
في حضور المأموم الجماعة فرأى الإمام راکعاً وخاف رفع الإمام رأسه إن التحق بالصف	٢٧٣
فصل شرائط الجماعة	٢٧٦
شروط الجماعة مضافاً إلى ما مر في المسائل المتقدمة	٢٧٦
أحدهما: عدم وجود الحائل بين الإمام والمأموم يمنع عن المشاهدة	٢٧٦
الثاني: عدم كون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين	٢٧٩
الثالث: عدم تباعد المأموم عن الإمام كثيراً في العادة	٢٨١
الرابع: عدم تقدم المأموم على الإمام في الموقف	٢٨٢
عدم البأس بالحائل القصير غير المانع من المشاهدة	٢٨٦
في حكم الحائل المثقوب وسطه لو تحققت المشاهدة فيه حال الركوع أو	٢٨٦
حكم الحائل الزجاجي الحاكي من ورائه	٢٨٧
عدم عد الظلمة والغبار والنهر والطريق من الحائر إن لم يكن فيه بعد ممنوع	٢٨٧
في حكم الشباك وعده من الحائل	٢٨٧
عدم منع حيلولة المأمومين بعضهم لبعض	٢٨٨
لا يمنع عدم مشاهدته بعض أهل الصف الأول أو أكثر عن الإمام	٢٨٩
عدم صحه اقتداء من على يمين و يسار الإمام إن كان الإمام في محراب داخل في جدار	٢٨٩
عدم صحه اقتداء من بين الإسطوانات مع وجود الحائل بينه و بين من تقدمه	٢٩١
الحكم فيما لو تجدد الحائل في الأثناء	٢٩١
عدم صحه الجماعة فيما لو دخل في الصلاة مع وجود الحائل جاهلاً به أو لعمى و غيره	٢٩١
في حكم الحائل الغير مستقر، كمرور شخص أو حيوان أو غير ذلك	٢٩٢
البناء على العدم فيما لو شك في حدوث الحائل في الأثناء	٢٩٢
حكم ما لو كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهدة في بعض أحوال الصلاة	٢٩٣
فيما لو تمت صلاة الصف الأول و بقوا جالسين في مكانهم	٢٩٤
اعتبار الثوب الرقيق الذي يرى الشبح من ورائه حائلاً	٢٩٥
حكم ما لو كان أصل الصفوف اللاحقه متفرقين بفواصل أكثر من الخطوه	٢٩٦

بطلان الجماعة فيما لو تجدد البعد في أثناء الصلاة - - - - -	٢٩٦
في حكم اقتداء المتأخر للبعد فيما لو انتهت صلاه الصف المتقدم لقصورهم أو انفرادهم - - - - -	٢٩٧
في جواز إحرام أهل الصف المتأخر مع عدم دخول الصف المتقدم - - - - -	٢٩٨
بطلان جماعظ الصف المتأخر إذا علم بطلان صلاه الصف المتقدم - - - - -	٢٩٩
الفصل بالصبي المميز لا يضر ما لم يعلم بطلان صلاته - - - - -	٣٠٠
البناء على العدم فيما لو شك في حدوث البعد في الأثناء - - - - -	٣٠٠
فيما لو تقدم المأموم على الإمام أثناء الصلاة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً - - - - -	٣٠١
في حكم الجماعة بالاستنداره حول الكعبه و تقدم المأموم على الإمام بحسب الدائره - - - - -	٣٠٣
فصل في أحكام الجماعة - - - - -	٣٠٥
في حكم قراءة المأموم مع الإمام في الركعتين الاوليين من الإخفاتيهِ و تركها - - - - -	٣٠٥
عدم السماع لا فرق فيه بين كونه لجهه البعد أو كون المأموم أصماً أو لكثره الأصوات و غيرها - - - - -	٣٠٨
حكم قراءة المأموم لو سمع بعض قراءة الإمام - - - - -	٣٠٨
عدم بطلان صلاه المأموم لو قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنه صوته - - - - -	٣٠٨
فيما لو شك المأموم في السماع و عدمه أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره - - - - -	٣٠٨
عدم وجوب الطمأنينه على المأموم حال قراءة الإمام - - - - -	٣٠٩
عدم جواز تقدم المأموم على الإمام في الأفعال، و كذا التأخر الفاحش - - - - -	٣١١
وجوب المتابعه ليس شرطاً في صحه الصلاه، بل هو تعبدى، فلو تقدم أو تأخر فاحشاً عمداً أثم - - - - -	٣١٢
وجوب العود والمتابعه لو رفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهواً أو - - - - -	٣١٤
بطلان الصلاه جماعه فيما لو رفع رأسه من الركوع سهواً، ثم عاد للمتابعه فرفع الإمام رأسه - - - - -	٣١٧
الحكم فيما لو رفع المأموم رأسه من السجود فرأى الإمام في السجده فتخيلها الاولى، فعاد إليها بقصد - - - - -	٣١٨
عدم جواز المتابعه للمأموم فيما لو ركع أو سجد قبل الإمام عمداً - - - - -	٣١٩
عدم وجوب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال - - - - -	٣٢٣
حكم ما لو أحرم المأموم قبل الإمام سهواً بزعم أنه كبير - - - - -	٣٢٥
جواز إتيان المأموم ذكر الركوع والسجود أزيد من الإمام - - - - -	٣٢٦
عدم جواز ترك المأموم جلسه الاستراحه و هو يقلد من يوجبها أو يحتاطها رغم ترك الإمام لها - - - - -	٣٢٦
يجب عدو المأموم إلى القيام لو ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت في غير محله - - - - -	٣٢٧

٣٢٨	عدم تحمل الإمام عن المأموم غير القراءة في الاولتين لو ائتم به فيهما
٣٣٠	فيما لو أدرك المأموم الإمام في الركعة الثانيه
٣٣٢	في المراد بعدم إمهال الإمام المأموم المجوز لترك السوره
٣٣٤	عدم بطلان صلاه المأموم فيما لو اعتقد إمهال الإمام له في قراءه فقرأها و لم يدرك ركوعه
٣٣٥	وجوب إخفات المأموم في القراءة خلف الإمام و إن كانت الصلاه جهريه
٣٣٨	فيما يجب على المأموم المسبوب بركعه
٣٤٠	فيما لو أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل معه قبل ركوعه
٣٤١	في حضور المأموم الجماعه و لم يدر أن الإمام في الاوليين أو الأخيرتين
٣٤١	فيما لو تخيل المأموم أن الإمام في الاوليين فترك القراءة ثم تبين أنه في الأخيرتين
٣٤٢	حكم ما لو كان المأموم مشتغلاً بالنافله أو الفريضة فاقبضت الجماعه وخاف عدم إدراكها
٣٤٤	في الفرق في جواز العدول من الفريضة إلى النافله لإدراك الجماعه بين الثنائيه أو غيرها
٣٤٥	الحكم فيما لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعة الثانيه أو الثالثه تذكر أنه ترك سجده أو سجدتين
٣٤٦	جواز إتيان المأموم بالتكبيرات الست قبل تحريم الإمام
٣٤٧	جواز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين أو المختلفين بالآخر مع الاتحاد في العمل
٣٥٥	عدم جواز اقتداء المأموم لو علم بطلان صلاه الإمام من جهه ما وهو يعتقد صحتها جهلاً و سهواً
٣٥٥	فيما لو رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسه غير معفو عنها
٣٥٨	حكم ما لو تبين بعد الصلاه كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر أو
٣٦٢	الحكم فيما لو نسي الإمام شيئاً من واجبات الصلاه ولم يعلم به المأموم
٣٦٤	حكم ماله تبين للإمام بطلان صلاته لكونه محدثاً أو تارك شرط أو غير ذلك
٣٦٥	عدم جواز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهداً و ليس بمجتهد و ليس بمجتهد مع عمله برأيه
٣٦٨	عدم جواز الثتمام لو دخل الإمام في الصلاه معتقداً دخول الوقت و المأموم بعكسه
٣٦٩	فصل في شرائط إمام الجماعه
٣٦٩	الامور التي تشترط في إمام الجماعه: البلوغ والعقل والإيمان والعداله وسحه الولاده و غيرها
٣٧١	إباحة إمامه القاعد والمطجع لمثلها والجالس للمضطجع
٣٧١	عدم البأس بإمامه المتيمم للمتوضئ و ذى الجبيره لغيره والمتنجس لعذر لغيره
٣٧٢	جواز الاقتداء بمن لا يحسن القراءة في غير المحل الذي يحتمله الإمام عن المأموم

عدم جواز إمامه من لا يحسن القراءة لمثله إذا اختلفا في محل التحمل	٣٧٣
جواز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح بالحروف وإن كان المأموم أفصح منه	٣٧٤
في حكم اقتداء غير المحسن بمن هو محسن	٣٧٥
عدم جواز إمامه الأخرس لغيره وإن كان ممن لا يحسن	٣٧٥
جواز إمامه المرأة لمثلها، وعدم الجواز للرجل ولا للخنثى	٣٧٦
جواز إمامه الخنثى للأنثى دون الرجل والخنثى	٣٧٧
جواز إمامه غير البالغ لمثله	٣٧٧
في حكم إمامه الأجذم والأبرص والمحدود بالحد الشرعي بعد التوبة والأعرابي لمثلهم و لغيرهم	٣٧٧
في مناط العدالة الشرعية في العبادات وتعريفها	٣٧٩
في تعريف المعصية الكبيرة ومواردها	٣٨١
كفايه ثبوت عداله شخص بشهادة عدلين إن لم يعارض بشهادة عدل آخر أو عدلين	٣٨٢
في كفايه الاطمئنان بإخبار جماعه غير معلومي العداله بعداله شخص	٣٨٣
حكم تصدى الإمامه من يعرف نفسه بعدم عدالته	٣٨٤
في الأولويه بالإمام للإمام الراتب في المسجد من غيره وإن كان الغير أفضل منه	٣٨٥
فيما لو تشاح الأئمه رغبه في ثواب الإمامه لا لفرض دنيوى	٣٨٦
عدم حرمه مزاحمه الغير للإمام الراتب في المسجد إذا كان المسجد وقفاً لا ملكاً له	٣٨٨
في كراهه إمامه بعض الأشخاص كالأجذم والأبرص والأغلف وغيرهم إلا لأمثالهم	٣٨٩
فصل في مستحبات الجماعه و مكروهاتها	٣٩١
اشاره	٣٩١
الامور المسحبه في صلاه الجماعه هي:	٣٩١
أحدها: وقوف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلاً واحداً، و خلفه لو كانوا أكثر	٣٩١
الثاني: وقوف الإمام في وسط الصف	٣٩٤
الثالث: وقوف أهل الفضل في العلم والكمال والعقل والورع والتقوى في الصف الأول	٣٩٤
الرابع: الوقوف في القرب من الإمام	٣٩٤
الخامس: الوقوف في ميامن الصفوف لأنها أفضل من مياسرها بعكس صلاه الجنازه	٣٩٤
السادس: اعتدال الصفوف، و سد الفرج فيها، والمحاذاه بين المناكب	٣٩٥

- السابع: تقارب الصفوف بعضها من بعض بأقل من مقدار مسقط الإنسان إذا سجد ٣٩٥
- الثامن: كون صلاه الإمام بصلاه أضعف من خلفه ٣٩٦
- التاسع: اشتغال المأموم المسبوق بالتمجيد و التسبيح و التهليل إذا أكمل القراءه قبل ركوع الإمام ٣٩٦
- العاشر: عدم قيام الإمام بعد التسليم حتى يتم من خلفه صلاته من المسبوقين ٣٩٦
- الحادى عشر: إسماع الإمام من خلفه القراءه الجهرية والأذكار بلا علو مفرط ٣٩٦
- الثانى عشر: إطلاله الإمام ركوعه إذا أحس بدخول شخص ضعف ما كان ٣٩٧
- الثالث عشر: قول المأموم عند الفراغ من سوره الفاتحه: الحمد لله رب العالمين ٣٩٧
- الرابع عشر: قيام المؤمنین عند قول المؤذن: قد قامت الصلاه ٣٩٧
- الامور المكروهه فى صلاه الجماعه: ٣٩٧
- أحدها: وقوف المأموم وحده فى صف وحده مع وجود موضع فى الصفوف ٣٩٧
- الانشغال بالنافله بعد قول المؤذن: قد قامت الصلاه، أو عند الشروع فيه ٣٩٧
- الثالث: اختصاص الإمام الدعاء لنفسه إن اخترعه من عنده دون الأدعيه المأثوره ٣٩٧
- الرابع: التكلم بعد قول المؤذن: قد قامت الصلاه، بل يكره فى غير الجماعه أيضاً ٣٩٩
- الخامس: إسماع المأموم الإمام ما يقوله كلاً أو بعضاً ٣٩٩
- السادس: ائتمام الحاضر بالمسافر و بالعكس مع اختلاف صلاتهما قصراً و تماماً ٣٩٩
- الجواز لكل من الإمام والمأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر أن لا يسلم و ينتظر ٤٠٠
- فيما لو شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنه سجد معه سجدتين أو واحده ٤٠١
- حكم ما لو اقتدى المغرب بعشاء الإمام و شك فى حال القيام أنه الرابعه أو الثالثه ٤٠١
- فيما لو رأى المأموم من عادل كبيره ٤٠٣
- عدم صحه الاقتداء فيما لو رأى الإمام يصلى و لم يعلم أنها من اليوميه أو النوافل ٤٠٣
- فى القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهواً ٤٠٤
- الحكم فيما لو كان الإمام يصلى أداء أو قضاء يقينياً والمأموم منحصرأ بمن يصلى احتياطياً ٤٠٤
- لا يلزم على المأموم نيه الإفراذ إذا فرغ الإمام من الصلاه و هو فى التشهد ٤١٠
- المأموم المسبوق بركعه يجوز له القيام بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام و ينفرد ٤١٠
- عدم وجوب إصغاء المأموم إلى قراءه الإمام فى الوليين من الجهرية ٤١١
- فيما لو عرف الإمام بالعداله و شك فى حدوث فسقه، أو رأى منه شيئاً و شك بأنه موجب للفسق أم لا ٤١١

- جواز تقدم المأموم إلى الصف المتقدم أو يتأخر إن وجد خللاً فيها، مع مراعاة القبلة ----- ٤١٢
- استحباب انتظار الجماعة إماماً أو مأموماً، و هو أفضل من الصلاة أول الوقت منفرداً ----- ٤١٣
- استحباب الجماعة في السفينه الواحده والمتعدده للرجال والنساء، وكراحتها في بطون الأوديه ----- ٤١٤
- استحباب اختيار الإمامه على الاقتداء، وللإمام إن أحسن مثل أجر من صلى مقتدياً به ----- ٤١٤
- عدم البأس بالاقتداء بالعبد إذا كان عارفاً بالصلاه و أحكامها ----- ٤١٤
- في ترك المأموم القراءة في الاوليين من الإخفاتييه ----- ٤١٤
- المشهور كراهه تمكين الصبيان من الصف الأول و إن كانوا مميزين ----- ٤١٥
- جواز بل استحباب إعاده الصلاه منفرداً أو جماعه إذا صلى واحتمل فيها خللاً في الواقع ----- ٤١٥
- الاجتزاء بالصلاه المعاده إذا ظهر بعد إعاده الصلاه جماعه أن الاولى كانت باطله ----- ٤١٨
- إذا أراد نيه الوجه في الصلاه المعاده ينوى الندب، لا الوجوب ----- ٤١٨
- فصل في الخلل الواقع في الصلاه ----- ٤٢٠
- و هو الإخلال بالشئ المعبر فيها وجوداً أو عدماً ----- ٤٢٠
- في بيان أنواع الخلل والزياده والنقصه في الصلاه ----- ٤٢٠
- في أحكام أقسام الخلل العمدي الموجب لبطلان الصلاه ----- ٤٢٠
- فيما لو حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم ----- ٤٢٢
- عدم الفرق في البطلان بالزياده العمديه بين كونه في ابتداء النيه أو في الأثناء، و غيره ----- ٤٢٦
- تبطل الصلاه إن أخل بالطهاره الحديثه ساهياً بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم و إن تذكر بالأثناء ----- ٤٢٨
- بطلان الصلاه فيما لو صلى قبل دخول الوقت أو إلى اليمين واليسار أو مستدبراً ساهياً ----- ٤٢٨
- فيما لو أخل بالطهاره الخبثيه في البدن أو اللباس ساهياً أو جاهلاً بالحكم أو الموضوع ----- ٤٢٩
- حكم الإخلال بستر العوره و بشرائط الساتر سهواً عدا الطهاره ----- ٤٣١
- في حكم الإخلال بشرائط المكان سهواً ----- ٤٣٢
- فيما لو سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إما لنجاسه أو غيرها ----- ٤٣٣
- بطلان الصلاه بزياده ركعه أو ركوعاً أو سجدين من ركعه أو تكبيره الإحرام سهواً، عدا الجماعه ----- ٤٣٤
- في المستثنى من بطلان الصلاه بزياده الركعه ----- ٤٣٦
- عدم الفرق في بطلان الصلاه بزياده ركعه بين كونه تشهد في الرابعه ثم قام للخامسه أو جلس بمقدارها ----- ٤٣٧
- بطلان الصلاه فيما لوسها عن الركوع حتى دخل في السجده الثانيه ----- ٤٣٨

حكم ما لو نسي السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول في ركوع الركعة التالية، و غيره	٤٤٠
بطلان الصلاة فيما لو نسي النية أو التكبيره أو القيام حالها والقيام المتصل، سواء تذكر في الأثناء أم لا	٤٤٣
الحكم فيما لو نسي الركعة الأخيره فذكرها بعد التشهد أو بعد التسليم الواجب و غيرهما	٤٤٣
لم تبطل الصلاة لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة، و بتدارك	٤٤٦
في موارد فوت محل التدارك و أحكامه	٤٤٩
في حكم ما لو كان المنسى الجهر أو الإخفات	٤٥٠
فصل في الشك	٤٥٤
وهو الشك في الإتيان بأصل الصلاة و في شرائطها و في أجزائها و في عدد ركعاتها	٤٥٤
في موارد الشك في أصل اصلاه بأنه هل صلى أولا	٤٥٤
فيما لو شك في فعل الصلاة و بقي من الوقت مقدار ركعه فهل ينزل منزله تمام الوقت، أو لا	٤٥٨
حكم ما لو ظن فعل الصلاة أو ظن عدم فعلها	٤٥٩
لو شك في بقاء الوقت و عدمه يلحقه حكم البقاء	٤٥٩
تفصيل حكم ما لو شك في أثناء صلاه العصر أنه صلى الظهر أو لا	٤٧٠
التفصيل فيما لو علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر و لم يدر المعين منهما	٤٧٠
فيما لو شك في الصلاة أثناء الوقت و نسي الإتيان بها، أو شك واعتقد أنه خارج الوقت	٤٧٣
حكم كثير الشك في الإتيان بالصلاه و عدمه حكم غيره، والوساوسى يبني على الإتيان	٤٧٣
التفصيل في حكم الشك في بعض شرائط الصلاة	٤٧٥
التفصيل في أحكام الشك في شيء من أفعال الصلاة	٤٧٦
في جريان الحكم المذكور في المسأله المتقدمه في غير صلاه المختار	٤٨١
حكم ما لو شك في صحه ما أتى به و فساده لا في أصل الإتيان	٤٨٣
فيما لو شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به، ثم تبين أنه كان آتياً به	٤٨٦
في الشك في التسليم بعد الدخول في صلاه اخرى أو بعد الإتيان بالمنافيات	٤٨٨
فيما لو شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا	٤٩٠
فيما لو شك و هو في فعل أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمه، أو لا	٤٩٢
فصل في الشك في الركعات	٤٩٣
الشكوك الثمانية الموجهه لبطلان الصلاة	٤٩٣

أحدها: الشك في الصلاه الثنائيه، كالصبح و صلاه السفر	٤٩٣
الثاني: الشك في الثلاثيه، كالمغرب	٤٩٣
الثالث: الشك بين الواحده والأكثر	٤٩٣
الرابع: الشك بين الاثنتين والأكثر قبل إكمال السجديتين	٤٩٣
الخامس: الشك بين الاثنتين والخمس أو الأزيد و إن كان بعد الإكمال	٤٩٣
السادس: الشك بين الثلاث والست أو الأزيد	٤٩٥
السابع: الشك بين الأربع والست أو الأزيد	٤٩٥
الثامن: الشك بين الركعات بحيث لم يدركم صلى	٤٩٦
الشكوك الصحيحه تسعه في الرباعيه	٤٩٦
أحدها: الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجديتين	٤٩٦
الثاني: الشك بين الثلاث والأربع في أى موضع كان	٤٩٨
الثالث: الشك بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال	٤٩٩
الرابع: الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال	٤٩٩
الخامس: الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجديتين	٥٠٠
السادس: الشك بين الأربع والخمس حال القيام	٥٠٠
السابع: الشك بين الثلاث والخمس حال القيام	٥٠٣
الثامن: الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام	٥٠٣
التاسع: الشك بين الخمس والست حال القيام	٥٠٤
الشك في الركعات في غير تلك الموارد التسعه موجب للبطلان	٥٠٦
عدم جواز العمل بحكم الشك من البناء أو البطلان بمجرد حدوثه	٥٠٨
في بيان المراد بالشك في الركعات	٥١٠
فيما إذا شك في إتيان السجديتين أو إحداهما و عدمه في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجديتين	٥١٠
في الشك الثاني والثامن إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجديتين بطلت صلاته	٥١٢
فيما لو شك بين الثلاث والأربع مثلا فبنى على الأربع ثم انقلب إلى الظن بالثلاث بنى عليه	٥١٣
فيما لو ترد في أن الحاصل له ظن أو شك كان ذلك سكا	٥١٦
لو شك في أن شكه السابق كان موجبا للبطلان أو للبناء بنى على الثاني	٥١٩

٥٢١	حكم ما لو شك بعد الفراغ من الصلاة أن شكه هل كان موجباً للركعه أو موجباً للركعتين؟
٥٢٢	فيما لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك في الأثناء لكن لم يدر كيفيته من رأس
٥٢٤	في العلم بحصول حالظ تردد والشك بحصول اليقين
٥٢٥	الحكم فيما لو عرض له أحد الشكوك ولم يعلم به من جهة الجهل بالمسألة أو نسيانها
٥٢٧	حكم ما لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاة إلى شك آخر
٥٣٥	والخمس والاثنتين والخمس وجب عليه الإعادة
٥٣٧	يجرى عليه حكم الشكين؟
٥٣٨	الحكم فيما لو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن عدم الأربع
٥٣٩	فيما لو تعددت الشكوك و لم يحصل اليقين فيرجع شكه إلى حاله الأول
٥٣٩	حكم ما لو عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلى جالساً من جهة العجز عن القيام
٥٤٢	عدم جواز قطع الصلاة في الشكوك اصحيحه واستثنافها
٥٤٤	في الشكوك الباطله إذا غفل عن شكه و أتم الصلاة ثم تبين له الموافقه للمواقع
٥٤٧	حكم ما لو شك بين الواحد والاثنتين و هو في حال القيام أو الركوع أو السجود
٥٤٩	فيما لو عرض له الشك وهو في السجده و علم أنه إذا رفع رأسه لا تفوت عنه الأمارات
٥٥٠	حكم ما لو كان المسافر في أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر وشك في الركعات
٥٥٣	فيما لو شك أحد الشكوك الصحيحه فبنى على وظيفته و أتم الصلاة ثم مات قبل إتيان صلاه الاحتياط
٥٥٦	فهرست محتويات الجزء الثامن من كتاب
٥٩٤	الاصدارات العلميه لمؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه
٥٩٤	باللغه العربيه
٥٩٧	باللغه الفارسيه
٥٩٩	باللغه الانجليزيه
٥٩٩	باللغه الأردويه
٥٩٩	قيد التحقيق
٦٠٠	مركز نشر و توزيع مؤسسه السبطين عليهماالسلام العالميه
٦٠١	تعريف مركز

عنوان قراردادى : عروه الوثقی . شرح

عنوان و نام پدیدآور : العروه الوثقی تالیف آیه الله العظمی السید محمد کاظم الطباطبائی الیزدی قدس سره والتعلیقات علیها / اعداد مؤسسه السبطين علیهما السلام العالمیه.

مشخصات نشر : قم: مؤسسه السبطين علیهما السلام العالمیه، ۱۴۳۰ق. = ۱۳۸۸ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : دوره : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۰-۴ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۲۷-۶ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۵۴-۲ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۳ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۶۲-۷ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۴ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۷۵۰۰۰ ریال : ج. ۵ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۷۱-۹ ؛ ۸۰۰۰۰ ریال : ج. ۶ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۸۲-۵ ؛ ۹۰۰۰۰ ریال : ج. ۷ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۵-۵ ؛ ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ۱۰۰۰۰۰ ریال : ج. ۸ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ۱۰۰۰۰۰ ریال : ج. ۹ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ۱۱۰۰۰۰ ریال : ج. ۱۰ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ۱۲۰۰۰۰ ریال : ج. ۱۱ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ۱۳۰۰۰۰ ریال : ج. ۱۲ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ۱۴۰۰۰۰ ریال : ج. ۱۳ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶ ؛ ۱۵۰۰۰۰ ریال : ج. ۱۴ : ۹۷۸-۹۶۴-۸۷۱۶-۹۸-۶

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : ج. ۲-۴ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۵ (چاپ اول: ۱۴۳۰ ق. = ۱۳۸۸).

یادداشت : ج. ۶ (چاپ اول: ۱۴۳۱ ق. = ۱۳۸۹).

یادداشت : ج. ۷ (چاپ اول: ۱۴۳۲ ق. = ۱۳۹۰) (فیا).

یادداشت : ج. ۸ و ۹ و ۱۱ (چاپ اول: ۱۴۳۵ ق. = ۱۳۹۳) (فیا).

یادداشت : ج. ۱۰ (چاپ اول: ۱۴۳۵ ق. = ۱۳۹۳).

یادداشت : ج. ۱۲ و ۱۳ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۴) (فیا).

یادداشت : ج. ۱۴ (چاپ اول: ۱۴۳۷ ق. = ۱۳۹۵) (فیا).

مندرجات : ج.۱. الاجتهاد والتقليد - الطهارة (نهايه الماء المستعمل).- ج.۲. الطهارة (الماء المشكوك - طرق ثبوت التطهير).- ج.۳. الطهارة (حكم الاواني - حكم دائم الحدث).- ج.۴. الصلاه (فضل الصلوات اليوميه - شرائط قبول الصلاه).- ج.۵. واجبات الصلاه و اركانها - مبطلات الصلاه.- ج.۶. الصوم والاعتكاف.- ج.۷. (الزكاه - الخمس).- ج.۸. كتاب الحج (فضله و ثوابه - شرائط وجوب حجه الاسلام).- ج.۹. كتاب الحج (الحج الواجب بالندر و ... كيفيه الاحرام) و كتاب الاجاره (اركانها- ما يكفى فى صحه الاجاره)

موضوع : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى -- نقد و تفسير

موضوع : فقه جعفرى -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : يزدي، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقى . شرح

شناسه افزوده : موسسه جهانى سبطين (ع)

رده بندى كنگره : BP۱۸۳/۵ ي ۴۰۳۸۳ ۱۳۸۸

رده بندى ديويى : ۲۹۷/۳۴۲

شماره كتابشناسى ملي : ۱۱۶۱۴۵۹

ص: ۱

اشاره

الجزء الثامن

الصلاه

(المكروهات فى الصلاه _ الشكّ فى الركعات)

ءاعداد و تحقيق

ص: ٣

العروه الوثقى. شرح.

العروه الوثقى، تأليف آية الله العظمى السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى قدس سره والتعليقات عليها/ اعداد مؤسسه السبطين
عليهما السلام العالميه.

قم: مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه، ١٤٣٣ ق = ١٣٩٠ ش

ج ٨.

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیما.

عربی.

مندرجات: واجبات الصلاه وأركانها _ يستحب الصلاه على النبي (ص)

يزدى، محمد كاظم بن عبدالعظيم، ١٤٢٧ _ ١٣٣٨. العروه الوثقى _ نقد و تفسير.

فقه جعفرى _ قرن ١٤.

١٨٣ / BP٥. / ٤ ع ٤٠٣٨٣

٣٤٢/٢٩٧

کتابخانه ملی ایران

١١٦١٤٥٩

هويه الكتاب

الكتاب: العروه الوثقى والتعليقات عليها/ج ٨

تأليف: الفقيه الأعظم السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدى قدس سره

إعداد وتحقيق: مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه

الناشر: مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه

الطبعة: الأولى

المطبعه: شريعت

التاريخ: ١٤٣٤ هـ . ق / ١٣٩١ هـ . ش

الكميه: ١٥٠٠ نسخه

السعر: ١٤٠٠٠ تومان

شابك ج ٨: ٦ _ ٩٨ _ ٨٧١٦ _ ٩٦٤ _ ٩٧٨

شابك دوره: ٤ _ ٥٠ _ ٨٧١٦ _ ٩٦٤ _ ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظه لمؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه

ص: ٤

أصحاب التعليقات لهذا الكتاب

التعليقات على العروه الوثقى التى قامت المؤسّسه بجمعها فى هذه الموسوعه القيمه هى إحدى وأربعون تعليقه، مدرجه حسب تاريخ الوفاة للمتوفين (قدس سرّهم)، وبالنسبه لمن على قيد الحياه (أدام الله ظلهم) حسب تاريخ الولاده، مع الإشارة إلى مقدار تعليقه كل منهم حسب النسخ المعتمده، وهم:

صاحب التعليقه مقدار التعليقه

١ _ الشيخ على الجواهرى (وفاته ١٣٤٠ هـ . ق) إلى آخر كتاب الخمس.

٢ _ السيّد محمّد الفيروز آبادى (وفاته ١٣٤٥ هـ . ق). كامله.

٣ _ الميرزا محمّد حسين النائينى (وفاته ١٣٥٥ هـ . ق). كامله.

٤ _ الشيخ عبدالكريم الحائرى (وفاته ١٣٥٥ هـ . ق). إلى آخر كتاب الخمس إلّا أنّ له تعليقات على كتاب الإجاره والمضاربه والنكاح.

٥ _ الشيخ ضياء الدين العراقى (وفاته ١٣٦١ هـ . ق). كامله.

٦ _ السيّد أبو الحسن الإصفهانى (وفاته ١٣٦٥ هـ . ق). كامله.

٧ _ السيّد آقا حسين القمّى (وفاته ١٣٦٦ هـ . ق). إلى كتاب الصلاه. فصل فى الشكوك.

٨ _ الشيخ محمّدرضا آل ياسين (وفاته ١٣٧٠ هـ . ق). إلى آخر كتاب الخمس.

٩ _ السيّد محمّد تقى الخونسارى (وفاته ١٣٧١ هـ . ق). إلى كتاب الإجاره. فصل أحكام العرضين.

١٠ _ السيّد محمّد الكوه كمرى (وفاته ١٣٧٢ هـ . ق). كامله.

١١ _ السيّد صدر الدين الصدر (وفاته ١٣٧٣ هـ . ق). كامله.

١٢ _ الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء (وفاته ١٣٧٣ هـ . ق). كامله.

١٣ _ السيّد جمال الدين الكلپايگانى (وفاته ١٣٧٧ هـ . ق). كامله.

١٤ _ السيّد إبراهيم الحسينى الإصطهباناتى (وفاته ١٣٧٩ هـ . ق). كامله.

١٥ _ السيّد حسين الطباطبائى البروجردى (وفاته ١٣٨٠ هـ . ق). كامله.

۱۶_ السید مهدی شیرازی (وفاته ۱۳۸۰ ه . ق). إلى كتاب المساقاه.

ص: ۵

- ١٧ _ السيد عبدالهادى الشيرازى (وفاته ١٣٨٢ هـ . ق.) . كامله.
- ١٨ _ السيد محسن الطباطبائى الحكيم (وفاته ١٣٩٠ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الخمس.
- ١٩ _ السيد محمود الشاهرودى (وفاته ١٣٩٤ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الخمس.
- ٢٠ _ السيد أبو الحسن الحسينى الرفيعى (وفاته ١٣٩٥ هـ . ق.) . آخر كتاب الصوم.
- ٢١ _ السيد محمّد هادى الحسينى الميلاى (وفاته ١٣٩٥ هـ . ق.) . آخر كتاب الاعتكاف.
- ٢٢ _ السيد حسن البجنوردى (وفاته ١٣٩٥ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٣ _ السيد أحمد الخونسارى (وفاته ١٤٠٥ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب المساقاه.
- ٢٤ _ السيد عبدالله الشيرازى (وفاته ١٤٠٥ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٥ _ السيد كاظم الشريعتمدارى (وفاته ١٤٠٦ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٦ _ السيد على الفانى الإصفهانى (وفاته ١٤٠٩ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٧ _ السيد روح الله الموسوى الخمينى (وفاته ١٤٠٩ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٨ _ السيد شهاب الدين المرعشى النجفى (وفاته ١٤١١ هـ . ق.) . كامله.
- ٢٩ _ السيد أبو القاسم الموسوى الخوئى (وفاته ١٤١٣ هـ . ق.) . كامله.
- ٣٠ _ الميرزا هاشم الآملى (وفاته ١٤١٣ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الاعتكاف.
- ٣١ _ السيد محمّد رضا الكلپايگانى (وفاته ١٤١٤ هـ . ق.) . كامله.
- ٣٢ _ السيد عبدالأعلى الموسوى السبزوارى (وفاته ١٤١٤ هـ . ق.) . كامله.
- ٣٣ _ الشيخ محمّد على الأراكى (وفاته ١٤١٥ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب الإجاره.
- ٣٤ _ الشيخ محمّد أمين زين الدين (وفاته ١٤١٩ هـ . ق.) . إلى آخر كتاب النكاح.
- ٣٥ _ السيد محمّد الحسينى الشيرازى (وفاته ١٤٢٣ هـ . ق.) . كامله.

٣٦_ السيد حسن الطباطبائي القمي (ولادته ١٣٢٩ هـ . ق). كامله.

٣٧_ السيد تقى الطباطبائي القمي (ولادته ١٣٤١ هـ . ق). كامله.

٣٨_ السيد محمد صادق الحسيني الروحاني (ولادته ١٣٤٥ هـ . ق). كامله.

٣٩_ السيد محمد الموسوي مفتي الشيعة (ولادته ١٣٤٧ هـ . ق). كامله.

٤٠_ السيد علي الحسيني السيستاني (ولادته ١٣٤٩ هـ . ق). إلى آخر كتاب الاعتكاف.

٤١_ الشيخ محمد الفاضل النكراني (ولادته ١٣٥٠ هـ . ق). كامله باستثناء الحج.

ص: ٦

فصل فى المكروهات فى الصلاه

الامور التى يكره الإتيان بها فى الصلاه

وهى أمور (١):

الأول (٢): الالتفات بالوجه (٣) قليلاً (٤)، بل وبالعين وبالقلب (٥).

الثانى: العبث باللحيه أو بغيرها كاليد ونحوها.

الثالث: القرآن بين السورتين (٦) على الأقوى (٧)، وإن كان

ص: ٩

١- ١. الحكم بالكراهه فى بعضها مشكل. (المرعشى). * ثبوت بعض هذه الأمور مبنئ على قاعده التسامح فلا بدّ من أن يكون تركها برجاء المطلقه. (زين الدين).

٢- ٢. فى ثبوت بعضها إشكال، إلّا بناءً على قاعده التسامح فاللازم الترك برجاء المطلقه. (الحكيم).

٣- ٣. بالقدر الغير مضرّ لصحّه الصلاه. (المرعشى).

٤- ٤. بحيث لا يخرج عن الاستقبال المعتبر فى الصلاه، وإلّا بطلت، كما لو التفت بصفحه وجهه جميعاً، ويدلّ على الكراهه أخبار كثيره: «وأنّ العبد إذا قام الى الصلاه أقبل الله عليه بوجهه، ولا يزال مقبلاً عليه، فإذا التفت قال تبارك وتعالى: عمّن تلتفت؟ وإلى من؟ ثلاثاً، فإذا التفت الرابعه أعرض عنه» (وسائل الشيعة: الباب (٣٢) من أبواب قواطع الصلاه، ح ٢١٠، مع اختلافٍ يسير). (كاشف الغطاء).

٥- ٥. ومن المجزّب فى دفع التفاته: الاستعاذه بالاستعاذه. (المرعشى).

٦- ٦. قد مرّ البطلان إذا قصد بهما الجزئيه. (عبدالله الشيرازى). * فى الفريضه. (السيستانى).

٧- ٧. فى الأقوائيه نظر. (حسين القمى). * بل على إشكال أحوطه الترك، كما مرّ. (آل ياسين).

الرابع: عقص الشعر، وهو جمعه وجعله في وسط الرأس وشده أو لثيه وإدخال أطرافه في أصوله، أو ظفره وليه على الرأس، أو ظفره وجعله كالكبه في مقدم الرأس على الجبهة، والأحوط ترك الكل (٣)، بل يجب (٤) ترك الأخير (٥) في حال السجده (٦).

الخامس: نفخ موضع (٧) السجود (٨).

ص: ١٠

-
- ١- ١. تقدّم أنّه لا يُترك. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * لا يُترك ، كما مرّ. (البروجردی). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الشاهرودى). * لا يُترك. (المرعشى).
 - ٢- ٢. ينبغى مراعاة هذا الاحتياط. (الكوه كمرى). * قد مرّ أن هذا الاحتياط لا يُترك. (الإصطهباناتي). * لا يُترك في الفريضة، كما تقدّم. (مهدى الشيرازي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (البجنوردی، محمد الشيرازي).
 - ٣- ٣. لا يُترك حتّى الإمكان. (حسين القمى).
 - ٤- ٤. مع المنع عن وضع الجبهة. (الشاهرودى).
 - ٥- ٥. إذا منع من وصول الجبهة إلى موضع السجود. (زين الدين).
 - ٦- ٦. إن كان حاجباً. (السيزوارى).
 - ٧- ٧. حيث لم يتولّد منه حرفان، كما سيأتى، وحيث لم يوجب إيذاء الغير، وإلا فالحرمة. (المرعشى).
 - ٨- ٨. بل مطلق النفخ. (كاشف الغطاء). * إذا لم يحدث حرفين، وكذا في التأوّه والأنين، وإلا يكون مبطلاً. (عبدالله الشيرازي). * ما لم يتولّد منه حرفان، وكذا في البصاق والأنين والتأوّه، وإلا فتبطل الصلاة، كما مرّ. (محمد رضا الكلپايگانی). * مع عدم حصول حرفين، وكذا في الأنين والبصاق. (السيزوارى). * إذا لم يتولّد منه حرفان فأكثر، وإلا فالأحوط الترك، وكذا في البصاق والأنين والتأوّب والتأوّه. (زين الدين). * ما لم يحدث منه حرفان، وكذا في البصاق والأنين والتأوّه. (محمد الشيرازي).

السادس: البُصاق (١).

السابع: فَرَقَعَهُ الأصابع، أَى نَقَضَهَا (٢).

الثامن: التَمَطَّى (٣).

التاسع: التثاؤب.

العاشر: الأَنِين (٤).

الحادى عشر: التَّأَوُّه (٥).

ص: ١١

١- ١. ويرادفه البُزاق المذكور فى النصّ. (المرعشى).

٢- ٢. فى أَى عَقْدٍ كان من عقودها، والكراهه لا تختصّ بعقود السّبابه والوسطى كما سمعته عن بعض المحدثين. (المرعشى).

٣- ٣. الكراهه حيث لم توجب انمحاء الصورة، وإلّا فالبطالان. (المرعشى).

٤- ٤. قد مرّ الاحتياط بتركه عمداً. (الحائرى). * على احتمال. (حسين القمى). * إذا لم يحدث منه حرفان، وإلّا فمحلّ إشكال، وكذا التأوّه والنفخ. (البروجردى). * إذا لم يحدث منه حرفان، وإلّا فمحلّ إشكال. (أحمد الخونسارى). * حيث لم يتولّد منه حرفان، وكذا الكلام فى تاليه. (المرعشى). * لا يُترك الاحتياط بتركه اختياراً، وكذا فيما بعده، كما مرّ. (السيستانى).

٥- ٥. على ما أفتى به. (حسين القمى).

الثاني عشر: مدافعه البول (١) والغائط (٢)، بل والريح (٣).

الثالث عشر: مدافعه النوم، ففي الصحيح: «لا- تقم إلى الصلاة متكاسلاً ولا متناعساً ولا متثاقلاً» (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب أفعال الصلاة، ح ٥).

الرابع عشر: الامتخاط.

الخامس عشر: الصّمد (٤) في القيام، أي الإقران (٥) بين القدمين معاً كأنهما في قيد.

ص: ١٢

١- ١. الكراهه حيث لا تستلزم المدافعه ضرراً من مرضى الايلاووس والبرسقاط ونحوها، وإلا فالحرمة. (المرعشي).
٢- ٢. ولو تضرّر بالمدافعه وجب قطعها، ولكن لو لم يقطع وأتمّ صلاته لم تبطل، والكراهه فيما لو كانا قبل الدخول في الصلاة، أمّا لو عرض أحدهما أو كلاهما في الأثناء فهل تثبت الكراهه، فيجوز القطع أو لا، فيحرم حيث لا يكون الإتمام مضرّاً؟ وجهان: أقواهما الأول؛ لقصور دليل حرمة القطع؛ لشموله لمثل ذلك وعموم أدله الكراهه، وفي الخبر: «لا- صلاة لحاقن (أي حابس البول)، ولا لحاقب (حابس الغائط)، ولا لحازق الّذى به ضغطه الخفّ» (وسائل الشيعة: الباب (٨) من أبواب قواطع الصلاة، ح ٥، وفيه: «لا- صلاة لحاقن ولا- لحاقب ولا- لحازق، فالحاقن الّذى به البول، والحاقب الّذى به الغائط، والحازق الّذى قد ضغطه الخفّ»). (كاشف الغطاء).

٣- ٣. لم نجد فيه دليلاً ظاهراً بالخصوص. (حسين القمّي). * لم أقف على نصّ صريح فيه بالخصوص. (المرعشي).
٤- ٤. نقل عن الفقه الرضوي: ولا تلصق إحدى القدمين بالأخرى وأنت قائم، ولا في وقت الركوع. (حسين القمّي).
٥- ٥. في الكراهه إشكال، وعلى فرضها لا فرق بين القيام وبين الركوع، وتزول الكراهه بأدنى مرتبه الانفراج ومسمّاه ولو بقدر إصبع. (المرعشي).

السادس عشر: وضع اليد على الخاصره (١).

السابع عشر: تشبيك الأصابع (٢).

الثامن عشر: تغميض البصر (٣).

التاسع عشر: لبس الخُفّ أو الجُورب (٤) الضيق الذي يضغطه.

العشرون: حديث النفس (٥).

الحادى والعشرون: قصّ الظفر (٦) والأخذ من الشعر والعَضّ عليه.

الثانى والعشرون: النظر إلى نقش الخاتم (٧) والمصحف والكتاب وقراءته.

ص: ١٣

١ - ١. كما يفعله اليهود وأرباب التجبر والتبختر والخيلاء، ويعبر عنه بالتخصير تارةً، والاختصار أخرى، والتصليب ثالثةً. (المرعى).

٢ - ٢. من غير فرق بين أصابع اليد اليمنى وبين أصابع اليسرى، أو بالعكس، لكن الكراهه حيث لا يستلزم التشبيك صدق التكفير ببعض أقسامه ومعانيه فى نظر العرف، وإلا فالتحريم. (المرعى).

٣ - ٣. وتزول الكراهه حيث يكون فتحه مستلزماً لمرجوح شرعى. (المرعى).

٤ - ٤. على احتمال. (حسين القمى).

٥ - ٥. وهو المعبر عن تركه بالإقبال على الصلوه لا- حديث النفس المعبر عنه فى كلمات السالكين بالواعظ القلبى المرتجى فى حقّ المؤمن. (المرعى).

٦ - ٦. سيّما بالأسنان. (المرعى).

٧ - ٧. أى بحيث كأنّه يريد قرائته كما فى الروايه. (حسين القمى). * ولا- ينافى الحكم بالكراهه هنا ما يحكى ويرى عن بعض الناسكين من تقليب الخاتم المنقوش عليه فى حال قنوت الصلوه وجعل فصّه تجاه النظر إذا المحكى عنهم هو تقليب خاتم نقش على فصّه أسماء المعصومين عليهم السلام والتحويل والتقليب كان بقصد الاستشفاع بهم وجعلهم عليهم السلام وسائل إجابته الدعاء فى القنوت والخبر الوارد فى هذا الباب غير نقى السند. (المرعى).

الثالث والعشرون: التورّك، بمعنى وضع اليد على الورك معتمداً عليه حال القيام.

الرابع والعشرون: الإنصات في أثناء القراءة أو الذكر لسمع ما يقوله القائل.

الخامس والعشرون: كلّ ما ينافي الخشوع المطلوب في الصلاة.

(مسأله ١): لا بدّ (١) للمصلّي من اجتناب موانع قبول الصلاة كالعجب والدلال (٢) ومنع الزكاه والنشوز والإباق والحسد والكبر والغيبه وأكل الحرام وشرب المسكر، بل جميع المعاصي لقوله تعالى: «إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ» (المائدة: ٢٧).

(مسأله ٢): قد نطقت الأخبار بجواز جملة من الأفعال في الصلاة، وأنها لا تبطل بها، لكن من المعلوم أنّ الأولى الاقتصار على صورته الحاجة والضروره ولو العرفيه وهى عدّ الصلاة بالخاتم والحصى بأخذهابيده، وتسويه الحصى (٣) فى موضع السجود، ومسح التراب عن الجبهه، ونفخ موضع (٤) السجود (٥) إذا لم يظهر منه حرفان، وضرب الحائط أو الفخذ باليد لإعلام الغير، أو إيقاف النائم، وشفق اليدين لإعلام الغير، والإيماء

ص: ١٤

١- ١. على الأحوط. (تقى القمى).

٢- ٢. مرّ أنّ العجب المقارن إذا وصل إلى حدّ الإدلال على الربّ تعالى بالعمل مبطل للعباده. (السيستانى).

٣- ٣. كما فى المحكّى عن عمل مولانا الصادق عليه السلام . (المرعشى).

٤- ٤. ما لم يؤذ أحدًا. (الكوه كمرى).

٥- ٥. إذا لم يؤذ به أحدًا. (السبزوارى).

لذلك، ورمى الكلب وغيره بالحجر، ومناوله العصا للغير، وحمل الصبي وإرضاعه، وحكّ الجسد، والتقدّم بخطوه أو خطوتين، وقتل الحيّة والعقرب والبرغوث والبَقّة والقملة ودفنها في الحصى، وحكّ خرق الطير من الثوب، وقطع الثآليل، ومسح الدمامل، ومسّ الفرج، ونزع السنّ المتحرّك، ورفع القلنسوه ووضعها، ورفع اليدين(١) من الركوع أو السجود لحكّ الجسد، وإداره السبحة، ورفع الطرف إلى السماء، وحكّ النخامة من المسجد(٢)، وغسل الثوب أو البدن من القيء والرعاف(٣).

ص: ١٥

١- ١. في إطلاقه إشكال. (تقى القمي).

٢- ٢. هذا من المستحبات تأسيّاً بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله. (محمد الشيرازي).

٣- ٣. وتقريب الرجل نعليه بيده أو رجله، والرجل يصلّي فيرى الصبي يحبو، والشاه تدخل البيت فتفسد الشيء، قال عليهم السلام : «فلينصرف، ويحرز ما تخوّف منه، ويبني على صلاته ما لم يتكلّم» (وسائل الشيعة: الباب (٢١) من أبواب قواطع الصلاة، ح ٣، باختلاف يسير). (كاشف الغطاء).

عدم جواز قطع الفريضة اختياراً

لا يجوز قطع (١) صلاة (٢) الفريضة (٣) اختياراً (٤)، والأحوط عدم (٥) قطع النافلة (٦) أيضاً، وإن كان الأقوى جوازه، ويجوز قطع الفريضة (٧) لحفظ مال، ولدفع ضررٍ مالىٍّ أو بدنىٍّ (٨)، كالقطع لأخذ العبد من الإباق، أو

ص: ١٦

- ١-١. الأقوى الجواز لغرض راجح دينى أو دنيوى. (الجواهرى). * على الأحوط. (الشاهرودى).
- ٢-٢. على الأحوط. (حسن القمى).
- ٣-٣. الواجبه عليه فعلاً دون المعاده استحباباً أو احتياطاً، أو المأتى بها تبرعاً أو بإجاره وشبهها، وإن كان عدم القطع اختياراً فى الجميع أحوط بلا ضروره شرعيه أو عرفيه، فيجوز حتى قطع الفريضة. (كاشف الغطاء). * على الأحوط. (السيستانى).
- ٤-٤. على الأحوط. (الخوئى). * إجماعاً. (الروحانى). * بل يجوز لضروره دينيه أو دنيويه إن لزم من فواتها ضرر، لكن قطع الصلاة لأجل ما ليس له أهميه مكروه. (مفتى الشيعة).
- ٥-٥. لا يُترك. (الإصفهانى).
- ٦-٦. لا يُترك. (الآملى).
- ٧-٧. الظاهر جواز قطعها لكل غرض راجح مهم، دينياً كان أو دنيوياً. (الحكيم). * الظاهر جواز قطعها لأى غرض مهم راجح، سواء كان دينياً أم دنيوياً. (زين الدين).
- ٨-٨. الظاهر جواز قطعها لأى غرض يهّمه، دينياً كان أو دنيوياً، وإن لم يلزم من فواته ضرر. (السيستانى).

الغريم من الفرار، أو الدأبه من الشراد(١) ونحو ذلك. وقد يجب(٢)، كما إذا توقّف حفظ نفسه، أو حفظ نفس محترمه، أو حفظ مال يجب حفظه شرعاً عليه. وقد يستحبّ، كما إذا توقّف حفظ مال مستحبّ الحفظ عليه، وكقطعها عند نسيان الأذان والإقامه إذا تذكّر قبل الركوع، وقد يجوز(٣) كدفع الضرر المالى(٤) الذى لا يضرّه(٥) تلفه، ولا- يبعد كراهته(٦) لدفع ضرر(٧) مالى يسير(٨)، وعلى هذا فينقسم(٩) إلى الأقسام الخمسه(١٠).

ص: ١٧

- ١- ١. ولو لخوف المشقه في إمساكها، وهذه الموارد منصوص عليها في الأخبار، وكذا القطع لقتل الحيّه التي يتخوفها، وكذا لو نسي كيسه أو متاعاً يخاف ضياعه. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. وجوبه الشرعى في أمثال ما ذكر ممنوع، وكذا الاستحباب فيما ذكر. (الخميني).
- ٣- ٣. لا يبعد جوازه في مطلق الحاجات العرفيه، وإن كان الأحوط الاقتصار على الضرورات. (الخميني).
- ٤- ٤. إذا كان تلفه يستلزم الحرج. (حسين القمّي).
- ٥- ٥. ولكن يستلزم تلفه الحرج. (المرعشى).
- ٦- ٦. فيه نظر. (حسن القمّي). * لعله بعيد. (حسين القمّي).
- ٧- ٧. لا دليل على ثبوت الكراهه في مثل ذلك. (الجنوردي).
- ٨- ٨. إن كان يسيراً لا- يعتدّ به، كأربع حَيّات حنطه أو لقمه من الخبز فهو غير جائز فإنّه كالقطع الاختيارى، بل فيه نوع خسّيه ورذاله، وإن كان يسيراً يعتدّ به فالقطع جائز بلا كراهه. (كاشف الغطاء). * فى الحكم بالكراهه إشكال. (الخوئى). * وكذا لما ليس له أهمّيه. (مفتى الشيعه).
- ٩- ٩. فى الجزم بالانقسام المذكور إشكال. (تقى القمّي).
- ١٠ - ١٠. فى انقسامه بالأحكام الخمسه تأمّل. (الشاهرودى). * الأقوى انقسامه إلى الأربعة بخروج الإباحه بالمعنى الأخصّ بقسميها المتكافئه فى الاقتضاء، واللا اقتضائيه. (المرعشى).

(مسأله ١): الأحوط (١) عدم (٢) قطع (٣) النافله (٤) المنذوره (٥) إذا لم تكن منذوره بالخصوص، بأن نذر إتيان نافله فشرع في صلاه بعنوان الوفاء لذلك النذر، وأمّا إذا نذر نافله مخصوصه (٦) فلا يجوز (٧)

ص: ١٨

١- ١. بل الأولى. (الميلاني). * استحباباً. (الفاني).

٢- ٢. والأقوى الجواز؛ لما مرّ من عدم صيروره المنذور واجباً بسبب النذر. (اللكراني).

٣- ٣. الأقوى الجواز. (الحكيم). * بل الأولى، وكذا مابعده، إلّا- إذا ضاق وقتها، أو كان النذر إتمام ما يشرع فيه. (محمد الشيرازي).

٤- ٤. هذا إذا كان مضيقاً، وإلّا فالظاهر جوازه وعدم تحقّق الحنث بذلك، والقدر المتيقّن من مورد الإجماع الفريضه الأصليه، فلا يشمل المقام. (البنجوردي). * وإن كان الأقوى جوازه. (حسن القمّي).

٥- ٥. وإن كان الأقوى الجواز، وكذا النافله المنذوره بالخصوص يجوز قطعها، وفي الفرق بين النافلتين المنذورتين خفاء. (كاشف الغطاء). * والأقوى جوازه، وقد مرّ عدم صيروره النافله واجبه بالنذر وشبهه. (الخميني). * وإن كان الأظهر جواز قطعها. (الخوئي). * الأقوى جواز قطعها. (زين الدين). * الأظهر جوازه في الصورتين. (الروحاني).

٦- ٦. أى التى تنحصر فى فرد. (الميلاني).

٧- ٧. جواز القطع فى الموردين لا يخلو من قوّه، خصوصاً الأول. (الجواهرى). * فى صوره ضيق الوقت لا يجوز عقلاً قطعها، لا شرعاً. (الخميني). * فى الصورتين إشكال. (المرعشى).

عدم جواز قطع الصلاة إن رأى أو حدثت نجاسه في المسجد لإزالتها

(مسألة ٢): إذا كان في أثناء الصلاة فرأى نجاسه في المسجد (٣).

ص: ١٩

- ١- ١. إذا كانت مضيّقه، وإلا فلا بأس به على القاعده؛ إذ دليل (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب التسليم، ح ١، والباب (٢) من أبواب قواطع الصلاة، ح ١١). حرمة القطع غير شامل لمثل هذا الواجب العرضي، فيستحبّ حكمه حال نديته. (آقاسية). * إذا كانت مضيّقه. (الشاهرودي). * في ضيق الوقت لا يجوز قطعها عقلاً. (اللكراني).
- ٢- ٢. إذا استلزم الحنث. (الحائري). * كون ذلك مقطوعاً به إنّما هو فيما لم يكن له بدل فإنّه يستلزم الحنث. (حسين القمّي). * لا فرق بين صورتين ظاهراً والأقوى الجواز فيهما ما لم ينته إلى الحنث. (عبدالهادي الشيرازي). * فيه منع، إلا مع ضيق الوقت. (الحكيم). * تقدّم أنّ هذا فيما إذا كان مضيّقاً بحيث يلزم منه الحنث، وإلا فالظاهر جواز قطعها. (البجنوردي). * لتوقّف الوفاء بالنذر على إتمامها. (الفاني). * بناءً على عدم جواز القطع في غير المنذوره فيه منع، إلا في ضيق الوقت. (الآملی). * إذا استلزم الحنث، كما إذا نذر إتمام ما شرع فيه، وإلا فالقطع بعدم جواز القطع محلّ منع، وإن كان أحوط. (محمدرضا گلپایگانی). * في ضيق الوقت، وأمّا في السعه فعلى الأحوط. (السبزواری). * يجوز قطعها ما لم يتضيّق وقت الوفاء بالنذر. (زين الدين). * إذا لم يكن لها بدل فإنّه يستلزم الحنث. (حسن القمّي). * الظاهر جواز القطع في صورتين ما لم يؤدّ إلى الحنث. (السيستاني).
- ٣- ٣. قد عرفت حكمه. (الرفيعي).

١- ١. الظاهر الجواز. (الجواهرى). * بل الظاهر جواز قطعها، ولا قصور في الدليل. (زين الدين). * مرَّ أنه لا يبعد وجوب القطع والاشتغال بالإزالة. (اللكراني).

٢- ٢. فيما لم يستلزم هتكاً أو غيره ممَّا يكون التحفُّظ عليه في الشرع أهمَّ. (حسين القمى). * تقدَّم المختار فيه، ولا قصور لدليل الفوريه. (الشاهرودى). * الأقوى جوازه. (الميلانى). * ما أفاده في غير صورته استلزام البقاء الهتك ونحوه من المهام محلَّ إشكالٍ. (المرعشى). * فيه منع، كما تقدَّم، نعم، في المضيق لا يجوز قطعها، كما تقدَّم أيضاً. (الآملى). * بل الأحوط وجوب القطع إذا نافي الفوريه. (حسن القمى).

٣- ٣. تقدَّم أنه يجب الإزاله فوراً مع سعه وقت الصلاة، وحرمة قطع الصلاة لا يزاحمه. (البجنوردى).

٤- ٤. بل يقطعها ويزيل. (عبدالهاده الشيرازى). * مع عدم المنافاه الفوريه العرفيه، وعدم كونه هتكاً. (السبزوارى). * الأظهر وجوبه في السعه، كما مرَّ. (الروحانى).

٥- ٥. فيه منع، كما تقدَّم، والتعليل عليل. (الحكيم). * فيما لم يكن الإتمام منافياً للفوريه العرفيه، وإلا قطعها وأزال النجاسه. نعم، إن لم يُحَلَّ تطهير المسجد بالصلاه وجب تطهيره في الأثناء ثم إتمام الصلاة، كما مرَّ سابقاً. (الفانى). * مرَّ الكلام في هذه المسأله آنفاً. (الخمينى). * بل الظاهر جوازه في هذا الفرض. (السيستانى).

٦- ٦. لا- قصور في شمول دليله للمقام أيضاً، وإن كان في أهميته من حرمة القطع نظر، ولكن من الممكن عدّ ذلك من الحاجات المسوّغه لقطعها، ولو للتشكيك في شمول معاهد الإجماعات له. (آقاضياء).

فوريّه (١) الإزالة قاصر الشمول عن مثل المقام (٢) هذا في سعه الوقت، وأمّا في الضيق فلا إشكال (٣)، نعم، لو كان الوقت موسّعاً وكان بحيث لولا المبادرة إلى الإزالة فأتت قدره عليها (٤) فالظاهر وجوب القطع (٥).

حكم قطع الصلاة إذا توقف أداء الدين المطالب به عليه

(مسألة ٣): إذا توقف أداء الدين (٦) المطالب به على قطعها فالظاهر وجوبه في سعه الوقت، لا في الضيق (٧)، ويحتمل (٨) في

ص: ٢١

- ١- ١. كما أنّ دليل حرمه قطع الصلاة قاصر الشمول عن مثل المقام. (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. نعم، إلّا- أنّ دليل حرمه القطع كذلك، فالأقوى هو التخيير، كما تقدّم. (الخوئي). * وكذلك دليل حرمه قطع الصلاة. (مفتي الشيعه).
- ٣- ٣. فيه نظر؛ لإمكان دعوى أهمّيه حفظ الوقت بضميمه أهمّيه الإزالة خروج المنافيات عن جزئيتها للصلاة، والأحوط ضمّ الإعادة بها أيضاً. (آقاضياء). * في إطلاقه نظر. (الحكيم). * فيه نظر. (زين الدين).
- ٤- ٤. أو كان التأخير هتكاً للمسجد، أو نحو ذلك. (محمد الشيرازي).
- ٥- ٥. وكذا إذا كان عدم المبادرة (في الأصل: عدم عدم المبادرة)، والظاهر هو ما أثبتناه. مستلزماً للهتك. (الكوه كمرى). * ومثله صورته استلزام البقاء عنوان الهتك ونحوه. (المرعشي). * وكذا إذا استلزم التأخير إلى أن يُتِمَّ الصلاة هتكاً للمسجد. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٦- ٦. يعني مطلق الأداء، لا أدائه في الحال. (حسين القمّي).
- ٧- ٧. فيه تفصيل؛ لاختلاف الموارد بحسب الأهمّيه، أو ترتّب المفسده. (حسين القمّي).
- ٨- ٨. أمّا مع إمكان الجمع بين الأمرين بحيث لا تختل الصلاة فهو المتعين، وأمّا مع عدم إمكانه فالظاهر لزوم تقديم الصلاة للأهمّيه. (تقى القمّي).

الضيق (١) وجوب الإقدام (٢) على الأداء متشاعلاً (٣) بالصلاة (٤).

حكم ترك القطع في موارد وجوبه

(مسألة ٤): في موارد وجوب القطع إذا تركه واشتغل بها فالظاهر الصحّة، وإن كان آثماً في ترك (٥) الواجب (٦)، لكنّ الأحوط (٧) الإعادة (٨)، خصوصاً (٩) في صورته توقّف (١٠) دفع الضرر الواجب عليه.

ص: ٢٢

- ١- ١. قوياً. (الكوه كمرى).
- ٢- ٢. الظاهر عدم الجواز إذا استلزم الإقدام على الأداء الإخلال بأحد واجباتها. (الجواهرى). * بل هو قوى جداً مع التحفظ على واجبات الصلاة. (عبدالهاده الشيرازى). * بل هو الأقوى إن لم يكن موجباً لوقوع خلل في الصورة. (البجنوردى). * بنحو لا يكون منافياً للصلاة. (اللكراني).
- ٣- ٣. مع عدم كونه منافياً للصلاة. (الخميني).
- ٤- ٤. إذا كان ميسورها مطلوباً. (الشاهرودي). * مراعيّاً لما هو المعتبر في الصلاة وجوداً أو عدماً مهماً أمكن. (المرعشى).
- ٥- ٥. في الموارد المذكورة لا يكون آثماً بترك القطع، بل آثماً بترك ما هو واجب عليه، كحفظ النفس وأشباهه. (الخميني).
- ٦- ٦. كحفظ النفس والنفيس، لا وجوب القطع؛ لأنه طريقي. (المرعشى).
- ٧- ٧. لا يترك. (جمال الدين الكلبيگاني). * استحباباً. (مفتي الشيعة).
- ٨- ٨. لا يترك. (الرفيعي).
- ٩- ٩. في الخصوصيّة تأمل. (المرعشى).
- ١٠- ١٠. لا يترك الاحتياط في تلك الصورة. (الحائري). * بل في مثل هذا المورد البطلان هو الأقوى؛ لمرجوحية الصلاة حينئذٍ للمقدميّة. (آقاضياء).

حين إرادته القطع رخصه أو وجوباً استحباب القول: «السلام عليك أيها النبي...»

(مسألة ٥): يستحب (١) أن يقول (٢) حين إرادته القطع في موضع الرخصه أو الوجوب: «السلام عليك أيها النبي ورحمه الله وبركاته».

ص: ٢٣

- ١ - ١. لم أظفر إلى الآن بدليله. (الاصفهانى). * رجاء. (آل ياسين). * ذكر بعض العلماء غير ذلك، والجميع غير ظاهر إلا بقاعده التسامح. (الحكيم). * لم يتضح وجهه. (الخميني). * لا بأس به رجاء، لكن لم نظفر على دليله. (محمدرضا گلپايگانی). * لم نظفر بدليله، وفتوى بعض العلماء به لا يصلح أن يكون دليلاً حتى بناءً على قاعده التسامح على الأقوى. (زين الدين). * بل الأولى القطع في موضع الرخصه والإتيان بالسلام المحلل. (مفتى الشيعة).
- ٢ - ٢. يأتي به رجاء. (حسين القمى). * لا بأس به رجاء. (مهدى الشيرازى). * الأولى أن لا يقصد الورود في ذلك. (الميلانى). * استحباب هذا القول حين القطع غير معلوم، إلا أن يقال بشمول قاعده «التسامح في أدله السنن» بمثل فتوى الفقهاء. (البجنوردى). * دليله غير واضح. (عبدالله الشيرازى). * الأحوط الإتيان به رجاء. (المرعشى). * رجاء. (السبزواري). * لم نظفر على روايه تدل على ذلك، وإتيانه رجاء لا إشكال فيه. (حسن القمى).

وجوب صلاه الآيات على الرجال والنساء والخنائى

وهي واجبه على الرجال والنساء والخنائى،

الامور المسببه لصلاه الآيات

وسببها أمور:

الأول والثاني: كسوف الشمس وخسوف القمر ولو بعضهما، وإن لم يحصل منهما خوف.

الثالث: الزلزله (١)، وهي أيضاً سبب لها مطلقاً، وإن لم يحصل بها خوف على الأقوى.

الرابع: كل مخوف (٢) سماوى (٣) أو أرضى (٤)، كالريح الأسود أو

ص: ٢٤

- ١- ١. على الأحوط. (السيستاني).
- ٢- ٢. شمول الحكم لجميع الأخايف السماويه والأرضيه مبنى على الاحتياط؛ لقصور الأدله. (تقى القمى).
- ٣- ٣. على الأقوى. (الشاهرودى). * على الأحوط الأولى فيه وفيما بعده. (السيستاني).
- ٤- ٤. على الأحوط. (الكوه كمرى الشاهرودى، عبدالله الشيرازى، الخمينى، المرعشى، اللنكرانى). * على الأحوط، وإلا فوجوبها للمخوف الأرضى كالحسف ونحوه كاضطراب البحر وهيجهانه محل تأمل؛ لعدم صدق أخايف السماء، إلا أن نحمل على أخايف رب السماء، وهو بعيد. أما الزلازل فوجوبها لدليلها الخاص، كما أن انكساف أحد التيرين ببعض الكواكب حتى لو رآه الناس _ كما حكى أنه روعيت الزهره فى جرم الشمس كاسفه لها _ لا يوجب صلاه الكسوف؛ لانصراف الأدله إلى الكسوف المتعارف على أن انكساف الشمس بمثل الزهره محل نظر. (كاشف الغطاء). * الحكم بوجوبها فى المخوف الأرضى مبنى على الاحتياط. (الخوئى). * على الأحوط الأولى فى المخوف الأرضى. (محمد الشيرازى). * على الأحوط فى المخوف الأرضى. (حسن القمى، الروحانى). * الحكم عند كل مخوف أرضى على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعة).

الأحمر أو الأصفر، والظلمه الشديده، والصاعقه والصيحه والهده، والنار التي تظهر في السماء، والخسف، وغير ذلك من الآيات المخوفه عند غالب (١) الناس، ولا عبرة (٢) بغير المخوف من هذه المذكورات، ولا- بخوف النادر، ولا بانكشاف (٣) أحد (٤) التيرين (٥) ببعض الكواكب (٦) الذي لا يظهر إلا للأوحدى (٧) من الناس (٨)، وكذا بانكشاف بعض الكواكب

ص: ٢٥

- ١- ١. الأحوط اعتبار الآيه مطلقاً وإن لم تكن مخوفه. (محمد الشيرازى).
- ٢- ٢. لا يبعد اعتبار الآيه وإن لم تكن مخوفه. (محمدرضا الكلپايگانی).
- ٣- ٣. الوجوب فيه لا يخلو من قوه. (الفيروز آبادى).
- ٤- ٤. ينبغى الاحتياط بإتيانها. (المرعشى).
- ٥- ٥. الأحوط فعل الصلاه. (حسين القمى). * لا- يتحقق الفرض بالنسبه إلى القمر. (زين الدين). * الظاهر أن المناط فى الوجوب صدق عنوان كسوف الشمس و خسوف القمر عرفاً، سواء كان ذلك بسبب حيلولة الأرض، أم غير ذلك من الأسباب، نعم، لا يبعد القول بعدم الوجوب ما لم يكن له ظهور فى الحسّ وإن قطع به بواسطه القواعد النجوميه، والله العالم. (الروحانى).
- ٦- ٦. أو بالقواسر والكائنات الجوىّه. (المرعشى).
- ٧- ٧. ولا- فيما إذا كان سريع الزوال، كمرور بعض الأحجار الجوىّه عن مقابلهما بحيث ينطمس نورهما عن البصر لكن زال انطماشه سريعاً. (الخمينى).
- ٨- ٨. كما حكاه الشيخ الرئيس عن بعض أهل الهيئه، فلا يجب حتى على الأوحدى الذى ظهر له. (الرفيعى).

ببعض إذا لم يكن مخوفاً للغالب (١) من الناس.

وقت صلاه الآيات

وأما وقتها (٢): ففي الكسوفين هو من حين الأخذ (٣) إلى تمام الانجلاء (٤) على الأقوى، فتجب المبادره إليها، بمعنى عدم التأخير إلى تمام الانجلاء، وتكون أداء في الوقت المذكور، والأحوط (٥) عدم (٦) التأخير (٧) عن (٨) الشروع (٩) في

ص: ٢٦

١ - ١. فلو كان مخوفاً وجبت؛ لدخوله في أخاويف السماء، وإن خرج عن منصرف إطلاق الخسوف والكسوف. (كاشف الغطاء).

٢ - ٢. أي وقت الشروع في الصلاه، وأما الفراغ منها فيجوز تأخيره إلى ما بعد تمام الانجلاء اختياراً على الأظهر. (السيستاني).

٣ - ٣. يعني من الأخذ بالكسوف أو الخسوف إلى تمام انجلاء القرض. (زين الدين).

٤ - ٤. أي من حين الأخذ في الكسوف أو الخسوف إلى تمام الانجلاء. (الشريعتمداري).

٥ - ٥. هذا الاحتياط لا يترك. (النائني، الإصطهباناتي، الشاهرودي). * لا يترك؛ للتشكيك في مدلول أمثال هذه القضايا من أنها تؤخذ بإطلاق العارض، أو إطلاق المعروض، كما لا يخفى. (آقاضياء). * لا يترك. (جمال الدين الكلبيگاني، اللنكراني).

٦ - ٦. لا يترك. (صدر الدين الصدر).

٧ - ٧. لا يترك. (حسين القمي، الخميني، المرعشي). * هذا الاحتياط لا يترك. (البرجودي). * لا يترك ولو أخر فالأحوط فيه نيه القربه المطلقة. (مهدى الشيرازي).

٨ - ٨. هذا الاحتياط لا يترك. (البجنوردي).

٩ - ٩. حق التعبير أن يقال: عدم التأخير إلى الشروع بالانجلاء، وهو القول المخالف للمشهور من امتداد وقتها إلى تمام الانجلاء، والمراد لزوم التلبس قبل نهايه الانجلاء، فيجوز أن يشرع قبل نهايه الانجلاء ويتمها بعد الانجلاء، وإن كان الأحوط إتمامها قبل الانجلاء أيضاً. (كاشف الغطاء). * الأحوط استحباباً إتيانها قبل شروع الانجلاء. (مفتي الشيعة).

الانجلاء(١)، وعدم نيّة الأداء والقضاء(٢) على فرض التأخير(٣)، وأمّا في الزلزاله(٤) وسائر الآيات المخوّفه فلا- وقت لها، بل تجب(٥) المبادرة بها(٦) إلى الإتيان بها(٧) بمجرد حصولها(٨)، وإن عصى فبعده إلى آخر العمر، وتكون أداء مهما أتى بها(٩) إلى آخره(١٠).

ص: ٢٧

١- ١. لا يُترك، بل لا يخلو من وجه. (آل ياسين).

٢- ٢. لا تُعتبر ولا تضر نيّة الأداء والقضاء مطلقاً. (الفاني).

٣- ٣. إذا أُخّر إلى حين الشروع في الانجلاء يجوز له أن ينوى الأداء، ولكنّ الأحوط استحباباً أن لا ينوى الأداء ولا القضاء. وإذا أُخّر إلى ما بعد الانجلاء ينوى القضاء. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. في سائر الآيات غير الزلزاله قبل سكونها يشرع فيها، وبعد السكون لا يأتي بها بقصد الأداء، بل في الزلزاله بعد مضى أوّل الوقت وبعدها يأتي بقصد القربة. (عبدالله الشيرازي).

٥- ٥. في وجوب المبادرة نظر؛ لأنّ الظاهر من أمثال هذه فوريه ترتّب الوجوب على السبب، لا ترتّب الواجب. (آقاضياء).

٦- ٦. وجوب المبادرة بمعنى الفوريه لا- دليل عليه، بل يكون كسائر الواجبات غير المؤقّته. (البجنوردی). * ما أفاده مبنئ على الاحتياط. (تقى القمّي).

٧- ٧. فيه نظر، لكنّه أحوط. (الميلاني). * الحكم بوجوب المبادرة ثمّ بالوجوب الى آخر العمر على تقدير العصيان أداءً لا يخلو من الإشكال. (الخوئي).

٨- ٨. الظاهر عدم وجوب المبادرة مع سعه زمان الآيه، كما أنّ الأظهر سقوط الصلاة بمضى الزمان المتّصل بها مطلقاً، وإن كان الأحوط الإتيان بها مادام العمر. (السيستاني).

٩- ٩. فيه إشكال، والأحوط عدم نيّة الأداء إذا طالت المدّة. (محمد الشيرازي).

١٠- ١٠. الأولى أن يقصد الأمر الفعلي، ووجوب المبادرة إليها فوري. (مفتى الشيعة).

وأما كيفيتها: فهي ركعتان، في كلٍّ منهما خمس ركوعات، وسجدتان بعد الخامس من كلٍّ منهما، فيكون المجموع عشر ركوعات، وسجدتان بعد الخامس، وسجدتان بعد العاشر.

وتفصيل ذلك: بأن يكبر للإحرام مقارناً للتيه، ثم يقرأ الحمد وسوره، ثم يركع، ثم يرفع رأسه، ويقرأ الحمد وسوره، ثم يركع، وهكذا حتى يتم خمساً فيسجد بعد الخامس سجدتين، ثم يقوم للركعة الثانية فيقرأ الحمد وسوره، ثم يركع، وهكذا إلى العاشر، فيسجد بعده سجدتين ثم يتشهد ويسلم، ولا فرق بين اتحاد السوره في الجميع أو تغايرها، ويجوز تفريق سوره واحده (١) على الركوعات، فيقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى الفاتحه، ثم يقرأ بعدها آيه من سوره (٢) أو أقل (٣) أو

ص: ٢٨

- ١- ١. كما يجوز تفريقها على ركوعين أو ثلاث. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. مبتدئاً من أول السوره، لا- من وسطها أو آخرها. (كاشف الغطاء). * والأحوط عدم احتساب البسملة آيه، ولا يُترك. (الكوه كَمَرى). * الأحوط بل الأقوى عدم احتساب البسملة آيه تامه. (المرعشى). * الأحوط الابتداء من أولها، وعدم الاختصار على قراءة البسملة وحدها. (السيستاني).
- ٣- ٣. مع صدق القرآن. (الحائري). * في الاكتفاء بأقل من آيه سيما إذا لم تكن جمله برأسها تأمل. (حسين القمى). * الأحوط عدم الاكتفاء بأقل من آيه، وعدم الركوع في الخامس والعاشر عن بعض سوره. (مهدى الشيرازى). * لكن الأقرب أن لا يقتصر على البسملة وحدها، ولا على الأقل من آيه إذا لم تكن جمله برأسها. (الميلانى). * إذا كانت جمله برأسها على الأحوط. (حسن القمى). * بشرط أن تكون جمله تامه على الأحوط. (السيستاني).

أكثر (١)، ثم يركع ويرفع رأسه ويقرأ بعضاً آخر (٢) من تلك السورة ويركع، ثم يرفع ويقرأ بعضاً آخر (٣)، وهكذا إلى الخامس حتى يتم سوره، ثم يركع، ثم يسجد بعده سجدةً، ثم يقوم إلى الركعة الثانية، فيقرأ في القيام الأول الفاتحة وبعض السورة، ثم يركع ويقوم ويصنع كما صنع في الركعة الأولى إلى العاشر، فيسجد بعده سجدةً، ويتشهد ويسلم، فيكون في كل ركعة: الفاتحة مرّة وسوره تامّة مفرقة على الركعات الخمسة مرّة. ويجب إتمام سوره (٤) في كل ركعة، وإن زاد عليها (٥) فلا بأس (٦)، والأحوط الأقوى وجوب القراءة عليه من حيث قطع (٧).

ص: ٢٩

- ١ - ١. الأحوط عدم الاقتصار على أقل من آية. (الكوه كمرى، اللنكراني). * الأحوط عدم الاكتفاء على أقل من آية. (المرعشى). * الأحوط أن لا يقرأ أقل من آية، ويتم السورة قبل الركوع الخامس والعاشر. (محمد الشيرازي). * الأحوط أن لا يقرأ أقل من آية. (الروحاني).
- ٢ - ٢. من حيث قطع من السورة قبل ركوعه، كما يأتي التنبيه عليه. (زين الدين).
- ٣ - ٣. لكن من حيث قطع فليس له أن يقرأ من غير موضع القطع، وهكذا فيما بعد، فلا بدّ مع التوزيع من المحافظة على نظمها وترتيبها حتى يختتمها في سائر الركوعات. (كاشف الغطاء).
- ٤ - ٤. على الأحوط. (الكوه كمرى). * الأظهر عدم وجوبه. (الروحاني).
- ٥ - ٥. الأحوط أن يكون الركوع الخامس والعاشر بعد إتمام السورة. (المرعشى).
- ٦ - ٦. الأحوط أن يركع في الخامس والعاشر عن إتمام السورة. (حسين القمّي).
- ٧ - ٧. الأقوى عدم الوجوب. (الجواهري). * ويجوز قراءه سوره أخرى أو بعضها. (الكوه كمرى). * بل يجوز القراءه من أى موضع شاء، وقراءه سوره أخرى أو بعضها. (الروحاني).

كما أنَّ الأحوط والأقوى عدم (١) مشروعيت الفاتحه (٢) حينئذٍ إلاّ إذا أكمل السوره، فإنّه لو أكملها وجب عليه فى القيام بعد الركوع قراءه الفاتحه، وهكذا كلّما ركع عن تمام سوره وجبت الفاتحه فى القيام بعده، بخلاف ما إذا لم يركع عن تمام سوره، بل ركع عن بعضها (٣) فإنّه يقرأ من حيث قطع، ولا يعيد الحمد، كما عرفت، نعم، لو ركع (٤) الركوع الخامس (٥) عن بعض (٦) سوره (٧) فسجد

ص: ٣٠

١- ١. بل المشروعيه لا تخلو من قوّه. (الجواهرى).

٢- ٢. لا- يبعد أنّ عدم الحمد حين ذاك رخصه؛ فإنّ النهى الوارد فيها فى مقابل الأمر بها عند إكمال السوره سابقاً موءّيداً بالتعبير بالإجزاء فى بعض تلك الأخبار. (كاشف الغطاء). * الأقوائيه ممنوعه، نعم، هو أحوط. (السيستانى).

٣- ٣. الأحوط إتمام السوره قبل الركوع الخامس. (الحائرى). * خلاف الاحتياط، والأحوط لو لم يكن أقوى إتمام السوره فى الخامس والعاشر. (عبدالله الشيرازى).

٤- ٤. قد تقدّم أنّ الأحوط إتمام السوره قبل الخامس. (المرعشى). * الأحوط إتمام السوره قبل الركوع الآخر فى كلّ ركعه. (اللكرنانى).

٥- ٥. الأحوط ركوع الخامس عن إتمام السوره. (الفيروزآبادى). * والأحوط إتمام السوره قبل الركوع الخامس. (أحمد الخونسارى). * الأحوط إتمام السوره قبل الخامس. (محمدرضا الكلپايگانى).

٦- ٦. لكن لا ينبغى ترك الاحتياط بركوع الخامسة من آخر السوره، وافتتاح السوره فى الثانيه بعد الحمد. (الخمينى).

٧- ٧. الظاهر وجوب إتمام السوره قبل الركوع الخامس. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * الأحوط إتمام السوره قبل الركوع الخامس. (البروجردى، الشاهرودى). * الأولى إتمام سوره قبل الركوع الخامس والعاشر. (السبزوارى). * الأحوط أن يركع فى الخامس والعاشر عن إتمام السوره. (حسن القمى). * الأحوط وجوباً إتمام السوره قبل الركوع الخامس والعاشر، فلا يركع فيهما عن بعض سوره. (مفتى الشيعة).

فالأقوى (١) وجوب الحمد بعد القيام للركعة الثانية، ثم القراءة من حيث قطع (٢)، وفي صورته التفريق يجوز قراءه أزيد من سورة في كل ركعة، مع إعادته الفاتحة بعد إتمام السورة في القيام اللاحق.

صور كيفية صلاه الآيات

(مسألة ١): لكيفية صلاه الآيات _ كما استُفيد مما ذكرنا _ صور (٣):

الأولى: أن يقرأ في كل قيام قبل كل ركوع بفاتحة الكتاب، وسوره تامه في كل من الركعتين، فيكون كل من الفاتحة والسوره عشر مرّات،

ص: ٣١

١- ١. بل الأحوط إتمام السورة قبل الركوع الخامس. (تقى القمي).

٢- ٢. لا يجب ذلك على الأظهر. (الجواهرى). * قد مرّ. (حسين القمي). * على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي). * ويجب على الأظهر في هذه الركعة قراءه سوره كامله أيضاً، فيعيد الحمد حين يبتدىء بها بعد إتمام السابقيه. ثم إن الأولى أن يُتمّ السوره حينما يركع الخامس في الركعة الأولى، بل لا يُترك ذلك. (الميلاني). * فيه نظر، والأقوى بناءً على وجوب الحمد عدم جواز القراءة من محلّ القطع. (المرعشي). * ولا بدّ من إتيان سوره تامه في باقى الركوعات. (السيستاني).

٣- ٣. هناك صور أخرى: الأولى: أن يأتي في كل ركعة بحمد وبعض السوره. الثاني: أن يأتي في الأولى ببعض السوره، وفي الثانيه بسوره تامه. الثالثه: عكس ذلك. (الروحاني).

ويسجد بعد الركوع الخامس والعاشر سجدين.

الثانيه: أن يفرّق سورته واحده على الركوعات الخمسه فى كلّ من الركعتين، فتكون الفاتحه مرّتان: مرّه فى القيام الأوّل من الركعه الأولى، ومرّه فى القيام الأوّل من الثانيه، والسوره أيضاً مرّتان .

الثالثه: أن يأتى بالركعه الأولى كما فى الصوره الأولى، وبالركعه الثانيه كما فى الصوره الثانيه.

الرابعه: عكس هذه الصوره.

الخامسه: أن يأتى فى كلّ من الركعتين بأزيد من سورته، فيجمع بين إتمام السوره فى بعض القيامات وتفريقها مع البعض، فتكون الفاتحه فى كلّ ركعه أزيد من مرّه؛ حيث إنّه إذا أتمّ السوره وجب فى القيام اللاحق قراءتها.

السادسه: أن يأتى بالركعه الأولى كما فى الصوره الأولى، وبالثانيه كما فى الخامسه.

السابعه: عكس ذلك.

الثامنه: أن يأتى بالركعه الأولى كما فى الصوره الثانيه، وبالثانيه كما فى الخامسه.

التاسعه: عكس ذلك، والأولى اختيار الصوره الأولى.

ما يعتبر فى صلاه الآيات من الأجزاء و الشرائط و الأذكار الواجبه والمندوبه

(مسأله ٢): يعتبر فى هذه الصلاه (١) ما يعتبر فى اليوميه من الأجزاء و الشرائط و الأذكار الواجبه والمندوبه (٢).

ص: ٣٢

١- ١. على الأظهر. (المرعى).

٢- ٢. إلّا أنّه يستحبّ فيها قول: «الصلاه» ثلاث مرات بقصد رجاء الثواب بدل الأذان والإقامه. (مفتى الشيعة).

(مسألة ٣): يستحب في كل قيام ثانٍ بعد القراءة قبل الركوع قنوت، فيكون في مجموع الركعتين خمس قنوتات، ويجوز الاجتزاء (١) بقنوتين (٢): أحدهما (٣) قبل (٤) الركوع الخامس (٥)، والثاني قبل العاشر، ويجوز الاقتصار على الأخير منهما.

استحباب التكبير عند كل هوى للركوع و كل رفع منه

(مسألة ٤): يستحب أن يكبر عند كل هوى (٦) للركوع وكل

ص: ٣٣

١ - ١. لا- دليل على استحباب القنوت قبل الخامس، نعم، لا- بأس بإتيانه رجاءً إذا أراد الاجتزاء بقنوتين. (الفاني). * لم يثبت ذلك. (اللكراني).

٢ - ٢. لم يثبت استحبابه قبل الركوع الخامس. (البرجودي). * تقدّم الإشكال في ثبوت أولهما. (الحكيم، الآملی). * الأولى أن يأتي بهما بقصد القرية وقصد الدعاء. (الرفيعي). * الأولى أن لا يقصد الورود في ذلك. (الميلاني). * يؤتى بالأول منهما برجاء المطلبية. (زين الدين).

٣ - ٣. لم يثبت استحباب القنوت قبل الركوع الخامس. (الجنودي).

٤ - ٤. يأتي به رجاءً. (الخميني).

٥ - ٥. استحبابه قبل الركوع الخامس غير معلوم. (مهدي الشيرازي). * لم يثبت استحبابه هنا. (الشاهرودي). * ليس له وجه صحيح. (عبدالله الشيرازي). * الأحرى الإتيان به قبل الخامس رجاءً. (المرعشي). * فيه تأمل، كما مرّ، نعم، لا بأس به رجاءً. (محمد رضا الكلبايگاني). * رجاءً. (السبزواري). * فيه تأمل، كما مرّ في القنوت أيضاً. (محمد الشيرازي). * استحبابه قبل الخامس محلّ إشكال. (حسن القمي). * يؤتى به رجاءً. (السيستاني).

٦ - ٦. إلا في الركوع الخامس والعاشر كما في اليوميه. (اللكراني).

استحباب قول: «سمع الله لمن حمده» بعد الرفع من الركوع الخامس والعاشر

(مسألة ٥): يستحب أن يقول: «سمع الله لمن حمده» (٣) بعد الرفع من الركوع الخامس والعاشر (٤).

حكم الشك في عدد الركعات في صلاة الآيات

(مسألة ٦): هذه الصلاة حيث إنها ركعتان (٥) حكمها حكم الصلاة

ص: ٣٤

١ - ١. إلا الرفع الخامس والعاشر. (عبدالهادي الشيرازي). * إلا الرفع من الخامس والعاشر فيقول فيهما: «سمع الله لمن حمده». (الخميني).

٢ - ٢. إلا الرفع من الركوع الخامس والعاشر. (البروجردى، الشاهرودي). * غير الرفع من الركوع الخامس والعاشر. (مهدي الشيرازي). * إلا الرفع من الخامس والعاشر. (الحكيم، عبدالله الشيرازي، الآملی). * إلا في الخامس والعاشر فيقول فيهما: «سمع الله لمن حمده»، كما سيذكره في المسألة التالية، ولا يقول ذلك في الرفع من سائر الركوعات. (الميلاني). * إلا الرفع من الركوع الخامس والعاشر، فيستحب فيهما «سمع الله لمن حمده»، كما بين في المسألة الآتية. (الشريعتمداري). * إلا الرفع من الخامس والعاشر، كما سيأتي. (المرعشي). * وفي الرفع من الخامس والعاشر يأتي بالسمعة، ثم يكبر للهوى للسجود. (السبزواري). * إلا الركوع الخامس والعاشر فلا يكبر في رفع الرأس منهما، بل يقول: «سمع الله لمن حمده»، كما يأتي في المسألة اللاحقة. (زين الدين). * إلا في الخامس والعاشر، فإنه يقول عندهما: «سمع الله لمن حمده». (الروحاني). * إلا في الرفع من الركوع الخامس والعاشر. (السيستاني).

٣ - ٣. بدون التكبير. (الفاني).

٤ - ٤. دون غيرهما؛ لمكان النهي. (الشاهرودي).

٥ - ٥. في إجراء حكم الثنائية على مثله نظر، ولو بملاحة إطلاقة الركعة فيها على الركوعات، وإن كان الأحوط فيه الإعادة؛ لمراعاة احتمال دخل السجدة في تمام الركعة، وحينئذ فلا تكون مثل هذه الصلاة إلا ركعتين فيجرى عليهما حكمهما. (آقاضياء).

الثانيه (١) في البطلان إذا شك في أنه في الأولى أو الثانية، وإن اشتملت على خمس ركوعات في كل ركعه، نعم، إذا شك (٢) في عدد الركوعات كان حكمها حكم أجزاء اليوميه، في أنه يبنى على الأقل إن لم يتجاوز المحل، وعلى الإتيان إن تجاوز، ولا تبطل صلاته بالشك فيها، نعم، لو شك في أنه الخامس فيكون آخر الركعه الأولى أو السادس فيكون أول الثانية بطلت (٣) الصلاه من حيث رجوعه إلى الشك (٤) في الركعات.

الركوعات في صلاه الآيات أركان، فتبطل زياداتها أو نقيصتها، عمداً أو سهواً

(مسألة ٧): الركوعات في هذه الصلاه أركان، تبطل زياداتها (٥)

ص: ٣٥

- ١- ١. على وجه. (حسين القمّي).
- ٢- ٢. في البناء على الأقل نظر؛ لأنّه مبنّى على عدم كونها مقومات تمام الركعه، وإلا فيجرى في مثله حكم البناء على الأكثر؛ لعموم قوله: «إذا شككت فابن على الأ-كثر»، والأ-حوط خروجاً عن الخلاف إتيان المشكوك بقصد ما في الذمّه، لا بقصد الجزئيه؛ فإنّه به يحصل الفراغ جزماً. (آقاضياء).
- ٣- ٣. قد مرّ الإشكال فيه. (آقاضياء).
- ٤- ٤. رجوعه إلى ذلك محلّ تأمل، فإنّ الشك في الركعه إنّما يكون إذا تعلّق بها تامّه لا بأعضائها، فلو تعلّق مثل هذا الشك في فريضه الصبح، كما لو تردّد بعد الفراغ من قراءه الأولى أنّ قيامه هذا هل هو قبل الركوع أو بعد السجدين؟ يشكل الجزم باندراجها في أدلّه الشك بين الأولى والثانيه، بل القاعده تقضى بإتيان ما شك فيه؛ لأنّه شك في المحلّ، ثمّ يمضى في صلاته فيركع ويسجد ويأتي بالثانيه، والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (كاشف الغطاء).
- ٥- ٥. على الأحوط في الزيادة. (الحائري).

ونقصها عمداً وسهواً (١) كاليوميه.

إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك الوقت

(مسألة ٨): إذا أدرك من وقت الكسوفين ركعه فقد أدرك (٢) الوقت (٣)، والصلاه أداءً (٤)، بل وكذلك إذا لم يسع (٥) وقتها (٦).

ص: ٣٦

- ١- ١. البطلان بزيادتها سهواً مبني على الاحتياط للزومى. (السيستاني).
- ٢- ٢. لكن لا يجوز التأخير إليه اختياراً، كما فى اليوميه. (كاشف الغطاء). * شمول قاعده «من أدرك» لغير صلاه الغداه محل تأمل، فيأتى بها بقصد ما فى الذمه. (تقى القمى).
- ٣- ٣. الأقوى فى صوره ضيق الوقت عن الإتمام عدم وجوب الأداء والقضاء، وكذا مع الوسعه، ولكن لم يطلع حتى ضاق الوقت وكان الكسوف جزئياً، وأما مع العصيان فى التأخير أو كان الكسوف كلياً فالأحوط البدار إلى العمل وترك نيه الأداء والقضاء. (الحائرى). * الأحوط أن لا ينوى الأداء والقضاء. (حسن القمى).
- ٤- ٤. الأحوط أن لا ينوى الأداء والقضاء. (حسين القمى). * فيه تأمل، والأحوط عدم قصد الأداء والقضاء. (الكوه كمرى). * الأحوط عدم قصد الأداء والقضاء. (المرعشى). * وكذا إن أدرك دونها. والأحوط استحباباً أن يصلى من دون قصد الأداء والقضاء، فيصلّيها بقصد ما فى الذمه. (مفتى الشيعه).
- ٥- ٥. فيه بل وفى أصل الوجوب نظر، ولكن لا- يُترك الاحتياط. (حسين القمى). * على الأحوط فيه وفيما بعده. (الخمينى، الخوئى). * فيه بل وفى أصل الوجوب نظر، لكن لا- يُترك الاحتياط. (حسن القمى). * الظاهر أنه لا- إشكال فى وجوب المسارعه إليها فى هذا الفرض وفى الفرض اللاحق، لكن الإشكال فى أنها حينئذ هل تكون من المؤقتات، أو من ذوات الأسباب، كالزلزله ونحوها؟ (اللكراني).
- ٦- ٦. الظاهر اختصاص مورد دليل التوسعه على فرض ثبوت كليته بما إذا وسع الوقت فى نفسه، لا ما إذا قصر الوقت عن العمل، وعليه لا- يتعلق به الخطاب بالالتزام بعدم كونه فى هذا الفرض وما بعده من الواجبات المؤقتة، وكونه من ذوات الأسباب، وهو أيضاً خلاف ظاهر الأدله، فالقول بعدم الوجوب حينئذ هو الأقوى، ولكن الأحوط الإتيان بها والمساارعه إليها؛ لما أفاده بعض فى كيفية توقيتها. (الشاهرودى). * الأحوط فى هذه الصوره الإتيان بالصلاه رجاءً. (الكوه كمرى). * الأظهر عدم الإدراك فى الصورتين الأخيرتين. (الروحانى).

- ١- ١. الأحوط حينئذٍ عدم قصد الأداء والقضاء، وكذا فيما بعده. (السبزواري).
- ٢- ٢. هي كسابقته (كذا في الأصل، والظاهر (كسابقته)). لا تخلو من شوب الإشكال، والأحوط في صورتين عدم قصد الأداء أو القضاء. (المرعشي).
- ٣- ٣. كونها في هذه الصورة بل وفي سابقتها أيضاً من المؤقتات أو من ذوات الأسباب لا- تخلو من الإشكال، لكن تجب المسارعة إليها على كل حال. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * مع عدم اتساع الوقت لها في جريان عموم من أدرك نظر جداً. (آقاضياء). * لا إشكال في وجوب المسارعة في صورتين، إنما الإشكال في كونهما من المؤقتات، أو من ذوات الأسباب. (الإصطهباناتي). * من باب الإحتياط. (الرفيعي). * في جريان قاعده «من أدرك في الفرض» إشكال. (الآملي). * لكن الأحوط حينئذٍ عدم قصد الأداء والقضاء. (محمدرضا الكلبيكاني).
- ٤- ٤. في كون هذه الصورة والصورة السابقة من المؤقتات إشكال، ولكن الأحوط بل الأقوى جوب إتيانها والمبادره إليها، بمعنى عدم إهمالها. (البجنوردي).
- ٥- ٥. لا مدخلية لقدر الركعة في المقام؛ فإنّ حديث «مَنْ أدرك» إنّما هو فيما إذا كان الوقت في حدّ ذاته صالحاً لأن تقع فيه الصلاة بتمامها، ولكنّه لم يدرك منه إلا مقدار ركعة، لا ما إذا لم يتسع الوقت في حدّ نفسه لذلك، فليس الاعتماد في التعميم المذكور إلا على مثل قوله عليه السلام: «وإن انجلى قبل أن تفرغ من صلاتك فأتم ما بقى» (وسائل الشيعه: الباب (٧) من أبواب صلاة الكسوف والآيات، ح ٦. عن الإمام الباقر عليه السلام، باختلاف يسير.)، ونحو ذلك ممّا يستفاد منه أنّ التوقيت إنّما هو بالنسبة الى زمان الشروع في الصلاة، لا- بالنسبة إلى مجموعها. (كاشف الغطاء). * فَيُتِمّ صلاته في هذه الصورة وإن انجلى القرص، وتجب عليه الصلاة إذا لم يصلّها حتى انجلى القرص، وكان عالماً بالسبب. (زين الدين).

وجوب القضاء عند الإهمال مع العلم، وكذا إن علم ونسى

(مسألة ٩): إذا علم بالكسوف(٢) أو الخسوف وأهمل حتى مضى الوقت عصي، ووجب(٣) القضاء(٤)، وكذا إذا علم ثم نسي وجب القضاء، وأمّا إذا لم يعلم بهما حتى خرج الوقت المذموم هو تمام الانجلاء: فإن كان القرص محترقاً وجب القضاء، وإن لم يحترق كله لم يجب، وأمّا في سائر الآيات(٥) فمع تعمّد التأخير يجب الإتيان بها(٦) ما دام العمر، وكذا إذا علم

ص: ٣٨

-
- ١- ١. على إشكال، فالأحوط إتيانها بقصد القرية. (عبدالله الشيرازي).
 - ٢- ٢. الأحوط عدم الفرق في هذا العلم بين ما إذا كان سابقاً على حصول الكسوف إن حصل من طرق المعتبره، أو مقارناً معه. (السبزواري).
 - ٣- ٣. إطلاق الحكم فيه وفيما بعده مبني على الاحتياط. (تقي القمي).
 - ٤- ٤. سواء كان الفوات لغلبيه النوم على العين، أم لا. (المرعشي). * الأحوط وجوباً الاغتسال قبل قضائها إذا كان الاحتراق كلياً. (السيستاني).
 - ٥- ٥. تقدّم الكلام حولها في أول الفصل. (السيستاني).
 - ٦- ٦. على الأحوط في غير الزلزال، بل فيها. (عبدالله الشيرازي).

ونسى، وأما إذا لم يعلم بها حتى مضى الوقت أو حتى مضى الزمان المتصل بالآيه ففي الوجوب (١) بعد العلم إشكال (٢)، لكن لا يُترك الاحتياط بالإتيان بها ما دام العمر فوراً ففوراً.

يجب القضاء أو الإعادة عند العلم بالآيه مع تبين فساد الصلاه

(مسأله ١٠): إذا علم بالآيه وصلّى، ثم بعد خروج الوقت أو بعد زمان الاتصال بالآيه تبين له فساد صلاته وجب القضاء أو الإعادة (٣).

حكم ما لو حصلت الآيه فى وقت الفريضة

(مسأله ١١): إذا حصلت الآيه فى وقت الفريضة اليوميه فمع سعه

ص: ٣٩

١- ١. وجوب الأداء لا يخلو من قوه. (الجواهرى).

٢- ٢. من عموم قوله عليه السلام: «مَنْ فاتته فريضه فليقضها كما فاتته» (تهذيب الأحكام للشيخ الطوسى: ٣/ ١٦٤، أحكام فوائت الصلاه، ذيل ح ١٤، والخلاف: ١/ ٦٧٢)، ومن انصراف الفريضه إلى اليوميه، ويؤيدّه جملة من أخبار المقام التى وقع فيها لفظ «الفريضه» مقابلًا لصلاه الكسوف، وهذا هو الأقوى، وإليه ذهب الأ-كثر. (كاشف الغطاء). * أقواه الوجوب. (الشاهرودى). * الأ-ظهر الوجوب، وأما الفوريه فهى احتياط حسن. (الفانى). * عدم وجوبها لا يخلو من قوه. (الخمينى). * الأحوط الإتيان بها، خصوصاً لو كانت الآيه هى الزلزله. (المرعشى). * الظاهر أنه لا إشكال فيه، ولا سيّما فى الزلزله. (الخنوئى). * لا إشكال فيه؛ بناءً على المختار من عدم كون وجوب الصلاه لغير الكسوفين من الآيات مؤقتاً. (الروحانى). * يجب على الأحوط الإتيان بها فى غير الكسوفين، سواء علم بحدوث الموجب حينه، أم لم يعلم به، بل الأحوط فيهما. (مفتى الشيعة).

٣- ٣. الأظهر عدم الوجوب فى غير الكسوفين. (السيستانى).

وقتھما مخیر بین تقدیم آیہما شاء، وإن كان الأحوط (١) تقدیم (٢) الیومیہ (٣)، وإن ضاق وقت إحداھما دون الأخری قدّمھا (٤)، وإن ضاق وقتھما معاً قدّم الیومیہ (٥).

لو شرع فی الیومیہ ثم ظهر له ضیق وقت الآیہ قطعھا مع سعه وقتھا

(مسأله ١٢): لو شرع فی الیومیہ ثم ظهر له ضیق وقت صلاہ الآیہ قطعھا مع سعه وقتھا، واشتغل بصلاہ الآیہ (٦)، ولو اشتغل

ص: ٤٠

- ١- ١. بل الأولى. (الشاهرودی). * لا موجب لهذا الاحتياط. (الفانی). * والأفضل أيضاً. (المرعشی). * والأفضل. (محمدرضا الگلپایگانی). * بل الأفضل. (السبزواری).
- ٢- ٢. والأفضل. (الکوه کمری).
- ٣- ٣. تقدیم الیومیہ لیس بأحوط من العکس، والأظهر التخییر. (الروحانی).
- ٤- ٤. لکن لو تعین تقدیم الآیہ فقدّم الفریضه عصی وصحّت؛ بناءً علی عدم اقتضاء الأمر بالشیء النهی عن ضده، أمّا لو تعینت الفریضه فقدّم الآیہ أشکل الحکم بالصّحّه؛ لما دلّ علی وجوب قطعھا عند المزاحمه الدالّ علی نحو الاختصاص المُشعر بعدم صلاحیه الوقت للآیہ، وهو بعدُ محلّ نظرٍ أيضاً. (کاشف الغطاء).
- ٥- ٥. بل یشرع بالآیہ ویأتی بالیومیہ فی أثنائها، إلّا إذا لم یبقَ من الیومیہ إلّا مقدار رکعه فیقدّم الیومیہ. (الجواهری).
- ٦- ٦. ثمّ یعود إلى صلاته من محلّ القطع علی الأقوی. (النائینی، جمال الدین الگلپایگانی). * ثمّ عاد إلى الیومیہ من محلّ القطع، مع عدم تخلّل المنافی، كما فی العکس فی وجهه، والأحوط الإعادہ. (آل یاسین). * وبعد إتمام صلاہ الآیہ یبنی علی صلاته من محلّ القطع، بناءً علی ما هو الصحیح من کون الصلاہ فی الصلاہ علی القاعده. (البجنوردی). * واستأنف الصلاہ الیومیہ بعدها من رأس علی الأحوط. (زین الدین).

بصلاه الآيه فظهر له فى الأثناء ضيق وقت الإجزاء لليوميّه قطعها واشتغل بها وأتمّها، ثم عاد إلى صلاه الآيه من محلّ القطع (١) إذا لم يقع منه منافٍ غير الفصل المزبور، بل الأقوى جواز (٢) قطع (٣) صلاه الآيه (٤) والاشتغال باليوميّه إذا ضاق وقت فضيلتها (٥) فضلاً عن الإجزاء، ثمّ العود إلى صلاه (٦) الآيه من محلّ القطع، لكنّ

ص: ٤١

١ - ١. وهل يجوز مع العلم بضيق الوقت عن الصلاتين التلبّس بصلاه الكسوف وقطعها ثمّ العود إليها بعد أداء الحاضره، أم يختصّ ذلك بصوره عدم العلم أو تخيل السعه وانكشف الخلاف؟ وجهان، أو جههما الأول، ولو زاحمت الفريضه فعل الكسوف حتّى فاتت فهل يجب قضاؤها بعد الانجلاء مطلقاً، أو لا- يجب مطلقاً، أو يفصل بين احتراق القرص أو بعضه أو بين التأخير؛ لانتفاء أصل التكليف كما فى الحائض والمجنون، أو لوجود مانع من المنجّز كالنوم وشبهه؟ وجوه، ولو قلنا بشمول من فاتته للمقام تعيّن الأول، وانصرافه إلى اليوميّه، مع اختصاص دليل القضاء عند عدم احتراق القرص بما إذا علم بالكسوف وتنجز بحقه التكليف قاضٍ بالثالث، والأول أحوط. (كاشف الغطاء).

٢ - ٢. بناءً على جواز القطع والبناء اختياراً، وأمّا على القول بحرمة فالجواز موقوف على شمول الدليل المسوّغ للقطع والبناء لمثله، وهو أيضاً محلّ تأمل، فالأقوى عدم جواز قطعها لذلك. (الشاهرودى). * الأقوى عدم الجواز. (المرعشى).

٣ - ٣. فيه نظر. (الرفيعى).

٤ - ٤. فيه تأمل. (حسين القمى).

٥ - ٥. الأقوى هو عدم جواز قطعها لذلك. (البروجردى). * مشكل. (الفانى). * لا- يبعد القول بعدم جواز القطع لذلك. (الروحانى).

٦ - ٦. حتى لو خرج وقت الكسوف. (كاشف الغطاء).

ما يستحب في صلاة الآيات من أمور

(مسألة ١٣): يستحب (٣) في هذه الصلاة أمور:

الأول والثاني والثالث: القنوت، والتكبير قبل الركوع وبعده، والسمعه على ما مرّ.

الرابع: إتيانها بالجماعة (٤)، أداءً كانت أو قضاءً، مع احتراق القرص (٥) وعدمه، والقول (٦) بعدم جواز الجماعة مع عدم احتراق القرص ضعيف، ويتحمل الإمام فيها (٧) عن المأموم القراءة خاصّة، كما في اليوميّة دون غيرها من الأفعال والأقوال.

الخامس: التطويل (٨) فيها (٩)، خصوصاً في كسوف الشمس.

ص: ٤٢

١- ١. هذا الاحتياط لا ينبغي تركه. (الإصطهباناتي). * بل الأقوى. (المرعشي). * لا يُترك. (الخميني، محمدرضا الكلبايگاني، تقى القمي، اللنكراني).

٢- ٢. لا يُترك. (آل ياسين، عبدالله الشيرازي، السبزواري، محمد الشيرازي، حسن القمي). * لا يُترك في الفرعين. (مهدى الشيرازي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٣- ٣. في مستند بعضها ضعفٌ صدوراً أو دلالةً، والأحوط رعايتها رجاءً. (المرعشي).

٤- ٤. في مشروعيه الجماعة في غير صلاة الكسوفين إشكال أو منع. (السيستاني).

٥- ٥. ويتأكد استحباب الجماعة مع احتراق القرص. (زين الدين).

٦- ٦. استظهر هذا القول من ابنى بابويه، والتأويل في كلامهما ممكن، وهو الأنسب بمقامهما الشامخ. (المرعشي).

٧- ٧. الأحوط إتيان المأموم القراءة بقصد القرية المطلقة. (الحائري).

٨- ٨. والأفضل أن يكون إلى تمام الانجلاء. (الحكيم). * الأفضل كونه إلى تمام الانجلاء مطلقاً. (السبزواري).

٩- ٩. يعني في سعه الوقت في ذات الوقت منها، وكذا الحال في السابع والثامن والتاسع. (الإصطهباناتي). * ووقت الفريضة لو لم يصلّها. (الرفيعي). * الحكم بالاستحباب في غير الكسوف لا يخلو من تأمل. (المرعشي).

السادس: إذا فرغ قبل تمام الانجلاء يجلس فى مصلاه مشغلاً بالدعاء والذكر إلى تمام الانجلاء، أو يعيد الصلاة.

السابع: قراءه السور الطوال: كـ «يس» و«النور» و«الروم» و«الكهف» ونحوها.

الثامن: إكمال السوره(١) فى كل قيام.

التاسع: أن يكون كل من القنوت والركوع والسجود بقدر القراءة فى التطويل(٢) تقريباً.

العاشر: الجهر بالقراءة فيها ليلاً أو نهاراً، حتى فى كسوف الشمس على الأصح.

الحادى عشر: كونها تحت السماء(٣).

ص: ٤٣

١- ١. قد مرّ أنّه أحوط. (حسن القمى).

٢- ٢. استحباب التطويل فى القراءة والركوع والسجود إنّما هو مع عدم العلم بخروج الوقت فى أثناء الصلاة، وإلاّ- فبناءً على المشهور من كونها محدوده مؤقتة شروعاً وختماً لم يجر، ضروره عدم جواز إطاله الصلاة المؤقتة عمداً إلى خارج وقتها، وإلاّ خرجت عن كونها محدوده أولاً- وآخراً، أمّا بناءً على كون الوقت وقتاً للتلبس لا- لمطلق فعلها فالتطويل وإن جاز ولكنّه غير مستحب؛ لظهور بعض الأخبار فى استحبابه ما دام السبب، وإلاّ خفف، مضافاً إلى مخالفته للاحتياط لذهاب المشهور إلى عدم جوازه عمداً، أمّا مع احتمال السعه فلا إشكال فى استحباب الإطاله حتى على التوقيت. (كاشف الغطاء).

٣- ٣. مسجداً كان المصلّى أو غيره. (المرعى).

الثاني عشر: كونها في المساجد، بل في رُحَبِها.

في حكم التطويل في القراءة والاذكار فيها حتى للإمام

(مسألة ١٤): لا يبعد استحباب (١) التطويل حتى للإمام (٢)، وإن كان يستحب له التخفيف (٣) في اليوميه مراعاةً لأضعف المأمومين.

حكم الدخول في الجماعة لو أدرك الإمام في ركوع الأولى أو الثانية، قبل الركوع أو بعده

(مسألة ١٥): يجوز الدخول في الجماعة إذا أدرك الإمام قبل الركوع الأول (٤)، أو فيه من الركعة الأولى أو الثانية، وأُمِّيًا إذا أدركه بعد الركوع الأول من الأولى أو بعد الركوع من الثانية فيشكل (٥) الدخول (٦)؛ لاختلال

ص: ٤٤

-
- ١- ١. إن لم يشقَّ على مَنْ خلفه. (السبزواري).
 - ٢- ٢. إلّا- أن يشقَّ على مَنْ خلفه. (الكوه كَمَرِي، الروحاني). * إلّا إذا كان يشقَّ على مَنْ خلفه على الأظهر. (الميلاني). * لو لم يشقَّ على المأموم. (المرعشي). * استحباب التطويل له فيما إذا كان يشقَّ على مَنْ خلفه غير معلوم، بل الظاهر عدمه. (السيستاني).
 - ٣- ٣. الأظهر أنّ حكمها حكم اليوميه في استحباب التخفيف للإمام؛ لوحده الملاك. (كاشف الغطاء).
 - ٤- ٤. الأحوط ترك الاقتداء إذا فاتته القراءة. (الحائري).
 - ٥- ٥. جواز الدخول مطلقاً لا- يخلو من قوّه. (الجواهري). * في الركوع العاشر لا- يبعد جوازه. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی).
 - ٦- ٦. في الركعة الأولى، وأُمِّيًا في الثانية فلا إشكال فيه. (الشاهرودي). * بل لا يخلو المنع من قوّه. (الحكيم). * لا يبعد جواز الدخول. (أحمد الخونساري). * في إطلاق الإشكال إشكالاً، ولكنّ الأقوى المنع من الدخول. (المرعشي). * بل فيه منع. (الآملی). * بل المشهور المنع. (السبزواري). * الأحوط عدم الدخول معه إذا فات الركوع الأول من الركعة. (زين الدين). * إلّا في الركوع العاشر فلا يبعد فيه الجواز. (اللكراني).

النظم (١) حينئذ بين صلاه الإمام والمأموم.

وجوب الإتيان بسجود السهو عند حصول موجباته فيها كما فى اليوميه

(مسأله ١٦): إذا حصل أحد موجبات سجود السهو فى هذه الصلاه فالظاهر وجوب (٢) الإتيان به (٣) بعدها، كما فى اليوميه.

جريان قاعده التجاوز عن المحل فيها و عدم التجاوز عند الشك كما فى اليوميه

(مسأله ١٧): يجرى (٤) فى هذه الصلاه قاعده التجاوز عن المحل، وعدم التجاوز عند الشك فى جزء أو شرط، كما فى اليوميه.

شرائط ثبوت الكسوف والخسوف و سائر الآيات

(مسأله ١٨): يثبت الكسوف والخسوف وسائر الآيات: بالعلم، وشهاده العدلين (٥)، وإخبار الرصدى (٦) إذا حصل الاطمئنان بصدقه، على

ص: ٤٥

- ١ - ١. فى استلزامه اختلال النظم نظر؛ إذ هو فرع إضرار الزياده ولو بقصد المتابعه، وهو تحت نظر وتأمل. (آقاضياء). * فى الركوع العاشر لا مانع من الاقتداء؛ لعدم المانع الذى ذكره حينئذ مع إطلاق استحباب الجماعه. (الرفيعى).
- ٢ - ٢. على الأحوط كاليوميه. (الجواهرى). * الأحوط الإتيان به رجاءً. (المرعشى).
- ٣ - ٣. لا بد من إتيانه، لكن لا بقصد الورود. (حسين القمى).
- ٤ - ٤. وكذا قاعده الفراغ. (صدر الدين الصدر). * بناءً على جريانها. (تقى القمى).
- ٥ - ٥. والعدل الواحد على الأحوط. (الخمينى). * قد مرّ مراراً أنّ ثبوت أمثال هذه الموضوعات بالعدل الواحد محل إشكال. (المرعشى). * بل لا يبعد ثبوتها بشهاده عدل، بل ثقه واحد. (الخوئى). * بل بشهاده العدل الواحد، بل بثقه واحد. (تقى القمى).
- ٦ - ٦. إذا أخبر بما يطلع عليه النوع، وإن لم يحصل الاطلاع فعلاً. لمانع من غيم ونحوه. (الكوه كمرى). * إذا كان المخبر به ما يظهر للحسّ وإن لم يظهر فعلاً لمانع كالغيم ونحوه، وإلاّ فالأظهر عدم الثبوت. (الروحانى).

١- ١. بعد حصول الاطمئنان لا أرى وجهاً للإشكال. (صدر الدين الصدر). * مع حصول الاطمئنان من أخبار الرصدىّ الوجوب لا يخلو من قوه. (جمال الدين الكلبيگانی). * لا إشكال فيه. (الفانى). * لا وجه للإشكال مع حصول الاطمئنان، بل لا وجه له مع عدمه أيضاً؛ إذ قول أهل الخبره حجّه إذا كان ثقه. (تقى القمى). * مع حصول الوثوق والاطمئنان لا- يبعد القول بوجوبه. (اللكرانی).

٢- ٢. بل لا إشكال فيه. (الحائرى). * أقواه الثبوت. (عبدالهاده الشيرازى). * قوى. (الحكيم). * مع حصول الاطمئنان بقولهم الأقوى الوجوب خصوصاً مع شهادته التجربه؛ لقله خطئهم فى مثل هذه الأمور. (الرفيعى). * الأقوى عدم حجّيه قول الرصدى، إلّا أن يحصل العلم من قولهم. (البجنوردى). * الأقوى عدم الإشكال فى الاكتفاء به لو جعل الوثوق وسكون النفس بإخباره معياراً، سيّما فيما لو كان إخباره بما يطلع عليه الناس غالباً لولا المانع من الغيم والغبار والأبخرة ونحوها. (المرعشى). * الظاهر أنّه لا إشكال فى ثبوتها به إذا أفاد الاطمئنان. (الخوئى). * بل الإشكال فيه مع الاطمئنان. (محمدرضا الكلبيگانی). * إذا حصل الاطمئنان منه أو من سائر المناشئ العقلانيّه فلا إشكال. (السيستانى).

٣- ٣. فى لزومه تأمّل. (الجواهرى).

٤- ٤. إن لم يكن أقوى. (حسين القمى).

اختصاص وجوب صلاة الآيات بمن في بلد الآيه

(مسأله ١٩): يختص وجوب الصلاة بمن في بلد الآيه (١)، فلا يجب على غيره، نعم، يقوى (٢) إلحاق (٣) المتصل (٤) بذلك المكان (٥) مما يعدّ معه كالمكان الواحد (٦).

وجوب صلاة الآيات على كل مكلف إلا الحائض والنفساء

(مسأله ٢٠): تجب هذه الصلاة على كل مكلف، إلا الحائض والنفساء فيسقط عنهما أداءها (٧)، والأحوط (٨)

ص: ٤٧

- ١-١. بحيث يدركها مع عدم الغفلة. (صدر الدين الصدر). * بل في مكان الإحساس بها، ومنه يظهر النظر في الإلحاق المذكور في المتن. (السيستاني).
- ٢-٢. فيه تأمل. (الحكيم، حسن القمي). * فيه إشكال، والإحالة إلى الوحده كأنها منكوله. (المرعشي).
- ٣-٣. الإلحاق ضعيف. (زين الدين).
- ٤-٤. فيه نظر. (عبدالهادي الشيرازي). * فيه نظر إذا لم تظهر الآيه هناك. (محمد الشيرازي).
- ٥-٥. فيه منع واضح. (البجنوردي). * في القوه إشكال بل منع. (الخوئي).
- ٦-٦. عرفاً. (السبزواري). * ويشترك معه في الخوف الناشئ عن رؤيه الآيه نوعاً، ولا يضرّ الفصل بالنهر كدجله والفرات. نعم، إذا كان البلد عظيماً جداً بنحو لا يحصل الخوف والرؤيه لطرف منه دون الطرف الآخر اختص الحكم بطرف الآيه. (مفتي الشيعه).
- ٧-٧. وقضاؤها على الأقوى. (الجواهرى). * في غير الكسوفين أداء وقضاء فيهما. (صدر الدين الصدر).
- ٨-٨. لا. ينبغي تركه، وأريد بالقضاء المعنى الأعم، وهو إتيانها، سواء بقي وقتها، أم لا. (المرعشي). * بل الأحوط عدم قصد الأداء والقضاء. (محمد رضا الكلپايگانی). * لا بأس بتركه؛ لعدم المقتضى. (تقى القمي). * الأولى. (السيستاني).

- ١- ١. هذا في غير ذات الوقت من الآيات، أمّا هي فلا قضاء فيها. (الفيروز آبادي). * لا يُترك الاحتياط بقضاء ذات الوقت وأداء غيرها، بل وجوب الأداء في الثاني لا- يخلو من قوّه. (الإصفهاني). * المراد من القضاء: مطلق الفعل، فيكون بالنسبة إلى ذات الوقت قضاءً، وإلى غيرها أداءً، والاحتياط المزبور لا- ينبغي تركه، خصوصاً في الثاني. (الإصطهباناتي). * لكنّ الأقوى عدم الوجوب، نعم، الأحوط الإتيان بغير المؤقّته منها بعد الطهر. (البروجردى). * لا- يخلو كلامه من الإجمال، لكنّ الاحتياط حقّ على كلّ حال. (الرفيعي). * لكنّ الأقوى عدم الوجوب في المؤقّات، وأمّا في غيرها فلا يُترك الاحتياط بإتيانها أداءً بعد طهرها، بل لا يخلو الوجوب من قوّه. (الشاهرودي). * لا يُترك في غير المؤقّت منها، لكن لا بقصد القضاء والأداء. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك. (الشريعتمداري، الآملی). * وإن كان الأقوى عدم وجوبه. هذا في الحيض أو النفاس المستوعّبين، وأمّا في غيره ففيه تفصيل. (الخميني). * وإن كان الأظهر عدم وجوبه. (الخوئي). * لا يُترك مطلقاً. (السبزواري). * هذا في الكسوفين، وأمّا في غيرهما فقد مرّ بقاء الوقت إلى آخر العمر فيجب عليهما أدائها، ثمّ إنّ الاحتياط المزبور لا- يُترك. (الروحاني). * المراد من القضاء: ما يشمل الأداء في غير المؤقّته، ولا يُترك الاحتياط في الأداء المذكور. (اللكراني).
- ٢- ٢. لا يُترك الاحتياط في غير المؤقّات كالزلزله مثلاً، ولكن لا يصدق عليها القضاء، بل هي أداء دائماً. (البجنوردی).

لو تعدد سبب الآيه دفعه أو تدريجاً تعدد وجوب الصلاه

(مسأله ٢١): إذا تعدد السبب دفعه أو تدريجاً تعدد وجوب الصلاه (١).

حكم ما لو تعدد ما عليه من سبب واحد، و مع تعدد السبب نوعاً

(مسأله ٢٢): مع تعدد ما عليه من سبب واحد لا يلزم التعيين، ومع تعدد السبب نوعاً كالكسوف والخسوف والزلزله الأحوط (٢) التعيين (٣)، ولو إجمالاً (٤). نعم، مع تعدد ما عدا هذه الثلاثه (٥) من سائر المخوفات لا يجب التعيين، وإن كان أحوط أيضاً.

المناطق في وجوب القضاء في الكسوفين في صورته الجهل

(مسأله ٢٣): المناطق في وجوب القضاء في الكسوفين في صورته الجهل احتراق القرص بتمامه، فلو لم يحترق التمام (٦) ولكن ذهب ضوء

ص: ٤٩

١-١. إطلاق الحكم محلّ نظر. (حسين القمّي). * على الأحوط ما لم تتخلل صلاة في البين. (عبدالهادي الشيرازي).

٢-٢. لكنّ الأظهر عدم وجوبه. (تقي القمّي).

٣-٣. وإن كان الأقوى عدمه. (الجواهرى). * بل الأقوى عدم اعتباره مطلقاً؛ لاّ تحاد الحقيقة، فيأتى بقصد ما فى ذمته من شخص المأمور به فعلاً. (آقاضياء). * بل فى القسمين الآخرين الأوّل والثالث أيضاً. (حسين القمّي). * لا موجب لهذا الاحتياط. (الفانى). * الأظهر عدم وجوبه، ثمّ إنّ هذا بناءً على القول بعدم تداخل المسببات، وأمّا بناءً على القول بالتداخل _ كما حقّقناه فى محلّه واعترف هو به فى الملحقات _ فالأظهر الاكتفاء بالواحد مطلقاً. (الروحانى). * الأولى. (السيستانى).

٤-٤. وإن كان الأقوى عدم وجوبه. (الخنوئى).

٥-٥. المخوف السماوى عنوان واحد يشمل ما تحته من أنواع المخوفات: كالريح والظلمه والصاعقه ونحوها، فإذا تعدد السبب منه كفت نيته المخوف السماوى ولم يفتقر إلى التعيين. (زين الدين).

٦-٦. المراد من الاحتراق الموضوع لوجوب القضاء فى الروايات: هو ذهاب ضوء القرص بحيث لا يرى إلّا جرمه، وعليه فلا مورد للتفريع المذكور. (السيستانى).

البقيّة (١) باحترق (٢) البعض (٣) لم يجب القضاء مع الجهل (٤)، وإن كان أحوط (٥)، خصوصاً (٦) مع الصدق (٧) العرفي (٨).

ص: ٥٠

- ١ - ١. الظاهر صدق كسوف تمام القرص أو خسوفه، فيجب القضاء. (الفيروز آبادي). * أريد من ذهاب الضوء: ضعفه وقلته. (المرعشي).
- ٢ - ٢. الظاهر أنّه لا واقع لهذا الفرض. (الخوئي).
- ٣ - ٣. في فرضه إشكال. (الكوه كمرى). * في فرضه، ثم في عدم وجوب القضاء على فرض إمكانه إشكال. (الشريعتمداري). * إن كان لهذا الفرض واقع. (الروحاني).
- ٤ - ٤. إذا احترق القرص كلّ وجب القضاء، وإلا فلا. (مفتي الشيعة).
- ٥ - ٥. لا يُترك. (البروجردى، عبدالله الشيرازي، المرعشي، الآملی). * بل الأقوى مع الصدق العرفي. (الشاهرودى). * لا يُترك في موارد الصدق العرفي. (الفاني). * إذا كان الصدق العرفي حقيقةً عندهم لا مسامحياً فالظاهر هو الوجوب. (اللكراني).
- ٦ - ٦. بل لا يُترك الاحتياط في هذه الصورة. (آل ياسين). * لا مورد لهذه الخصوصية بعد كون الذهاب ملازماً للصدق العرفي. (المرعشي). * لا يُترك في هذه الصورة. (محمدرضا الكلپايگانی). * لا يُترك في صورة الصدق. (محمد الشيرازي).
- ٧ - ٧. مع الصدق العرفي حقيقةً في مقابل عدم الصدق، كما إذا رصد بالآلات فالأقوى وجوبه، ومع الصدق المسامحي لا يجب، والاحتياط ضعيف. (الخميني).
- ٨ - ٨. ولعلّه لا ينفكّ ذهاب الضوء عن الصدق العرفي، والأظهر منه وجوب القضاء. (حسين القمّي). * لا يُترك الاحتياط حينئذ. (السبزواری). * لا يُترك في هذه الصورة مع فرض الوقوع. (حسن القمّي).

حكم ما لو أخبر جماعه بحدوث الكسوف و لم يحصل العلم ثم تبين صدقهم

(مسألة ٢٤): إذا أخبره جماعه (١) بحدوث الكسوف مثلاً- ولم يحصل له العلم (٢) بقولهم، ثم بعد مضي الوقت تبين صدقهم فالظاهر إلحاقه بالجهل، فلا يجب القضاء مع عدم احتراق القرص. وكذا لو أخبره شاهدان لم يعلم عدالتهم، ثم بعد مضي الوقت تبين عدالتهم (٣)، لكنّ الأحوط (٤) القضاء (٥) في صورتين (٦).

* * *

ص: ٥١

- ١- ١. لو كان ذلك على الحقيقة فالأظهر وجوب القضاء. (الميلاني). * غير معلومه العدالة. (محمدرضا الكليايگاني). * لم تتوفّر فيهم شرائط البينة. (زين الدين).
- ٢- ٢. ولا الاطمئنان. (السيستاني).
- ٣- ٣. أو وثاقتهم، أو وثاقه أحدهما. (تقى القمي).
- ٤- ٤. خصوصاً في الصورة الثانية، بل لا- يُترك فيها. (الإصطهباناتي). * لا- يُترك. (البروجردى، الآملی). * هنا الاحتياط لا يُترك. (الشاهرودي). * لا يُترك الاحتياط في الصورة الثانية. (المرعشي). * لا يُترك، خصوصاً في الصورة الثانية. (اللكراني).
- ٥- ٥. لا يُترك في الثانية. (الأصفهاني، عبدالله الشيرازي). * إن لم يكن أقوى مع حصول الاطمئنان بل، لا يُترك مطلقاً. (حسين القمي). * لا يُترك. (الرفيعي).
- ٦- ٦. بل لا يُترك في الثانية. (الخميني). * وكذا الكلام في أقوال المنجمين. (السبزواری).

وجوب قضاء الصلوات اليومية الفائته عمداً أو سهواً أو جهلاً أو لمرض و غيره

يجب قضاء اليوميه (١) الفائته، عمداً أو سهواً أو جهلاً (٢)، أو لأجل النوم المستوعب (٣) للوقت، أو للمرض ونحوه (٤)، وكذا إذا أتى بها باطلاً لفقد شرط (٥) أو جزء يوجب تركه البطالان بأن كان على وجه العمد (٦) أو

ص: ٥٢

- ١-١. عدا الجمعة، كما يأتي. (الخميني). * ما عدا الجمعة، كما يأتي في المسأله الثامنه. (اللكراني).
- ٢-٢. سواء كان معذوراً فيه، أم لا. (المرعشي).
- ٣-٣. حتى الزائد على المتعارف والقهرى، وقاعده «ما غلب الله عليه فهو أولى بالعدر» (وسائل الشيعه: الباب (٢) من أبواب قضاء الصلوات، ح ١٣، وفيه: (فأله) بدل (فهو)). مختصه بالأعذار الاتفاقيه، كالجنون والإغماء، لا- العاديه كالنوم والسهو والنسيان. (كاشف الغطاء). * سواء كان على وفق العاده، أم لا. (المرعشي).
- ٤-٤. عد المرض في مقابل ما سبق في غير محلّه. (السيستاني).
- ٥-٥. لغير الجاهل في باب الجهر والإخفات، أو القصر والتمام. (صدر الدين الصدر).
- ٦-٦. وإن كان جاهلاً بجزئيه أو شرطيه جهلاً يعذر فيه، فضلاً عما عداه على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * وإن كان جاهلاً بجزئيه أو شرطيه، ولو كان معذوراً. (الإصطهباناتي). * وإن كان جاهلاً بهما جهلاً يعذر فيه فضلاً عن غيره. (الشاهرودى). * بل وفي الجهل بدخله شرطاً أو شرطاً حتى مع كونه معذوراً لقصوره. (الرفيعي). * ولو لأجل الجهل عن تقصير. (الميلاني). * أو كان من جهه الجهل بالجزئيه أو الشرطيه تقصيراً. (الجنوردي). * أو على وجه لم يكن معذوراً بالنسبه إليه. (المرعشي). * أو الجهل بالحكم، وإن كان معذوراً فضلاً عن غيره. (محمدرضا الكلبيگاني). * وإن كان جاهلاً بهما، مقصراً أو قاصراً. (السبزواري). * من غير عذر. (السيستاني).

كان من الأركان (١)، ولا- يجب على الصبي إذا لم يبلغ في أثناء الوقت، ولا- على المجنون في تمامه، مطبقاً كان أو أدوارياً، ولا على المغمى عليه في تمامه (٢)، ولا على الكافر الأصلي إذا أسلم بعد خروج الوقت بالنسبة إلى ما فات منه حال كفره، ولا على الحائض والنفساء (٣) مع استيعاب الوقت.

حكم بلوغ الصبي وإفاقه المجنون والمغمى عليه والحائض والنفساء وغيرهم

(مسأله ١): إذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المغمى عليه قبل خروج الوقت وجب عليهم الأداء، وإن لم يدركوا إلا مقدار (٤) ركعه (٥) من

ص: ٥٣

- ١- ١. بل في غير الأركان أيضاً إذا كان الالتفات في الأثناء؛ إذ جريان قاعده «لا تعاد في الأثناء» محل الإشكال، كما مرّ مراراً. (تقى القمي).
- ٢- ٢. الأحوط عدم ترك القضاء إلى ثلاثه أيام. (الخوانساري). * إذا لم يكن الإغماء بفعله واختياره، وإلا وجب عليه القضاء على الأحوط إذا كان على وجه المعصية. (مفتي الشيعه).
- ٣- ٣. سواء كانت الصلوات يومية، أم غيرها من صلاه النذر وصلاته الآيات. (مفتي الشيعه).
- ٤- ٤. الحكم المذكور في غير صلاه الغداه مبني على الاحتياط، ومنه يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية. (تقى القمي).
- ٥- ٥. مع الطهاره من الحدث، وكذا في الحائض والنفساء. (صدر الدين الصدر). * فيه إشكال فإنّ حديث «من أدرك» ظاهر فيما كان للوقت سعه ثمّ تضيق، ولا يشمل مثل المسأله ممّا لم يكن له سعه من الأول؛ لأنّ الفرض عدم توجه التكليف إلى مقدار ركعه، والاحتياط لا يترك. (الشريعتمداري). * مع تحصيل الطهاره ولو ترابيه، كما مرّ في الأوقات، وكذا الحال في سائر فروع إدراك الوقت. (الخميني). * في شمول أدله إدراك الركعه لما نحن فيه تأمّل، فلا- يترك الاحتياط في هذه الصوره وتاليها. (المرعشي).

الوقت (١)، ومع الترك يجب عليهم القضاء، وكذا الحائض والنفساء (٢) إذا زال عذرهما قبل خروج الوقت ولو بمقدار ركعه (٣).
كما أنه إذا طرأ الجنون أو الإغماء أو الحيض أو النفاس بعد مضى مقدار صلاه المختار (٤)

ص: ٥٤

- ١- ١. على الأحوط، وكذا في الحائض والنفساء. (محمدرضا الكليايگانی). * مع الشرائط، سواء كانت إدراك ركعه اختياريه، أم اضطراريه بلحاظ ذاتها وشرائطها، كما إذا كانت مع الطهارة الترابية، ومع الترك يجب القضاء. (مفتى الشيعه).
- ٢- ٢. على ما مرّ. (الخوئي).
- ٣- ٣. بالنحو المذكور في مبحث الوقت. (اللكراني).
- ٤- ٤. الأحوط القضاء، وإن لم يدركوا إلا مقداراً يسع للصلاه الاضطراريه بملاحظه ضيق الوقت، وكذا الحال في زوال العذر آخر الوقت في غير الحائض. (الحائري). * بل مقدار الصلاه التي يكون تكليفهم بحسب هذا الحال؛ لسقوط الشرائط والأجزاء التي تسقط عند مزاحمه الوقت، فحال أول الوقت هنا حال آخر الوقت من حيث الضيق. (حسين القمي). * الأحوط القضاء وإن لم يمض من الوقت إلا مقداراً يسع للصلاه الاضطراريه بملاحظه ضيق الوقت. (الإصطهباناتي). * بل ولو مقدار صلاه المضطرّ للضيق. (مهدى الشيرازي). * كفايه مضى مقدار صلاه المضطرّ فيما ضاق به الوقت لا تخلو من وجه. (الميلاني). * بل بمقدار الصلاه التي هي وظيفته في هذا الحال ولو بترك بعض ما يعتبر في حق المختار من الشروط والسطور؛ إذ أول الوقت في حقهما كآخره في حق من اضطرّ بضيق الوقت. (المرعشي). * بل المضطرّ أيضاً، إلا في الحائض والنفساء فإنهما لا تقضيان إلا مع إدراكهما صلاه المختار، وكذا في آخر الوقت. (محمدرضا الكليايگانی).

بحسب حالهم (١) من السفر والحضر والوضوء أو التيمم (٢) ولم يأتوا بالصلاة وجب عليهم القضاء، كما تقدّم في المواقيت (٣).

فيما لو أسلم الكافر قبل خروج الوقت ولم يصل

(مسألة ٢): إذا أسلم الكافر قبل خروج الوقت ولو بمقدار ركعة (٤) ولم يصلّ وجب عليه قضاؤها.

لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون والحائض والنفساء بين كون العذر قهرياً أو اختيارياً

(مسألة ٣): لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون والحائض

ص: ٥٥

١- ١. بل الأحوط بعد مضي مقدار نفس الصلاة حتّى مع عدم سعه الوقت للطهارة، إلّا في خصوص الحائض، كما تقدّم. (حسن القمّي).

٢- ٢. في اعتبار سعه الوقت لأحدهما نظر، كما تقدّم. (الحكيم). * في اعتبار سعه الوقت لأحدهما منع. (الآملی). * تراجع المسألة الرابعة عشره من فصل أحكام الأوقات، والمسألة الحادية والثلاثون من فصل أحكام الحائض. (زين الدين). * الأظهر عدم اعتبار مضي مقدار يسع الطهارة، بل لو مضى مقدار ما يسع مجرّد الصلاة الاختياريه ولم يصلّوا وجب القضاء. (الروحاني). ٣- ٣. وقد مرّ أنّه لو مضى عليه مقدار أداء الصلاة وفعل الطهارة فقط فالأحوط القضاء. (آل ياسين). * وتقدّم الكلام فيه. (السيستاني).

٤- ٤. مع الطهارة من الحدث. (صدر الدين الصدر). * لا يُترك. (مهدى الشيرازي، السبزواري). * تقدّم الكلام في مثله، وأنّ الاحتياط لا يُترك. (الشريعتمداري). * قد مرّ الإشكال في أمثال هذه الموارد، فالاحتياط لازم. (المرعشي).

والنفساء بين أن يكون العذر قهرياً، أو حاصلًا (١) من فعلهم (٢) وباختيارهم (٣)، بل وكذا في المغمى عليه، وإن كان الأحوط (٤).

ص: ٥٦

١- ١. فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط. (تقى القمى).

٢- ٢. ثبوت القضاء عليهم حينئذ لا يخلو من وجه، خصوصاً في المجنون، وكذا الحكم في المغمى عليه. (حسين القمى).

٣- ٣. الأحوط لزوم القضاء على المجنون والمغمى عليه إذا كان العذر بفعلهما، وأمّا الحائض والنفساء فالظاهر سقوط القضاء

عنهما وإن كان العذر بفعلهما. (زين الدين). * هذا يتم في غير الجنون، وأمّا فيه فلو حصل باختياره وجب القضاء. (الروحانى).

٤- ٤. لا يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يُترك؛ لانصراف العلة من قوله: «ما غلب الله» (وسائل الشيعه: الباب (٢٤) من أبواب

من يصحّ منه الصوم، ح ٦، و الباب (٣) من أبواب قضاء الصلوات، ح ٣) عن مثله. (آقاضياء). * لا يُترك، سيّما إذا كان في مظنّه

الفوت. (صدر الدين الصدر). * لا يُترك في هذه الصورة. (البروجردى). * لا يُترك، لا سيّما مع التفاته بأنّ ما يفعله سبب

لإغمائه. (الميلانى). * لا يُترك. (مهدى الشيرازى، أحمد الخونسارى، الخمينى، السبزوارى، مفتى الشيعه، السيستانى). * لو

احتمل ترتّب الإغماء على فعله وكان عقلياً فالاحتياط لا يُترك. (الشاهرودى). * لا يُترك هاهنا، وينبغى عدم تركه في

المجنون والطامث والنفساء. (المرعشى). * لا يُترك فيما ترتّب الإغماء على فعله نوعاً. (الأملى). * لا يُترك في غير «ما غلب

الله» عليهم. (محمدرضا الكليپايگانى). * لا يُترك فيما إذا علم ترتّب الإغماء على فعله، بل لو ظنّ أو احتمل احتمالاً عقلياً.

(اللكراني).

القضاء (١) عليه (٢) إذا كان (٣) من فعله (٤)، خصوصاً إذا كان على وجه المعصية، بل الأحوط (٥) قضاء (٦) جميع ما فاتته مطلقاً.

المرتد الفطري أو الملى يجب عليه قضاء ما فات منه أيام رده بعد عودته للإسلام

(مسألة ٤): المرتد يجب عليه قضاء ما فات منه أيام رده بعد عودته إلى الإسلام، سواء كان عن مله، أم فطره، وتصح منه وإن كان عن فطره (٧) على الأصح.

المخالف يجب عليه قضاء ما فات منه أو أتى به على وجه يخالف مذهبه، و عكسه صحيح

(مسألة ٥): يجب على المخالف (٨) قضاء ما فات منه، أو أتى به على

ص: ٥٧

- ١ - ١. بل لا يخلو من قوه. (الأصفهاني). * والأفضل. (الكوه كمرى). * بل لا يخلو من قوه؛ لانصراف دليل الإغماء عنه، مع إطلاق أدله القضاء. (الرفيعي).
- ٢ - ٢. هذا الاحتياط لا يترك. (البجنوردی، الخوئي). * لا يترك الاحتياط في المغمى عليه. (الشريعةمداري).
- ٣ - ٣. بل لا يترك الاحتياط فيما إذا ظن ترتب الإغماء على فعله، بل لو احتمل احتمالاً يعتنى به العقلاء. (الإصطهباناتي).
- ٤ - ٤. إذا علم أن الإغماء يترتب على فعله أو ظن أو احتمله وكان عقلاً فلاحتماً لا يترك. (النائني، جمال الدين الكلبايگانی). * لا يترك، بل لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * لا يترك في هذه الصورة. (حسن القمي).
- ٥ - ٥. قد مر أنه لا يترك القضاء إلى ثلاثة أيام. (أحمد الخونساري).
- ٦ - ٦. لا يترك. (عبدالله الشيرازي).
- ٧ - ٧. صحته لا تخلو من إشكال؛ فإن حديث ابن مسلم بظاهره ينفي قبول توبته. (تقي القمي).
- ٨ - ٨. وكذا كل من انتحل الإسلام من شتى المذاهب، حتى المحكوم بكفرهم فإنه يجب عليهم القضاء، إلا إذا أتوا بالواجب وفق مذهبهم. أما لو أتى به على وفق مذهبنا حيث تحصل منه نية القربة فالأقرب عدم وجوب القضاء. (كاشف الغطاء). * لا فرق في المخالف بين الأصلي وغيره. (مفتي الشيعة).

وجه يخالف مذهبه، بل وإن كان على وفق (١) مذهبنا (٢) أيضاً (٣) على الأحوط (٤)، وأما إذا أتى به على وفق مذهبه فلا قضاء عليه، نعم، إذا كان

ص: ٥٨

١- ١. إلا إذا كان العمل على وفق مذهبنا جائزاً عنده، كما أفنى به بعض كبرائهم في هذا العصر، حيث صرح بجواز الرجوع لهم إلى فقهاء الشيعة أيضاً. (النكراني).

٢- ٢. إلا مع إتيانه بها متقرباً. (صدر الدين الصدر). * لا يجب القضاء في هذه الصورة. (الفاني). * إلا في فرض إتيانه متقرباً. (المرعشي).

٣- ٣. والظاهر عدم وجوب القضاء إذا أتى بالمأمور به على وفق مذهبنا وحصل له قصد القربة. (البجنوردی).

٤- ٤. الأقوى عدم القضاء إذا أتى به على وفق مذهبنا. (الجواهری). * بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی، المرعشي). * لا- يبعد الصحه وعدم وجوب القضاء على تقدير قصد القربة. (الأصفهاني). * والأقوى الكفايه. (عبدالهادي الشيرازي). * والأقوى عدم لزوم القضاء. (الحكيم). * بل الأقوى مع عدم تمشي قصد القربة منه، وإلا فالأقرب الصحه وعدم وجوب القضاء. (الشاهرودي). * هذا إذا تمشي قصد القربة منه، وإلا فالمتعين القضاء. (الرفيعي). * لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * بل الأولى. (محمد الشيرازي). * استحباباً فيما إذا أتى بها على وجه يوافق مذهبنا. (الروحاني). * والأظهر عدم وجوبه مع تمشي قصد القربة. (السيستاني).

الوقت باقياً فإنه يجب عليه (١) الأداء (٢) حينئذٍ (٣)، ولو تركه وجب عليه القضاء،

لو استبصر المخالف ثم خالف ثم استبصر فالأحوط القضاء

ولو استبصر ثم خالف ثم استبصر فالأحوط (٤) القضاء (٥)، وإن أتى

ص: ٥٩

- ١- ١. فيه تأمل، والأظهر عدم الوجوب، والأحوط الإعادة خصوصاً إذا أخلَّ بركن. (الجواهري).
- ٢- ٢. في الوجوب نظر. (حسين القمّي). * فيه تأمل، بل منع. (صدر الدين الصدر). * لا يبعد عدم وجوب الإعادة والقضاء في الفرض. (أحمد الخونساري، حسن القمّي). * على الأحوط. (السبزواري). * على الأحوط، ولعلَّ الأقوى عدم الوجوب. (زين الدين). * لا يبعد عدم الوجوب عليه. (محمد الشيرازي). * على الأحوط، والأقوى عدم، وكذا الحال في القضاء. (السيستاني).
- ٣- ٣. على الأحوط، والأقوى عدم الوجوب. (عبد الهادي الشيرازي). * الأظهر عدم وجوبه. (الميلاني). * على الأحوط، وكذلك الأمر في قضائه لو ترك. (البجنوردي). * الظاهر عدم وجوبه عليه، ومنه يظهر حال القضاء. (الخوئي). * الأظهر عدم وجوبه إذا أتى بها على وجه يوافق مذهبه أو مذهبا. (الروحاني). * الأحوط استحباباً الإعادة مع بقاء الوقت. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. عدم وجوبه لا يخلو من قوّه. (الجواهري). * لا بأس بتركه. (تقي القمّي).
- ٥- ٥. والأقوى عدم لزومه. (الحكيم، السيستاني). * لا يبعد جواز تركه. (الخوئي). * لا تلزم مراعاة هذا الاحتياط. (زين الدين). * بل الأولى. (محمد الشيرازي). * احتياطاً غير لزومي. (الروحاني).

به (١) بعد العود إلى الخلاف على وفق مذهبه.

وجوب القضاء على شارب المسكر، مع العلم أو الجهل

(مسألة ٦): يجب القضاء على شارب المسكر (٢)، سواء كان مع العلم أو الجهل (٣)، ومع الاختيار على وجه العصيان أو للضرورة أو الإكراه.

فاقد الطهورين يجب عليه القضاء و يسقط عنه الأداء

(مسألة ٧): فاقد الطهورين يجب (٤) عليه القضاء (٥)، ويسقط (٦) عنه الأداء (٧)، وإن كان الأحوط (٨) الجمع (٩) بينهما (١٠).

ص: ٦٠

١- ١. والظاهر عدم وجوب القضاء عليه. (البجنوردی).

٢- ٢. الأظهر عدم وجوب القضاء على السكران في تمام الوقت إذا لم يكن شرب المسكر باختياره من قبله. (الروحاني).

٣- ٣. عدم صدق عنوان «غلبه الله» في صورته الجهل محل الإشكال، بل المنع، والميزان الكلّي في السقوط صدق عنوان غلبه الله الوارد في النصّ. (تقي القمّي).

٤- ٤. بل يجب عليه الاداء؛ إذ الصلاة لا تسقط بحال، والاحتياط بالقضاء لا يُترك. (تقي القمّي).

٥- ٥. على الأحوط، ولا يُترك. (الكوه كمری). * على الأحوط. (البروجردی). * الأظهر عدم وجوب القضاء أيضاً عليه، وإن كان أحوط. (الروحاني).

٦- ٦. قد مرّ الإشكال في سقوط الأداء عنه. (جمال الدين الكلبيگانی).

٧- ٧. في سقوطه تأمل. (الجواهری). * فيه نظر. (الرفيعی). * الأحوط الإتيان أداءً. (محمد الشيرازي).

٨- ٨. لا يُترك. (محمد تقي الخونساري، الإصطهباناتي، الشاهرودي، الآملی، أحمد الخونساري، محمد رضا الكلبيگانی، الأراكي، اللكراني). * لا يُترك الاحتياط. (المرعشي). * الجمع لا يُترك. (السبزواري، مفتي الشيعة).

٩- ٩. لا يُترك. (الإصفهاني، حسين القمّي، عبدالله الشيرازي).

١٠- ١٠. لا يُترك الاحتياط. (الحائري). * لا يُترك. (عبدالهادي الشيرازي، الشريعةمداري، الفاني). * هذا الاحتياط لا يُترك. (البجنوردی).

وجوب أداء الظهر على من وجبت عليه الجمعة و تركها، و قضائها إن تركها، لا قضاء الجمعة

(مسألة ٨): مَن وجب عليه الجمعة إذا تركها حتّى مضى وقتها أتى بالظهر(١) إن بقى الوقت، وإن تركها أيضاً وجب عليه قضاؤها، لا قضاء الجمعة.

وجوب قضاء غير اليوميّه سوى العيدين حتى النافله المنذوره فى وقت معين

(مسألة ٩): يجب قضاء غير اليوميّه(٢) سوى العيدين(٣)، حتّى النافله(٤) المنذوره(٥) فى وقت(٦) معيّن(٧).

ص: ٦١

- ١- ١. إذا لم يدرك الجمعة، بل مطلقاً على ما عن غير واحدٍ من دعوى الإجماع عليه. (حسين القمّي).
- ٢- ٢. ينحصر وجوب القضاء باليوميّه والآيات والطواف، وأمّا النافله المنذوره فالأقوى عدم وجوب قضائها؛ لانصراف أدلّه القضاء عنها. (كاشف الغطاء). * لا دليل عليه، وفى صلاه الآيات كلام قد مرّ. (الروحاني).
- ٣- ٣. وسوى بعض صور صلاه الآيات. (الخميني).
- ٤- ٤. على الأحوط. (الشاهرودي، أحمد الخونسارى، محمدرضا الكلبيگانی).
- ٥- ٥. مبنّى على الاحتياط. (حسين القمّي). * على الأحوط. (الكوه كمرى، حسن القمّي). * وجوب قضائها محلّ تأمل، نعم، هو أحوط، لا- سيّما إذا كانت تُقضى فى نفسها كالرواتب. (الميلانى). * فيه إشكال؛ فإنّ عنوان الفريضه المأخوذه فى موضوع وجوب القضاء لا يشمل ذلك؛ فإنّها ليست بفريضه بعنوان كونها صلاه، بل وجوبها بعنوان النذر. (الشريعتمدارى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشى).
- ٦- ٦. التى لها قضاء، كالرواتب على الأحوط. (عبدالهادهى الشيرازى).
- ٧- ٧. على الأحوط. (الحائرى، زين الدين). * إذا كان لها فى حدّ نفسها وقت وقضاء، كالنوافل اليوميّه. (البجنوردى). * على الأحوط، وقد تقدّم الكلام فى قضاء صلاه الآيات. (السيستانى).

يجوز قضاء الفرائض في الليل أو النهار أو السفر أو الحضر، و ما فات في الحضر تماماً سَفَرًا، و بالعكس

(مسأله ١٠): يجوز قضاء الفرائض في كل وقت من ليل أو نهار، أو سفر أو حضر، ويصلى في السفر ما فات في الحضر تماماً. كما أنه يصلى في الحضر ما فات في السفر قصرًا (١).

حكم ما لو فاتت الصلاه في أماكن التخيير

(مسأله ١١): إذا فاتت الصلاه في أماكن التخيير فالأحوط (٢).

ص: ٦٢

- ١- ١. وكذا يقضى الإخفاته إخفاته ولو ليلاً، والجهريه جهراً ولو نهاراً. نعم، المريض إذا فاتته صلاه العاجز يقضيها بعد ارتفاع العذر مختاراً. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. بل الأقوى، نعم، لو فاتت في تلك الأماكن ولم يخرج عنها وأراد القضاء فتعين القصر لا يخلو من الإشكال، ولكنه أحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * بل الأقوى في غيرها. (الإصطهباناتي). * بل الأقوى. (صدر الدين الصدر). * بل الأقوى تعين القصر إذا قضاها في غير تلك الأماكن، أمّا لو أراد قضاءها قبل الخروج منها فتعين القصر عليه، وإن كان لا يخلو من الإشكال، ولكن أقواه أيضاً القصر، فالقول بعدم الاكتفاء بالإتمام هو الأقوى. (الشاهرودى). * إن لم يكن أقوى. (الميلاني). * بل الأقوى، وإن أراد قضاؤها في نفس تلك الأمكنه. (الفاني). * لا يترك الاحتياط، خصوصاً إذا خرج منها. (المرعشى). * لا يترك هذا الاحتياط، بل لعله الأقوى، سواء خرج من تلك الأماكن، أم لم يخرج وأراد القضاء فيها. (زين الدين). * لا يترك. (تقى القمى، السيستانى). * بل الأظهر. (الروحانى).

قضاؤها (١) قصرًا (٢) مطلقًا (٣)، سواء قضاها في السفر أو في الحضر، في تلك الأماكن أو غيرها، وإن كان لا يبعد (٤) جواز (٥) الإتمام (٦) أيضاً (٧) إذا

ص: ٦٣

- ١- ١. بل الأقوى إذا قضاها في غير تلك الأماكن. (الأصفهاني). * لا يُترك. (الكوه كَمَرى). * تعين القصر عليه إذا قضاها في غير تلك الأماكن. (الرفيعي).
- ٢- ٢. لا- يُترك الاحتياط. (الحائري). * إن لم يكن أقوى. (حسين القمّي). * بل الأقوى. (عبدالهادي الشيرازي). * بل هو الأقوى. (الحكيم). * بل الأقوى إذا قضاها في غير تلك الأماكن، نعم، لو قضاها في تلك الأماكن قبل الخروج منها فتعين القصر عليه لا يخلو من إشكال، وإن كان أحوط. (البجنوردی). * لا يُترك. (الشريعتمداري). * بل هو الظاهر. (الخوئي). * بل الأقوى، إلا فيما فاتت في تلك الأماكن ولم يخرج عنها وأراد القضاء فلا يبعد التخيير. (الآملي). * بل هو الأقوى إذا قضاها في غير تلك الأماكن، وفي تلك الأماكن لا يُترك الاحتياط بالقصر. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. هذا الاحتياط لا- يُترك، ويحتمل التخيير أيضاً مطلقاً، ولعله أقرب ممّا نفى عنها البعد من التفصيل، والله العالم. (آل ياسين). * بل يجب قضاؤها قصرًا. (مفتي الشيعة).
- ٤- ٤. بل بعيد. (صدر الدين الصدر). * نفى البعد محلّ تأمّلٍ ونظر. (المرعشي).
- ٥- ٥. الظاهر جواز الإتمام مطلقاً. (محمد الشيرازي).
- ٦- ٦. مشكل. (محمدرضا الكلپايگانی).
- ٧- ٧. تعين القصر مطلقاً هو الأقوى. (الجواهري).

قضاها في تلك الأماكن، خصوصاً إذا لم يخرج عنها بعد وأراد القضاء.

القضاء فيما لو فاتت الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بين القصر والتمام

(مسألة ١٢): إذا فاتته الصلاة في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام فالقضاء كذلك.

فيما لو فاتته الصلاة و كان في أو الوقت حاضراً و في آخر الوقت مسافراً، و بالعكس

(مسألة ١٣): إذا فاتته الصلاة و كان في أول الوقت حاضراً وفي آخر الوقت مسافراً أو بالعكس لا يبعد التخيير (١) في القضاء بين القصر والتمام (٢)، والأحوط (٣)

ص: ٦٤

١- ١. التخيير بعيد، ومراعاة وقت الفوت أوجه، لكن لا يُترك الاحتياط بالجمع. (البروجردى). * بل الأقرب مراعاة زمان الفوت. (الرفيعة). * الأقوى أن العبرة بحال الفوت، ولا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع. (الخميني). * والظاهر مراعاة وقت الفوت، والاحتياط بالجمع لا ينبغي أن يُترك. (اللكراني).

٢- ٢. بل هو بعيد، ورعايه وقت الفوت وإن كانت لا تخلو من وجه وجيه، إلا أن الاحتياط بالجمع لا يُترك. (الروحاني).

٣- ٣. بل الظاهر تعيينه. (الجواهرى). * بل الأقوى. (الفيروز آبادى، النائينى، محمدتقى الخونسارى، جمال الدين الكلپايگانى، الإصطهباناتى، مهدى الشيرازى، محمدرضا الكلپايگانى، الأراكى). * وهو الأقوى، ولقد شرحنا وجهه فى كتاب الصلاة، وملخص وجهه: أن التكليف بالجامع بين أفراد القصر فى تمام الوقت مشروط بعدم انقلاب موضوعه؛ وإلا فيكشف عن عدم تعلّق التكليف من الأول بهذا الجامع بين أفراد تمام الوقت، بل تعلّق بالجامع بين بعضها، ومرجعه إلى كشف الانقلاب عن عدم حدوث التكليف بالجامع بين خصوصيه القصر من الأول، بل ينحصر بالجامع بين الأفراد الفاتته فى موضوع جديد منحصر الفوت بها، الموجب للقضاء بمثله بها دون غيرها، فتدبر. (آفاضياء). * بل الأقوى رعايه حال الفوت. (صدر الدين الصدر). * بل الأقوى، نعم، الأحوط الجمع. (الشاهرودى). * لو لم يكن الأقوى. (المرعشى). * بل الأقوى، كما سيأتى فى المسألة العاشره من فصل أحكام صلاه المسافرين. (زين الدين). * لا يُترك. (تقى القمى). * لا يُترك، بل لا يخلو من قوه. (السيستانى).

اختيار (١) ما كان (٢) واجباً (٣) في آخر الوقت، وأحوط منه (٤) الجمع (٥) بين القصر والتمام.

ص: ٦٥

-
- ١ - ١. بل الأقوى. (الإصفهاني). * هذا هو الأقوى، وإن كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع مهما أمكن. (الكوه كمرى). * بل هو الأقوى. (الحكيم، الميلاني). * وهو الأقوى. (الآملی). * بل أظهر. (محمد الشيرازي).
 - ٢ - ٢. بل الأقوى. (عبد الهادي الشيرازي، السبزواري، حسن القمي).
 - ٣ - ٣. بل لا. يُترك الاحتياط باختيار ما وجب عليه أول الوقت. (الحائري). * بل الأقوى ذلك، والأحوط الجمع بينهما. (الجنوردي). * لا. يُترك. (الشريعتمداري). * في كونه أحوط إشكال، نعم، هو أظهر. (الخوئي). * وجب عليه رعايه آخر الوقت. (مفتي الشيعه).
 - ٤ - ٤. لا ينبغي تركه. (محمدرضا الكلپايگانی).
 - ٥ - ٥. لا يُترك. (حسين القمي، آل ياسين). * لا يُترك هذا الاحتياط. (أحمد الخونساري).

استحباب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكداً

(مسأله ١٤): يستحب (١) قضاء النوافل الرواتب استحباباً موكداً، بل لا يبعد (٢) استحباب (٣) قضاء (٤) غير الرواتب من النوافل الموقته دون غيرها، والأولى (٥) قضاء غير الرواتب من الموقّات بعنوان احتمال (٦) المطلويّه (٧)،

فى من عجز عن قضاء الرواتب، و عدم الفرق فى قضاء النوافل بين الأوقات

ولا- يتأكّد قضاء ما فات حال المرض. ومن عجز عن قضاء الرواتب استحباباً له الصدقه (٨) عن كلّ ركعتين بمدّ (٩)، وإن لم يتمكن فعن كلّ أربع ركعات بمدّ، وإن لم يتمكن فمدّ لصلاه الليل، ومدّ لصلاه النهار،

ص: ٦٦

- ١- ١. وتتأكّد كراهه تركه إذا شغله عنها جمع الدنيا. (الخميني).
- ٢- ٢. فيه إشكال، والأحوط الإتيان به رجاءً. (المرعشى). * فيه إشكال. (الروحاني).
- ٣- ٣. يأتي به باحتمال المطلويّه، كما سيذكره. (حسين القمّي). * فيه إشكال. (الكوه كمرى).
- ٤- ٤. فيه تأمل وإشكال فالأولى الإتيان بها رجاءً. (الشريعتمدارى).
- ٥- ٥. والأحوط على تقدير فعلها أن يأتي بها رجاءً. (صدر الدين الصدر). * بل الأحوط أن يأتي بها برجاء المطلوبيه. (الشاهرودى). * بل الأحوط. (اللكراني).
- ٦- ٦. بل هو أحوط. (البروجردى).
- ٧- ٧. لا- تُترك رعايه هذه الأولويه. (آل ياسين). * بل هو الأحوط. (عبدالله الشيرازى). * وهو الأحوط. (السبزواري، المرعشى).
- ٨- ٨. فى الخبر: أنّه يتصدّق أولاً بقدر طوله، ثمّ عن كلّ ركعتين بمدّ. (حسين القمّي). * يتصدّق أولاً بقدر طوله، ثمّ عن كلّ ركعتين بمدّ، كما فى صحيحه ابن سنان (وسائل الشيعة: الباب (١٨) من أبواب أعداد الفرائض ونوافلها، ح ٢). (المرعشى).
- ٩- ٩. وفى الصحيح: بقدر طوله، وأدنى ذلك مدّ لكلّ مسكين. (السبزواري).

وإن لم يتمكن فلا يبعد (١) مد لكل (٢) يوم وليله (٣)، ولا فرق في قضاء النوافل أيضاً بين الأوقات.

عدم اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليوميه

(مسأله ١٥): لا- يعتبر الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليوميه، لا بالنسبه إليها ولا بعضها مع البعض الآخر، فلو كان عليه قضاء الآيات وقضاء اليوميه يجوز تقديم أيهما شاء، تقدّم في الفوائت أو تأخّر، وكذا لو كان عليه كسوف وخسوف يجوز تقديم كلّ منهما وإن تأخّر في الفوات.

وجوب الترتيب في قضاء الفوائت اليوميه، كقضاء السابق على اللاحق

(مسأله ١٦): يجب الترتيب (٤) في

ص: ٦٧

١- ١. مشكل، نعم، لا بأس به رجاءً. (محمدرضا الكلپايگانی).

٢- ٢. الأولى التصدّق بعنوان الرجاء، واحتمال المطلوبيه. (الكوه كمرى).

٣- ٣. يعطيه باحتمال الاستحباب، وإن لم يقدر على ذلك فيعطى بما يستطيعه لكن بقصد الرجاء. (حسين القمى). * الأولى أن يتصدّق به برجاء المطلوبيه، وإن لم يتمكن فيتصدّق بمسطاعه رجاءً. (المرعشى). * يؤتى به برجاء المطلوبيه. (زين الدين). * فيه تأمل، يأتي [به] رجاءً. (حسن القمى).

٤- ٤. فيه تأمل، نعم، هو أحوط. (الجواهرى). * بل لا- يجب في وجه قوى، إلّا- فيما [إذا] كان الترتيب معتبراً في أدائها شرعاً، كالظهرين والعشاءين إحداهما مع الأخرى، دون ما كان الترتيب فيه ناشئاً من ترتّب الزمان قهراً، وإن كان الأحوط رعايته مطلقاً، لا- سيّما مع العلم به، بل لا- ينبغي تركه في هذه الصورة، ومنه تعرف أنّه لا- يلزم رعايه ما ذكره في المسائل الآتية من التكرار ونحوه؛ لتحصيل الترتيب في صورته الجهل، وإن كان أحوط، والله العالم. (آل ياسين). * الأقوى عدم الوجوب، إلّا فيما كان الترتيب معتبراً في أدائها شرعاً، كالظهرين الفائتين من يوم واحد، والعشاءين كذلك. (الإصفهاني). * مع العلم، به وإلّا فالأظهر السقوط، إلّا ما فات من ذلك اليوم. (صدر الدين الصدر). * فيما إذا كان الترتيب معتبراً فيه شرعاً، كالظهرين والعشاءين من يوم واحد، وفيما لم يكن شرطاً في أدائها على الأحوط الذي لا ينبغي تركه. (الشاهرودى). * في وجوبه في غير المترتبات في الأداء نظر. (الحكيم، الأملى). * على الأحوط، لكنّ الأقوى عدم وجوبه إذا لم يكن السابق واللاحق قد اعتبر بينهما الترتيب في أدائهما، كالظهرين والعشاءين. (الميلانى). * لا يبعد عدم وجوب الترتيب إلّا في المترتبتين. (أحمد الخونسارى). * بل لا يجب وإن كان أولى، ومن ذلك يظهر حال الفروع الآتية، نعم، يجب الترتيب بين المترتبتين، كالظهر والعصر من يوم واحد، والمغرب والعشاء لوقت واحد. (الفانى). * الأظهر عدم الوجوب إلّا في المترتبتين أداءً، كالظهرين والعشاءين من يوم واحد. (المرعشى). * فيما يجب في الأداءين، كالظهرين الفائتين من يوم واحد، والعشاءين كذلك، وفي غيره فلا يبعد عدم الوجوب، خصوصاً مع الجهل بالترتيب. (محمدرضا الكلپايگانی). * في المترتبتين أداءً كالظهرين من يوم واحد، والعشاءين من ليله واحده، وأمّا في غيرهما فالأقوى عدم وجوبه مطلقاً، وإن كان الأحوط مراعاته خصوصاً مع العلم به. (السبزواری). * الأظهر عدم وجوب الترتيب في قضاء الفوائت إلّا- في الفريضتين المترتبتين في أدائهما، كالظهرين والعشاءين إذا كانا من يوم واحد فيجب الترتيب في قضائهما

كذلك، وعلى هذا فلا- يجب التكرار إذا جهل الترتيب، وكذا في المسائل الآتية. (زين الدين). * بل في خصوص ما كان الترتيب معتبراً في أدائه كالظهرين والعشاءين، وأمّا غير ذلك فالحكم مبنّى على الاحتياط الذي ينبغي اتّباعه، مع العلم بترتيب الفوت. (محمد الشيرازي). * الأقوى عدم الوجوب، إلّا- فيما كان الترتيب معتبراً في أدائها شرعاً، كالظهرين الفائتين من يوم واحد، والعشاءين كذلك، ومنه يظهر الحكم في المسائل الآتية المتفرّعه عليه. (حسن القمّي). * على الأحوط في غير ما ثبت الترتيب في أدائه كالظهرين. (اللكراني). * الأظهر عدم وجوبه، إلّا- في المترتبتين بالأصالة، كالظهرين من يوم واحد، فتسقط جملة من الفروع الآتية. (السيستاني).

- ١- ١. على الأحوط في غير ما ثبت الترتيب في أدائه كالظهرين. (الكوه كَمَرى). * لا يجب الترتيب إلّا فيما وجب في حاضرتها، كالظهرين والعشاءين ليوم واحد، فليلاحظ في جميع فروع القضاء. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٢- ٢. الظاهر عدم الوجوب في غير ما هو معتبر في أدائها شرعاً، كالظهرين والعشاءين من يوم واحد، وبناءً على هذا فلا يجب التكرار فيما إذا جهل الترتيب بطريق أولى، سواء كان فيه مشقّه وعسر شديد، أم لا، ومنه يعلم الحال في جميع فروع القضاء التي ذكرها في المتن. (البجنوردى). * على الأحوط، والأظهر عدم وجوبه، إلّا فيما إذا كان الترتيب معتبراً في أدائه، كالظهرين والعشاءين من يوم واحد، وبذلك يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية. (الخوئي). * فيما ثبت الترتيب في أدائه كالظهرين والعشاءين من يوم واحد، وفيما سوى ذلك لا يجب الترتيب، وبذلك يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية. (الروحاني). * في المترتبين أداءً كالظهرين أو العشاءين من يوم واحد، وأمّا في غيرهما فلا ترتيب بين الفرائض على الأظهر، فيجوز قضاء المتأخر فوّتاً قبل قضاء المتقدم عليه. (مفتى الشيعة).

وهكذا، ولو جهل الترتيب (١) وجب (٢) التكرار (٣)، إلا أن يكون مستلزماً للمشقة التي لا تتحمل من جهه كثرتها، فلو فاتته ظهر ومغرب ولم يعرف السابق صلى ظهراً بين مغربين، أو مغرباً بين ظهرين، وكذا لو فاتته صبح وظهر أو مغرب وعشاء من يومين أو صبح وعشاء أو صبح ومغرب

ص: ٧٠

- ١- ١. الترتيب لو قلنا بوجوبه فإنما يجب مع العلم، أمّا مع الجهل فلا دليل على وجوبه حتى يجب له التكرار. (كاشف الغطاء). *
- والأقوى عدم الوجوب. (الرفيعي).
- ٢- ٢. على الأحوط. (تقى القمي). * والظاهر عدم وجوب الترتيب مع الجهل، فتسقط الفروع الآتية. (اللكراني).
- ٣- ٣. شمول دليل الترتيب لحال الجهل غير معلوم. (الفيروزآبادي). * الأقوى عدم وجوبه. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني).
- * الظاهر عدم وجوب التكرار لأجل الترتيب. (الحائري). * مبني على الاحتياط. (حسين القمي). * شمول دليل الترتيب لحال الجهل به غير معلوم، ولكنّ الأحوط التكرار. (الإصطهباناتي). * الأقوى عدم وجوب التكرار، وإن كان أحوط. (الشاهرودي). *
- الأقوى عدم وجوبه، ومنه يظهر الحال فيما يبتنى عليه من المسائل الآتية. (الميلاني). * الأقوى عدم وجوب الترتيب في صوره الجهل، إلاّ فيما هو معتبر في أدائه كالظهرين والعشاءين. (الشريعتمداري). * على الأحوط، وإن كان عدم وجوب الترتيب مع الجهل لا يخلو من قوّه، فتسقط الفروع الآتية. (الخميني). * الأقوى عدم وجوب الترتيب في صوره الجهل إلاّ في المرتبتين، ومنه يعلم حكم عدّه من الفروع المذكوره بعد هذا. (المرعشي). * على الأحوط الأولى، وكذا في الفروع التالية كلّها. (محمد الشيرازي).

ونحوهما مِمَّا يكونان مختلفين في عدد الركعات، وأمَّا إذا فاتته ظهر وعشاء (١) أو عصر وعشاء أو ظهر وعصر من يومين ممَّا يكونان متَّحدين في عدد الركعات فيكفي (٢) الإتيان (٣) بصلاتين (٤) بتيه الأولى

ص: ٧١

١ - ١. الظاهر أنَّ حكم المختلفين في الجهر والإخفات هنا حكم المختلفين في العدد، فيأتي في المثال بظهر بيْن العشاءين على فرض لزوم الترتيب، لكنَّه قد مرَّ نفى البعد عن عدم الوجوب، فلا يجب التكرار في جميع الصور الآتية للترتيب. (محمدرضا الكليانگانی). * فيه إشكال، والأحوط مراعاة الجهر والإخفات في القضاء. (حسن القمّي).

٢ - ٢. حيث لم نوجب الترتيب في القضاء فعليه تجنب المحافظة على العنوان القصدي تفصيلاً، فيصلّي الصلاة الأولى بعنوانها، وكذا الثانيه بعنوانها من غير ترتيب. (الفاني). * الكفايه في مفروض الكلام تتوقّف على تكرار القراءه تارةً جهراً، وأخرى إخفاتاً. (تقى القمّي).

٣ - ٣. لا يخلو من شبهه في الفرضين الأولين. (الحكيم). * هذا لا يكفي في غير مثل الظهر والعصر المتشاكلين حتّى في الجهر والإخفات. (عبدالله الشيرازي). * في الفرضين الأولين تأمل. (الآملی). * بناءً على سقوط الجهر والإخفات حينئذٍ، كما لا يبعد. (السبزواری).

٤ - ٤. بل يأتي بصلاه جهريه وأخرى إخفاته في صورتين الأولتين. (الحائري). * بلا إشكال في المثال الأخير، وأمّا في الأولين فلا يخلو من شائبه إشكال من حيث الجهر والإخفات. (حسين القمّي). * كفايه ذلك في الظهر والعشاء أو العصر والعشاء محلّ إشكال، نعم، هو كافٍ في الظهر والعصر (البروجردی). * إنّما يكفي ذلك فيما لا- يختلفان في الجهر والإخفات كالفرض الثالث، أعني فوات الظهر والعصر. (الميلاني). * هذا يتمّ في صورته اتّحادهما في الجهر والإخفات دون صورته الاختلاف، كالفرضين الأولين. (المرعشي).

فى(١) الفوات، والثانيه فيه، وكذا لو كانت أكثر من صلاتين فيأتى بعدد الفائتة بتيه الأولى فالأولى(٢).

لو فاتته صلوات معلومه سفراً و حضراً و لم يعلم الترتيب صلى بعددها من الأيام

(مسأله ١٧): لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبه ولم يعلم السابق من اللاحق يحصل العلم(٣) بالترتيب، بأن يصلى خمسهِ أيام، ولو زادت فريضه أخرى يصلى ستّه أيام، وهكذا كلما زادت فريضه زاد يوماً.

(مسأله ١٨): لو فاتته صلوات معلومه سفراً و حضراً ولم يعلم الترتيب صلى بعددها(٤) من الأيام، لكن يكرّر الرباعيات(٥) من كلّ يوم بالقصر والتمام.

فيما إذا علم أن عليه صلاه واحده و لم يعلم بأنها ظهر أو عصر اكتفى بأربع ركعات بقصد ما فى الذمه

(مسأله ١٩): إذا علم أنّ عليه صلاه واحده لكن لا يعلم أنّها ظهر أو عصر يكفيه إتيان أربع ركعات بقصد ما فى الذمه.

حكم ما لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهرين لا على التعيين واحتمل فوت كليهما

(مسأله ٢٠): لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر لا على التعيين واحتمل فوت كليهما _ بمعنى أن يكون المتيقن إحداهما لا على

ص: ٧٢

١- ١. بل يأتى بصلاه جهريه، وأخرى إخفاته فى الصوره الأولى. (الشاهرودى).

٢- ٢. ويتخير فى الجهر والإخفات. (صدر الدين الصدر).

٣- ٣. لا تجب مراعاته، كما تقدّم. (زين الدين).

٤- ٤. بل يقضى ما علم فوته من صلاه السفر و صلاه الحضر وإن لم يحصل الترتيب. (زين الدين).

٥- ٥. الظاهر حصول المطلوب بإتيان ثنائيه وثلاثيه ورباعيه مردّده للفائتة الحضرية، وبالثنائيه المردّده والثلاثيه للفائتة السفرية من دون ملزم إلى التكرار فى الرباعية من كلّ يوم، وسيأتى هذا فى كلامه قدس سره أيضاً. (المرعشى).

التعيين، ولكن يحتمل فوتهما معاً (١) _ فالأحوط الإتيان (٢) بالصلاتين، ولا يكفي (٣) الاقتصار على واحدته بقصد ما في الذمّه؛ لأنّ المفروض احتمال تعدّده، إلّا- أن ينوى (٤) ما اشتغلت به ذمّته (٥) أوّلاً (٦) فإنّه على هذا التقدير (٧) يتيقّن إتيان واحدته صحيحه، والمفروض أنّه القدر المعلوم اللازم إتيانه.

فيمن علم أنّ عليه إحدى الصلوات الخمس

(مسأله ٢١): لو علم أنّ عليه (٨) إحدى الصلوات الخمس فكيفه صبح

ص: ٧٣

- ١- ١. مع عدم العلم بالسابق منهما. (السبزواري).
- ٢- ٢. لا يُترك. (حسين القمّي).
- ٣- ٣. بل يكفي على الأقوى. (صدر الدين الصدر). * ويكفي الإتيان بواحدته بقصد ما كلف بإتيانه. (الشاهرودي). * بل يكفي. (الفاني).
- ٤- ٤. لا يخلو من الإشكال، والتعليل محلّ نظر. (آل ياسين). * الأحوط عدم الاكتفاء بصلاه واحدته. (أحمد الخونساري).
- ٥- ٥. بل ينوى ما تنجز عليه فعلاً. (الكوه كمرى).
- ٦- ٦. أو ما اشتغلت به ذمّته مردّداً بينهما. (الإصفهاني). * أي بعد ما لم تكن مشغوله بشيء منهما. (البروجردى). * وتنجز في حقّه فعلاً بعد ما كانت بريئه غير مشغوله، والأحوط عدم الاقتصار على واحدته. (المرعشي). * أي حين لم تكن مشغوله بشيء منهما. (محمدرضا الكلبايگاني). * بل يقصد به ما تنجز عليه فعلاً، ولعلّه المراد في المتن. (زين الدين). * يعني ما ليس قبله فائته. (حسن القمّي).
- ٧- ٧. أو ما اشتغلت ذمّته مردّداً بينهما بنحو اليقين. (عبدالله الشيرازي).
- ٨- ٨. ولو تردّدت المنسيّه بين حاضره وفائته، كما لو علم إجمالاً: إمّا فائته إحدى الفرائض الخمس من اليوم السابق، أو هذه الفريضه التي لم يخرج وقتها وجب عليه فعل الحاضره فقط، وتجرى قاعده الشكّ بعد خروج الوقت في غيرها، وقاعده الشغل فيها. (كاشف الغطاء).

ومغرب وأربع ركعات بقصد ما في الذمّه، مردّده بين الظهر والعصر والعشاء، مخيراً (١) فيها بين الجهر والإخفات، وإذا كان مسافراً يكفيه مغرب وركعتان (٢) مردّده (٣) بين الأربع، وإن لم يعلم أنّه كان مسافراً أو حاضراً يأتي بركتين مردّتين (٤) بين الأربع، وأربع

ص: ٧٤

- ١- ١. بل لابدّ من الجمع بين الجهر والإخفات، وبما ذكرنا يظهر الحال في بعض الفروع الآتية. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. بل مغرب وثنائتان إخفائيّته وجهرّيّه على الأحوط، ويقصد في الثنائيتين: ما في الذمّه. (حسين القمّي). * والأحوط له في هذا الفرض أن يأتي بركتين جهرّيتين مردّتين بين الصبح والعشاء، وركعتين إخفائيّتين مردّتين بين الظهر والعصر، وكذا في الفرض اللاحق، ولا تجب مراعاة ذلك. (زين الدين). * الأحوط أن يأتي بمغرب وثنائيتين بقصد ما في الذمّه، ولتكن إحداهما جهرّيّه والأخرى إخفائيّه. (المرعشي).
- ٣- ٣. لا- يُترك الاحتياط بتكرار الركعتين جهراً وإخفاتاً. (الحائري). * لا يُترك الاحتياط بتكرار ركعتين جهراً وإخفاتاً، وهكذا في الفرض اللاحق. (الشاهرودي). * الأحوط مراعاة الجهر والإخفات بالتكرار في هذه المسألة وجميع الفروض الآتية في المسائل اللاحقة، إلّا في الفائتة الواحدة مردّده بين الخمس وكان حاضراً. (حسن القمّي).
- ٤- ٤. لا- يُترك الاحتياط السابق بالتكرار في الركعتين. (الحائري). * بل بثنائيتين جهرّيّه وإخفائيّه بقصد ما في الذمّه، ورباعيّه مخيره كذلك، ومغرب. (حسين القمّي). * الأحوط إتيان ثنائيتين بقصد ما في الذمّه، إحداهما جهرّيّه، والأخرى إخفائيّه، ورباعيّه كذلك، ومغرب. (المرعشي).

الحكم فيمن علم أنّ عليه اثنتين من الخمس مردّتين في الخمس من يوم

(مسأله ٢٢): إذا علم أنّ عليه اثنتين من الخمس مردّتين في الخمس من يوم وجب عليه الإتيان (٢) بأربع صلوات (٣)، فيأتي بصبح (٤) إن كان

ص: ٧٥

- ١- ١. الاحتياط برعايه الجهر والإخفات، كما في الصورتين السابقتين. (المرعشى).
- ٢- ٢. يكفيه أربع، وثلاث، واثنان بأيّ ترتيب كان. (محمد الشيرازي).
- ٣- ٣. الأحوط إتيان خمس صلوات مراعيّاً للجهر والإخفات، وكذا في الفرض اللاحق. (الحائري). * بل بخمس صلوات مرّبه على الأحوط. (حسين القمّي). * مراعيّاً للجهر والإخفات في هذا الفرض والفروض اللاحقه. (الشاهرودي). * الأحوط الخمس، كما سنشير إليه، ثمّ إنّ هذا على مختاره من وجوب الترتيب في صورته الجهل، وأمّا بناءً على عدم لزومه فيكفي الصبح والمغرب ورباعيته واحده مردّده، بناءً على التخيير بين الجهر والإخفات، وإلاّ فرباعيتين جهريّه وإخفاتيّه. (المرعشى).
- ٤- ٤. الأقوى كونه مختيراً في البدأ بما شاء في جميع هذه الصور، لكنّ الأحوط في جميع ما يتكرّر فيه الثنائيات والرباعيات أن ينوى بها الأول فالأول فواتاً، على تقدير أن تكون هي الفوائت. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * الأقوى أنّ له الابتداء بأيّهما شاء في جميع الفروض المذكوره. (صدر الدين الصدر). * يكفي أن يأتي بالصلوات الأربع، سواء بدأ بالصبح أو بالمغرب أو بالأربع الأول المرّده بين الظهر والعصر، وسواء كان أول يومه الصبح أو الظهر؛ لعدم وجوب الترتيب على المختار، نعم، عليه أن يقدّم الأربع ركعات المرّده بين الظهر والعصر على الأربع المرّده بين العصر والعشاء، ثمّ بركتين للصبح، ويؤخّر هذه الأربع الأخيره عن المغرب؛ لوجوب الترتيب بين الظهرين وبين المغرب والعشاء، كما تقدّم، وهكذا في بقيه الصور، فيؤخّر العصر المقصوره عن الظهر المقصوره، والتامّه عن التامّه، ويؤخّر العشاء مقصوره أو تامّه عن المغرب، ولا- يجب الترتيب في ما سوى ذلك، وإن كان الأحوط استحباباً مراعاة الترتيب. (زين الدين).

أَوَّل يومه الصبح، ثم أربع ركعات مردّده بين الظهر والعصر، ثم مغرب، ثم أربع ركعات مردّده بين العصر والعشاء(١)، وإن كان
أَوَّل يومه الظهر أتى بأربع ركعات مردّده(٢) بين الظهر والعصر والعشاء(٣)، ثم(٤) بالمغرب، ثم بأربع ركعات مردّده بين العصر
والعشاء(٥)، وإن كان مسافراً يكفيه ثلاث صلوات(٦): ركعتان مردّدتان(٧) بين الصبح والظهر والعصر ومغرب، ثم ركعتان
مردّدتان بين الظهر والعصر والعشاء، وإن كان أَوَّل يومه الظهر تكون الركعتان الأولتان مردّده بين

ص: ٧٦

١-١. وعليه تشنيه الأربع جهريّه وإخفاتيّه. (المرعشى).

٢-٢. ويراعى التشنيه، كما مرّ. (المرعشى).

٣-٣. الظاهر عدم الحاجة إلى جعل العشاء عرفاً للترديد هاهنا، بخلافه إذا كان مسافراً وكان أَوَّل يومه الظهر. (الميلاني).

٤-٤. لا حاجة الى ملاحظه العشاء. (الحكيم).

٥-٥. الحال فى التشنيه، كما مرّ. (المرعشى).

٦-٦. الأحوط الإتيان بشائيتين جهراً وثنائيتين إخفاتاً ومغرب، وكذا فى الفرض اللاحق. (الحائرى).

٧-٧. بل يأتى بهما بقصد أول ما فاتته، ثم بمغرب ثم بركعتين بقصد ما فى الذمه، وفى الفروع الآتية يزيد على ذلك رباعيتين
إحداهما قبل المغرب، وأخرى بعدها. (صدر الدين الصدر). * مع تشنيه الركعتين. (المرعشى).

الظهر والعصر والعشاء، والأخيرتان مرددتان بين العصر والعشاء والصبح (هكذا في النسخ المتداولة).

وإن لم يعلم أنه كان مسافراً أو حاضراً أتى بخمس صلوات (١)، فيأتي في الفرض الأول بركتين مرددتين بين الصبح والظهر والعصر، ثم أربع ركعات (٢) مردده بين الظهر والعصر، ثم المغرب، ثم ركعتين مرددتين بين الظهر والعصر والعشاء، ثم أربع ركعات مردده بين العصر والعشاء. وإن كان أول يومه الظهر فيأتي بركتين مرددتين بين الظهر والعصر (٣) وأربع (٤) ركعات مردده بين الظهر والعصر والعشاء، ثم المغرب، ثم ركعتين مرددتين بين العصر والعشاء والصبح، ثم أربع ركعات مردده بين العصر والعشاء.

ص: ٧٧

- ١ - ١. الأحوط الإتيان بشائيتين جهراً وثنائيتين إخفاتاً، ومغرب ورباعيتين إخفاتاً ورباعيته جهراً، وكذا في الفرض اللاحق. (الحائري). * بل بثمان صلوات بنحو الجمع بين الإتمام والقصر على الأحوط. (حسين القمّي). * بل بثمان. (المرعشي).
- ٢ - ٢. مع رعايه التثنيه، كما مرّ. (المرعشي).
- ٣ - ٣. * بل بينهما وبين العشاء. (الميلاني). * بل بالمرددتين بين الظهر والعصر والعشاء، ولعلّ السقط من النسخ. (الخوئي). * والعشاء، ولا بدّ وأن يكون ذلك مراد الماتن أيضاً؛ لاحتمال أن يكون الفائت هما العشاء المقصوره والصبح. (زين الدين). * بل والعشاء أيضاً. (حسن القمّي). * والعشاء، ولعله وقع في أثناء الفروع المذكوره سقط أو زياده. (تقي القمّي).
- ٤ - ٤. كان اللازم ملاحظه العشاء معهما. (الحكيم).

(مسألة ٢٣): إذا علم أن عليه ثلاثاً من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب، وإن كان في السفر يكفيه أربع صلوات (١)، ركعتان مردّدتان (٢) بين الصبح والظهر (٣)، وركعتان مردّدتان بين الظهر والعصر، ثمّ المغرب، ثمّ ركعتان مردّدتان بين العصر والعشاء (٤)، وإذا لم يعلم أنّه كان حاضراً أو مسافراً يصلي سبع صلوات (٥)، ركعتين مردّدتين بين الصبح والظهر والعصر (٦)، ثمّ الظهر والعصر تامّين، ثمّ ركعتين مردّدتين بين الظهر والعصر، ثمّ المغرب، ثمّ ركعتين مردّدتين بين العصر والعشاء، ثمّ العشاء بتمامه، ويعلم ممّا ذكرنا حال ما إذا كان أوّل يومه الظهر، بل وغيرها.

ص: ٧٨

- ١- ١. بل الخمس، كما مرّ. (الحائري). * بل الخمس؛ رعايةً للجهر والإخفات. (الشاهرودى).
- ٢- ٢. بل يأتى بركعتين بقصد أوّل ما فاتته، ثمّ بركعتين بقصد ما فاتته ثانياً، ثمّ ركعتين بقصد ما فى الذمّه. (صدر الدين الصدر).
- ٣- ٣. والعصر. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * والعصر، ويعلم حال رعايه الجهر والإخفات ممّا تقدّم. (المرعشى). * أو بين الصبح والظهر والعصر بنحو ما مرّ فى المسألة العشرين. (محمدرضا الكلپايگانى).
- ٤- ٤. يعلم حالهما ممّا سبق. (المرعشى).
- ٥- ٥. بل ثمان، كما مرّ. (الحائري). * بل ثمان. (الشاهرودى). * بل أزيد لو راعى الاحتياط التأمّ. (المرعشى).
- ٦- ٦. لا حاجه إلى ضمّ العصر. (الحكيم). * الظاهر عدم الحاجه إلى جعل العصر طرفاً للتريد هاهنا. (الميلانى). * لا حاجه إلى ضمّ العصر إليهما. (الخوئى، الروحانى). * بل بين الصبح والظهر، ولا حاجه إلى ملاحظه العصر. (زين الدين).

إذا علم أن عليه أربعة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب

(مسألة ٢٤): إذا علم أن عليه أربعاً من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب، وإن كان مسافراً فكذاك قصرًا، وإن لم يدر أنه كان مسافراً أو حاضراً أتى بثمان صلوات (١)، مثل ما إذا علم أن عليه خمسا ولم يدر أنه كان حاضراً أو مسافراً.

فيمن علم أن عليه خمس صلوات مرتبه ولا يعلم أن أولها أيه صلاه

(مسألة ٢٥): إذا علم (٢) أن عليه (٣) خمس صلوات مرتبه ولا يعلم أن أولها أيه صلاه من الخمس أتى بتسع (٤) صلوات (٥) على الترتيب (٦)،

فيما إذا علم أن عليه ست صلوات

وإن

ص: ٧٩

- ١- ١. فيأتي بالخمس قصرًا كما في المسافر، ويضيف إليهما ظهرًا وعصرًا تامتين قبل المغرب، وعشاءً تامه بعدها. (زين الدين).
- ٢- ٢. هذه المسألة مبنيّة على وجوب الترتيب مع الجهل به، وقد مرّ عدم وجوبه فيسقط ما فرع عليه، نعم، يحسن الاحتياط. (الخميني).
- ٣- ٣. بناءً على لزوم الترتيب في صورته الجهل، وقد عرفت أن المختار عدم اللزوم. (المرعشي).
- ٤- ٤. بل يكفي الخمس. (الشاهرودي). * ومع عدم وجوب الترتيب يكفي الخمس. (محمدرضا الكلبايگانی). * تقدّم منّا أنه لا تجب مراعاة الترتيب في القضاء، فيكفيه الإتيان بخمس صلوات في الفرض. نعم، يجب الترتيب في الظهرين وفي العشاءين إذا كانا من يوم واحد، وهكذا في بقيه الفروض المذكوره في المسألة. (زين الدين).
- ٥- ٥. وفي الاكتفاء بخمس بناءً على سقوط الترتيب عند الجهل وجه. (المرعشي).
- ٦- ٦. بل يكفي الخمس؛ لما مرّ. (الحائري). * بل يكفي خمس مرتبه ثنائيه وثلاثيه ورباعيه مخيراً فيها بين الجهر والإخفات. (الحائري). * فيبتدئ بواحد من الصلوات اليوميّه إلى أن ينتهي إلى الخامسة، ثم يكرّرها من التي بدأ بها ويختمها في الرابعه، هذا بناءً على وجوب الترتيب في الفوائت، وإلاّ فله أن يكتفي بخمس صلوات، لكنّه إمّا أن يبتدئ بالصبح أو الظهر أو المغرب مراعاةً للمترتبتين في الأداء. (الميلاني).

علم أنّ عليه ستّاً كذلك أتى بعشرٍ (١)،

فيما لو علم أن عليه سبع صلوات

وإن علم أنّ عليه سبعاً كذلك أتى بإحدى عشره (٢) صلوات، وهكذا. ولا فرق بين أن يبدأ بأى من الخمس شاء، إلا أنّه يجب عليه الترتيب على حسب الصلوات الخمس إلى آخر العدد، والميزان (٣) أن يأتي (٤) بخمس (٥)، ولا يحسب منها إلا واحده، فلو كان عليه أيام أو شهر أو سنة ولا يدرى أول ما فات إذا أتى بخمسٍ ولم يحسب أربعاً منها يتيقن أنّه بدأ بأول ما فات.

في الاكتفاء بالقدر المعلوم لو علم فوت صلاه معينه مرات ولم يعلم عددها

(مسألة ٢٦): إذا علم فوت صلاه معيّنه (٦) كالصبح أو الظهر مثلاً- مرّات ولم يعلم عددها يجوز الاكتفاء بالقدر المعلوم على الأقوى، ولكنّ

ص: ٨٠

- ١ - ١. وعلى ما مرّ يأتي بالخمس، ثمّ يعلم أنّ عليه فائتة من الخمس، فيأتي بشائيه وثلاثيه ورباعيه مخيراً فيها بين الجهر والإخفات. (محمدرضا الكلپايگانی).
- ٢ - ٢. بل يكفي عشر مرتبه. (الحائري). * وعلى المختار يكفي بعد الخمس ثنائيه ورباعيتان وثلاثيه، ويكتفى بالشهر والسنة في فرضهما، لكنّ الاحتياط بما في المتن لا ينبغي تركه. (محمدرضا الكلپايگانی).
- ٣ - ٣. قد مرّ عدم لزوم مراعاة الترتيب ما لم يكن معتبراً في أدائها، ولكنّ الأحوط مراعاة الجهر والإخفات بالتكرار. (حسن القمّي).
- ٤ - ٤. قد مرّ عدم وجوب التكرار لإحراز الترتيب، لكن لا يُترك الاحتياط بالتكرار رعاية للجهر والإخفات إلا في واحده مردّده بين الخمس، كما مرّ. (الشاهرودي).
- ٥ - ٥. قد مرّ عدم وجوب التكرار لإحراز الترتيب، لكن لا يُترك الاحتياط بالتكرار مراعاةً للجهر والإخفات إلا في واحده مردّده بين الخمس، كما مرّ. (الحائري).
- ٦ - ٦. لا- يخفى أنّ هذا ليس شكّاً في أنّ الواجب عليه أقلّ أو أكثر حتّى يدخل في مسأله الأقلّ والأكثر الاستقلاليين فيجری البراءة في الزائد، بل المورد شكّ في أنّ الواجب العدى تنجز عليه في وقته ولم يأت به أقلّ أو أكثر وفيه الأحوط إن لم يكن أقوى يُجرى الاشتغال، والتفصيل خارج عن اقتضاء المقام. (الرفيعي).

الأحوط التكرار (١) بمقدار يحصل منه العلم بالفراغ، خصوصاً (٢) مع سبق (٣) العلم (٤) بالمقدار (٥) وحصول النسيان بعده،

فيما لو علم بفوت صلواتٍ مختلفه ولم يعلم مقدارها

وكذا لو علم بفوت صلواتٍ مختلفه ولم يعلم مقدارها، لكن يجب (٤) تحصيل (٧) الترتيب (٨)

ص: ٨١

١ - ١. لا- يُترك الاحتياط فيه وفي الفرع اللاحق ما لم يستلزم العسر والحرص، وإلا اكتفى بالظنّ بالفراغ. (حسين القمّي). * لا يُترك الاحتياط. (الكوه كَمَرِي). * لا يُترك في صورته سبق العلم بالمقدار إلا أن يستلزم الحرج والعسر المنفيين، فيكتفى بالظنّ بالفراغ. (المرعشي). * الاحتياط لا يُترك. (مفتي الشيعة).

٢ - ٢. لا يُترك الاحتياط في هذه الصورة. (اللكراني).

٣ - ٣. لا- يُترك في هذه الصورة. (البروجردى). * وجوبه في هذه الصورة لا- يخلو من قوه، وهكذا الحال في الفرض اللاحق. (الشاهرودى).

٤ - ٤. وجوبه في هذه الصورة لا يخلو من قوه، ويكفى فيه الاطمئنان بالفراغ على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * وجوب التكرار في هذه لا يخلو من قوه. (الإصطهباناتي). * وجوب التكرار في هذه الصورة بمقدار يحصل معه العلم بالفراغ أو الاطمئنان به لا يخلو من قوه. (الجنوردى). * لا يُترك في هذه الصورة. (محمدرضا الكلپايگاني).

٥ - ٥. لا يُترك في هذه الصورة. (عبدالله الشيرازي).

٦ - ٦. قد مرّ التفصيل فيه. (الشاهرودى). * مرّ أنّ عدم الوجوب مع الجهل لا- يخلو من قوه. (الخميني). * قد مرّ أنّه لا يجب الترتيب في صورته الجهل. (اللكراني).

٧ - ٧. وجوبه محلّ نظر. (الإصفهاني).

٨ - ٨. مبنيّ على الاحتياط. (حسين القمّي). * على الأحوط. (الحكيم). * لا- يبعد عدم الوجوب إلا- في المترتبتين. (أحمد الخونساري). * فيه نظر قد تقدّم. (المرعشي). * تقدّم أنّ الأظهر عدم وجوب الترتيب، فلا يجب التكرار. (زين الدين).

بالتكرار (١) في القدر المعلوم، بل وكذا في صورته إرادته الاحتياط بتحصيل التفريغ القطعي.

لا يجب الفوز في القضاء، بل هو موسع ما دام العمر إذا لم ينجر إلى المسامحة والتهاون

(مسألة ٢٧): لا يجب (٢) الفور في القضاء، بل هو موسع ما دام العمر (٣) إذا لم ينجر إلى المسامحة في أداء التكليف والتهاون به.

عدم وجوب تقديم الصلاة الفائتة على الحاضرة

(مسألة ٢٨): لا يجب (٤) تقديم الفائتة (٥) على الحاضرة، فيجوز الاشتغال بالحاضرة في سعة الوقت لمن عليه قضاء، وإن كان الأحوط (٦) تقديمها (٧) عليها، خصوصاً (٨) في

ص: ٨٢

- ١-١. سبق أن الأقوى عدم وجوبه في جميع موارد الجهل بكيفية الفوات. (كاشف الغطاء). * تقدّم أن الأقوى عدم وجوبه إلا فيما اعتبر الترتيب في أدائها. (الميلاني).
- ٢-٢. سواء كان سبب الفوت النسيان أم غيره، وسواء كانت الفائتة متّحدة أم لا، وسواء كان عددها معلوماً أم لا. (المرعشي).
- ٣-٣. وما دام لم تقم أمارات زوال قدره، أو ما لم يخف المفاجأة. (المرعشي).
- ٤-٤. على الأقوى. (المرعشي).
- ٥-٥. إذا كانت متعدّدة ومن غير ذلك اليوم، أمّا إذا كانت واحدة أو كانت من ذلك اليوم فلا يخلو من إشكال، خصوصاً في الواحد من يومه. (حسين القمي).
- ٦-٦. لا يُترك مع الإمكان، وكذا العدول في الفائتة الواحدة وفوات اليوم الحاضر. (البروجردی).
- ٧-٧. لا يُترك في هذه الصورة. (عبدالله الشيرازي، مفتي الشيعة).
- ٨-٨. لا يُترك الاحتياط في هذه الصورة، خصوصاً في الفائتة الواحدة. (الشاهرودي). * خصوصاً إذا كانت واحدة. (المرعشي).

فائته (١) ذلك (٢) اليوم (٣)، بل إذا شرع في الحاضره قبلها استحب له (٤) العدول (٥) منها إليها (٦) إذا لم يتجاوز محل العدول (٧).

فيما لو كانت عليه فوائت أيام وفاتت منه صلاه ذلك اليوم و لم يتمكن من إتيانها

(مسأله ٢٩): إذا كانت عليه فوائت أيام وفاتت منه صلاه ذلك اليوم أيضاً ولم يتمكن من إتيان جميعها، أو لم يكن بانياً على إتيانها

ص: ٨٣

- ١- ١. لا- ينبغي ترك الاحتياط في ذلك. (الكوه كمرى). * لا يُترك الاحتياط في هذه الصورة. (جمال الدين الكلبيگانی). *
- ٢- ٢. لا يُترك الاحتياط في فائته ذلك اليوم في التقديم، وكذا في العدول. (اللكراني).
- ٣- ٢. لا يُترك الاحتياط في تقديمها. (الرفيعي). * على الأحوط. (أحمد الخونساري).
- ٣- ٣. لا يُترك. (صدر الدين الصدر). * لا يُترك الاحتياط فيها وفي الفائته الواحد. (الإصطهباناتي). * لا يُترك الاحتياط في هذه الصورة، خصوصاً إذا كانت الفائته واحده، كما أنّ العدول أيضاً في هذه الصورة لا- يُترك. (البجنوردی). * لا يُترك الاحتياط فيها. (الشريعتمداري).
- ٤- ٤. بل هو الأحوط. (صدر الدين الصدر).
- ٥- ٥. بل هو الأحوط الذي لا ينبغي أن يُترك. (الشاهرودي).
- ٦- ٦. ما لم يوجب فوات وقت فضيله الحاضره، وإلا لم يستحب العدول، كما لا يستحب التقديم من الأول في هذا الفرض، وقد مرّ. (السيستاني).
- ٧- ٧. ولا يتجاوز في المتساويتين في العدد، أو فيما يكون المعدول إليه أكثر عدداً إلا بالفراغ من الحاضره بالتسليم، فما لم يفرغ يصح العدول ولو في أثائه، وأما لو كان المعدول إليه أقلّ كما لو عدل من الظهر إلى الصبح فإلى أن يركع للثالثه فما لم يركع يمكنه أن يهدم القيام ويتشهد ويسلم. (كاشف الغطاء). * أو لم يخف فوت وقت الفضيله للحاضره. (زين الدين).

فالأحوط (١) استحباباً (٢) أن يأتي بفائته اليوم قبل الأدائيّه، ولكن لا يكتفى (٣) بها (٤)، بل بعد الإتيان (٥) بالفوائت يعيدها (٦) أيضاً مرتّبهُ عليها (٧).

فيما لو احتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت، وكذا لو احتمل خلافاً فيها

(مسألة ٣٠): إذا احتمل اشتغال ذمته بفائته أو فوائت يستحبّ له (٨) تحصيل التفرّغ بإتيانها احتياطاً (٩)، وكذا لو احتمل خلافاً فيها وإن علم

ص: ٨٤

- ١- ١. لا يُترك. (صدر الدين الصدر).
- ٢- ٢. عرفت أنّ هذا الاحتياط لا ينبغي تركه. (الكوه كمرى). * لا يُترك. (الشريعةمدارى). * مرّ أنّه لا يجوز تركه. (اللكراني).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الشاهرودي).
- ٤- ٤. أظهر الكفايه. (صدر الدين الصدر، السيستاني). * بل له أن يكتفى بها على الأقوى. (الميلاني). * على الأحوط الأولى. (الخوئي). * على الأحوط، والأقوى الاكتفاء. (محمدرضا الغلپايگانی). * بناءً على اعتبار الترتيب، وقد تقدّم عدم اعتباره. (السبزواري). * الأقوى الاكتفاء بها، فلا حاجة إلى إعادتها مرتّبهُ. (زين الدين). * على الأحوط، وإن كان الأقوى جواز الاكتفاء بها. (حسن القمّي). * تقدّم عدم اعتبار الترتيب، نعم، الأحوط استحباباً ذلك في صورته العلم به. (مفتي الشيعة).
- ٥- ٥. على الأحوط. (البجنوردي).
- ٦- ٦. مع العلم بالترتيب فيما فات منه سابقاً، وإلا ففيه إشكال. (الخميني).
- ٧- ٧. على الأحوط الأولى. (الروحاني).
- ٨- ٨. لا إشكال في حُسْنِهِ العقلي. (حسين القمّي). * ما لم ينجز إلى الوسوسة. (محمدرضا الغلپايگانی).
- ٩- ٩. لا يُترك. (مفتي الشيعة).

فى إتيان النوافل لمن عليه القضاء، قبل دخول الوقت أو بعد إتيان الفريضة

(مسألة ٣١): يجوز لمن عليه القضاء الإتيان بالنوافل(٢) على الأقوى(٣)، كما يجوز الإتيان بها بعد دخول الوقت قبل إتيان الفريضة، كما مرّ سابقاً.

عدم جواز الاستنابه فى قضاء الفوائت مادام حياً و لو عجز عن إتيانها أصلاً

(مسألة ٣٢): لا يجوز الاستنابه فى قضاء الفوائت ما دام حياً، وإن كان عاجزاً عن إتيانها أصلاً.

جواز إتيان القضاء جماعه، سواء كان الإمام قاضياً أم مؤدياً

(مسألة ٣٣): يجوز إتيان القضاء جماعه(٤)، سواء كان الإمام قاضياً(٥) أيضاً(٦) أو موءدياً، بل يستحب ذلك، ولا يجب اتحاد صلاه الإمام والمأموم، بل يجوز اقتداء كل من الخمس بكل منها.

ص: ٨٥

١- ١. ما لم يكن وسواساً فقد يُحرم حينئذٍ. (السبزواری).

٢- ٢. من غير فرق بين الرواتب وبين غيرها، وفى الرواتب بين نافله الصبح وبين غيرها. (المرعشى).

٣- ٣. مع تشاغله بالقضاء، أو يأتى بها رجاءً كما مرّ. (آل ياسين). * لا- فرق فى ذلك بين النوافل المرتبه أو غيرها. (مفتى الشيعه).

٤- ٤. كما سيأتى _ إن شاء الله تعالى _ فى المسأله الثالثه من فصل صلاه الجماعه. (زين الدين).

٥- ٥. بشرط كون القضاء يقينياً، وإلاّ فيشكل الاقتداء به، كما سيثبت عليه قدس سرهم فيما يأتى. (آل ياسين). * بفوائت يقيته الفوت عنه أو عمّن ناب عنه تبرّعاً أو بالاستئجار. (المرعشى).

٦- ٦. بشرط علم الإمام تفضيلاً بثبوت تلك الصلاه فى ذمته. (الشريعتمدارى). * مع إحراز اشتغال ذمته بالقضاء بوجه معتبر، لا أن يكون من مجرد الاحتياط. (السبزواری). * إذا كان قاضياً عن نفسه، وإلاّ ففيه إشكال. (حسن القمى).

(مسألة ٣٤): الأحوط (١) لذوى الأعذار (٢) تأخير القضاء (٣) إلى زمان رفع العذر، إلا إذا علم (٤) بعدم ارتفاعه (٥) إلى آخر العمر، أو خاف

ص: ٨٦

١- ١. وإن كان الأقوى جواز البدار. (الجواهرى). * بل الأقوى، كما أشرنا إليه مراراً. (آقاضياء). * لا يخلو من قوّه، لكنّ الصلاة بالتيمّم ليست صلاةً اضطراريه، بل هي صلاة اختياريه، فإنّ التيمّم وإن كان طهوراً اضطرارياً ولكن غاياته اختياريه، فمتى صحّ استتبع به جميع الغايات، وإن لم يضطرّ إليها فيجوز له القضاء عن نفسه وعن غيره وغير ذلك. (كاشف الغطاء). * بل الأقوى. (الشاهرودى). * يجوز البدار لذوى الأعذار، وإن كان الأحوط ما ذكره. (الفانى). * لا بأس بتركه، إلا فى صورته قيام أماره شرعيه على الفوت بالموت أو بغيره. (تقى القمى).

٢- ٢. بل الأقوى، وإذا انكشف ارتفاع العذر وجبت الإعادة على الأقوى. (الآملى). * لا بأس بتركه. (محمد الشيرازى).
٣- ٣. والأظهر جواز البدار فيما لم يعلم زوال العذر، وفي وجوب الإعادة بعد الزوال وعدمه تفصيل، فإن كان الخلل فى الأركان وجبت الإعادة، وإلا فلا. (الخوئى). * الأظهر جواز البدار فى صورته احتمال عدم ارتفاع العذر إلى آخر العمر، غايه الأمر جوازاً ظاهرياً. (الروحانى). * الأظهر جواز البدار، إلا مع إحراز التمكن من القضاء على نحو صلاه المختار فإنّ الأحوط حينئذ تأخير، وكذا مع رجاء زوال العذر عن الطهارة المائيه، وإذا جاز له البدار فقضى ما عليه ثمّ تمكّن من صلاه المختار فالأحوط القضاء ثانياً، إلا إذا كان عذره من غير جهة الأركان. (السيستانى).

٤- ٤. ما لم ينكشف الخلاف، وعند الانكشاف الأحوط الإعادة. (المرعشى).
٥- ٥. لكن إذا انكشف الخلاف فالأحوط الإعادة. (حسين القمى). * ولو أتى به فى حال العذر ثمّ ارتفع فالأحوط الإعادة. (السبزواري). * بل الأحوط تأخير مع الشكّ أيضاً، والأحوط وجوباً الإعادة فيما إذا كان الخلل فى الأركان، ولا تجب فيما لم تكن فى غيرها. (مفتى الشيعة).

استحباب تمرين المميز من الأطفال على قضاء ما فات والتمرين على أدائه

(مسأله ٣٥): يستحب تمرين المميز من الأطفال على قضاء ما فات منه من الصلاة، كما يستحب تمرينه على أدائها، سواء الفرائض والنوافل، بل يستحب تمرينه على كل عباده، والأقوى (٣) مشروعته عبادته (٤).

ص: ٨٧

- ١- ١. هذا الاستثناء مستوعب. (البرجودي). * وإذا انكشف ارتفاع العذر وجبت الإعادة على الأحوط. (الحكيم).
- ٢- ٢. لمرض أو ترقب حادثه يظن وقوعها مثل القتل، فليس هذا الاستثناء مستوجباً للجميع، كما في بعض الحواشي. (الرفيعي). * لكن لو أمهله الأجل وارتفع العذر فوجب الإعادة لا يخلو من قوه. (الميلاني). * كما إذا كان قلبه مريضاً وهو مهتد بالسكته، وإلا فخوف مفاجأه الموت دائمى بكل أحد الأسباب لا تحصي. (البجنوردي). * لكن في الإجزاء إشكال بعد انكشاف الخلاف في الصورتين. (أحمد الخونساري). * بظهور بعض أماراته. (الخميني). * بظهور بعض أمارات الموت. (السبزواري). * وإذا انكشف الخلاف وزال العذر كانت عليه الإعادة على الأحوط، بل الأقوى. (زين الدين). * لكن في الإجزاء إشكال بعد انكشاف الخلاف في الصورتين. (حسن القمي).
- ٣- ٣. فيه تأمل. (الجواهري). * قد مر غير مره النظر فيها. (المرعشي).
- ٤- ٤. لا. يخلو من تأمل، وإن أمكن القول به. (حسين القمي). * بل يمكن القول بشرعيتها، فلو بلغ في أثناء الوقت وقد صلى أجزأته. (مفتي الشيعه).

يجب على الولي منع الأطفال عن كل ما فيه ضرر عليهم أو على غيرهم من الناس من المحرمات

(مسألة ٣٦): يجب (١) على الولي (٢) منع الأطفال (٣) عن كل ما فيه ضرر عليهم (٤) أو على غيرهم من الناس (٥)، وعن كل ما علم من الشرع إرادته عدم وجوده في الخارج، لما فيه من الفساد كالزنا واللواط (٦) والغيبه، بل والغناء (٧) على الظاهر (٨)، وكذا عن أكل الأعيان

ص: ٨٨

- ١- ١. لا دليل معتبر على إطلاق الحكم المذكور. (تقى القمي).
- ٢- ٢. إطلاق الحكم فيه وفيما بعده مبني على الاحتياط. (حسين القمي). * إطلاق الحكم فيما ذكره محل نظر. (حسن القمي).
- ٣- ٣. في بعض ما ذكره إشكال، ولكن الاحتياط حسن على كل حال. (البجنوردي).
- ٤- ٤. في إطلاقه إشكال، بل منع. (الخوئي). * إذا كان الضرر بالغاً لا مطلقاً. (محمد الشيرازي). * في إطلاقه منع، بل الحكم مختص بما فيه خطر على نفسه أو على غيره. (الروحاني). * وإن لم يصل إلى حدّ الخطر على أنفسهم، أو ما في حكمه على الأحوط. (السيستاني).
- ٥- ٥. إذا كان ممّياً علم من الشرع لزوم دفعه مطلقاً، بل والحيوان أيضاً، كنتف ريش طائر حتى يموت ونحو ذلك. (محمد الشيرازي).
- ٦- ٦. وشرب المسكر والنميمة، وأما عدّ الغيبه والغناء من هذا القسم فمبني على الاحتياط. (السيستاني).
- ٧- ٧. الحكم فيها وفي ما بعدها على الإطلاق مبني على الاحتياط. (محمد الشيرازي).
- ٨- ٨. على الأحوط. (الخميني). * بل على الأحوط فيه وفيما بعده. (الخوئي). * على الأحوط استحباباً فيه وفيما بعده. (الروحاني).

النجسه (١) وشربها ممّا فيه ضرر (٢) عليهم (٣)، وأمّا المتنجّسه فلا- يجب منعهم عنها، بل حرمة تناولتها (٤) لهم (٥) غير (٦) معلومه (٧)،

فى منع المميز عن لبس الحرير و الذهب و غيرهم مما يحرم على البالغين

وأما لبس

ص: ٨٩

١- ١. كون جميع الأعيان النجسه ممّا فيه ضرر ممنوع، لكنّ الأحوط منعهم عنها وإن كان وجوبه ولو مع الضرر الغير المتعدّد به غير معلوم. (الخميني). * الظاهر عدم وجوب الردع عنها إلّا مع اندراجها فى أحد القسمين الأولين، كما أنّ الأظهر جواز تناوله المتنجّسات لهم إذا لم تكن فيها ضرر عليهم. (السيستاني).

٢- ٢. المتراءى من كلمات أكثر المحقّقين المنع عنها مطلقاً، كان فيها ضرر، أو لا، وهو محلّ نظر. (المرعشى). * بل وإن لم يكن فيه ضرر، كما مرّ سابقاً. (اللكراني).

٣- ٣. بل مطلقاً على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى، الفانى). * بل مطلقاً، كما لا يخلو من وجه، لا سيّما فى بعضها، كشرب المسكر. (الميلاني). * بل مطلقاً على الأحوط، وتراجع المسأله الثالثه والثلاثون من فصل «يشترط فى صحّحه الصلاه» من أحكام النجاسات. (زين الدين).

٤- ٤. مرّ أنّه يحرم. (الجواهرى). * فيه نظر. (الرفيعى). * الأحوط عدم المناوله. (الآملى).

٥- ٥. الأحوط تركه. (أحمد الخونسارى). * خصوصاً ما تنجّس بسببهم، مثل الغذاء والماء. (عبدالله الشيرازى). * ينبغى ترك ذلك. (الفانى).

٦- ٦. تقدّم أنّ حرمتها لا تخلو من قوّه. (البروجردى).

٧- ٧. الأحوط عدم المناوله، وعدم إلباسهم الحرير والذهب أيضاً. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * من دون إشكال فيما جرت السيره به. (حسين القمى). * الأحوط ترك المناوله. (الإصطهباناتى). * تقدّم الكلام فيها، فلا يترك الاحتياط فيه وفى إلباسهم الحرير والذهب. (الشاهرودى). * الأحوط ترك المناوله إيّاهم، وكذا إلباسهم بالمحذورين. (المرعشى). * بل الظاهر جوازها. (الخوئى). * تقدّم التفصيل فى المسأله (٣٣) من أحكام النجاسات: فصل: «يشترط فى صحّحه الصلاه...» إلى آخره. (السبزوارى). * بل الأظهر الجواز. (الروحانى). * تقدّم التفصيل فيها فى المسأله (٣١) من أحكام النجاسه. (مفتى الشيعة).

الحرير والذهب ونحوهما ممّا يحرم على البالغين فالأقوى عدم (١) وجوب (٢) منع (٣) المميّزين منها فضلاً عن غيرهم، بل لا بأس (٤) بالباسهم إيّاها (٥)، وإن كان الأولى تركه (٦)، بل منعهم عن لبسها.

ص: ٩٠

-
- ١- ١. الأحوط تركه. (أحمد الخونساري).
 - ٢- ٢. لا يخلو من شيء. (الرفيعي).
 - ٣- ٣. محلّ إشكال. (البروجردى).
 - ٤- ٤. قد مرّ الاحتياط فيه. (محمدرضا الكلپايگانی).
 - ٥- ٥. كما تقدّم في مبحث اللباس، يراجع الخامس من شرائط لباس المصلّي والمسألة الاربعون من ذلك الفصل، ولكنّ الظاهر عدم صحّحه صلاه المميّز بهما. (زين الدين).
 - ٦- ٦. بل لا يُترك في بعض فروضه. (حسين القمّي).

جواز الاستئجار للصلاه بل ولسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم

يجوز الاستئجار (١) للصلاه بل ولسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم، وتفرغ ذمتهم (٢) بفعل الأجير. وكذا يجوز التبرع عنهم (٣).

عدم جواز الاستئجار ولا التبرع عن الأحياء في الواجبات وإن كانوا عاجزين

ولا يجوز الاستئجار ولا التبرع عن الأحياء في الواجبات وإن كانوا عاجزين (٤) عن المباشرة، إلا الحج إذا كان مستطيعاً (٥).

جواز إتيان المستحبات وإهداء ثوابها للأحياء والنيابة في بعض المستحبات

وكان عاجزاً عن المباشرة، نعم، يجوز إتيان المستحبات وإهداء ثوابها للأحياء، كما يجوز ذلك للأموات، وتجوز النيابة عن الأحياء في بعض المستحبات (٦).

ص: ٩١

-
- ١- ١. وكذا الاستئجار بنحو المصالحة أو الجعالة ونحو ذلك. (الميلاني).
 - ٢- ٢. لا تأمل في وصول ما يفعله الأجير إلى الأموات، وأما فراغ الذمة ففيه تأمل أقربه ذلك. (الجواهرى).
 - ٣- ٣. وردت أخبار كثيرة بمشروعته واستحبابه والحث عليه، وأن الميت يكون في ضيق فيوسع عليه، ويقال: له خفف ذلك الضيق عنك بصلاه أخيك عنك، وأنه يصل إلى الميت الدعاء والصدقه والصلاه ونحوها، ويعلم من صنع له ذلك، وفي بعضها: أنه يكتب أجره لفاعله وللميت، وفي الحديث: «ما يمنع الرجل أن يبرّ والديه حيّين وميتّين، فيصلّي لهما ويتصدق عنهما فيكون لهما وله مثل ذلك، فيزيده الله ببرّه وصلته خيراً كثيراً» (وسائل الشيعة: الباب (١٢) من أبواب قضاء الصلوات، ح (١)). (كاشف الغطاء).
 - ٤- ٤. إطلاقه محلّ تأمل، لكنّه احتياط لا يترك. (محمد الشيرازى).
 - ٥- ٥. على ما سيأتى في محله من تفصيله. (الميلاني). * أو كان ممن استقرّ عليه الحج. (السيستاني).
 - ٦- ٦. ممّا يقبل النيابة في نظر العقلاء. (الحكيم). * ممّا ليس لموضوعه عنوان خاصّ، وينطبق عليه عنوان البرّ والصله. (الميلاني). * القابله للاستئجار عند الأذهان الصافية، وعدم اعتبار المباشرة لديها. (المرعشى). * في خصوص ما يقبل النيابة عند العرف. (الأملى). * كما سيأتى بعض الكلام في المسألة (١٧) وما بعدها من كتاب الإجاره: فصل: لا يجوز إجاره الأرض. (السبزواري).
 - * بل هو الأصل، إلاّ- فيما خرج كبرّ الولد والديه، أو صله الرحم، ونحو ذلك. (محمد الشيرازى). * بل تجوز في جميع المستحبات رجاءً. (مفتى الشيعة). * كالحجّ والعمرة والطواف عمّن ليس بمكّه، وزياره قبر النبي والأئمة عليهم السلام وما يتبعهما من الصلاه. (السيستاني).

(مسأله ١): لا يكفى (١) فى تفرغ ذمه الميت إتيان العمل وإهداء ثوابه (٢)، بل لابدّ إمّا من النيابة عنه (٣).

ص: ٩٢

- ١- ١. فيه تأمل. (الجواهرى). * لتوقف التفرغ على تحقق ما عليه له فى الخارج، وإهداء الثواب بمعزل عنه. (المرعشى).
- ٢- ٢. كما لا يكفى إهداء نفس العمل إليه، وإن كان كلّ منهما مشروعاً فى مورده، بل لا بدّ من الإتيان به نيابة عنه، ولكن ليس مرجعها إلى تنزيل الشخص نفسه أو عمله منزله الغير أو عمله، بل الإتيان بالعمل مطابقاً لما فى ذمه الغير بقصد تفرغها، وهذا هو الوجه الثانى الذى ذكره قدس سره. (السيستانى). * يجوز إهداء ثواب العمل إلى الأحياء والأموات فى الواجبات والمستحبات، كما ورد فى بعض الروايات، وحكى فعله عن بعض أجلاء أصحاب الأئمة عليهم السلام. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. الاقتصار عليه هو الأحوط. (حسين القمى). * بل لا بدّ من خصوص النيابة فى العمل بأن يصلّى عنه، فيكون عمله منزلاً منزله عمله، ولا وجه لتنظيره بأداء دين الغير على إطلاقه. (الميلانى). * مرجع النيابة فى كلّ من المتبرّع والأجير إلى أن يقوم هذا النائب بما وجب على الميت بدلاً عنه، ولا أثر فى ذلك لتنزيل نفسه منزله المنوب عنه، ولا لتنزيل عمل نفسه منزله عمل المنوب عنه، نعم، يحتاج ذلك إلى أن يضيف عمله إلى المنوب عنه؛ ليكون وافياً بمصلحه الفعل الواجب على المنوب عنه؛ وليكون مصححاً للبدايه عنه، وبذلك يفترق عن أداء دين الغير. (زين الدين).

١ - ١. بل بجعل فعله بمنزله فعله وبدلاً عنه، وأمّا قصد إتيان ما عليه ففيه إشكال، وتنظيره بأداء دين الغير لا يخلو من النظر. (الإصفهاني). * إذا لم يرجع إلى الوجه الثانى لا أثر له. (الحكيم). * الظاهر أنّ مناط تحقّق النيابة فى العبادات هو قصد النائب امتثال الأمر المتوجّه إلى المنوب عنه بفعله، وأمّا تنزيل نفسه منزلته أو تنزيل فعله منزله فعله وبدلاً عنه إنّما ذكر تقريباً لذلك، ولا أثر لهما من حيث نفسيهما، كما أنّه لا أثر لمجرّد قصد إتيان ما عليه ما لم يرجع إلى المعنى المزبور، وفى التوضيحات لا يتوقّف على قصد الامتثال، بل يتحقّق بمجرّد إتيان العمل إذا قصد عنه، أو ما عليه فيما يتوقّف على أحدهما، كما فى أداء دين الغير إلى غريمه وأمثاله من الأمور التى يتوقّف وقوعه عن الغير، أو له على قصده، كحيازته المباحات وأمثاله من الأمور القابلة للنيابة التى تختلف بالقصد، وبهذا يتحقّق تنزيل فعله منزله فعله. (الشاهرودى). * ويلزمه كون فعل النائب فعل المنوب عنه وقربه قربه، وإضافه الفعل إليه اضافته إليه بحيث يصدق: فلان صلى وصام وحجّ مثلاً، هذا، ومن الغريب ما حكى عن بعض أعلام العصر من أنّه كان يستشكل فى الاقتداء بهذا النائب المنزل نفسه منزله الميّت من أنّه اقتداء بالميّت، فلا بدّ من ردّ النقل أو التأويل صوتاً لمقامه الشامخ. (المرعشى). * حيث إنّ الفرق بين الوكيل والأجير والنائب والمتبرّع خفى، وإنّ شغل الأخير تنزيل فى البدن أو فى العمل أيضاً غير واضح عند العرف، فالأحوط أن يقصد التنزيل فى البدن والعمل وفراغ ذمّه المنوب عنه بإسقاط الأمر المتوجّه إليه. (الأملى).

- ١ - ١. لا- يعتبر ذلك، بل هو لغو، ولا- جعل فعل نفسه منزله فعله، فيكفي إتيان العمل عنه، وهو معنى النيابة. (الفانى). * ما لم يرجع إلى الوجه الثانى لا يفيد، والثانى هو المتعين. (حسن القمى).
- ٢ - ٢. الظاهر أنّ مناط تحقق النيابة فى العبادات هو قصد النائب أن يمثل الأمر المتوجّه إلى المنوب عنه بفعله ويُفرغ ذمّته بذلك، أمّا تنزيل نفسه منزلته فإنّما ذكر تقريباً لذلك، ولا أثر له من حيث نفسه. (النائنى). * لم يعلم معنى صحيح لتنزيل نفسه منزلته، إلّا- ما يرجع إلى أداء ما فى ذمّه الغير. (الشريعتمدارى). * النيابة من الأمور العرفية، وهى انتساب العمل إلى المنوب عنه فى الجملة، ويحصل التقرب له بالعمل المنسوب إليه قهراً، وتنزيل النفس منزله نفس المنوب عنه أو العمل منزله عمله من طرق صحّه الانتساب، لا أن تكون لهما خصوصية فى البين. (السبزوارى).
- ٣ - ٣. هذا هو المتعين ولا- أثر لتنزيل النفس. (تقى القمى). * فيه إشكال، والتنظير بأداء الدين فى غير محلّه، فإنّه لا يعتبر فيه الصدور من المديون والانتساب إليه، بل المعتبر وصوله إلى الدائن، وأمّا فى المقام فالمعتبر صدوره من الشخص والانتساب إليه، وهو لا يتحقّق إلّا بالنيابة عنه. (اللكراني).
- ٤ - ٤. هذا محلّ إشكال، وتنظيره بأداء الدين غير تامّ، وكذا الحال فى الأجير. (الخمينى). * قد عرفت أنّ المعيار صحّه الاستناد إليه؛ فحينئذٍ لا أثر يُعتدّ به فى التنويع، ومآل الوجهين واحد. (المرعشى). * هذا هو المتعين، والتنزيل يرجع إليه، وإلّا فلا أثر له. (الخوئى).

عليه (١) له (٢) ولو لم ينزل نفسه منزله (٣)، نظير أداء (٤) دين (٥) الغير (٦)، فالمتبرع بتفريغ ذمه الميت له أن ينزل (٧) نفسه

ص: ٩٥

١-١. بمعنى أنه يقصد امتثال الأمر المتوجّه إلى المنوب عنه بهذا الفعل، وهذا هو المناط في تحقّق النيايه، وأما جعل نفسه نازلاً منزله المنوب عنه أو جعل فعله نازلاً منزله فعله فلا أثر لهما بدون هذا القصد. (البجنوردى). * بأن يقصد بفعله امتثال أمر الميت وأداء ما عليه، وبهذا الاعتبار يصحّ أن يقال: جعل نفسه بمنزله نفسه أو فعله بمنزله فعله، أى فى الامتثال وأداء التكليف. (محمدرضا الكلپايگانى).

٢-٢. هذا هو المتعيّن، وأما الشقّ الأوّل _ وهو جعل نفسه نازلاً منزله _ فليس مربوطاً بالنيايه، ولا أثر له. (الروحانى).
٣-٣. إتيان ما عليه بلا تنزيل نفسه أو فعله لا تتحقّق به العباده، وليس مثل الدّين حتّى يتحقّق بالتبرّع الخاصّ؛ حيث إنّ الدّين أمر وضعى ثبت فى ذمه المديون، فيتبرّأ بإخلائها منه أو من الغير، بخلاف مثل الصلاه، وتفصيله فى محله. (عبدالله الشيرازى).
٤-٤. فى هذا التنظير نظر. (الحكيم).

٥-٥. فى التنظير نظر واضح. (الآملی). * فى الجملة، وإلا فالظاهر كون المقام أخصّ منه، كما لا يخفى. (السبزواری).
٦-٦. التبرّع بأداء دين الغير إلى غريمه لا يعتبر فيه كون الأداء صادراً عن المديون، بل هو إعطاء المتبرّع بنفسه ما للغريم فى ذمه المديون إليه، وأما هنا فلا بدّ من صدق أنّه صلّى عنه وصام عنه، وهو موقوف على تنزيل نفسه منزله، أو تنزيل فعله منزله فعله. (البروجردى). * الأ-حوط أن يقصد جعل فعله فعل المنوب عنه، وأن لا- يكتفى بإتيان ما عليه، نظير أداء الدين. (أحمد الخونسارى). * فى التنظير نظر. (المرعشى).

٧-٧. يعنى فى العمل، ولازمه جعل عمله منزله عمل الميت قاصداً تفريغ ذمه الميت بذلك. (الإصطهباناتى).

منزلته (١)، وله أن يتبرّع بأداء دينه من غير تنزيل، بل الأجير أيضاً يتصوّر فيه الوجهان (٢)، فلا يلزم أن يجعل نفسه نائباً، بل يكفى (٣) أن يقصد (٤) إتيان ما على الميت (٥) وأداء دينه الذي لله.

يعتبر في صحه عمل الأجير و المتبرّع قصد القربه

(مسألة ٢): يعتبر في صحه عمل الأجير والمتبرّع قصد القربه (٦)،

ص: ٩٦

- ١ - ١. الظاهر أنّ مناط تحقّق النيابة في العبادات هو قصد النائب أن يمثل الأمر المتوجّه إلى المنوب عنه بفعله ويُفرغ ذمّته بذلك، أمّا تنزيل نفسه منزلته فإنّما ذكر تقريباً لذلك، ولا أثر له من حيث نفسه. (جمال الدين الكلّيايگانی).
- ٢ - ٢. ولعلّ مرجعهما إلى أمر واحد، وهو القيام بما وجب على الميت بدلاً عنه. (آل ياسين).
- ٣ - ٣. في كفايته في العبادات إشكال، فالأحوط المحافظة على قصد عنوان النيابة. (كاشف الغطاء).
- ٤ - ٤. في كفايته تأمّل. (حسين القمّي).
- ٥ - ٥. بشرط التوقّف على أحد التنزيّلين المتّحدين مآلاً، كما تقدّم. (المرعشي).
- ٦ - ٦. ويكفى فيها نيّة المتبرّع أو الأجير أنّه يأتي بما وجب على الميت والحيّ قربه إلى الله، كما هو المتعارف فعلاً. (صدر الدين الصدر). * يظهر من المتن أنّ اللازم أن يقصد العامل القربه لنفسه؛ ولذا رفع الإشكال بالوجهين الغير العامين، ولكنّ اللازم أن يقصد القربه عن المنوب عنه، والإشكال مندفع، والتفصيل موكول إلى محله. (الآملی). * الذي يعتبر فيه هو قصد امتثال أمر المنوب عنه، ولو كان الداعي لهذا القصد إيفاء الإجاره أو استحقاق الجعل، وهذا معنى القرب المعتبر فيه. (محمدرضا الكلّيايگانی). * التقرب يتحقّق بامتنال الأجير أمراً موجّهاً إلى نفسه، كما إذا نذر النيابة عن الميت، فالتقرب بالعمل هو النائب، والأولى أن يقصد الأمر الواقعي المتحقّق في البين. (مفتي الشيعه).

وتحقّقه في المتبرّع (١) لا إشكال فيه (٢)، وأمّا بالنسبة إلى الأجير الذي من نيّته أخذ العوض فربّما يستشكل (٣) فيه (٤)، بل ربّما يقال (٥) من هذه الجهة: إنّه لا يعتبر فيه قصد القربة،

ص: ٩٧

- ١- ١. القربة المتحقّقه من جهه التبرّع لا- تكفى في عباديه العمل. (الكوه كمرى). * لا يخفى أنّ القربة الحاصله من ناحيه التبرّع وجهته ليست بكافيه في عباديه العمل النيابي. (المرعشي).
- ٢- ٢. لا بلحاظ أصل التبرّع، بل بلحاظ العمل. (اللكراني).
- ٣- ٣. هذا الإشكال علمي، لا عملي، ولدفعه مقام آخر، ولا يندفع بشيء من الوجهين. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * قد عرفت أنّه لا- إشكال بعد التنزيل في كون فعله فعله وقربه قربه، وأنّ أخذ الأجره لتحصيل عمل المنوب عنه القربي في حقّه، فالقربة المنويّه مع العمل قرب المنوب عنه، والداعي الحاصل للأجير بالإجاره هو تفرّغ ذمّه المنوب عنه فلا إشكال، وإلى ما ذكرنا يؤوّل دفع الإشكال والمنافاه بجعل الأجره في الرتبة السابقه في مقابل أحد التنزيلين. (المرعشي).
- ٤- ٤. ويمكن الجواب عنه: بأنّ العباده منبعثه عن داعي التقرب، وهي منبعثه عن داعي أخذ الأجره؛ وعليه لا- يقع داعي أخذ الأجره في سلسله علل وجود العباده، بل هي منبعثه عن داعي التقرب، لا غير. (صدر الدين الصدر). * هذا الإشكال مندفع بما لا يسعه المقام، إلّا بما ذكره قدس سره في المتن الغير السالم عن المناقشه، خصوصاً الأخير. (الإصطهباناتي). * الإشكال ضعيف بعد شهاده الوجدان بتمشّي قصد القربة من الأجير. (الفاني).
- ٥- ٥. هذا القول لا- يخلو من قوّه، والتحقيق المزبور محلّ مناقشه وكلام، والتفصيل لا يسعه المقام. (الإصفهاني). * لم أعرف هذا القائل، وإنّما القول: إنّه لا يُعتبر فيه قصد القربة على النحو الذي يعمل المكلف لنفسه، لا أنّه لا يُعتبر أصلاً. (صدر الدين الصدر).

١- ١. الأحوط قصد الأجير تقرب الميت أيضاً. (الحائري). * قد عرفت في الحاشية السابقة أنّ القربة لم تنبعث عن أخذ الأجره حتى تكون داعياً لها، وهكذا نقول في صلاه الحاجه وصلاه الإستسقاء وصلاه الليل وأمثالها فليس لذات العباده بما أنّها فعل داعيان منبعثه عنهما (كذا في الأصل، والعبارة فيها تشويش). (صدر الدين الصدر). * بل التحقيق: أنّ داعي الداعي لا يرفع الإشكال، ولا يصحّح العمل، وصلاه الحاجه والاستسقاء لا يُقاس عليهما؛ لأنّ الداعي وداعي الداعي كلّها راجعه إليه تعالى، بخلاف النيابة التي يكون الباعث فيها على العمل حقيقة هو أخذ الأجره، مضافاً إلى أنّ داعي الداعي لا يصحّح امتثال الأمر المتوجّه إلى الغير، كما لا يجدى في رفع الإشكال أنّ قصد القربة من جهه امتثال الأمر الحاصل من الإجاره، فإنّ أمر وجوب الإجاره توصّلي لا تلزمه القربة ولو كان المستأجر عليه تعديداً. وبالجملة فعقد الإشكال إنّما هي من ناحيه أنّ الصلاه والصوم والحجّ كلّها عباديه يلزم فيها خلوص قصد القربة، وفي صورته النيابة الإيجاريه ليس الباعث على فعلها حقيقة غير أخذ الأجره والمال، فأين الإخلاص؟ وأين القربة؟ ومنه يظهر أنّه لا يجدى أيضاً جعل الأجره على جعل نفسه نائباً لا على نفس العمل، وعلى كلّ فالمسألة من مشكلات الفقه ومعتقداته، وقد ذكرناها مفصلاً في تعاليقنا على مكاسب شيخنا المرتضى قدس سره وغيرها من مؤلفاتنا. (كاشف الغطاء). * بل التحقيق هو: أنّ قصد التقرب يعتبر فيه بما أنّه فعل المنوب عنه بحسب الاعتبار الذي صحّحه الشرع، والقربة المنويّه فيه هي قربه، وأمّا النيابة التي هي فعل النائب فهي توصّليه لا يعتبر فيها التقرب، فإنّ قصده استحقّق بها الثواب، وإلا فلا، وأمّا ما ذكره من الوجهين فلا يندفع بهما الإشكال. (البروجردى). * التحقيق: أنّ أخذ الأجره إنّما ينافي تقرب النائب، لا تقرب المنوب عنه، بل إذا كان الداعي تحليل الأجر لم يكن منافياً لتقرب النائب، نظير فعل طواف النساء بقصد تحليلهنّ. (الحكيم). * ما أفاده في رفع الإشكال لا يجدى في شيء؛ إذ الملاك في كون الفعل عبادياً وغيره، وقبحه وحسنه إنّما هو بالغايه الأخيره، فالصلاه بداعي القربة المنبعثه عن داعي العوض ليست عباده، ولا إتيانها عبادي، وكذا ما ذكره من الوجه الثاني غير مستقيم بظاهره، ويمكن دفع الإشكال بأنّ العوض ليس عوضاً عن الصلاه، بل هو في قبال تنزيل نفسه منزله الغير والنيابه عنه، والمقام لا يقتضى بسطاً أزيد من ذلك. (الرفيعي). * الحقّ أن يُقال: إنّ الصلاه عن الميت ممّا أمر بها النائب استحباباً، وأمره هذا عبادي؛ لتعلّقه بما لا يحصل الغرض منه إلا بالتقرب، وقد تعلّقت الإجاره بهذا العمل العبادي، فلا بدّ للنائب من أن يأتي به قريباً، ولا محيص له عنه، ولا ينافيه أخذ الأجره؛ فإنّ ذلك من قبيل المعدّات؛ لأنّ يتقرب بما أمر به. (الميلاني). * رفع التنافي بين قصد القربة وأخذ العوض بجعله من باب الداعي إلى الداعي لا يصحّح إشكال قصد القربة، أى إتيان الشيء بقصد الأمر المتوجّه إلى المنوب عنه الساقط بالموت وتنزيل نفسه منزلته أو فعله منزله فعلة لا يوجب توجّه أمره إليه، وهذا لا يختصّ بغير المتبرّع، بل لا يختصّ به بعد الموت، والتقرب بالأمر الإيجاري لا يفيد المنوب عنه، بل يستحقّ النائب به الثواب، وتفصيل المطلب وحلّ الإشكال لا يسعه المقام. (عبدالله الشيرازي). * ولا يندفع الإشكال بما ذكره من الوجهين، وأجبنا عن الإشكال ودفعناه في رساله مفرده. (البجنوردى). * بل التحقيق: أنّ النائب إذا نزل نفسه منزله المنوب عنه يكون في اعتبار العقلاء المؤيّد بالشرع فعلة فعل المنوب عنه وقربه قربه، لا قرب نفسه، فهو يأخذ الأجره لتحصيل قرب الغير، لا قرب نفسه حتى يقال: إنّ أخذ الأجره منافٍ لقصد الله. نعم، لو كان إعطاء الأجره لتحصيل العمل القربى أيضاً منافياً للخلوص المعتبر في العباده لكان للإشكال وجه، لكنّه ممنوع، وأمّا الوجهان المذكوران خصوصاً الثاني منهما فغير تام، بل الظاهر أنّهما مبتنيان على حصول القرب

للموءجر، مع أنه في غير محلّه إشكالاً وجواباً. (الخميني). * الظاهر أنّ مورد اعتبار القربة غير مورد أخذ الأجره؛ فإنّ مورد اعتبار القربة هو ذات العمل من حيث الإضافه إلى المنوب عنه، ومورد أخذ الأجره هو تحقّق عنوان النيابة من حيث كونها اعتبارياً قائماً بالنائب، وهما حيثان مختلفتان شرعاً وعرفاً. (السبزواري). * مقتضى أدلّه النيابة: أنّ عمل النائب إذا أضافه إلى المنوب عنه يكون وافياً بمصلحه الفعل الواجب على المنوب عنه ويقع بدلاً عنه؛ ولذلك فيمكنه أن يقصد به التقرب ويقع فعله مقرباً للمنوب عنه، وموجباً لاستحقاقه المنوبه عليه، ولا يكون مقرباً للنائب، سواء كان أجيراً أم متبرعاً أم غيرها، ولا منافاه في ذلك لعباديه العمل، وأمّا الأمر الإجاري فليس عبادياً كما هو واضح، بل يتعلّق بما هو عباده، وأمّا ما أفاده الماتن قدس سره فلا يدفع الإشكال، وفيه مواقع للنظر. (زين الدين). * بما أنّ النيابة عن الميّت في العبادات مستحبّه على عامّه المكلفين، والأمر بها أمر عباديّ يعتبر فيه قصد القربة، وبعد تعلّق الإجاره به يصير واجباً، وقصد الأجير تفريغ ذمّه الناشئ عن هذا الأمر الوجوبيّ الإجاريّ مؤكّد للعباديه. (حسن القمي). * بل التحقيق: أنّه بعد حكم الشارع بصحّه النيابة وقوع العباده للمنوب عنه، يكون لازمه أنّ القربة المنويّه هي قرب المنوب عنه، لا قرب النائب، فمرجهه إلى إمكان تحصيل قرب المنوب عنه بفعل النائب، من دون فرق بين أن يكون فعل النائب لداعي القربة أو أخذ الأجره، وأمّا ما أفاده من الوجهين فلا يندفع بهما الإشكال، خصوصاً الثاني؛ لأنّ الأمر الإجاريّ إنّما يكون متعلّقاً بعنوان الوفاء بعقد الإجاره، ولا يكون تابعاً للعمل المستأجر عليه أصلاً، ومن المعلوم أنّ الوفاء به بعنوانه لا يكون من العبادات. (اللكراني).

الأجره (١) داعٍ (٢) لداعٍ (٣) القربه (٤)، كما فى صلاه الحاجه (٥) وصلاه الاستسقاء (٦)؛ حيث إنّ الحاجه ونزول المطر داعيان إلى

ص: ١٠١

- ١- ١. ما ذكره من الوجهين لا يندفع بهما الإشكال، والتفصيل لا يسعه المقام. (الشريعتمدارى).
- ٢- ٢. بل التحقيق: أنّ حال العباده المستأجر عليها كحال العباده المندوره، وأنّ الداعى الناشئ من قبل الإيجار وهو تفرّغ الذمه مؤكّد للعباديه، لا أنّه ينافيها. (الخوئى). * هذا الجواب وإن كان متيناً إلاّ أنّه يمكن أن يجاب عن الإشكال بوجه آخر، وهو: أنّ تملك الإجاره إنّما يكون بالإيجار، تسلمها لا يتوقّف على إتيان العباده مع قصد القربه، فالداعى إلى إتيان العباده المستأجر عليها مع قصد القربه وصحيحه الذى لا يطلع عليه إلاّ علام الغيوب ليس إلاّ الاستحقاق شرعاً، وبعبارة أخرى: أمر المولى بالإتيان بما اشتغلت ذمّته به من العباده والخوف من الله، وهذا بنفسه أيضاً غرض مطلوب من الخالق، وتام الكلام فى محلّه. (الروحانى).
- ٣- ٣. الظاهر أنّ إيراده تقريباً للإشكال أولى من أن يذكر دفعاً له. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى).
- ٤- ٤. هذا فيه إشكال. (الفانى).
- ٥- ٥. هذه الأمثله ليست من قبيل ما نحن فيه. (الحكيم). * يمكن المناقشه فى هذه الموارد. (المرعشى). * إن كانت الحاجه والمطر فيهما داعيين على نحو المعاضه فقد مرّ الإشكال فيه منه قدس سرهم ، وإن كانت العباده لله برّاء قضاء الحاجه ونزول المطر فهو غير ما هو المفروض فى المقام. (محمدرضا الكلپايگانى).
- ٦- ٦. بل الداعى الذى ينشأ من قبل الإيجار هو تفرّغ الذمه مؤكّداً للعباده، لا أنّ أخذ الأجره داعٍ لداعى القربه، ويترتب عليه تفرّغ ذمه الميّت المنوب عنه. (مفتى الشيعه).

الصلاه (١) مع القربه، ويمكن أن يقال (٢): إنّما يقصد القربه (٣) من جهة الوجوب (٤) عليه من باب الإجاره. ودعوى (٥) أنّ الأمر الإجارى ليس

ص: ١٠٢

- ١- ١. نعم، ولكن كونهما من الله تعالى لا ينافى التقرب بالعمل إليه، بخلاف المقام الذى يكون أخذ الأجره من غيره تعالى، إلا أن يرجع المقام أيضاً إليه تعالى بأن يأتى بالعمل لداعى أن الله عز وجل حلّل الأجره له بالإجاره. (السبزوارى).
- ٢- ٢. لا مجال له؛ إذ لازمه كون العمل مقرب النائب لا المنوب عنه وما هو معتبر فى عمل النائب هو قصد مقربيه العمل للمنوب عنه، لا نفسه؛ ولذا نقول: إنه لا مجال لإتيان النائب الفعل بداعى الأمر، بل لابد وأن يكون تقربه بنحو آخر يجدى للمنوب عنه. (آقاسياء). * بل يبعد ذلك؛ لأنّ الظاهر أنّ الإجاره تقع على العمل العبادى، لا على مجرد ذات العمل. (حسين القمى). * لا يمكن ذلك؛ للزوم الدور، كما يظهر بالتأمل. (صدر الدين الصدر). * هذا الوجه غير تام. (مهدي الشيرازى). * لكنّه ضعيف، لأنّ اللازم التقرب بأمر المنوب عنه، كما هو كذلك فى المتبرّع؛ ولذا يقصد الوجوب. (الحكيم). * فيه نظر؛ إذ الإجاره وقعت على العمل العبادى القربى، لا على نفس العمل وذاته. (المرعشى).
- ٣- ٣. هذا يصحّ قرب الأجير، وقد مرّ أنّ المعتبر فيه قرب المنوب عنه. (محمدرضا الكليايگاني).
- ٤- ٤. فيه إشكال. (أحمد الخونسارى). * لا- يكفى ذلك؛ لأنّ الأمر التوضيلى غير مقرب، ولا يكتسب لون القربيه من متعلّقه، واعتبار قصد القربه إنّما هو لكون ما استؤجر عليه قريباً. (الفانى).
- ٥- ٥. هذه الدعوى لا مجال لها، بل هى من الغرائب، ضروره صحّه التقرب بالأمر الإجارى وإن لم يكن من شرطه، وأغرب منها ما أجاب به _ طاب ثراه _ سيّما قوله: فهو مشترك. (صدر الدين الصدر).

عبادياً بل هو توصلى مدفوعه: بأنَّه تابع للعمل (١) المستأجر عليه (٢)، فهو مشترك (٣) بين التوصلية والتعبدية.

وجوب الوصيه على من عليه شيء من الواجبات، و على الوصى إخراجها من التركه

(مسأله ٣): يجب (٤) على مَنْ عليه واجب من الصلاه أو الصيام أو غيرهما من الواجبات أن يوصى (٥) به (٦)، خصوصاً مثل الزكاه والخمس

ص: ١٠٣

١- ١. الأمر الإجاري لا يقبل التعبديه، بل يتعلّق بالعباده. (الكوه كمرى). * الأمر الإجاري لا يقبل التعبديه، ولا هو مؤكّد لعباديه العمل. (المرعشى).

٢- ٢. بل مندفعه: بأنّ الأمر ليس على قسمين: تعبدي وتوصيلي، بل هما من عناوين المأمور به؛ إذ قد يكون المأخوذ فيه قصد القربه فهو تعبدي، وأخرى لا يؤخذ فيه ذلك فتوصيلي، وأمّا الأمر فيهما فواحد لا اختلاف فيه، وتمام الكلام موكول إلى محله. (الروحاني).

٣- ٣. لم يتحصّل لنا محصّل هذا الدفع. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * لعله أراد أنّ الأمر حقيقه واحده في نفسها، وأنّ الاختلاف بالتوصيليه والتعبديه إنّما هو بالغرض؛ حيث إنّ متعلّقه إن كان في حدّ ذاته علّه تامّه لحصول الغرض سيّمي الأمر توصلياً، وإن لم يكن كذلك وتوقّف حصول الغرض على التقرب سمي عبادياً. (الميلاني).

٤- ٤. مرّ أنّه لا- تجب الوصيه لغير الواجبات الماليه. (الجواهرى). * إن استلزم ترك الوصيه تضييع ذلك، وإلاّ ففي الوجوب إشكال. (صدر الدين الصدر). * إذا توقّف إتيان الواجب على الوصيه. (أحمد الخوانساري). * على الأحوط في غير الديون الماليه. (تقى القمى).

٥- ٥. في صورته توقّف الإتيان بتلك الواجبات على الوصيه وانضياعها (كذا في الأصل). بدونها. (المرعشى).

٦- ٦. مرّ ما ينفع المقام في أحكام الأموات. (السيستاني).

والمظالم والكفارات (١) من الواجبات الماليه، ويجب على الوصى إخراجها (٢) من أصل التركة (٣) فى الواجبات الماليه (٤)، ومنها الحج (٥) الواجب ولو بنذر (٦) ونحوه، بل وجوب إخراج (٧) الصوم والصلاه من

ص: ١٠٤

١ - ١. فى خروجها عن أصل التركة إشكال، بل منع، وكذلك الحج الواجب بالنذر ونحوه. (الخوئى). * الظاهر أن الكفارات والنذورات ونحوهما لا تخرج من الأصل، وكذلك الحج الواجب بالنذر ونحوه، نعم، حج الإسلام تخرج من الأصل. (حسن القمى).

٢ - ٢. وجوب الإخراج فى غير الديون وحج الإسلام فى غايه الإشكال؛ لعدم الدليل، ومنه يظهر الإشكال فيما يأتى؛ فإن الإخراج من الأصل مخصوص بالدين المالى. (تقى القمى).

٣ - ٣. إلا أن يوصى بإخراجها من الثلث الذى عينه فالوصى يخرجها منه. (الميلانى). * إلا إذا أوصى بإخراجها من الثلث. (السيستانى). * بل يخرجها من ثلثه كسائر الوصايا. (مفتى الشيعه).

٤ - ٤. التى يكون ما فى الذمه فى موارد مملوكاً للغير، فإنها هى التى تخرج من الأصل دون غيرها من الواجبات الماليه فضلاً عن البدنيه، إلا حج الإسلام، وفى كون الكفارات والنذور وما يشبهها من قبيل القسم الأول إشكال، بل منع، فالأظهر خروجها من الثلث، ومنه يظهر الحال فى المسأله التاليه. (السيستانى).

٥ - ٥. وكذا النذور الشرعيه، والشروط كذلك، وفديه الصوم وفداء المحرم وأرش الجنايه، وفى كون الكفاره المخير فيها بين الإطعام والصيام والعق منها إشكال، والأظهر العدم. (الحكيم). * سرده فى الماليه المحضه لا يخلو من مناقشه. (المرعشى).

٦ - ٦. يأتى الكلام فيه فى الحج إن شاء الله. (أحمد الخونسارى).

٧ - ٧. فيه إشكال، كما شرحناه فى كتاب الوصيه، وملخصه: أن غايه ما يوجب توهمه إطلاق الدين على جعلها فى بعض الأخبار، فمن آثاره تقديمه على سائر الوصايا وخروجه من الأصل، بل وفى الحج أن دين الله أحق بأن يقضى، وتلخيص الإشكال: أن إطلاق الدين عليها ليس إلا بنحو من العنايه والتنزيل، وليس ناظراً إلى ترتيب مثل هذه الآثار بعد وجود المتيقن من وجوب أدائه وأمثاله، وأما الإطلاق فى الحج بهذا النظر ولو للقربه لا يوجب التعدى منه إلى غيره. (آقاضياء).

- ١- ١. فيه إشكال. (أحمد الخونساري).
- ٢- ٢. بل من الثلث في غير الدينيه، ومع عدم الوفاء أو عدم الوصيه فالأحوط إخراج كبار الورثه من حصصهم إن لم يكن من يجب عليه القضاء، ومعه فعله ولا يخرج من التركة. (محمد رضا الكليايگانی).
- ٣- ٣. بل الأقوى عدم وجوب الإخراج، إلّا أن يوصى بها فتخرج حينئذ من الثلث. (الجواهرى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط على الكبار من الورثه بإخراجهما من خصوص حصّيتهما فيما لم يكن وليّ، وأمّا معه فالقضاء عليه، لا على التركة. (الحائري). * بل لا يخلو من ضعف. (الإصفهاني، البجنوردى). * والأظهر خلافه، لكن الاحتياط لا يُترك. (حسين القمّي). * فى قوّته منع، بل لعلّ الأقوى العدم. (آل ياسين). * فيه إشكال، والأحوط إخراج الكبار من سهمهم إذا لم يكن ولد أكبر، وإلّا كان عليه. (محمد تقى الخونساري، الأراكى). * فيه إشكال، بل الأقوى عدم الخروج من الأصل. (الكوه كمرى). * بل الأقوى أنّ الواجبات البدنيه غير الحجّ تخرج من الثلث. (صدر الدين الصدر). * بل عن إشكال. (الإصطهباناتى). * بل الأقوى هو الخروج من الثلث، خصوصاً إذا كان له وليّ يجب عليه قضاؤه هما عنه. (البروجردى). * محلّ نظر. (مهدي الشيرازى). * فيه إشكال، بل منع. (عبدالهاده الشيرازى). * فيه منع، والمراد من الحديث الشريف: أنّ دين الله أحقّ بأن يصحّ قضاؤه، لا بأن يجب قضاؤه. (الحكيم). * القوّه ممنوعه، خصوصاً إذا كان له وليّ يجب عليه أن يقضيهما عنه. (الشاهرودى). * لكنّ الأقوى خلافه. (الميلانى). * بل الأقوى خروجه من الثلث. (عبدالله الشيرازى، الشريعتمدارى). * الأقوى هو الخروج من الثلث. (الخمينى). * ما قوّاه ضعيف، والتعليل عليل، والتحقيق خروجها من الثلث. (المرعشى). * فيه منع، وبه يظهر الحال فى المسأله الآتية. (الخوئى). * فيه إشكال. (الآملى). * الأقوى خروجها من الثلث. (السبزوارى). * بل احتياطاً إذا لم يكن للميت وليّ يجب عليه ولم يوص الميّت به من ثلثه. (محمد الشيرازى). * وهو ممنوع، بل الظاهر إخراجها من الثلث، وتراجع المسأله الثامنه من فصل حجّ النذر. (زين الدين). * بل فيه ضعف، والظاهر أنّها لا تخرج من الأصل. (حسن القمّي). * بل هو الأقوى، لا لما فى المتن؛ بل لكونه أحقّ بماله من غيره على ما فى النصوص الوارده فى أداء دين المقتول عمداً من دينه؛ إذ مقتضى أحقيّته به لزوم تفرّغ ذمّته بصرفه، وتامام الكلام فى محلّه، وأمّا ما فى المتن فيرد عليه: أنّ ما دلّ على أنّ الدين يخرج من الأصل ظاهر فى الدين المالى، فتدبر. (الروحانى). * بل الظاهر هو الخروج من الثلث. (اللكراني).

اللّٰهُ، وَدَيْنَ اللّٰهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَىٰ.

ص: ١٠٦

إذا علم أن عليه شيئاً من الواجبات وجب إخراجها وإن لم يوص به

(مسألة ٤): إذا علم أن عليه شيئاً من الواجبات (١) المذكورة (٢) وجب إخراجها (٣) من تركته (٤) وإن لم يوص به (٥)، والظاهر أن

ص: ١٠٧

١ - ١. قد مرّ الإشكال في الواجبات البدنيه. (الشاهرودي). * إذا كان ماله أو حجاً. (عبدالله الشيرازي). * الماله المحضه والحج. (المرعشي).

٢ - ٢. إذا كانت ماله. (الإصفهاني، أحمد الخونساري). * القدر المسلم هي الواجبات الماله. (حسين القمي). * المسلم منها الماله، ومنها الحج. (مهدى الشيرازي). * الماله أو الحج. (الحكيم). * أي الواجبات الماله والحج. (الميلاني). * تقدّم الإشكال في إخراج الواجبات البدنيه من الأصل. (البجنوردي). * إذا كان ماله، ويلحق بها الحج. (الخميني). * فيما إذا كانت ماله أو ما ألحق بها كالحج. (الآملی). * من الحج والنذر والواجبات الدينيه، وأما غيرها فقد مرّ الاحتياط فيها. (محمدرضا الكلايگانی). * التي اشتغلت ذمته بها مثل الديون التي عليه. (حسن القمي).

٣ - ٣. الظاهر عدم وجوب إخراج غير الماله. (الجواهری). * إذا كانت ماله. (الكوه كمری). * فيما يجب إخراجها من أصل التركة في صورة الوصيه. (اللكراني).

٤ - ٤. على ما تقدّم من التفصيل. (صدر الدين الصدر). * إن كانت من الواجبات الماله. (عبدالهادي الشيرازي). * على ما تقدّم، فإن كان حجاً أو واجباً مالياً أخرج من الأصل، وإن كان واجباً بدنياً أخرج من الثلث مع الوصيه به. (زين الدين).

٥ - ٥. هذا مبني على الخروج من الأصل، والأقوى اختصاصه بالماله والحج، كما مرّ. (البروجردی). * إذا كان ممّا يخرج من الأصل. (الشريعتمداري). * في الماله والحج. (السبزواری). * إذا كانت ماله أو تُعید كذلك تخرج من أصل المال. (مفتي الشيعه).

إخباره (١) بكونها عليه (٢) يكفى (٣) فى وجوب (٤) الإخراج (٥) من التركة (٦).

لو أوصى الميت بالصلاه أو الصوم ونحوهما ولم يكن له تركه لا يجب على الوصى أو الوارث إخراج ما له، ولا المباشرة، إلا ما فات منه لعذر وإن لم يوص

(مسألة ٥): إذا أوصى بالصلاه أو الصوم ونحوهما ولم يكن له

ص: ١٠٨

١- ١. مع عدم تطرق التهمة، ومعه ففيه إشكال. (أحمد الخونسارى).

٢- ٢. إلا إذا كان متّهماً بالإضرار على الورثة فإنّ الأحوط حينئذٍ ذلك مع رضا الورثة، سيّما إذا أخبر بذلك فى حال المرض. (الروحانى).

٣- ٣. ما لم يُتَّهم بالإضرار على الورثة، وإلاّ فالأحوط ذلك مع رضى الورثة. (عبدالهاده الشيرازى). * مع عدم الاتّهام بالإضرار على الورثة. (البجنوردى). * لا- يخلو من إشكال بالنسبة إلى الحجّ، وإن لا يخلو من وجه. (الخمينى). * فى صورته عدم اتّهامه بالإضرار على الورثة، وإلاّ ففيه إشكال. (المرعشى). * إن كان الإقرار متعلّقاً بالأموال المائيّه بالنسبة إلى الغير يكون قبوله مشروطاً بكونه مأموناً، وأمّا فى الأمور الآخر فقبوله مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). * كفايته فى الحجّ محلّ إشكال، نعم، لا إشكال فى كفايته فى الديون، إلاّ- فيما إذا كان إقراره فى مرض الموت وكان متّهماً فيه فإنّه لا ينفذ فيما زاد على الثلث على الأظهر. (السيستانى).

٤- ٤. إذا لم يكن متّهماً. (الحكيم).

٥- ٥. مع عدم الاتّهام. (السبزوارى). * إذا اجتمعت شرائط نفوذ الإقرار، ومنها عدم التهمة. (زين الدين).

٦- ٦. إذا لم يُتَّهم بقصد الإضرار بالورثة أخذ بإخباره وخرج المقدار المعترف به من أصل ما له، ومع الاتّهام يُخرج من الثلث. (مفتى الشيعة).

تركه لا يجب على الوصى (١) أو الوارث إخراجه من ماله، ولا-المباشره، إلا ما فات منه (٢) لعذر (٣) من الصلاه والصوم حيث يجب على الولي (٤) وإن لم يوص بهما، نعم، الأحوط (٥).

ص: ١٠٩

١-١. القدر المسلّم في صورته عدم القبول. (حسين القمّي).

٢-٢. يأتي تفصيل الكلام فيه. (صدر الدين الصدر). * بل ولو لغير عذر إذا لم يكن على وجه العناد والطغيان. (الشاهرودي).

٣-٣. بل مطلقاً على الأحوط. (الحائري، الكوه كمرى، الإصطهباناتي، عبد الهادي الشيرازي، محمد الشيرازي، حسن القمّي). * الاختصاص بالعذر غير معلوم. (حسين القمّي). * بل مطلقاً على الأحوط، كما سيأتي. (آل ياسين). * بل مطلقاً على الأظهر. (الميلاني). * فيه تفصيل سيأتي. (المرعشي). * بل مطلقاً على الأحوط بالأظهر. (الخوئي). * يأتي التفصيل. (السبزواري). * أو لا لعذر - كما سيأتي - إذا لم يكن تركه عناداً وطغياناً. (زين الدين). * الاختصاص محل الإشكال أو المنع. (تقي القمّي). * بل مطلقاً. (الروحاني).

٤-٤. على كلام يأتي في محله. (السيستاني).

٥-٥. هذا الاحتياط ضعيف. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * لا يلزم رعايه هذا الاحتياط. (آل ياسين). * وإن كان الأقوى خلافه. (صدر الدين الصدر). * فيه إشكال. (أحمد الخونساري). * لا موجب لهذا الاحتياط. (الفاني). * لا يترك مع الشرط المذكور. (الخميني). * وجوب إطاعته له فيه محل إشكال، إلا- أن يؤدي إلى الإيذاء والعقوق، فالإطلاق في غير محله. (المرعشي). * لا تجب مباشرته على غير الولي وإن كان ولداً، ولا تجب مراعاة هذا الاحتياط. (زين الدين). * والأظهر العدم. (حسن القمّي). * بل الأظهر عدم الوجوب؛ فإنّ وجوب الإطاعه على القول به بعد الوفاء بلا- موضوع. (تقي القمّي). * هذا الاحتياط استحبابي. (السيستاني). * إذا كان الملا-ك وجوب الإطاعه، كما هو الظاهر، فشمول دليل الوجوب لمثل ذلك غير معلوم. (اللكراني).

مباشرة (١) الولد (٢) ذكراً كان أو أنثى (٣) إذا أوصى بمباشرة لهما، وإن لم يكن ممّا يجب على الوليّ، أو أوصى إلى غير الوليّ بشرط أن لا يكون مستلزماً للخرج من جهة كثرته، وأمّا غير الولد ممّن لا يجب عليه إطاعته فلا يجب عليه (٤)، كما لا يجب على الولد أيضاً استئجاره (٥) إذا لم يتمكّن من المباشرة، أو كان أوصى بالاستئجار (٦) عنه لا بمباشرة.

ص: ١١٠

- ١- ١. والأظهر عدم. (الحكيم). * بل الأولى. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. وجوب الإطاعة في ذلك غير معلوم، إلّا أن يستلزم تركه العقوق. (الكوه كمرى). * الأظهر عدم لزوم المباشرة إن لم يكن ممّا يجب على الوليّ بدون الوصيّة. (البجنوردی). * لا دليل على وجوب الإطاعة في هذا الفرض. (الروحاني).
- ٣- ٣. لا بأس بتركه. (الخوئي).
- ٤- ٤. من المائيّه. (مهدى الشيرازي).
- ٥- ٥. الاستئجار أحوط. (حسين القمّي).
- ٦- ٦. الأحوط فيه بمناط وجوب إطاعة الوالد أو حرمة تأذيه عن مخالفته وجوب وجوب استئجاره لولا شبهه عدم تصوّر تأذيه حين المخالفة الحاصلة بعد موته، وعدم دليل آخر يقتضى وجوب الإطاعة على وجه يشمل المقام، فتأمل. (آقاضياء).

(مسألة ٦): لو أوصى بما يجب عليه (١) من باب الاحتياط (٢) وجب إخراجه (٣) من (٤) الأصل (٥)

ص: ١١١

- ١- ١. من المائيه. (مهدى الشيرازي).
- ٢- ٢. اللازم في نظر الوارث والوصي. (المرعشي).
- ٣- ٣. الظاهر إخراج غير المائيه مثل الصوم والصلاه من الثلث، وفي إطلاق الحكم بإخراج المائيه من الأصل محلّ تأمّل. (الجواهري). * على ما تقدّم من التفصيل. (صدر الدين الصدر). * فيه تأمّل في المائيه، وأمّا في غير المائيه فيخرج من الثلث بلا إشكال. (أحمد الخونساري). * المدار إنّما هو على وجوب الاحتياط في نظر الوارث، فإن لم يكن واجباً بنظره وجب إخراجه من الثلث. (الخوئي). * فيما كان أصله مخرجاً من الأصل. (النكراني).
- ٤- ٤. إذا كانت ممّا اشتغلت ذمّته بها _ كما قدّمنا _ وكان الاحتياط ممّا يجب رعايته في نظر الوارث. (حسن القمي).
- ٥- ٥. في الحقوق، وأمّا في الواجبات البدنيه فلا يُترك الاحتياط السابق. (الحائري). * فيه إشكال. (حسين القمي). * في المائيات، وفي إطلاقه مع ذلك تأمّل، بل منع. (عبدالهادي الشيرازي). * إذا كان مائياً أو نحوه. (الحكيم). * إن كان من الواجبات المائيه أو الحجّ. (الميلاني). * ذلك فيما إذا كان مائياً، كما تقدّم. (الجنوردي). * في المائيه والحجّ، بل فيهما إشكال. (عبدالله الشيرازي). * إذا كان مثل الحجّ أو الديون المائيه. (الشريعتمداري). * الأحوط رضا الورثه، أو الإخراج من الثلث. (الفاني). * في الحجّ والمائيه كما مرّ. (الخميني). * في المائيه والملحق بهما _ كالحجّ _ وفي خروجه من الأصل تأمّل، وأمّا الغير المائيه فيخرج من الثلث. (المرعشي). * فيما لو كانت مائيه، أو ما ألحق بها كالحجّ. (الآملی). * في الدينيه كالحجّ والنذر وفي غيرها فمن الثلث، ومع عدم الوفاء فالأحوط إخراج كبار الورثه من حصصهم، كما مرّ. (محمدرضا الكليايگاني). * في المائيه والحجّ مع كون الاحتياط واجباً بحسب تكليفهما، وأمّا إن كان واجباً بحسب تكليف الميّت فقط ففيه تأمّل. (السبزواري). * إذا كان الاحتياط واجباً عند الورثه أيضاً، وكان الموصى به حجّاً أو واجباً مائياً. (زين الدين). * بل من الثلث. (تقی القمي). * حيث إنّ العبره فيما يخرج من الأصل _ أي الديون والحجّ _ بعلم الوارث دون الميّت، فلو لم يكن الاحتياط وجوباً في نظره لم يجب إخراجه من الأصل. (السيستاني).

لو أوصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب العمل به، لكن يخرج من الثلث

وأما لو أوصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب العمل به، لكن يخرج من الثلث.

فما لو أوصى بالاستئجار عنه إزيد من عمره فإنه يجب العمل والإخراج من الثلث

وكذا لو أوصى بالاستئجار عنه إزيد من

ص: ١١٢

١- ١. بل من الثلث على الأقوى، كما مرّ. (آل ياسين). * إن كان الاحتياط في المائيه والحجّ، كما مرّ. (البروجردى). * إذا كان الاحتياط في المائيه أو في الحجّ. (الشاهرودي). * إذا كان احتياطاً شرعياً لازماً، وأمّا إذا كان احتياطاً عقلياً لازماً فلا يُترك الاحتياط بالمصالحه مع الورثه فيه. (محمد الشيرازي). * إلّا إذا كان الاحتياط في نظر الوارث غير لزومي. (الروحاني).

عمره (١) فإنه يجب العمل به والإخراج من الثلث؛ لأنه يحتمل أن يكون ذلك من جهة احتماله الخلل في عمل الأجير،

لو علم فراغ ذمته فماً قطعياً فلا يجب وإن أوصى به

وأما لو علم فراغ ذمته علماً قطعياً فلا يجب (٢) وإن أوصى به (٣)، بل جوازه أيضاً محل إشكال (٤).

فيما لو آجر نفسه لصلاه أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به

(مسألة ٧): إذا آجر نفسه لصلاه أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان

ص: ١١٣

- ١- ١. في نفوذ أمثال هذه الوصايا لو لم يكن مراده الاحتياط باحتمال الخلل إشكال. (المرعشي).
- ٢- ٢. وإن كان الفرض بعيداً غايه البعد. (الحائري). * الجزم بعدم الوجوب ينافي الإشكال في الجواز؛ لأنه إذا جاز وجب. (السبزواري).
- ٣- ٣. بل الأقوى العمل بالوصية. (الجواهري). * فيه تأمل. (حسين القمي). * بل يجب لو أوصى به. (عبدالهادي الشيرازي). * إذا وصى بالاستئجار عنه من ثلثه وجب تنفيذ الوصية، ولا أثر لقطع الوصية أو الوارث بفراغ ذمته. (السيستاني).
- ٤- ٤. بل منع إذا كان الموصى به القضاء. (الحكيم). * أقواه عدم الجواز؛ للنص الوارد في المقام. (الشاهرودي). * بل لا إشكال إذا كان بعنوان القضاء في عدم جوازه؛ إذ القضاء تابع للفتوى، ولا فوت في الفروض. (البجنوردي). * بل منع. (الخوئي). * العلم بفراغ الذمة بحسب القواعد الشرعية لا يلزم العلم بالقبول بحسب مراتبه الكثيرة، فيمكن أن تكون الاستنابة لأجل القبول؛ لكون النائب أتقى وأورع من المنوب عنه مثلاً. (السبزواري). * بل محل منع إذا كان بعنوان القضاء عنه؛ لفرض عدم فوته. (زين الدين). * لا محل للإشكال. (تقي القمي).

١- ١. أو كان ظاهرها ذلك، كما في كثير من الموارد. (آل ياسين). * بنحو يكون متعلق الإجارة هو عمل الأجير، وكذلك إذا كان ظاهر الإجارة هو ذلك وإن لم تشترط المباشرة صريحاً. ويستثنى من ذلك: ما إذا كانت الإجارة على الحج فمات بعد الإحرام ودخول الحرم، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. (زين الدين). * بنحو التخصيص والتقييد، وكان تخلفه عن الشرط موجباً للخيار، نعم، إذا لم يُلحظ بهذا النحو المذكور ولعلّ هذا هو الغالب _ فلا موجب للتقيص والتفريط؛ لأنّ متعلق الإجارة منصرف إلى الصحيح. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. في فرض كون الشرط بنحو التقييد، وإلاّ- فيمكن أن يكون تخلف الشرط في ضمن العقد الموجب للخيار، لا البطلان. (آقاضياء). * إذا كان الإتيان بمورد الإجارة ممكناً للأجير لكن من أجل التسامح لم يأت به لا وجه للبطلان، بل يتحقق للمستأجر الخيار، وفي فرض عدم الفسخ يكون الميّت مشغول الذمّة بأجره المثل. (تقى القمّي).

٣- ٣. إن كان الاستئجار على العمل المباشريّ دون مطلق العمل بشرط المباشرة. (حسين القمّي). * إلاّ في الحجّ بعد إحرامه ودخوله الحرم. (صدر الدين الصدر). * إذا كانت المباشرة مورداً للإجارة، لا شرطاً فيها، وإلاّ فإن فسخها المستأجر بخيار الشرط بطلت، وإلاّ كان له أن يسقط الشرط ويطالب الورثة بالعمل، فيجب الاستئجار له من تركته. (مهدي الشيرازي). * إذا كان الشرط بنحو تكون منافعه الخاصّة موضوعاً للإجارة، وإلاّ كان للمستأجر الخيار. (الحكيم). * بل لم تبطل، وكان للمستأجر خيار الفسخ. نعم، لو كان متعلق الإجارة هو خصوص العمل المباشريّ لا- كلّى العمل مع اشتراط المباشرة اتّجه البطلان. (الميلاني). * في إطلاقه تأمّل. (أحمد الخونساري). * على تقدير وصارت خياريّة في حقّ المستأجر على آخر فإطلاق البطلان منظور فيه. (المرعشي). * هذا فيما إذا لم يمضِ زمان يتمكّن الأجير من الإتيان بالعمل فيه، وإلاّ لم يبطل. (الخوئي). * لو كانت الحصّة الخاصّة مورد الإجارة، وإلاّ كان للمستأجر الخيار. (الآملی). * إن لم يمضِ زمان يتمكّن من الإتيان، وإلاّ فيمكن القول باستحقاق عوض الفئات، أو اختيار الفسخ، وتحقيقه في محلّه. (محمد رضا الكلبيكاني). * إن كان اعتبار المباشرة بعنوان التقييد لا بنحو الاشتراط، وإلاّ فيتحقق خيار الشرط. (السبزواري). * هذا إذا كان الاستئجار على العمل المباشريّ ولم يكن قادراً على الإتيان به قبل موته، وأمّا إن كان قادراً على إتيان العمل فالإجارة صحيحة، فإن لم يفسخ المستأجر له المطالبة بأجره المثل لما بقى من العمل من تركه. وأمّا إن كانت المباشرة شرطاً في عقد الإجارة فللمستأجر فسخ الإجارة وله إسقاط الشرط والمطالبة بالعمل، فيجب الاستئجار لما بقى من العمل من تركته. (حسن القمّي). * فيه منع، بل للمستأجر المطالبة بعوض الفئات أو الفسخ. نعم، إذا كان مرجع الاشتراط إلى التقييد _ كما ربّما يُدعى في أمثال المقام _ يتمّ ما في المتن، سواء كان متمكناً من أداء العمل قبل مماته، أم لا على الأظهر. (السيستاني).

وتشتغل ذمته بمال الإجاره إن قبضه فيخرج من تركته، وإن لم يشترط المباشرة(١) وجب استئجاره من تركته إن كان له تركه، وإلا فلا يجب على الورثة كما في سائر الديون إذا لم يكن له تركه، نعم، يجوز تفرغ ذمته من باب الزكاة(٢) أو نحوها أو تبرعاً.

ص: ١١٥

-
- ١- ١. أو شرط في ضمن العقد وكان مورد الإجاره طبعى العمل في ذمه الأجير. (مفتى الشيعة).
 - ٢- ٢. على تفصيل في محله. (حسين القمى). * على فرض صدق الغارم في حق الميت. (المرعشى). * على تفصيل يأتي في محله. (حسن القمى).

(مسأله ٨): إذا كان عليه الصلاه أو الصوم الاستنجاريّ ومع ذلك كان عليه فوائت من نفسه (١): فإن وفّت (٢) التركه (٣) بهما (٤) فهو (٥)، وإلاّ قدّم الاستنجاريّ (٦)؛ لأنّه من قبيل دين الناس (٧).

ص: ١١٦

- ١- ١. تقدّم عدم وجوب خروج ما عن نفسه من الأصل. (السبزواري، مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. قد تقدّم أنّ فوائته لا- تخرج من الأصل، فحينئذٍ لا- مزاحمه فيما نحن فيه، فما أفاده مبنى على ما اختار من الخروج من الأصل. (المرعشي).
- ٣- ٣. مرّ أنّ فوائت نفسه لا تخرج من أصل التركه. (الخوئي). * تقدّم عدم إخراج الفوائت من أصل التركه. (حسن القمي).
- ٤- ٤. لا- مجال لملاحظه وفائها بفوائت نفسه إذا كانت هي الصلاه والصوم؛ لما تقدّم من أنّ الأقوى عدم إخراجهما من أصل التركه. (الميلاني). * تقدم الكلام حوله. (مفتى الشيعة).
- ٥- ٥. قد مرّ الاحتياط في فوائت نفسه. (الحائري). * قد عرفت عدم إخراج الفوائت من التركه. (الحكيم). * هذا إذا كان فوائت نفسه من الواجبات المائيه، أو كانت الفائته هو الحجّ، وإلاّ تقدّم أنّ الواجبات البدنيه لا تخرج من أصل التركه. (البجنوردی). *
- بناءً على إخراج الفرائض من التركه، ولكن فيه إشكال. (الآملی). * قد مرّ أنّ الواجب البدني لا يخرج من الأصل. (تقى القمي).
- * تقدّم أنّ ما عدا الديون والحجّ لا يخرج من الأصل. (السيستاني).
- ٦- ٦. تقدّم أنّ الواجبات غير المائيه لا- تخرج من الأصل، فلا- تُزاحم ما وجب بالإجاره. (زين الدين). * الأظهر التوزيع بالحصص. (الروحاني).
- ٧- ٧. بل هو منه حقيقه. (صدر الدين الصدر).

يشترط في الأجير كونه عارفاً بأجزاء الصلاة وأحكامها تقليداً أو اجتهاداً

(مسألة ٩): يشترط (١) في الأجير (٢) أن يكون عارفاً (٣) بأجزاء الصلاة وشرائطها ومنافياتها وأحكام الخلل (٤) عن اجتهاد أو تقليد (٥)

ص: ١١٧

١- ١. بل يشترط أن يكون ممن يعمل عملاً صحيحاً ولو بالاحتياط، أو العلم بعدم عروض الخلل على عمله، نعم، لو كان جاهلاً وشك في إتيان العمل صحيحاً لا- يحكم بالصحة، فالشرط المذكور مصحح جريان أصالة الصحة في عمله مع الشك. (الخميني). * لا- يشترط تلك المعرفة التامة، بل يكفي كونه آتياً بالعمل الصحيح، ومؤدياً إياه غير مختل، بل مطابقاً للواقع أو لراى من يسوغ تقليده، أو الاحتياط، أو أحوط الأقوال. (المرعشى).

٢- ٢. على الأحوط، وإن كان الأقوى أن المدار على مطابقه عمله للواقع. (زين الدين).

٣- ٣. اللازم أن يكون موءدياً. (الحكيم). * ولو اجمالاً بحيث يحصل له العلم بصحة عمله. (الميلاني). * بل يكفي كونه مؤدياً للعمل الصحيح ولو عن احتياط، ولو كان ذلك بأصل الصحة في عمل المسلم، وكذا المسألة التالية. (محمد الشيرازي). * بل يكفي الاطمئنان بصدور العمل منه صحيحاً ولو مع العلم بكونه جاهلاً كما إذا علم عدم ابتلائه بما يجهله من أحكام الخلل والقواطع مثلاً، بل يكفي احتمال كون العمل الصادر منه صحيحاً مع جريان أصالة الصحة فيه، ويكفي في جريانها احتمال كونه عارفاً بأحد الوجهين اجتهاداً أو تقليداً بل يكفي احتمال معرفته بطريقه الاحتياط ولو مع العلم بكونه جاهلاً بسيطاً. (السيستاني). * بل يشترط أن يكون عمله صحيحاً، ولو من جهة العلم بعدم عروض الخلل في عمله، أو الاحتياط. (اللكراني).

٤- ٤. هذا فيما إذا كان ممّا يُبتلى به عادة. (الخوئي). * وأحكام القضاء ومسائله على وجه يصح منه. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. حيث يتوقف إتيان العمل المستأجر عليه على ذلك. (الجواهرى). * أو الاحتياط، من جهة أن إحراز عمل الصحيح متوقف على معرفه أو الاحتياط، ولا تشترط معرفه في صحه الإجاره. (تقى القمى).

فى اشتراط عداله الأجير

(مسأله ١٠): الأحوط اشتراط (١) عداله الأجير (٢)، وإن كان الأقوى (٣) كفايه الاطمئنان (٤) بإتيانه على الوجه الصحيح (٥) وإن لم

ص: ١١٨

- ١- ١. فى قبول قوله بالنسبه إلى أدائه، بل يكفى كونه ثقه. (تقى القمى).
- ٢- ٢. فى قبول قوله فى التأديه، لا فى الصّحه، وأمّا بالنسبه إليها فتكفى أصاله الصّحه. (المرعشى).
- ٣- ٣. اشتراط العلم العادى بالنسبه إلى إتيانه بأصل العمل هو الأحوط، وأمّا بالنسبه إلى كونه صحيحاً أو فاسداً فيمكن أن يحمل على الصّحه. (حسين القمى). * إذا علم أنّه أتى بالعمل ولكن شكّ فى صحّته بنى على الصّحه وإن لم يكن عادلاً، ويكفى الاطمئنان بالأداء. (زين الدين).
- ٤- ٤. لابدّ من العلم بالأداء وإن لم يحصل الاطمئنان بالصّحه، ويكفى فى العلم بالأداء إخباره إذا لم تكن قرينه على اتّهامه. (الحكيم). * قد عرفت العلاج فى الشكّ فى الصّحه، وعدم الحاجه إلى الاطمئنان الشخصى. (المرعشى).
- ٥- ٥. ولو ببركه أصاله الصّحه فى فعله. (آل ياسين). * لا يلزم الاطمئنان بصّحه عمله، فلو اطمأنّ بإتيانه وشكّ فى صّحه عمله وفساده فالظاهر جواز استجاره. (الخمينى). * بل الأقوى كفايه الاطمئنان بأصل الإتيان بالعمل، وأمّا صحّته فيحكم بها بمقتضى الأصل. (الخوئى). * بل يكفى الاطمئنان بتحقيق أصل الأداء، وإن شكّ فى كونه على الوجه الصحيح. (الأملى). * بل يكفى الاطمئنان بأصل صدور العمل منه نيابه، مع احتمال صحّته على ما تقدم. (السيستانى).

حكم كفايه استئجار غير البالغ ولو بإذن وليه

(مسألة ١١): في كفايه استئجار غير البالغ ولو بإذن وليه إشكال (٢)، وإن قلنا بكون عباداته شرعيه، والعلم بإتيانه على الوجه الصحيح، وإن كان لا يبعد (٣) ذلك (٤) مع

ص: ١١٩

- ١- ١. يكفي الوثوق بصدق الأجير، ولا تعتبر العدالة في قبول قوله، ويكفي في إثبات صحه العمل بعد العلم بصدوره منه أصله الصحه، ولو دلت القرينه على اتّهامه يجب استئجار غيره. (مفتي الشيعه).
- ٢- ٢. الأحوط إن لم يكن الأقوى ترك استئجاره على القول بشرعيه عباداته، وأمّا على التمرين فالأمر واضح. (المرعشي).
- ٣- ٣. الأحوط بل الأقوى عدم استئجاره. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * بناءً على القول بالشرعيه على وجه يكون واجداً للمصلحه الملمزمه، وإلاّ ففيه إشكال، بل منع، ووجهه ظاهر. (آقاضياء). * بل لا يخلو من البعد. (آل ياسين). * الأحوط الترك، وإن قلنا بشرعيه عباداته. (صدر الدين الصدر). * الأحوط الترك مطلقاً. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * ولكنّ الأحوط الترك مطلقاً. (الشاهرودي). * نفى البعد بعيد. (المرعشي). * فيه إشكال، بل الأظهر عدم الصحه؛ لعدم ثبوت الشرعيه في عباداته النيابيه، ومنه يظهر حال تبرّعه. (الخوئي). * فيه إشكال. نعم، إذا كان الموصى يرى - اجتهداً أو تقليداً - كفايه استئجار غير البالغ جاز للموصى استئجاره، إلاّ مع انصراف الوصيّه عنه. (السيستاني).
- ٤- ٤. الأحوط عدم الاكتفاء. (حسين القمّي). * فيه تأمل. (الإصطهباناتي، النكراني). * بل الأقرب خلافه. (مهدى الشيرازي). * بل خصوصاً بعيد إذا أوصى بالاستئجار؛ لانصراف كلامه إلى البالغ. (الرفيعي). * لا يُترك الاحتياط بعدم استنابه غير البالغ، وعدم الاكتفاء بتبرّعه. (الميلاني). * لكن مع ذلك الأحوط ترك استئجاره. (البجنوردى). * لكنّ الأحوط خلافه، والمسأله غير مبنيّه على شرعيه عباداته وتمريتيته. (السبزواري). * الأحوط الترك، بل لا يخلو من قوّه. (زين الدين). * الأحوط الترك. (محمد الشيرازي). * بل لا يخلو من بعد. (حسن القمّي). * الأحوط لزوماً الترك مطلقاً. (الروحاني). * فيه إشكال، بل الأحوط وجوباً استئجار البالغ العارف. (مفتي الشيعه).

العلم (١) المذكور، وكذا لو تبرّع عنه مع العلم المذكور.

عدم جواز استئجار ذوى الأعذار والعاجز عن القيام وإن كان الميت كذلك

(مسألة ١٢): لا يجوز (٢) استئجار (٣) ذوى الأعذار (٤)،

ص: ١٢٠

- ١- ١. بل هو قوى إن كان المؤجر له هو الولي. (عبدالهادي الشيرازي). * بل مع عدم العلم المذكور فإنه لو تصدّى للعمل لا يبعد جريان أصله الصّحّه في عمله. (تقى القمّي).
- ٢- ٢. الجواز غير بعيد، وإن كان الأولى والأحوط العدم، بل لا ينبغي تركه في الوصيّة. (الجواهرى). * احتمال الجواز في صورته عدم إحراز كون المعجوز عنه من الأمور المعتبرة في أصل الصلاة، مع عدم رجاء ارتفاع العذر وعدم إمكان استئجار غيره متّجه. (المرعشى).
- ٣- ٣. إطلاق الحكم مبنى على الاحتياط. (حسين القمّي، حسن القمّي). * فى إطلاقه إشكال. (محمد الشيرازي).
- ٤- ٤. إطلاق الحكم لجميع الأعذار محلّ منع، نعم، هو أحوط. (محمدرضا الكلپايگانی). * إذا كان المراد أن يباشر الأجير القضاء بنفسه، أمّا إذا لم يشترط المباشرة فتصحّ الإجاره، ويستأجر الأجير من يمكنه القيام بالقضاء. (زين الدين). * فلا يجوز عن القادر ولا عن العاجز إطلاقه مبنى على الاحتياط، بل الظاهر جواز استئجار ذى الجبيرة. (السيستاني). * هذا مع اشتراط المباشرة. (مفتى الشيعة).

خصوصاً (١) من كان صلاته بالإيماء، أو كان عاجزاً عن القيام ويأتى بالصلاه جالساً ونحوه، وإن كان ما فات من الميت أيضاً كان كذلك،

فيما لو استأجر القادر فصار عاجزاً

ولو استأجر القادر فصار عاجزاً وجب عليه التأخير (٢) إلى زمان رفع العذر، وإن ضاق الوقت انفسخت (٣) الإجاره (٤).

ص: ١٢١

- ١- ١. لا وجه للخصوصية. (تقى القمي).
- ٢- ٢. إذا استؤجر على الصلاه الصحيحه فالظاهر عدم وجوب التأخير، وعدم الانفساخ. (الجواهرى). * نعم، ولكن تقدّم منه الاحتياط الوجوبى فى ذلك [فى] المسأله (٢٩) من أحكام التيمم، وذلك يخالف الفتوى فى المقام. (السبزواري).
- ٣- ٣. إطلاقه بالنسبه إلى جميع الأعذار مشكل، بل ممنوع. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * إن اشترط المباشره. (عبدالهاده الشيرازى). * مع اشتراط المباشره كما تقدّم. (زين الدين).
- ٤- ٤. يحتمل فيه التفصيل، فالأحوط تراضيهما على الفسخ. (حسين القمي). * على إشكال فى إطلاقه. نعم، لا يبعد ثبوت الخيار للمستأجر مطلقاً، بل لا يبعد ذلك أيضاً مع رجاء زوال العذر إذا استلزم التأخير كثيراً. (آل ياسين). * إذا كانت على نحو المباشره. (الحكيم). * إذا اشترط المباشره. (الشاهرودى). * إطلاقه محلّ نظر، بل منع، والأحوط التقايل. (الميلانى). * إذا اشترط أن يكون بالمباشره، هذا، مع أن إطلاقه لجميع الأعذار حتى فى صورته اشتراط المباشره ممنوع. (البجنوردى). * فيه تأمل. (أحمد الخونسارى). * فى صورته اشتراط المباشره. (المرعشى). * فى إطلاقه إشكال تقدّم نظيره آنفاً، ويأتى الكلام فى كتاب الإجاره. (الخوئي). * يتم ذلك لو شرط المباشره. (الأملى). * الحكم بالانفساخ فى بعض الموارد ممنوع، فالأحوط هو التراضى بالفسخ فى الموارد المشكوكه. (محمدرضا الكلبيگانى). * فيه تفصيل. (السبزواري). * فى إطلاقه إشكال. (حسن القمي). * الظاهر أن الأمر دائر بين البطالين من الأول وبين بقاء العقد صحيحاً، ولا وجه للانفساخ؛ إذ الأجير لو كان قادراً على الإتيان وتسامح تكون الإجاره صحيحه، والمستأجر يرجع إليه بأجره المثل، وإلا تكون الإجاره فاسده من أول الأمر. (تقى القمي). * سيأتى الكلام فيه فى كتاب الإجاره. (الروحانى).

في حكم تبرع العاجز عن القيام عن الميت

(مسأله ١٣): لو تبرع العاجز عن القيام مثلاً عن الميت ففي سقوطه عنه إشكال(١).

لوسها الأجير أو شك فيعمل وفق تقليده أو اجتهاده، و عدم إعادته الصلاة

(مسأله ١٤): لو حصل للأجير سهو أو شكّ يعمل بأحكامه على

ص: ١٢٢

١ - ١. الظاهر الصحّح. (الجواهرى). * بل الأقوى عدمه؛ لعدم إتيانه بما عليه من وظيفته. (آقاضياء). * الأقوى عدم السقوط. (الشاهرودى، البجنوردى، المرعشى، زين الدين). * والأقوى العدم. (الحكيم). * والأظهر عدم السقوط. (الخوئى). * بل منع. (السبزواري، تقى القمى، مفتى الشيعة).

وفق (١) تقليده أو (٢) اجتهاده (٣)، ولا يجب (٤) عليه إعادة الصلاة (٥).

يجب على الأجير الإتيان بالصلاة وفقاً لتكليف الميت اجتهاداً أو تقليداً

(مسألة ١٥): يجب (٦) على الأجير (٧) أن يأتي بالصلاة على مقتضى تكليف (٨) الميت (٩) اجتهاداً أو

ص: ١٢٣

- ١- ١. الحكم في المقام بأنّه يعمل على طبق تكليفه يناقض ما أفاده في المسألة الآتية من العمل على رأى الميت. (تقى القمى).
- ٢- ٢. مع إطلاق الإجارة. (الحكيم).
- ٣- ٣. هذا إذا لم يقيد في عقد الإجارة أن يأتي على وفق تقليد الميت أو اجتهاده أو يحتاط. (البجنوردى). * إلا- مع فرض التقييد، كما سيأتى في المسألة التالية. (السيستانی).
- ٤- ٤. لكن لا يجوز للمستأجر الاكتفاء به لو علم بطلانه اجتهاداً أو تقليداً. (محمدرضا الكلبايگانى).
- ٥- ٥. لكنّ المستأجر لا يكتفى به لو كان يرى بطلانه اجتهاداً أو تقليداً. (الميلانى). * لو لم يشترط ذلك عند عروض الشكّ أو السهو. (السبزوارى). * إلا إذا اشترط عليه في الإجارة أن يعيد الصلاة مع الشكّ والسهو، أو أن يعمل على رأى خاصّ في ذلك فيعمل على وفق الإجارة، والأحوط الجمع في هذه الصوره، بل لا- يخلو من قوّه. (زين الدين). * إلا إذا كان شرطاً في البين. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. مع كونه أمراً على إتيان ما هو واجب على الميت واقعاً، فالمدار في تشخيصه على نظر النائب؛ لأنّه طريقه، لا المنوب عنه، نعم، الأمر بعكسه لو استأجره لإتيان العمل الواجب عليه باعتقاده ما لم ينته إلى معامله سَفْهيه ولو باعتقاد الموءجر، كما لا يخفى. (آقاضياء).
- ٧- ٧. بل يجب عليه أن يعمل على طبق تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً. (الرفعى).
- ٨- ٨. بل يجب على الأجير العمل على طبق ما وقعت عليه الإجارة، وفي المقام تفصيل. (تقى القمى).
- ٩- ٩. بل على وفق تقليد واجتهاد نفسه إذا استؤجر على العمل الصحيح، نعم، لو عيّن له كيفيّة خاصّه لا يجوز له التعدّى عنها. (الإصفهاني). * الأحوط أن يعمل على تكليف كلّ منهما. (حسين القمى). * بل على مقتضى تكليف نفسه، كما في أحكام السهو والشكّ، وإن كان رعايه أحوط التكليفين ممّا لا ينبغي تركه، أمّا احتمال كفايه الإتيان بها على مقتضى تكليف الميت وإن استلزم البطلان عند الأجير كما ترى من الوهن بمكان. (آل ياسين). * بل على مقتضى تكليف نفسه. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * وجوب مراعاة تكليف الميت أو تكليف نفس الأجير أو المستأجر يختلف باختلاف وقوع العقد على العمل الصحيح عند الميت أو عند المستأجر، نعم، لا- يبعد انصراف العقد على ما وجب على الميت فيجب مراعاة تكليفه، والأحوط مراعاة تكليف نفسه أيضاً؛ لاحتمال حمل العقد على الصحيح في الواقع. (الكوه كمرى). * الأحوط رعايه أحوط الأمرين. (عبدالهاده الشيرازى). * إذا كان قد أوصى به أو اشترط المستأجر ذلك، وإلا فلاأجير أن يكتفى بالإتيان على مقتضى تكليف نفسه على الأقوى. نعم، تقدّم آنفاً أنّ المستأجر لا يكتفى به لو كان يرى بطلانه، كما أنّ الأجير لو كان كذلك لم يكن له أن يعمل بمقتضى تكليف الميت أو يؤجر نفسه عليه. (الميلانى). * بل على مقتضى تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً إذا كانت الإجارة مطلقه، نعم، إذا قُيّد في عقد الإجارة أن يأتي بالعمل على وفق تقليد الميت أو اجتهاده أو يحتاط يتعيّن العمل به، ولكنّ

الأحوط رعايه كلاً الأمرين. (البجنوردی). * بل على تقليد نفسه أو إجتهاده، إلا إذا اشترط عليه نحو خاص. (عبدالله الشيرازي). * إطلاق الإجاره ينصرف إلى الصحيح بنظر الأ-جير كالكاله، إلا أن يعلم باختلاف المستأجر أو الميِّت في المسائل المتعلقة بمورد الإجاره، وكان ذلك قرينه على اشتراط الزائد. (الشريعتمداري). * لا يجوز ذلك إلا بعنوان الأخذ بأحوط الأمرين؛ لأنَّ الأجير إنَّما يأتي بما يراه اجتهداً أو تقليداً أنَّه على عهده الميِّت، لا ما كان الميِّت يرى أنَّه على عهده. (الفاني). * إذا صار أجيراً لإتيان العمل الصحيح يجب الإتيان بما يصحَّ عنده، والأحوط ترك إجاره نفسه لعمل يراه باطلاً ولو اجتهداً أو تقليداً، ولو كان بحسب رأى الميِّت صحيحاً. (الخميني). * في صورته الاشتراط، وإلاَّ فالإطلاق منصرف إلى الصحيح بنظر الأ-جير لولا القرينه المانعه عن الانصراف، ومع وجودها يأتي بما يوافق نظر المستأجر إن لم يراه الأجير أو مقامده باطلاً، والأحوط العمل بالنظرين حيث لا عسر، والأخذ بالأحوط منهما إن كان. (المرعشي). * يجب على الأجير العمل على نحو ما عُيِّن له ولو من جهة القرينه الحافه، إلا إذا علم بكون الشرط مسنداً للعمل ففي صحه الإجاره حينئذٍ إشكال، كما أنَّه يجب عليه مراعاة تكليف نفسه مالم يستؤجر على العمل الصحيح وفراغ ذمّه الولي أو الوصي لا- تحصل إلا- بمراعاة تكليفهما، وعند المخالفه يجب عليه الأخذ بأحوطهما. (الآملی). * يكفي العمل بمقتضى تكليف نفسه لو لم يشترط عليه شيء. (السبزواری). * بل تكليف نفسه، إلا إذا عُيِّن عليه نوع خاص ولم يكن باطلاً بنظره. (محمد الشيرازي). * الأحوط أن يعمل على مقتضى تكليف كلٍّ منهما. نعم، لو عُيِّن له كيفيه خاصه فيأتى بتلك الكيفيه إذا لم يقطع بطلان العمل واقعاً. (حسن القمي). * إذا وقعت الإجاره على العمل الصحيح عند الميِّت، وأمّا إذا وقعت على العمل الصحيح في الواقع أو عنده لزم مراعاة تكليف نفسه، والظاهر أنَّ إطلاق الإجاره ينصرف إلى الصحيح في الواقع، وبما ذكرناه يظهر الحال في بقيه المسأله. (الروحاني).

- ١ - ١. بل على وفق مذهبه اجتهداً أو تقليداً، إلا مع الشرط الزائد في عقد الإجاره، وإن كان الأحوط رعايه الأحوط من المذهب، أى الميِّت والوليِّ والأجير. (الشاهرودي).
- ٢ - ٢. الظاهر الاكتفاء. (الجواهرى). * الكفايه أقوى، كما تقدّم. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * الأقوى الكفايه، بل لا يجوز له أن يأتى بالعباده على مقتضى تكليف الميِّت إن خالف اجتهاده أو تقليده، قد تقدّم التفصيل. (صدر الدين الصدر). * الظاهر هى الكفايه، إلا مع شرط الزائد في عقد الإجاره. (اللكراني).
- ٣ - ٣. الأقوى كفايته، إلا مع شرط الزائد في عقد الإجاره، والأحوط رعايه الأحوط منهما. (البروجردى). * الأقوى كفايه الإتيان على وفق تكليف الأجير إذا لم يعيّن كفيه خاصه لا تكون معها باطله باعتقاده. (أحمد الخونسارى).
- ٤ - ٤. بل على مقتضى الأحوط منه ومن تكليف نفسه. (مهدى الشيرازى). * إذا اشترط عليه ذلك، ومع الإطلاق يعمل على مقتضى تكليف نفسه. (الحكيم). * هذا إذا أوصى الميِّت بالاستئجار عنه، أو كان الأجير مستنداً فى عدم وجوب شرط أو جزء عليه إلى أصل عملى، وأما إذا كان مستنداً إلى أماره معتبره كاشفه عن عدم اشتغال ذمّه الميِّت بأزيد ممّا يرى وجوبه فالاجتزاء به فى فرض عدم الوصيه لا يخلو من قوّه. (الخوئى). * بل على مقتضى تكليف نفسه، ولا يجوز للمستأجر الاكتفاء به مع البطلان عنده، كما مرّ. (محمدرضا الكلبيگانى). * إذا قيّد الإجاره بأن يكون العمل على وفق تكليف الميِّت أو على وفق تكليف المستأجر أو النائب وجب على الأجير أن يعمل وفق الشرط، ولا يستحقّ الأجره إذا خالفه، وكذلك الحكم إذا قامت القرينه على شىء من ذلك، أمّا إذا أطلقت الإجاره ولم تُعيّن القرائن شيئاً منها فالظاهر أن يكون العمل على وفق تكليف الأجير، فتجب عليه مراعاة تكليف نفسه اجتهداً أو تقليداً، ويستحقّ الأجره بذلك، سواء كانت الإجاره على الصلاه الصحيحه، أو على تفرغ ذمّه الميِّت، ولكنّه إذا أتى بالعمل موافقاً لتكليفه وكان باطلاً باعتقاد الوليِّ أو الوصيِّ لم يجز للوليِّ والوصيِّ الاكتفاء به، وكان عليهما إعادة العمل مباشره أو استئجاراً. (زين الدين). * يعمل الأجير على مقتضى تكليفه مع الإطلاق، ومع التقييد يعمل على مقتضى تكليف الميِّت، فلو علم المستأجر ببطلان عمل الأجير عن تقليد صحيح أو اجتهد فالاكتفاء بالعمل الصادر الصحيح عن الأجير محلّ تأمل، والأحوط عدم الاكتفاء به. (مفتى الشيعه). * الظاهر كفايته، إلا مع تقييد متعلّق الإجاره بالصحيح فى نظر الغير من الميِّت أو الوليِّ أو غيرهما إمّا صريحاً، أو لانصراف إطلاقه إليه، فتكون وظيفه الأجير حينئذٍ العمل بمقتضى التقييد ما لم يتيقّن بفساد العباده معه. (السيستانى).

كان يجب عليه تكبير الركوع أو التسيحات الأربع ثلاثاً أو جلسه الاستراحه اجتهاداً أو تقليداً وكان في مذهب الأجير عدم وجوبها يجب عليه (١) الإتيان بها (٢)، وأما لو انعكس فالأحوط (٣)

ص: ١٢٧

١ - ١. تقدّم أنّ ما يجب رعايته على الأجير هو صحّحه عمله عنده، وعند المستأجر أيضاً، لا رعايه تقليد الميّت أو اجتهاده على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلّيايگانی).

٢ - ٢. إنّ ما يجب رعايته على الأجير هو صحّحه عمله عنده وعند المستأجر، لا رعايه مذهب الميّت. (الشاهرودى). * لا يجب عليه، وفي صورته العكس فالأقوى الإتيان بها. (عبدالله الشيرازي). * إلّا إذا كان الإخلال بها من عذر لا يضرّ بالصّحه في مذهب الميّت فيجوز للأجير عندئذٍ تركها حتّى في فرض التقييد المتقدّم في التعليق السابق، وكذا الحال في كلّ ما يكون كذلك. (السيستاني).

٣ - ٣. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلّيايگانی). * بل الأقوى، وأما احتمال الصّحه فضعيف جداً، ورضا المستأجر غير مفيد. (البروجردى). * بل الأقوى، ورضا المستأجر بتركها غير مفيد، واحتمال الصّحه ضعيف على مبنا، وأما على مبناه فالأقوى الصّحه. (الشاهرودى). * إن لم يكن الأقوى بعد كون محطّ النظر تفرّغ ذمّه الميّت. (المرعشى).

الإتيان (١) بها (٢) أيضاً (٣)؛ لعدم الصحّة عند الأجير على فرض الترك، ويحتمل (٤) الصحّة (٥) إذا رضى المستأجر (٦) بتركها، ولا ينافي (٧) ذلك

ص: ١٢٨

- ١-١. يعنى: يقصد القربه المطلقة. (الجواهرى). * لا يُترك الاحتياط. (الإصطهباناتى).
- ٢-٢. بل الأقوى. (أحمد الخونسارى).
- ٣-٣. لا- يُترك الاحتياط. (الحائرى). * بل الأقوى ذلك. (الميلانى). * بل هو الأقوى إذا كان الإيجار على تفريغ ذمّه الميّت، وأمّا إذا كان على نفس العمل فالأظهر صحّته فيما إذا احتملت صحّحه العمل واقعاً، فيجب الإتيان به حينئذٍ رجاءً، هذا بالإضافة إلى الأجير، وأمّا الوليّ فيجب عليه تفريغ ذمّه الميّت بما يراه صحيحاً ولو كان ذلك بالاستئجار ثانياً. (الخوئى).
- ٤-٤. هذا الاحتمال ضعيف. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى).
- ٥-٥. هذا غير وجيه ظاهراً. (الرفيعى). * هذا الاحتمال ساقطٌ جدّاً، وكأنّه سراب بقعيه. (المرعشى). * هذا الاحتمال وجيه فيما لا تكون وظيفه الأجير العمل بمقتضى تكليف نفسه. (السيستانى). * لا مجال لهذا الاحتمال، بل لو قُيّدت الإجاره بالعدم تكون صحّحه الإجاره محلّ إشكال. (اللنكرانى).
- ٦-٦. رضا المستأجر لا دخل له فى الصحّة. (الجواهرى).
- ٧-٧. فيه نظر. (المرعشى).

البطلان في مذهب الأجير (١) إذا كانت المسألة اجتهاديّة ظنيّة؛ لعدم العلم بالبطلان، فيمكن قصد القربة الاحتماليّة، نعم، لو علم علماً وجدائياً بالبطلان لم يكف (٢)؛ لعدم إمكان (٣) قصد القربة حينئذٍ، ومع ذلك لا يُترك الاحتياط.

جواز استئجار كل من الرجل والمرأة للآخر مع مراعاة المباشر جهراً وإخفاً

(مسألة ١٦): يجوز استئجار كلّ من الرجل والمرأة للآخر، وفي الجهر والإخفات يُراعى حال المباشر، فالرجل يجهر في الجهرية وإن كان نائباً عن المرأة، والمرأة مخيرة (٤) وإن كانت نائبه عن الرجل.

جواز الإتيان بالصلاة الاستنجارية جماعه مع عدم اشتراط الانفراد

(مسألة ١٧): يجوز مع عدم اشتراط الانفراد الإتيان بالصلاة الاستنجارية جماعه (٥)، إماماً كان الأجير أو مأموماً،

حكم الاقتداء بمن يصلي الصلاة الاستنجارية

لكن يشكّل (٦) الاقتداء (٧)

ص: ١٢٩

- ١- ١. لا يستحقّ الإجاره مع البطلان على مذهبه، من غير فرق بين العلم بالبطلان أو الظنّ المعتبر به. (محمد رضا الكلبيكاني).
- ٢- ٢. بل الإجاره باطله؛ لعدم مقدوريّة المورد. (المرعشي).
- ٣- ٣. الظاهر عدم الكفاية، وإن أمكن قصد القربة. (الجواهرى). * فمتعلّق الإجاره غير مقدور. (المرعشي).
- ٤- ٤. تجهر المرأة في الجهرية مع الإمكان، ومع عدم الإمكان في صحّته صلاتها عن الرجل إشكال. (أحمد الخونساري). * جهرها في الجهرية مع عدم محذور، وإلاّ ففي صحّته صلاتها عنه نظر. (المرعشي).
- ٥- ٥. لكن لا يجوز ترتيب آثار الجماعه من كلّ منهما. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. الجواز مطلقاً لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * لا وجه للإشكال؛ إذ الظاهر من الاستئجار تحقّق الفوت، والغلبه المشار إليها على فرض تسلّمها لا تورث إلاّ الظنّ الذي لا يغنى من الحقّ شيئاً. (تقى القمّي).
- ٧- ٧. لا بأس به مع إتيانه الفاتحه والسوره بقصد مافى الذمّه، لا بقصد الجزئية. (آقاضياء). * بل لا يجوز ترتيب آثار الجماعه. (الحكيم). * الأقوى عدم جوازه في صورته عدم العلم باشتغال ذمه المنوب عنه بل الاحتياط بترك الاقتداء به مطلقاً لا ينبغي تركه والأولى بذلك ما إذا كان الإمام مبتزاً في نيابته. (الميلاني). * ليس الإشكال قوياً. (محمد الشيرازي).

بمن يصلّي الاستنجاري، إلّا- إذا علم (١) اشتغال (٢) ذمّه من ينوب عنه (٣) بتلك الصلاه؛ وذلك لغلبه (٤) كون الصلوات الاستنجاريّه احتياطيّه (٥).

وجوب مراعاة الترتيب في الصلاه الاستنجاريه مع العلم به

(مسأله ١٨): يجب (٦) على القاضي (٧) عن الميت

ص: ١٣٠

- ١- ١. بل يشكل مع العلم أيضاً. (البرجودي). * لا ريب في الصحّه حينئذٍ، وشبهه بعض الأعلام بناءً على تنزيل النائب نفسه منزله الميت واهيه مدفوعه حلاً ونقضاً. (المرعشي). * فيه إشكال أيضاً. (الآمل).
- ٢- ٢. بل الأحوط ترك الاقتداء مع العلم بذلك أيضاً. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. سيأتي الكلام في مشروعيت هذه الجماعه في مبحث الجماعه. (الروحاني).
- ٤- ٤. في الاعتداد بهذه الغلبه تأمّل. (المرعشي). * لا يحتاج عدم الجواز في الفرض إلى ثبوت الغلبه المزبوره؛ فإنّ الشكّ في كون صلاه الإمام مأموراً بها في الواقع يكفي في عدم جواز الاقتداء به. (الخوئي).
- ٥- ٥. ويؤول ذلك إلى الشكّ في كون صلاه الإمام، مأموراً بها واقعاً، أم لا. (زين الدين). * فإذا كانت احتياطيّه _ كما هو مقتضى قاعده الشكّ بعد خروج الوقت أو قاعده البراءه _ كانت الجماعه باطله. (مفتي الشيعة).
- ٦- ٦. لا يجب. (الفاني).
- ٧- ٧. * على الأحوط، كما تقدّم. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (الشاهرودى). * قد تقدّم أنّ الأقوى عدم وجوب الترتيب في القضاء عن نفسه إلّا في المترتبتين أداءً، فكذا الحال في القضاء عن الغير، ولكنّ ذلك حيث لا يشترط الترتيب في مورد الإجاره، وإلّا- فلزوم الرعايه واضح. (المرعشي). * إنّما يجب في المترتبتين إذا علم الترتيب، كما مرّ، وفي غير ذلك احتياط حسن على كلّ حال، ونحوه المسأله التاليه. (محمد الشيرازي). * قد مرّ عدم اعتبار الترتيب في القضاء، إلّا فيما كان الترتيب معتبراً في أدائه، نعم، لو عُيّن للأجير الترتيب يلزم رعايته. (حسن القمّي).

١- ١. قد مرّ عدم اعتبار الترتيب في القاضى عن نفسه، فعدمه بالنسبة إلى القاضى عن الغير بطريق أولى، نعم، في الأجير يراعى ما عُيِّن له. (الإصفهاني). * قد مرّ عدم اعتبار مراعاة الترتيب في القضاء عن نفسه فضلاً عن غيره، إلاّ فيما كان الترتيب معتبراً شرعاً في أدائه، كما مرّ. (آل ياسين). * على ما عرفت في القاضى عن نفسه. (الحكيم). * إنّما يجب مراعاته في المترتبتين في نفسهما كالظهرين والعشاءين، وأمّا فيما عدا ذلك فلا. يجب مراعاته، لا. سيّما مع الجهل به على الأقوى، نعم، هو أحوط، خصوصاً في صورته العلم به. (الميلاني). * تقدّم أنّ وجوب مراعاة الترتيب في خصوص المترتبتين في الأداء، فلا. يجب على الأجير مراعاته في غيره إلاّ في صورته الاشتراط. (البجنوردى). * قد مرّ عدم اعتبار الترتيب في قضاء الصلوات في غير المترتبتين. (أحمد الخونسارى). * مرّ عدم وجوب الترتيب في القضاء إلاّ في المترتبتين بالأصل، وبه يظهر الحال في المسألة الآتية. (الخوئي). * لو قلنا بوجوبه للقاضى من نفسه. (الآملی). * قد مرّ عدم وجوب الترتيب، نعم، يجب على الأجير مراعاته مع الاشتراط ولو بانصراف إطلاق الإجاره إليه. (محمدرضا الكلپایگانی). * لا. تجب مراعاة الترتيب مع العلم فضلاً عن الجهل، وسواء علم بأنّ الميّت عالم بالترتيب، أم لا. إلاّ في الفريضتين المترتبتين أداءً كالظهرين والعشاءين، نعم، يجب الترتيب على الأجير إذا اشترط ذلك عليه في عقد الإجاره. (زين الدين). * على القول باعتبار الترتيب في القضاء، وقد مرّ الكلام فيه وعرفت عدم اعتباره، وبه يظهر الحال في المسألة الآتية. (الروحاني). * لا. يجب رعايه الترتيب. (مفتى الشيعة). * تقدّم عدم اعتبار الترتيب في القضاء في غير المترتبتين بالأصل، ولكن إذا كان القاضى مكلفاً _ بمقتضى عقد الإجاره مثلاً _ بمتابعه نظر غيره كالميّت أو الوليّ فمن يرى لزوم الترتيب فلا بُدّ له أن يراعى نظره من هذه الجهة أيضاً. (السيستاني).

- ١ - ١. فى المترتبتين بحسب الأداء. (عبدالهادهى الشيرازى). * فى المترتبتين، وتقدم عدم الوجوب فى غيرهما، وإن كان أحوط خصوصاً فى صوه العلم به، نعم، لو اشترط ذلك فىجب حينئذ. (السبزوارى).
- ٢ - ٢. الظاهر أنّ الميزان فى وجوب مراعاة الترتيب علم الميّت، لا القاضى، فلو جهل الميّت لا يجب ولو مع علم القاضى، ولو علم الميّت يجب تحصيل الترتيب بالتكرار مع استتجاره لتفريغ ذمّته، ومع الجهل بحال الميّت لا يجب التكرار. (الخمينى).
- ٣ - ٣. الأقوى عدم وجوبه ولو مع العلم بأنّ الميّت كان عالماً به، لكنّ الأحوط رعايته فى هذه الصورة، خصوصاً لو أوصى بالثلث وكان واسعاً ولم يقَيِّده بمصرف آخر. (الشاهرودى). * فيه نظر. (المرعشى). * فيه إشكال، حتّى على القول بلزوم الترتيب للقاضى عن نفسه، إلّا إذا اشترط ذلك فى الإجاره فىجب على الأجير مراعاته. (الآملى).
- ٤ - ٤. على الأحوط، كما مرّ. (الإصطهباناتى). * على الأحوط. (تقى القمى).

اشتراط (١) التكرار (٢) المحصل له (٣)، خصوصاً إذا علم أنّ الميّت (٤) كان عالماً بالترتيب.

حكم ما لو استؤجر لفوائت الميت جماعه

(مسأله ١٩): إذا استؤجر لفوائت الميت جماعه يجب (٥) أن يعيّن (٦)

ص: ١٣٣

- ١- ١. الأقوى عدم وجوبه ولو مع العلم بأنّ الميت كان عالماً به، لكنّ الأحوط رعايته في هذه الصورة، خصوصاً لو أوصى بالثلث وكان واسعاً ولم يقينه بمصرفٍ آخر. (النائني، جمال الدين الغلپايگانی). * تقدّم الكلام في صورة الجهل. (الشريعتمداری). *
- قد مرّ أنّه لا يجب في صورة الجهل. (النكراني).
- ٢- ٢. على الأحوط. (الرفيعي). * لا يجب الاشتراط على المستأجر إلّا إذا كان وكيلاً أو وصيّاً، وكان ذلك مقتضى وكالته أو وصايته، ومنه يظهر الحال في المسأله التاليه. (السيستاني).
- ٣- ٣. الظاهر عدم الوجوب. (الجواهری).
- ٤- ٤. وجوب اشراطه في غير هذه الصورة مبني على الاحتياط. (حسين القمّي).
- ٥- ٥. مع العلم بأنّ الميت كان عالماً بالواقع، ولا يجب مع الشكّ فيه فضلاً عن العلم بعدم علمه. (الخميني).
- ٦- ٦. تقدّم عدم اعتباره. (الجواهری). * الأقوى عدم وجوبه. (الإصفهاني، حسن القمّي). * بناءً على اعتبار الترتيب في القضاء الاستيـجاري، وقد عرفـت منعه. (آل ياسين). * إذا كانت الفوائت مترتبه، ومع ذلك فيه نظر إذا كان النائب ساهياً. (الحكيم). * بل لا- يجب، وماذكروه من الدليل عليه عليل. (الرفيعي). * اللزوم مبني على مختاره، وعلى المختار لا- محلّ للوجوب، نعم، الأحوط الأولى ذلك، خصوصاً في صورة علم المنوب عنه بالترتيب. (المرعشي). * فيه إشكال عند الجهل بالترتيب حتّى على القول بلزوم مراعاته، كما تقدّم. (الآملی).

الوقت (١) لكلّ منهم (٢) ليحصل الترتيب (٣) الواجب (٤)، وأن يعيّن لكلّ منهم أن يبدأ في دوره بالصلاه الفلاتيه مثل الظهر، وأن يتمّ اليوم والليله في دوره (٥)، وأنّه إن لم يتمّ اليوم والليله بل مضى وقته وهو في الأثناء أن لا يحسب ما أتى به، وإلاّ لاختلّ الترتيب، مثلاً إذا صلّى الظهر والعصر فمضى وقته، أو ترك البقيّه مع بقاء الوقت ففي اليوم الآخر يبدأ بالظهر، ولا يحسب ما أتى به (٦) من الصلاتين.

عدم فراغ ذمه الميت بمجرد الاستئجار، بل يتوقف على العمل صحيحاً

(مسأله ٢٠): لا تفرغ ذمه الميت بمجرد الاستئجار، بل يتوقف على

ص: ١٣٤

١ - ١. على الأحوط. (الكوه كمرى). * لا- يجب تعيين الوقت. (عبدالهادي الشيرازي). * بل لا- يجب، وإنما ينبغي الاحتياط بذلك؛ لكنّ الأجير يجب عليه مراعاة الوقت لو عيّنه المستأجر. (الميلاني). * مع عدم اعتبار الترتيب لا مورد لهذا الفرع. (أحمد الخونساري). * لا- يجب ذلك؛ لعدم وجوب الترتيب بين الفوائت إلاّ- في المرتبات الشرعيه. (الفاني). * بناءً على وجوب الترتيب. (السبزواري). * قد عرفت عدم وجوب الترتيب في القضاء في غير الفريضتين المترتبتين في أدائهما، فلا تجب مراعاة ما ذكره قدس سره في المسأله إلاّ إذا اشترط الترتيب على الأجير. (زين الدين).

٢ - ٢. لا يجب إلاّ مع الاشتراط. (مفتي الشيعة).

٣ - ٣. بناءً على لزومه. (محمدرضا الكلبايگاني).

٤ - ٤. تقدّم عدم وجوب الترتيب، فلا يجب تعيين الوقت إلاّ في صورته اشتراط الترتيب. (البجنوردی).

٥ - ٥. هذا أحد طرق تحصيل الترتيب وليس بمنحصر فيه. (المرعشي).

٦ - ٦. بل لا يحسب ما أتى به الثاني بناءً على لزوم الترتيب. (أحمد الخونساري).

الإتيان بالعمل صحيحاً، فلو علم عدم إتيان الأجير، أو أنه أتى به باطلاً وجب الاستئجار ثانياً (١)، ويقبل قول الأجير (٢) بالإتيان به (٣) صحيحاً (٤)، بل الظاهر (٥).

ص: ١٣٥

١- ١. من مال المستأجر مع تفريطه في العقد الأول، ومن مال الميِّت مع عدم التفريط. (زين الدين).
٢- ٢. تقدّم الاحتياط باعتبار العلم العادي بالنسبة إلى إتيان أصل العمل، وأمّا بالنسبة إلى إتيانه صحيحاً فيحمل عليه وإن لم يُخبر به. (حسين القمّي). * إذا لم يكن متّهماً، وأمّا الشكّ في صحّته ما أتى به فهو مورد لأصله الصّحّة. (الفاني). * الأقوى حمل فعله على الصّحّة لو كان ذات العمل محرّزاً وكان الشكّ في الصّحّة فقط، سواء أخبر بها أم لا، وسواء انقضى الوقت أم لا، وسواء كان حيّاً أم ميتاً، وأمّا إذا لم تكن ذاته محرّزه سواء كان الشكّ في الوقت أم بعد انقضائه، وسواء أخبره أم لا، وسواء كان حيّاً أم ميتاً فلا يترتب أثر إلا أن يحصل العلم العادي وسكون النفس بتحقيقه، ولو كان المنشأ وثاقه الأجير. (المرعشي). * إذا كان ثقه. (تقى القمّي).

٣- ٣. يشكّل قبول قوله إذا لم يكن موجباً للاطمئنان، وإذا اطمأنّ بإتيانه وشكّ في الصّحّة حمل عليها. (زين الدين).
٤- ٤. فيه إشكال، نعم، إذا أحرز إتيانه بأصل العمل وشكّ في صحّته أمكن الحمل على الصّحّة، على ما تقدّم. (السيستاني).
٥- ٥. بل الظاهر عدم جوازه، إلا مع الاطمئنان به بالقرائن. (مهدى الشيرازي). * مشكّل، فلاحتياط لا يُترك. (الفاني). * هذا هو المتعيّن في الصورة الأولى من اللتين قدّمناهما في الحاشية السابقة. (المرعشي). * المدار حصول الاطمئنان بصدور العمل عن الأجير مطلقاً، ولا شأن للوقت. (الأملي). * فيه نظر. (السيستاني).

١- ١. مع العلم بصدور فعل منه يحكم بصحّته ولو لم ينقض وقته، ومع عدم ذلك لا يحكم بصدور الصحيح منه وإن انقضى وقته؛ إذ دليل حيلولة الوقت غير ظاهر الشمول لمثل هذا الوقت. (آقاضياء). * إذا علم تحقّق الفعل وإن كان في الوقت، وإلاّ أشكال الاكتفاء وإن كان بعد الوقت. (الحكيم). * هذا إذا علم بأنّه قام بالعمل وشكّ في صحّته وفساده، وإلاّ ففيه إشكال. (حسن القمّي).

٢- ٢. إن أريد جواز الاكتفاء بالاستئجار للعمل ما لم يعلم عدم الإتيان ففيه إشكال مطلقاً، نعم، إذا علم أنّه قام بالعمل وشكّ في صحّته وفساده حمل على الصّحّة، ولعلّ العبارة لا تخلو من إجمال. (آل ياسين). * وأمّا إذا شكّ في أصل الإتيان ففيه إشكال، بل يعتبر الاطمئنان بإتيان العمل ولو من جهه عدالته. (الكوه كمرى). * إذا علم بتحقّق العمل وشكّ في صحّته وفساده، وأمّا لو لم يعلم الإتيان به ففي جريان أصاله الصّحّة نظر، بل منع. (الروحاني).

٣- ٣. إنّما يجوز الاكتفاء إذا علم بإتيانه ولم يعلم صحّته، وأمّا إذا لم يعلم إتيانه فالأقوى عدم جواز الاكتفاء. (الميلاني). * فيه إشكال، بل منع، نعم، لو علم وجود العمل وشكّ في فساد حمل على الصّحّة. (الخوئي). * وهو ممنوع، نعم، إذا علم أنّه أتى بالعمل وشكّ في صحّته وفساده حكم بالصّحّة، سواء كان في الوقت أم بعده. (زين الدين).

٤- ٤. لا- مجال لأصاله الصّحّة مع الشكّ في أصل العمل، كما أنّه لا مجال للتفصيل المشار إليه؛ إذ لا موقع لجريان قاعده الحيلولة في المقام. (تقى القمّي).

٥- ٥. إن كان الشكّ في الصّحّة، لا في أصل الإتيان. (الرفيعي). * هذا فيما إذا علم بالإتيان وشكّ في صحّته، وأمّا إذا شكّ في أصل الإتيان - كما هو المفروض في المقام - فلا- مورد لجريان أصاله الصّحّة، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الشكّ قبل انقضاء المدّة أو بعده. (البجنوردی). * مع صدور العمل يحكم بالصّحّة ولو لم يكن قوله، ومع عدم إحراز العمل لا يجدى انقضاء الوقت ولا- قوله إلاّ- إذا كان عادلاً. (عبدالله الشيرازي). * إذا لم يعلم فعله فكيف يحمل على الصّحّة؟ فالأظهر عدم الاكتفاء به ما لم يعلم فعله. (الشريعتمداري). * إذا كان الشكّ فيها بعد العلم بالإتيان، وأمّا مع الشكّ في الإتيان فمشكل. (محمدرضا الكلپايگانی). * مرّ نظيره في المسألة (١٠). (مفتي الشيعة).

فيما لو مات الأجير قبل انقضاء مده الإجاره

وأما إذا مات قبل انقضاء المدة فيشكل الحال، والأحوط (٢) تجديد (٣) استئجار مقدار ما يحتمل بقاؤه من العمل.

ص: ١٣٧

١- ١. يشكل الاكتفاء إذا كان الشك في أنه أتى بالعمل أم لا، بل الظاهر عدم الاكتفاء، نعم، إن كان الشك في صحته بعد العلم بالإتيان كان الحكم بالصحة متجهاً وإن كانت المدة غير منقضيه. (البرجودي). * مع الشك في إتيان أصل العمل لا يحكم بإتيانه ولو انقضى الوقت، ومع الاطمئنان بإتيانه يحكم بصحته مع الشك فيها ولو قبل الانقضاء. (الخميني). * لا أثر لانقضاء الوقت وعدمه، فإن كان الشك في صحه العمل بعد إحراز أصل إتيان العمل يحمل على الصحة، سواء انقضى الوقت أم لا، وإن كان في أصل الإتيان يقبل قوله فيه إن لم يكن متهماً، انقضى الوقت أيضاً أو لا. (السبزواري). * إذا علم بأصل الإتيان بالعمل وشك في صحته فهو محكوم بها ولو قبل الانقضاء، وإذا شك في أصل الإتيان فلا مجال للاكتفاء ولو بعد الانقضاء. (اللكراني).

٢- ٢. لا يترك، وكذلك الحال في جميع موارد الشك في أنه أتى بالعمل أم لا، كما أنه بعد العلم بالإتيان يحكم بالصحة وإن كان قبل مضي المدة. (الشاهرودي). * بل لا بد منه. (زين الدين).
٣- ٣. بل هو الأقوى. (الحكيم). * لا يترك، بل هو الأظهر. (البجنوردي).

عدم جواز استئجار الأجير غيره للعمل إلا بإذن المستأجر

(مسأله ٢١): لا يجوز للأجير أن يستأجر غيره للعمل إلا مع إذن المستأجر، أو كون الإجاره واقعاً على تحصيل العمل أعم من المباشرة والتسيب، وحينئذ فلا يجوز (١) أن يستأجر بأقل (٢) من الأجره (٣) المجعوله له (٤) إلا أن يكون آتياً ببعض العمل ولو قليلاً.

فراغ ذمه الميت و انفساخ الإجاره لو تبرع متبرع قبل عمل الأجير

(مسأله ٢٢): إذا تبرع متبرع عن الميت قبل عمل الأجير ففرغت ذمه الميت انفسخت (٥) الإجاره (٦)،

ص: ١٣٨

١- ١. فيه إشكال؛ لعدم تماميه النهي الوارد في نظير المقام في الحرمة والفساد، نعم، لو انصرف الإطلاق الى فرض المباشرة بنحو التقييد لا يجوز الاستئجار حتى مع كونه آتياً ببعض العمل كما لا يخفى. (آقاضياء). * على الأحوط. (الخميني، تقى القمى).
٢- ٢. على الأحوط، وإن كان الأقوى الكراهه. (الجواهرى). * على الأحوط. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * ما اختاره هنا هو الأقوى، وسيأتى منه قدس سره الإشكال فى المسأله (٢) من كتاب الإجاره، فصل: يكفى فى صحه الإجاره. ثم إنه لو خالف واستأجر بالأقل وأتى الأجير بالعمل تبرأ ذمه المنوب عنه، ويستحق أجره المثل، ويكون تمام مال الإجاره للأجير الأول. (السبزواري). * قيمه ولو من غير الجنس. (السيستانى).

٣- ٣. على الأحوط. (الرفيعى).

٤- ٤. الظاهر جوازه. (الروحانى).

٥- ٥. الظاهر عدم الانفساخ إذا كان تفرغ الذمه داعياً. (الجواهرى). * فى المقام تفصيل؛ فإن الأجير إذا كان غير قادر على الإتيان بالعمل وبعد التبرع صار قادراً تكون الإجاره باطله، وأما إذا كان قادراً لكن تسامح إلى أن أتى المتبرع به لم يكن وجه للبطلان، بل للمستأجر الخيار بين الفسخ وبين الرجوع إلى الأجير بأجره المثل. (تقى القمى).

٦- ٦. إطلاق الحكم فيه وفى الفرع الآتى مشكل. (حسين القمى). * لو لم يكن الاستئجار على الصلوات الاحتياطيه. (عبدالهادهى الشيرازى). * لو لم يكن متعلقها الصلوات الاحتياطيه وحصل العلم بفراغ ذمه الميت واقعاً، وقوله: «يرجع المؤجر» أى المستأجر. (الميلانى). * حيث كان موردها تفرغ ذمه المنوب عنه، ولم يكن مورد الإجاره الصلوات الاحتياطيه. (المرعشى). * هذا إذا وقع الإيجار على تفرغ ذمه الميت ولم يمضِ زمان يتمكن الأجير فيه من الإتيان بالعمل، وإلا لم تنفسخ الإجاره، وكانت عليه عندئذ أجره المثل على تقدير عدم فسخ المستأجر، وأما إذا وقع على ذات العمل بداعى التفرغ واحتمل فساد عمل المتبرع واقعاً فلا وجه للانفساخ أصلاً حيث إن العمل مع هذا الاحتمال مشروع، فيجب على الأجير العمل على طبق الإجاره. (الخوئى). * إن كانت على مجرد تفرغ الذمه مع إحراز كون عمل المتبرع مفرغاً لها. (السبزواري). * إذا كانت الإجاره على تفرغ ذمه الميت، أما إذا كانت على الإتيان بالعمل الصحيح فلا تنفسخ الإجاره، ولو لاحتمال عدم فراغ الذمه واقعاً بعمل المتبرع. (زين الدين). * فى إطلاق الحكم إشكال، بل منع. (حسن القمى). * إذا كانت الصلاه على مقتضى تكليف الأجير، ولم تكن الإجاره على الصلوات الاحتياطيه أو ما يعمها. (الروحانى). * إن لم يمضِ زمان يتمكن الأجير فيه من الإتيان بالعمل. (مفتى الشيعه). * هذا مع

اليقين بفراغ ذمّته، وإلاّ فلا- موجب لبطلان الإجاره إذا كان المستأجر عليه يعمّ ما يؤتى به باحتمال التفريغ، ولو لم يعلم كونه مفرغاً فى الواقع. (السيستانى).

-
- ١- ١. المستأجر على الموءجر. (الخميني).
- ٢- ٢. هو من سبق القلم، والمراد: رجوع المستأجر. (البروجردى). * أى المستأجر. (مهدي الشيرازي، النكراني). * هذا من سهو القلم، والصحيح فيرجع المستأجر. (الشاهرودي). * أى إلى المستأجر، والمراد: رده إليه، فلا سبق للقلم في العبارة. (الرفيعي). * من سبق القلم، والمراد: المستأجر. (عبدالله الشيرازي). * أى الذي أخذ أجيراً وهو المستأجر. (الفاني). * أى إليه. (المرعشي). * والمراد به هنا المستأجر. (الآملی). * بل المستأجر. (محمدرضا الكلپايگانی). * الصحيح المؤجر او المستأجر ويأتى نظيره فى المسأله (٢٩). (السيستاني).

بالأجره (١) أو ببقيتها إن أتى ببعض العمل، نعم، لو تبرّع (٢) متبرّع (٣) عن الأجير (٤) ملك الأجره (٥).

ص: ١٤٠

- ١- ١. الصحيح هو المستأجر ولعلّ الإشتباه من قلم الناسخ. (الجنوردي). * إن كانت كلمه «يرجع» من باب الإفعال فكلمه الباء زائده، وإن كانت من الثلاثي فلا بدّ وأن يكون بدلها المستأجر. (السبزواري).
- ٢- ٢. إذا لم يشترط عليه المباشرة بنفسه. (الرفيعي).
- ٣- ٣. وكانت الإجاره مطلقه. (الفاني).
- ٤- ٤. في غير صوره لزوم المباشرة. (الكوه كَمَرِي). * إذا لم تكن الإجاره على عمله بالمباشرة. (الشريعتمداري).
- ٥- ٥. مع عدم شرطيه المباشرة ولو بالانصراف وغيره، ووجهه ظاهر. (آفاضياء). * إذا لم يشترط المباشرة على الأجير. (الإصطهباناتي). * إن لم يشترط عليه المباشرة. (البروجردى، الآملی). * إن لم تُعتبر مباشرته فيه. (مهدي الشيرازي). * لو لم يكن أجيراً على نحو المباشرة. (عبدالهادي الشيرازي). * في صوره عدم اشتراط المباشرة. (الشاهرودي). * إذا كانت الإجاره لا بقيد المباشرة. (الميلاني). * إذا لم تكن الإجاره على عمله بالمباشرة. (الجنوردي). * مع عدم اشتراط المباشرة. (عبدالله الشيرازي، اللكراني). * مع عدم شرط المباشرة. (الخميني). * حيث لم تكن مباشرته مشروطه. (المرعشي). * هذا إذا لم تكن الإجاره مقيدة بالمباشرة. (الخوئي). * مع عدم قيد المباشرة. (محمدرضا الكليايگاني). * مع عدم اعتبار المباشرة. (السبزواري). * إذا لم تشترط عليه المباشرة. (زين الدين). * إن لم يشترط على الأجير المباشرة بنفسه. (محمد الشيرازي). * إن لم يشترط المباشرة. (الروحاني). * إذا لم تكن الإجاره على عمله المباشري. (السيستاني).

يستحق الأجير أجره المثل لو ظهر بطلان الإجاره بعد العمل أو حصل الغبن

(مسأله ٢٣): إذا تبين بطلان الإجاره بعد العمل استحق الأجير (١) أجره المثل (٢) بعمله، وكذا إذا فُسخت (٣) الإجاره (٤) من جهه الغبن لأحد الطرفين.

فيما لو آجر نفسه لصلاه أربع ركعات فأخر و لم يصل عصر ذلك اليوم

(مسأله ٢٤): إذا آجر نفسه لصلاه أربع ركعات من الزوال من يوم

ص: ١٤١

١- ١. مشکل جداً إذا لم يصدر العمل بأمر المستأجر، بل يزعم صحه الإجاره. (أحمد الخونساری). * فيه إشكال. (المرعشى). *
مشکل، بل ممنوع، إلا إذا كان الإتيان مستنداً بأمر المستأجر، لا يزعم صحه الإجاره. (محمدرضا گلپایگانی).
٢- ٢. ولكن إذا كانت أجره المثل أزيد من الأجره المسمّاه وكان الأجير حين الإجاره عالماً بذلك لم يستحق الزائد.
(السيستاني).

٣- ٣. تأثير الفسخ بعد إتمام العمل محلّ إشكال. (المرعشى).

٤- ٤. تأثير الفسخ بعد العمل محلّ نظر. (حسين القمّي).

معين إلى الغروب فأخر حتى بقي من الوقت مقدار أربع ركعات ولم يصلّ صلاه عصر ذلك اليوم ففى وجوب صرف (١) الوقت (٢) فى صلاه نفسه (٣) أو الصلاه الاستثنائية (٤) إشكال (٥)، من

ص: ١٤٢

١- ١. وهو الأقوى، وتنفسخ الإجاره قهراً. (الرفيعي).

٢- ٢. الظاهر أهميته صلاه نفسه، فيصرف فيها الوقت. (حسين القمّي). * يجب صرفه فى صلاه نفسه، وتنفسخ الإجاره، بل لا ينبغي الإشكال فيه. (زين الدين). * يجب صرف الوقت فى صلاه نفسه. (حسن القمّي).

٣- ٣. هذا أقوى. (الحكيم). * هذا هو الأقوى، وتنفسخ الإجاره. (الأملي). * هذا هو المتعين، ولكن لو قدّم الصلاه الاستثنائية فالأظهر صحتها، ولو قدّم صلاه نفسه وفوت الاستثنائية على المستأجر كانت له المطالبه بأجره المثل، أو الفسخ واسترجاع الأجره المسماة. (السيستاني).

٤- ٤. لا يبعد لزوم الصرف فى صلاه نفسه. (محمدرضا الكليايگاني).

٥- ٥. أقواه الأول، وتنفسخ الإجاره. (النائني، جمال الدين الكليايگاني). * أقواه صرفه فى صلاه نفسه، بل لا ينبغي الإشكال فيه. (آل ياسين). * والأقوى الأول. (الكوه كمرى). * لا إشكال فى تقديم صلاه نفسه. (صدر الدين الصدر). * أقواه وجوب صلاه الوقت. (البروجردى). * أقواه الأول. نعم، لو كان وقت العمل إلى الغروب الحسى آخر الفريضه لبقاء وقتها إلى المغرب على الأقوى. (مهدى الشيرازى). * بل يقدم صلاه نفسه. (عبدالهاده الشيرازى). * أقواه الأول. (الشاهرودى). * لا إشكال فى تقديم صلاه نفسه وانفساخ الإجاره. (البجنوردى). * الأقوى وجوب صلاه الوقت. (عبدالله الشيرازى). * يقدم صلاه نفسه. (الفانى). * الأقوى وجوب صلاه الوقت، وانفساخ الإجاره. (الخمينى). * الأقوى انفساخ الإجاره، وصرف الوقت لصلاه نفسه. (المرعشى). * لا ينبغي الإشكال فى تقديم صلاه نفسه. (الخوئى). * لا بدّ من تقديم صلاه نفسه. (السبزواري). * لا إشكال فى وجوب تقديم صلاه نفسه. (محمد الشيرازى). * لا- إشكال فى تقديم صلاه نفسه. (الروحانى). * تجب عليه صلاه نفسه، وللمستأجر فسخ الإجاره والمطالبه بالأجره، كما أنّه لا يفسخ ويطالب بأجره المثل. ولو ترك صلاه سهواً أو جهلاً بالحكم وأتى بالعمل مع تحقّق قصد القبيّه، أثم، وصحت صلاته، وتحققت الإجاره. (مفتى الشيعة). * والظاهر لزوم تقديم صلاه الوقت. (اللكراني).

أهمّيه (١) صلاه الوقت (٢)، ومن كون صلاه الغير من قبيل حقّ الناس المقدّم (٣) على حقّ الله.

حكم ما لو انقضى الوقت المضروب للصلاه المستأجره و لم يأت بها الأجير

(مسأله ٢٥): إذا انقضى الوقت المضروب للصلاه الاستجارىه ولم يأت بها، أو بقى منها بقيه لا يجوز له أن يأتى بها بعد الوقت إلا بإذنٍ جديدٍ من المستأجر (٤).

ص: ١٤٣

-
- ١- ١. الأقوى تقديم صلاه الوقت. (الجواهرى).
 - ٢- ٢. * وذلك هو الأقوى. (الميلانى). * أفواه صلاه الوقت. (أحمد الخونسارى). * هذا الاحتمال متعيّن. (الشريعتمدارى).
 - ٣- ٣. لا دليل على التقديم بنحو الإطلاق، ولا إشكال فى تقديم صلاه الوقت؛ فإنّها عمود الدين. (تقى القمى).
 - ٤- ٤. إن أتى به بعد المده المعينه لم يستحقّ الأجره وإن برئت ذمّه المنوب عنه، هذا إن كان تعيين الوقت بنحو التخصيص لمورد الإجاره، أمّا إذا كان بنحو الاشتراط فيستحقّ الأجره المسماّه ما لم يفسخ المستأجر. (مفتى الشيعه).

وجوب تعيين الميث المنوب عنه ولو إجمالاً، ولم يجب ذكر اسمه

(مسألة ٢٦): يجب تعيين الميث المنوب عنه، ويكفى الإجمالي، فلا يجب ذكر اسمه عند العمل، بل يكفي من قصده المستأجر، أو صاحب المال (١)، أو نحو ذلك.

وجوب الإتيان بالمتعارف عند عدم تعيين كيفية العمل من حيث المستحبات

(مسألة ٢٧): إذا لم يعين كيفية العمل من حيث الإتيان بالمستحبات يجب الإتيان على الوجه المتعارف (٢).

فيما لو نسي الأجير بعض المستحبات المشترط عليها أو بعض الواجبات عدا الأركان

(مسألة ٢٨): إذا نسي بعض المستحبات (٣) التي اشترطت (٤) عليه،

ص: ١٤٤

- ١-١. يعني إذا كان صاحب المال الميث. (حسين القمي). * حيث كان المنوب عنه صاحبه. (المرعشي).
- ٢-٢. إذا كانا قاصدين له ولو ارتكازاً. (حسين القمي). * وهو يختلف بحسب البلدان والأزمان والأحوال والأشخاص، فلا بد من رعايه الخصوصية من الجهات المذكورة. (المرعشي).
- ٣-٣. المستحب المشروط في عقد الإجاره إن كان أخذه على نحو الالتزام في الالتزام، فالتخلف عنه يوجب الخيار، وإن كان على نحو انبساط الأجره عليه فتتبع الأجره عليه بقسطه. وإن كان على نحو وحده متعلق الإجاره، بأن تقع الأجره على الواجد للمستحب دون غيره فعدم إتيانه في الواجب مستلزم لعدم الوفاء بالإجاره رأساً، وأما تعيين الأقسام فموكول إلى العرف المعاملي، أو قصد المتعاملين، وأما الجزء الواجب فلا يتصور اشتراطه في عقد الإجاره على النحو الأول، وحكم القسمين الأخيرين يُعلم مما ذكر في المستحب المشروط. ثم إن الظاهر أن نسيان الجزء الواجب غير الركني لا يوجب نقص الأجره في الإجازات المتعارفه؛ لعدم إخلاله بالعمل المستأجر عليه، ولا الغرض المعاملي، وإلى ذلك أشاره بالاستثناء. (الفاني).
- ٤-٤. بجعله جزءاً لمورد الإجاره مطلقاً، لا في حال الذكر فقط، ولا شرطاً؛ إذ عليه يستحق الأجير عند فسخ المستأجر أجره مثل العمل الناقص. (المرعشي). * إذا قيد مورد العمل به فلا يستحق من الأجره شيئاً. (محمدرضا الكلبايگانی).

١- ١. في نسيان ما عدا الأركان لا ينقص شيء من الأجره، إلا إذا اشترط في عقد الإجاره. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني).
 ٢- ٢. إلا إذا كان النسيان بالمقدار المتعارف. (الشريعتمداري). * ولم يُتدارك إن كان له تدارك. (السبزواري). * للمسألة صور: الصورة الأولى: أن تكون الإجاره غير مقيّده بشيء، ولا ريب في أن متعلقها عند الإطلاق ينصرف إلى الصحيح، وإلى الوجه المتعارف من المستحبات، فإذا نفى الأجير جزءاً غير ركنٍ لم يؤثر ذلك في استحقاق الأجره إذا هو أتى بالعمل على الوجه الصحيح، فتدارك الجزء المنسّى إذا كان ممّا يُتدارك وسجد له إذا كان نسيانه يوجب سجود السهو، وإذا نسى جزءاً مستحباً لم يؤثر شيئاً كذلك. الصورة الثانية: أن تؤخذ الأجزاء المستحبه والأجزاء غير الأركان أجزاءً صريحه في متعلق الإجاره، ولا ريب في تقسيط الأجره عليها، فإذا نسى الأجير منها شيئاً نقص من أجرته بالنسبه. الصورة الثالثة: أن يؤخذ الإتيان بالمستحبات والأجزاء غير الأركان شرطاً في متعلق الإجاره، فإذا نسى الأجير منها شيئاً لم ينقص من الأجره شيء، وكان للمستأجر خيار الفسخ؛ لتخلف الشرط. الصورة الرابعة: أن تكون الإجاره على تفريغ ذمّه الميّت من التكليف مع شرط الإتيان بالمستحبات والأجزاء غير الأركان، والحكم فيها كما تقدّم، فيكون للمستأجر خيار الفسخ؛ لتخلف الشرط، فإذا هو لم يفسخ كان للأجير تمام الأجره. (زين الدين).

٣- ٣. بعد إمضاءه المعامله، وإلاّ فله اختيار التبعض، كما لا يخفى. (آقاضياء). * إذا لم يخصّ اشتراطه بحال الذكر. (حسن القمّي). * تارة يستأجره على تفريغ الذمّه ويشترط عليه النحو الخاص من العمل، فلو تخلف يكون للمستأجر خيار تخلف الشروط. وأخرى يستأجره على النحو الخاص المقدور للأجير، وفي هذه الصورة يكون للمستأجر الخيار بين الفسخ واسترجاع الأجره المسّماه وبين عدمه وأخذ أجره المثل، ويكون للأجير أجره المثل في صورة الفسخ. (تقى القمّي).

١- ١. إذا لم يخصّ اشتراطه بحال الذكر. (حسين القمّي). * على تأمل، إلا أن يشترط ذلك بقول مطلق، ومعه يشكل الاستثناء. (آل ياسين). * فيه تأمّل. (الرفيعي). * بل الظاهر أن ما كان مطلوبيته شرعاً مقصوداً بحال الذكر أو كان اشتراطه في الإجاره أو أخذه في متعلقها ينصرف إلى المتعارف وهو حال الذكر، فلا أثر لنسيانه، وإلا ففي صورته الاشتراط يكون للمستأجر خيار تخلف الشرط، وفي صورته الأخذ في الإجاره يكون كما ذكره من تنقيص الأجره. (الميلاني). * لا يبعد انفساخ الإجاره في المورد؛ لعدم الإتيان بالعمل المستأجر عليه، وعدم بقاء مورد للوفاء به ثانياً؛ لفراغ ذمّه الميّت عن العمل. (احمد الخونساري). * بل الظاهر فيما اشترط عليه خيار تخلف الشرط، ومع الفسخ تكون عليه أجره مثل الناقص، وفي الفرع الثاني مع الشرط كذلك، ومع عدم الاشتراط إن وقعت الإجاره على الصلاه التامه تسقط الأجره، ومع وقوعها على تفريغ الذمّه عليه الأجره. (الخميني). * إن كان للمنسيّ تدارك من القضاء وسجده السهو أو الإتيان بعد المحلّ لا يبعد عدم نقصان الأجره مع التدارك، إلا مع التصريح بخلافه في الإجاره. (محمدرضا الكلبايكاني).

٢- ٢. الظاهر أن متعلّق الإجاره ينصرف إلى الصحيح، فلا يوءثر نسيان جزء غير ركني في استحقاق الأجره شيئاً، وأمّا الأجزاء المستحبّه فالمتعارف منها وإن كان داخلياً في متعلّق الإجاره بحسب الإطلاق إلا أنه منصرف عن صورته النسيان، فلا يترتب على نسيانها أثر أيضاً. نعم، إذا أخذ شيء من الأجزاء الواجبه أو المستحبّه في متعلّق الإجاره صريحاً تعيّن التقسيط، كما أنه إذا أخذ فيه شيء منها بنحو الاشتراط كان تخلفه موجباً للخيار. (الخوئي). * يريد بذلك أنه، تارة: يكون متعلّق الإجاره تفريغ الذمّه على الوجه الصحيح، ويكون اشتراط الإتيان بشيء من الأجزاء الواجبه غير الركنيه أو المستحبّه من قبل الالتزام في ضمن الالتزام، كما هو الشأن في جميع الشروط الموجب تخلفها الخيار. وأخرى: يكون المتعلّق تفريغ الذمّه مع ذلك الشيء بحيث يكون ذلك من أجزاء متعلّق الإجاره، ففي الأول لا تنقص الأجره، بل يثبت الخيار، وفي الثاني تنقص الأجره بالنسبه. (الروحاني).

- ١- ١. مع الاشتراط لا أثر لكون المقصود من أصل الاستئجار تفرغ الذمه، نعم، لو علم من حاله عدم الاشتراط فلا ينقص، كما أنه لا يستحق شيئاً مع إتيان العمل فاسداً. (الشاهرودي). * إذا وقعت الإجاره عليه مع الشرط المذكور، وحينئذ يكون للمستأجر خيار تخلف الشرط. (الآملی).
- ٢- ٢. مع الاشتراط لا أثر لكون المقصود من أصل الاستئجار تفرغ الذمه. (النائنی، جمال الدين الكلایگانى). * الظاهر نقصان الإجاره ولو كان المقصود ذلك؛ إذ مع الاشتراط يكون ذلك الجزء الواجب أو ذلك المستحب متعلقاً للإجاره ولم يأت به، فيسقط أو يوجب الخيار إذا كان من قبيل تخلف الشرط. (البجنوردی). * بأن كان من باب تعدد المطلوب، ويثبت حينئذ خيار تخلف الشرط. (السبزواری). * فحينئذ يثبت للمستأجر خيار التخلف. (المرعشى).
- ٣- ٣. بأن كانت الإجاره عليه مع الشرط المذكور، وحينئذ يكون للمستأجر الخيار لتخلف الشرط. (الحكيم).
- ٤- ٤. مجرد كون المقصود ذلك لا يغير أحكام الإجاره في موردھا. (عبدالهادی الشیرازی).

حكم ما لو آجر نفسه لصلاه شهر و شك بأن المستأجر عليه سفر أو حضر

(مسألة ٢٩): لو آجر نفسه لصلاه شهر مثلاً فشكَّ (٢) في أنَّ المستأجر عليه صلاه السفر أو الحضر، ولم يمكن الاستعلام من الموءجر (٣) أيضاً (٤) فالظاهر وجوب (٥) الاحتياط بالجمع، وكذا لو آجر نفسه لصلاه وشكَّ أنها الصبح أو الظهر مثلاً وجب الإتيان بهما.

(مسألة ٣٠): إذا علم أنَّه كان على الميت فوائت ولم يعلم أنَّه أتى بها قبل موته أم لا (٦)

ص: ١٤٨

١-١. وحيثُ يثبت للموءجر خيار فوت الشرط، فله الفسخ الموجب للرجوع إلى أجره المثل. (آقاضياء). * إلا إذا كان النسيان مأخوذاً في متعلّق الإجاره بنحو الاشتراط لا المدخلية كان تخلفه موجباً لخيار الشرط. (مفتى الشيعة). * بأن يكون هو متعلّق الإجاره حقيقة، كما هو الحال في الإجازات المتعارفه؛ وعليه فلا أثر لنسيان الواجبات غير الركنيه بالمقدار المتعارف، وكذا المستحبات اللازم إتيانها بحسب الإطلاق؛ فإنه لا يعمّ صورته النسيان، نعم، مع وجود قرينه على لحاظ المركّب على نحو تنبسط الأجره عليه يتم ما ذكره في المتن من نقصان الأجره بالنسبه، وأما في صورته الاشتراط فظاهر الشرط جعل الخيار للمستأجر عند تخلفه، فلو فسخ فعليه للأجير أجره مثل العمل، نعم، مع وجود قرينه على لحاظه على نحو تنبسط عليه الأجره يجرى عليه حكمه، أو على نحو يكون مخصّصاً للعمل المستأجر عليه فلا يستحقّ الأجير شيئاً. (السيستاني).

٢-٢. بأن نسيّ المستأجر عليه. (محمدرضا الكلپايگانی).

٣-٣. أريد به المستأجر. (المرعشي).

٤-٤. الصحيح المستأجر. (عبدالله الشيرازي).

٥-٥. على الأحوط فيه وفيما بعده؛ للإشكال في تنجز العلم الإجمالي. (تقى القمي).

٦-٦. الظاهر أنَّ الشكَّ في إتيانه بها في حكم العلم بالعدم فتترتب عليه أحكامه. (السيستاني).

- ١ - ١. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی، الشاهرودي، عبدالله الشيرازي، تقى القمى). * وإن لا يجب مراعاته. (الحائري). * إن قلنا بخروجه عن الأصل. (أحمد الخونساري). * بناءً على الخروج من الأصل، وقد عرفت المختار فيه. (المرعشي). * بل الأقوى ذلك في موارد يجب الاستئجار فيها على تقدير الفوات. (الخوئي).
- ٢ - ٢. والأقوى عدمه إلا أن يكون مائياً. (الحكيم). * قد عرفت أن الأقوى عدم وجوب الاستئجار من تركه على الواجبات البدنيه، إلا إذا أوصى بها فتخرج من الثلث. نعم، يجب القضاء في الفرض الأول على الولي على الأحوط، بل الأقوى. (زين الدين).
- ٣ - ٣. لا بأس بتركه لو كان الشك حادثاً بعد وقت العمل؛ لعموم حيلولة الوقت، وإلا فالأقوى التفصيل بين صورته كون الشك في مقدار الفائت من جهة الشك في مقدار الزمان الماضي عليه فتوءخ - حيثئذ بالأقل، أو من جهة الشك في أدائه بعد العلم بمضي الزمان فالأصل الإتيان بالأكثر ولو للاستصحاب، كما لا يخفى. (آقازياء). * لكن لا يجب لظاهر حال المسلم، وهو مقدم على استصحاب عدم الإتيان. (الرفيعي). * بل الأقوى إذا كان مائياً إخراجاً من الأصل. (الجنوردي). * إن كان للميت ولي فيجب عليه تفرغ ذمته مباشرة أو تسيباً، وإلا فإن قلنا بخروج الواجبات البدنيه من الأصل كما هو مختاره فيجب أيضاً، وإلا كما هو المختار، فلا بأس بترك الاحتياط. (السبزواري). * بل الأقوى ذلك. (الروحاني). * بل الأقوى، كما في صورته العلم بعدم الإتيان. (مفتي الشيعة).

وجوب القضاء على ولي الميت ما فاته من الصلاة لعذر و عدم إمكانه قضاءه

يجب (١) على ولي (٢) الميت (٣) _ رجلاً كان الميت أو (٤) امرأة (٥) على الأصح (٦)، حرّاً كان أو عبداً _ أن يقضى عنه

ص: ١٥٠

١-١. على الأحوط، وعليه تُبتنى التفرعات الآتية. (السيستاني).

٢-٢. الولي: هو الولد الذكر الأكبر سنّاً. (مفتي الشيعة).

٣-٣. تعييناً، لا تخيراً بينه وبين الصدقة، كما عن بعض الأساطين. (المرعشي).

٤-٤. التعميم غير معلوم. (الرفيعي).

٥-٥. الأقوى عدم الوجوب عنها. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * فيه إشكال، لظهور الأولى به على الإطلاق في كونه من يستحق منه الجبوه أيضاً، وهذا المعنى مختص بالرجال ولا يشمل المرأة، ولقد شرحنا هذا البيان في كتاب الصلاة، فراجع. (آقاضياء). * الأقوى عدم الوجوب. (صدر الدين الصدر). * فيها إشكال أحوطه ذلك. (الإصطهباناتي). * على الأحوط. (الحكيم، البجنوردي). * على الأحوط في المرأة. (محمد رضا الكلبيگانی، مفتي الشيعة). * الحكم بالنسبة إلى المرأة مبني على الاحتياط، والأقوى عدم وجوب القضاء عنها. (تقي القمي). * الأظهر عدم وجوب القضاء عنها وعن العبد. (السيستاني). * فيه إشكال، نعم، هو أحوط. (اللكراني).

٦-٦. لا يبعد الاختصاص بالرجال. (الحائري). * بل على الأحوط. (آل ياسين، الفاني، حسن القمي). * فيه إشكال، نعم، هو أحوط. (الكوه كمری). * على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * بل الأصح خلافه، فلا يجب عليه ما فات عن والدته. (الخميني). * فيه إشكال، والأظهر الاختصاص بالرجل، نعم، الأحوط التعميم. (المرعشي). * بل على الأحوط، والأظهر اختصاص الحكم بالرجل. (الخوئي). * بل الأحوط. (السبزواري). * على الأحوط في المرأة. (زين الدين).

- ١ - ١. الأقوى هو التعميم لموجبات الفوات في الصلاة والصوم؛ فعليه فلا فرق بين فوتهما لعذر أو على وجه العصيان والطغيان. (أحمد الخونساري).
- ٢ - ٢. لعذر أو لا لعذر، تمكّن من القضاء أم لا. (الفيروز آبادي). * بل مطلقاً. نعم، في ما فاتته عمداً تأمل. (صدر الدين الصدر). * بل مطلقاً على الأحوط، كما مرّ. (الإصطهباناتي). * الأقوى هو التعميم لموجبات الفوات في الصلاة والصوم. نعم، لا يبعد دعوى انصراف الدليل عمّن تعمّد الترك عالماً عامداً على وجه العصيان والطغيان. (البروجردی). * ولغير عذر على الأحوط، وكذا لو أتى به فاسداً. (الحكيم، الآملي). * بل مطلقاً ما فات عنه، إلا إذا تعمّد في الترك أو الإخلال بشرط. (الرفيعي). * بل مطلقاً ما لم يكن الفوت عن عصيان. (الفاني). * الأقوى عدم الفرق بين العمد وغيره، بل يجب قضاء ما تركه عصيانياً وطغيانياً على الأحوط. (الخميني). * لا بالعصيان وتعمّد الترك. (المرعشي). * بل مطلقاً على الأحوط، ثم إن في عدّ المرض والسفر من العذر مسامحةً واضحة. (الخوئي). * بل مطلقاً على الأحوط. (محمدرضا الكلپايگانی، السبزواری، حسن القمّي). * بل مطلقاً. (تقی القمّي).

١- ١. لا يخفى ما فى العبارة من المسامحة؛ لأنّ ذلك يجرى فى الصوم دون الصلاة. (صدر الدين الصدر). * الأمثلة غير مطابقة للمدعى، إلّا إذا لم يكن المقصود العذر الشرعى منه، والحائض لا يجب عليها القضاء، والأحوط فى غيرها يقضى عنه مطلقاً ولو من غير عذر. (عبدالله الشيرازى). * ليس المرض والسفر عذراً يُسوِّغ به ترك الصلاة، ولا- يجب القضاء على الحائض. (الخمينى). * بل مطلقاً على الأحوط. (محمد الشيرازى). * المرض والسفر لا يكونان عذرين للترك فى باب الصلاة، والحيض لا يجب فيه القضاء. (اللكراني).

٢- ٢. بل مطلقاً على الأحوط، ولا يُترك. (الكوه كمرى). * لا يخفى ما فى ذكرهما من الأعذار. (الرفيعى). * المرض والسفر ليسا عذراً فى الصلاة وإن كانا عذراً فى الصوم، والحيض لا- يوجب القضاء وإن كان عذراً. (الشريعتمدارى). * فى الأمثلة مناقشه؛ إذ بعضها ممّا لا- يُعذر صاحبه بالترك فى باب الصلاة، وبعضها ممّا لا- قضاء له فيه، بل القضاء مختصّ بالصوم. (المرعشى). * الأنسب أن يقال: من نوم أو نسيان أو عجز أو تقيّه؛ لأنّ المرض والسفر ليسا من الأعذار، والحيض لا يجب معه قضاء الصلاة، نعم، يجب معه قضاء الصوم. (محمدرضا الكلپايگانى). * التمثيل بهما للعذر المسوّغ لترك الصلاة فى غير محلّه. (السيستانی).

٣- ٣. التمثيل بها هنا غير مناسب؛ إذ المريض والمسافر لا يُعذران فى ترك الصلاة، والحائض لا يجب عليها قضاؤها، وإنّما هى أعذار غير مسقطه للقضاء فى باب الصوم، لا الصلاة. (البروجردى). * هذه المذكورات أعذار للصوم لا للصلاة، والحيض وإن كان عذراً للصلاة أيضاً ولكن لا- قضاء عليها، والأحوط قضاء جميع ما فات عنه ولو لغير عذر. (الجنوردى). * هذه الأعذار ليست موجبه لسقوط الأداء فى الصلاة، إلّا الحيض، ولا قضاء معه، نعم، هى موجبه لسقوط الأداء فى الصوم، ولعلّ ذكرها من باب أنّها موجبه لترك الصلاة أحياناً. (السبزوارى). * الأظهر التعميم لموجبات الفوات، ثمّ إنّ فى عذر المرض والسفر من العذر فى فوات الصلاة مسامحة، كما أنّ التمثيل بالحيض فى غير محلّه؛ إذ الحائض لا يجب عليها قضاء الصلاة. (الروحانى).

- ١ - ١. قيّد لخصوص الحيض، وأشار به إلى مثل صلاه الآيات ونحوها بناءً على اختصاص سقوط القضاء عن الحائض باليومية، وإلى ما إذا عرض الحيض وقد مضى من الوقت ما يسع الصلاه بحسب حالها فلم تصلّ. (كاشف الغطاء). * مرّ بيانه في المسألة (٣١) من أحكام الحائض. (السيستاني).
- ٢ - ٢. الظاهر وجوب القضاء عمّن تمكّن منه وأهمّل، وإن كان الفوات لغير عذر. (الجواهرى). * بل مطلقاً على الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى، محمدرضا الكلبيگانى). * يكفى فى وجوب القضاء عن الميّت فوات الأداء منه ووجوب قضائه عليه، تمكّن منه أو لا. على الأقوى. (صدر الدين الصدر). * احتمال الاختصاص بصوره التمكن منه قبل الموت له وجه قوى. (المرعشى). * لا يبعد اختصاص وجوب القضاء على الوليّ بما فات مع تمكّن الميّت منه قبل موته؛ لعموم العله الوارده فى روايه أبى بصير. (تقى القمّى). * الظاهر أنّ المراد به هو عدم الإتيان بالقضاء، لا عدم التمكن منه، فإنّ المعتبر فى وجوب القضاء عنه هو تمكّنه من القضاء، لا عدمه. (اللكراني). * بل تمكّن من القضاء ولم يقض، والحيض لا قضاء معه أصلاً. (مفتى الشيعة).
- ٣ - ٣. بل مطلقاً فى وجه موافق للاحتياط. (آل ياسين). * وإن تمكّن على الأقوى. (الإصطهباناتى). * المعتبر وجوب القضاء عن المعذور هو تمكّنه من القضاء، لا عدم التمكن منه. (البروجردى). * بل مطلقاً على الأظهر. (الميلانى). * على الأحوط، بل مطلقاً، بل اعتبار التمكن هو المتيقّن فى المقام. (عبدالله الشيرازى). * لا يبعد اختصاص وجوب القضاء على الوليّ بما إذا تمكّن الميّت منه قبل موته. (الخوئى). * بل مطلقاً على الأحوط. (الأملى، حسن القمّى). * أى لم يقض، وكذا فيما يأتى. (السبزوارى). * بل وإن تمكّن، بل دعوى الاختصاص بصوره التمكن غير بعيدة، وإن كان الأحوط لزوماً القضاء فى ظرف عدم التمكن أيضاً. (الروحانى). * بل و[إن] تمكّن من قضائه دون غيره. (السيستاني).

١ - ١. لو تعمّد ترك الصلاة في وقتها أو أتى بها فاسدًا لم يجب على الوليّ قضاؤها. (النائني). * لا- يُترك. (محمد تقى الخونسارى، الخميني، الأراكي، النكراني). * لا يُترك في غير متعمّد الترك عصيًّا. (مهدى الشيرازي). * بل الأقوى، وفي عدّ المرض والسفر من الأعذار في الصلاة مسامحه، ولعلّ المراد أنّهما من الأعذار العرفيّة، كما أنّ الحيض لا قضاء للصلاة معه كما هو واضح. وإنّما يجب القضاء على الوليّ إذا لم يكن الترك على وجه العناد والطغيان. (زين الدين). هذا الاحتياط لا يُترك فيما إذا تركه عمدًا أو أتى به فاسدًا. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. لا يُترك فيما إذا لم يكن على وجه العناد والطغيان. (الشاهرودى).

٣ - ٣. الأظهر ذلك. (الميلاني).

٤ - ٤. لا- يُترك الاحتياط. (الحائري). * بل لا يبعد ذلك. (حسين القمّي). * سواء تركه اختياراً أم اضطراراً، أم فعله فاسدًا، وسواء تمكّن من قضاائه فتسامح حتى مات، أم لا، وسواء فاته في مرض الموت، أم غيره، ولعلّ هذا التعميم هو الأقوى. (كاشف الغطاء). * لا يُترك، لعذر كان أم لا، تمكّن من قضاائه أم لا، وكذا في المسألة (١٦). (عبدالهادي الشيرازي).

الصوم (١) لمرضٍ تمكّن من قضاؤه وأهمل، بل وكذا لوفاته (٢) من غير المرض من سفر (٣) ونحوه (٤) وإن لم يتمكّن (٥) من

ص: ١٥٥

١- ١. وجوب القضاء فيه مبنّى على الاحتياط أيضاً، وفي كفايه التصديق بمُدٍّ عن كلّ يوم بدلاً عن القضاء قول لا يخلو من وجه. (السيستاني).

٢- ٢. بل وكذا لوفاته لغير عذر على الأحوط. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * على الأحوط فى السفر، والاختصاص بصورة التمكّن فى غيره، كما فى المرض. (اللكراني).

٣- ٣. الظاهر التفصيل، فيجب قضاء ما فات الميّت فى السفر وإن لم يتمكّن هو من قضاؤه، ولا يجب قضاء ما فات المراه فى الحيض والنفاس إذا لم تتمكّن هى من القضاء فى حياتها، كما سيأتى فى قضاء الصوم إن شاء الله. (زين الدين).

٤- ٤. يعتبر التمكّن من القضاء فى غير السفر. (مهدى الشيرازى). * فى وجوب القضاء فى الفائت فى غير السفر مع عدم تمكّن الميّت من قضاؤه إشكال، ولا يبعد عدم وجوبه. (الخوئى). * فى خصوص السفر يتم ما ذكره من التعميم، وأمّا فى غيره فوجوب القضاء مع عدم التمكّن لا يخلو من إشكال ونظر. (الروحانى).

٥- ٥. التمكّن من القضاء معتبر فى غير السفر، نعم، الأحوط التعميم فى المسافر. (البروجردى). * الأظهر اعتبار التمكّن من القضاء فيما عدا السفر. (الميلانى). * على الأحوط فى السفر، وأمّا غيره فالظاهر أنّ التمكّن معتبر فيه فى وجوب القضاء. (الخمينى). * فى التعميم إشكال. (المرعشى). * وجوب القضاء فيما إذا لم يتمكّن الميّت من قضاؤه فى غير السفر مشكل؛ لما مرّ من حديث أبى بصير. (تقى القمى).

المراد بالولى هو الابن الأكبر، فلا يجب على البنت ولا على غير الأكبر

والمراد: به الولد (٢) الأكبر (٣)، فلا يجب على البنت وإن لم يكن هناك

ص: ١٥٦

١- ١. على الأحوط، وإن كان الأقوى اعتبار التمكن من القضاء فى غير المرض من سفر ونحوه. (الجواهرى). * هذا فى السفر، وأمّا فى غيره فلا بدّ من التمكن من قضائه، وإن كان الأحوط إلحاقه بالسفر. (الحكيم). * على الأحوط فى غير السفر، وأمّا فيه فالأظهر وجوب القضاء مطلقاً. (الجنوردى). * على الأقوى فى السفر، وعلى الأحوط فى غيره. (الآملى). * الأظهر عدم الوجوب إذا لم يتمكن من قضائه، إلّا فى الصوم الذى فات فى السفر فإنّ الأحوط وجوب قضائه، وإن لم يتمكن الميّت من قضائه. (حسن القمى).

٢- ٢. الذى يستفاد من النصّ أنّه يجب على أولى الناس بالميت من حيث الطبقة فى الإرث أن يقضى ما على الميت من الصلوات، وأمّا الصوم فيجب على الأكبر من الأولياء. (تقى القمى).

٣- ٣. مع وجوده، وإلّا فالمسألة محلّ إشكال، وكُن على ذكرٍ من ذلك فى الفروع الآتية. (آل ياسين). * أى من لم يكن أكبر منه على الأصح. (صدر الدين الصدر). * الأظهر أنّه أولى الناس بميراثه على ترتيب الطبقات، إلّا إذا كانت إمراة، ثمّ إنّ إذا تعدّد الأولياء وجب عليهم كفايةً ويسقط بفعل واحد منهم، والأحوط حينئذٍ أن يقضى كلّ منهم غير ما يقضيه الآخر إن اختاروا القضاء معاً. (الميلانى). * أى الذى لا أكبر منه فى الذكور. (المرعشى). * بل هو أولى الناس بميراثه من الذكور، فإذا تعدّدوا فالولى هو أكبرهم سنّاً. (زين الدين). * بل المراد به أولى الناس بميراثه من الرجال، فيجب مع فقد الولد الأكبر الذى هو أولى من غيره على غيره من الوارث، فيقضى عنه أكبر أوليائه من أهله، وإن لم يكن فليس على النساء شىء. (الروحانى).

ولد ذكر، ولا على غير الأكبر من الذكور، ولا على غير الولد من الأب(١) والأخ والعَمّ والخال ونحوهم من الأقارب، وإن كان الأحوط(٢) مع فقد(٣) الولد الأكبر(٤) قضاء المذكورين على ترتيب(٥) الطبقات، وأحوط(٦) منه(٧) قضاء الأكبر فالأكبر من الذكور، ثم الإناث في كل طبقه حتى

ص: ١٥٧

- ١-١. الأحوط مع فقد الولد حين الموت أنه يجب على كل وارث مذكر، ومنه يظهر الحكم في المسائل الآتية. (حسن القمّي).
- ٢-٢. هذا الاحتياط ضعيف. (صدر الدين الصدر). * لو تعمّد ترك الصلاه في وقتها أو أتى بها فاسدًا لم يجب على الولي قضاؤها. (جمال الدين الكلبيگانی). * لا يُترك. (مهدى الشيرازي).
- ٣-٣. لا يُترك الاحتياط فيما إذا كان الوارث رجلاً غير الولد. (الكوه كمری).
- ٤-٤. لا يُترك. (حسين القمّي). * لا يُترك في الذكور من الورثه، وكذا [في] المسأله (٢). (عبدالهادي الشيرازي).
- ٥-٥. بل لا يخلو من قوّه في الذكور. (الجواهری).
- ٦-٦. استحباباً. (مفتي الشيعة).
- ٧-٧. لا يُترك الاحتياط. (الحائري). * احتماله ضعيف في الغايه. (المرعشي). * لا يُترك. (محمدرضا الكلبيگانی).

وجوب القضاء على الولي ما فات من الأبوين من صلاه نفسها

(مسأله ١): إنما يجب على الولي قضاء ما فات عن الأبوين (١) من صلاه نفسها، فلا يجب عليه ما وجب عليهما بالاستئجار (٢)، أو على الأب من صلاه أبويه من جهه كونه ولياً.

عدم وجوب القضاء عن الميت على ولد الولد وإن كان هو الأكبر

(مسأله ٢): لا يجب على ولد الولد (٣) القضاء عن الميت (٤) إذا كان هو الأكبر (٥) حال الموت، وإن كان

ص: ١٥٨

١- ١. بل عن الأب، كما مرّ. (الخميني). * بل الفاتت عن الأب فقط في بعض الصور، لا مطلقاً. (المرعشي). * بل ما فات عن خصوص الأب، كما تقدّم. (الخوئي). * لا يختصّ الميت بالأبوين، كما لا يختصّ الولي بالولد الأكبر، كما تقدّم. (زين الدين). * على الأحوط فيما فات من الأم. (حسن القمي). * تقدّم عدم وجوب القضاء عن الأم. (السيستاني). * قد مرّ أن الحكم في الأم إنما هو بنحو الاحتياط. (النكراني).

٢- ٢. أو غير ذلك ممّا وجب على الميت أدائه، كالنذر. (مفتي الشيعة).

٣- ٣. إذا كان الأولي بالميراث غيره، والآل فالأظهر وجوبه عليه، كما عرفت. (الميلاني). * مرّ أنّ مع فقد الولد حين الموت فالأحوط وجوبه على كلّ وارث مذكّر. (حسن القمي).

٤- ٤. قد عرفت أنّ المدار على كونه أولى بميراث الميت، فيجب على ولد الولد إذا كان هو الأولي، وإذا تعدّدوا وجب على الأكبر منهم. (زين الدين). * قد مرّ أنّ الأظهر وجوبه عليه إذا كان هو الأولي بالميراث. (الروحاني).

٥- ٥. لا يترك الاحتياط إذا كان وارثاً. (الكوه كمرى).

أحوط (١)، خصوصاً (٢) إذا (٣) لم يكن (٤) للميت ولد (٥).

لا يجب القضاء على غير الأكبر لو مات الأكبر بعد أحد أبويه

(مسألة ٣): إذا مات أكبر الذكور بعد أحد أبويه لا يجب (٤) على غيره (٧)

ص: ١٥٩

١- ١. لا يُترك في هذا الفرض. (الرفيعي). * هذا الاحتياط استحبابي. (مفتي الشيعة). * سيما في صورته وراثته، وعدم وجود الولد الصلب. (المرعشي).

٢- ٢. لا يُترك في هذه الصورة. (البروجردى، اللنكراني). * لا يُترك الاحتياط في هذا الفرض. (الشاهرودي). * لا يُترك، خصوصاً إذا لم يكن للميت وارث. (عبدالله الشيرازي). * الأظهر أنّ الحكم كذلك؛ فإنّ الميزان صدق عنوان الأولى بالميت من حيث الإرث، ومما ذكرنا يظهر الحال في بعض الفروع الآتية. (تقى القمي). * لا وجه للاحتياط في غير هذه الصورة. (محمد رضا الكلبيكاني).

٣- ٣. فيه تأمل. (الحكيم).

٤- ٤. لا يُترك في هذا الفرض. (حسين القمي).

٥- ٥. مَرَّ الحكم فيه. (الجواهرى). * لا يُترك حينئذٍ. (السبزواري).

٦- ٦. إلّا إذا كان موت الأكبر قبل مضيّ زمان يتمكّن فيه من القضاء. (الlnكراني).

٧- ٧. فيه إشكال، كما يأتي منه مع عدم تمكّن الولي. (حسين القمي). * لا يبعد الوجوب إذا كان موت الأكبر قبل مضيّ زمان يتمكّن فيه من القضاء. (البروجردى). * بل يجب على الأحوط، وكذا في المسألة التالية. (مهدي الشيرازي). * بل يجب عليه بمقتضى الوجوب الكفائي، وكذا في المسألة التالية. (الميلاني). * الأحوط الوجوب إذا كان موته قبل زمان تمكّن العمل كلاً أو بعضاً. (عبدالله الشيرازي). * واحتمال الوجوب في صورته موت الأكبر قبل مضيّ زمان التمكن ضعيف في الغاية، بعد ظهور الدليل في كون المورد الولد الأكبر حين الموت. (المرعشي). * وإن كان أحوط. (السبزواري).

من إخوته (١) الأكبر فالأكبر.

الاعتبار في الولي في أكبر الأبناء بالسن، لا بالبلوغ

(مسألة ٤): لا- يعتبر في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً- عند الموت، فيجب على الطفل إذا بلغ، وعلى المجنون إذا عقل (٢)، وإذا مات (٣) غير البالغ قبل البلوغ أو المجنون قبل الإفاقة (٤) لا يجب على الأكبر (٥) بعدهما (٦).

(مسألة ٥): إذا كان أحد الأولاد أكبر بالسن والآخر بالبلوغ فالولي هو الأول (٧).

ص: ١٦٠

١-١. إن مات الأكبر بعد تمكّنه من القضاء. (عبدالهادي الشيرازي).

٢-٢. الأظهر عدم وجوب القضاء عليهما. (السيستاني).

٣-٣. الولي. (مفتي الشيعه).

٤-٤. الأحوط الوجوب عليهما في هذه الصورة. (عبدالله الشيرازي).

٥-٥. فيه تأمّل. (حسين القمّي). * في خصوص الصوم العدى فات منه لمرض ولم يقضه بعد البرء الأحوط وجوب قضائه على أكبر ذكور الورثة، وإن لم يقضه هو فالأحوط وجوب القضاء على سائر ذكور الورثة. (حسن القمّي).

٦-٦. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط، وكذا [في] المسألة (٢٤). (عبدالهادي الشيرازي).

٧-٧. ويحتمل أن يكون هو الثاني، فيتصالحان على ما يوافق الاحتياط. (حسين القمّي). * فيه نظر، والصور ثلاثه، فإن تساوا بالسن واختص أحدهم بالبلوغ فالبالغ مقدّم، وكذا لو تساوا بالبلوغ واختص أحدهم بالكبر فإن الأكبر سنّاً مقدّم قطعاً، وأمّا لو تساوا فيهما فالولايه، لهما ويقسط القضاء عليهما. (كاشف الغطاء). * بل هما معاً، ويتعيّن الواجب في حقّ الثاني ما لم يبلغ الأول. (الميلاني). * على الأظهر. (المرعشي).

لا يجب في الولي كونه وارثاً، بل يجب على الممنوع من الإرث بالقتل أو

(مسألة ٦): لا يعتبر (١) في الولي كونه وارثاً، فيجب على الممنوع (٢) من الإرث (٣) بالقتل أو الرق أو الكفر.

الخنثى المشكل الأكبر لا يعتبر ولياً، بل غيره ولو كان أصغر

(مسألة ٧): إذا كان الأكبر خنثى (٤) مشكلاً فالولي غيره (٥).

ص: ١٦١

١- ١. بل يعتبر. (تقى القمي).

٢- ٢. مبني على الاحتياط. (حسين القمي). * فيه نظر. (حسن القمي).

٣- ٣. لا- يبعد اختصاص الوجوب بغيره. (الخنثى). * الأقوى عدم وجوب القضاء عليه. (السيستاني). * فيه تأمل ونظر. (الروحاني).

٤- ٤. فيه نظر، وكذا في صورته الانحصار. (حسين القمي). * الأقوى أنه يجب عليه أن يحتاط في القضاء عن الميت في جملة ما يحتاط فيه بين أحكام الرجال والنساء، من غير فرق بين أن يكون هو الأكبر أو غيره. (الميلاني).

٥- ٥. فيه إشكال، ويحتمل قوياً عدم وجوب القضاء على كل منهما، كما في المسألة التالية. (آل ياسين). * بل لا يجب على غيره أيضاً. (محمد تقى الخوانساري، الأراكي). * فيه تأمل. (الكوه كمرى). * فيه إشكال وتأمل. (عبدالله الشيرازي). * على الأحوط. (أحمد الخونساري). * لا يخلو من إشكال، والأظهر عدم الوجوب على واحدٍ منهما. (الشريعتمداري). * الاحتياط هو التوزيع، وإن كان الأقوى عدم الوجوب على أي واحدٍ منهما، كما في المسألة (٨). (الفاني). * محل تأمل. (الخميني). * كون غيرها ولياً مع عدم كونها طبيعته ثالثة محل إشكال، فلعل الأوجه عدم الوجوب لا عليها ولا عليه، نعم، الأحوط الأولى إتيانهما بالقضاء. (المرعشي). * ويجب على الخنثى أيضاً إذا كان بلوغه بعد موت الميت؛ لأنه يعلم إجمالاً: إما مكلف بتكاليف الرجال، أو النساء، فيجب عليه الاحتياط، نعم، يسقط عنه إذا أذاه غيره. (حسن القمي). * يجب على الخنثى البالغ من باب العلم الإجمالي إن قلنا بتنجزه، وكذلك الحال في صورته الانحصار. (تقى القمي). * لا يجب القضاء على غيره، وأما هو فيراعى الاحتياط، سواء كان منحصراً، أم لا. (السيستاني). * محل إشكال. (اللكراني).

من الذكور (١) وإن كان أصغر،

لو انحصرت الولايه فى الخنثى لم يجب عليه

ولو انحصر فى الخنثى لم يجب (٢)

ص: ١٦٢

-
- ١ - ١. الظاهر عدم الوجوب عليهما. (الحائرى). * بل يجب عليهما على الأحوط، ولو سبق أحدهما سقط عن الآخر. (عبد الهادى الشيرازى). * ومع ذلك يجب على الخنثى قضاء ما فات عن أبيه إذا كان بلوغه بعد موت أبيه، نعم، إذا قضاها غيره سقط عنه بلا إشكال. (الخوئى). * على الأ-حوط. (محمدرضا الكلپايگانى، السبزوارى، اللكرانى). * لكونه أكثر نصيباً منه، ولكن مع ذلك لا يترك الاحتياط؛ لاحتمال كونه الولد الأكبر الذى هو مورد النصوص. (الروحانى).
- ٢ - ٢. إلا- إذا لم يكن ذكور فى الورثه فإنّ الأ-حوط حينئذٍ وجوب القضاء عليه؛ لما مرّ. (محمدرضا الكلپايگانى). * يشكل الحكم فى هذه الصوره، بل لا يترك الاحتياط بلزوم القضاء عليه. (زين الدين).

عدم وجوب القضاء على أى واحد لو اشتبه الأكبر بين الاثنين

(مسأله ٨): لو اشتبه الأكبر بين الاثنين أو الأزید لم يجب على واحد منهم(٢)، وإن كان الأحوط(٣) التوزيع(٤) أو القرعه.

فيما لو تساوى الإبنان بالسن قسط القضاء عليهما

(مسأله ٩): لو تساوى الولدان فى السن قُسط(٥) القضاء(٦)

ص: ١٦٣

- ١- ١. فى إطلاقه نظر. (الحكيم، الآملى). * وإن كان الأحوط ذلك. (الفانى). * بل وجب للعلم الإجمالى بالوجوب، أو كونه مكلفاً بما يختص بالنساء. (الروحانى).
- ٢- ٢. بل يجب كفاية عليهم جميعاً، على ما تقدّم، ومن ذلك يظهر الحال فى المسأله التاليه. (الميلانى). * وجوب القضاء عليهم على سبيل الكفايه لا يخلو من وجه، بل لا يخلو من قوه. (زين الدين).
- ٣- ٣. الأحوط الأولى. (مفتى الشيعه).
- ٤- ٤. لا يُترك. (حسين القمى). * لا ينبغى تركه. (محمد الشيرازى).
- ٥- ٥. التقسيط أعدل، لا- سيّما إذا رضيا به، ولكنّ الأوفق بالصناعه أن يكون واجباً على كلّ منهما على نحو الكفايه لوحده الواجب وتعدّد من عليه الواجب، فتدبر حقه. (الفانى). * بل يجب كفايه مطلقاً. (تقى القمى).
- ٦- ٦. لا- يبعد كون الوجوب كفائياً مطلقاً. (الحكيم). * على مبنى جعل المكلف وما عليه كلياً طبيعياً، وهناك احتمال آخر، وهو: ثبوت وجوب مجموع المقضى على كلّ واحدٍ منهما على النحو الكفائى، فإذا لم يأت أحدهما بما يخصّه فعلى الآخر الإتيان بالمجموع. (المرعشى). * بل يجب القضاء عليهما وجوباً كفائياً، سواء أمكن التقسيط فى الواجب، أم لم يكن. (زين الدين). * يُحتمل أن يكون الواجب كفائياً، فيراعى مقتضى الاحتياط. (حسن القمى).

عليهما(١)، ويكلف بالكسر [أى ما لا يكون قابلاً للقسمه والتقسيت كصلاه واحده، وصوم يوم واحد] كل منهما على الكفايه
فلهما أن يوقعا دفعه، ويحكم بصحة كل منهما وإن كان متحداً(٢) فى ذمه الميت(٣)، ولو كان صوماً من قضاء شهر رمضان لا
يجوز لهما(٤) الإفطار(٥) بعد

ص: ١٦٤

١- ١. وإذا لم يأت أحدهما بحصته فالأحوط أن يأتى الآخر بجميع ما على الميت. (حسين القمى). * ويحتمل وجوب المجموع
على كل منهما كفايه، كما التزم به فى الكسر، فإنه المعهود فى أمثاله، بل هذا الاحتياط أقوى. (الشريعتمدارى). * الظاهر أن
الوجوب كفائى مع إمكان التقسيت وعدمه، فإن الظاهر وجوب طبعى المقضى على طبعى الولى، ولازم ذلك كون الوجوب
عيتياً إذا لم يتعد الولى، وكفائياً إذا تعدد. (الخوئى). * الظاهر أن وجوب القضاء حينئذ كفائى مطلقاً، أمكن التقسيت، أم لا.
(الآملى). * بل الأظهر أنه على نحو الوجوب الكفائى. (السيستانى).

٢- ٢. فى تعدد القضاء عن الغير مع كون المقضى واحداً معيناً إشكال. (المرعشى).

٣- ٣. إذا كان متحداً فى ذمه الميت فكيف يعقل فى القضاء عنه التعدد؟ والقول بأن الواجب صرف الوجود وهو يصدق على
المتعدد كصدقه على المتحد خلاف الفرض؛ إذ المفروض فوت صوم يوم معين من أيام شهر رمضان مثلاً، لا صوم يومين منه،
وهكذا. (الشريعتمدارى).

٤- ٤. على الأحوط. (الخمينى، السبزوارى). * الأقوى جوازه فى حق من جزم أو اطمأن بإتيان صاحبه كاملاً. (المرعشى). * عدم
الجواز مع العلم بعدم إفطار الآخر محل تأمل وإشكال. (اللكراني).

٥- ٥. لا- يبعد جوازه لأحدهما إذا اطمأن بإتمام الآخر. (الخوئى). * على الأحوط. (محمد الشيرازى). * يمكن القول بجوازه
لأحدهما إن علم بإتمام الآخر. (حسن القمى).

- ١ - ١. بناءً على عدم جواز الإفطار بعد الزوال في قضاء شهر رمضان عن الغير، وسيأتي في محله منعه، ومنه يظهر الحال في الكفّاره. (السيستاني). * للتأمل في ذلك مجال، ولكنّه أحوط. (زين الدين). * حكم إتمام الصوم حكم الشروع فيه، فكما أنّه مع الاطمئنان بقيام الغير به لا يجب الشروع فيه كذلك مع الاطمئنان بأنّه يتمّه يجوز له الإفطار. (الروحاني).
- ٢ - ٢. بل يجب عليهما مع التقارن وإلاّ على الأخير دون المتقدم، وإن كان الأحوط. (الشاهرودي).
- ٣ - ٣. بل لا يخلو من قوّه، أفطرا دفعه أو على التعاقب، نعم، لو أفطر أحدهما دون الآخر فلا شيء عليه. (كاشف الغطاء). * لا يبعد كفايه كفّاره واحده عند التقارن، وثبوتها على المتأخّر عند التعاقب. (الآملی). * الكفّاره الواحد عليهما معاً يشتركان فيها إن تقارن إفطارهما، وإن تقدّم أحدهما كان على الآخر فقط كفّاره. (محمد الشيرازي). * إذا تقارن الإفطاران فالظاهر وجوبها على المستأجر، والأحوط على المتقدم أيضاً. (حسن القمّي).
- ٤ - ٤. بناءً على لزوم الكفّاره على القاضى عن الغير يجب على كلّ منهما مع التقارن، ولو أفطرا على التعاقب وجبت على المتأخّر بلا إشكال، وعلى المتقدم أيضاً على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلّيايگانی). * مع تقارن إفطارهما، وإلاّ على المتأخّر خاصّه، وإن كان الأحوط على المتقدم أيضاً. (البجنوردي). * بل على المستأجر عند عدم التقارن، نعم، الأحوط على المتقدم أيضاً. (عبدالله الشيرازي). * في التقارن وفي التعاقب على المتأخّر. (المرعشي). * لا يبعد كون وجوبها أيضاً كفايياً. نعم، إذا لم يتقارن الإفطاران فوجوبها على المتأخّر لا يخلو من وجه. (الخوئي). * إذا تقارنا في الإفطار وجبت الكفّاره عليهما معاً، وإذا أفطر أحدهما بعد الآخر وجبت الكفّاره على المتأخّر، وإن كان الأحوط أن يكفّر المتقدم أيضاً، ولكن سيأتي أنّ الأقرب عدم وجوب الكفّاره في القضاء عن الغير. (زين الدين). * الظاهر أنّ وجوبه على المتأخّر إذا لم يتقارن الإفطاران ممّا لا ينبغي التوقّف فيه على القول بوجوبها على القاضى عن الغير، وأمّا في صورته التقارن فلا يبعد القول بكون وجوبها عليهما كفايياً، وبه يظهر الحال في المتقدم في صورته التعاقب. (الروحاني). * في صورته تقارن الإفطارين، ومع التعاقب تجب على المتأخّر نعم، وجوبها على المتقدم إنّما هو بنحو الاحتياط. (اللكراني).

على وجوبها(١) في القضاء عن الغير أيضاً كما في قضاء نفسه.

سقوط القضاء عن الولي لو أوصى الميت بالاستئجار بشرط صحة صلاه الأجير

(مسألة ١٠): إذا أوصى الميت بالاستئجار عنه سقط عن الولي، بشرط الإتيان(٢) من الأجير صحيحاً(٣).

ص: ١٦٦

١-١. على هذا البناء الأقوى وجوب الكفارة عليها مع التقارن في الإفطار، ومع عدمه فالأقوى وجوبها على المتأخر، والأحوط وجوبها على المتقدم أيضاً. (الإصطهباناتي). * لو تقارنا في الإفطار وإلا فعلى المتأخر منهما. (الرفيعي). * وهو أحوط إن لم يكن أقوى. (محمد الشيرازي).

٢-٢. سقوطه بمجرد الإيضاء لا يخلو من قوه. (الأصفهاني).

٣-٣. ولو ببركه الحمل على الصحة. (آل ياسين). * ولو ببركه أصاله الصحة. (زين الدين). * ويكفي الإتيان الوثوق به عرفاً، وفي الصحة حمل فعل المسلم على الصحيح. (محمد الشيرازي). * قبل الإتيان يكون وجوبه على كل من الولي والوصي كفاًئاً. (الروحاني). * بل يسقط عنه مطلقاً مع كون الوصيه نافذه. (السيستاني).

جواز استئجار الولي ما عليه من القضاء عن الميت

(مسألة ١١): يجوز للولي أن يستأجر ما عليه من القضاء عن الميت.

في سقوط القضاء عن الولي لو تبرع عن الميت متبرع

(مسألة ١٢): إذا تبرع بالقضاء عن الميت متبرع سقط عن الولي (١).

وجوب مراعاة الترتيب في الصلاة على الولي، والاحتياط بالتكرار مع جهله

(مسألة ١٣): يجب (٢) على الولي (٣) مراعاة (٤) الترتيب (٥) في

ص: ١٦٧

١-١. هذا مع حصول الاطمئنان بالإتيان منه، وأمّا إذا لم يأتى بالعمل أو لم يحصل الاطمئنان منه لم يسقط عن الولي. (مفتى الشيعة).

٢-٢. مع علم الميت، ومع جهله أو الشك في حاله لا يجب، فلا يجب التكرار. (الخميني). مَرَّ عدم الوجوب، إلّا في المترتبتين في الأصل. (مفتى الشيعة).

٣-٣. لا- يجب على الأقوى. (الإصفهاني). * بل لا يجب الترتيب في القضاء مطلقاً، إلّا في الظهرين والعشاءين ليوم واحد، كما مَرَّ. (آل ياسين). * مع علمه بعلم الميت بالترتيب. (صدر الدين الصدر). * على التفصيل الماضي في القضاء عن نفسه. (الحكيم). * الأقوى عدم وجوبه حتّى مع العلم بالترتيب، ولو قلنا بوجوبه على القاضي عن نفسه مطلقاً أو في صورته العلم به تقدّم الكلام فيه. (الشاهرودي). * بل لا يجب. (الرفيعي). * الأقوى عدم وجوبه. (الميلاني). * بناءً على وجوبه في قضاء نفسه، وقد مَرَّ عدم الوجوب. (محمدرضا گلپايگانی). * مَرَّ عدم وجوب الترتيب في غير المترتبتين بالأصل. (السيستاني).

٤-٤. على الأحوط، والظاهر عدم الوجوب. (الجواهر). * تقدّم عدم وجوب الترتيب حتّى مع العلم به، ففي الجهل بطريق أولى. (البجنوردی).

٥-٥. قد مَرَّ عدم وجوب الترتيب إلّا في المترتبتين. (أحمد الخونساري). * لا يجب في غير المرتبات الشرعيّة. (الفاني). * قد مَرَّ غير مَرَّه عدم وجوب الترتيب إلّا في المترتبتين في الأداء. (المرعشي). * مَرَّ عدم وجوبها. (الخوئي). * لا يجب في غير المترتبتين، وإن كان أحوط خصوصاً في صورته العلم. (السبزواري). * في المترتبتين أداءً، وهي الظهران والعشاءان مع العلم، وأمّا مع الجهل فلا، كما مَرَّ. (محمد الشيرازي). * لا يجب على الأقوى، كما مَرَّ. (حسن القمّي). * قد مَرَّ حكمه. (الروحاني).

١ - ١. في المترتبين أداءً، كما مرّ. (عبدالهادي الشيرازي). * تقدّم أنّ الأقوى عدم وجوب الترتيب في الذي يقضى عن نفسه فضلاً عن يقضى عن غيره، إلّا- في الفريضتين المتربتين في أدائهما كالظهرين وكالعشاءين فلا يجب التكرار مع الجهل. (زين الدين).

٢ - ٢. على الأحوط، كما مرّ. (الإصطهباناتي).

٣ - ٣. الأقوى عدم وجوبه. (النائيني، جمال الدين الكالپايگاني، الميلاني). * الأقوى كما سبق عدم وجوبه، ولا سيّما مع الجهل حتّى في القاضى عن نفسه، بل عدم وجوبه في القاضى عن غيره حتّى مع العلم لا يخلو من قوّه. (كاشف الغطاء). * فيه إشكال حتّى على القول بوجوب مراعاة الترتيب. (الآملی). * في صورته العلم بعلم الميت، وأمّا مع العلم بجهله أو الشكّ فيه فلا- يجب الترتيب، فلا يجب التكرار. (اللكراني).

٤ - ٤. الحكم مبنّى على الاحتياط، خصوصاً فيما كان الميت جاهلاً- به أيضاً. (حسين القمّي). * إلّا إذا كان حرجياً. (عبدالله الشيرازي). * وقد تقدّم أنّ الأقوى عدم وجوب الترتيب في صورته الجهل. (الشريعتمداري).

المناط في الجهر والإخفات على حال الولي المباشر، لا الميت فيجهر بالجهريه ولو عن الام

(مسأله ١٤): المناط في الجهر والإخفات (٢) على حال الولي المباشر، لا الميت (٣)، فيجهر في الجهريه وإن كان القضاء عن الأم.

مراعاة الولي تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً، بخلاف أجزاء الصلاة و شرائطها

(مسأله ١٥): في أحكام الشكّ والسهو يراعى الولي تكليف نفسه (٤) اجتهاداً أو تقليداً، لا- تكليف الميت، بخلاف (٥) أجزاء الصلاة وشرائطها فإنه يراعى (٦) تكليف (٧) الميت (٨)،

ص: ١٦٩

١- ١. قد مرّ عدم وجوب التكرار للترتيب. (الحائري). * إلا إذا كان حرجاً. (محمد تقي الخونساري، الأراكي).

٢- ٢. وكذا غيرهما من الأحكام التي تلحق الفعل باعتبار مباشرته، لا باعتبار ذاته، كستر تمام البدن، وما يلحق الفاعل باعتبار العجز والقدره فيصلّى القادر قائماً عمّن فات عنه قاعداً، ويصلّى العاجز قاعداً عمّن فات قائماً، ولا يجب على الولي الاستنابه مع العجز، ولكنّ الأقوى وجوب الانتظار مع رجاء زوال العذر، والأحوط الاستنابه مع عدمه، وكذا في العلم والجهل المعذور فيه موضوعاً أو حكماً، كمن جهل القبلة فصلّى إلى الجبهه المظنونه أو إلى الأربع مع عدم الظنّ، أو صلّى في طاهر كان الميت يعتقده نجساً، وهذا بخلاف ما يلحق الفعل لذاته كالقصر والتمام فإنه يراعى فيه حال الميت، لا المباشر، فيقصر ما فاته سافراً، ويتم ما فاته حضراً، مسافراً كان المباشر أو حضراً. (كاشف الغطاء).

٣- ٣. في صورته نيابه المرأه عن الرجل الأحوط رعايه حاله في الجهر. (أحمد الخونساري).

٤- ٤. بل يراعى الولي تكليف نفسه مطلقاً. (محمد الشيرازي).

٥- ٥. تقدّم تفصيل الكلام فيه. (صدر الدين الصدر).

٦- ٦. تقدّم أنّه لا أثر لاجتهاد الميت أو تقليده بعد موته. (جمال الدين الكلبيگانی). * تقدّم الكلام فيه. (الشاهرودى).

٧- ٧. قد تقدّم الإشكال في هذه الجبهه، وهكذا في تاليه من الفرع. (آفاضيه).

٨- ٨. تقدّم أنّه لا أثر لاجتهاد الميت أو تقليده بعد موته. (النائني). * الأقوى اعتبار تكليف نفسه في أجزاء العباده وشرائطها، وكذا في أصل وجوب القضاء على الميت وعدمه. (الحائري). * بل يراعى كلا التكليفين في جميع الصور على الأحوط. (حسين القمّي). * بل يراعى تكليف نفسه، وكذا في أصل وجوب القضاء. (الإصفهاني، الخميني، مفتي الشيعه، السيستاني). * بل تكليف نفسه أيضاً على الاحتياط الذي مرّ سابقاً، وكذا في أصل وجوب القضاء، بل لا يكاد يظهر وجهٌ لمراعاة تكليف الميت فيه مع أنّه تكليف الولي. (آل ياسين). * بل تكليف نفسه، وكذا في أصل وجوب القضاء. (محمد تقي الخونساري، عبدالله الشيرازي، الأراكي، اللنكراني). * الظاهر أنّ الواجب على الولي مراعاة تكليف نفسه، وكذا في أصل القضاء وثبوت الفرق بينه وبين الأجير. (الكوه كمرى). * فيه تأمّل، بل منع، بل مراعاة تكليف نفسه لا يخلو من القوه، خصوصاً في أصل وجوب القضاء، إلاّ أنّه لا يترك الاحتياط بمراعاة أحوطهما، كما مرّ. (الإصطهباناتي). * بل تكليف نفسه، كما مرّ، والأحوط رعايه الأحوط منهما، وكذا إذا اختلفا في أصل الوجوب لا يبعد فيه عدم وجوبه على كلا التقديرين. (البروجردى). * بل الأحوط منه ومن

تكليف نفسه، وكذا في أصل وجوب القضاء. (مهدى الشيرازي). * بل أحوط القولين، وكذا في أصل وجوب القضاء. (عبدالهادي الشيرازي). * بل تكليف نفسه، وكذا فيما بعده. (الحكيم، الآملي). * قد عرفت أنّ الأجير يراعى تكليف نفسه. (الرفيعي). * الأقوى أنّه يراعى تكليف نفسه في ذلك وفي أصل وجوب القضاء، نعم، ينبغي أن يراعى ما هو الأحوط من التكليفين مطلقاً. (الميلاني). * بل يراعى تكليف نفسه في المورد، وكذا في أصل وجوب القضاء. (أحمد الخونساري). * بل يراعى تكليف نفسه، وكذا في أصل الوجوب. (الشريعةمداري). * بل تكليف نفسه، وكذا في وجوب القضاء وعدمه. (الفاني). * قد مرّ أنّه يراعى تكليف نفسه، نعم، الأحوط العمل بالأحوط منهما، والأحوط منه رعايه الوظيفتين. (المرعشي). * مرّ حكمه. (الخوئي). * بل تكليف نفسه، وكذا في أصل وجوب القضاء، ولا فرق بين صورته العلم وعدمه. (محمدرضا الكلپايگانی). * بل تكليف نفسه. (السبزواري). * بل يراعى الولي تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً، سواء علم ببطالان مذهب الميت أم لا. (زين الدين). * بل الأحوط مراعاة تكليفيهما. (حسن القمي). * بل يراعى تكليف نفسه مطلقاً. (تقي القمي). * قد مرّ أنّ الأظهر أنّه يراعى تكليف نفسه، إلّا إذا أجره على العمل الصحيح عند المؤجر، وكذا في أصل وجوب القضاء المتّبع هو اجتهاد الولي أو تقليده. (الروحاني).

وكذا(١) في أصل(٢) وجوب القضاء(٣)، فلو كان مقتضى تقليد الميّت أو

ص: ١٧١

-
- ١- ١. تقدّم أنّ المناط اجتهاد المصلّي أو تقليده، وكذلك الأمر في أصل القضاء. (البجنوردی).
 - ٢- ٢. ينبغي أن يُعدّ هذا الإلحاق من سهو القلم. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * لا وجه له أصلاً في الوليّ، وإن كان يمكن في الوصيّه بالقضاء في غيره. (الرفيعی).
 - ٣- ٣. المتّبع فيه اجتهاد الوليّ أو تقليده على الأظهر. (الخوئي). * بل يراعى تكليف نفسه في وجوب القضاء. (حسن القمّي).

اجتهاده وجوب القضاء عليه يجب على الولي (١) الإتيان به وإن كان مقتضى مذهبه عدم الوجوب، وإن كان مقتضى مذهب الميت عدم الوجوب لا يجب عليه وإن كان واجباً بمقتضى (٢) مذهبه، إلا إذا علم علماً (٣) وجدائياً قطعياً بطلان مذهب الميت فإعراعى حينئذٍ تكليف نفسه (٤).

لا يجب على الولي القضاء لو علم فوائت للميت ولم يدر أنها لعذر أو لا

(مسأله ١٦): إذا علم الولي أنّ على الميت فوائت ولكن لا يدرى أنّها فاتت لعذر (٥) من مرض أو نحوه أو لا لعذر لا يجب (٦) عليه (٧).

ص: ١٧٢

- ١- ١. مراعاة تكليف نفسه في الموردين هو الأقوى. (الجواهرى). * الأوجه اتباع نظر الولي مطلقاً. (المرعشى).
- ٢- ٢. العمل بمقتضى مذهب الولي مطلقاً هو الأقوى. (الجواهرى).
- ٣- ٣. أو قامت عليه حجة تعبدية. (شاهرودى).
- ٤- ٤. ويجب على الولي ثبته النيابة، فلا تبرأ ذمته بإهداء الثواب إلى الميت. (كاشف الغطاء).
- ٥- ٥. بل مع الشك في كون الترك عن عصيان، ومع ذلك فلا احتياط لا ينبغي تركه. (الفانى). * مرّ عدم الفرق بين الفوت لعذر وغيره. (الخميني).
- ٦- ٦. هذا تفريع على مختاره. (البروجردى). * تقدّم أنّ الأحوط الوجوب مع عدم العذر. (الحكيم). * مرّ أنّ الأحوط الوجوب مطلقاً. (عبدالله الشيرازى). * بل يجب. (تقى القمى). * قد مرّ أنّ مقتضى الاحتياط عدم الفرق. (اللكراني). * بل على الأحوط وجوباً، كما مر. (مفتى الشيعه).
- ٧- ٧. قد علم ممّا مرّ أنّه يجب عليه. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى). * قد مرّ أنّ الأقوى وجوب القضاء مطلقاً. (كاشف الغطاء). * الأظهر وجوبه على ما تقدّم. (الميلانى). * على ما اختاره من التفصيل. (الشاهرودى). * قد مرّ أنّ الأحوط القضاء مطلقاً. (محمدرضا الكليبايگانى). * بل يجب عليه القضاء مطلقاً وإن كان لا لعذر، كما تقدّم في أوّل الفصل إذا لم يكن الترك على سبيل العناد والطغيان. (زين الدين).

القضاء (١)، وكذا إذا شك في أصل الفوت (٢) وعدمه.

مدار الأكبرية للأبناء على الولادة، لا على انعقاد النطفة، فالأول ولادة هو الأكبر

(مسألة ١٧): المدار في الأكبرية على التولد، لا على انعقاد النطفة، فلو كان أحد الولدين أسبق انعقاداً والآخر أسبق تولداً فالولدي هو الثاني (٣)،

ص: ١٧٣

١ - ١. قد مرَّ أنه لا- يُترك الاحتياط فيه. (الحائري). * تقدّم عدم الاختصاص بما كان لعذر. (حسين القمّي). * قد عرفت أنّ الأحوط القضاء مطلقاً. (الكوه كمرى). * بل الأحوط وجوب القضاء مطلقاً، كما مرَّ. (الإصطهباناتي). * تقدّم لزوم الاحتياط فيه. (مهدي الشيرازي). * تقدّم أنّ الأحوط وجوب القضاء عليه ولو لغير عذر. (البجنوردی). * قد مرَّ أنّ الأقوى هو التعميم. (أحمد الخونساري). * بل يجب عليه، على ما مرَّ. (الخوئي). * بل الأحوط الوجوب مع عدم العذر، كما تقدّم. (الآملي). * بل يجب على الأحوط، كما تقدّم. (السبزواري). * تقدّم أنّ الأحوط وجوب القضاء مطلقاً حتّى لو كان الفوت لا لعذر، أمّا مع الشك في أصل الفوت فالأصل عدم الفوت. (محمد الشيرازي). * بل يجب عليه على الأحوط، كما مرَّ. (حسن القمّي). * قد مرَّ أنّ الأظهر وجوب القضاء مطلقاً. (الروحاني).

٢ - ٢. قد مرَّ تفصيل الكلام فيه، فراجع. (آقاضياء).

٣ - ٣. على ما هو المشهور المعروف، والرواية الدالة على الأسبق انعقاداً لا تولداً مهجوره متروكة. (الشاهرودي).

ففى التوأمين الأكبر أولهما تولّداً (١).

فى عدم اختصاص الوجوب على الولى بالفوائت اليومية

(مسألة ١٨): الظاهر (٢) عدم اختصاص ما يجب على الولى بالفوائت اليومية، فلو وجب عليه صلاه بالنذر المؤقت وفاتت منه لعذر (٣) وجب (٤) على الولى (٥) قضاؤها (٦).

كفايه الوجوب على الولى إخبار الميت قضاء ما فاته لعذر

(مسألة ١٩): الظاهر أنه يكفى (٧) فى

ص: ١٧٤

- ١- ١. وإن كان مقتضى بعض الأخبار أنّ الأكبر آخرهما تولّداً. (الكوه كمرى). * وما ورد فى بعض الروايات من كون الأكبر الآخر تولّداً مؤوّل أو مطروح. (المرعى).
- ٢- ٢. بل الأحوط. (مهدى الشيرازى).
- ٣- ٣. بل مطلقاً على الأظهر. (الميلانى). * على الأحوط. (عبدالله الشيرازى).
- ٤- ٤. فيه نظر. (الأصفهاني). * مَرَّ عدم الوجوب فى المسألة (١) من هذا الفصل. (مفتى الشيعه). * على الأحوط. (صدر الدين الصدر، محمدرضا الكلبايگانى).
- ٥- ٥. على الأحوط، ولا يُترك. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (أحمد الخونسارى). * فيه إشكال. (الأملى). * على الأحوط الأولى. (المرعى).
- ٦- ٦. الحكم مبنى على الاحتياط. (حسين القمى). * على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى، محمد الشيرازى). * على الأحوط فى النذر، وقضاء ما وجب عليه من صلاه الآيات فالظاهر وجوبه. (السبزواري). * لا يبعد عدم الوجوب. (السيستانى).
- ٧- ٧. على الأحوط. (الحكيم). * لا يخلو من إشكال، نعم، هو الأحوط. (الخمينى). * كفايته مطلقاً محلّ إشكال. (حسن القمى). * الكفايه تختصّ بصوره كون المخبر ثقة. (تقى القمى). * فيه منع. (السيستانى).

الوجوب (١) على الولي إخبار الميت (٢) بأن عليه قضاء ما فات لعذر (٣).

وجوب القضاء على الولي إذا مات أحدهما في أثناء الوقت

(مسألة ٢٠): إذا مات في أثناء الوقت بعد مضي مقدار الصلاة (٤) بحسب حاله قبل أن يصلي وجب على الولي (٥) قضاؤها (٦).

ص: ١٧٥

١- ١. كفايته مطلقاً محل تأمل. (حسين القمي). * فيه تأمل، إلا أن يحصل الاطمئنان، وحينئذ كان الأقوى ذلك. (الميلاني). * مشكل، مع عدم حصول الوثوق من قوله. (أحمد الخونساري). * بشرط حصول الوثوق وعدم الاتهام في حق الورثة. (المرعشي).

٢- ٢. فيه نظر؛ إذ لا دليل على حجته قوله، نعم، هو الأحوط. (البجنوردي). * في كفايته إشكال، بل منع. (الخوئي). * مع حصول الوثوق من قوله. (السبزواري). * على الأحوط. (زين الدين). * إذا كان ثقة، وإلا ففيه إشكال. (الروحاني).
٣- ٣. وكذا يجب على الولي لو فات وقد أدرك ركعه، كالحائض طهرت قبل تمام الوقت بما تدرك ركعه من الصلاة. (محمد الشيرازي).

٤- ٤. مع الطهاره من الحدث. (صدر الدين الصدر). * بشرائطها ومقدماتها. (المرعشي).
٥- ٥. على الأحوط كما مر. (الجواهري). * لكن لا ينوي القضاء إن أتى بها في الوقت بالمعنى الاصطلاحي، وهو الفوت في الوقت. (عبدالله الشيرازي).

٦- ٦. لكن لا ينوي القضاء إن أتى بها عنه قبل مضي الوقت. (البروجردی). * إذا لم يوءد عنه. (الحكيم). * أي إتيانها، سواء كان في الوقت أم في خارجه، والتعبير بالقضاء متوسّع فيه وبالنسبه إلى المنوب عنه. (المرعشي). * لكن لا ينوي القضاء إذا أتى بها قبل مضي وقتها، كما أنّ الأحوط ترك تأخيرها عن الوقت. (محمد رضا الكلبيكاني). * فإن كان بعد الموت ينوي القضاء، وإلا فينوي الأمر الفعلي. (السبزواري). * الأحوط أن يأتي بها قبل خروج وقتها، كما أنّ الأحوط أن يقصد بها امتثال الأمر الفعلي، ولا ينوي بها القضاء المعهود إلا إذا أتى بها بعد الوقت. (زين الدين). * لكن لا ينوي عنوان القضاء إذا أتى به في الوقت. (الروحاني).

وجوب الاستئجار من التركة لو لم يكن ولي أو كان ومات قبل أن يقضى

(مسألة ٢١): لو لم يكن ولي (١) أو كان ومات قبل أن يقضى عن الميّت وجب (٢) الاستئجار (٣) من

ص: ١٧٦

- ١- ١. قد مرّ الاحتياط فيه، وأمّا إن كان ومات فلا وجه للخروج من تركه الميّت. (الحائري). * قد مرّ الاحتياط فيه، و مع موت الوليّ لا يبعد عدم الوجوب إلّا مع الإيصاء فيخرج من الثلث. (محمدرضا الكلپایگانی).
- ٢- ٢. فيه إشكال، بل منع. (تقى القمّي).
- ٣- ٣. قد مرّ عدم الوجوب. (الجواهرى). * الأقوى عدم وجوبه إلّا مع الإيصاء به. (الإصفهاني). * على الأحوط. (الإصطهباناتي). * هذا مبنيّ على المتعلّق بأصل التركة، وقد مرّ أنّ الأقوى عدمه، نعم، يجب إن أوصى به وكان من الثلث، أو أمضاه الورثة. (البروجردى). * على الأحوط مع عدم الوليّ مطلقاً. (مهدى الشيرازى) * الظاهر عدم الوجوب. (الحكيم، حسن القمّي). * إذا أوصى بالثلث وكان يسع للاستئجار. (الرفيعى). * الأقوى عدم وجوبه، إلّا إذا كان قد أوصى بفوائته فيراعى حينئذٍ أحكام الوصيّة. (الميلاني). * الأقوى عدم وجوبه، إلّا مع الإيصاء به فيخرج من الثلث. (أحمد الخونسارى). * الأقوى عدم الوجوب، والأحوط الاستحباب. (عبدالله الشيرازى). * قد مرّ أنّ الأقوى عدم الوجوب، ومع الإيصاء يخرج من الثلث. (الخميني). * الأقوى عدم وجوب الاستئجار في صورته عدم الوصيّة، ووجوب إخراجه من الثلث معها. (المرعشى). * فيه إشكال تقدّم في صلاحه الاستئجار. (الآملی). * الأقوى عدمه، إلّا مع الإيصاء به فيُخرج الأجره من الثلث حينئذٍ. (السبزواری). * الظاهر عدم الوجوب، إلّا مع الوصيّة، فتخرج من الثلث، ولا- يقضى عن الوليّ في الفرض اللاحق. (زين الدين). * قد مرّ أنّ الأقوى هو الخروج من الثلث في خصوص صورته الوصيّة. (اللكراني).

فيما لو تبين بطلان ما أتى به الولي من قضاء الصلاة

وكذا لو تبين بطلان ما

ص: ١٧٧

١ - ١. بل على كبار الورثة من حصصهم على الأحوط. (حسين القمّي). * بناءً على خروج العبادات البدنيّة من الأصل، وقد عرفت منعه. (آل ياسين). * الأقوى خلافه، كما تقدّم. (الكوه كمرى). * الأحوط استئجار الكبار من سهمهم. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى). * الأقوى عدم وجوب الاستئجار من أصل التركة، ولا يُترك الاحتياط باستئجار كبار الورثة في حصصهم من الثلث. (عبدالهاده الشيرازى). * على مختاره من خروج الواجبات البدليه الغير الواجبه على الولي: إمّا لعدم كون فوتها من عذر، وإمّا لفقد الموضوع _ أى الولي _ بناءً على اختصاص الولي بالولد، لا- مطلق من كان أولى بميراثه من الأصل. (الشاهرودى). * تقدّم الكلام فيه، نعم، يجب الإخراج من تركته مع الإيصاء. (البجنوردى). * والأقوى عدم الوجوب. (شريعتمدارى). * مرّ أنّ الأقوى عدم وجوبه إلّا- مع الإيصاء. (الخوئى). * تقدّم أنّ فوائت الميّت لا- تخرج من الأصل. (السيستانى). * بل يخرج من الثلث إذا كان أوصى بذلك ومع عدم الإيصاء به فلا وجوب. (مفتى الشيعة).

أتى به (١).

عدم المنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه

(مسألة ٢٢): لا يمنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه، ويتخير (٢) في تقديم أيهما شاء (٣).

عدم وجوب الفوريه في قضاء الولي عن الميت

(مسألة ٢٣): لا يجب عليه الفور (٤) في القضاء عن الميت (٥) وإن كان أولى وأحوط (٦).

فيما لو مات الولي بعد الميت قبل تمكنه من القضاء

(مسألة ٢٤): إذا مات الولي بعد الميت قبل أن يتمكن من القضاء ففي الانتقال إلى الأكبر بعده (٧).

ص: ١٧٨

-
- ١- ١. أي ما أتى به الولي. (المرعشي).
 - ٢- ٢. حيث لم تظهر أمارات الموت وعلائم انسلاب القدره، وإلا فتقدم فوائت نفسه على الأقوى. (المرعشي).
 - ٣- ٣. إلا مع مظنه الموت وقلنا بضيق وقت القضاء حينئذ، فيقدم فوات نفسه. (صدر الدين الصدر).
 - ٤- ٤. الأقوى ما ذكره، والأحوط الفوريه. (المرعشي).
 - ٥- ٥. ما لم يبلغ حد الإهمال والتهاون. (مفتي الشيعه).
 - ٦- ٦. لا ينبغي ترك هذا الاحتياط. (البرجودي). * لا ينبغي ترك هذا الاحتياط؛ لخلاص الميت. (عبدالله الشيرازي).
 - ٧- ٧. لكن على ما استظهرناه سابقاً كان الوجوب الكفائي يعمهما من أول الأمر، فلا إشكال في أنه بعد موت أحدهما يتعين على الآخر. (الميلاني). * الأحوط الانتقال، بمعنى توجه الوجوب في الواقع إليه. (عبدالله الشيرازي).

١- ١. أقربه عدم الانتقال . (الجواهرى). * الأقوى عدم الانتقال، وقد تقدّم منه التصريح بذلك فيما لو مات الأكبر وكان صبيّاً أو مجنوناً قبل البلوغ أو الإفاقه، والكلّ من واحد. (النائنى، جمال الدين الكلّبايگانى). * أقواه عدم الانتقال. (الكوه كمرى). * والأقوى عدم الانتقال. (صدر الدين الصدر). * هذا ينافى ما تقدّم منه فى نظيره فى المسأله (٤) من الجزم بعدم الانتقال، فراجع. (الإصطهباناتى). * لا- يبعد الوجوب على الأ- كبر بعده من أوّل الأمر كما مرّ. (البروجردى). * أحوطه الانتقال كما مرّ. (مهدي الشيرازى). * قوى. (الحكيم). * وهذا منه قدس سره تردّد بعد الاختيار، وقد صرّح فى السابق بعدم الانتقال. (الشاهرودى). * هذا مخالف لما ذكره واختاره فى المسأله الثالثه، ونحن وافقناه هناك فى عدم الانتقال. (البجنوردى). * أحوطه ذلك، وأقواه العدم. (الفانى). * الأ- ظهر عدم الانتقال. (المرعشى، حسن القمى، الروحانى). * أظهره عدم الانتقال، كما صرّح بنظيره فى المسأله الرابعه. (الخوئى). * تقدّم الاحتياط فيه، كما مرّ منه قدس سره الفتوى بعدم الانتقال فى المسأله (٣). (السبزوارى). * الأقوى عدم الانتقال، كما تقدّم فى المسأله الثالثه والمسأله الرابعه. (زين الدين). * والأقرب العدم، كما مرّ عن الماتن أيضاً. (محمد الشيرازى). * الميزان فى وجوب القضاء تحقّق الأولويّه حين الموت. (تقى القمى). * بل منع. (السيستانى). * قد مرّ استثناء هذه الصوره من عدم الوجوب. (اللنكرانى). * مرّ منه قدس سره عدم الوجوب فى المسأله (٣) من هذا الفصل ولكنّه أحوط. (مفتى الشيعه).

(مسألة ٢٥): إذا استأجر الولي غيره لما عليه من صلاة الميت فالظاهر (١) أن الأجير يقصد النيابة عن الميت (٢)، لا عنه (٣).

* * *

ص: ١٨٠

١- ١. بل المعلوم. (البروجردى).

٢- ٢. فى إفراغ ذمته، أو يقصد النيابة عن الولي فى إفراغ ذمه الميت. (المرعشى).

٣- ٣. مع كون عقد إجارته متعلقاً بهذا العنوان، وإلا فلو تعلّق بإتيان ما عليه من فعل غيره، فلا بدّ وأن يكون آتياً بعمل الغير من قبيل الأجير، ووجه التفصيل المزبور واضح لا يحتاج إلى البيان لدى التأمل. (آقاضياء). * أى لا عن الولي. (مفتى الشيعة).

الجماعة مستحب أكيد فى جميع الفرائض اليومية الأدائية

وهى من المستحبات الأكيدة فى جميع الفرائض (١)، خصوصاً اليوميّة منها، وخصوصاً فى الأدائيّة، ولا سيّما فى الصبح والعشاءين، وخصوصاً لجيران المسجد أو من يسمع (٢) النداء، وقد ورد فى فضلها وذمّ تاركها من ضروب التأكيدات ما كان يلحقها بالواجبات.

صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفرد بأربع وعشرين درجة

ففى الصحيح: الصلاة فى جماعة تفضل على صلاة الفرد (أى الفرد) بأربع وعشرين درجة (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب صلاة الجماعة، ح ١، وفيه: عن الصادق عليه السلام .).

فى فضل و ثواب صلاة الجماعة فى القرآن و السنة النبويه

وفى روايه زراره: قلت لأبى عبد الله عليه السلام : ما يروى الناس : أنّ الصلاة فى جماعة أفضل من صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين؟ فقال عليه السلام : «صدقوا»، فقلت: الرجلان يكونان جماعة؟ قال عليه السلام : «نعم، ويقوم الرجل عن يمين الإمام» (وسائل الشيعة: الباب (١) من أبواب صلاة الجماعة، ح ٣، باختلافٍ يسير).

ص: ١٨١

-
- ١ - ١. التعميم بالنسبة إلى صلاة الاحتياط ، وما كانت مندوبة ذاتاً واجبةً بالعناوين الطارئة، كما ترى. (المرعشى). * لم يثبت مشروعيتها فى غير اليوميّة والآيات وصلاة الأموات. (الروحانى). * لم تثبت مشروعيتها فى صلاة الطواف. (السيستانى).
 - ٢ - ٢. كما فى الخبر، وتأويل بعض المحدثين من البحارنه إلى النداء يوم الجمعة، وهو كما ترى. (المرعشى).

وفى روايه محمّد بن عماره، قال: أرسلت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن الرجل يصلّى المكتوبه وحده فى مسجد الكوفه أفضل، أو صلاته مع جماعه؟ فقال عليه السلام: «الصلاه فى جماعه أفضل» (وسائل الشيعة: الباب (٣٣) من أبواب أحكام المساجد، ح ٤٠٤).

فضل الجماعه فى حديث جبرئيل للنبي صلى الله عليه وآله عن الله تعالى

مع أنّه ورد: أنّ الصلاه فى مسجد الكوفه تعدل ألف صلاه (وسائل الشيعة: الباب (٤٤) من أبواب احكام المساجد، ح ١١، باختلافٍ يسير فى اللفظ.)، وفى بعض الأخبار ألفين، بل فى خبر (١) قال (٢) رسول الله صلى الله عليه وآله: «أتانى جبرئيل مع سبعين ألف ملك بعد صلاه الظهر، فقال: يا محمّد، إنّ ربّك يُقرئك السلام، وأهدى إليك هديتين، قلت: ما تلك الهديتان؟ قال: الوتر ثلاث ركعات، والصلاه الخمس فى جماعه، قلت: يا جبرئيل، ما لأمتى فى الجماعه؟ قال: يا محمّد، إذا كانا اثنين كتب الله لكلّ واحد بكلّ ركعه مائه وخمسين صلاه، وإذا كانوا ثلاثه كتب الله لكلّ واحد بكلّ ركعه ستمائه صلاه، وإذا كانوا أربعة كتب الله لكلّ واحد ألفاً ومائتى صلاه، وإذا كانوا خمسه كتب الله لكلّ واحد بكلّ ركعه ألفين وأربعمائه صلاه، وإذا كانوا ستّه كتب الله لكلّ واحد منهم بكلّ ركعه أربعة آلاف وثمانمائه صلاه، وإذا كانوا سبعة كتب الله لكلّ واحد منهم بكلّ ركعه تسعه آلاف وستمائه صلاه، وإذا كانوا ثمانية كتب الله لكلّ واحد منهم بكلّ ركعه تسعه عشر ألفاً

ص: ١٨٢

١- ١. الخبر المذكور فى جامع الأخبار وغيره، لكنّه ضعيف فى الغايه لا يعتمد عليه من لا يتمسّك بذيل قاعده التسامح، التى قد مرّ مراراً عدم تماميتها لإثبات السنن والمكروهات. (المرعشى).

٢- ٢. رواه فى كتاب الإمام والمأموم، عن أبى سعيد الخدرى، وفى جامع الأخبار بتغيير يسير. (الكوه كمري).

ومائتي صلاة، وإذا كانوا تسعة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة ستّة وثلاثين ألفاً وأربعمائة صلاة، وإذا كانوا عشرة كتب الله لكل واحد منهم بكل ركعة سبعين ألفاً وألفين وثمانمائة صلاة، فإن زادوا على العشرة فلو صارت السماوات كلّها قرطاساً والبحار مداداً والأشجار أقلاماً والثقلان مع الملائكة كُتّاباً لم يقدرُوا أن يكتبوا ثواب ركعه.

تضاعف الأجر عند تعدد جهات الفضل في فضيله المساجد

يا محمّد، تكبيره يُدركها الموءمن مع الإمام خير من ستّين ألف حجّه وعمره، وخير من الدنيا وما فيها بسبعين ألف مرّه، وركعه يصلّيها الموءمن مع الإمام خير من مائه ألف دينار يتصدّق بها على المساكين، وسجده يسجدها الموءمن مع الإمام في جماعه خير من عتق مائه رقبه (مستدرک الوسائل، الباب (١) من أبواب صلاة الجمعة. ج ٢).

زياده الفضل والأجر في فضيله إمام الجماعة و كثره المأمومين

وعن الصادق عليه السلام: «الصلاه خلف العالم بألف ركعه، وخلف القرشي بمائه» (مستدرک الوسائل، الباب (٢٣) من أبواب صلاة الجمعة. ج ٦).

ولا يخفى أنّه إذا تعدّدت جهات الفضل تضاعف الأجر، فإذا كانت في مسجد السوق الذي تكون الصلاه فيه باثنتي عشرة صلاة يتضاعف بمقداره، وإذا كانت في مسجد القبيله الذي تكون الصلاه فيه بخمسه وعشرين فكذلك، وإذا كانت في المسجد الجامع الذي تكون الصلاه فيه بمائه يتضاعف بقدره، وكذا إذا كانت في مسجد الكوفه الذي بألف، أو كانت عند عليّ عليه السلام الذي فيه بمائتي ألف، وإذا كانت خلف العالم أو السيّد فأفضل، وإن كانت خلف العالم السيّد فأفضل، وكلّما كان الإمام أوثق وأورع وأفضل فأفضل، وإذا كان المأمومون ذوو فضل فتكون أفضل، وكلّما كان المأمومون أكثر كان الأجر أزيد.

عدم جواز ترك الجماعة رغبة عنها أو استخفافاً بها

ولا يجوز تركها رغبة عنها أو استخفافاً بها.

ففى الخبر: «لا- صلاة لمن لا- يصلى فى المسجد إلّا- من علّه، ولا- غيبه لمن صلى فى بيته ورغب عن جماعتنا، ومن رغب عن جماعة المسلمين وجب على المسلمين غيبته، وسقطت بينهم عدالته، ووجب هجرانه، وإذا دفع إلى إمام المسلمين أنذره وحذّره، فإن حضر جماعة المسلمين وإلّا أحرق عليه بيته» (وسائل الشيعة: باب (٤١) من كتاب الشهادات، ح ٢٠٢).

وفى آخر: أن أميرالمؤمنين عليه السلام بلغه أن قوماً لا- يحضرون الصلاة فى المسجد، فخطب فقال: «إنّ قوماً لا- يحضرون الصلاة معنا فى مساجدنا، فلا يؤءاكلونا، ولا يشاربونا، ولا يشاورونا، ولا يناكحونا، أو يحضروا معنا صلاة جماعة، وإنّى لأوشكُ بنار تُشعل فى دورهم فأحرقها عليهم أو ينتهون»، قال: فامتنع المسلمون من مؤءاكلتهم ومشاربتهم ومناكحتهم حتّى حضروا لجماعة المسلمين (وسائل الشيعة: باب (٢) من أبواب المساجد، ح ٩٠). إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة (وسائل الشيعة: أبواب صلاة الجماعة).

ما ورد من الأحاديث والأخبار فى ذم تارك الجماعة رغبة عنها

فمقتضى الإيمان عدم (١) الترك من غير عذر سيّما مع الاستمرار عليه، فإنّه كما ورد لا يمنع الشيطان من شىء من العبادات منعها، ويعرض عليهم الشبهات من جهة العدالة ونحوها حيث لا- يمكنهم إنكارها؛ لأنّ فضلها من ضروريات الدين (راجع بحار الأنوار: ٨٥/١٦٥، حيث للمجلسي رحمه الله بيان بشأن هذا الخبر).

ص: ١٨٤

١- ١. تارة يكون الترك ناشئاً عن إنكار الحكم الشرعى، وأخرى يكون ناشئاً عن الداعى النفسانى، أمّا على الأوّل فيكون المنكر كافراً، وأمّا على الثانى فلا وجه لرميه بالفسق فكيف بالكفر؟ (تقى القمى).

وجوب الجماعة في الجمعة واشتراطها في صحتها

(مسألة ١): تجب الجماعة في الجمعة، وتُشترط في صحتها، وكذا العيدين مع اجتماع شرائط (١) الوجوب،

في حكم ضيق الوقت عن تعلم القراء لمن لا يحسنها

وكذا إذا (٢) ضاق (٣) الوقت (٤) عن تعلّم (٥) القراء (٦) لمن لا يُحسنها مع قدرته (٧) على

ص: ١٨٥

١- ١. ومع العدم تستحبّ الجمعة فيها على الأشهر. (المرعشي).

٢- ٢. على الأحوط، بل لا يخلو من قوّه. (صدر الدين الصدر).

٣- ٣. على الأحوط. (اللكراني).

٤- ٤. على الأحوط. (الحكيم، الآملي، محمدرضا الكلپايگانی). * وجوب الجماعة في هذه الصورة غير معلوم وإن كان أحوط. (الشريعتمداري). * الجماعة لا- مدخلية لها حينئذٍ في الأثر الوضعي. (المرعشي). * وجوب الجماعة فيه تكليفي محض على الأظهر. (الخوئي). * على الأحوط، كما تقدّم منه قدس سره في المسألة (٣٢) من فصل القراءه. (السبزواري). * على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازي). * لكن إذا صلى حينئذٍ فرادى ففي بطلان صلاته إشكال. (حسن القمي). * إنّما تجب عقلاً فراراً من استحقاق العقاب في خصوص ما إذا كان مقصّراً في ترك التعلّم، ولا- تجب في غير ذلك، ولا تشترط في صحّة الصلاه في ذلك المورد. (الروحاني).

٥- ٥. على الأحوط. (البروجردی). * وجوب الجماعة في هذه الصورة لا يخلو من إشكال، نعم، الأحوط ذلك. (البجنوردی). * هذا هو الأحوط، وفي الوجوب نظر، بل منع. (الفاني).

٦- ٦. على الأحوط. (عبدالله الشيرازي، الخميني).

٧- ٧. على الأحوط، وعدم الوجوب أقوى. (الجواهری). * على الأحوط، كما هو كذلك في غير هذه الصورة من الصور المذكورة في المتن، إلّا الصورة الأخيرة. (الشاهرودي). * على الأحوط. (البجنوردی).

فى وجوب الجماعة بالنذر والعهد واليمين

وأما إذا كان عاجزاً عنه أصلاً فلا- يجب عليه حضور الجماعة وإن كان أحوط (٢)، وقد تجب (٣) بالنذر (٤) والعهد واليمين، ولكن لو خالف صحّت (٥) الصلاة (٦)، وإن كان متعمداً (٧).

حكم وجوبها لو توقف ترك الوسواس عليها

ووجبت حينئذٍ عليه

ص: ١٨٦

- ١ - ١. على الأحوط. (النائنى، الكوه كمرى، جمال الدين الكلبيگانى، زين الدين). * لا- تجب على الأقوى. (عبدالهادى الشيرازى). * وجوب الجماعة فى هذا الفرض عقلى، كما تقدّم فى مبحث القراءة. (السيستانى).
- ٢ - ٢. لا يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يُترك مهما تيسّر. (الميلانى). * لا يُترك، إلا أن يكون حرجياً. (تقى القمى).
- ٣ - ٣. قد عرفت مراراً أنّ الواجب بالنذر وأخويه إنّما هو عنوان الوفاء بأحدها، ولا يسرى منه إلى مثل الجماعة. (اللكراني).
- ٤ - ٤. قد مرّ أنّ عنوان المنذور لا يجب بالنذر، وكذا فى أخويه. (الخمينى).
- ٥ - ٥. يأتى منه رحمه الله الإشكال فى صحّة الصوم المنذور مع المخالفة فى المسألة (٧) من كتاب الصوم، والمسألان من باب واحد. (السبزوارى).
- ٦ - ٦. إلا- إذا كانت علّة لتعذر الوفاء بالنذر فيما بعد. (البروجردى). * فيه إشكال إذا كان الإتيان بها منفرداً؛ علّة لترك الوفاء بالنذر. (البجنوردى). * الإطلاق محلّ إشكال، والتفصيل هو المتّجه. (المرعشى). * إن كانت المنذوره صلاه الجماعة، وأما إن كان المنذور إتيانها جماعةً فالظاهر بطلان الفرادى؛ لأنّها تفويت لموضوع النذر. (محمدرضا الكلبيگانى).
- ٧ - ٧. الظاهر البطلان حينئذٍ. (الحكيم). * لا يخلو من شوب الإشكال. (المرعشى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بإتيانها جماعةً. (الآملى). * الظاهر بطلان الصلاه إذا كان متعمداً، ولا ينافى ذلك وجوب الكفّاره عليه؛ فإنّ البطلان آتٍ من قبل النذر. (زين الدين).

والظاهر (٢) وجوبها (٣) أيضاً إذا كان (٤) ترك الوسواس (٥) موقوفاً

ص: ١٨٧

- ١- ١. ويحتمل قوياً عدم الحنث لو أعادها جماعة. (آل ياسين). * لو أعادها جماعة فالظاهر عدم الحنث، وعدم الكفّاره، إلا أن يكون ارتكازه حين النذر الصلاه الغير المعاده. (حسن القمى).
- ٢- ٢. فى إطلاقه لبعض الوسواسيين الغير الموجب عملهم بطلان صلاته نظر جذاً، ولقد أشرنا إلى نظيره أيضاً فى بعض الفروع السابقة. (آقاضياء). * على الأحوط. (صدر الدين الصدر).
- ٣- ٣. الظاهر عدم وجوبها شرعاً، بل هو إلزام عقلى، وكذا فى ضيق الوقت عن إدراك ركعه. (الخمينى). * لكن لا بالوجوب الشرعى، بل بالوجوب العقلى المقدمى، وكذا فى ضيق الوقت. (اللكرنانى).
- ٤- ٤. وكان الوسواس موجباً لبطلان الصلاه. (تقى القمى).
- ٥- ٥. إن وجب ترك الوسواس. (الجواهرى). * وكانت الوسوسة مؤديّة إلى بطلان العباد، أو تركها بالكلّ _ والعياذ بالله _ كما شاهدناه من بعض المبتلين بهذا الداء العضال، الذى منشؤه زوال قوّه التجزّم الذى يُعدّ من الأمراض الدماغية، وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ الاستعاذه قبل الشروع فى العمل ممّا جرّبت فى دفعها، سيّما الاستعاذه المأثوره عن أهل البيت عليهم السلام، وهى هذه: «أَعُوذُ بِاللّهِ الْقَوِىِّ، وَأَعُوذُ بِمُحَمَّدٍ الرّضِىِّ، مِنْ شَرِّ كُلِّ شَيْطَانٍ غَوِىٍّ» (مستدرک الوسائل: الباب (٢٧) من أبواب الخلل فى الصلاه، ح ٤)، فإنّى أرويهما عن زاهد الزمان وسلمان العصر حجّه الإسلام الحاج الشيخ حسن على الإصفهاني نزيل مشهد الرضا عليه السلام، وهو عن شيخه جمال الزاهدين مولانا الحجّه السيّد مرتضى الرضوى الكشميرى، بطرقه إلى فخر الناسكين مولانا السيّد رضى الدين ابن طاووس الحسنى صاحب الإقبال بطرقه المعروفة. وممّا جرّبه لدفع الوسوسة: قراءه زیاره الجامعه الكبيره والمداومه عليها ولو فى كلّ شهر مرّه، وأوصانى بها مشايخى السالكين أيضاً، وجرّبه مراراً، وعليك أيّها الأخ المبتلى بهذا المرض المراجعة إلى كتاب «العقد الطهماسبى»، للعلامة الشيخ حسين بن عبدالصمد الحارثى والد العلامة شيخنا البهائى، فإنّ فيه شفاء العليل ورواء الغليل، وفى هذا كفايه لمن اعتبر، وسرّ إطاله الكلام فى هذه الحاشيه أنّى رأيت كثيراً من الناس حتّى بعض الأفاضل ابتلى بها بحيث يُرثى له، بل قد رأيت من سرت الوسوسة من عباداته إلى معتقداته، ثمّ إلى عاداته وعرفياته عَصِيَ مَنَا اللّهِ وجميع محبّى آل الرسول صلى الله عليه و آله منه آمين آمين، ومن أجله خرجنا هنا عن نمط التحشيه؛ لكثرة الابتلاء بها فى هذا العصر، سيّما بين بعض الطبقات الجليله من الناس عافاهم الله تعالى. (المرعى).

عليها(١)، وكذا إذا ضاق الوقت(٢) عن إدراك(٣) الركعه(٤) بأن كان هناك إمام في حال الركوع، بل وكذا إذا كان بطيئاً في القراءة في ضيق

ص: ١٨٨

١- ١. وكان الوسواس موجباً لبطلان الصلاة. (الخوئي). * إذا كان الوسواس موجباً لبطلان الصلاة لا مطلقاً، وفي ضيق الوقت وبطؤ القراءة الحكم مبنئ على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازي). * مع كون الوسواس موجباً لبطلان الصلاة. (حسن القمّي). * وكان الوسواس مبطلاً للصلاة. (الروحاني). * لا- دليل على حرمه الوسواس بعنوانه، كما تقدّم في فصل طريق ثبوت النجاسه. (السيستاني).

٢- ٢. فيه تأمل. (الكوه كَمَرِي).

٣- ٣. قاعده «مَن أدرك» تختصّ بصلاة الغداة. (تقى القمّي).

٤- ٤. على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * فيه تأمل وإشكال. (الشريعتمداري). * بل وكذا إذا توقّف إدراك تمام الصلاة في الوقت عليها. (السيستاني).

- ١ - ١. إذا كان ترك إطاعتها إيذاءً لهما، وإلا فلا. (صدر الدين الصدر). * إذا آل ترك إطاعتها إلى العقوق وسوء العشره معهما وإيذاءهما. (المرعشى). * لا دليل على وجوب إطاعه الوالدين. (تقى القمى).
- ٢ - ٢. إذا عدت المخالفة عقوقاً. (الكوه كمرى). * على الأحوط. (الرفيعى). * على الأحوط إذا لم تكن مخالفته عقوقاً. (عبدالله الشيرازى). * بل هو بعيد، وإن كان أوفق بالبر. (الفانى). * بنحو ما مرّ فى النذر وأخويه على تقدير الوجوب. (اللكراني).
- ٣ - ٣. على وجه يوجب تأديهما عن مخالفته كى يدخل فى فحوى عموم «فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ» (الإسراء: ٢٣)، وإلا فلا دليل على وجوب عنوان إطاعتهما، كما اعترف فى الجواهر أيضاً (جواهر الكلام: ١٧/١١٩). (آفاضياء).
- ٤ - ٤. على الأحوط. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، عبدالهادى الشيرازى). * إذا استلزم مخالفته العقوق. (الحائرى). * أو المولى على الأحوط فى الجميع. (آل ياسين). * فيه نظر، إلا أن يكون عن شفقته عليه. (الحكيم). * فيما إذا كان مخالفتها موجبه لإيذاءهما، وإلا ففيه إشكال. (البجنوردى). * وجوب طاعه الوالدين فى مثله محل تأمل وإن كان أحوط، لكن وجوب عنوان الجماعه مع فرض وجوب طاعتها محل منع، كما مرّ فى مثل النذر، بل الواجب هو طاعتها، ويتحد فى الخارج مصداق الطاعه والجماعه. (الخمينى). * وجوب إطاعتها فيما لا يرجع إلى حسن المعاشره محل إشكال. (الخوئى). * فى خصوص ما إذا أوجب ترك الإطاعه إيذاءه. (الآملى). * إذا استلزم مخالفتها العقوق، وإلا فهو الأحوط. (محمدرضا الكلپايگانى). * مع كون الترك إيذاءً لهما، وفى غيره على الأحوط. (السبزوارى). * إذا كان الأمر منهما عن شفقته عليه، أو كان فى المخالفة إيذاء لهما. (زين الدين). * مع تأذيه بتركها، وعدم ضرر على الولد. (محمد الشيرازى). * فيه نظر، ما لم يستلزم الترك عقوقاً وإيذاء لهما. (حسن القمى). * إذا عُدَّت المخالفة عقوقاً، أو كانت إيذاءً لهما. (الروحانى). * بل هو بعيد، نعم، لابد من الاجتناب عما يوجب تأديهما الناشئ عن شفقتهم، وإن لم يبلغ حد العقوق. (السيستانى).

عدم مشروعيه الجماعه فى النوافل الأصلية وإن وجبت بالعارض بنذر

(مسأله ٢): لا تشرع الجماعه فى شىء من النوافل الأصلية (١) وإن وجبت بالعارض (٢) بنذر أو نحوه (٣)، حتى صلاه الغدير (٤) على الأقوى (٥)، إلا فى صلاه الاستسقاء، نعم، لا بأس بها فيما

ص: ١٩٠

١- ١. على إشكال فى بعض الموارد. (السيستاني).

٢- ٢. على الأحوط. (عبدالله الشيرازي).

٣- ٣. على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني).

٤- ٤. الأقوى مشروعيتها فى صلاه الغدير. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى). * مشروعيه الجماعه فيها غير بعيدة. (كاشف الغطاء).

٥- ٥. والأقوى مشروعيتها فيها. (عبدالهاده الشيرازي). * بل على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * والأظهر. (المرعشى). * الأقوائيه ممنوعه، نعم، هو أحوط، ولكن لا بأس بإتيانها جماعه رجاء؛ لما نسب إلى المشهور. (محمدرضا الكلبيگاني). * بل لا يبعد جواز الجماعه فيها. (محمد الشيرازي). * الأظهر مشروعيه الجماعه فيها. (الروحاني).

صار نفلاً بالعارض، كصلاه (١) العيدين (٢) مع عدم اجتماع شرائط الوجوب (٣)،

الموارد التي تصح فيها الصلاة جماعة

والصلاة المعادة (٤) جماعة (٥)، والفريضة المتبرع بها (٦) عن الغير (٧)، والمأتي (٨) بها (٩) من جهة الاحتياط الاستجابي (١٠).

ص: ١٩١

١- ١. بناءً على جوازها جماعةً في زمن الغيبة. (تقي القمي).

٢- ٢. الأ- حوط إتيان صلاتهما في زمن الغيبة فرادى. (الخميني). * تقدّم عدم ثبوت مشروعيتها الجماعة فيها، مع عدم اجتماع شرائط الوجوب. (الروحاني).

٣- ٣. جواز الجماعة في صلاة العيدين في زمن الغيبة محلّ إشكال. (حسن القمي).

٤- ٤. بل هي شرط فيها. (صدر الدين الصدر).

٥- ٥. بالشرائط الآتية في محلّها. (المرعشي).

٦- ٦. إذا اقتدى فيها بفريضة الإمام، وأمّا العكس فينبغي الاحتياط بتركه. (الميلاني). * في هذا المثال بل المثال الآتي مناقشه. (الخميني). * فيه إشكال. (حسن القمي).

٧- ٧. مع كون اشتغال ذمّه الغير معلوماً. (السبزواري).

٨- ٨. فيجوز الاقتداء فيها بمثلها وبالفريضة، ولكن لا يجوز الاقتداء في الفريضة بها، كما سيأتي. (اللكراني).

٩- ٩. لا بأس بالاقتداء فيها بمن يصلي الفرض، دون الاقتداء بمن يصليها مطلقاً على الأقوى. (النائني). * لا بأس بالاقتداء فيها بمن يصلي الفرض، أداً كان أم قضاءً، دون الاقتداء بمن يصليها قضاءً واحتياطاً واستحباباً، إلّا المعادة مطلقاً على الأقوى. (جمال الدين الكلبيگاني). * إذا كانت صلاة الإمام كذلك دون صلاة المأموم. (الرفيعي). * سيأتي الكلام فيه، وسبقت الإشارة إليه. (المرعشي).

١٠- ١٠. مأموماً، لا- إماماً لغيره، وإن كان محتاطاً مثله إلّا- مع اتّحاد جهة الاحتياط بينهما، كما سيأتي. (آل ياسين). * فيجوز الاقتداء فيها بمثلها وبالفريضة، ولكن لا يجوز الاقتداء في الفريضة بها. (الكوه كمری). * لكن على ما يأتي في المسألة التالية. (الميلاني). * إلّا إذا كان الاحتياط من جهة واحدة. (الشريعتمداري). * على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى. (الخوئي). * يأتي منه رحمه الله الإشكال فيه في المسألة (٧) من فصل مستحبات الجماعة. (السبزواري). * في الجملة، وسيأتي تفصيلها - إن شاء الله تعالى - في المسألة الآتية. (زين الدين). * إذا كان جهة الاحتياط متّحدة، أو صلاة المأموم فقط احتياطياً. (حسن القمي). * على تفصيل يأتي. (تقي القمي). * سيأتي أنّه لا- يجوز الاقتداء في الفريضة بمن يصليها، نعم، يجوز الاقتداء فيها بمن يصلي الفريضة أو مثلها. (الروحاني).

جواز الاقتداء في كل من الصلوات اليوميّه بمن يصلي الاخرى بمطلق الأحوال

(مسأله ٣): يجوز الاقتداء في كلّ من الصلوات اليوميّه بمن يصلي الأخرى أيّاً منها كانت، وإن اختلفا في الجهر والإخفات، والأداء والقضاء، والقصر والتمام، بل والوجوب والندب، فيجوز اقتداء مصلي الصبح أو المغرب أو العشاء بمصلي الظهر أو العصر، وكذا العكس،

في جواز اقتداء المؤدى بالقاضى والمسافر بالحاضر والمعيد بمن لم يصل و بالعكس

ويجوز اقتداء المؤدى بالقاضى (١)، والعكس (٢)، والمسافر بالحاضر، والعكس، والمعيد صلاته بمن لم يصل، والعكس، والذي يعيد صلاته احتياطاً استجبائياً أو وجوبياً بمن يصلي وجوباً (٣)، نعم،

ص: ١٩٢

١- ١. مع كون اشتغال ذمّه القاضى معلوماً. (السبزواری).

٢- ٢. فيه تأمل. (الآملی).

٣- ٣. ولكن ليس للإمام ترتيب أحكام الجماعة على اقتداء المحتاط به. (السيستانی).

في حكم اقتداء من يصلى وجوباً بمن يعيد احتياطاً، واقتداء المحتاط بالمحتاط

يشكل (١) اقتداء (٢) من يصلى وجوباً بمن يعيد احتياطاً (٣) ولو كان وجوبياً، بل يشكل اقتداء (٤) المحتاط بالمحتاط (٥) إلا إذا (٦) كان (٧) احتياطهما (٨) من جهة (٩) واحده (١٠).

ص: ١٩٣

- ١- ١. الجواز لا يخلو من قوه في مورد الإشكالين. (الجواهرى). * قد مرّ تصحيحه بوجه. (آقاضياء).
- ٢- ٢. لا إشكال فيه وفي ما بعده. (محمّد الشيرازى).
- ٣- ٣. لكن لو كان ذلك فيما يجوز أن يعيد صلاته وهو إمام ونوى شخص الأمر المتوجّه إليه بالفعل بنحو الإجمال، لا خصوص كونه أمراً بأصل الصلاه أو بإعادتها في الجماعه فالظاهر جواز الاقتداء به. (الميلانى). * إلا إذا قصد الإمام الأمر المتوجّه إليه وجوباً على تقدير البطالان، واستحباً على تقدير الصّحّه بعنوان المعاده مع تحقّق موضوعها؛ فإنّه لا إشكال فيه. (محمدرضا الكليپاگانى).
- ٤- ٤. والأظهر الجواز. (الفيروز آبادى).
- ٥- ٥. إذا كان برّاء كون صلاه الإمام واقعیه فلا إشكال. (الفيروز آبادى).
- ٦- ٦. فى هذه الصورة لابدّ من قصد الرجاء، وأمّا الجزم بمحبوبيه الجماعه فلا؛ إذ لا منافاه بين استحباب الإعادة وعدم مشروعيه الجماعه. (تقى القمى).
- ٧- ٧. الأحوط الترك مطلقاً. (صدر الدين الصدر). * لا أثر لوحده الجهم. (الشاهرودى).
- ٨- ٨. بل حتّى إذا كان احتياطهما من جهه واحده، إلا إذا أعاد الإمام والمأموم صلاتهما لبعض العوارض المشتركه فتصحّ القدوه فى صلاتهما المعاده. (زين الدين).
- ٩- ٩. فيه إشكال، بل منع. (النائنى، جمال الدين الكليپاگانى).
- ١٠- ١٠. فيه تأمل. (الإصطهباناتى). * أى خصوصيه واقعيه معلومه، كتركهما جلسه الاستراحه مثلاً. (عبدالهادى الشيرازى). * بأن كانت جهه احتياط الإمام جهه لاحتياط المأموم أيضاً، ولا يعتبر العكس. (السيستانى).

(مسأله ٤): يجوز (١) الاقتداء (٢) فى اليوميه (٣) أياً منها كانت أداءً أو قضاءً بصلاه الطواف (٤)، كما يجوز

ص: ١٩٤

- ١- ١. محلّ إشكال أصلاً وعكساً، بل مشروعته الجماعه فى صلاه الطواف محلّ إشكال. (الخميني).
- ٢- ٢. فيه تأمّل، بل وفى صلاه الطواف بمثلها أيضاً. (حسين القمّي). * يشكل الاقتداء فى صلاه الطواف وبها. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى). * لا يخلو من الإشكال. (جمال الدين الكلبيگانى). * يشكل الاقتداء، والأحوط تركه. (مفتى الشيعه). * كلاهما محلّ إشكال، والأحوط الترك. (اللكراني).
- ٣- ٣. فيه إشكال أصلاً وعكساً، والأحوط ترك الاكتفاء باقتداء صلاه الطواف بمثلها أيضاً. (السبزواري).
- ٤- ٤. على تأمّل، والأحوط ترك الاقتداء بها وفيها ولو بمثلها، إلّا رجاءً بعد أن يصلّيها منفرداً. (آل ياسين). * الأحوط ترك الجماعه مطلقاً فى صلاه الطواف مطلقاً. (صدر الدين الصدر). * مشروعته الجماعه فى الفرائض عدا اليوميه أداءً وقضاءً وصلاه الآيات والجمعه والعيدين وصلاه الأموات محلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (كاشف الغطاء). * فى أصل مشروعته الجماعه فى صلاه الطواف إشكال. (الإصطهباناتى). * الأحوط ترك الاقتداء فى صلاه الطواف وبها. (مهدي الشيرازى). * لا يخلو من شبهه، وكذا العكس. (الحكيم). * بل لا يجوز ذلك. (الشاهرودى). * الظاهر عدم الدليل على مشروعته الجماعه فى صلاه الطواف ولو كان صلاه الإمام أيضاً صلاه الطواف. (الرفيعى). * جواز الجماعه فيها إماماً أو مأموماً محلّ تأمّل، نعم، لا بأس للمصلّى أن يؤمّ فيها بقصد الرجاء فى إمامته، أو يأتّم فيها كذلك، أو بقصد الاحتياط، ولا يكتفى به عن الصلاه بنفسه. (الميلانى). * فيه وفى عكسه إشكال. (البجنوردى). * لا يخلو من الإشكال، بل مشروعته الجماعه فيها غير خاليه من الإشكال. (الفانى). * الأحوط ترك الجماعه فيها أصلاً وعكساً ومثلاً. (المرعشى). * فيه وفى العكس نظر. (الآملى). * مشكل أصلاً وعكساً، بل الأحوط عدم الاكتفاء بالجماعه فى صلاه الطواف. (محمدرضا الكلبيگانى). * فيه إشكال، وكذا العكس. (زين الدين). * فيه إشكال أصلاً وعكساً، بل الأحوط عدم الاكتفاء بالجماعه فى صلاه الطواف. (حسن القمّي). * فيه إشكال، بل منع. (تقى القمّي). * فى أصل ثبوت مشروعته الجماعه فى صلاه الطواف إشكال، بل منع. (الروحانى). * فيه إشكال، وكذا فى عكسه. (السيستانى).

١- ١. أى تقع صحيحه بوصف الانفراد وإن نوى الاقتداء فى الفرض. (الفيروز آبادى). * فى جواز اقتداء اليوميه بالطواف وكذا العكس إشكال، بل الأحوط ترك الاقتداء فى صلاه الطواف بمثلها أيضاً. (الحائرى). * فيه إشكال أصلاً وعكساً. (الإصفهاني). * فى مشروعيه الجماعه فى صلاه الطواف إشكال. (الكوه كمرى). * كلاهما محلّ إشكال، بل الأحوط ترك الجماعه فى صلاه الطواف. (البروجردى). * فيه إشكال، وكذا فى العكس. (عبدالهادهى الشيرازى). * كلاهما محلّ الإشكال، بل الأحوط ترك الجماعه فى صلاه الطواف بلا عذر، مثل عدم صحّه القراءه. (عبدالله الشيرازى). * محلّ إشكال أصلاً وعكساً. (الشريعتمدارى). * فيه وفى عكسه إشكال، بل مشروعيه الجماعه فى صلاه الطواف فى نفسها محلّ إشكال. (الخوئى).

(مسأله ٥): لا يجوز (١) الاقتداء (٢) في اليوميه بصلاه الاحتياط في الشكوك، والأحوط (٣) ترك (٤) العكس (٥) أيضاً (٦)، وإن كان لا يبعد (٧) الجواز (٨)، بل

ص: ١٩٦

- ١- ١. الأقوى الجواز. (الجواهرى).
- ٢- ٢. في جميع ما ذكره من الصور جواز الاقتداء مشكل. (الرفيعى).
- ٣- ٣. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائنى). * لا يُترك فيه وفيما بعده، حتى مع اتحاد الجهه؛ لعدم إحراز فريضته المشروع فيها الجماعه. (آفاضياء). * لا يُترك. (محمّد تقى الخونسارى، جمال الدين الكلپايگانى، الآراكى). * الظاهر عدم جواز الجماعه فيها بوجه؛ لاحتمال كونها نافله تحرم الجماعه فيها. (مهدى الشيرازى). * لا يُترك فيه وفيما بعده. (الخمينى).
- ٤- ٤. لا يُترك الاحتياط فيه. (المرعشى).
- ٥- ٥. لا يُترك فيه وفى الفرع التالى مطلقاً. (حسين القمى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتى). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازى، الآملى). * لا يُترك، وكذا فيما بعده. (السيستانى).
- ٦- ٦. بل الأظهر ذلك. (الخوئى). * لا يُترك. (الروحانى).
- ٧- ٧. فيه إشكال. (الشاهرودى). * ومع ذلك لا يُترك الاحتياط. (تقى القمى).
- ٨- ٨. بل لا يخلو الجواز من الإشكال فيه وفيما بعده. (آل ياسين). * لكن الأقرب عدم الجواز، وكذا فى الفرع التالى. (الميلانى). * الأحوط ترك الاقتداء، بمعنى عدم جواز ترتيب آثار الجماعه فى جميع الصور التى ذكرها فى المتن، حتى فيما إذا كانت جهه الاحتياط متّحده. (البجنوردى). * بل بعيد. (الشريعتمدارى). * لا يخلو الجواز من الإشكال فيه وفيما بعده. (حسن القمى).

الأحوط (١) ترك (٢) الاقتداء فيها (٣) ولو بمثلها (٤) من صلاه الاحتياط، حتّى إذا كان جهه الاحتياط متّحده، وإن كان لا يبعد (٥) الجواز (٦) فى خصوص (٧) صوره

ص: ١٩٧

- ١ - ١. والأقوى الجواز. (الجواهرى). * لا- يُترك حتّى فى الصوره الأ-خير. (صدرالدين الصدر). * لا- يُترك. (البروجردى، محمدرضا الكلپايگانى). * بل الأقوى. (المرعشى، زين الدين). * لا يُترك الاحتياط، بل الأظهر عدم الجواز فى بعض الصور. (الخوئى). * لا يُترك حتّى فيما إذا كانت جهه الاحتياط واحده. (اللكراني).
- ٢ - ٢. هذا الاحتياط لا يُترك. (الكوه كمرى). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازى).
- ٣ - ٣. لا يُترك. (عبدالهاده الشيرازى، الروحانى). * لا يُترك الاحتياط بترك الاكتفاء بالاقتداء فيها. (السبزوارى).
- ٤ - ٤. الأحوط ترك الاقتداء فى صلاه الاحتياط ولو بمثلها، خصوصاً إذا لم يكن مقتدياً فى الصلاه التى شكّ فيها. (الحائرى).
- ٥ - ٥. نفى البعد بعيد. (المرعشى).
- ٦ - ٦. فيه إشكال. (الروحانى).
- ٧ - ٧. فيه إشكال، كما مرّ. (الإصطهباناتى). * قد مرّ أنّه لا أثر لوحده الجهه. (الشاهرودى). * لم أفهم وجه التفصيل بين الاتحاد وعدمه؛ فإنّ احتمال كون صلاه الإمام مستحبّه جارٍ فى المتّحد وغيره، فيمكن القول بجواز الاقتداء فى المقام؛ لإطلاق دليل أفضليّه الجماعه من الانفراد إن قلنا بكونها متّممه، لكن لا يُترك الاحتياط. (تقى القمى).

الاتّحاد (١)، كما إذا كان الشكّ الموجب للاحتياط مشتركاً بين الإمام (٢) والمأموم (٣).

فى عدم جواز اقتداء مصلى اليوميه أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو الأموات، ولا بالعكس

(مسأله ٦): لا يجوز اقتداء مصلى اليوميه أو الطواف بمصلى الآيات أو العيدين أو صلاه الأموات، وكذا لا يجوز العكس، كما أنه لا يجوز اقتداء كل من الثلاثة بالآخر.

فى حكم اقتداء مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء، وكذا العكس

(مسأله ٧): الأحوط (٤) عدم (٥) اقتداء (٦) مصلى العيدين بمصلى الاستسقاء، وكذا العكس وإن اتّفقا فى النظم.

ص: ١٩٨

١- ١. فيه إشكال. (الآمل).

٢- ٢. الظاهر جواز القدوه فى هذا الفرض بالخصوص، لا فى مطلق اتّحاد المكلفين بالشكّ إذا هما لم يتّحدا فى العمل. (زين الدين).

٣- ٣. لا يخلو فيه أيضاً من الإشكال. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى).

٤- ٤. والأقوى الجواز. (الجواهرى). * بل الأقوى. (النائنى، صدرالدين الصدر، جمال الدين الكلپايگانى، المرعى، الخوئى). * إن لم يكن أظهر. (تقى القمى). * بل الأظهر. (الروحانى).

٥- ٥. بل الأقوى أصلاً وعكساً. (الرفعى).

٦- ٦. بل الأقوى. (محمد الشيرازى).

أقل عدد تنعقد به الجماعة—عدا الجمعة والعيدان—اثنان، الإمام والمأموم

(مسألة ٨): أقل عددٍ تنعقد به الجماعة في غير الجمعة (١) والعيدان اثنان، أحدهما الإمام، سواء كان المأموم رجلاً أم امرأة، بل وصياً مميّزاً (٢) على الأقوى (٣)،

لا تنعقد الجمعة والعيدان إلا بخمسة أدهم الإمام

وأما في الجمعة والعيدان (٤) فلا تنعقد (٥) إلا بخمسة (٦)، أحدهم الإمام.

عدم اشتراط نية الإمام الجماعة والإمامه في انعقاد الجماعة عدا الجمعة والعيدان

(مسألة ٩): لا يشترط في انعقاد الجماعة في غير الجمعة والعيدان (٧)

ص: ١٩٩

- ١- ١. بل فيهما أيضاً. (محمد الشيرازي).
- ٢- ٢. بناءً على شرعيته عباداته، وتقدم النظر فيها. (حسين القمي). * حيث قيل بالشرعية، وقد مرّ غير مرّة أنها ترمي به محضه. (المرعشي).
- ٣- ٣. في ترتيب الإمام آثار الجماعة فيما لو انحصر المأموم في الصبي المميز إشكال، وإن قلنا بصحة صلاته. (صدرالدين الصدر).
- ٤- ٤. إذا كانت واجبه بأن كان في زمان الحضور، وإلا فالظاهر ينعقد باثنين، كما يجوز الإتيان بها منفرداً. (عبدالله الشيرازي).
- ٥- ٥. الكلام فيه موكول إلى محله. (تقي القمي).
- ٦- ٦. كلّهم مكلفون على الأحوط. (صدرالدين الصدر). * غير الصبي ولو قلنا بمشروعيته عباداته. (جمال الدين الكلبايكاني). * ليس منهم الصبي والمرأة، بل وغيرهما ممن لا تجب عليه الجمعة على تفصيل في محله. (الميلاني). * لا يعدّ الصبي منهم ولو كان مميّزاً. (المرعشي). * من الرجال. (السيستاني).
- ٧- ٧. أمّا فيهما فيشترط، ولكن تكفي التيه الإجمالية ولو في ضمن تيه نوع الصلاة التي أخذت الجماعة شرطاً فيها، فتغني تيه الجمعة عن الجماعة، كما تغني عن تيه سائر شروطها. (كاشف الغطاء). * بل وفيهما أيضاً، نعم، يعتبر فيهما العلم بصيروره صلاته جماعةً بتيه المأمومين الائتمام به، ولعلّ هذا هو المناط في ترتّب ثوابها أيضاً، لا تيه الإمامه؛ إذ ليست هي ممّا تحصل له بقصده إياها. (البروجردي). * حتّى فيهما لا. يحتاج إلى تيه الإمامه، بل لا معنى لتيه الإمامه؛ إذ ليست الإمامه فعلاً اختياريّاً للإمام حتّى يتعلّق بها القصد. (الجنوردي). * وبعض فروض المعادة بناءً على مشروعيتها. (الخميني). * وفي غير المعادة جماعةً. (الخوئي).
- * بل لا يعتبر فيهما أيضاً، نعم، لابدّ للإمام من إحراز تحقّق شرائط صحّحه الجماعة. (السبزواري). * وفي المعادة جماعةً من قبل الإمام. (زين الدين). * والمعادة جماعةً. (حسن القمي). * بل وفيهما أيضاً؛ إذ الإمامه إنّما تحصل له بفعل الغير، وهو تيه المأموم الائتمام فهي خارجه عن تحت الاختيار والقدرة، فكيف يحكم باعتبار قصدها؟! فالأظهر الاكتفاء بالوثوق بالجماعة للإمام فيما يعتبر في صحّته الجماعة. (الروحاني). * وفي غير المعادة جماعةً. (السيستاني). * بل وفيهما أيضاً؛ فإنّ الجماعة تتحقّق بتيه الائتمام

من المأموم، ولا- تحصل بتيه الإمام. نعم، الفرق بين الجمعة والعيدين وبين غيرهما: أنه يعتبر فيهما علم الإمام بصيروره صلاته جماعه بالائتمام به مع تيه، ولا يعتبر ذلك في غيرهما. (اللكراني).

نَبِيهِ الْإِمَامِ (١) الْجَمَاعَةِ (٢) وَالْإِمَامَةِ، فَلَوْ لَمْ يَنْوِهَا مَعَ اقْتِدَاءِ غَيْرِهِ بِهِ تَحَقَّقَتْ الْجَمَاعَةُ، سَوَاءَ كَانَ الْإِمَامُ مُلْتَفِتًا لِاقْتِدَاءِ الْغَيْرِ بِهِ أَمْ لَا، نَعَمْ، حَصُولُ الثَّوَابِ

ص: ٢٠٠

١ - ١. بَلْ لَا تُعْتَبَرُ نَبِيَّتُهُ مُطْلَقًا، نَعَمْ، فِيمَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ يَعْتَبَرُ لِلْإِمَامِ الْوَثُوقُ بِتَحَقُّقِهَا حِينَ الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ. (مُحَمَّدُ رِضَا الْكَلْبَايْكَانِي).

٢ - ٢. لَكِنْ لَا تَتَرْتَّبُ آثَارُهَا الْخَاصَّةُ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَحْوَطِ. (حُسَيْنُ الْقَمِّي). * إِلَّا فِيمَا يَعِيدُ صَلَاتَهُ جَمَاعَةً. (الْمِيلَانِي).

فى حقه (١) موقوف على نيه (٢) الإمامه (٣)،

لابد للمأموم من نيه الائتتمام، فإن لم ينوه لم تتحقق الجماعة ولو تابع الإمام

وأما المأموم فلا بد له من نيه الائتتمام (٤)، فلو لم ينوه لم تتحقق الجماعة فى حقه وإن تابعه فى الأقوال والأفعال، وحينئذٍ فإن أتى بجميع ما يجب على المنفرد صحت صلاته (٥)،

ص: ٢٠١

١- ١. لا يبعد حصوله أيضاً مع جعل نفسه معرضاً للإمامه ومثل ذلك وتحققت الجماعة. (حسين القمى).

٢- ٢. بل مطلقاً غير بعيد. (محمد الشيرازى).

٣- ٣. اعتبار نيه الإمامه لا- يخلو مطلقاً من الإشكال؛ إذ ليست هى فعلاً اختيارياً للإمام كى تصلح لتعلق القصد بها، بل الظاهر كفايه وثوق الإمام فيما تتوقف صحته على الجماعة، كالجمعه ونحوها، وكذلك المعاده بلحوق من يعتبر لحوقه به فى صحته دخوله فى الصلاه بلا حاحه إلى نيه الإمامه، وكونها لغواً فى جميع ذلك. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * بل تتحقق قهراً، فلا يتعلق بها القصد. (الشاهرودى). * الأقوى قصد القربه فى نيتها لتصح الجماعة للمؤمنين، كما سيجىء فى المتن. (الرفعى). * أى نيه الصلاه جماعةً، التى هى نوع خاص، وله أجر خاص. (الميلانى). * أى قصد التسبب إلى الجماعة. (الفانى). * فيه إشكال بعد كون الإمامه قائمه بفعل الغير، إلا أن يؤول قصد الإمامه بما كان من أفعال الإمام وتحت سلطته واختياره. (المرعشى). * وهو أيضاً أول الدعوى؛ إذ لا- يبعد شمول ثواب تحقق الجماعة له وإن لم يكن ملتفتاً إليه. (السبزوارى). * الأظهر أنه لا يتوقف عليها. (الروحانى).

٤- ٤. ويكفى الداعى، فمن دخل المسجد بقصد الجماعة وقام إليها بعد فصل كفى، وإن لم يلتفت حين تلبسه بالصلاه إلى ذلك تفصيلاً. (كاشف الغطاء).

٥- ٥. إذا لم تكن الجماعة شرطاً فيها، كما فى غير الجمعه والعيدى، وإلا بطلت كما فى الإمام. (كاشف الغطاء).

وإلا فلا(١).

تجب وحده الإمام، فلو نوى الاقتداء باثنين لم تصح جماعه

وكذا يجب وحده الإمام، فلو نوى الاقتداء باثنين ولو كانا متقارنين في الأقوال والأفعال لم تصح جماعه، وتصح (٢) فرادى (٣) إن أتى (٤) بما يجب على المنفرد ولم يقصد (٥) التشريع (٦).

وجوب تعيين الإمام بالاسم أو الوصف أو الإشارة الذهنيه أو الخارجيه

ويجب عليه تعيين الإمام بالاسم أو الوصف (٧) أو الإشارة الذهنيه (٨)

ص: ٢٠٢

- ١- ١. إذا كان ملتفتاً إلى عدم انعقاد الجماعه، أو كان جاهلاً مقصّراً، وأما إن كان جاهلاً قاصراً فالأظهر الصحه إذا لم يأت بما يوجب مطلق وجوده البطالان وإن ترك القراءه، وبهذا يظهر حكم ما لو نوى الائتمام باثنين. (الروحاني).
- ٢- ٢. في أداء صلاه الطواف مطلقاً إشكال. (الفيروزآبادي).
- ٣- ٣. فيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بالإعاده. (المرعشي). * صحتها فرادى في مثل هذا الفرض الذي نوى [فيه] الائتمام ولم يتحقق لفقد شرط من شروطه محل إشكال. (اللكراني).
- ٤- ٤. صحتها فرادى في غايه الإشكال، وكذا في كل مورد نوى الائتمام ولم يحصل له؛ لفقد شرط من شروطه. (البروجردى).
- ٥- ٥. تصح إن تحققت منه القربه وإن قصد التشريع. (الجواهرى).
- ٦- ٦. أى فى حكمه، لا- فى تطبيقه؛ إذ لا- ضير فيه بالعمل جزماً. (آقاضياء). * بل ولو قصده على الأقوى. (الخمينى). * فى الائتمام باثنين. (المرعشى). * فإن قصد التشريع بطلت. (زين الدين). * المخل بقصد القربه. (السيستانی). * قصد التشريع لا يقدح فى صحه العمل. (اللكراني).
- ٧- ٧. فى كفايه الاسم أو الوصف ما لم يمكن الإشارة إليه حساً ولا ذهنياً إشكال. (الحائرى). * فى كفايه الاسم أو الوصف تأمل إذا لم يمكن الإشارة إليه ذهنياً ولا حساً، وكذا الاقتداء بمن يجهر إذا كان مردداً. (محمدرضا الكلبيگانى).
- ٨- ٨. بشرط أن تكون على نحو تميزه عمّن عداه واقعاً وقت التيه، وإن لم يتميز لديه خارجاً بحيث يتمكن من الإشارة الحسيه إليه، وهكذا الحال فى التعيين بالاسم والوصف. (السيستانی).

أو الخارجيه، فيكفي التعيين الإجمالي، كتيه الاقتداء بهذا الحاضر، أو بمن يجهر (١) في صلاته (٢) مثلاً من الأئمة الموجودين، أو نحو ذلك (٣). ولو نوى الاقتداء بأحد هذين، أو أحد هذه الجماعه لم تصح جماعه، وإن كان من قصده (٤) تعيين أحدهما بعد (٥) ذلك في الأثناء أو بعد الفراغ.

عدم جواز الاقتداء بالمأموم، واشتراط عدم كون إمامه مأموماً لغيره

(مسأله ١٠): لا يجوز الاقتداء بالمأموم (٦)، فيشترط أن لا يكون إمامه مأموماً لغيره (٧).

ص: ٢٠٣

- ١- ١. وغيره من العناوين المنطبقه فعلاً عليه دون غيره. (المرعشى).
- ٢- ٢. لا- ما إذا كان من العناوين المستقله غير المنطبقه حال التيه، كمن يسلم قبل صاحبه، أو من يختاره بعد ذلك. (الشريعتمداري). * بالشرط المتقدم. (السيستاني).
- ٣- ٣. بل يكفي التعيين الواقعي، وإن تردّد عنده بين شخصين أو أشخاص، كما لو صلّوا جميعاً بين يديه واتفقوا في الأفعال، وكان أحدهم زيداً الذي يعتقد بعدالته فنوى الاقتداء من دون تشخيصه وتابعه في ضمن فعل الجميع. (كاشف الغطاء).
- ٤- ٤. يمكن القول بصحته إذا قصد فعلاً من يعينه فيما بعد. (حسين القمي).
- ٥- ٥. إن كان التعيين الواقعي كافياً فما الفارق بين المعين الفعلي والاستقبالي؟ (تقي القمي).
- ٦- ٦. باتفاق أصحابنا، خلافاً لبعض أهل الخلاف، حيث جوّز ذلك استناداً إلى ما روى شذوذاً من اقتداء الناس بذي السلطه الأول، واقتدائه بالنبي صلى الله عليه وآله في آخر صلاهٍ صلاها بالناس، والسند غير صالح للاستناد إليه حتّى عندهم؛ فإنّه ممنوع صغرياً وكبروياً بأجوبه شافيه أوردناها في تعاليقنا على كتاب «إحقاق الحق» للعلامه الشهيد متكلّم الشيعة القاضي نورالله المرعشى التستري. (المرعشى).
- ٧- ٧. ويصح الاقتداء به بعد انفراده، كما إذا قام المسبوق أو المتمم ليتّم صلاته بعد تسليم إمامه فيصحّ للآخرين الاقتداء به، وهو ظاهر. (زين الدين).

(مسألة ١١): لو شك في أنه نوى الائتتمام أم لا- بنى على العدم(١)، وأتم منفرداً(٢) وإن علم أنه قام بتيه الدخول(٣) في الجماعة(٤)، نعم، لو ظهر عليه(٥) أحوال الائتتمام كالإنصات(٦) ونحوه فالأقوى عدم(٧) الالتفات(٨)،

ص: ٢٠٤

١- ١. تجاوز المحل أم لا، على الأقوى. (المرعشي).

٢- ٢. مع تيه الانفراد احتياطاً. (الأملي). * ينوى الانفراد على الأحوط ويتم منفرداً، وكذا في بقيه فروض المسألة. (زين الدين).

٣- ٣. لا مانع من استصحاب التيه، ولا إثبات، فيتم جماعه. (الفيروز آبادي).

٤- ٤. مقتضى استصحاب بقاء ما نوى هو صحه الاقتداء. (السبزواري).

٥- ٥. حجته هذا الظهور محل إشكال. (أحمد الخونساري). * بل إذا اشتغل بوظيفه من وظائف المأموم، وكذا في الفرع الثاني. (محمدرضا الكلپايگانی).

٦- ٦. بعنوان المأموميه، وإلا- فمحل إشكال. (الخميني). * اعتبار هذا الظهور محل إشكال، فلا يترك الاحتياط، إلا أن يكون مشتغلاً بشيء من وظائف الائتتمام، أو كان الشك منبثقاً من احتمال الغفله في حق نفسه. (المرعشي). * لا أثر لظهور الحال في الحكم بتحقيق الجماعه، نعم، لو كان من تيته الجماعه بحيث كان احتمال عدمها مستنداً إلى الغفله لم يبعد جريان قاعده التجاوز. (الخوئي). * أي بعنوان المأموميه، وكذا الاشتغال بشيء مما هو وظيفه المأموم. (اللكراني).

٧- ٧. فيه إشكال، إلا إذا كان مشتغلاً بشيء مما هو وظيفه المأموم. (أحمد الخونساري).

٨- ٨. أي عدم الالتفات إلى الشك، وعدم الاعتناء به. (الفيروز آبادي). * فيه إشكال، إلا أن يكون سبباً للاطمئنان، وكذا في الفرع اللاحق. (الحائري). * في الأقوائيه نظر، فيحتاط بالانفراد وإتمام الصلاه إذا لم يتحقق منه ما يبطل صلاه المنفرد، وكذا في الفرع التالي. (حسين القمي). * في قوته نظر، والأحوط الانفراد فيه وفيما بعده أيضاً. (آل ياسين). * يعتبر في عدم الالتفات كونه مشتغلاً بشيء مما هو وظيفه المأموم. (البروجردی). * محل إشكال. (الشريعتمداري). * الأظهر البناء على عدم الائتتمام للأصل، إلا- في موردين: أحدهما: العلم بدخوله في الصلاه جماعه، الثاني: ما لو رأى نفسه مقتدياً وشك في أنه من أول الصلاه نوى الانفراد أو الجماعه، ولا أثر لظهور الحال في الائتتمام في الحكم بتحقيق الجماعه. (الروحاني).

١- ١. فيه إشكال، بل منع، وكذا في الفرع الآتي. (السيستاني).

٢- ٢. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائني). * لا يُترك؛ لعدم إحراز القصد المزبور بضميمة عدم تماميته التجاوز في مثله؛ لأنّه لا يثبت نشوء العمل عن مثل هذا القصد، وعدم دليل على حجّيه ظهور الحال المزبور على القصد المذكور، نعم، الأولى حينئذٍ أن يأتي بوظائف المنفرد برّاءة الواقع بقصد ما في الذمّه، لا بقصد الجزئية مع بقائه على حاله انتمائه، غايه الأمر لا يزيد في أركانه بقصد الجزئية ولو متابعه لإمامه، والله العالم. (آقاسياء). * لا يُترك. (جمال الدين الكلّيايگانی، الشاهرودي، عبدالله الشيرازي). * ينبغي مراعاة هذا الاحتياط. (الكوه كَمَرِي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتي). * لا يُترك، وكذا في الفرع التالي. (الميلاني). * لا يُترك فيه وفيما بعده. (الأملي، حسن القمّي). * لا يُترك؛ إذ حجّيه الأحوال الكاشفه عن الائتمام أوّل الكلام، ولا فرق في وجوب الاحتياط بين هذه الصورة والصورة الآتية، ولا طريق لإثبات الائتمام من أوّل الأمر. (تقيّ القمّي).

الإتمام (١) منفرداً (٢). وأمّا إذا كان ناوياً للجماعة ورأى نفسه مقتدياً وشكّ في أنّه من أوّل الصلاة نوى الانفراد أو الجماعة فالأمر أسهل (٣).

لو نوى الاقتداء بشخص أنه زيد فبان أنه عمرو، فإن لم يكن عادلاً بطلت جماعته

(مسألة ١٢): إذا نوى الاقتداء بشخص على أنّه زيد فبان أنّه عمرو: فإن لم يكن عمرو عادلاً (٤) بطلت جماعته (٥) وصلاته (٦).

ص: ٢٠٦

- ١- ١. بل هو الأقوى، وكذا فيما بعده. (الحكيم).
- ٢- ٢. بل الأقوى عدم جواز ترتيب آثار الجماعة، ولا مورد لجريان قاعده التجاوز. (الجنوردي).
- ٣- ٣. ولو قام إلى الصلاة بقصد الجماعة ثم رأى نفسه حال تلبسه بالصلاة مشغولاً بوظيفه المنفرد كالقراءة فاحتمل فضخ عزمه لا يلتفت، ويتمّها جماعه. (كاشف الغطاء).
- ٤- ٤. الظاهر عدم اعتبار عداله عمرو. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا فرق في الحكم بين كونه عادلاً أو غير عادل، والأظهر صحّة الصلاة والجماعة إذا كان قصده الاقتداء بالحاضر وتخيّل أنّه زيد، وأمّا إن كان قصده الاقتداء بزيد وتخيّل أنّ الحاضر هو زيد فجماعته باطله، وأمّا الصلاة فصحيحه، إلّا مع الإتيان بما يبطل مطلق وجوده وإن ترك القراءة. (الروحاني).
- ٥- ٥. لا يبعد الصحّة؛ لإحراز عداله هذا الشخص المفروض أنّه زيد. (أحمد الخونسارى). * قد يقال بصحّة الجماعة بناءً على كفايه إحراز أوصاف الإمام في الجماعة، وصحّة صلاته بالأمارات والأصول المصحّحه، وإن تبين الخلاف بعد ذلك كما سيأتي في المسألة الرابعة والثلاثين من فصل أحكام الجماعة، ولكن الاحتياط لا يترك. (زين الدين).
- ٦- ٦. القول بالصحّة وإن ترك القراءة أو أتى بما يخالف صلاة المنفرد قوي؛ لما ورد (وسائل الشيعة: الباب (٣٧) من أبواب صلاة الجماعة، ح ١ و ٢). من صحّة صلاة من اقتدى بيهودى باعتقاد عدالته ثم ظهر الفساد، مع أنّ ترك القراءة بزعم صحّة الائتمام لا يبعد أن يكون مشمولاً لحديث «لا تعاد»؛ فإنّ الخطأ فيه مسبّب عن خطأ، لا عمدٍ محض. (كاشف الغطاء). * الأقوى صحّة صلاته مطلقاً، ولا ينافيها نيتها جماعه، نعم، لو زاد ركناً للمتابعه أو رجع في شكّه إلى من اقتدى به، أو كانت الصلاة ممّا يعتبر في صحّتها الجماعة فعليه أن يعيد الصلاة. (الميلانى). * صحّة صلاته لا تخلو من قوّه إذا لم يزد ركناً. (الخميني). * بل صحّت صلاته وإن ترك القراءة، إلّا إذا أتى بما يوجب البطلان مطلقاً ولو سهواً. (الخوئي). * صلاته صحيحه في كلّ الفروع، إلّا إذا أتى بما يبطل الصلاة مطلقاً من زياده ركن أو نقصه. (محمّد الشيرازي). * بل صحّت صلاته، إلّا فيما إذا أتى بما ينافى صحّة الصلاة مطلقاً، وأمّا في غير هذه الصورة فحديث «لا تعاد» يقتضى الصحّة، نعم، تلك القاعدة لا تجرى في الأثناء على الأحوط، وبما ذكرنا يظهر الحال في جملة من الفروع الآتية. (تقى القمّي).

١ - ١. لو قيل بتغاير الجماعه والفرادى بحسب الحقيقه، أو كان المنوى الجماعه بنحو التقييد الوجداني، أو تحقق منه ما يوجب البطلان ولو سهواً، كزياده الأركان ونقصانها، بإطلاق الحكم بالبطلان - كما فى المتن - محلّ نظر. (المرعى). * مقتضى الاحتياط فى جميع الصور بطلان الجماعه، وأمّا الصلاه فمقتضى القاعدة صحتها فى جميع الصور، إلّا - إذا زاد ركنًا بعنوان المتابعه، أو رجع إلى الإمام فى الشكّ. (محمدرضا الكليپاگانی). * على إشكال فى بطلان الصلاه إن كان ذلك من جهه ترك القراءه، أو زياده سجده واحده. (السبزواری). * الأظهر صحتها فى جميع الصور المذكوره، نعم، إذا التفت فى الأثناء ولم يحرز عداله عمرو انفرد فى صلاته. (السيستانی).

القراءة (١)، أو (٢) أتى بما يخالف صلاة (٣) المنفرد، وإلا صحت (٤) على الأقوى (٥)، وإن التفت في الأثناء ولم يقع منه ما ينافي

ص: ٢٠٨

- ١- ١. ترك القراءة في ظرف اعتقاده صحته اقتدائه غير مضرّ بانفراده، ونظيره ما لو صدر منه زيادة الركن بقصد المتابعه الصوريه، لا- بقصد الجزئيّه، وكذا الكلام في الفرع الآتي، ووجه ما ذكرنا كلّ ظاهر لا يحتاج إلى البيان. (آقاضيّاء). * بل إذا وقع منه ما يبطل صلاة المنفرد عمداً وسهواً. (الحكيم). * لا تبعد صحته صلاته. (عبدالهادي الشيرازي). * مجرّد ترك القراءة لا يوجب البطلان. (مهدي الشيرازي). * الأظهر عدم بطلان الصلاة بصرف ترك القراءة من جهة تخيّل عدم وجوبها عليه. (البجنوردي). * بل صدر منه المبطل ولو سهواً، كما أشرنا إليه في الحاشيه السابقه. (المرعشي). * بل إذا وقع منه ما يُبطل صلاة المنفرد عمداً وسهواً. (الآملّي). * لا يضرّ بصلاته ترك القراءة؛ فإنّه إنّما تركها سهواً باعتقاد صحته الجماعه، فتكون صلاته صحيحه؛ لحديث «لا تعاد»، وكذلك إذا زاد سجدهً أو نحوها ممّا لا تبطل به الصلاة إذا وقع سهواً؛ لحديث «لا تعاد» أيضاً، نعم، تبطل صلاته إذا وقع منه ما يبطل الصلاة عمداً وسهواً، كزياده الركوع أو السجدين في ركعه. (زين الدين).
- ٢- ٢. بل إذا أتى بما يوجب البطلان عمداً وسهواً في صلاة المنفرد. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. الصحه قويّه ولو ترك القراءة ما لم يصدر منه المبطل عمداً أو سهواً. (الجواهري).
- ٤- ٤. تقدّم أنّها محلّ إشكال، وكذا ما بعده. (البروجردى). * مرّ أنّها محلّ إشكال، وكذا فيما بعده. (اللكراني).
- ٥- ٥. لا يخلو من الإشكال، سواء التفت في الأثناء أو بعد الصلاة. (جمال الدين الكلبيّگاني).

صلاه (١) المنفرد (٢) أتم منفرداً (٣). وإن كان عمرو أيضاً عادلاً ففي المسأله صورتان (٤):

فى صوره قصد الاقتداء بزید و تخيل أن الحاضر هو زید تبطل جماعته

إحداهما: أن يكون قصده الاقتداء بزید و تخيل أن الحاضر هو زید، وفى هذه الصوره تبطل جماعته (٥) وصلاته (٦)

ص: ٢٠٩

- ١- ١. ممّا عرفت. (الحكيم). * بل إذا وقع منه ما يبطل صلاه المنفرد عمداً و سهواً. (الأملى).
- ٢- ٢. بل ما يوجب بطلانها ولو عن غير علم وعمد. (الميلانى). * بل إذا لم يقع منه ما يبطل الصلاه عمداً و سهواً، كما تقدّم فى التعليقه السابقه. (زين الدين).
- ٣- ٣. فى غير تلك الصور المذكوره قبيل هذا، وأمّا فيها فصلاته باطله، ولا مساغ للانفراد. (المرعشى).
- ٤- ٤. الأقوى صحّحه صلاته وجماعته فى الصورتين. (الخمينى).
- ٥- ٥. إنّما تبطل الجماعه إذا كان على وجه التقييد ووحده المطلوب، وكذا فى الصوره الثانيه، وإذا كان على نحو تعدّد المطلوب فالظاهر الصحّحه، وعلى أى حال فتصحّ صلاته منفرداً إذا لم يقع منه ما يبطلها عمداً و سهواً، كما تقدّم. (زين الدين). *
- الحكم بالصحّحه فى هذه الصوره أيضاً غير بعيد. (النكرانى).
- ٦- ٦. لا يبعد رجوع الصوره الأولى إلى الثانيه؛ فإنّه إذا اعتقد أنّ زيداً هو هذا الحاضر فقد قصد الاقتداء بزید أولاً وبالذات، وبهذا الحاضر ثانياً وبالعرض، وهذا القصد التبعى كافٍ فى صحّحه الاقتداء، على أنّ الائتمام من حيث كونه علاقته خارجيه فلا يعقل تعلّق قصده إلاّ بهذا الحاضر، غايه الأمر أنّ اعتقاد كونه زيداً هو الباعث على الاقتداء به على نحو القيديه، وقد لا يكون كذلك، وعلى كلّ فالإقتداء بالأخره لا يكون إلاّ بالحاضره، غايته تارة يكون تخيل أنّه زید على نحو القيديه فيبطل مع تبين الخلاف، وأخرى على نحو الداعى فتصحّ إذا تبين عمرو العادل. (كاشف الغطاء). * بل تصحّ كلتاها على الأقوى. (الميلانى). *
- الإطلاق فى بطلان الصلاه محلّ نظر. (المرعشى). * بل تصحّ صلاته وجماعته على الأظهر. (الخوئى). * إن أتى بما يوجب بطلان صلاه المنفرد عمداً، ومع ذلك للصحّحه وجه. (حسن القمى).

أيضاً (١) إن خالفت (٢) صلاه (٣) المنفرد (٤).

في صورته كون قصده الاقتداء بهذا الحاضر و تخيل أنه زيد فبان أنه عمرو صحت صلاته

الثانية: أن يكون قصده الاقتداء بهذا الحاضر، ولكن تخيل أنه زيد فبان أنه عمرو، وفي هذه الصورة الأقوى صحته جماعته (٥) وصلاته، فالمناطق ما قصده، لا ماتخيله من باب الاشتباه في التطبيق.

فيما لو صلى اثنان ثم علم أن نيه كل منهما الإمامه للآخر

(مسألة ١٣): إذا صلى اثنان وبعد الفراغ علم أن نيه كل منهما (٦)

ص: ٢١٠

- ١-١. بطلان الجماعة متوقف على ما إذا كان من قصده عدم الإتمام (كذا في الأصل، والظاهر أن مراده (الائتمام)). لو كان الإمام عمراً، وتقدم الإشكال في بطلان الصلاة أيضاً إن كان من جهه ترك القراءة. (السبزواري).
- ٢-٢. بل إن وقع فيها المبطل عمداً وسهواً. (الحكيم، الآملي). * تقدم أن الأظهر عدم بطلان الصلاة، إلا بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً. (البجنوردي).
- ٣-٣. والصحة غير بعيدة. (عبد الهادي الشيرازي).
- ٤-٤. في غير صورته ترك القراءة. (أحمد الخونساري).
- ٥-٥. مقتضى الاحتياط في المسألة بجميع صورها بطلان الجماعة، بل بطلان الصلاة لو ترك القراءة. (الحائري).
- ٦-٦. الفرض بناءً على لزوم تقدم الإمام على المأموم وعدم جواز التساوي بعيد، وإن كان ممكناً في الظلمه، أو الغفله ونحوهما. (المرعشي).

فيما لو علم أن نيه كل منهما الائتتمام بالآخر

أما لو علم أن نيه كل منهما الائتتمام بالآخر استأنف(٢) كل منهما الصلاة إذا كانت(٣) مخالفه(٤) لصلاه المنفرد(٥)، ولو

ص: ٢١١

١- ١. إن لم يرجع أحدهما في الشكّ، الى الآخر. (الحائري). * إذا لم يرجع أحدهما إلى الآخر عند الشكّ، وإلا بطلت. (آل ياسين). * إلا- إذا رجع أحدهما في شكّه إلى حفظ الآخر من دون أن يحصل له ظنّ فعلي أو اطمئنان، أو كانت الصلاة معاده لإدراك فضيله الجماعه. (كاشف الغطاء). * في صورته إتيان كل منهما بوظيفه المنفرد. (المرعشي). * إذا لم يرجع أحدهما إلى الآخر في الشكّ، ولم يأت في صلاته بما يبطل صلاه المنفرد عمداً وسهواً، وإلا بطلت على الأحوط. (زين الدين). * ولكن إذا كان أحدهما قد شكّ في عدد الركعات، أو الأفعال، فرجع إلى حفظ الآخر، وأخلّ بما هو وظيفه المنفرد ممّا يضّر الإخلال به _ ولو عن عذر _ بصحّه الصلاه فالأظهر بطلان صلاته. (السيستاني).

٢- ٢. على الأحوط. (الجواهري).

٣- ٣. بل مطلقاً على الأحوط. (الخميني).

٤- ٤. بل مطلقاً على الأحوط. (الحكيم، المرعشي، الآملي، حسن القمي، اللكراني). * بل مطلقاً، كما لا- يخلو من وجه. (الميلاني). * بل مطلقاً على الأحوط، بل لا- يخلو من قوّه. (البروجردى). * ولا- يُترك الاحتياط بالاستئناف في صورته عدم المخالفه أيضاً. (أحمد الخونساري). * بزياده الركن أو الرجوع في الشكّ إلى الآخر، لا بمجرد ترك القراءة بتخيّل الاقتداء. (محمدرضا الكلبايگاني). * بل مطلقاً. (الروحاني).

٥- ٥. بل مطلقاً على الأحوط. (آل ياسين، زين الدين). * لو كانت مجرد ترك القراءة فالظاهر صحّه الصلاه. (عبدالهادي الشيرازي). * تقدّم أنّ مجرد ترك القراءة من جهه تخيّل عدم وجوبها عليه لا يوجب البطلان. (الجنوردي). * وكانت المخالفه من غير جهه ترك القراءة. (السبزواري). * بما يوجب البطلان مطلقاً ولو كان عن عذر، لا بمجرد ترك القراءة، أو زياده سجده واحده متابعه بتخيّل صحّه الائتتمام. (السيستاني).

شكاً (١) فيما أضمراه فالأحوط الاستئناف، وإن كان الأقوى (٢) الصّحّه (٣) إذا كان الشكّ بعد الفراغ أو قبله (٤) مع نية الانفراد (٥)

ص: ٢١٢

١- ١. في المقام صور، فالإطلاق في غير محلّه. (المرعشى).

٢- ٢. لا إشكال في جريان قاعده الفراغ أو التجاوز فيما إذا علما بترك القراءة عمداً، وكان كلّ منهما شاكّاً فيما أضمراه مع علم كلّ بأن الآخر كان قاصد للإمامه، وأمّا لو علما بترك القراءة عمداً وكانا شاكّين فيما أضمراه مع الشكّ فيما أضمراه الآخر ففي جريان القاعده إشكال، فلا يُترك الاحتياط المذكور في المتن. وأمّا فيما إذا شكّا في ترك القراءة ففي جميع الصور المذكوره لا إشكال في جريانها، كما لا إشكال في صحّه الصلاه فيما إذا علما بإتيان القراءة. (الشاهرودى). * للنظر في بعض الصور مجال، فلا يُترك الاحتياط بالاستئناف. (زين الدين).

٣- ٣. سواء شكّ كلّ منهما فيما أضمراه، أم علم أنّه أضمّر الائتمام وشكّ فيما أضمراه الآخر. (كاشف الغطاء). * في بعض الصور نوع شبهه، وإن كان الأقرب ما في المتن. (الحكيم).

٤- ٤. قد تقدّم أنّ الميزان في البطلان الإتيان بما يوجبه على الإطلاق، وإلاّ تكفى للحكم بالصّحّه قاعده «لا تعاد» بشرط جريانها بعد الصلاه، أمّا جريانها في الأثناء فخلاف الاحتياط. (تقى القمّي).

٥- ٥. مع عدم صدور ركن منه بقصد الجزئيه ولو بعنوان المتابعه لإمامه. (آقاضياء). * وعدم فوت وظيفه المنفرد قبل الشكّ. (عبدالله الشيرازى). * وعدم زياده ركن. (الخميني). * المعيار عدم إخلاله بوظيفه المنفرد، سواء نوى الانفراد، أم لا. (المرعشى).

في نقل المأموم نيته من إمام إلى إمام آخر اختياراً

(مسألة ١٤): الأقوى (٢) والأحوط عدم (٣) نقل نيته من إمام إلى إمام

ص: ٢١٣

١- ١. التقييد بها إنما هو إذا كان إتمام الصلاة بدونها يستلزم المخالفة لصلاة المنفرد؛ وعليه فلا يلزم نيته مع عدم لزوم المخالفة، كما أنه لا يجدى نيته إذا سبق منه المخالفة. (حسين القمي). * وعدم الإخلال بوظيفه المنفرد، ومعه لا حاجة إلى نيته الانفراد، بل له أن يتمها على ما نواه. (عبدالهادي الشيرازي).

٢- ٢. بل الأقوى الجواز خصوصاً مع المرجح. (الجواهرى). * في القوه تأمل، كيف وقد ورد النص (وسائل الشيعه: الباب (٤٣) من أبواب صلاة الجماعة، ح ١). بمشروعيته في صورته حدوث حادثه للإمام القابل للتعدى إلى غيره، لولا دعوى بعده بعد كونه على خلاف القاعدة؟! (آقاضياء). * في القوه منع. (أحمد الخونسارى). * لا- تخلو القوه من تأمل (الخميني). * في أقوائته إشكال، نعم، هو الأحوط. (جمال الدين الكلبيگانی). * الأقوائيه محل تأمل. (السبزواری). * في أقوائته تأمل، نعم، هو أحوط. (الروحاني).

٣- ٣. هذه المسألة وما يشبهها مبتنية على عدم وجود إطلاق في باب الجماعة، وكون الجماعة أمراً تعديدياً وجب الاختصار فيها على موارد النصوص، ولكن التحقيق أن الجماعة وما يفيد معناها من الائتتمام أو الاقتداء عنوان اعتباري خارجي، وهي ربط فعل بفعل، وإنما جعل الشارع لها قيوداً ورتب عليها أحكاماً بعد إجرائها في الصلاة، ففي كل مورد تصدق الجماعة عرفاً تجرى عليها أحكامها، وإن كان ذلك في بعض أفعال الصلاة، ومع ذلك فالأحوط هو الموافقة مع المشهور، كما في المتن. (الفاني).

آخر اختياراً وإن كان الآخر أفضل وأرجح (١). نعم، لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام صلاته (٢) من موتٍ أو جنونٍ أو إغماءٍ أو صدور حدثٍ (٣)،

جواز تقديم المأمومين إماماً آخر وإتمام الصلاة معه لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام الصلاة

بل ولو لتذكر حدثٍ سابقٍ جاز للمأمومين تقديم إمام آخر (٤) وإتمام

ص: ٢١٤

١- ١. كما عزى الجواز حينئذٍ إلى بعض القدماء. (المرعشى).

٢- ٢. ومثله ما لو أكمل صلاته دون المأمومين؛ لكون فرضه القصر، وفرضهم التمام. (السيستاني).

٣- ٣. أو رعا، أو لانقضاء صلاته؛ لكونه مسافراً والمأموم حاضراً، أو كون المأموم مسبوقاً أو موءتماً رباعيته بثلاثيه الإمام، بل يجوز حتى لو أحدث الإمام المبطل اختياراً، نعم، في جواز الاستنابه اختياراً كما لو بدا له أن يستخلف غيره ويعتزل ويتم صلاته منفرداً إشكال. (كاشف الغطاء).

٤- ٤. منهم لا مطلقاً على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * منهم على الأحوط. (صدرالدين الصدر). * منهم لا مطلقاً على الأحوط، كما أن الأحوط في الصورة الثانية قصد الانفراد. (الإصطهباناتي). * من أنفسهم إن لم يستنب الإمام واحداً منهم. (البرجودي). * منهم لا مطلقاً على الأحوط إن لم يتمكن الإمام من الاستنابه. (الشاهرودي). * إن لم يقدمه أمامهم، والأقرب أن يكون المتقدم أحدهم. (الميلاني). * الأحوط أن يكون من بعض المأمومين، وإن كان الظاهر جواز أن يكون من الخارج. (الجنودي). * من بينهم إن لم يعين الإمام واحداً منهم. (عبدالله الشيرازي). * منهم إن لم يستنب الإمام شخصاً منهم. (المرعشى). * بشرط أن يكون هو من المأمومين. (الخوئي). * من المأمومين. (محمدرضا الكلبيگانی). * سواء كان منهم أم من غيرهم، ويجوز لهم إتمام الصلاة فرادى. (زين الدين). * بشرط أن يكون من المأمومين. (تقى القمي). * الأحوط أن يكون من جماعتهم، لا مطلقاً. (مفتي الشيعه). * منهم لا مطلقاً على الأحوط الأولى. (السيستاني). * والأحوط أن يكون من أنفسهم. (اللكراني).

الصلاه معه، بل الأقوى ذلك(١) لو عرض له ما يمنعه من إتمامها مختاراً(٢)، كما لو صار فرضه الجلوس حيث لا يجوز البقاء على الاقتداء به؛ لما يأتي من عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد.

عدم جواز عدول المنفرد إلى الائتمام في الأثناء

(مسألة ١٥): لا يجوز(٣) للمنفرد(٤) العدول إلى الائتمام في الأثناء.

ص: ٢١٥

١- ١. والأحوط في هذه الصورة قصد الإنفراد. (الحائري). * لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمّي). * ذلك بناءً على مختاره قدس سره من عدم جواز ائتمام القائم بالقاعد، لا الجواز مع الكراهه، كما سيأتي. (الشاهرودى). * الأحوط قصد الانفراد وترك الاستنباه في هذه الصورة. (المرعشى).

٢- ٢. بناءً على عدم جواز ائتمام المختار بالمضطر. (نقى القمّي).

٣- ٣. الأقوى الجواز. (الجواهرى). * فيه تأمل، وإن كان أحوط؛ لعين ما ذكرنا من شبهه التعدي عن النص السابق ولو من جهه اقتضاء مدلوله انفراده آناً ما في بعض المقامات، فيتعدى إلى غير هذه الصورة أيضاً. (آقاضياء). * فيه تأمل. (أحمد الخونسارى). * على الأحوط. (الخميني).

٤- ٤. الجواز لا يخلو من وجه. (حسين القمّي). * على الأحوط، وإن كان للقول بالجواز وجه، كما عن الخلاف (الخلاف: ١٤/٥٥٢، م ٢٩٣)، ومال إليه في الذكرى والتذكرة (ذكرى الشيعة: ٤/٤٢٦ و تذكره الفقهاء: ٤/٥٥). (كاشف الغطاء). * بناءً على احتمال دخل خصوصيته مورد الصحيحه من صرف الصورة في الحكم _ أى جواز الائتمام _ بعد كشف بطلان صلاه الإمام في الأثناء، وإلا لا وجه لعدم الجواز بعد تسليم عدم اعتبار عنوان الاجتماع وعدم الارتباطيه و الإناطيه، وعدم كون الانفراديه إلاّ عباره عن عدم خصوصيته الاجتماع، نظير خصوصيه المسجديه مثلاً؛ ولذا قلنا بأن مقتضى القاعده جواز هدم الخصوصيه وجواز اتحادها في كلّ جزء جزء من أجزاء الصلاه، ولقد بينا في محلّه بأنّ لازم جواز العدول الاختيارى هو جواز قصد الاقتداء بالنسبه إلى بعض الصلاه، بل قضيه ذلك جواز الائتمام بالنسبه إلى ما بقى من صلاته، كما أنّ لازم القول بعدم جواز العدول الاختيارى عدم جواز العدول الاضطرارى، وعدم صحّه الاقتداء إلاّ في خصوص مورد النصّ، وعدم التعدي عنه ابتداءً، كما لا يخفى. (الشاهرودى). * على الأحوط. (السبزواري، الروحاني).

فى العدول من الائتمام إلى الانفراد ولو اختياراً فى جميع أحوال الصلاة

(مسأله ١٦): يجوز (١) العدول (٢) من الائتمام إلى

ص: ٢١٦

١- ١. لو لم يتعين عليه الائتمام، وإلاّ يشكل العدول. (جمال الدين الكلبيگانی). * جواز العدول إلى الانفراد محلّ إشكال، إلاّ فى بعض الموارد المنصوصه؛ إذ لا دليل عليه على نحو الإطلاق. (تقى القمى). * ما لم تكن الجماعة واجبه عيه كالمنذوره مثلاً، فهنا لا يجوز له العدول إلى الانفراد. (مفتى الشيعه).

٢- ٢. إلاّ فيما تجب فيه الجماعة، كالجمعه والمعاده؛ لإدراك فضيله الجماعة. وأمّا المنذوره فتصحّ وإن أثم. (كاشف الغطاء). * فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك، نعم، إن لم يترك القراءة، ولم يأت بما يخالف صلاه المنفرد، ولم يكن من نيته فى أوّل الصلاه فلا إشكال فيه. (حسن القمى).

الانفراد (١) ولو اختياراً في جميع أحوال (٢) الصلاة (٣) على الأقوى (٤)، وإن كان ذلك من نيته (٥) في أول الصلاة (٦)، لكن

ص: ٢١٧

- ١-١. هذه المسألة عندى في غايه الإشكال، فالأحوط الاقتصار على موارد الضروره. (البروجردى).
- ٢-٢. لكون الجماعه مستحبّه في جميع أحوال الصلاة، فهذا هو الأقوى. (الرفيعى). * الأحوط عدم العدول قبل إتمام الركعه التى ائتمّ فيها، خصوصاً لو كان ناوياً للعدول من الأول. (المرعشى).
- ٣-٣. الأحوط عدم العدول قبل رفع الرأس من الركوع فى الركعه التى ائتمّ فيها، والأولى أن لا يعدل قبل إتمام الركعه. وسيأتى حكم ما لو ائتمّ فى الركوع. (حسين القمى).
- ٤-٤. انعقاد الصلاة جماعه مع الانفراد فى الأثناء لا لعذرٍ محلّ الإشكال مطلقاً، ولكنّه لا يضرّ بصحتها إلا مع الإخلال بوظيفه المنفرد، فإنّ الأحوط حينئذٍ إعادته الصلاة، نعم، إذا أخلّ بما يغتفر الإخلال به عن عذرٍ فلا حاجه إلى الإعادته، وهذا كما إذا بدا له العدول بعد فوات محلّ القراءة، أو بعد زياده سجده واحده للمتابعه مثلاً. (السيستانى).
- ٥-٥. والاعتراض بكون المورد من الشبهات المصادقيه لانعقاد الجماعه فى هذه الصوره غير وارد. (المرعشى). * صحّه الجماعه معها لا تخلو من إشكال. (الخوئى).
- ٦-٦. إن قصد العدول من أول الأمر ففى تحقق الجماعه إشكال. (الحائرى). * فى تحقق الجماعه مع هذه النيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بترك هذه النيه. (الإصطهباناتى). * هذه الصوره لا تخلو من إشكال. (الميلانى). * مشكل، فلا يُترك الاحتياط فيه. (الشريعتمدارى).

الأحوط (١) عدم العدول (٢) إلا لضروره ولو دنيويّه، خصوصاً (٣) في الصورة الثانيه (٤).

لا يجب على المأموم القراءه لو نوى الانفراد بعد قراءه الإمام قبل الدخول في الركوع

(مسأله ١٧): إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام قبل الدخول في الركوع لا يجب عليه القراءه، بل لو كان في أثناء القراءه يكفيه بعد نيه الانفراد قراءه ما بقى منها، وإن كان الأحوط (٥).

ص: ٢١٨

١- ١. لا يُترك، سيما في الصورة الثانيه. (صدرالدين الصدر). * لا ينبغي تركه. (الحكيم). * لا يُترك، وإن كان الجواز لا يخلو من قوّه، خصوصاً في الصورة الأولى. (الخميني). * لا- يُترك، نعم، مع العذر خصوصاً في التشهد الأخير وفي السلام مطلقاً لا بأس به. (محمدرضا گلپايگانی).

٢- ٢. لا ينبغي تركه. (البجنوردی).

٣- ٣. بل الأحوط في الثانيه إتمام صلاته منفرداً مع عدم اختلاله بوظائفه، وإن كان الأقوى خلافه؛ لمكان مشروعيّته العدول المزبور بفحوى النصّ المشار إليه سابقاً، خصوصاً لو قلنا: بأنّ حقيقه الجماعه عباره عن الائتمام والتبعيّه الخارجيه عن قصد؛ إذ حينئذٍ عند الشكّ في كيفيّه نتيته فيرجع الأمر إلى البراءه، نعم، لو قلنا بأنّ الجماعه أمر معنوي يكون القصد المزبور من محققاته، نظير سائر العناوين القصدية لا محيص حينئذٍ في أمثال المقام من المصير إلى قاعده الاشتغال، كما لا يخفى. (آقاصياء). * بل الأحوط فيه إتمام صلاته منفرداً مع عدم اختلاله بوظائفه. (الآملی).

٤- ٤. لم يظهر وجه أحوطيه عدم الانفراد في هذه الصورة، بل الأمر بالعكس؛ فإنّه إذا كانت نيه الانفراد في الابتداء مضرّه بالجماعه لما تحققت، فالأحوط استحباباً العدول، وهكذا في المسأله الثامنه عشره. (الروحاني).

٥- ٥. بل لا يخلو من قوّه مطلقاً. (الجواهری). * لا يُترك بتيه القربه المطلقه. (مهدي الشيرازی). * لا يُترك إذا كان في أثناء. (أحمد الخونساری). * لا- يُترك هذا الاحتياط، وأن يكون الاستئناف بقصد القربه المطلقه. (زين الدين). * لا يُترك. (تقي القمي). * لا يُترك بقصد القربه المطلقه، ومع استئناف القراءه وعدم فوتها منه في الركعه السابقه فلا إشكال في صحّه صلاته. (حسن القمي).

١- ١. لا يُترك بقصد القربه المطلقه. (حسين القمى). * لا يُترك في صورتين. (الإصطهباناتى). * لكن بقصد القربه المطلقه، ولا يُترك ذلك. (الميلانى). * لا يُترك ذلك، بل وجوبه في الفرض الثانى قوى. (الخوئى). * بقصد القربه المطلقه. (مفتى الشيعة). * لا يُترك الاحتياط في الأثناء، وكذا بعد القراءه إذا كان الاقتداء في تلك الحال بأن كانت يه الانفراد بعد يه الاقتداء بلا فصل. (اللكراني).

٢- ٢. لا يُترك الاحتياط في هذا الفرض؛ للشك في مسقطيه القراءه في مثل هذه الصوره؛ لعدم اندراجها في الأدله. (آقاضياء). * لا يخلو من الإشكال، سواء التفت في الأثناء أم بعد الصلاه. (جمال الدين الكلپايگانى). * الاحتياط لا يُترك في صورتين. (عبدالهادى الشيرازى). * لا يُترك الاحتياط فيه. (الآملى).

٣- ٣. لا وجه للتخصيص. (الشاهرودى).

٤- ٤. بل لا يُترك الاحتياط بالاستئناف بقصد القربه المطلقه في هذه الصوره. (آل ياسين). * لا يُترك الاحتياط في الأثناء. (الكوه كمرى). * الاكتفاء بقراءه الإمام ذلك البعض في هذه الصوره مشكل، فالاحتياط بالاستئناف لا يُترك. (البجنوردى). * لا يُترك في هذه الصوره. (عبدالله الشيرازى). * لا يُترك الاحتياط في هذه الصوره، وكذا في الصوره الأولى إذا عدل لا لعذر. (السيستانى).

فى جواز الائتنام والركوع مع الإمام لو أدركه راعياً ثم العدول إلى الانفراد اختياراً

(مسألة ١٨): إذا أدرك الإمام راعياً يجوز له الائتنام والركوع معه، ثم العدول (١) إلى الانفراد (٢) اختياراً، وإن كان الأحوط (٣) ترك العدول (٤) حينئذٍ، خصوصاً (٥) إذا كان (٦) ذلك من نيته (٧) أولاً (٨).

فيما لو نوى المأموم الانفراد بعد قراءه الإمام وأتم صلاته فنوى الاقتداء به فى صلاة أخرى

(مسألة ١٩): إذا نوى الانفراد بعد قراءه الإمام وأتم صلاته فنوى

ص: ٢٢٠

- ١ - ١. تقدّم ما هو الأحوط. (صدرالدين الصدر). * تقدّم الإشكال فيه، وكذا ما بعده. (البروجردى). * فيه نظر. (مهدي الشيرازى). * مرّ الإشكال فيه. (حسن القمى).
- ٢ - ٢. بعد الركوع. (الفيروز آبادى). * فيه تأمّل، فيحتاط بعدم العدول فى ذلك الركوع، بل ما لم يدخل فى السجده الثانية. (حسين القمى). * قد ظهر الحال فيه ممّا تقدّم. (السيستانى).
- ٣ - ٣. لا يترك فى العدول قبل إتمام الركعه التى ائتمّ فيها، كما تقدّم. (المرعشى).
- ٤ - ٤. لا يترك. (عبدالهاده الشيرازى). * تقدّم أنّه لا ينبغي ترك هذا الاحتياط. (البجنوردى).
- ٥ - ٥. قد مرّ كيفيه الاحتياط فيه مع وجهه. (آقاضياء). * لا يترك. (الرفيعى).
- ٦ - ٦. قد مضى ما هو الوجه فيه. (الشاهرودى).
- ٧ - ٧. مرّ الإشكال فى هذا الفرض آنفاً. (الخوئى).
- ٨ - ٨. قد مرّ الإشكال فى تحقّق الجماعه فى هذه الصوره. (الحائرى). * تقدّم الإشكال فى هذه الصوره. (الميلانى).

الاقتداء به في صلاه أخرى قبل أن يركع الإمام في تلك الركعه، أو حال كونه في الركوع من تلك الركعه جاز، ولكنه خلاف الاحتياط (١).

عدم جواز عود المأموم إلى الائتصاص لو نوى الانفراد في الأثناء

(مسألة ٢٠): لو نوى الانفراد في الأثناء لا يجوز (٢) له (٣) العود (٤).

ص: ٢٢١

- ١- ١. لم يظهر وجهه. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني، الروحاني). * لا يترك الاحتياط. (الحائري). * لا يترك؛ للتشكيك في استفادته مثله عن مساق الإطلاقات. (آقاسياء). * اللازم. (الكوه كمرى). * ولعل وجهه: الإشكال في تحمّل الإمام القراءتين من الركعتين من صلاتين بقراءة واحدة. (البجنوردى). * لا يترك. (الشريعتمدارى). * لا وجه لهذا الاحتياط. (الفانى). * لا وجه له يُعتدّ به. (العرشى). * هذا بناءً على عدم لزوم القراءة فيما إذا انفرد بعد قراءة الإمام، وإلا فلا موجب للاحتياط. (الخوئي). * إنّ استئناف القراءة في صلاه الأولى ولم تفت القراءة من الركعه السابقه منه ليس فيه خلاف الاحتياط أصلاً. (حسن القمى).
- ٢- ٢. فيه إشكال، وإن كان الأحوط؛ لعين التشكيك السابقه. (آقاسياء). * ولعل الوجه فيه هو ما تقدّم في العدول الاختيارى، خصوصاً لو كان قصده ذلك من أول الصلاه، وإلا فلا وجه له فضلاً عن كونه موجباً لأن يفتى بعدم ترك الاحتياط، كما نسب بعض، إلا أن يمنع إطلاق الأدله، فحينئذ لا مجال للقول بالجواز، كما لا يخفى. (الشاهرودى).
- ٣- ٣. على الأحوط. (الخميني).
- ٤- ٤. مرّ أنّ للقول بالجواز وجهاً، وإن كان الأحوط العدم. (كاشف الغطاء). * على الأحوط. (السبزواري). * على الأحوط فيه وفي الصورة الثالثه، وأمّا في صورته التردد فلا إشكال في جواز بقائه عليه. (الروحاني).

صححة الائتتمام لو تردد المأموم في الانفراد و عدمه ثم عزم على عدم الانفراد

لو تردد (١) في الانفراد وعدمه ثم عزم على عدم الانفراد صحَّ (٢)، بل لا يبعد (٣) جواز العود (٤) إذا كان بعد نيته الانفراد بلا فصل، وإن كان الأحوط (٥) عدم

ص: ٢٢٢

- ١- ١. لا يبعد بطلان الجماعه بالتردد، ولا دليل على الصحه وتحققها بالعدول. (تقى القمي).
- ٢- ٢. فيه إشكال، وكذا فيما لو نوى الانفراد ثم عدل بلا فصل. (الخوئي). * مع عدم تحمّل الإمام عنه شيئاً حال تردده. (مهدى الشيرازي). * إن لم يكن المعيار في الانفراد عدم نيته الائتتمام. (المرعشي). * فيه وفيما بعده إشكال. (حسن القمي).
- ٣- ٣. جوازه مطلقاً لا- يخلو من قوه. (الجواهرى). * مشكل. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى). * بل بعيد. (الحكيم). * في غايه الإشكال. (عبدالله الشيرازي). * نفى البعد غريب، فلا يُترك الاحتياط بعدم العود في الصورة الأخيرة. (المرعشي).
- ٤- ٤. فيه نظر. (حسين القمي). * فيه تأمل. (الكوه كمرى). * الأظهر عدم جواز العود بعد نيته الانفراد، بل الأحوط أنه لا يجوز العود إلى الجماعه بعد التردد. (الجنوردى). * الظاهر عدم جواز العود حتّى في هذه الصورة. (زين الدين). * فيه إشكال. (محمد الشيرازي).
- ٥- ٥. بل الأقوى. (النائنى، الميلانى، الآملى). * لا- يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يُترك. (صدرالدين الصدر، مهدى الشيرازي، الشاهرودى، الشريعتمدارى، الخمينى، السيستانى). * الأقوى. (جمال الدين الكلبيگانى). * هذا الاحتياط لا يُترك، بل لا- يخلو من القوه. (الإصطهباناتى). * لا- يُترك في موارد تحقّق الانفراد. (البروجردى). * إن لم يكن أقوى فلا- يُترك. (الرفيعى). * بل الأقوى؛ لعدم الإطلاق المقتضى للصحّ في باب الجماعه. (تقى القمي). * هذا الاحتياط لا ينبغى تركه. (مفتى الشيعة). * لا يُترك فيما إذا كان بعد نيته الانفراد. (اللنكرانى).

البيان على عدم فيما لو شك بأنه عدل إلى الانفراد أم لا

(مسألة ٢١): لو شك في أنه عدل إلى الانفراد أم لا بني على عدمه (٣).

عدم اعتبار قصد القربة في صحة صلاه الجماعة

(مسألة ٢٢): لا يعتبر في صحته الجماعة (٤) قصد القربة (٥) من حيث الجماعة، بل يكفي قصد القربة في أصل الصلاه، فلو كان قصد (٦) الإمام من الجماعة الجاه (٧)، أو مطلباً

ص: ٢٢٣

- ١- ١. لا يُترك. (آل ياسين).
- ٢- ٢. لا يُترك. (محمدرضا الكلپايگانی).
- ٣- ٣. بل على بقاء القدوة. (صدرالدين الصدر). * إذا لم ير نفسه في تلك الحال مشغولاً بوظائف المنفرد. (المرعشي).
- ٤- ٤. الأحوط للإمام والمأموم قصد القربة، وإلحاق المذكورات بسائر ضمائم العبادات. (الإصطهباناتي).
- ٥- ٥. لا يُترك الإمام والمأموم قصد القربة. (الفيروزآبادي).
- ٦- ٦. قد عرفت الإشكال فيه، فلا يُترك الاحتياط. (الرفيعي).
- ٧- ٧. مشكل غايه الإشكال، وفي مثله تزل أقدام الرجال. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * فيه إشكال من جهة تحقق الرياء في بعض الصور. (الحائري). * فيه إشكال جداً. (محمد تقى الخونساري، الآراكي). * يعني في وثوق الناس به، لا في تقربه إليه سبحانه، وإلا كانت الصلاه باطله. (الحكيم). * تحقق قصد القربة في هذه الصورة لا يخلو من إشكال، نعم، بعض ما ذكره في المتن _ كسهوله الأمر عليه، أو الفرار من الوسوسة _ لا ينافي قصد القربة في الجماعة. (الجنوردي). * في غايه الإشكال. (عبدالهادي الشيرازي). * لابد من التجنب عن هذا القصد المشؤوم. (الفاني). * بحيث لا يكون ذاك الحب في التقرب بالعمل إلى الله تعالى، بل كان مآل قصده الجاه بالجماعة الرياء بها، وإلا فالبطلان. (المرعشي). * هذا في غايه الإشكال، والأحوط قصد القربة مطلقاً. (محمدرضا الكلپايگانی). * تقدّم منّا ومنه قدس سره في الوجه السابع من وجوه قصد الرياء في فصل التيه: أنّ الرياء في الإتيان بالصلاه جماعة من مبطلات الصلاه، فلا بد أن يرجع قصد الجاه هنا إلى أمر آخر لا ينافي القربة، ولا يدخل في المحرمات، وهو على أي حال من مزلات الأقدام، إلا إذا رجع إلى تعظيم أمر الله واستشعار عبوديته بوجه شرعي، أو أمر لا ينافي ذلك. (زين الدين).

- ١- ١. فيه إشكال، ومثله الكلام في المأموم. (الكوه كَمَرِي). * هذا في غايه الإشكال. (البروجردى، الشاهرودى). * مشكل غايه الإشكال. (أحمد الخونسارى).
- ٢- ٢. فيه إشكال، وكذلك الكلام في المأموم. (الشريعتمداری، حسن القمى). * فيه إشكال وتأمل. (الروحانى).
- ٣- ٣. مشكل. (مهدى الشيرازى). * يقوى الإشكال فى ذلك. (الميلانى). * الظاهر صحه صلاته، وأما صحتها جماعة فمحلّ إشكال، وكذا فى المأموم، فلو لم يأت مع ذلك بوظيفه المنفرد فصحه صلاته أيضاً مشكله. (الخمينى). * لو لم يرجع إلى الرياء، وإلاّ تبطل الصلاه. (الآملی). * يشكل ذلك، بل يمنع فى بعض أقسام طلب الجاه. (السبزوارى). * فيه إشكال. (محمد الشيرازى). * على إشكال، وكذا الحال بالنسبه إلى المأموم، إلا أن يكون الداعى إلى الأمور المذكوره هى القربه. (السيستانى). * الظاهر أن مراده من الصحه هى الصحه بعنوان الجماعة، مع أنه محلّ إشكال، وكذا فى المأموم، فلو أخل بما هو وظيفه المنفرد مع عدم قصد القربه فى الجماعة يشكل أصل الصحه. (اللكرانى).

إذا كان قصد المأموم (١) من الجماعة سهوله الأمر عليه، أو الفرار من الوسوسة أو الشك، أو من تعب تعلّم القراءه، أو نحو ذلك من الأغراض الدنيويّه صحتّ صلاته (٢) مع كونه قاصداً للقربه فيها (٣)، نعم، لا يترتب ثواب (٤) الجماعة إلا بقصد القربه فيها (٥).

فى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها، كالنافله أو الآيات

(مسأله ٢٣): إذا نوى الاقتداء بمن يصلى صلاه لا يجوز الاقتداء فيها

ص: ٢٢٥

- ١- ١. فى طرف المأموم فى غايه الإشكال فى الأغراض الدنيويه وغير العباديّه فيما إذا لا يأتى بوظائف المنفرد وتحقق الائتتمام منه فى غايه البعد، فإنّ الظاهر كون خصوصيّه الجماعة عباديّه، والأحوط فى الطرفين الترك. (عبدالله الشيرازى).
- ٢- ٢. الأقوى بطلانها إن كان ائتمامه لا بقصد القربه، لكنّ الأمور المذكوره هى فى الغالب معدّات لاختيار صلاه الجماعة، فلا تكون منافيّه للتقرّب. (الميلانى).
- ٣- ٣. بل فى الائتتمام؛ كى تترتب آثار الجماعة، وكون الداعى هو الفرار عن الوسوسة أو الشكّ غير منافيّ لقصد التقرب. (الشاهرودى).
- ٤- ٤. بل وأحكامها، إلا مع قصد القربه فى الاقتداء. (الشاهرودى).
- ٥- ٥. الظاهر أنّه يكفى فى ترتّب الثواب على الجماعة قصد القربه فى أصل الصلاه. (السبزوارى).

سهواً أو جهلاً، كما إذا كانت نافله أو صلاه الآيات مثلاً، فإن تذكر قبل الإتيان بما ينافي صلاه المنفرد عدل (١) إلى الانفراد (٢) وصحت (٣)، وكذا تصح إذا تذكر بعد الفراغ ولم تخالف (٤) صلاه المنفرد (٥)، وإلا بطلت (٦).

ص: ٢٢٦

١- ١. الظاهر أنه منفرد، فلا حاجة إلى قصد العدول. (صدر الدين الصدر). * بل صحت بلا احتياج إلى العدول. (الخميني). *
أى ينافى مطلقاً ولو عن غير عمل، كزياده أو نقيصه الأركان. (محمد الشيرازي). * أى ينافى سهواً وعمداً، وإلا- صحت،
وكذلك فى الفرض التالى. (حسن القمى).

٢- ٢. عملاً وإلا- فهو منفرد. (الحكيم). * بل هو منفرد قهراً. (الشاهرودى). * أى ترك التبعية الصوريه؛ إذ هو منفرد واقعاً.
(المرعشى). * أى يأتى بعد الالتفات بوظيفه المنفرد، وإلا- فهو منفرد قهراً ولا- يحتاج إلى القصد. (السبزواري). * الظاهر أنه
منفرد بالفعل وإن لم ينو الانفراد، فالمراد أنه ينفرد عملاً. (زين الدين). * الظاهر أن الصّحه لا- تتوقف على تيه العدول.
(اللكراني).

٣- ٣. لو صحت صلاته لم تحتج إلى قصد الانفراد، لكن تقدّم أن صحتها محل إشكال. (البروجردى). * الأظهر الصّحه فى
موارد السهو والجهل عن قصور ما لم يأت بما يبطل الصلاه عمداً وسهواً، وفى صوره الجهل عن تقصير الحكم ما فى المتن.
(الروحانى).

٤- ٤. قد مرّ التفصيل فى نظائره. (محمدرضا الكلبايگانى). * مرّ الكلام حوله فى المسأله (١٢). (تقى القمى).

٥- ٥. الأقوى صحتها وإن خالفت صلاه المنفرد، إلا إذا كان قد أتى فيها بما يوجب البطان ولو عن غير عمد. (الميلانى).
٦- ٦. قد مرّ الحكم فى مثله. (الجواهرى). * إذا كانت المخالفه من جهه ترك القراءه يمكن القول بالصّحه؛ لحديث: «لا تُعاد».
(كاشف الغطاء). * تقدّم أن الإخلال بوظيفه المنفرد سهواً لا يوجب البطان فى غير الأركان. (البجنوردى). * فى غير صوره
ترك القراءه، وأمّا فيها فلا. (أحمد الخونسارى). * الصّحه قويّه فيما إذا كانت المخالفه فى غير الأركان. (الفانى). * بل صحت،
إلا إذا زاد ركناً وترك الحمد لا يضرّ. (الخميني). * صّحه الصلاه مطلقاً، إلا فيما إذا أتى بما تبطل به الصلاه عمداً وسهواً لا
تخلو من قوّه. (الخوئى). * إن كان الإخلال بمجرّد ترك القراءه فقط فالأحوط الإتمام ثمّ الإعاده. (السبزواري). * قد ظهر
التفصيل فيه ممّا مرّ. (السيستانى).

فيما لو لم يدرك الإمام إلا في الركوع أو أول الركعة أو أثنائها

(مسألة ٢٤): إذا لم يُدرك (١) الإمام إلا في الركوع، أو أدركه في أول الركعة أو أثنائها، أو قبل الركوع فلم يدخل في الصلاة إلى أن ركع جاز له الدخول معه، وتُحسب له ركعة، وهو منتهى ما تُدرك به الركعة في ابتداء الجماعة (٢) على الأقوى، بشرط أن يصل إلى حد الركوع قبل رفع الإمام

ص: ٢٢٧

- ١- ١. الظاهر عدم الفرق بين ركعات المأموم في الحكم المذكور. (الرفيعي).
- ٢- ٢. الظاهر عدم اختصاص هذا الحكم بابتداء الجماعة، بل يطرد في بقيّة الركعات أيضاً، ويتوقف إدراك المأموم لكل واحد منها على أن يدرك الإمام من أول قيامه لتلك الركعة إلى آخر جزء من ركوعه، فإن أدركه عند اشتغاله بالقراءة أو التسبيح أو في القنوت فقد أدرك تلك الركعة ولو مع عدم إدراك الركوع لزحام ونحوه، سواء كان ذلك في الركعة الأولى من صلاة المأموم أم في سائر ركعاتها، ولو بقي المأموم في سجود الركعة الأولى — مثلاً لزحام أو غيره — إلى أن ركع الإمام في الثانية: فإن أدركه في ركوعه فقد أدرك تلك الركعة، وإلا فقد فاتته، وله أن ينفرد أو ينتظر ثلثة الإمام وتكون ثانيه له، فلا فرق حينئذ بين الركعة الأولى من صلاة المأموم وسائر ركعاتها في شيء من الحكمين. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * لا فرق في ذلك بين الابتداء وغيره. (السبزواري).

رأسه، وإن كان بعد فراغه من الذكر على الأقوى فلا- يدركها إذا أدركه بعد رفع رأسه، بل وكذا لو وصل المأموم إلى الركوع (١) بعد شروع الإمام في رفع الرأس، وإن لم يخرج بعد عن حده (٢) على الأحوط (٣).

ص: ٢٢٨

- ١- ١. إذا وصل المأموم إلى حد الركوع والإمام لا يزال بعد في حد الركوع الشرعي وإن كان قد رفع رأسه قليلاً من ركوعه فالظاهر صحته، وأنه قد أدرك الركعة، ولا سيما إذا سمع الإمام تنبيه المأموم فانتظره، وخصوصاً إذا كرّر الذكر. (زين الدين). *
- الأظهر فوات الركعة، أو كانت معيتهما في حال هوى المأموم ونهوض الإمام، بأن اقترن وصول المأموم إلى حد الركوع مع أخذ الإمام في رفع الرأس عنه، وأمّا لو كانت معيتهما في حال وقوف الإمام وهوى المأموم بأن كان الإمام حين وصول المأموم إلى حد الركوع واقفاً ولكن حين انتهاء هويّه إلى الركوع أخذ الإمام في الرفع فالأظهر صحته ودرك الركوع. (الروحاني).
- ٢- ٢. المعتبر في الصلاة، وإلا فالظاهر عدم دركه الركعة بمثل ذلك، كما لا يخفى. (آقاضياء).
- ٣- ٣. بل على الأقوى، والأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (آل ياسين). * إن لم يكن أقوى. (الكوه كمرى). * وبالجمله: يلزم أن يصل المأموم إلى حد الركوع قبل أن يشرع الإمام في الرفع. (كاشف الغطاء). * بل على الأقوى. (جمال الدين الكلبيگانی). * وإن كانت الكفايه لا- تخلو من قوه. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى. (الفاني). * والكفايه في هذه الصورة غير بعيدة. (محمد الشيرازي).

وبالجملة: إدراك الركعة في ابتداء الجماعة يتوقف على إدراك ركوع الإمام قبل الشروع في رفع رأسه، وأمّا في الركعات الآخر (١) فلا يضّر (٢) عدم (٣).

ص: ٢٢٩

١- ١. بل حكم الركعات الآخر حكم الركعة الأولى، سواء كان مفروض الماتن فيما إذا كان المأموم مدرّكاً لقيام الإمام، أم فيما لم يكن مدرّكاً له، بناءً على ما قرّبناه من أنّ المتابعه واجبه شرطيه، بل وكذا على القول بأنّ المتابعه واجبه نفسيّه لبطلان الاقتداء بهذا المقدار من التأخّر. (الشاهرودي). * الأظهر أنّها والركعة الأولى على حدّ سواء فيما ذكر كلّ، ففي أيّ ركعة لم يدرك الإمام في ركوعه أو قبله في حال قيامه لم تحسب هي من ركعات الجماعة. (الميلاني).

٢- ٢. الأحوط عدم سبق الإمام بركوع وسجدة. (الفيروزآبادي). * هذا إذا كان أدرك معه القيام قبل الركوع فاتفق تأخّره عنه في الركوع، وأمّا إذا لم يدركهما معاً كما إذا منعه الزحام بعد سجود الركعة السابقة عن القيام إلى اللاحقه فلم يدرك الإمام بعد رفع الرأس من الركوع فكونه مدرّكاً لتلك الركعة محلّ إشكال. (البروجردى). * إذا أدرك بعض الركعة قبل الركوع، وإلاّ ففيه إشكال. (الخميني). * إذا أدرك القيام وتأخّر لمانع، وأمّا إذا لم يدرك أو تأخّر عمداً فالأحوط إتمام الصلاة جماعةً أو فرادى، ثمّ الإعادة. (محمدرضا الكلّيايگاني). * فيه إشكال. (تقى القمّي). * إذا أدرك بعض الركعة قبل الركوع، وأمّا إذا لم يدرك الركوع ولا شيئاً من القيام، كما إذا منعه الزحام ونحوه بعد سجود الركعة السابقة عن إدراك شيء من القيام والركوع في الركعة اللاحقه، فلم يدرك الإمام إلاّ بعد رفع الرأس من الركوع ففيه إشكال. (اللكراني).

٣- ٣. الظاهر أنّ الركعات الآخر مثل الركعة الأولى، لا يُدرك كلّ واحد منها إلاّ إذا أدرك الإمام قبل الركوع أو في الركوع، فإذا لم يدركه كذلك لم يُدرك الركعة. (الحكيم). * الظاهر عدم الفرق بين الركعة الأولى من الجماعة والركعات الآخر، بأنّه لا بدّ في كلتا الصورتين: إمّا من إدراك الركوع، أو إدراك ما قبل الركوع من القنوت أو القراءة أو غير ذلك، وإن لم يدرك الركوع ففي الركعة الأولى أيضاً لو أدرك القراءة مثلاً. ومنعه مانع عن إدراك الركوع فقد أدرك الركعة. (الجنوردي). * بشرط كونه مدرّكاً للإمام قبل الركوع، وأمّا لو لم يدركه قبله لإحدى العوارض والموانع ففيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشي). * لا- فرق بين الركعة الأولى والركعات الآخر في أنّ إدراك الركعة بإدراك الإمام قبل الركوع، أو في الركوع، وعدم إدراكها بعدمه كذلك. (الآملّي).

١- ١. بشرط أن يكون قد أدركه قبل ركوعه، بل قبل تكبيره الركوع عند اشتغاله بالقراءة، أو التسبيح، أو فى القنوت، من دون فرق فى ذلك بين الركعة الأولى من صلاة المأموم أو غيرها، كما تقدّم. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * بشرط صدق القدوة، وعدم تأخره فى جميع أجزاء الركعة. (عبدالله الشيرازى). * فيه إشكال، فإن لم يدرك الركوع فالأحوط الإتمام ثم الإعادة. (حسن القمى).

٢- ٢. بشرط إدراك القيام قبل الركوع. (الشريعتمدارى). * هذا إذا أدرك الإمام قبل ركوعه، وأمّا إذا منعه الزحام ونحوه من اللحوق إلى أن رفع الإمام رأسه من الركوع ففيه إشكال، والأحوط أن يقصد الانفراد حينئذ. (الخوئى). * لا يضره ذلك إذا كان قد أدركه حال القراءة، أو التسبيح، أو القنوت، فلم يركع معه سهواً أو لعذر، فإنه يركع ويلتحق به. أمّا إذا تخلف عنه جالساً مثلاً فلم يقم معه سهواً أو لزحام حتى فاته الركوع فلا يترك الاحتياط بالإتمام ثم الإعادة، أو بالإتمام منفرداً إذا لم تفت الموالاه. (زين الدين). * إذا أدرك معه القيام قبل الركوع، وإلاّ ففيه إشكال، ولو أدرك معه الركوع كفى وإن لم يدرك القيام قبله. (السيستانى).

رفع (١) رأسه (٢)، بل بعد دخوله في السجود أيضاً (٣)، هذا إذا دخل في الجماعة بعد ركوع الإمام، وأما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها (٤) واتفق أنه تأخر عن الإمام (٥) في الركوع (٦) فالظاهر صحه صلاته وجماعته (٧)، فما هو المشهور — من أنه لا بد من إدراك ركوع الإمام في الركعة الأولى للمأموم في ابتداء الجماعة، وإلا لم تحسب له ركعة — مختص بما إذا دخل في الجماعة في حال ركوع الإمام أو قبله

ص: ٢٣١

- ١- ١. مع بقاء صدق القدوه عرفاً، فيتحد الحكم في الركعات. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى).
- ٢- ٢. في صحه جماعته في غير صورته السهو في التأخر إشكال، فالأحوط قصد الانفراد، وكذا في الفرض الآتى، لكن إذا دخل في الأثناء فالأحوط قراءه الحمد والسوره رجاء بعد الانفراد. (الحائرى).
- ٣- ٣. مع عدم استلزامه التأخر الفاحش. (حسين القمى). * إذا أدركه في السجود الأول، وإلا فينوى الانفراد. (مهدي الشيرازى).
- * بشرط صدق القدوه، وعدم فوات الموالاه في نظر المتشرعه. (المرعشى).
- ٤- ٤. أو بعد تمامها بعد أن يركع. (تقى القمى).
- ٥- ٥. بلا تعمّد، وإلا فقد مرّ الاحتياط فيه في الركعات الآخر فضلاً عن الأولى. (محمدرضا الكلبايگانى).
- ٦- ٦. بأن منعه الزحام، أو سهواً فركع لنفسه ولحق الإمام في سجوده، وإلا فالأحوط أن يعيد الصلاه بعد إتمامها، أو يقصد الانفراد، وهذا يجرى في الركعات كلها. (الميلانى).
- ٧- ٧. الأحوط قصد الانفراد. (الفيروز آبادى). * الصحه مع التعمّد مورد الإشكال، فلا بد من الاحتياط في كل مورد يشك في المشروعيه؛ إذ لا إطلاق في باب الجماعة كي يتمسك به في مورد الشك. (تقى القمى).

بعد تمام القراءة (١)، لا فيما إذا دخل فيها من أول الركعة أو أثنائها، وإن صرح بعضهم بالتعميم، ولكن الأحوط الإتمام (٢) حينئذٍ والإعادة (٣).

حكم ما لو ركع بتخيّل إدراك الإمام راعياً ولم يدرك، أو شك في إدراكه وعدمه

(مسألة ٢٥): لو ركع بتخيّل إدراك الإمام راعياً ولم يدرك بطلت (٤)

ص: ٢٣٢

- ١- ١. الظاهر أنّ من دخل قبله بعد تمام القراءة بحكم من دخل حال القراءة، فلا يضرّه التخلّف في الركوع لعذر. (السيستاني).
- ٢- ٢. لا يُترك. (الإصطهباناتي، حسن القمّي). * مع الائتمام (الظاهر مراده الإمام). (المرعشي).
- ٣- ٣. مع عدم إخلاله بوظائف المنفرد لا يحتاج إلى الإعادة؛ لأنّ حيثية الانفراد ليست قصديّة، فمهما لم تتحقّق شرائط الجماعة ينقلب حدّه الخاصّ بحدّ آخر قهراً بلا وجه لبطلان عمله. (آقاسياء). * إذا تحقّق ما يبطل صلاه المنفرد عمداً وسهواً. (الحكيم، الآملی). * لا بأس بتركها. (الفاني).
- ٤- ٤. في بطلان الصلاه بمثل هذه الزيادة أو كفايه كونها بقصد المتابعه في اغتفارها في الجماعة نظر وإشكال، ولا يُترك الاحتياط بالإتمام بلا- اعتداد بذلك الركوع ثمّ الإعادة، ولو أتمّها بعد قصد الانفراد نافله ولحقّ الإمام في الثانيه كان أولى. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * الظاهر صحّتها فرادى في الفرضين، لكنّ الاحتياط فيهما حسن. (الخميني). * الأحوط الإتمام منفرداً ثمّ الإعادة، أو العدول إلى النافله ثمّ الإعادة مقتدياً، وكذلك في الفرض التالي. (حسن القمّي). * بل تصحّ بناءً على جريان قاعده «لا تعاد في الأثناء» وكذلك في مورد الشكّ. (تقى القمّي).

١- ١. إذا دخل في الصلاة باعتقاد الإدراك أو ما بحكمه فالأقوى صحته صلاته وإن لم يدرك الركوع، فضلاً عما لو شك في إدراكه. (الجواهرى). * والأقوى صحته صلاته فرادى على الشرط السابق؛ لعين الوجه السابق. (آقاضياء). * بل يتمها منفرداً، ثم يعيد على الأحوط. (آل ياسين). * لا- تخلو الصحه من وجه، فعليه أن يحتاط بالإتمام منفرداً ثم الإعادة، وكذلك في الفرع التالي. (حسين القمى). * أمّا لو علم اللحق فاتفق الخلاف فالظاهر صحتها انفراداً. (مهدى الشيرازى). * والأحوط أن يتمها منفرداً غير معتدّ بركوعه، ثم يعيدها، وفي الفرع التالي لا يترك الاحتياط بما ذكر في المتن. (عبدالهاده الشيرازى). * الأقوى صحتها فرادى، وكذا فيما بعده. (الحكيم). * الأقوى صحتها فرادى إذا كان يطمئن حين ائتمامه بأنه يدرك الإمام في ركوعه. (الميلانى). * والأحوط الأولى العدول بها إلى النافله، ثم إتمامها والرجوع إلى الاثتمام. (الخوئى). * الأحوط تتميمها فرادى ثم الإعادة. (الأملى). * جماعة، وأمّا صلاته فرادى فالأحوط الإتمام ثم الإعادة، وكذا في صورته الشك قبل ذكر الركوع، وأمّا بعده - كبعد الركوع - فالجماعه محكوم به بالصحّه لتجاوز المحلّ. (محمد رضا الكلبيكاني). * بل يتم ركوعه وصالته منفرداً، ثم يعيدها على الأحوط، وإذا بقى من صلاه الإمام ركعات فله أن يعدل بها إلى النافله، ويلحق بالإمام في باقى صلاته. (زين الدين). * بل بطلت جماعته، وصحت صلاته فرادى؛ لأنه لم يأت بما يبطل الصلاه مطلقاً، وكذا الفروع التاليه. (محمد الشيرازى). * بل صحت، ووظيفته وظيفه من لحق الإمام بعد الركوع قبل إكمال السجدين، وسيأتى، وزياده الركوع مغتفره. (الروحانى). * لا تبعد صحتها فرادى، وكذا في صورته الشك في الإدراك قبل تجاوز المحلّ، وأمّا مع التجاوز عنه - كما لو حدث الشك بعد الركوع - فينبى على انعقادها جماعه على الأظهر. (السيستانى).

بل وكذا لو شك (١) في إدراكه وعدمه (٢)، والأحوط (٣) في صورته (٤) الشك (٥) الإتمام (٦) والإعادة (٧)، أو العدول إلى

ص: ٢٣٤

- ١- ١. إذا كان الشك بعد فراغه من الركوع لم يلتفت على الأقوى؛ لقاعده الفراغ، وإن كان بنى على عدم الإدراك واستصحاب بقاء الإمام راکعاً لا يجدى؛ لأنّه لا يثبت إدراكه راکعاً إلّا بنحو مثبت. (كاشف الغطاء). * في بطلانها نظر. (الجنوردي).
- ٢- ٢. فيما إذا كان شكّه قبل الذكر. (الحائري).
- ٣- ٣. بل الأحوط أن يقصد الانفراد، ثمّ التخيير بين الإتمام منفرداً وبين العدول إلى النافله، ثمّ الالتحاق جماعه. (تقى القمّي). * هذا الاحتياط لا يترك. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. بل في الصورتين، والإتمام إنّما هو مع عدم الاعتداد بذلك الركوع. (اللنكراني).
- ٥- ٥. لا بأس بترك الإتمام والاكتفاء بالإعادة. (الفاني).
- ٦- ٦. لا يترك فيها وفيما قبلها، هذا إذا كان الشك في المحلّ، وأمّا مع كونه بعد التجاوز عنه فيحكم بصحّه صلاته وجماعته. (السبزواري).
- ٧- ٧. إن كان الاحتياط لأجل احتمال صحّه الصلاه مع عدم إدراك الإمام راکعاً، فلا يختصّ ذلك بصوره الشك، بل يعمّ صورته القطع بعدم الإدراك أيضاً، وإن كان لأجل احتمال صحّه الجماعه؛ لاحتمال إدراك الإمام راکعاً فلا احتياط في العدول إلى النافله، كما هو ظاهر. (الخوئي). * لا يترك هذا الشيء من الاحتياط، فيتمّ صلاته جماعه ثمّ يعيدها. (زين الدين). * هذا الاحتياط لا يختصّ بصوره الشك، وأمّا العدول فجوازه محلّ إشكال، سيّما إذا حدث الشك بعد تجاوز المحلّ. (السيستاني).

النافله (١) والإتمام (٢) ثم الحقوق فى الركعه الأخرى.

فى حكم الدخول فى الجماعة مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام، و عدمه

(مسأله ٢٦): الأ- حوط (٣) عدم (٤) الدخول (٥) إلّا- مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام، وإن كان الأقوى (٦) جوازه (٧) مع الاحتمال (٨)، وحيثُ فإن

ص: ٢٣٥

- ١- ١. لا- يخلو العدول فى هذا المورد من إشكال. (الحائرى). * بعد أن يعدل عن الجماعة إلى الانفراد. (الميلانى). * ليس المورد من موارد العدول. (الفانى). * العدول إليها على تقديرى صحّه الصلاه أو بطلانها لا مساغ له. (المرعشى). * لأجل درك الجماعة، وطريق الاحتياط أن يقصد الانفراد رجاءً قبل العدول. (السبزوارى).
- ٢- ٢. لا- موجب للعدول إلى النافله؛ فإنّ الصلاه: إمّا أن تكون باطله، أو صحيحه، ولا مجال للعدول فى كلّ من التقديرين. (الشريعتمدارى).
- ٣- ٣. لا يُترك. (محمدرضا الكلبايگانى).
- ٤- ٤. لا يُترك. (الإصفهانى).
- ٥- ٥. نعم، له الدخول مع الاحتمال بانياً على الانفراد، أو انتظار الركعه الثانيه على فرض عدم الالتحاق. (آل ياسين). * الأظهر جواز الدخول فى الجماعة وإن اطمأنّ عدم إدراك ركوع الإمام، وستعرف وظيفته حينئذٍ. (الروحانى).
- ٦- ٦. فيه تأمل؛ من جهة أنّه مع عدم الاطمئنان والتزلزل لا يدري أنّ ما يفعله لغوّاً، ويقع محبوباً، خصوصاً حين ركوعه مع عدم اطمئنانه. (الفيروزآبادى).
- ٧- ٧. راجياً. (المرعشى).
- ٨- ٨. إذا أتى بعنوان الرجاء. (الكوه كمرى). * لا- يُترك الاحتياط بالترك، وأمّا مع الظنّ فلا بأس. (عبدالهاده الشيرازى). * المعتدّ به عند العقلاء. (المرعشى).

فيما لو نوى وكبر فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل الوصول إلى حد الركوع

(مسألة ٢٧): لو نوى وكبر فرفع الإمام رأسه قبل أن يركع، أو قبل أن يصل إلى حد الركوع لزمه الانفراد(٢)، أو

ص: ٢٣٦

- ١- ١. على الأحوط، وإلا ففي القوه إشكال، كما ذكرنا من عدم قصديته فيه الانفراد. (آقاضياء). * تقدم الكلام فيه. (حسين القمي). * إن كان ركع، وإلا- فيأتي حكمه في المسألة التالية. (صدرالدين الصدر). * لا- تبطل إن لم يركع، وحينئذ: إما أن ينفرد، أو ينتظر الركعة الأخرى. (الإصطهباناتي). * بل الظاهر صحتها فرادى. (الحكيم). * هذا إذا ركع، وأما إن لم يركع فلا وجه للبطلان، بل له [أن] ينفرد وإن لم ينتظر للركعة الثانية، كما يأتي في المسألة الآتية. (الرفيعي). * تقدم الإشكال فيه. (الجنوردي). * الجماعة، وأما الصلاة فرادى فالجزم بالبطلان فيها مشكل، فلا يترك الاحتياط بما تقدم في المسألة السابقة، هذا إذا كان قد ركع، وأمّا مع عدم الركوع فتصح فرادى، ويأتي بالقراءة. (السبزواري). * الظاهر صحته صلواته إذا كان الاحتمال معتدلاً به، فيتّم ركوعه وصلواته منفرداً، وله أن يعدل بعد ذلك إلى النافلة، ويلتحق بالجماعة في بقيّة الركعات. (زين الدين). * إن دخل مع الاطمئنان بالبطلان محلّ إشكال، فلا- يترك الاحتياط السابق. (حسن القمي). * مرّ الكلام فيه. (تقي القمي). * جماعة لا صلواته إن لم يأتي بالمنافى، والأحوط الإعادة. (مفتى الشيعة). * مع ملاحظه الاحتياط الذي تقدم. (اللكراني).
- ٢- ٢. إن كان هو في طيّ الركوع، وما أمكنه أن يلزم نفسه، بل بلغ إلى حدّ الركوع وسبق ركوعه برفع رأس الإمام بطلت صلواته. (الفيروزآبادي). * بل له متابعة الإمام في أفعالها وعدم احتسابها ركعة، كما في صورته اقتدائه حال السجود أو التشهد، بل في مطلق حالات الركعة الأخيرة بناءً على التعدّي من مورد النصّ (وسائل الشيعة: الباب (٤٩) من أبواب صلاة الجماعة، ح ١ و ٢ و ٦ و ٧). إلى مثل المقام أيضاً، نعم، شبهه عدم التعدّي يقتضى عدم الاكتفاء بمثله احتياطاً. (آقاضياء).

انتظار (١) الإمام (٢) قائماً إلى الركعة الأخرى، فيجعلها الأولى له، إلا إذا أبطأ الإمام بحيث يلزم الخروج (٣) عن صدق الاقتداء (٤)، ولو علم قبل أن يكبر

ص: ٢٣٧

١- ١. والأحوط الانتظار إن أمكن. (البروجردى).

٢- ٢. وله أن يسجد معه ويتشهد، وإن كان في الثانية، ولا يعتد بها ركعة، بل تكون أولى ركعاته ما يقوم إليها معه. (كاشف الغطاء). * بل خصوص الانفراد على الأحوط، نعم، لو شاء بعد ذلك جعلها تطوعاً ثم ائتم. (الميلانى). * الأحوط الاقتصار على قصد الانفراد، أو متابعه الإمام في السجود، وإعادة التكبير بعد القيام بقصد القربة المطلقة. (الخوئى). * هذا هو المتعين على الأحوط. (محمد رضا الكلبيكاني). * بل الأحوط الانفراد، أو الدخول مع الإمام في السجود، ثم يعيد التكبير بقصد ما عليه من تكبيره الإحرام، أو مطلق الذكر. (حسن القمى). * أو متابعته في السجدة من دون أن يعتد بها. (الروحانى). * جواز الانتظار محل إشكال، نعم، يجوز له متابعه الإمام في السجود بقصد القربة المطلقة، ثم تجديد التكبير بعد القيام بقصد الأعم من الافتتاح والذكر المطلق. (السيستانی).

٣- ٣. أو فوات الموالاه. (حسين القمى).

٤- ٤. في نظر المتشرعة، أو فوات الموالاه المعتبره في العمل. (المرعشى). * عرفاً، ففي هذه الصورة تعين عليه الانفراد. (مفتى الشيعه).

للإحرام عدم إدراك ركوع الإمام لا يبعد (١) جواز دخوله (٢) وانتظاره (٣) إلى قيام الإمام للركعة الثانية مع عدم فصلٍ يوجب فوات صدق القدوة (٤)، وإن كان الأحوط (٥) عدمه (٦).

جواز الدخول في الجماعة لو أدرك الإمام في التشهد الأخير

(مسألة ٢٨): إذا أدرك الإمام وهو في التشهد الأخير (٧) يجوز له الدخول معه (٨) بأن

ص: ٢٣٨

- ١- ١. بل لا- يجوز إذا دخل بقصد إدراك ركوع الإمام، وأمّا إذا دخل رجاءً لأن يلحق به، وإلاّ انفراد أو انتظار فيجوز دخوله. (جمال الدين الكلبي إمامي). * فيه إشكال. (المرعشي، حسن القمي).
- ٢- ٢. بل يبعد ذلك. (حسين القمي). * بل هو الأقرب. (الكوه كمرى). * بل الأظهر والأولى متابعتة في السجدين، ولكن لا يعتدّ بهما، وإن وقف حتّى يقوم إلى الثانية كان له ذلك، ولا يستأنف التّيه والتكبير. (الروحاني).
- ٣- ٣. بل هو بعيد، نعم، يجوز له الائتمام ومتابعه الإمام على النحو المتقدّم. (الخوئي). * هذا لم يثبت جوازه إلاّ فيمن أدرك الإمام في التشهد الأوّل، فالأحوط في المقام أن يأتي بالتكبير بقصد الأعمّ من الافتتاح والذكر المطلق، ثمّ يتابع الإمام على النحو المذكور في التعليقه السابقة. (السيستاني).
- ٤- ٤. أو فوات الموالاه المعبره. (المرعشي).
- ٥- ٥. لا يُترك. (صدر الدين الصدر، تقى القمي). * بل في غير مورد النصّ لا ينبغي تركه، وأمّا في مورد النصّ وهو ما إذا كبر ودخل في الصلاه في حال تشهد الإمام بعد الركعة الثانية فالأرجح هو الجواز. (الشاهرودي).
- ٦- ٦. لا يُترك. (الحائري، الميلاني، عبدالله الشيرازي، محمد الشيرازي).
- ٧- ٧. ويجوز الدخول إذا كان في التشهد الأوّل، ولكن لا يجلس، بل ينتظره إلى أن يقوم. (الروحاني).
- ٨- ٨. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط المذكور في الحاشيه الآتيه. (الحائري).

ينوى (١) ويكبر ثم يجلس معه ويتشهد (٢)، فإذا سلم الإمام يقوم فيصلي من غير استئناف (٣) للتيه والتكبير، ويحصل له بذلك فضل الجماعة، وإن لم يحصل له ركعه.

فيما لو أدرك الإمام في السجده الأولى أو الثانيه من الركعه الأخيره

(مسألة ٢٩): إذا أدرك الإمام في السجده الأولى أو الثانيه من الركعه الأخيره (٤) وأراد إدراك فضل الجماعة نوى (٥) وكبر (٦).

ص: ٢٣٩

- ١- ١. بنيه القربه المطلقة. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. بقصد القربه المطلقة على الأحوط. (آل ياسين). * الأظهر أنه يكتفى بالجلوس معه فقط. (الميلاني). * بقصد القربه المطلقة. (زين الدين). * بقصد الرجاء. (نقى القمي). * بقصد الذكر المطلق. (الروحاني). * يأتي به بقصد القربه المطلقة، أو يتركه، وأما التسليم فالأحوط لزوماً تركه. (السيستاني).
- ٣- ٣. فيتّم صلاته، ويعيد على الأحوط. (الفيروز آبادي).
- ٤- ٤. ظاهر النصّ عدم الاختصاص بها. (السبزواري). * لا وجه للتخصيص بها. (الروحاني).
- ٥- ٥. بنيه القربه المطلقة. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. الأحوط أن ينوى المتابعه للإمام فيما بقي من أفعال صلاته، ويكبر لذلك رجاءً لدرك ثواب الجماعة، وأما إذا نوى الصلاه وكبر للافتتاح فلا يُترك الاحتياط بالإتمام ثمّ الإعادة. (البروجردى). * بقصد تدارك فضل الجماعة، لا بعنوان تكبيره الإحرام، ولكن لا يبعد القول بصحّه قصد تكبيره الافتتاح من الأوّل والاكتفاء بها، لا سيّما إذا لم يأتِ بالتسليم، بل عدم الإتيان به حينئذٍ أحوط، وما في المتن أحوط. (الفاني). * الأحوط عدم الدخول مع الإمام في هذه الحالات؛ لاضطراب الأدلّه. (زين الدين). * الأحوط أن يكبر بقصد الأعمّ من الافتتاح والذكر المطلق، ويتابع الإمام في السجود والتشهد بقصد القربه المطلقة، ثمّ يقوم بعد تسليم الإمام ويجدّد التكبير على النحو السابق. (السيستاني).

- ١ - ١. لا يتيه الافتتاح، بل برجاء درك فضيله الجماعه. (عبدالله الشيرازي). * الأحوط عدم قصد الافتتاح بالتكبير، بل يأتي به بقصد درك فضل الجماعه، أو القربه المطلقه. (المرعشي).
- ٢ - ٢. الأحوط إن لم يكن أقوى عدم قصد تكبيره الافتتاح، بل يكبر بقصد القربه المطلقه ثم يسجد، وبعد إتمام الإمام الصلاة يكبر للافتتاح. (الكوه كمرى). * الظاهر هو مطلق التكبير دون تكبيره الافتتاح، فيكون لأجل أن يسجد مع الإمام وينصرف بانصرافه. (الميلاني).
- ٣ - ٣. مقتضى ما سبق منه من عدم استئناف التيه والتكبير جواز الاكتفاء بالتيه والتكبير إن سجد معه السجده الواحده. (الفيروزآبادي). * الأحوط عدم الدخول معه في غير حال التشهد. (مهدى الشيرازي).
- ٤ - ٤. بقصد الرجاء. (تقى القمي).
- ٥ - ٥. يعني بعد التسليم بمتابعه الإمام. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني).
- ٦ - ٦. بعد التسليم التبعي. (المرعشي). * الأحوط أن يكبر تكبيراً بقصد القربه المطلقه الدائره بين كونه افتتاحيه أو ذكراً مطلقاً. (الأملي).
- ٧ - ٧. الأحوط الإتيان بالتكبيره الأولى والثانيه بقصد القربه المطلقه، من دون احتياج إلى الإعادة. (الحائري). * لا حازه إلى الاستئناف. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * الأحوط أن يكبر تكبيراً مردداً بين الافتتاح على تقدير الحاجه، والذكر على تقدير عدمها. (الحكيم). * هذا فيما إذا سلم تبعاً للإمام، أو دخل معه وكبر لإدراك الفضل رجاءً، وأما لو كبر للافتتاح ونوى الصلاه فالأقوى كفايه التكبيره الأولى، كما في الفرع السابق، وهو إدراك الإمام في حال التشهد الأخير، ولا مجال للفرق بينهما من جهة زياده السجده هنا وعدمها في الفرع السابق، لكن الاحتياط بالإتمام ثم الإعادة حسن، خصوصاً في هذا الفرع، بل لا ينبغي أن يترك هنا، والأحوط أن يدخل معه لإدراك الفضل ويكبر ويأتي رجاءً لإدراكه، ويتابع الإمام فيما بقي من صلاته، ثم يأتي بصلاته منفرداً. (الشاهرودي). * بل إتمامها بلا تكبير غير بعيد. (محمد الشيرازي). * بل يتمها، ولا حازه إلى الاستئناف. (الروحاني).

- ١- ١. الأقرب الاكتفاء بهما، وعدم وجوب الاستئناف. (الجواهرى).
- ٢- ٢. بل الأقوى الاكتفاء بذلك، كما مرَّ فى غير الركعه الأخيره. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. لا يبعد الاكتفاء. (عبد الهادى الشيرازى). * هذا فيما إذا كبر برجاء إدراك ثواب الجماعه، وأمّا لو كان بتيّه الافتتاح ولم يسلم مع الإمام فالظاهر الاكتفاء بهما، وإن كان الأحوط ما ذكره فى المتن. (الجنوردى).
- ٤- ٤. لا يُترك، بل يبعد كفايه الإتمام. (صدر الدين الصدر). * لا يُترك. (جمال الدين الكلپايگانى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (أحمد الخونسارى). * الأولى عدم الدخول فى هذه الجماعه، فإن نوى لا يُترك هذا الاحتياط، وإن كان الاكتفاء بالتَّيَّه والتكبير وإلقاء ما زاد تبعاً للإمام وعدم إبطاله للصلاه لا يخلو من وجه. (الخمينى). * لا يُترك. نعم، لو كبر بتيّه متابعه الإمام فيما بقى من أفعال صلاته رجاءً لدرك فضيله الجماعه بلا قصد افتتاح الصلاه يستأنف الصلاه بعد تسليم الإمام بلا إتمام. (محمدرضا الكلپايگانى). * لا يُترك الاحتياط: إمّا بأن يكبر أوّلاً بقصد القربه المطلقه وبعد الإتمام يكبر كذلك أيضاً، أو يكبر أوّلاً بقصد الافتتاح، ويتم الصلاه بعد إتمام الإمام، ثم يستأنف. (السبزوارى). * لا يُترك هذا الاحتياط فيما إذا كان المنوى هى الصلاه وكان التكبير للافتتاح، وأمّا إذا نوى المتابعه للإمام فيما بقى من أفعال صلاته فقط رجاءً لإدراك فضل الجماعه، وكان التكبير لذلك - كما هو مقتضى الاحتياط - فلا بأس بترك الاحتياط المذكور فى المتن. (اللكراني).

إتمام (١) الأولى بالتكبير الأوّل، ثمّ الاستئناف بالإعادة.

فى حضور المأموم الجماعة فرأى الإمام راکعاً وخاف رفع الإمام رأسه إن التحق بالصف

(مسألة ٣٠): إذا حضر المأموم الجماعة فرأى الإمام راکعاً وخاف (٢) أن يرفع الإمام رأسه إن التحق بالصف نوى وكبّر فى موضعه وركع، ثمّ مشى (٣) فى ركوعه (٤)، أو بعده (٥)، أو فى سجوده (٦)، أو بعده، أو بين السجدين، أو بعدهما، أو حال القيام للثانيه إلى الصفّ، سواء كان لطلب المكان الأفضل، أو للفرار عن كراهه الوقوف فى صفّ وحده، أو لغير ذلك،

ص: ٢٤٢

-
- ١- ١. إذا كبر بتيّه الافتتاح. (عبدالله الشيرازى).
 - ٢- ٢. بأن يظنّ عدم الإدراك. (تقى القمى).
 - ٣- ٣. الأحوط الاقتصار فى المشى على حال الركوع أو القيام. (صدر الدين الصدر). * الأحوط إن لم يكن الأقوى عدم جواز هذا المشى؛ لتحصيل سائر الشرائط، كما لو ائتمّ مع الحائل ثمّ مشى إلى مكان يرتفع فيه الحائل ونحوه. (المرعشى).
 - ٤- ٤. الأحوط اللحق بالصفّ فى الركوع، أو القيام بعد السجدين. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى).
 - ٥- ٥. الأحوط الاقتصار فى المشى بحال الركوع والقيام. (الحائرى).
 - ٦- ٦. فيه إشكال. (السبزوارى). * جواز الالتحاق حال السجود وبين السجدين محلّ إشكال. (السيستانى).

وسواء (١) كان المشى إلى الأمام، أو الخلف، أو أحد الجانبين بشرط أن لا يستلزم الانحراف عن القبلة، وأن لا يكون هناك مانع آخر من حائل أو علوّ أو نحو ذلك، نعم، لا يضّر (٢) البعد (٣) الذى (٤) لا يغتفر حال الاختيار على الأقوى إذا صدق معه القدوه، وإن كان الأحوط (٥) اعتبار (٦) عدمه (٧) أيضاً (٨)، والأقوى عدم وجوب جرّ الرّجلين (٩) حال المشى، بل له المشى

ص: ٢٤٣

- ١- ١. الأحوط ترك الاقتداء إذا استلزم الالتحاق المشى إلى الخلف. (صدرالدين الصدر).
- ٢- ٢. فيه نظر. (مهدى الشيرازى).
- ٣- ٣. لا يخلو من الإشكال، لا لمجرد احتمال كون هذا الحكم استثناءً عن كراهه الوقوف عن الصفّ منفرداً، فلا بدّ فيه من تحقّق شروط الجماعه حتّى عدم البعد، بل لعدم إمكان الأخذ بإطلاق الأدلّه من هذه الجبهه كما بالنسبه إلى غير هذا الشرط من الشروط، فالمتحصّل من الأخبار بعد منع الإطلاق هو جواز المشى لطلب الراجح، لا جوازه لتحصيل الشرط. (الشاهرودى).
- ٤- ٤. الظاهر أنّ هذا الحكم استثناء من كراهه الوقوف منفرداً عن الصفّ فقط، فلا بدّ من تحقّق جميع شروط الجماعه فيه حتّى عدم البعد. (البروجردى).
- ٥- ٥. لا يُترك؛ للتشكيك فى شمول الدليل (وسائل الشيعة: الباب (٤٦) من أبواب صلاه الجماعه، ح ١). (آقاضياء). * بل الأقوى. (جمال الدين الكلپايگانى). * لا موجب لهذا الاحتياط. (الفانى). * بل الظاهر. (اللكراني).
- ٦- ٦. لا يلزم مراعاته. (الكوه كمرى).
- ٧- ٧. هذا الاحتياط ضعيف جداً. (الخوئى).
- ٨- ٨. لا يُترك. (حسين القمى).
- ٩- ٩. لا يُترك على الأحوط. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * الأحوط الأولى الجرّ. (حسين القمى). * لا ينبغى ترك الجرّ. (المرعشى).

متخطياً على وجه لا تتمحى صورته الصلاه، والأحوط (١) ترك (٢) الاشتغال (٣) بالقراءه والذكر الواجب حال المشى أو غيره ممّا يعتبر فيه الطمأنينه حاله، ولا فرق فى ذلك بين المسجد وغيره.

* * *

ص: ٢٤٤

-
- ١ - ١. بل الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، الآملی). * لا يُترك. (صدرالدين الصدر، محمدرضا الكلپايگانى). * بل لابد منه. (زين الدين). * بل يجب. (مفتى الشيعة).
- ٢ - ٢. بل هو الأقوى. (كاشف الغطاء). * غير لازم، ولكن مراعاته جيده. (محمد الشيرازى).
- ٣ - ٣. لا يُترك. (الكوه كمرى). * بل هو المتعين. (الحكيم). * بل لا يخلو من قوه. (الرفيعى). * بل الأقوى ذلك. (الميلانى). * الظاهر لزوم ترك الاشتغال بما ذكره فى المتن ممّا يعتبر فيه الطمأنينه حاله. (البجنوردى).

شروط الجماعة مضافاً إلى ما مرّ في المسائل المتقدمة

يشترط في الجماعة مضافاً إلى ما مرّ في المسائل المتقدمة أمور:

أحدهما: عدم وجود الحائل بين الإمام والمأموم يمنع عن المشاهدة

أحدهما: أن لا يكون (١) بين الإمام والمأموم حائل (٢) يمنع عن مشاهدته (٣)، وكذا بين بعض المأمومين مع الآخر ممّن يكون واسطه في

ص: ٢٤٥

١- ١. الأظهر كون المعيار الاتصال، وعدم الفصل بين الإمام والمأموم، وكذا بين المأموم الرابط مع غيره بما لا يتخطى كالجدار والستر ونحوهما، ومنه يعلم حال الفروع التي رتبها على اشتراط المشاهدة. (المرعشي).

٢- ٢. لا يعتبر في الجماعة المشاهدة، بل يعتبر الاتصال بأن تتحقّق الهيئه الارتباطية الوحدائية، وتقطع هذه الهيئه بوجود الحائل من الجدار أو السترة، ولو لم يكن مانعاً من المشاهدة كالجدار من الزجاج أو بعض الشبائيك، كما أنّه تنقطع بالتباعد العرفي فلا يكونا شرطين مستقلّين على الأظهر. (عبدالله الشيرازي).

٣- ٣. بل يكفي صدق وجود الحائل عرفاً وإن لم يمنع المشاهدة كالزجاج، وسيأتي. (صدر الدين الصدر). * لعلّ الشرط أن لا يكون حائل يفصل بينهما أو بين المأموم وبين من هو واسطه في اتصاله بالإمام. (الميلاني). * اعتبار عدم الحائل بين الإمام والمأموم المانع عن مشاهدته، وكذا اعتبار عدمه بين بعض المأمومين والبعض الآخر الواسطه في الاتصال مبنيّ على الاحتياط، وإنّما المعتبر في الجماعة أن لا يكون بين المأموم والإمام وكذلك بين بعض المأمومين والبعض الآخر منهم الواسطه في الاتصال فصل بما لا يتخطى من ستره أو جدار ونحوهما، وكذا الحال بين كلّ صفٍّ وسابقه. (الخوئي). * المشاهدة وعدمها لا تكونان ميزاناً، بل المعيار في المانع أن يكون بين الإمام ومن يتصل به، وكذا بين كلّ مأموم ومن يتصل به ستر ارتفاعه ما لا يتخطى بحسب المتعارف. (تقى القمي). * بل مطلقاً، كما سيصرّح به. (الروحاني). * بل مطلق الحائل، وإن لم يمنع عنها، كما سيّجىء. (السيستاني).

اتّصاله بالإمام، كمن في صفّه من طرف الإمام أو قدّامه إذا لم يكن في صفّه من يتّصل بالإمام، فلو كان حائل ولو في بعض أحوال (١) الصلاة (٢) من قيام أو قعود أو ركوع أو سجود (٣) بطلت الجماعة (٤)، من غير فرق في الحائل بين كونه جداراً أو غيره ولو شخص إنسان (٥) لم يكن

ص: ٢٤٦

- ١- ١. يعني إذا وجد ما يمنع المشاهده في جميع حالات الصلاة في حال تبطل الجماعة وإن ارتفع في حال آخر من الصلاة. (محمدرضا الكلپایگانی).
- ٢- ٢. يعني لو كان حائل يمنع المشاهده مطلقاً ولو وجد في بعض حالات الصلاة. (الحائري). * يعني: أنّ المانع هو الحائل الذي يمنع المشاهده مطلقاً، سواء وجد في جميع أحوال الصلاة أو في بعض أحوالها، فإذا وجد الحائل بطلت الجماعة، فلا ينافي ما يأتي في المسألة الأولى؛ فإنّ المفروض فيها أنّ الحائل إنّما يمنع المشاهده حال السجود، لا مطلقاً. (زين الدين).
- ٣- ٣. يعني أنّ الحائل المانع شرعاً يقدح وإن حدث حال السجود فقط، فلا ينافي ما سيأتي من عدم قادحيّة الحائل حال السجود دون غيره من الأحوال، فلا تغفل. (آل ياسين).
- ٤- ٤. وإن كان قصيراً بحيث لا يكون حائلاً، إلّا في حال السجود فلا يبعد عدم مانعيّته، كما سيأتي منه قدس سره. (عبدالهادي الشيرازي). * عدم مبطلّيّته إذا كان حائلاً في خصوص حال السجود لا يخلو من قوّه، كما يصرّح به الماتن. (عبدالله الشيرازي).
- ٥- ٥. لا يبعد عدم ضرر مثل فرد أو فردين باتّصال الصفّ وصدق الجماعة. (محمد الشيرازي).

مأموماً (١)، نعم، إنّما يعتبر ذلك إذا كان المأموم رجلاً، أمّا المرأة فلا بأس بالحائل بينها وبين الإمام أو غيره من المأمومين (٢) مع كون الإمام رجلاً، بشرط أن تتمكّن من المتابعه بأن تكون عالمة (٣) بأحوال الإمام من القيام والركوع والسجود ونحوها، مع أنّ الأحوط فيها (٤) أيضاً عدم الحائل، هذا، وأمّا إذا كان الإمام امرأة أيضاً فالحكم كما في الرجل (٥).

ص: ٢٤٧

- ١- ١. إلا أن يكون في صلاه فاسده لم يعلم فسادها. (الفيروز آبادي).
- ٢- ٢. الرجال منهم دون النساء بعضهنّ مع بعض على الأ-حوط. (آل ياسين). * إن كانوا رجالاً وأمّا الحائل بين النساء ففيه إشكال، وإن كنّ مقتديات بالرجل. (الحائري). * إذا كانوا رجالاً وأمّا الحائل بين صفوف النساء بعضها مع بعض فمحلّ إشكال. (الخميني). * من الرجال، وأمّا الحائل بين المرأتين فمشكل، والأحوط أنّه كالحائل بين الرجلين وإن كان الإمام رجلاً. (محمد رضا الكلبيگانی). * يشكل وجود الحائل بين النساء المأمومات أنفسهنّ، فلا يُترك الاحتياط. (زين الدين). * الرجال، دون المأمومين النساء بعضهنّ مع بعض. (محمد الشيرازي). * إذا كانوا رجالاً، وأمّا الحائل بين صفوف النساء بعضها مع بعض محلّ إشكال. (حسن القمّي). * من الرجال. (تقى القمّي). * إن كان الإمام أو المأمون رجلاً، أمّا إذا كان الإمام امرأة فالحكم كما في الرجل. (مفتي الشيعة). * أي من الرجال. (السيستاني).
- ٣- ٣. حتّى تعلم تحقّق المتابعه للإمام المعتبر في الجماعه. (المرعشي).
- ٤- ٤. هذا الاحتياط وجهه ضعيف. (محمد الشيرازي).
- ٥- ٥. يعني في اشتراط عدم الحائل. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی، الإصطهباناتي). * على الأحوط، ولا يبعد القول بعدم مضرّيه الحائل. (الروحاني). * أي في اعتبار عدم الحائل. (اللكراني).

الثانى: أن لا يكون موقف (١) الإمام أعلى من موقف المأمومين علوّاً معتدّاً به دفعياً، كالأبنية ونحوها، لا انحدارياً على الأصحّ، من غير فرق بين المأموم الأعمى والبصير، والرجل والمرأه، ولا- بأس بغير المعتدّ به (٢) ممّا هو دون الشّبر (٣)، ولا- بالعلوّ الانحدارىّ حيث يكون العلوّ فيه تدريجياً على وجه لا ينافى صدق انبساط الأرض، وأمّا إذا كان مثل

ص: ٢٤٨

- ١- ١. على الأحوط. (المرعشى).
- ٢- ٢. إذا كان لا يصدق عليه العلوّ الدفعى. (الميلانى). * الأحوط الاقتصار على مقدار يسير لا يرى العرف أنّه أرفع منه. (حسن القمى). * عدم البأس يختصّ فى جميع الفروع المذكوره بمقدار تكون السيره جاريه عليه؛ إذ مقتضى الأصل الأوّلى عدم المشروعيه عند الشكّ. (تقى القمى).
- ٣- ٣. لا يُترك الاحتياط فيما دون الشبر أيضاً. (الحائرى). * التقدير بالشبر لا دليل عليه بعد اختلاف النسخ فى الحديث، نعم، لا بأس بالعلوّ اليسير الذى لا يعتدّ به. (البروجردى). * القدر المتعين بحسب الأدلّه عدم إضرار الاختلاف اليسير. (الرفيعى). * إثبات هذا الحدّ من الأخبار مشكل. (الفانى). * الأحوط الاقتصار على مقدار يسير لا يرى العرف أنّه أرفع منهم. (الخمينى). * التحديد به لا يخلو من إشكال. (المرعشى). * إذا كان يسيراً لا يعتدّ به. (محمدرضا الكليايگانى). * على الأحوط. (محمد الشيرازى). * لا دليل على التقدير بالشبر، والمعيار العلوّ الذى لا يُعتدّ به، ولا يرى العرف الأرفعيّه له. (اللكراني). * بل ممّا لا يُعدّ علوّاً عرفاً. (السيستانى).

- ١ - ١. لا دليل على تقدير الشبر، والميزان عدم صدق علو الإمام، ففي الزائد على علو اليسير الذي لا يُعتدّ به إشكال. (عبدالله الشيرازي). * بل الأولى. (محمد الشيرازي).
- ٢ - ٢. بل القدر الغير المعتدّ به. (الخميني). * في التحديد إشكال. (المرعشي). * بل اليسير، كما مرّ. (محمدرضا الكليايگاني، حسن القمي). * بل القدر غير المعتدّ به، كما عرفت. (السيستاني).
- ٣ - ٣. لكن لا إلى حدّ لا يصدق معه الاجتماع والجماعه. (الرفيعي).
- ٤ - ٤. لو كان مفراطاً ففيه إشكال. (النائني، جمال الدين الكليايگاني). * في إطلاقه على وجه يُحتسب المأموم أجنبياً عن الإمام تأمل. (آقازياء). * مع صدق القدوه. (حسين القمي). * بشرط أن لا يضرّ بصدق الاجتماع عرفاً، وإلا كان مشكلاً. (آل ياسين). * في إطلاقه تأمل، بل منع. (صدر الدين الصدر). * الأحوط عدم الاقتداء مع العلو المفراط الذي يشكّ معه في صدق الاقتداء. (الإصطهباناتي). * بشرط أن لا يكون بحيث لا يصدق معه الاجتماع. (البروجردی). * في العلو المفراط إشكال. (عبدالهادي الشيرازي). * بالمقدار الذي لا ينافي صدق الجماعه في عرف المتشرّعه. (الحكيم). * إذا صدق معه الاجتماع في الصلاه، وإلا ففيه تأمل. (الميلاني). * بحيث لا يخرج عن صدق الاتصال والاجتماع. (عبدالله الشيرازي). * مع صدق الجماعه. (الفاني). * كثره متعارفه، كسطح الدُّكان والبيت، لا كالأبنیه العاليه المتداوله في هذا العصر. (الخميني). * لكن بحيث لا يكون العلو مفراطاً ومانعاً عن صدق القدوه في أذهان المتشرّعه. (المرعشي). * إذا لم يخرج في ذلك عن صدق الجماعه عرفاً. (الآملي). * بشرط صدق الجماعه. (محمدرضا الكليايگاني). * بحيث لم يناف صدق الجماعه عرفاً. (السزواري). * إلا إذا كان ينافي صدق الجماعه عند المتشرّعه فيمنع. (زين الدين). * بشرط صدق الاجتماع معه. (الروحاني). * بشرط صدق عنوان الاجتماع معه في نظر العرف. (مفتي الشيعه). * ما لم يبلغ حدّاً لا تصدق معه الجماعه. (السيستاني). * إذا لم يمنع عن صدق الاجتماع، كما في الأبنیه العاليه المتداوله في هذا العصر. (اللكراني).

الثالث: عدم تباعد المأموم عن الإمام كثيراً في العادة

الثالث: أن لا يتباعد المأموم (١) عن الإمام بما يكون كثيراً في العادة (٢)، إلا إذا كان في صف متصل ببعضه ببعض، حتى ينتهي إلى القريب، أو كان في صف ليس بينه وبين الصف المتقدم البعد المزبور، وهكذا حتى

ص: ٢٥٠

- ١- ١. قد مرَّ أنه لا يكون شرطاً مستقلاً في قبال الشرط الأول. (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. مضرراً بصدق الاجتماع، بل ينبغي أن لا يكون بين الموقفين ما لا يتخطى. (الشاهرودي). * البعد المانع من صحه الائتمام هو البعد الذي ينافي وحده الجماعه واتصالها عرفاً بعضها ببعض، فلا يضر البعد الذي لا ينافي وحدتها، وإن كان ممّا لا يتخطى، نعم، يستحبّ اتصال الصفوف وعدم تباعدها بأكثر من مسقط جسد الإنسان إذا سجد، والظاهر أنّ المراد به البعد ما بين الصفين في حال السجود. (زين الدين). * أي ما لا ينبغي معها عنوان صدق الاجتماع عرفاً. (مفتي الشيعه).

ينتهى إلى القريب، والأحوط احتياطاً (١) لا- يُترك (٢) أن لا- يكون بين موقف الإمام ومسجد المأموم، أو بين موقف السابق ومسجد اللاحق أزيد من مقدار الخطوه التي تملأ الفرج، وأحوط من ذلك (٣) مراعاة الخطوه (٤) المتعارفه (٥)، والأفضل بل الأحوط (٦) أيضاً أن لا يكون بين الموقفين أزيد من مقدار جسد الإنسان إذا سجد، بأن يكون مسجد اللاحق وراء موقف السابق بلا فصل.

الرابع: عدم تقدم المأموم على الإمام في الموقف

الرابع: أن لا يتقدم المأموم على الإمام في الموقف، فلو تقدم في الابتداء أو الأثناء بطلت (٧) صلاته (٨)

ص: ٢٥١

١- ١. بل لا يخلو من قوه. (جمال الدين الكلبيگانی).

٢- ٢. بل لا يخلو من قوه. (الحائري، النائيني). * بل هذا هو الأظهر. (الروحاني).

٣- ٣. بل لا- يخلو من قوه. (صدر الدين الصدر). * لا- يُترك هذا الاحتياط. (البرجودي). * لا يُترك. (أحمد الخونساري، عبدالله الشيرازي، اللكراني). * هذا الاحتياط لا يُترك. (مفتي الشيعة).

٤- ٤. بل الأظهر ذلك. (حسين القمي).

٥- ٥. بل هو الأقرب. (مهدي الشيرازي).

٦- ٦. استحباباً. (مفتي الشيعة).

٧- ٧. بطلان الصلاة بالإخلال بمثل هذه الأمور طراً باعتقاد صحه الجماعة محط نظر، بل منع، على ما اتضح وجهه من بعض الفروع السابقة. (آقاضياء).

٨- ٨. إذا كان فيها ما يوجب بطلان صلاه المنفرد. (الحكيم). * إن لم يأت بوظيفه المنفرد. (الشاهرودي). * من حيث كونها جماعة، وأما بطلانها أصلاً فيتبع ما يبطل به صلاه المنفرد. (الميلاني). * في إطلاقه تأمل؛ فإنه إذا أتى بما هو وظيفه المنفرد فلا دليل على البطلان. (أحمد الخونساري). * أي الجماعة. (الفاني). * جماعة دون فرادي، إلا- مع زياده ركن أو ترك القراء عمداً. (الخميني). * وجماعته إن أخل بوظائف المنفرد، وإلا فالجماعة فقط. (المرعشي). * هذا إذا أخل بوظيفه المنفرد، وإلا بطلت الجماعة فقط. (الخوئي). * إلا إذا كانت واجده لشرائط صلاه المنفرد. (الآملی). * بل بطلت جماعته، وصحت صلاته فرادي إن لم يُخل بصلاه الفرادي. (محمد الشيرازي). * إن أتى بما يوجب صلاه المنفرد. (حسن القمي). * بل تبطل جماعته، ولا وجه لبطلان صلاته إلا في صورته الإخلال بوظيفه المنفرد. (تقي القمي). * إذا أخل بوظيفه المنفرد وكان الإخلال عمدياً، أو كان ما أخل به ممّا يبطل الصلاة مطلق وجوده، وإلا بطلت الجماعة خاصّة. (الروحاني). * بل جماعته دون الفرادي، إلا إذا أخل بها. (مفتي الشيعة). * جماعة دون صلاته فرادي، إلا- مع الإخلال بما هو وظيفته فيها. (اللكراني). * إن أخل بوظيفه المنفرد، وإلا فصحت صلاته. (مفتي الشيعة).

١- ١. وخالف وظيفته للمنفرد، ومع السهو في تقدّمه. (صدرالدين الصدر).

٢- ٢. بل تبطل جماعته، وأمّا صلاته فلا تبطل إلّا بما تبطل به صلاه المنفرد. (البجنوردی). * بل إن لم يعمل بوظيفه المنفرد، وإلّا فلا تضرّه النيّه. (محمدرضا الكليايگانی).

٣- ٣. وأخلّ بوظيفه المنفرد. (آل ياسين). * إنّ أخلّ بوظيفه المنفرد، كترك قراءه، أو زياده ركن للمتابعه ونحوه، وإلّا- فنيّه الائتمام وحدها غير مبطله على الأصحّ. (كاشف الغطاء). * وأخلّ بوظيفه المنفرد، أو شرع في صلاته. (عبدالهادي الشيرازي). * لا يُترك، بل لزومه بمقدار الصدق العرفي في غير المأموم الواحد لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازي). * وأخلّ بوظيفه المنفرد، وإن كان الإخلال بمجرّد ترك القراءه فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (السبزواري). * تشريعاً بحيث أخلّ بقصد القربه، وإلّا فإنّما تبطل مع الإخلال بوظيفه المنفرد، على تفصيل تقدّم في نظائره. (السيستاني).

١ - ١. لا- يُترك. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، الحكيم، الآملي). * الأحوط اعتبار تقدّم الإمام عرفاً في جميع الأحوال. (مهدى الشيرازي). * لا يُترك الاحتياط بالتأخر ولو باليسير بحيث يصدق تقدّم الإمام على المأموم في جميع الحالات. (المرعشي). * لا يُترك هذا الاحتياط مع تعدّد المأمومين. (زين الدين). * لا يُترك، إلا إذا كان المأموم رجلاً واحداً. (حسن القمّي). * لا يُترك تأخره ولو يسيراً. (اللكراني).

٢ - ٢. لا- يُترك. (الحائري، البجنوري). * بل لا- يخلو من قوّه. (حسين القمّي). * لا- يُترك، ويكفي فيه أقلّ مسماه عرفاً، بل الأحوط مراعاته في سائر الأحوال أيضاً. (آل ياسين). * لا يُترك تأخره يسيراً. (الخميني). * خصوصاً في غير الواحد من الرجال. (محمدرضا الكلپايگانی). * لا يُترك، ويكفي اليسير منه. (السبزواری). * بل الأظهر ذلك. (الروحاني).

٣ - ٣. فيه تأمّل، فلا- يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي). * الأحوط تأخر المأموم في جميع المساجد. (محمد تقى الخونساري، الأراكي).

جواز(١) . المساواه(٢)، ولا- بأس بَعْدَ تَقَدُّمِ الإمام في الموقف أو المساواه معه بزياده المأموم على الإمام في ركوعه وسجوده لطول قامته ونحوه، وإن كان الأحوط(٣) مراعاة(٤) عدم

ص: ٢٥٤

- ١- ١. هذا إذا كان المأموم واحداً، كما سيأتى. (الخوئى). * إن كان المأموم رجلاً واحداً يجب أن يقف عن يمينه مساوياً له، وإن كان متعدداً أو كانت إمرأه يجب أن يقف خلفه. (تقى القمى).
- ٢- ٢. فى قوّته إشكال، فلا- يُترك الاحتياط بالتأخر ولو يسيراً. (الكوه كمرى). * فيه إشكال، فلا- يُترك الاحتياط بالتأخر، خصوصاً مع تعدد المأمومين. (كاشف الغطاء). * فيما إذا اتّحد المأموم. (الميلانى). * الأحوط تأخر المأموم فى جميع الحالات. (الشريعتمدارى). * الأحوط اللازم تأخره عنه ولو بيسير. (الفانى). * فى المأموم الواحد، وأمّا المتعدد فلا يُترك الاحتياط بتأخره عن الإمام فى الموقف، هذا فى الرجل، وأمّا المرأة فتراعى فى موقفها من الإمام - إذا كان رجلاً - وكذا مع غيره من الرجال ما مرّ فى العاشر من شرائط مكان المصلّى. (السيستانى).
- ٣- ٣. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائنى). * لا يُترك. (جمال الدين الكلپايگانى، البروجردى، الميلانى، محمدرضا الكلپايگانى، الآملی، حسن القمى). * لا يُترك الاحتياط. (المرعى).
- ٤- ٤. بل الأوجه. (حسين القمى). * لا يُترك. (الرفعى، الحكيم، أحمد الخونسارى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (البجنوردى). * بل لا يُترك هذا الاحتياط بتأخر المأموم مع تعدده فى جميع أحوال الصلاة. (زين الدين). * بل الأظهر. (الروحانى).

التقدم (١) في جميع الأحوال، حتى في الركوع والسجود والجلوس، والمدار على الصدق العرفي.

عدم البأس بالحائل القصير غير المانع من المشاهدة

(مسألة ١): لا بأس (٢) بالحائل القصير (٣) الذي لا يمنع من المشاهدة (٤) في أحوال الصلاة، وإن كان مانعاً منها حال السجود كمقدار الشبر، بل أزيد أيضاً (٥)، نعم، إذا كان مانعاً حال الجلوس فيه إشكال، لا يترك معه الاحتياط (٦).

في حكم الحائل المثقوب وسطه لو تحققت المشاهدة فيه حال الركوع أو

(مسألة ٢): إذا كان الحائل ممّا تتحقّق معه المشاهدة حال الركوع لثقب في وسطه مثلاً، أو حال القيام لثقب في أعلاه، أو حال الهوى إلى السجود لثقب في أسفله فالأحوط والأقوى فيه عدم الجواز، بل وكذا لو

ص: ٢٥٥

-
- ١- ١. بل لا يترك الاحتياط بمراعاة صدق تقدم الإمام عرفاً في جميع أحوال الصلاة حتى السجود. (الإصطهباناتي).
 - ٢- ٢. مرّ الكلام حول الفرع مفصلاً في أوّل الفصل، وممّا ذكر يظهر الحال في الجملة من المسألة الآتية. (تقى القمي).
 - ٣- ٣. مرّ آنفاً أنّ اعتبار عدم الحائل المانع عن المشاهدة مبني على الاحتياط، وأنّ المعتبر هو عدم الفصل بما لا يُخطئ من ستره أو جدار. (الخوئي).
 - ٤- ٤. بل الذي لا يُعَدّ من الفاصل في البين كالستر والجدار على ما تقدّم. (الميلاني). * قد مرّ في اشتراط المشاهدة ما له نفع في المقام. (المرعشي).
 - ٥- ٥. ما لم يصدق أنّ بينهما ستره. (حسين القمي). * الأحوط تركه. (مفتي الشيعة).
 - ٦- ٦. الأظهر ثبوت البأس فيه. (الروحاني).

كان في الجميع، لصدق الحائل (١) معه أيضاً.

حكم الحائل الزاجي الحاكى من ورائه

(مسألة ٣): إذا كان الحائل زاجاً يحكى من ورائه فالأقوى (٢) عدم جوازه (٣) للصدق.

عدم عد الظلمه والغبار والنهر والطريق من الحائر إن لم يكن فيه بعد ممنوع

(مسألة ٤): لا بأس بالظلمه والغبار (٤) ونحوهما، ولا تُعدّ من الحائل، وكذا النهر والطريق إذا لم يكن فيهما بُعد ممنوع في الجماعه.

في حكم الشباك وعده من الحائل

(مسألة ٥): الشباك لا يُعدّ (٥) من الحائل (٦)، وإن كان

ص: ٢٥٦

- ١ - ١. ليس المناء صدق الحائل، بل لازمه، وهو انفصام الوحده الاجتماعيه والهيئه الاتصاليه، وفي هذه الصوره وفي بعض الأنهار والشباك لا يتحقق في صوره سعه الثقب في الشباك بكثير. (عبدالله الشيرازي).
- ٢ - ٢. بل الأحوط. (مهدى الشيرازي، محمدرضا الكليايگاني، حسن القمي، النكراني). * بل الأحوط احتياطاً لا يُترك. (الفاني). * فيه إشكال، بل الجواز لا يخلو من قرب. (الخميني).
- ٣ - ٣. بل على الأحوط. (الحائري). * فيه إشكال، بل منع. (الخوئي).
- ٤ - ٤. ما لم يكن غليظاً مستقراً يُعدّ ستره في العرف، وإلا ففيه تأمل. (حسين القمي). * ولو كان في منتهى الغلظه. (المرعشي).
- ٥ - ٥. في بعض أقسامه تأمل ظاهر، حتى مع سعه ثقبه ووجهه ظاهر. (آقاضياء). * أي الذي لا يسمّى جداراً. (حسين القمي). * فيه نظر. (الحكيم). * فيه تأمل. (الآمل).
- ٦ - ٦. في بعض أقسامه نظر وإشكال. (البجنوردی). * بشرط تحقق الهيئه الاتصاليه، وعدم صدق الستره والجدار في البين. (المرعشي). * فيه إشكال، ولا يُترك الاحتياط. (زين الدين). * الأمر مدار الصدق العرفي لكلمتي: الجدار والستره، ولعلّ الشبايك تختلف في ذلك. (محمد الشيرازي).

الأحوط (١) الاجتناب معه (٢) خصوصاً مع ضيق الثقب، بل المنع في هذه الصورة لا يخلو من قوّه (٣)؛ لصدق الحائل معه.

عدم منع حيولته المأمومين بعضهم لبعض

(مسألة ٦): لا- يقدح حيولته المأمومين بعضهم لبعض، وإن كان أهل الصفّ المتقدم الحائل لم يدخلوا في الصلاة إذا كانوا متهيئين (٤).

ص: ٢٥٧

١ - ١. بل هو الأقوى مطلقاً. (الجواهرى). * لا- يُترك مطلقاً. (آل ياسين، حسن القمى). * لا- يُترك الاحتياط. (صدر الدين الصدر). * لا- يُترك. (البرجردى، الميلانى، الشريعتمدارى، السيستانى). * وجه عدم الترك مطلقاً قوياً. (المرعشى). * بل الأقوى. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. لا يُترك، وأمّا إذا كان ضيق الثقب فالأظهر المنع. (الروحانى).

٣ - ٣. القوّه غير معلومه؛ لأنّ المذكور فى الأخبار الساتر، وشموله للمقام محلّ تأمّل، نعم، المنع أحوط. (محمدرضا الكليبانى). * فى القوّه إشكال. (اللنكرانى).

٤ - ٤. فيه إشكال؛ للشكّ فى اندراجة فى صور الاغتفار. (آقاضياء). * فيه تأمّل. (أحمد الخوانسارى). * فى كفايه التهيؤ إشكال، فلا يُترك الاحتياط بتأخّر المتأخّر المتباعد عن المتقدم فى الدخول، بل البطلان عند عدمه لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازى). * تهيوء قريباً من الدخول فى الجماعه. (الخمينى). * تهيوء قريباً عرفاً. (السبزوارى). * مشرفين على الإحرام، تاركين للمنافيات. (المرعشى). * فيه قوّه إذا كانوا مشرفين على الدخول فى الصلاة، ولكنّ الاحتياط لا يُترك. (زين الدين). * التهيؤ القريب. وإن كان الأحوط ترك الإحرام قبلهم. (مفتى الشيعة). * بالتهيؤ القريب من الدخول. (اللنكرانى).

لا يمنع عدم مشاهدته بعض أهل الصف الأول أو أكثر عن الإمام

(مسألة ٧): لا يقدح عدم مشاهدته بعض أهل الصف الأول أو أكثره للإمام إذا كان ذلك من جهة استطاله الصف، ولا أطوليه(٢) الصف الثاني مثلاً من الأول.

عدم صحه اقتداء من على يمين و يسار الإمام إن كان الإمام في محراب داخل في جدار

(مسألة ٨): لو كان الإمام في محراب داخل في جدار ونحوه لا يصح اقتداء من على اليمين أو اليسار ممن يحول الحائط بينه وبين الإمام، ويصح اقتداء من يكون مقابلاً للباب؛ لعدم الحائل بالنسبة إليه، بل وكذا من على جانبيه(٣) ممن لا يرى الإمام، لكن مع اتصال الصف على

ص: ٢٥٨

- ١- ١. مشرفين عليها، لا مطلق التهيؤ. (حسين القمي). * تهيوء قريباً على إشكال أيضاً. (آل ياسين). * ومشرفين على الإحرام لا مطلقاً. (الإصهطباناتي). * مشرفين عليها. (مهدي الشيرازي). * مشرفين على التكبير، وكذا في المسألة (٢٠). (عبدالهادي الشيرازي). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الشاهرودي). * ومشرفين على الشروع فيها على الأقوى. (الميلاني). * لا يخلو من إشكال، إلا أن يكونوا مشرفين على التكبير بحيث يُعدّون عرفاً من المقتدين. (البجنوردي).
- ٢- ٢. لا يصير منشأ لعدم مشاهدته الإمام، نعم، إن لم يشاهد الإمام ولا قدّامه من المأمومين ولكن يرى من يكون في هذا الصف بجنبه لا يضرّ بالاقتداء، والظاهر أنه عطف على عدم مشاهدته، أي ولا يقدح. (الفيروزآبادي).
- ٣- ٣. محَلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط فيه وفي ما بعده، نعم، لا بأس بصلاته الصفوف المتأخّره عمّن يكون بحيال الباب إذا لم يكن حائل بينهم وبينه. (البروجردی). * فيه وفيما بعده نظر، نعم، لا بأس بصلاته الصفوف المتأخّره عمّن يكون بحيال الباب وإن طال اتّصالهم به من خلفه وعدم الحائل بينهم وبينه، وكذا الحكم فيمن يصلّي خلف الإسطوانات. (مهدي الشيرازي). * محلّ تأمل، بل منع، وهكذا الكلام فيمن يقف على جانبيه بحيال باب المسجد، وهذا بخلاف الصف المتأخّر عمّن وقف بحيال باب المحراب أو باب المسجد. (الشاهرودي). * وأولى بالصحة الصف المتأخّر عنه وإن استطال إلى خلف الحائط. (الميلاني). * لا يترك الاحتياط بترك اقتداء من على جانبيه، وكذا في باب المسجد. (البجنوردي). * الأقوى هو البطلان فيه وفيما بعده. (أحمد الخونساري). * الأحوط بطلان صلاه من على جانبيه ممن كان بينهم وبين الإمام أو الصف المتقدم حائل في الفرعين، بل البطلان لا يخلو من قوّه، نعم، تصحّ صلاه الصفوف المتأخّره أجمع مع عدم الحيلولة بينها وبين من بحيال الباب. (الخميني). * لا تصحّ الصلاه جماعة لمن على جانبيه؛ لوجود الحائل. (مفتي الشيعة).

الأقوى (١)، وإن كان الأحوط (٢) العدم (٣)، وكذا الحال إذا زادت الصفوف إلى باب المسجد فاقتدى من في خارج المسجد مقابلًا للباب، ووقف الصف من جانبيه، فإنَّ الأقوى صحَّه صلاه الجميع، وإن كان الأحوط

ص: ٢٥٩

-
- ١- ١. في القوّه تأمل، فلا يُترك الاحتياط. (صدرالدين الصدر).
 - ٢- ٢. لا يُترك فيه وفيما بعده. (عبدالله الشيرازي، حسن القمّي). * لا يُترك، وكذا في الفرع الآتي. (اللكراني).
 - ٣- ٣. لا يُترك الاحتياط. (حسين القمّي). * لا يُترك فيه وفيما بعده. (آل ياسين). * لا يُترك. (الإصطهباناتي).

العدم (١) بالنسبة (٢) إلى الجانبيين.

عدم صحه اقتداء من بين الإسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه

(مسألة ٩): لا- يصح اقتداء من بين الإسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدمه إلا- إذا كان متصلاً (٣) بمن لم تحل الإسطوانه بينهم، كما أنه يصح إذا لم يتصل بمن لا حائل له لكن لم يكن بينه وبين من تقدمه حائل مانع.

الحكم فيما لو تجدد الحائل فى الأثناء

(مسألة ١٠): لو تجدد الحائل فى الأثناء فالأقوى بطلان الجماعه ويصير منفرداً (٤).

عدم صحه الجماعه فيما لو دخل فى الصلاه مع وجود الحائل جاهلاً به أو لعمى و غيره

(مسألة ١١): لو دخل فى الصلاه مع وجود الحائل جاهلاً به لعمى أو نحوه لم تصح جماعه، فإن التفت قبل أن يعمل (٥) ما ينافى (٦) صلاه

ص: ٢٦٠

١- ١. لا يترك، كما مر. (الإصطهاناتى).

٢- ٢. لا يترك. (حسين القمى، صدرالدين الصدر).

٣- ٣. وكان يرى الصف المتقدم من أحد جانبى الإسطوانه. (حسين القمى). * مع صدق الوحده الاجتماعيه والهيئه الاتصاليه. (عبدالله الشيرازى). * كفايه مجرد الاتصال من الجانبيين محل إشكال. (الخمينى). * بحيث تصدق الوحده. (المرعشى).

٤- ٤. إن نوى الانفراد بمجرّد تجددّه، وإلاّ فصّحه صلاته وانفراده قهراً مع كونه نائياً للقدوه محلّ إشكال، بل البطلان لا يخلو من وجه، وكذا فى المسأله التاليه. (البروجردى). * فيه إشكال، إلاّ أن ينوى الانفراد. (المرعشى). * فإذا لم يأت بوظيفه المنفرد بعد تجدد الحائل بطلت صلاته. (زين الدين).

٥- ٥. قد مرّ حكم ترك القراءه فى أمثال المقام. (آقاضياء).

٦- ٦. أى ينافى عمداً وسهواً. (حسن القمى).

المنفرد أتم منفرداً، وإلا (١) بطلت (٢).

فى حكم الحائل الغير مستقر، كمرور شخص أو حيوان أو غير ذلك

(مسأله ١٢): لا بأس بالحائل الغير مستقر، كمرور شخص من إنسان أو حيوان أو غير ذلك، نعم، إذا اتصلت المارّه لا يجوز، وإن كانوا غير مستقرّين؛ لاستقرار المنع حينئذٍ.

البناء على العدم فيما لو شك فى حدوث الحائل فى الأثناء

(مسأله ١٣): لو شك فى حدوث الحائل فى الأثناء بنى على عدمه (٣)،

ص: ٢٦١

- ١- ١. فى غير صورته ترك القراءة، مثل ما لو زاد ركناً للمتابعه ونحوه. (أحمد الخونسارى). * هذا إذا أخلّ بما تبطل الصلاه بالإخلال به عمداً وسهواً. (الخوئى).
- ٢- ٢. يمكن الحكم بالصّحّه، فيحتاج بالإتمام والإعاده. (حسين القمى). * إذا كان المنافى ممّا يبطل عمداً وسهواً، كزياده ركوع للمتابعه، أو عروض شكّ مبطل رجع فيه إلى حفظ الإمام، أمّا ترك القراءة بتخيّل المأموميه فيمكن الحكم معه بالصّحّه؛ لحديث: «لا تُعاد». (كاشف الغطاء). * بل صحت على الأقوى، إلّا- إذا كان قد أتى بما يخلّ بالصّحّه ولو عن غير عمد. (الميلانى). * إذا أتى بما ينافى صلاه المنفرد عمداً وسهواً. (الفانى). * بل صحت إذا لم يزد ركناً. (الخمينى). * إذا أتى بما هو مخلّ للصلاه مطلقاً. (المرعشى). * إنّما تبطل صلاته إذا أتى بما يبطل الصلاه عمداً وسهواً، ولا تبطل بمجرد ترك القراءة على الأقوى. (زين الدين). * إذا كان قد أخلّ بما تبطل به الصلاه مطلقاً، وإلا فلا. (محمد الشيرازى). * على الأحوط. (تقى القمى). * إذا أتى بما يوجب مطلق وجوده البطان. (الروحانى). * مرّ التفصيل فى أمثال المقام. (السيستانى).
- ٣- ٣. فيه إشكال. (عبدالله الشيرازى). * لو أغمض عن المناقشه فى الاستصحاب. (المرعشى).

وكذا لو شكَّ (١) قبل (٢) الدخول (٣) في الصلاة في حدوثه بعد سبق عدمه (٤)، وأمّا لو شكَّ في وجوده وعدمه مع عدم سبق العدم فالظاهر (٥) عدم جواز (٦) الدخول (٧) إلّا مع الاطمئنان (٨) بعدمه.

حكم ما لو كان الحائل مما لا يمنع عن المشاهدة في بعض أحوال الصلاة

(مسأله ١٤): إذا كان الحائل ممّا لا يمنع عن المشاهدة (٩) حال القيام، ولكن يمنع عنها حال الركوع أو حال الجلوس، والمفروض زواله حال الركوع أو الجلوس هل يجوز معه الدخول في الصلاة؟ فيه وجهان (١٠)،

ص: ٢٤٢

- ١- ١. والظاهر أنّ مبنى كلامه قدس سره على استصحاب عدم الحائل، وهو مثبت لا يثبت به إمكان المشاهدة. (الرفيعي). *
- محلّ تأمل. (أحمد الخونساري).
- ٢- ٢. إحراز عدمه حينئذٍ بالاستصحاب محلّ تأمل. (البروجردی).
- ٣- ٣. إذا كان قائماً خلف هذا الإمام بحيث يصح الاقتداء منه فعلاً ثم شكّ في عروض المانع، وإلّا فإحراز عدمه بالاستصحاب محلّ تأمل. (محمدرضا الكلبايگانی).
- ٤- ٤. محلّ نظر. (مهدی شیرازی).
- ٥- ٥. بل الظاهر الجواز. (الجواهری).
- ٦- ٦. في ذلك إشكال؛ لكفايه رجائه بإتمام عمله. (آقاضیاء). * الظاهر الجواز، ولكن الاحتياط ما ذكره. (الفاني). * الجواز لا يخلو من وجه. (تقی القمّي). * بل الظاهر الجواز، نعم، الأحوط ذلك. (الروحاني).
- ٧- ٧. لا يبعد الجواز فيه. (الخوئي). * بل الجواز لا يخلو من وجه. (حسن القمّي).
- ٨- ٨. أي العلم العادي. (حسين القمّي). * المعبر عنه في كلماتهم كثيراً بالعلم العادي. (المرعشي).
- ٩- ٩. تقدّم ما له نفع في المقام. (المرعشي).
- ١٠- ١٠. قد عرفت أنّ المعبر إنّما هو عدم الفصل بما لا يتخطى ولو كان ذلك في بعض أحوال الصلاة، وعليه فإن كان بينهما فاصل كذلك كان مانعاً وإن أمكنت المشاهدة في بعض الأحوال، وأمّا إذا كان أصل وجود الفاصل بلحاظ الركوع أو السجود والمفروض أنّه يرتفع في تلك الحال فلا بأس به. (الخوئي). * تقدّم الكلام فيه. (تقی القمّي).

والأحوط (١) كونه مانعاً (٢) من الأول، وكذا العكس (٣)؛ لصدق (٤) وجود (٥) الحائل بينه وبين الإمام.

فيما لو تمت صلاة الصف الأول وبقوا جالسين في مكانهم

(مسألة ١٥): إذا تمت صلاة الصف المتقدم وكانوا جالسين في مكانهم (٦) أشكل بالنسبة إلى الصف المتأخر؛ لكونهم حينئذٍ حائِلين غير مصلّين، نعم، إذا قاموا (٧) بعد الإتمام بلا فصل ودخلوا مع الإمام في صلاة

ص: ٢٦٣

١- ١. بل الأقوى. (صدر الدين الصدر، جمال الدين الغلّبايگانی). * لا يُترك. (المرعشي). * لكنّ الأقوى خلافه. (محمدرضا الغلّبايگانی). * إن كان المفروض صورته الشكّ في زواله كذلك حال الدخول، وإن كان المفروض صورته العلم به فالأقوى عدم كونه مانعاً. (اللكراني).

٢- ٢. وإن كان الأقوى خلافه. (الكوه كَمَرِي). * ولكنّ الأقوى عدم المنع، فإنّ المانع وجود الحائل المستقرّ، لا غير المستقرّ، كما مرّ في المسألة (١٢). (كاشف الغطاء). * والأقوى عدم كونه مانعاً. (الفاني). * بل أظهر مع صدق الحائل عليه. (الروحاني). ٣- ٣. تصوير عكس المسألة المفروضة لا يخلو من نوع غموض. (آقاضياء).

٤- ٤. إن صدقت هذه الدعوى ينبغي الجزم بالمانعية. (آل ياسين).

٥- ٥. الصدق المزبور فرع كون المانع الحائل عن بعض الحالات ولو في غير زمان، واستفادته من إطلاق الدليل مشكل. (آقاضياء).

٦- ٦. مع فرض بقاء الاتصال. (اللكراني).

٧- ٧. لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمّي).

اعتبار الثوب الرقيق الذى يرى الشبح من ورائه حائلاً

(مسألة ١٦): الثوب الرقيق الذى يرى الشبح من ورائه حائل لا

ص: ٢٤٤

- ١- ١. والمسألة محل إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالعدول إلى الانفراد. (الحائري). * فيه إشكال، والأحوط الانفراد. (آل ياسين) * بل يبعد. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل بعيد جداً. (صدر الدين الصدر). * فيه تأمل. (أحمد الخونسارى). * بل هو الأقوى. (الفانى). * فيه إشكال، والأحوط العدول إلى الانفراد. (المرعشى). * بل بعيد. (الآملى). * مشكل، بل بعيد. (محمد رضا الكلبايگانى، النكرانى). * فيه شائبه إشكال. (حسن القمى). * فى عدم البعد إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (تقى القمى). * فيه نظر؛ لطروء البعد لا من جهة الحيلولة. (السيستانى).
- ٢- ٢. فيه تأمل؛ للتشكيك فى صدق الحيلولة فى المقام. (آقاضياء). * مشكل، بل ممنوع. (الشاهرودى). * مشكل. (الرفيعى). * مشكل وبعيد. (عبدالله الشيرازى). * مشكل، وكذا فى المسألتين التاسعة عشرة والرابعة والعشرون. (محمد الشيرازى).
- ٣- ٣. لو عرض البعد أو الحائل أو غيرهما من موانع الجماعه فى الأثناء لزم الانفراد القهرى، ولا- تعود القدوه بارتفاعه على الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلبايگانى). * بعد ارتفاع الجماعه بوجود المانع عنها ولو فى مدّه قليله لا- معنى لبقائها. (الجنوردى). * والأحوط ثبته الانفراد، وكذا فى المسألة (١٩). (عبدالهاده الشيرازى).

حكم ما لو كان أصل الصفوف اللاحقه متفرقين بفواصل أكثر من الخطوه

(مسأله ١٧): إذا كان أهل الصفوف اللاحقه غير الصفّ الأوّل متفرّقين، بأن كان بين بعضهم مع البعض فصل أزيد من الخطوه التي تملأ الفرج: فإن لم يكن قدامهم مَنْ ليس بينهم وبينه البعد المانع ولم يكن إلى جانبهم أيضاً متّصلاً بهم مَنْ ليس بينه وبين من تقدّمه البعد المانع لم يصحّ اقتداؤهم، وإلاّ صحّ، وأمّا الصفّ الأوّل فلا بدّ فيه من عدم الفصل بين أهله، فمعه لا يصحّ اقتداء مَنْ بَعْدَ عن الإمام أو عن المأموم من طرف الإمام بالبعد المانع.

بطلان الجماعة فيما لو تجدد البعد في أثناء الصلاة

(مسأله ١٨): لو تجدد البعد في أثناء الصلاة بطلت الجماعة وصار منفرداً (٢)، وإن (٣) لم يلتفت وبقي على نيّة الاقتداء: فإن أتى بما ينافي صلاه المنفرد من زياده ركوع (٤) مثلاً للمتابعه أو نحو ذلك (٥) بطلت صلاته، وإلاّ صحّت (٦).

ص: ٢٦٥

١- ١. على الأحوط. (الحائري، الخميني). * قد تقدّم المعيار في الصّحّه. (المرعشي).

٢- ٢. على الأقوى. (المرعشي).

٣- ٣. حكمه حكم تجدد الحائل، وقد تقدّم. (البروجردى).

٤- ٤. لا نقصان الحمد، فإنّه غير مضرّ. (الخميني). * ممّا تبطل الصلاه به عمداً وسهواً. (مفتى الشيعة).

٥- ٥. ممّا يوجب البطلان مطلقاً، كما مرّ. (السيستاني).

٦- ٦. كما مرّ هذا التفصيل في مسأله تخلّل الحائل من أوّل الأمر. (المرعشي). * على ما تقدّم في المسأله العاشره، والمسأله الحاديّه عشره، فراجع. (زين الدين). * وإنّ أحلّ بمثل الحمد. (اللكراني).

فى حكم اقتداء المتأخر للبعد فيما لو انتهت صلاه الصف المتقدم لقصورهم أو انفرادهم

(مسأله ١٩): إذا انتهت صلاه الصف المتقدم من جهه كونهم مقصّرين أو عدلوا إلى الانفراد فالأقوى بطلان اقتداء المتأخر للبعد (١)، إلّا إذا (٢) عاد (٣) المتقدم (٤) إلى الجماعه بلا فصل (٥)، كما أنّ الأمر كذلك من جهه الحيلوله (٦) أيضاً، على ما مرّ (٧).

ص: ٢٦٦

- ١ - ١. والحيلوله أيضاً فى صوره بقائهم فى مواضع صلاتهم، كما سيأتى. (المرعشى). * وكذلك للحيلوله إذا صدقت عرفاً. (مفتى الشيعة).
- ٢ - ٢. قد مرّت جهه الإشكال فيه. (آقاضياء).
- ٣ - ٣. تقدّم أنّه لا يجدى على الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * قد سبق الإشكال فيه. (الرفيعى). * قد مرّ التأمل فيه. (أحمد الخونسارى). * فيه أيضاً إشكال. (عبدالله الشيرازى). * قد مرّ فى مسأله الحائل أنّ مثل هذا العود غير مجدٍ. (المرعشى). * قد مرّ الحكم فيه. (محمدرضا الكلپايگانى). * قد مرّ الإشكال فيه قريباً. (تقى القمى). * قد مرّ الإشكال فى الاستثناء. (اللكرانى).
- ٤ - ٤. تقدّم الإشكال فيه. (حسين القمى). * لا أثر للعود بعد قطع الاتصال. (مهدي الشيرازى). * فيه إشكال. (الأملى). * مرّت شائبه الإشكال فيه. (حسن القمى).
- ٥ - ٥. والمسأله محلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالعدول إلى الانفراد. (الحائرى). * مشكل، كما مرّ فى الحيلوله. (الشاهرودى). * هذا الاستثناء محلّ نظر. (السيستانى).
- ٦ - ٦. تقدّم فيها أنّ مع ارتفاع الجماعه ولو آنأ ما من جهه وجود المانع لا يبقى مجال لبقائها. (البجنوردى).
- ٧ - ٧. وقد مرّ الإشكال فيه. (آل ياسين). * ومرّ الإشكال فيه. (صدرالدين الصدر). * فى المسأله الخامسه عشره. (زين الدين).

فى جواز إحرام أهل الصف المتأخر مع عدم دخول الصف المتقدم

(مسألة ٢٠): الفصل لعدم دخول الصف المتقدم فى الصلاة لا- يضرّ بعد كونهم متهيئين (١) للجماعة (٢)، فيجوز (٣) لأهل الصف (٤) المتأخر الإحرام

ص: ٢٦٧

- ١- ١. إذا كان من التهيؤ القريب على الأحوط. (لنائنى، جمال الدين الكلبايگانى). * مع الإشراف، كما مرّ. (حسين القمى). * تهيؤاً قريباً على إشكال فيه أيضاً. (آل ياسين). * فيه إشكال، بل عدم الكفاية لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازى). * تهيؤاً قريباً من الدخول، كما مرّ. (الخمينى). * ومشرفين على العمل على هيئة المصلّى تاركين للمنافيات كما مرّ. (المرعشى). * كما مرّ فى المسألة (٦) من هذا الفصل. (مفتى الشيعة). * بالنحو المذكور فيما تقدّم. (اللكراني).
- ٢- ٢. ومشرفين على الإحرام، كما مرّ. (الإصطهباناتى). * تهيؤاً قريباً من العمل، واقفين على هيئة المصلّى. (البروجردى). * مشرفين عليها، لا مطلق التهيؤ. (مهدى الشيرازى). * أى للشروع فى صلاتهم، كما تقدّم. (الميلانى). * قد مرّ التأمل فيه. (أحمد الخونسارى). * بنحو ما مرّ. (السبزوارى). * تقدّم فى المسألة السادسة: أنّ فيه قوّه إذا كانوا مُشْرِفِينَ على الإحرام للصلاة، ولكنّ الاحتياط لا يترك. (زين الدين). * كما مرّ فى المسألة (٦) من هذا الفصل. (مفتى الشيعة).
- ٣- ٣. قد مرّ الإشكال فيه. (الشاهرودى).
- ٤- ٤. قد مرّ وجه الإشكال فيه أيضاً. (آقاضياء).

قبل إحرام المتقدم، وإن كان الأحوط (١) خلافه، كما أن الأمر كذلك من حيث الحيلولة على ما سبق (٢).

بطلان جماعظ الصف المتأخر إذا علم بطلان صلاه الصف المتقدم

(مسألة ٢١): إذا علم بطلان صلاه الصف المتقدم تبطل جماعه المتأخر (٣) من جهه الفصل أو الحيلولة، وإن كانوا غير ملتفتين للبطلان، نعم، مع الجهل بحالهم تُحمل على الصحه، ولا- يضر، كما لا يضر (٤) فصلهم (٥) إذا كانت صلاتهم صحيحه (٦) بحسب (٧) تقليدهم (٨)، وإن

ص: ٢٤٨

- ١- ١. استحباباً. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. تقدّم الإشكال فيه، وأنّ الجماعه إذا ارتفعت فلا معنى لبقائها. (البجنوردى).
- ٣- ٣. إذا كانت صلاه الصف المتقدم باطله فى مذهبهم أيضاً وإن لم يكونوا ملتفتين للبطلان، وأمّا إذا كانت صحيحه عندهم فلا تبعد صحه ائتمام الصف المتأخر مطلقاً. (السيستانى).
- ٤- ٤. بل يضر. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * الصحه محلّ تأمل، بل منع. (الشاهرودى). * محلّ إشكال. (الخمينى). * فى إطلاق الحكم إشكال. (تقى القمى).
- ٥- ٥. لا يخلو من تأمل. (حسين القمى). * محلّ إشكال. (حسن القمى). * محلّ إشكال، بل منع. (اللنكرانى).
- ٦- ٦. فيه إشكال، بل منع؛ لعدم كفايه اعتقاد المصلين فى صحه صلاه من رأيه على خلافهم اجتهاداً أو تقليداً. (آقاضياء).
- ٧- ٧. بل صحيحه بحسب حالهم، وإلا فمشكل. (الحكيم).
- ٨- ٨. الظاهر أنّ المناط فى عدم الضرر صحه الصلاه عند الصف المتأخر، وإلا فمشكل. (البجنوردى). * فيه منع. (أحمد الخونسارى). * فيه إشكال. (الآملى). * الأقوى أنّ المدار فى صحه صلاه الصف المتأخر الصحه بحسب تقليدهم. (محمد رضا الكليپايگانى). * يشكل ذلك جداً، فلا بدّ من الاحتياط. (زين الدين).

كانت (١) باطله (٢) بحسب تقليد الصف المتأخر (٣).

الفصل بالصبي المميز لا يضر ما لم يعلم بطلان صلاته

(مسأله ٢٢): لا يضر (٤) الفصل بالصبي (٥) المميز (٦) ما لم يعلم (٧) بطلان صلاته (٨).

البناء على العدم فيما لو شك في حدوث البعد في الأثناء

(مسأله ٢٣): إذا شك في حدوث البعد في الأثناء بنى على عدمه، وإن

ص: ٢٦٩

-
- ١- ١. مشكل جداً. (آل ياسين).
 - ٢- ٢. فيه إشكال. (الكوه كمرى). * بل يضر في هذا الفرض. (مهدى الشيرازى). * الحكم بالصحة في الفرض مشكل جداً. (المرعشى).
 - ٣- ٣. فيه إشكال، بل الأقرب أن المعيار الصحة بحسب اعتقاد الصف المتأخر. (الحائرى). * إذا كان ممّا لا تعاد منه الصلاة في غير صورته العمد على ما هو الأقوى. (الميلانى).
 - ٤- ٤. بل يضر على الأحوط. (صدرالدين الصدر). * قد مرّ مراراً عدم شرعيّته عباداته، ومنه يعلم حكم الفرع. (المرعشى).
 - ٥- ٥. بناءً على شرعيّته عباداته. (حسين القمى).
 - ٦- ٦. فيه تأمل. (مهدى الشيرازى).
 - ٧- ٧. بل ما لم يعلم صحتها، وجريان أصالة الصحة في حقّه محلّ تأمل، بل منع. (آل ياسين). * مشكل، بل الظاهر لزوم العلم بالصحة ما لم يبلغ. (محمدرضا الكلبايگانى).
 - ٨- ٨. بل إذا علم صحته صلاته على الأحوط. (الميلانى).

شكّ في تحقّقه من الأوّل وجب (١) إحراز عدمه (٢)، إلّا- أن يكون (٣) مسبقاً (٤) بالقرب، كما إذا كان قريباً من الإمام الّذى يريد أن يأتّم به فشكّ في أنّه تقدّم عن مكانه، أم لا (٥).

فيما لو تقدم المأموم على الإمام أثناء الصلاة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً

(مسأله ٢٤): إذا تقدّم المأموم على الإمام في أثناء الصلاة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً (٦)، ولا يجوز (٧) له تجديد الاقتداء (٨)، نعم، لو عاد بلا فصل (٩).

ص: ٢٧٠

١- ١. الأحوط ذلك، والأقوى عدم الوجوب. (الجواهرى). * في حفظ الجماعة بناءً على التحقيق من جعلها من موانع الجماعة، وبضميمه جعل الجماعة أيضاً من الأمر المعنوى المتحصّل من قبل هذا الأمر، وإلّا فبناءً على جعل البعد من موانع الصلاة حال الجماعة أو من موانع نفسها لا- من قيود محصّليها فلا- بأس بجريان البراءة عنها، نعم، لو قيل بشرطيّه الاتّصال المقابل للتعدّي المزبور يجب الإحراز على أىّ تقدير، والإنصاف أنّ المسأله غير نقيّه عن الإشكال، والاحتياط لا يترك. (آقاضياء).

٢- ٢. على الأحوط. (الخوئي). * وجوب الإحراز مبنى على الاحتياط. (تقى القمى). * على الأحوط، كما تقدّم نظيره. (الروحاني).

٣- ٣. بل مطلقاً على الأحوط. (البروجردى).

٤- ٤. فيه إشكال، فلا يترك الإحراز. (عبدالله الشيرازى).

٥- ٥. على إشكال فى إطلاقه. (آل ياسين).

٦- ٦. حكمه حكم تجدد الحائل، وقد مرّ. (البروجردى).

٧- ٧. الأقوى الجواز بعد العود. (الجواهرى).

٨- ٨. بناءً على عدم جواز نيّة الاقتداء بعد الانفراد، وقد عرفت ما فيه. (كاشف الغطاء).

٩- ٩. قد مرّ الكلام فى نظيره، فراجع. (آقاضياء). * بل بعيد. (أحمد الخونسارى).

١- ١. الأظهر عدم بقائها، كما مرّ في نظائره. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * بل يبعد، كما مرّ. (محمد تقی الخونساری، الآراکی). * في غير حال قراءه الإمام. (مهدي الشيرازي). * بل بعيد. (الشاهرودي). * فيه بُعد. (المرعشي). * بعيد، كما مرّ نظيره. (محمدرضا الكلپايگانی). * فيه إشكال. (تقی القمّي). * تقدّم أنّه مشكل، بل يَبْعُد. (مفتي الشيعة). * مرّ أنّه مشكل، بل بعيد. (اللكراني). * بل لا يخلو من بُعد. (السيستاني).

٢- ٢. قد مرّ الإشكال في نظيره. (الحائري). * وقد مرّ الإشكال في ذلك. (آل ياسين). * الأحوط أن يقصد الانفراد. (حسين القمّي). * فيه بعد. (الكوه كَمَرِي). * بل بعيد. (الرفيعي). * لكنّ الأحوط أن يقصد به الرجاء، ويراعى أحكام المنفرد. (الميلاني). * تقدّم أنّ بعد زوال القدوه ولو في مدّه قليله لا معنى لبقائها. (البجنوردي). * خلاف الاحتياط. (عبدالله الشيرازي). * بل هو بعيد. (الخوئي). * الأظهر عدم بقاء القدوه. (الآملی). * كما تقدّم نظيره في المسأله الخامسه عشره. (زين الدين). * قد مرّ. (حسن القمّي). * وإن كان الأحوط عدم بقائها. (الروحاني).

في حكم الجماعة بالاستداره حول الكعبه و تقدم المأموم على الإمام بحسب الدائره

(مسأله ٢٥): يجوز (١) على الأقوى (٢) الجماعة بالاستداره (٣) حول الكعبه، والأحوط (٤) عدم تقدّم المأموم (٥) على الإمام بحسب الدائره، وأحوط منه عدم أقربيته مع ذلك إلى الكعبه، وأحوط (٦) من

ص: ٢٧٢

- ١- ١. محلّ تأمل. (البروجردى). * إن ثبت السير، وإلاّ فهو مشكل. (الفانى). * لا يخلو من إشكال. (الخمينى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (السيستانى). * محلّ إشكال. (اللكراني).
- ٢- ٢. الأحوط تركها. (الفيروز آبادى). * الأقوائيه غير ثابتة. (حسين القمى). * فيه إشكال. (الشاهرودى). * مشكل. (حسن القمى). * الأقوائيه محلّ الإشكال؛ إذ مجرّد الشكّ فى الجواز يكفى لعدمه، وإمضاء المعصوم عليه السلام للسيره المدّعا غير ثابت. (تقى القمى).
- ٣- ٣. الأحوط ترك الاقتداء لمن حالت الكعبه المعظمه بينه وبين الإمام. (مهدى الشيرازى). * لا يخلو من إشكال بالنسبه إلى بعض المأمومين. (البجنوردى). * فى القوّه إشكال، بل منع. (الخوئى). * وهو مشكل. (زين الدين).
- ٤- ٤. بل الأقوى. (المرعشى).
- ٥- ٥. لا يبعد دعوى أظهریه اعتبار عدم تقدّمه بحسب الدائره، أو بلحاظ الكعبه. (الروحانى).
- ٦- ٦. لا يُترك؛ حفظاً لتقدّم الإمام حينئذٍ بمثل ذلك. (آقاضياء). * لا يُترك. (محمدرضا الكلپايگانى، الحائرى).

ذلك (١) تقدّم الإمام بحسب الدائرهِ وأقربيتهِ مع ذلك (٢) إلى الكعبه.

* * *

ص: ٢٧٣

-
- ١- ١. لا يُترك، كما مرّ من أنّ الأحوط تأخّر المأموم. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * لا يُترك. (الحكيم). * لا يُترك هذا الاحتياط. (أحمد الخونسارى، مفتى الشيعة، الآملى). * لا يُترك الاحتياط. (المرعشى).
- ٢- ٢. الظاهر أنّ الأقربيه هى ملا-ك التقدّم، لا-أنهما أمران. (الميلانى). * لا تبعد دعوى أظهرية اعتبار عدم تقدّمه بحسب الدائرهِ، أو بلحاظ الكعبه. (الروحانى).

فى حكم قراءة المأموم مع الإمام فى الركعتين الأوليين من الإخفائيه وتركها

(مسأله ١): الأحوط (١) ترك (٢) المأموم (٣) القراءة (٤) فى الركعتين الأوليين من الإخفائيه إذا كان فيهما مع الإمام، وإن كان الأقوى (٥) الجواز (٦) مع

ص: ٢٧٤

- ١ - ١. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائنى، البجنوردى). * لا يُترك. (آل ياسين، جمال الدين الكلپايگانى، الآملی، حسن القمى، السيستانى، اللكرانى). * لا- يُترك؛ لعدم الاطمئنان بما جمعنا بين الأخبار. (الشاهرودى). * لا- يُترك؛ لعدم إمكان الجزم بالجواز. (تقى القمى). * هذا الاحتياط لا ينبغي تركه. (مفتى الشيعه).
- ٢ - ٢. لا- يُترك هذا الاحتياط. (الإصفهانى، البروجردى). * بل الأقوى. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك ولو بقصد القرآنيه. (الرفيعى). * بل الأقوى وجوبه. (الخمينى). * لا يُترك الاحتياط. (المرعشى).
- ٣ - ٣. لا يُترك. (حسين القمى، عبدالله الشيرازى).
- ٤ - ٤. هذا الاحتياط لا يُترك. (البجنوردى). * لا يُترك الاحتياط. (السبزوارى).
- ٥ - ٥. فى القوه تأمل. (الميلانى). * قد عرفت لزوم الاحتياط. (المرعشى).
- ٦ - ٦. فى قوته إشكال، فلا- يُترك الاحتياط. (الكوه كمرى). * فيه تردد، فلا- يُترك الاحتياط. (زين الدين). * بعد الفحص. (محمد الشيرازى).

الكراهه (١)، ويستحب (٢) مع الترك أن يشتغل بالتسبيح والتحميد والصلاه على محمد وآله، وأما في الأولتين من الجهرية: فإن سمع صوت الإمام ولو هممته وجب عليه (٣) ترك القراءة، بل الأحوط والأولى (٤) الإنصات (٥)، وإن كان الأقوى جواز (٦) الاشتغال (٧) بالذكر (٨) ونحوه، وأما

ص: ٢٧٥

- ١- ١. إذا كان بقصد الذكر أو الدعاء، وإذا وجب ترك القراءة فقرأ يأثم وتصح صلاته، وإذا قرأ الإمام آية فيها سوء أو ذكر جنة أو نار جاز أن يسأل الجنة ويتعوذ من النار، ولا ينافي الإنصات. (كاشف الغطاء). * فيه إشكال، بل منع، ومحل الكلام هو الإتيان بقصد الجزئية. (الخوئي).
- ٢- ٢. الأحوط ترك الاشتغال بما ذكر. (المرعشي).
- ٣- ٣. في الواجب تأمل. (الجواهرى). * على الأحوط. (الفانى، محمدرضا الكلپايگانى).
- ٤- ٤. لا يترك، بل وجوبه لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازى). * لا يترك الاحتياط بالإنصات. (المرعشى).
- ٥- ٥. لا- يترك مهما أمكن. (حسين القمى). * لا ينبغي أن يترك مهما أمكن. (الحكيم). * لا يترك الاحتياط بالإنصات، ولا ينافيه اشتغاله بالذكر الخفى. (زين الدين).
- ٦- ٦. فيه تأمل. (صدرالدين الصدر). * فى التقويه ضعف. (المرعشى). * فى الأقوائيه إشكال، والاحتياط لا- يترك. (تقى القمى).
- ٧- ٧. بل هو الأفضل، ولا ينافي الإنصات. (الحكيم).
- ٨- ٨. فيه نفسه. (الكوه كمرى، الروحانى). * أى فى نفسه، والمراد بالذكر ما يعم الدعاء. (الميلانى). * فى نفسه، ولا- ينافي الإنصات حينئذ. (السيستانى).

إذا لم يسمع حتّى الهمهمه جاز له القراءه(١)، بل الاستحباب قوى، لكنّ الأحوط(٢) القراءه بقصد القربه المطلقه لا بتبته الجزئيه، وإن كان الأقوى الجواز(٣) بقصد الجزئيه أيضاً، وأمّا فى الأخيرتين من الإخفائيه أو الجهرّيه فهو كالمنفرد(٤) فى وجوب القراءه أو التسيّحات مختيراً(٥) بينهما(٦)، سواء قرأ الإمام فيهما أو أتى بالتسيّحات، سمع قراءته(٧) أو لم

ص: ٢٧٦

- ١- ١. إخفاءً. (مفتى الشيعة).
- ٢- ٢. لا يترك. (صدرالدين الصدر، الإصطهاناتى).
- ٣- ٣. فيه تأمل. (صدرالدين الصدر).
- ٤- ٤. الأحوط ترك القراءه فى الأخيرتين مع سماع قراءه الإمام. (الخمينى). * الأحوط تعيّن التسيّح له فى الصلاه الجهرّيه، كما مرّ. (الخوانسارى). * الأظهر أفضليّته التسيّح له فى الصلاه الإخفائيه، والأحوط تعيّن فى الجهرّيه، كما تقدّم. (الروحانى).
- ٥- ٥. المستفاد من نصوص الباب التفصيل بين الإخفائيه والجهرّيه بالتخير فى الأولى، وتعيّن التسيّح فى الثانيه. (تقى القمّى).
- ٦- ٦. الأحوط اختيار التسيّحات، خصوصاً فى الجهرّيه. (حسين القمّى، حسن القمّى). * الأولى، بل الأحوط للمأموم اختيار التسيّح، خصوصاً فى الجهرّيه، والأولى للإمام اختيار القراءه، وهما سواء بالنسبه الى المنفرد. (كاشف الغطاء). * وقد تقدّم منّا فى المسأله الثانيه من فصل ما يقرأ فى الثالثه والرابعه من مبحث القراءه: أنّ الأفضل للإمام القراءه، وللمأموم التسيّح، والمنفرد المساواه. (زين الدين).
- ٧- ٧. إن كان مقتدياً فى الأولتين وكان يسمع القراءه فالأحوط أن يختار التسيّح فى الأخيرتين، لا سيّما إذا قرأ الإمام فيها. (الميلانى). * الأحوط والأولى مع سماع القراءه اختيار التسيّح. (محمدرضا الكليبايگانى). * والأحوط فى صورته السماع ترك القراءه واختيار التسيّح. (اللكراني).

يسمع (١).

عدم السماع لا فرق فيه بين كونه لجهة البعد أو كون المأموم أصماً أو لكثرة الأصوات وغيرها

(مسألة ٢): لا فرق في عدم السماع بين أن يكون من جهة البعد، أو من جهة كون المأموم أصم، أو من جهة كثرة الأصوات، أو نحو ذلك.

حكم قراءة المأموم لو سمع بعض قراءه الإمام

(مسألة ٣): إذا سمع (٢) بعض قراءه الإمام فالأحوط الترك (٣) مطلقاً (٤).

عدم بطلان صلاة المأموم لو قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنه صوته

(مسألة ٤): إذا قرأ بتخيل أن المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنه صوته لا تبطل (٥) صلاته (٦)، وكذا إذا قرأ سهواً في الجهرية.

فيما لو شك المأموم في السماع وعدمه أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره

(مسألة ٥): إذا شك (٧) في السماع وعدمه، أو أن المسموع صوت الإمام أو غيره فالأحوط الترك (٨)، وإن كان الأقوى (٩).

ص: ٢٧٧

١- ١. الأحوط مع سماع القراء اختيار التسييح. (الحائري).

٢- ٢. قد عرفت أن الأحوط ترك القراء مطلقاً، ومنه يعلم حكم بعض الفروع التالية. (المرعشي).

٣- ٣. أو قراءه ما لم يسمع هممته بقصد القربة المطلقة، بل هذا هو الأحوط. (آل ياسين).

٤- ٤. لا يبعد جواز القراء فيما لا يسمع قراءته. (الكوه كمرى). * والأظهر جواز القراء فيما لا يسمع قراءه الإمام. (السيستاني).

* لا يبعد القول بجواز القراء مطلقاً. (الروحاني).

٥- ٥. ويأتي بسجدة السهو للزيادة في الفرضين، كما هو ظاهر. (آقاضياء). * هذا مبني على جريان قاعده «لا تعاد أثناء الصلاة». (تقى القمي).

٦- ٦. الأحوط رعايه وظيفه الانفراد. (الحائري).

٧- ٧. الشك في السماع وعدمه تصوّره لا يخلو من خفاء. (صدرالدين الصدر).

٨- ٨. أو القراء بقصد القربة المطلقة. (آل ياسين). * لا يترك هذا الاحتياط، وله أن يقرأ بتيه القربة المطلقة. (زين الدين).

٩- ٩. فيه تأمل. (صدرالدين الصدر). * مع قصد القربة المطلقة. (الأملي).

عدم وجوب الطمأنينه على المأموم حال قراءه الإمام

(مسأله ٦): لا يجب على المأموم (٢) الطمأنينه حال قراءه الإمام، وإن كان الأحوط (٣) ذلك (٤)، وكذا لا يجب (٥)

ص: ٢٧٨

١ - ١. بتيه القربه المطلقه. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني، محمدرضا الكلپايگاني). * بقصد القربه المطلقه. (محمدتقي الخونساري، الكوه كَمَرِي، الإصطهباناتي، السبزواري، الأراكي، اللنكراني). * لا قوّه فيه. (الشاهرودي). * بقصد القربه المطلقه على الأولى، بل الأحوط. (الميلاني). * بعد الفحص. (محمد الشيرازي).

٢ - ٢. وجوبه لا يخلو من قوّه. (الرفيعي). * أي زياده على ما يجب عليه من الاستقرار في قيام الصلاه. (الميلاني).
٣ - ٣. لا. يُترك جدّاً بملاحظه شبهه كون الإمام متحمّلاً لقراءته، فكأنّه في حال قراءه إمامه مثل حال قراءه نفسه فيجب عليه ما يعتبر فيها حالها، ويشهد له وجوب قيامه، فبذلك الوجه الذي وجب عليه قيامه يجب عليه طمأنينته حاله. (آقاضياء). * لا يُترك. (البروجردى، عبدالله الشيرازي، الآملي، اللنكراني). * لا يُترك مهما أمكن. (مهدي الشيرازي). * لا ينبغي تركه. (الشاهرودي). * لا يُترك الاحتياط. (المرعشي).

٤ - ٤. بل لا يخلو من وجه. (حسين القمّي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (البجنوردى). * لا يُترك في الفرعين. (محمد الشيرازي).
٥ - ٥. بل تجب على الأقوى، إلّا مع العذر. (البروجردى). * بل تجب المتابعه، ولا يجوز التأخّر الفاحش كما يأتي، فلا يطيل السجود عمداً بعد قيام الإمام، بل بعد رفع رأسه من السجود إلّا يسيراً بحيث لا يصدق معه التأخّر الفاحش. (محمدرضا الكلپايگاني).

- ١- ١. بالمقدار المتعارف لا أزيد. (مهدي الشيرازي). * بالمقدار الذي لا ينافي المتابعه. (الحكيم). * تركها بلا عذر لا يكون خالياً من الإشكال. (الشاهرودي). * بشرط أن لا تكون مخلةً بالمتابعه عرفاً، بأن يكون زمان تخلفه يسيراً. (الجنوردي). * الوجوب لا يخلو من القوه. (عبدالله الشيرازي). * فيه إشكال، والأحوط إن لم يكن الأقوى وجوب المبادره، ومنه يعلم عدم جواز الإطاله المفوته للمتابعه. (المرعشي). * الأحوط المبادره. (الآملی). * بما لا ينافي المتابعه العرفيه. (السبزواری). * بل تجب بالمعنى المقابل؛ للتأخر الفاحش. (الروحاني). * بما لا تنافي المتابعه العرفيه، وإن كان الأفضل المبادره. (مفتي الشيعه).
- ٢- ٢. يشكل ذلك، بل يُمنع إذا كان تأخره مخلاً بالمتابعه، فيأثم إذا كان متعمداً ويلتحق بالإمام، إلا إذا كان تأخره فاحشاً يخل بالهيئه الاجتماعيه فينفرد. (زين الدين).
- ٣- ٣. يعني تصحّ صلاته جماعه وإن كان عاصياً بترك المتابعه لو كان التخلف عن الإمام عمدياً. (جمال الدين الكلبيگانی). * بمقدار لا يضّر بالمتابعه العرفيه. (الخوئي). * مع عدم كون التأخر فاحشاً. (اللكراني).
- ٤- ٤. يسيراً. (الفيروزآبادي). * إذا لم ينجرّ إلى التأخر الفاحش. (الخميني). * إذا لم يكن فاحشاً. (تقي القمي).
- ٥- ٥. بمقدار يسير لا يخرج عن المتعارف. (حسين القمي). * في الجملة، بنحو لا يعدّ تخلفاً عرفاً. (آل ياسين). * بحيث لا يخل بالمتابعه عرفاً. (عبدالهادي الشيرازي). * جواز إطاله السجود والقيام بعد أن يقرأ الإمام ينافي وجوب المتابعه، فلعلّ مقصوده رحمه الله عدم بطلان الصلاه من حيث فوت بعض القيام مع الإمام. (الشريعتمداري). * بمقدار لا يخل بالمتابعه. (السيستاني).

ويقوم بعد أن يقرأ الإمام في الركعة الثانية بعض الحمد.

عدم جواز تقدم المأموم على الإمام في الأفعال، وكذا التأخر الفاحش

(مسألة ٧): لا يجوز (١) أن يتقدم المأموم على الإمام في الأفعال (٢)، بل يجب متابعتة، بمعنى

ص: ٢٨٠

١ - ١. فيه تأمّل؛ لقصور دليل وجوب المتابعه؛ إذ العمده قوله: «إنما جعل الإمام...» إلى آخره، ومثله قاصر عن إثبات الوجوب بقرينه اشتمال قوله: «فإذا كبر فكبر» (صحيح البخارى: ٢/٥٩ وسنن ابن ماجه: ١/٢٧٦/٨٤٦، عوالى اللآلى: ٢/٢٢٥، ونصّه: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنما جعل الإمام إماماً ليؤتمّ به، فإذا كبر فكبروا»)، فإنّ حمله على الإحرام واضح الفساد، خصوصاً لو جعل ذلك من آثار المأموميه الفارغه عن اقتدائه بإحرامه وحمله على تكبير الركوع فيدخل في الأقوال المستحبّه، ولم يقل أحد بوجوب المتابعه، اللهمّ إلا أن يقال: مجرّد قيام القرينه المنفصله على خلاف هذه الفقره لا توجب رفع اليد عن باقى الفقرات، فهى باقيه على ظهور وجوب متابعتة فيها، ولكن مع ذلك ظهور جعل الائتتام غايه الإمامه مشعر باستحبابه؛ لأنّ غايه المستحبّ مستحبّ موءيداً بالنهى عن المتابعه فى بعض النصوص (وسائل الشيعة: الباب (١٦) من أبواب صلاه الجنازه ح ١). المحمول على دفع توهم الإيجاب، وحينئذٍ ففى المسأله مجال إشكال جدّاً. (آقاضياء).

٢ - ٢. وكذا فى الأقوال على الأحوط. (حسين القمى). * وفى الأقوال على الأحوط، خصوصاً فى التسليم، إلا أن تؤدّى المتابعه فيها إلى العسر ونحوه، كما هو الغالب. (المرعشى).

مقارنته (١) أو تأخره عنه (٢) تأخراً غير فاحش، ولا يجوز التأخر الفاحش.

وجوب المتابعه ليس شرطاً في صحه الصلاه، بل هو تعبدى، فلو تقدم أو تأخر فاحشاً عمداً أثم

(مسأله ٨): وجوب المتابعه تعبدى (٣)، وليس

ص: ٢٨١

- ١- ١. في جواز المقارنه إشكال. (حسين القمى). * كفايه المقارنه في تحقق المتابعه عرفاً محلّ تأمل، بل منع. (آل ياسين). * فيما عدا تكبيره الإحرام، وأمّا فيها فالأحوط لو لم يكن أقوى تأخره عن الإمام بمقدار أدائها. (جمال الدين الكلبيگانی). * لا يخلو من شبهه. (الحكيم). * لا يبعد عدم كفايه المقارنه الحقيقيه، بل التأخر القليل لازم، وأمّا في تكبيره الإحرام فالأحوط لو لم يكن أقوى التأخر بعد تمامها. (عبدالله الشيرازى). * في جواز المقارنه إشكالٌ قوى، سيما في تكبيره الإحرام، والأقوى فيها وجوب التأخر. (المرعشى). * في المقارنه إشكال؛ لعدم دليل على جوازها. (تقى القمى).
- ٢- ٢. التأخر أحوط وأفضل. (كاشف الغطاء). * والتأخر عنه أحوط وأفضل. (زين الدين).
- ٣- ٣. لتحقيق الجماعه، فوجوب الجماعه شرط لتحقيقها. (الفيروز آبادى). * فيه تأمل، واحتمال الشرطيه قوى جداً، ولا يبعد أن يكون تكليفه حينئذٍ الإتمام منفرداً، والظاهر أنّه لو أتمّها بقصد الانفراد صحّت صلاته على القولين. (آل ياسين). * بل الظاهر أنّه شرط في صحه الجماعه، فالتخلّف الفاحش يبطل الجماعه من غير إثم، فالحكم بالإثم في المسائل الآتيه ممنوع. (مهدي الشيرازى). * لم يثبت لنا ذلك، نعم، المخالفه الفاحشه في الأفعال تبطل الائتمام رأساً، وفي بعضها بالنسبه إليه، ومع ذلك فالأحوط لزوماً الوقوف مع المشهور، كما أفتينا به موافقه لهم وللاحتياط. (الفانى). * بل الظاهر أنّها شرط الجماعه، فيجرى فيها حكم سائر الشروط. (الخوئى). * لا يبعد كونه شرطاً. (محمد الشيرازى). * لا وجه لكونه تعبدياً، بل وجوبها شرطى بالنسبه إلى الجماعه. (تقى القمى).

شرطاً (١) في الصَّحَّة (٢)، فلو تقدَّم أو تأخَّر فاحشاً عمداً (٣) أثم (٤)، ولكنَّ صلاته صحيحة (٥)، وإن كان

ص: ٢٨٢

١- ١. الظاهر الشرطي وعدم الإثم. (الجواهرى). * في تعبديته وترتب الإثم عليه أيضاً إشكال، بل كونه شرطياً للجماعه لا يخلو من قوّه، ولا يترك الاحتياط في التأخّر والتقدّم عمديّين بقصد الانفراد فيما إذا لا يأتي بوظائف المنفرد. (عبدالله الشيرازى). * والظاهر أنّها شرط للجماعه، فالأقوى حينئذٍ صحّته إذا أتى بوظائف المنفرد إلّا في صورته التقدّم في الركوع حال اشتغال الإمام بالقراءة فإنّ صحّته صلاته حينئذٍ مشكّله. (المرعشى). * احتمال الشرطيّه قوى جداً، وحينئذٍ إن لم يترك القراءة ولم يأت بما ينافي صلاه المنفرد يتمّها فرادى وصحّت صلاته، وإلّا فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (حسن القمى). * بل شرطى، فمع الإخلال بها في جزء يبطل الاقتداء في ذلك الجزء، بل مطلقاً على الأحوط إذا لم يكن الإخلال عن عذر كالزحام نحوه. (السيستانی).

٢- ٢. الأقوى خلافه، فلو تركها بحيث لا يصدق معه الائتمام عدل إلى الانفراد. (الميلانى). * الظاهر كون وجوب المتابعه شرطاً لصحّته الجماعه. (أحمد الخونسارى).

٣- ٣. فيه تأمل. (الفيروز آبادى).

٤- ٤. لو تقدّم في الركوع حال اشتغال الإمام بالقراءة ففي صحّته صلاته إشكال، نعم في غير هذه الصور الظاهر صحّته صلاته إذا عمل بوظيفه المنفرد. (الحائرى). * الأقوى عدم الإثم، والأحوط مع العمد في التقدّم أن ينوى الانفراد. (الميلانى).

٥- ٥. إذا لم يخلّ بصلاه المنفرد. (الجواهرى). * في بقاء الاقتداء مع التقدّم تأمل، وكذا مع التأخّر الفاحش فالأحوط الانفراد. (الإصطهباناتى). * بل يجرى فيها التفصيل المتقدّم فيمن نوى الانفراد في الأثناء بلا عذر. (السيستانی).

الأحوط (١) الإتمام والإعاده (٢)، خصوصاً إذا كان التخلّف (٣) في ركنين (٤)، بل في ركن، نعم، لو تقدّم (٥) أو تأخّر (٦) على وجه تذهب به هيئته الجماعة بطلت جماعته (٧).

وجوب العود والمتابعة لو رفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهواً أو

(مسأله ٩): إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهواً أو لزعم رفع الإمام رأسه وجب عليه العود (٨).

ص: ٢٨٣

- ١- ١. لا يُترك هذا الاحتياط فيما إذا خالف وظيفه المنفرد. (محمدتقى الخونساري، الأراكي). * لا يُترك فيهما. (البروجردى).
- * لا يُترك، خصوصاً في التخلّف في ركنين، سيّما إذا كان متّصلاً. (الانكراني).
- ٢- ٢. لا يُترك. (حسين القمّي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (البجنوردى).
- ٣- ٣. الظاهر عدم تحقّق الجماعه في الفريضتين (كذا في الأصل، والظاهر مراده: الفرضين). (الفيروز آبادى).
- ٤- ٤. لا يُترك في تخلّف ركنين مثل الركوع والسجدين إذا كان التخلّف متوالياً متّصلاً. (الخميني).
- ٥- ٥. الأحوط إعاده الصلاه إذا تقدّمه بعد إتمامها. (مفتى الشيعة).
- ٦- ٦. ولو سهواً. (كاشف الغطاء).
- ٧- ٧. لا صلاته إن أتى بوظيفه المنفرد. (الرفيعي).
- ٨- ٨. في الوجوب تأمّل، نعم، يستحبّ فلا إثم في تركها. (الفيروز آبادى). * على الأحوط. (الحكيم، السيستاني). * في وجوبه تأمّل. (الميلاني). * على الأحوط، فإن رفع الإمام رأسه قبل العود فلا شيء عليه. (زين الدين).

والمتابعه (١)، ولا- يضّر زياده الركن (٢) حينئذٍ؛ لأنها مغتفره في الجماعه في نحو ذلك، وإن لم يُعِدْ أثم (٣) وصحّت (٤) صلاته (٥)، لكنّ الأحوط (٦) إعادتها (٧) بعد الإتمام، بل لا يُترك

ص: ٢٨٤

- ١- ١. ولو رفع الإمام رأسه قبل عوده لم يقدح. (كاشف الغطاء).
- ٢- ٢. ذلك كذلك لو كان المأْتى به بعنوان كونه جزءاً مستقلاً في الصلاة، لا- بعنوان متابعه الإمام في إتمام الركوع الأول وإعادته، فإن أدله زياده يمكن دعوى انصرافها عن مثله. (آقاضياء).
- ٣- ٣. في الإثم منع. (الجواهرى). * هذا مبنى على الوجوب التعبدى للمتابعه، وقد عرفت عدم ثبوته. (الفانى). * في الإثم إشكال، نعم، تزول الجماعه بتركها. (المرعشى). * الأظهر فيه عدم الإثم، وإنما تختلّ به جماعته. (الخوئى). * مشكل. (حسن القمى). * لا- وجه لتحقق الإثم، بل اللازم اختلال القدوه. (تقى القمى). * لا- يَأْثم على ما سبق، ولكن صحه جماعته محلّ إشكال. (السيستانى).
- ٤- ٤. فيه إشكال لو لم يعمل بوظيفه المنفرد. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٥- ٥. الأحوط في صورته ترك المتابعه عمداً أو سهواً العدول إلى الانفراد، وتصحّ صلاته بذلك. (الحائرى). * لايبعد أن يكون وجوب العود هنا كأصل المتابعه شرطياً أيضاً، وعليه فيلحقه ما عرفت من حكم الإخلال بالمتابعه عمداً. (آل ياسين).
- ٦- ٦. لا يُترك. (محمدرضا الكليايگانى).
- ٧- ٧. لا يُترك. (حسين القمى، حسن القمى).

الاحتياط (١) إذا رفع رأسه قبل الذكر (٢) الواجب (٣) ولم يتابع مع الفرصة (٤) لها، ولو ترك المتابعه حينئذٍ سهواً أو لزعم عدم الفرصة لا- يجب الإعادة، وإن كان الرفع (٥) قبل الذكر (٦)، هذا، ولو رفع رأسه عامداً لم يجز له (٧) المتابعه (٨)، وإن تابع عمداً بطلت صلاته (٩)؛ للزيادة العمديّة، ولو تابع سهواً

ص: ٢٨٥

- ١- ١. وجوبه مشكل. (السبزواری). * الأظهر صحّه الصلاه وإن رفع رأسه قبل الذكر الواجب إن كان الرفع سهوياً. (الروحاني).
- ٢- ٢. لسهوه في الرفع، أو لنسيانه الذكر فيما يزعم رفع الإمام رأسه. (الميلاني).
- ٣- ٣. يعني إذا كان ساهياً في ترك الذكر، أمّا إذا كان عامداً فلا بدّ من إعادته الصلاه، وكذلك فيما بعده، وهو واضح. (زين الدين).
- ٤- ٤. هذا الاحتياط غير لازم على الظاهر. (الجواهرى).
- ٥- ٥. سهواً. (المرعشى).
- ٦- ٦. فى كلا- الموضعين، يعنى إذا كان الرفع قبل الذكر سهواً، وأمّا إذا كان عمداً فلا إشكال فى بطلان صلاته، كما يأتى. (الإصطهباناتى).
- ٧- ٧. فيه إشكال، من جهة عدم وجه لرفع اليد عمداً دلّ على العود بصورة السهو مع إطلاقه. (آقاضياء).
- ٨- ٨. فإن قصد الانفراد مضى، وإلاّ ينتظر إلى أن يرفع الإمام رأسه، ولا تبطل الصلاه ولا الجماعه وإن أثم، إلاّ إذا كان ذلك قبل الإتيان بالذكر الواجب فتبطل الصلاه؛ للإخلال به عمداً. (كاشف الغطاء).
- ٩- ٩. فيه تأمّل؛ لما ذكرنا من التشكيك فى اندراج مثل ذلك فى عمومات مانعيه الزيادة. (آقاضياء). * فيه تأمّل، فالأحوط الإتمام والإعادة. (الحكيم). * فيه إشكال، فلا- يُترك الاحتياط بالإتمام والإعادة. (الآملى). * بل يتمّ صلاته ويعيدها على الأحوط. (زين الدين). * فى الجزم بالبطلان إشكال، والاحتياط لا يُترك، وكذا الكلام فيما بعده. (تقى القمى).

فكذلك إذا كان ركوعاً أو في كلّ من السجدين (١)، وأمّا في السجده الواحده فلا.

بطلان الصلاه جماعه فيما لو رفع رأسه من الركوع سهواً، ثم عاد للمتابعه فرفع الإمام رأسه

(مسأله ١٠): لو رفع رأسه من الركوع قبل الإمام سهواً ثم عاد إليه للمتابعه فرفع الإمام رأسه قبل وصوله إلى حدّ الركوع فالظاهر بطلان (٢) الصلاه (٣)؛ لزياده الركن (٤) من غير أن يكون للمتابعه، واغتفار مثله غير معلوم (٥)، وأمّا في السجده الواحده إذا عاد إليها ورفع الإمام رأسه قبله فلا

ص: ٢٨٦

- ١-١. بطلان الصلاه بزياده الركوع أو السجدين سهواً مبني على الاحتياط، ومنه يظهر الحال في الفرع الآتي. (السيستاني).
- ٢-٢. يعني لو مضى المأموم إلى أن وصل إلى حدّ الركوع، وإلا فلو قام قبل الوصول إلى حدّ الركوع فلا يلزم زياده ركن، بل يمكن القول بالصحه حتى لو وصل إلى حدّ الركوع غفله؛ لإطلاق الدليل. (كاشف الغطاء).
- ٣-٣. إطلاق الحكم مبني على الاحتياط. (حسين القمي). * لا- يخلو من إشكال، ولكن الاحتياط بالإتمام والإعاده لا يترك. (الجنوردي). * لا يترك الاحتياط بالإتمام والإعاده. (السبزواري). * لا يترك الاحتياط بإتمام الصلاه ثم إعادتها. (زين الدين). * بطلان الصلاه مبني على الاحتياط. (تقي القمي).
- ٤-٤. والأحوط الإتمام ثم الإعاده. (عبدالهادي الشيرازي). * إن وصل المأموم إلى حدّ الركوع كما هو المفروض، وأمّا لو رجع مع الإمام قبل الوصول إلى الحد فلم يصدر منه ركوع حتى تصدق الزياده كي تبطل الصلاه. (المرعشي).
- ٥-٥. تقدّم الإشكال في البطلان بالزياده التي وقعت بقصد المتابعه وتخلّف المقصود عن قصده. (النائيني، جمال الدين الكليبايگاني). * بل معلوم العدم. (الفاني). * وإن كان الاحتياط لا ينبغي تركه. (محمد الشيرازي).

بطلان؛ لعدم كونه زياده ركن ولا عمدية، لكنّ الأحوط (١) إعادته بعد الإتمام.

الحكم فيما لو رفع المأموم رأسه من السجود فرأى الإمام في السجدة فتخيلها الأولى، فعاد إليها بقصد

(مسأله ١١): لو رفع رأسه من السجود فرأى الإمام في السجدة فتخيل أنّها الأولى، فعاد إليها بقصد المتابعه فبان كونها الثانية حسبت ثانيه (٢)، وإن تخيل أنّها الثانية فسجد أخرى بقصد الثانية فبان أنّها الأولى حسبت متابعه (٣)، والأحوط (٤) إعادته (٥).

ص: ٢٨٧

١- ١. لا يُترك. (حسين القمّي).

٢- ٢. فيه وفيما بعده إشكال، فلا- يُترك الاحتياط فيهما. (عبدالله الشيرازي). * لا يخلو من إشكال، فلا يُترك الاحتياط فيه. (الخميني). * إذا قصد الأمر المتوجّه إليه بالفعل وكان قصد المتابعه من باب الخطأ في التطبيق، وكذلك في الفرض الثاني، والأحوط الإعادة بعد الإتمام كما في المتن. (زين الدين).

٣- ٣. فيه إشكال. (حسين القمّي). * بل ينويها متابعه إن تبين والإمام بعد في السجدة الأولى، ولا يُترك الاحتياط في الصورتين. (البروجردى). * بل حسبت ثانيه، فله قصد الانفراد وإتمام الصلاة، ولا يبعد جواز المتابعه في السجدة الثانية، وجواز الاستمرار إلى اللحق بالإمام، والأوّل أحوط، كما أنّ إعادته الصلاة مع المتابعه أحوط. (الخميني). * لا يخلو من شوب إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشي). * إن كان التبين بعد رفع الرأس، وإن كان في حال السجود فاللزام ثبته المتابعه، ولا يُترك الاحتياط في كليهما. (اللكراني).

٤- ٤. لا يُترك. (محمدرضا الكليايگاني، الآملی، تقی القمّي).

٥- ٥. لا يُترك. (الحكيم).

عدم جواز المتابعه للمأموم فيما لو ركع أو سجد قبل الإمام عمداً

(مسأله ١٢): إذا ركع أو سجد قبل الإمام عمداً (٣) لا يجوز (٤) له المتابعه (٥)؛ لاستلزامه الزيادة العمديّه، وأمّا إذا كانت سهواً (٦) وجبت (٧)

ص: ٢٨٨

- ١- ١. لا يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يُترك. (حسين القمى). * لا يُترك، لا سيما فى الصورة الأولى. (الميلانى). * لا بأس بتركه. (الفانى).
- ٢- ٢. لا يُترك. (البجنوردى).
- ٣- ٣. ولا يُترك الاحتياط بالإعاده بعد الإتمام. (الشريعتمدارى).
- ٤- ٤. قد مرّ الإشكال فيه. (آقاضياء). * ولكن يحتاط بالإعاده بعد الإتمام. (محمدرضا الكلبايگانى).
- ٥- ٥. الأحوط مع سبق العمديّ إلى الركوع بعد تمام القراءة أو إلى السجود قصد الانفراد، وكذلك مع سبق السهو إلى السجود، وأمّا إلى الركوع فيتابع الإمام كما فى المتن، سواء كان قبل تمام القراءة أم بعدها، ولو ترك المتابعه عمداً أو سهواً يحكم بالبطان إن كان السبق قبل تمام القراءة، وبالانفراد إن كان بعدها. (الحائرى). * ولكن يحتاط بالإعاده بعد الإتمام، وكذا مع المتابعه فى صورة السهو. (البروجردى). * على الأحوط، فلو تابعه فالأحوط الإتمام والإعاده. (الحكيم). * فينفرد أو يتمّ الصلاه جماعةً، ثمّ يعيد على الأحوط. (الميلانى). * ولو تابعه فالأحوط. (الأملى). * لا يُترك الاحتياط إمّا بالانفراد، أو بالمتابعه والإتمام ثمّ الإعاده. (السبزوارى). * ولو أنّه تابع كان عليه إتمام صلاته ثمّ إعادتها على الأحوط. (زين الدين).
- ٦- ٦. أو ظناً بركوع الإمام. (المرعشى).
- ٧- ٧. وجوبها محلّ إشكال، وإن [كان] لا يخلو من وجه. (الخمينى). * على الأحوط الأولى. (الخوئى). * على الأحوط. (السبزوارى، السيستانى). * وجوبها فى الفرض محلّ إشكال ونظر. (الروحانى).

المتابعة (١) بالعود (٢) إلى القيام أو الجلوس ثم الركوع أو السجود (٣) معه، والأحوط الإتيان بالذكر (٤) في كل (٥) من الركوعين أو السجودين (٦) بأن

ص: ٢٨٩

- ١ - ١. وجوبها محلّ تأمّل وإشكال. (البروجردى). * إن كان ركوعه السهوّي حال قراءه الإمام فالأحوط الانفراد. (مهدي الشيرازي). * على الأحوط. (الحكيم، الآملي، محمدرضا الكلپايگانی، زين الدين، حسن القمّي). * لم أجد دليلاً يدلّ على وجوب المتابعة في صورته السهو. (أحمد الخونساري). * شرطاً على الأحوط. (عبدالله الشيرازي). * محلّ إشكال. (اللكراني).
- ٢ - ٢. يقوى عدم وجوبه، لكن لا يُترك الاحتياط. (الميلاني).
- ٣ - ٣. أو البقاء راکعاً وساجداً حتى يجتمع مع الإمام. (الجواهري).
- ٤ - ٤. في الأول على الأقوى، لكن بحيث لا- ينافي الفورّيّ العرفيّه بالنسبه إلى المتابعه، وفي الثاني رجاء. (المرعشي). * خفياً بحيث لا- ينافي فوريّه المتابعه، وإلا- فالعود محلّ إشكال. (محمدرضا الكلپايگانی). * بل الأولى، وإنّما اللازم الذكر في أحد الركوعين أو السجودين فقط، وأولهما أو لاهما. (محمد الشيرازي).
- ٥ - ٥. لا بدّ من الإتيان بالذكر في الركوع والسجود الأول، وليكتفِ بالذكر الواجب، لكيلا ينافي فوريّه المتابعه، ويأتي بالذكر في ركوع المتابعه أو سجودها احتياطاً. (زين الدين). * هذا الاحتياط استحبابي، وإنّما الواجب الإتيان بالذكر في الركوع أو السجود الأول، فإن استلزم ذلك ترك متابعه الإمام في سجوده أو ركوعه تركها ولحق به بعد ذلك، وتصحّ جماعته على الأظهر. (السيستاني).
- ٦ - ٦. الأظهر وجوب الذكر عليه في الأول منهما دون الثاني. (الروحاني).

يأتي بالذكر (١) ثم يتابع (٢)، وبعد المتابعه أيضاً يأتي به، ولو ترك المتابعه عمداً (٣) أو سهواً (٤) لا تبطل صلاته (٥) وإن أثم (٦) في صورته

ص: ٢٩٠

١- ١. وجوب الذكر في الركوع والسجود، والأول هو الأقوى، والظاهر عدم الوجوب في الثاني. (الجواهرى). * مشكل جداً؛ لمنافاته المتابعه فوراً، وكفايه الذكر في الثاني لا يخلو من القوه. (عبدالله الشيرازى). * بما لا ينافى صدق المتابعه عرفاً. (السبزواري). * الإتيان بالذكر مخالفه عمديه للمتابعه على تقدير وجوبها حينئذٍ، فالأحوط الاقتصار على واحده صغرى غير منافيه للفوريه العرفيه. (اللكراني).

٢- ٢. المتابعه بعد ما تركها متعمداً للإتيان بالذكر في غايه الإشكال، اللهم إلا أن يأتي بواحد صغرى حتى لا ينافى فوريتها عرفاً. (البروجردى).

٣- ٣. قاصداً الانفراد مع قيامه بوظيفه المنفرد، أو باقياً على نية الجماعه رجاءً. (المرعشى).

٤- ٤. قد مر الإشكال فيه. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى).

٥- ٥. لكن في صورته العمد مع عدم إخلاله بوظيفه المنفرد، وحينئذٍ فيبقى على نية الجماعه رجاءً، أو يقصد الانفراد. (حسين القمى). * وتبطل جماعته مع العمد في وجهه، والأحوط ما مر من نية الانفراد. (آل ياسين). * لكن لا يترك الاحتياط بالإعاده بعد الإتمام مع العمد. (محمدرضا الكلپايگانى).

٦- ٦. في الإثم منع. (الجواهرى). * الإثم غير معلوم. (الفانى). * فيه إشكال. (المرعشى). * إطلاق الحكم مشكل، فالأحوط الإتمام والإعاده، وفي الإثم أيضاً إشكال. (حسن القمى). * لا دليل على كونه آثماً. (تقى القمى).

العمد(١)، نعم، لو كان ركوعه قبل الإمام في حال قراءته فالأحوط البطلان(٢) مع ترك المتابعه(٣)، كما أنه الأقوى(٤) إذا كان ركوعه قبل الإمام عمداً في حال قراءته، لكن البطلان حينئذٍ إنما هو من جهة ترك

ص: ٢٩١

- ١-١. فيه تأمل. (الفيروزآبادي). * مرَّ أنه لا إثم، وإنما تبطل جماعته. (الخوئي). * قد مرَّ الإشكال فيه. (الروحاني).
- ٢-٢. الصَّحَّه لا تخلو من قوّه. (الجواهرى). * والأقوى الصَّحَّه. (الحكيم). * الظاهر الصَّحَّه إذا ركع ساهياً، كما هو المفروض. (زين الدين).
- ٣-٣. عمداً حتّى إذا كان المأموم قد قرأ بنفسه في صورهِ يستحبّ له ذلك على إشكال، بل يمكن أن يقال بالصَّحَّه مطلقاً؛ لسقوط القراءه بتلبّسه بالركوع الّذى وقع صحيحاً، فإنّ الثّانى إنّما يجب لمحض المتابعه، وإلاّ لبطلت الصلاه بترك الرجوع مطلقاً، سواء كان ركوعه قبل إكمال القراءه أو بعده. (كاشف الغطاء). * إن تركها عمداً وكان يدرك شيئاً من قراءه الإمام لو تابع. (البروجردى). * فيه إشكال إذا كان ترك المتابعه عن سهو، كما هو المفروض فى المتن. (البجنوردى). * الأظهر الصَّحَّه. (الفانى). * وكان بحيث يدرك شيئاً منها لو تابع، ومع ذلك وجوب هذا الاحتياط مشكل. (السبزوارى). * مرَّ أنه لا يَأْثَم، ولكنَّ صحَّه جماعته حينئذٍ محلّ إشكال. (السيستانى). * إذا كانت المتابعه موجه لدرك شيءٍ من قراءه الإمام. (اللكراني).
- ٤-٤. فى قوّته تأمّل، ولو تمّ ما أشار إليه من التعليل لَمَا جاز التخلّف فى السجود ولو قليلاً حال قراءه الإمام، وقد مرَّ، ويأتى جوازه. (آل ياسين). * بل الأحوط. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * والأظهر الصَّحَّه فى صورهِ السهو. (السيستانى).

القراءة (١) وترك بدلها وهو قراءة الإمام، كما أنه لو رفع رأسه عامداً قبل الإمام وقبل الذكر الواجب بطلت صلاته من جهة ترك الذكر.

عدم وجوب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال

(مسألة ١٣): لا- يجب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال (٢)، فلا- تجب فيها المتابعة، سواء الواجب منها والمندوب، والمسموع منها من الإمام وغير المسموع (٣)، وإن كان الأحوط (٤) التأخر (٥) خصوصاً مع السماع (٦) وخصوصاً في التسليم (٧)،

ص: ٢٩٢

- ١- ١. في التعليل نظر، و كان الأولى أن يعلل بعدم وقوع الركوع في محله وإن كان لا يستقيم ذلك أيضاً. (الميلاني).
- ٢- ٢. إلا- في تكبيره الإ-حرام، كما سيجيء، فيعتبر فيها تأخر المأموم وعدم شروعه فيها إلا بعد فراغ الإمام عنها على الأحوط اللازم. (الفيروز آبادي).
- ٣- ٣. مع فرض عدم السماع كيف يجوز أن يفرع عليه التقدم والتأخر؟. (صدر الدين الصدر).
- ٤- ٤. لا يترك مع السماع أو العلم. (البرجودي). * لا يترك مع السماع والعلم، خصوصاً في التسليم. (عبدالله الشيرازي).
- ٥- ٥. لا يترك. (حسين القمي).
- ٦- ٦. وخصوصاً في الأذكار الواجبه. (كاشف الغطاء). * وكذا مع العلم به من غير طريق السماع. (المرعشي).
- ٧- ٧. لأنه من حيث التحليل يكون كالأفعال، فيحتمل وجوب المتابعة فيه وإن لم نقل بها في غيره من الأقوال، ويمكن أن يقال: إن التحليل يقتضي جواز السبق به؛ لأنه إن وقع سهواً فقد تحلل قهراً، وإن وقع عمدًا فهو انفراد وخروج من الصلاة طبعاً، وعلى كلٍّ فالاحتياط عدم سبق الإمام به، وكذا لو رفع رأسه قبل الإمام بتخيل أن الإمام رفع رأسه فتشهد وسلم فإنه لا يعيد شيئاً؛ لأنه خرج من الصلاة قهراً، وأمّا تكبيره الإ-حرام فلا يجوز سبق المأموم بها ولا مقارنته، بل اللازم أن يكون شروعه فيها بعد شروع الإمام، ولا يلزم أن يكون شروعه بعد أن يتمها الإمام. (كاشف الغطاء). * لا يترك فيه. (مهدي الشيرازي).

وعلى أى حالٍ لو تعمّد فسلم قبل الإمام لم تبطل (١) صلاته (٢)، ولو كان سهواً لا يجب إعادته (٣) بعد تسليم الإمام، هذا كله في غير تكبيره الإحرام، وأمّا فيها فلا يجوز التقدّم على الإمام، بل الأحوط (٤) تأخّره (٥).

ص: ٢٩٣

١- ١. فيه إشكال. (البروجردى). * محلّ إشكال. (النكرانى).

٢- ٢. لكنّ في إدراكه فضل الجماعة في تمام الصلاة، أو كونه من الانفراد في التسليم إشكال. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * لكنّ الظاهر عدم إدراكه لفضل الجماعة بتمامها. (الميلانى). * إذا لم يقصد مشروعيتها في الجماعة، وإلاّ ففيه إشكال. (عبدالله الشيرازى). * وصار منفرداً ولم يدرك ثواب الجماعة برمتها. (المرعشى). * محلّ إشكال. (حسن القمى). * ولا جماعته. (السيستانى).

٣- ٣. وإن كان الأحوط الإعادة والإتيان بسجدة السهو. (الإصطهباناتى).

٤- ٤. لا- يُترك، بل لا- يخلو من قوّه. (آل ياسين). * لا- يُترك. (الخمينى، تقى القمى، النكرانى). * بل الأقوى ذلك. (المرعشى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٥- ٥. وإن كان جواز التقارن لا يخلون من وجه. (الشاهرودى). * لا يُترك. (الشريعتمدارى). * وجواز التقارن غير بعيد. (محمد الشيرازى).

عنه (١)، بمعنى أن لا يشرع فيها إلا بعد فراغ الإمام منها، وإن كان في وجوبه (٢) تأمل (٣).

حكم ما لو أحرَمَ المأموم قبل الإمام سهواً بزعم أنه كبير

(مسألة ١٤): لو أحرَمَ قبل الإمام سهواً أو بزعم أنه كبير كان منفرداً، فإن أراد الجماعة عدل إلى النافله (٤) وأتمّها أو قطعها (٥).

ص: ٢٩٤

١- ١. لا- يُترك. (الكوه كَمَرِي). * الظاهر كفايه المقارنه لقوله عليه السلام: «لا يكبر إلا مع الإمام» (وسائل الشيعة: الباب (١٦) من أبواب صلاه الجنائز، ح ١. عن الإمام الكاظم عليه السلام ما لفظه: عن الرجل يصلّي له أن يكبر قبل الإمام؟، قال عليه السلام: «لا يكبر إلا مع الإمام، فإن كبر قبله أعاد التكبير».) (البجنوردی). * الأظهر جواز المقارنه. (الروحاني).

٢- ٢. الوجوب لا يخلو من قوّه. (الجواهری).

٣- ٣. بل الأقوى خلافه؛ لصدق الاقتداء بصلاه الغير بمحض شروعه في التكبير بلا احتياج إلى فراغه منه. (آقاسیاء). * لا تأمل فيه. (محمد تقی الخونساری، صدرالدين الصدر، الأراکی). * بل الوجوب لا يخلو من قوّه. (عبدالهادی الشيرازی). * بل منع. (الفاني، السيستاني).

٤- ٤. فيه مجال للتأمل. (حسين القمّي). * يجوز له قطع الفريضة لإدراك الجماعة، كما سيأتي في المسألة السابعة والعشرين، أمّا العدول بها إلى النافله ليقطعها فلا يخلو من شبهه. (زين الدين).

٥- ٥. هذا إذا أراد الجماعة حتّى في التكبير، وإن أرادها بدونه ائتمّ وهو في صلاته بعد تكبير الإمام من دون قطع واستئناف. (الجواهری). * في قطعها إشكال يأتي. (الحائري). * إذا بدا له في إتمامها بعد العدول إليها. (الميلاني). * في جواز العدول مع البناء على القطع إشكال. (الخوئي). * شمول دليل العدول لصوره القطع ممنوع، بل شموله للصوره المفروضه في المتن ممنوع أيضاً، فلا يُترك الاحتياط بعدم العدول. (تقی القمّي). * جواز العدول مع البناء على القطع محلّ إشكال. (السيستاني).

جواز إتيان المأموم ذكر الركوع والسجود أزيد من الإمام

(مسألة ١٥): يجوز (١) للمأموم (٢) أن يأتي بذكر الركوع (٣) والسجود أزيد (٤) من الإمام (٥)، وكذا إذا ترك بعض الأذكار المستحبّة يجوز له الإتيان بها، مثل: تكبير الركوع والسجود، وبحول الله وقوته، ونحو ذلك (٦).

عدم جواز ترك المأموم جلسه الاستراحة و هو يقلد من يوجبها أو يحتاطها رغم ترك الإمام لها

(مسألة ١٦): إذا ترك الإمام (٧) جلسه الاستراحة (٨) لعدم كونها واجبه عنده لا يجوز (٩) للمأموم (١٠) الذي يقلد من يوجبها أو يقول بالاحتياط

ص: ٢٩٥

- ١- ١. إذا لم يُخَلَّ بالمتابعه في أفعالٍ أخر. (البروجردى). * إن لم يُخَلَّ بالمتابعه عرفاً. (الرفيعي).
- ٢- ٢. بشرط عدم زوال المتابعه في الأفعال التاليه. (المرعشي). * بشرط عدم البناء على القطع وقت العدول، وإلا فمشكل. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. إذا لم يُخَلَّ بالمتابعه المعتبره. (عبدالله الشيرازي).
- ٤- ٤. ما لم يستلزم التأخر الفاحش. (محمدرضا الغلپايگانی).
- ٥- ٥. ما لم يستلزم الإخلال بالمتابعه، فيأثم إذا كان عامداً، وتبطل جماعته إذا كان موجباً لفوات الهيئه الاجتماعيه، كما تقدّم. (زين الدين).
- ٦- ٦. مع مراعاة المتابعه عرفاً. (السبزواري).
- ٧- ٧. محل إشكال، فلا يُـ ترك الاحتياط بـ ترك الاقتداء في هـ هذه الصوره وفـ بما بعدها (أحمد الخونساري).
- ٨- ٨. هذا و ما بعده مبنّى على جواز الاقتداء مع الاختلاف، وسيجيء. (حسن القمّي).
- ٩- ٩. بل جواز الاقتداء مشكل، فلا موضوع للفرع المذكور. (تقى القمّي).
- ١٠- ١٠. لكن في صحّحه جماعته إشكال وإن أتى بهما، وكذا في نظائرهما. (الحائري). * بل الأحوط عدم جواز اقتدائه به، كما سيجيء تفصيله. (الشاهرودي). * بل في أصل جواز الاقتداء مع العلم بالترك إشكال. (عبدالله الشيرازي). * بل صحّحه الاقتداء في أمثال ما ذكر محلّ إشكال. (محمدرضا الغلپايگانی).

الوجوبى أن يتركها(١)، وكذا إذا اقتصر فى التسبيحات على مرّه مع كون المأموم مقلّداً لمن يوجب الثلاث، وهكذا(٢).

يجب عدو المأموم إلى القيام لو ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت فى غير محله

(مسأله ١٧): إذا ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت فى ركعه لا قنوت فيها يجب(٣) عليه(٤) العود(٥) إلى القيام، لكن يترك

ص: ٢٩٦

١- ١. بل جواز الاقتداء حينئذٍ مشكل. (حسين القمى).

٢- ٢. صحّحه الاقتداء فى أمثال ذلك لا يخلو من الإشكال. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * هذا مبنى على جواز الاقتداء مع الاختلاف، وسيجىء الكلام فى ذلك. (آل ياسين). * لكن فى صحّحه جماعته وصلاته فيما إذا لم يعمل بوظيفه المنفرد إشكال. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * فى أصل جواز الاقتداء فى أمثال ذلك إشكال. (الإصطهباناتى). * سيأتى تفصيل هذه المسأله فى المسأله (٣١). (السبزوارى).

٣- ٣. بل يحتاط بأن يقصد الانفراد، وكذا فى نظائر المقام. (تقى القمى).

٤- ٤. تقدّم عدم الوجوب. (الجواهرى). * فيه تأمل، وهكذا فى نظائره، بل يُنبّه بذكر إن أمكن ولا يتابعه، إلا إذا سبقه المأموم فى غير المحلّ. (الفيروز آبادى).

٥- ٥. بل يقصد الانفراد، وكذا فى الفرع التالى، وهكذا فى كلّ ما يستلزم زياده الركن أو فوات الموالاه. (حسين القمى). * لكن لا يترك الاحتياط بإتمام الصلاه ثمّ الإعادته بعده لو قصد المتابعه فى الجماعه. (أحمد الخونسارى). * بل يقصد الانفراد؛ حيث يستلزم العود زوال الموالاه أو زياده الركن. (المرعشى).

القنوت(١)، وكذا لو رآه جالساً يتشهد في غير محله وجب عليه الجلوس معه، لكن لا يتشهد معه. وهكذا في نظائر ذلك.

عدم تحمل الإمام عن المأموم غير القراءة في الأولتين لو ائتم به فيهما

(مسأله ١٨): لا- يتحمل الإمام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاه غير القراءة في الأولتين إذا ائتم به فيهما، وأمّا في الأخيرتين فلا يتحمل عنه، بل يجب عليه بنفسه أن يقرأ(٢) الحمد(٣) أو يأتي(٤) بالتسبيحات(٥)، وإن قرأ الإمام فيهما وسمع قراءته(٦)، وإذا لم يدرك الأولتين مع الإمام وجب عليه القراءة فيهما؛ لأنهما أولتا صلاته، وإن لم يمهله الإمام لإتمامها اقتصر على الحمد وترك السوره(٧) وركع معه، وأمّا إذا أعجله عن الحمد أيضاً فالأحوط(٨)

ص: ٢٩٧

- ١-١. يعني لا يجب عليه متابعتة فيه، ولكن يجوز له ذلك. (كاشف الغطاء).
- ٢-٢. قد مرّ أنّ الأحوط ترك القراءة الجهرية مع سماع قراءة الإمام في الأولتين. (الخميني).
- ٣-٣. مرّ أنّ الأحوط التسبيح في الصلاه الجهرية. (الخوئي).
- ٤-٤. الأحوط اختيار التسبيحات. (حسن القمّي).
- ٥-٥. تقدّم أنّ الأحوط اختيارها. (حسين القمّي). * الأحوط اختيارها إذا كان في الصلاه الجهرية، لا سيما فيما أنصت لقراءة الإمام في أوليّها. (الميلاني).
- ٦-٦. قد مرّ أنّ الأحوط في صورته سماع قراءة الإمام ترك القراءة واختيار التسبيح. (اللكراني).
- ٧-٧. إن لم يتمكّن من شيء منها، وإلاّ وجب الميسور منها. (كاشف الغطاء).
- ٨-٨. بل الأقوى قطع الحمد والركوع معه، أو قصد الانفراد، ولا يجب في الأول إعاده الصلاه. (الفيروزآبادي). * الأقوى جواز إتمامها والحق بالسجود، وإن كان قصد الانفراد جائزاً. (الخميني).

١ - ١. مع استلزام التأخر الفاحش فيه إشكال، فالأحوط الانفراد. (الكوه كَمَرِي). * في كونه أحوطَ نظر. (الحكيم). * مع عدم التأخير الفاحش، وإلاّـ فلاحتياط في الانفراد مع الإعادة بعد الإتمام. (السبزواري). * لا يبعد القول بجواز ترك ما لم يُمهله الإمام، والأحوط من حيث صحّحه الصلاة إتمام القراءة واللاحق به في السجود، والأحوط من جميع الجهات قصد الانفراد. (الروحاني).

٢ - ٢. الأحوط الاقتصار عليه، وأحوط منه إعادته الصلاة معه أيضاً. (محمدرضا الكلپایگانی).

٣ - ٣. الأحوط قصد الانفراد. (الحائري). * مع إعادته الصلاة في صورتين على الأحوط، وكذلك في الفرض التالي. (حسن القمّي).

٤ - ٤. والإعادة مع ذلك احتياطاً. (حسين القمّي). * هذا عندى أقرب الوجوه، ولكن ينبغي معه الاحتياط بالإعادة أيضاً. (البروجردى). * اغتفار التخلّف عن الإمام في الركوع بعد جواز قطع الحمد و الركوع معه غير معلوم. (السيستاني).

٥ - ٥. هذا هو الأحوط. (النائني، الإصطهباناتي، جمال الدين الكلپایگانی، الشاهرودي). * بل المتعيّن حينئذٍ قصد الانفراد فراراً عن احتمال مخالفه الواقع. (آقاضياء). * وهو الأحوط. وما عداه لا يخلو من إشكال. (آل ياسين). * بل هو المتعيّن، وكذا في المسألة التالية. (مهدى الشيرازي). * وهو أسلم الوجوه. (الرفيعي). * هذا هو الأقرب والأحوط. (البجنوردى). * الأحوط اختياره. (الخوئي). * وهو الأحوط، وغيره لاـ يخلو من إشكال. (زين الدين). * بل هو المتعيّن؛ إذ كون الإتمام مطابقاً للاحتياط تأمّل. (الأملي). * وهو المتعيّن في مقام الاحتياط؛ إذ اللحوق به في السجود ينافي اشتراط المتابعه، وقطع الحمد ينافي الاحتياط برعايه القراءة. (تقى القمّي).

ويجوز (١) له قطع الحمد (٢) والركوع معه، لكن في هذه لا يُترك الاحتياط (٣) بإعادة (٤) الصلاة (٥).

فيما لو أدرك المأموم الإمام في الركعة الثانية

(مسألة ١٩): إذا أدرك الإمام في الركعة الثانية تحمّل عنه القراءة فيها، ووجب عليه القراءة في ثلثه الإمام الثانية له، ويتابعه (٦) في القنوت (٧) في الأولى منه، وفي التشهد، والأحوط التجافي (٨) فيه (٩)، كما أنّ الأحوط (١٠).

ص: ٢٩٩

-
- ١- ١. فيه تأمل. (صدرالدين الصدر). * وهذا الوجه أقرب الوجوه الثلاثة، والأحوط إدامه القراءة إلى آخر زمان إمكان إدراك الركوع. (اللكراني).
 - ٢- ٢. فيه تأمل. (حسين القمّي، محمد الشيرازي). * محلّ إشكال. (أحمد الخونساري). * يكتفى بالصورة الأولى. (الفاني).
 - ٣- ٣. لا بأس بتركه. (السيستاني).
 - ٤- ٤. عدم وجوب الإعادة لا يخلو من قوّه. (الجواهري).
 - ٥- ٥. لا حاجه إلى الإعادة. (محمد تقى الخونساري، الأراكي).
 - ٦- ٦. استحباباً على الأظهر. (الجواهري).
 - ٧- ٧. استحباباً. (الروحاني).
 - ٨- ٨. أو الإقعاء، والمدار على أن لا يجلس متمكناً. (الميلاني). * بل يستحب. (زين الدين).
 - ٩- ٩. إن لم يكن أقوى. (الكوه كمرى، الروحاني).
 - ١٠- ١٠. بل التسبيح أفضل من التشهد. (محمد الشيرازي).

التسبيح (١) عوض التشهد (٢) وإن كان الأقوى جواز التشهد (٣)، بل استحبابه أيضاً، وإذا أمهله الإمام في الثانيه له الفاتحه والسوره والقنوت، أتى بها (٤)، وإن لم يمهل ترك القنوت، وإن لم يمهل للسوره تركها، وإن لم يمهل لإتمام الفاتحه أيضاً فالحال كالمسأله المتقدمه (٥)، من أنه (٦) يتمها (٧) ويلحق

ص: ٣٠٠

- ١ - ١. بل الأحوط التشهد. (حسين القمى، حسن القمى، النكرانى). * فى كونه أحوط. بل فى جوازه تأمّل، بل منع. (تقى القمى). * الأحوط التشهد. (الروحانى). * بقصد القربه المطلقه. (السيستانى).
- ٢ - ٢. بل التشهد. (الكوه كمرى). * بل العكس. (الميلانى). * بل الأحوط التشهد، وهو بركه. (الخوئى).
- ٣ - ٣. بل هو الأحوط والأفضل؛ فإنه بركه. (آل ياسين).
- ٤ - ٤. فى استحباب القنوت فى الثانيه إذا أتى به فى الأولى للمتابعه إشكال، بل منع. (الروحانى).
- ٥ - ٥. على ما مرّ. (حسين القمى). * وتقدّم ما هو الأحوط. (صدرالدين الصدر). * وقد مرّ الحكم فيها. (محمدرضا الكليپاگانى). * وقد مرّ الكلام حول الفرع. (تقى القمى). * مرّ الكلام فيها. (السيستانى).
- ٦ - ٦. بل مثل ما مرّ. (حسن القمى).
- ٧ - ٧. تقدم أنه أقرب. (البروجردى). * تقدم أنه الأقوى. (الخمينى). * تقدّم حكمها. (الروحانى).

الإمام (١) في السجده، أو ينوي (٢) الانفراد (٣)، أو يقطعها (٤) ويركع مع الإمام ويتم الصلاة ويعيدها (٥).

في المراد بعدم إمهال الإمام المأموم المجوز لترك السوره

(مسألة ٢٠): المراد بعدم إمهال الإمام المجوز لترك السوره ركوعه قبل شروع المأموم فيها، أو قبل إتمامها، وإن أمكنه إتمامها (٦) قبل رفع رأسه من الركوع فيجوز تركها بمجرد دخوله في الركوع، ولا يجب الصبر إلى

ص: ٣٠١

-
- ١- ١. من أن الأقوى قطع الحمد والركوع معه، أو ينوي الانفراد. (الفيروز آبادي). * تقدم حكمها. (الكوه كمرى).
 - ٢- ٢. قد مرّ الكلام فيه. (آقاضياء).
 - ٣- ٣. تقدم أنه الأحوط. (النائني). * قد عرفت أن الأحوط قصد الانفراد، وإتمام القراءة. (الحائري). * وهو الأحوط، كما مرّ. (آل ياسين). * قد مرّ أن الإتمام وقصد الانفراد أحوط. (الإصطهباناتي). * قد تقدم أنه الأحوط. (الشاهرودي). * قد عرفت أنه أولى. (الرفيعي). * تقدم أنه الأقرب والأحوط. (البجنوردي). * مرّ أنه الأحوط. (الخوئي). * تقدم أنه الأحوط، وأن غيره لا يخلو من إشكال. (زين الدين). * مرّ أنه المتعين. (الآملی).
 - ٤- ٤. تقدم أنه الأحوط. (جمال الدين الكلبيگانی). * تقدم أنه محلّ إشكال. (أحمد الخونساري). * تقدم أنه أقرب الوجوه. (اللكراني).
 - ٥- ٥. عدم وجوب الإعادة لا يخلو من قوّه. (الجواهری).
 - ٦- ٦. وكذا لو رآه راکعاً فأحرم جاز له الركوع معه، وإن علم أنه لو قرأ الفاتحه أدركه قبل رفع رأسه منه على الأقوى. (كاشف الغطاء).

- ١ - ١. هذا الاحتياط لا- يُترك. (النائني، الإصطهباناتي). * بل الأحوط المبادره إلى الركوع ولو مع الاطمئنان، إلا إذا لم يضرَّ إتمام السوره بالمبادره عرفاً. (الحائري). * لا يُترك. (الإصفهاني، جمال الدين الكلبيكاني، البروجردى، الشاهرودى، الرفيعى، أحمد الخونسارى، عبدالله الشيرازى، الخمينى، المرعشى، الآملى، تقى القمى، اللكرانى). * لا يُترك الاحتياط ولو من جهه استصحاب وجوبها، بل وعدم شمول دليل المسقط لهذه الصوره، فيكفيه إطلاق دليله (وسائل الشيعة: الباب (١٦) من أبواب صلاه الجماعة، ح ٤). (آقاضياء). * بل الأقوى. (صدرالدين الصدر). * بل الأقرب. (مهدى الشيرازى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الفانى). * لا يُترك هذا الاحتياط ما لم يكن التخلّف مضراً بالمتابعه. (زين الدين).
- ٢ - ٢. لا يُترك. (حسين القمى، آل ياسين). * لا يُترك ما لم يَخَفْ فوت المتابعه العرفيه. (السبزوارى).
- ٣ - ٣. ولم يكن التأخر فاحشاً. (اللكرانى).
- ٤ - ٤. إلا- مع التأخر الفاحش. (الكوه كمرى، الروحانى). * بل فوت المتابعه. (الحكيم). * أو التأخر الظاهر الفاحش المخلّ بالمتابعه فى نظر العرف. (المرعشى). * هذا فيما إذا كان التخلّف بمقدار لا يضرّ بالمتابعه العرفيه. (الخوئى). * بل فوت المتابعه العرفيه. (حسن القمى). * بل ما لم يستلزم فوات المتابعه العرفيه، وإلا- تركها أو قطعها وإن اطمأنّ باللقوق به فى الركوع. (السيستانى).

فى الركوع، فمع الاطمئنان بعدم رفع رأسه قبل إتمامها لا يتركها(١) ولا يقطعها.

عدم بطلان صلاة المأموم فيما لو اعتقد إهمال الإمام له فى قراءه فقرأها و لم يدرك ركوعه

(مسأله ٢١): إذا اعتقد المأموم إهمال الإمام له فى قراءته فقرأها ولم يدرك ركوعه لا تبطل(٢) صلاته(٣)، بل الظاهر(٤) عدم البطلان(٥) إذا تعمّد(٦) ذلك(٧)،

ص: ٣٠٣

١- ١. ما لم يستلزم التأخر الفاحش. (محمدرضا الغلپایگانی).

٢- ٢. ولكن يصير منفرداً، أو تبطل الجماعة. (الفیروزآبادی). * مقتضى الاحتياط أن يقصد الانفراد فى جميع الصور المذكوره فى المتن ويتمّ صلاته. (تقى القمى).

٣- ٣. القدر المسلم منه صورته عدم التأخر الفاحش. (حسين القمى). * بشرط إتيانه بوظيفه المنفرد. (المرعشى).

٤- ٤. إذا أتى بوظيفه المنفرد. (الرفيعى).

٥- ٥. فيه إشكال، أحوطه إعادته الصلاة إذا أخلّ بما هو وظيفه المنفرد. (الإصطهباناتى).

٦- ٦. لا. نه من صغريات ترك المتابعه عمداً. (آقاضياء). * فى الحمد، وأمّا فى السوره والقنوت فمشكل. (محمدرضا الغلپایگانی). * مشكل. (حسن القمى).

٧- ٧. فيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بإعادته الصلاة إذا تعمّد عدم الإدراك ولم يأت بوظيفه المنفرد. (الحائرى). * لا يخلو من إشكال. (البروجردى). * لكن ينوى الانفراد. (مهدى الشيرازى). * لا يخلو من الإشكال. (الشاهرودى). * مع مراعاة صدق الائتمام والاجتماع فى الصلاة، كما إذا لحقه فى السجود. (الميلانى). * محلّ إشكال. (أحمد الخونسارى). * فيه إشكال، واحتمال صيروره الصلاة قهراً فرادى قوياً، وصحّتها منوطه بالشرط المذكور فى الحاشيه السابقه. (المرعشى). * لكنّه تنقلب صلاته فرادى، وكذا الحال فى تعمّد القنوت، بل لا يبعد ذلك فى الصوره الأولى أيضاً. (الخوئى).

بل إذا تعمّد (١) الإتيان بالقنوت (٢) مع علمه بعدم درك ركوع الإمام فالظاهر عدم البطلان (٣).

وجوب إخفات المأموم في القراء خلف الإمام وإن كانت الصلاة جهريه

(مسألة ٢٢): يجب الإخفات (٤) في القراء خلف الإمام وإن كانت

ص: ٣٠٤

- ١- ١. الحكم بالصحة في جميع هذه الموارد مشكل؛ لقوّه احتمال شرطيه المتابعه للقدوه، لكنّ هذا كلّه فيما إذا أُخِلّ بوظائف المنفرد كما في بعض الفروض، ولا إشكال في صحّة الصلاه في جميع الصور المفروضة في المتن أصلاً. (الشاهرودى).
- ٢- ٢. وإن أثم. (الروحانى).
- ٣- ٣. إطلاق الحكم بل أصله محلّ تأمل. (حسين القمى). * بل يتمّها بتيه الانفراد على الأحوط فيه وفيما قبله. (آل ياسين). * فيه وفي ما قبله إشكال، إذا لم يعمل بوظيفه المنفرد. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * فيه إشكال إذا أُخِلّ بوظيفه المنفرد. (البجنوردى). * ولكنّها مشروطه بما تقدّم. (المرعشى). * إذا تعمّد الإخلال بالمتابعه العرفيه بقراءه السوره أو الإتيان بالقنوت أو بغير ذلك جرى عليه التفصيل المتقدم فيمن انفرد في الأثناء من غير عذر. (السيستانى).
- ٤- ٤. ولو نوى الانفراد في أثناء القراءه الواجبه يخرج ولو بقيت كلمه واحده منها. (السبزوارى).

الصلاه جهريه، سواء كان فى القراءه الاستحبابيه (١) كما فى الاولتين مع عدم سماع صوت الإمام، أو الوجوبيه كما إذا كان مسبقاً بركعه أو ركعتين، ولو جهر جاهلاً (٢) أو ناسياً لم تبطل (٣) صلاته (٤)، نعم، لا يبعد (٥)

ص: ٣٠٥

- ١- ١. على الأحوط. (الحائرى). * قد تقدّم الإشكال فيه و ما هو المختار. (المرعشى).
- ٢- ٢. لو كان جاهلاً بالحكم فالأحوط الإعادة. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * فى صورته الجهل إشكال. (حسين القمى). * فى الجاهل بالحكم إشكال. (الإصطهباناتى). * محلّ تأمل فى الجاهل. (البروجردى). * فى الجاهل تأمل. (الشاهرودى). * فى غير الجاهل بالحكم. (الرفيعى). * فى الجهل بالحكم تأمل، وإشكال. (الشريعتمدارى). * فيه إشكال. (المرعشى). * الأحوط فيه الإعادة. (الآملى). * فى الجاهل المتردد فى الحكم إشكال، فلا يُترك الاحتياط فيه بالإعادة. (زين الدين).
- ٣- ٣. منع البطلان مع الجهل بالحكم لا يخلو من إشكال. (صدرالدين الصدر).
- ٤- ٤. مع مراعاة تكليف المنفرد. (الحائرى).
- ٥- ٥. بعيد. (الإصفهانى، السبزوارى). * الأحوط الإخفات بها. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * بل بعيد، والأحوط الإخفات. (صدرالدين الصدر). * الأظهر وجوب الإخفات فيها أيضاً. (مهدي الشيرازى). * محلّ تأمل. (أحمد الخونسارى). * فيه إشكال وتأمل. (عبدالله الشيرازى). * بل هو بعيد. (الفانى). * محلّ إشكال. (الخمينى، اللكرانى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالإخفات. (المرعشى). * فيه تأمل. (الآملى). * مشكل. (محمدرضا الكلپايگانى). * بل يبعد. (تقى القمى).

- ١ - ١. الأحوط الإخفات بها. (حسين القمّي). * فيه بعد. (الكوه كَمَرِي). * عدم الاستحباب لا يخلو من قوّه. (البروجردى). *
- بعيد، بل عدمه قوًى. (الشاهرودى). * بل يبعد ذلك. (الميلانى). * فيه تأمّل. (الحكيم).
- ٢ - ٢. فيه تأمّل؛ لإمكان إطلاق الأمر بالإخفات لجميع أجزاء الفاتحه حتّى البسملة، ولكن لا يخلو ذلك من تأمّل. (آقاضياء). *
- فيه تأمّل. (الإصطهباناتى). * فيه نظر، بل الظاهر عدم الاستحباب، كما أنّ في عدم البطالان لو جهر بالقراءة جاهلاً بالحكم إشكال. (الجنوردى). * الأحوط الإخفات بها. (زين الدين). * الأحوط الإخفات فيها أيضاً. (محمد الشيرازى).
- ٣ - ٣. بل الأحوط الإخفات. (الحائرى). * الأحوط الإخفات بها. (حسين القمّي، حسن القمّي). * لا يُترك الاحتياط بالإخفات فيها. (الخوئى). * الأظهر وجوب الإخفات فيها. (الروحانى). * لا يُترك الاحتياط بترك الجهر فيها. (السيستانى).

(مسألة ٢٣): المأموم المسبوق بركعه يجب عليه التشهد في الثاني منه الثالث للإمام، فيتخلف عن الإمام ويتشهد (١) ثم يلحقه (٢) في القيام أو في الركوع (٣) إذا لم

ص: ٣٠٧

- ١- ١. ويقتصر على ما هو الواجب منه. (البروجردى). * يقتصر على الواجب منه. (الشاهرودي). * يقتصر على الواجب منه كمّا وكيفاً. (المرعشى). * مقتصراً على المقدار الواجب من غير توانٍ. (السيستاني).
- ٢- ٢. بل ينفرد على الأقوى. (آل ياسين). * والأحوط الاقتصار على ما هو الواجب. (عبدالله الشيرازي). * كل ذلك مع صدق بقاء القدوة عرفاً، وإلا فيصير منفرداً قهراً. (السبزواري).
- ٣- ٣. إذا لم يلحقه في القيام نوى الانفراد، أو أتى ببقية الصلاة معه رجاءً. (مهدي الشيرازي). * ولكن يقتصر على ما هو الواجب منه. (الجنوردي). * إذا لم يستلزم التأخر الفاحش المخلّ بالمتابعه العرفية. (المرعشى). * جواز اللحق به في الركوع أو فيما بعده في غايه الإشكال، فلا- يُترك الاحتياط في مثل ذلك بقصد الانفراد، وبه يظهر حال التخلف عن الإمام في سائر ما يجب على المأموم. (الخوئي). * جواز الالتحاق به في الركوع أو السجود وإن كان موافقاً مع إطلاق حديث ابن الحجاج (وسائل الشيعة: الباب (٤٧) من أبواب صلاة الجماعة، ح ٢)، لكن مقتضى الاحتياط أن يقصد الانفراد إذا لم يمكنه الالتحاق به في القيام. (تقى القمي). * الأظهر لزوم الانفراد مع التأخر الفاحش أيضاً، وإن كان تصح الصلاة مع عدم الانفراد. (الروحاني).

يمهله (١) للتسيحات، فيأتي بها ويكتفى (٢) بالمرّة (٣)، ويلحقه في الركوع (٤) أو (٥) السجود (٦)، وكذا يجب عليه التخلف عنه في كلّ فعل وجب عليه دون الإمام من ركوع أو سجود (٧) أو نحوهما، فيفعله ثمّ يلحقه (٨)، إلّا ما

ص: ٣٠٨

- ١ - ١. الحكم بجواز اللّحوق فيه وفي غيره مطلقاً إنّما هو مع عدم لزوم التأخّر الفاحش. (حسين القمّي). * مع التأخّر الفاحش الأحوط الانفراد. (الكوه كمرى).
- ٢ - ٢. بناءً على كفايه المرّة. (تقى القمّي).
- ٣ - ٣. الأحوط قصد الانفراد مع عدم الإمهال في التسيحات إلّا للمرّة، أو عدم اللّحوق في الركوع وإن لحق في السجود. (الإصطهباناتي).
- ٤ - ٤. إذا لم يلحقه في الركوع فالأحوط له أن ينوي الانفراد، وإذا بقى على نيّة الائتمام أتمّ الصلاه وأعادها على الأحوط. (زين الدين).
- ٥ - ٥. بعد القيام مشكل، فإن لم يلحق بالقيام فالأحوط متابعه الإمام بقصد ما عليه، ويراعى وظيفتي المنفرد والجماعه، وإن لم يمكن يتمّ ثمّ يعيد. (حسن القمّي).
- ٦ - ٦. قد مرّ الاحتياط بالانفراد في مثله. (الحائري). * مع عدم إلحاقه في الركوع على فرض قراءه التسيحه في وجوب قراءتها نظراً لأهمّيه المتابعه، نعم، مع الدوران بين التشهد والتسيحه الأقوى التخيير بينهما. (آقاصياء). * بل في خصوص الركوع، وإلّا فينفرد على الأحوط. (الميلاني). * ما لم يُنافِ صدق الائتمام، وإلّا فيصير منفرداً قهراً. (محمدرضا الكليايگاني).
- ٧ - ٧. الأحوط ترك التسيحه، واللّحوق في الركوع؛ لاحتمال أهمّيه المتابعه، نعم، عند الدوران بين ترك التشهد وترك التسيحه فالأقوى التخيير. (الأملي).
- ٨ - ٨. إذا أدركه قبل الركوع أو فيه، وإلّا نوى الانفراد على الأحوط، كما تقدّم. (زين الدين). * قد عرفت الإشكال فيه. (تقى القمّي).

عرفت (١) من القراءه (٢) في الأوليين.

فيما لو أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل معه قبل ركوعه

(مسأله ٢٤): إذا أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل في الصلاه معه قبل ركوعه وجب عليه قراءه الفاتحه والسوره (٣) إذا أمهله لهما، وإلا- كفته الفاتحه (٤) على ما مرّ، ولو علم أنّه لو دخل معه لم يمهل لإتمام الفاتحه أيضاً فالأحوط (٥) عدم الإحرام (٦) إلا بعد ركوعه (٧)، فيحرم حينئذٍ ويركع (٨) معه، وليس عليه الفاتحه حينئذٍ.

ص: ٣٠٩

- ١- ١. حتى ما عرفت من القراءه. (الفيروزآبادي). * قد عرفت ما اخترناه في المسأله الثامنه عشره. (الشاهرودي). * مرّ الكلام فيه. (الخميني).
- ٢- ٢. وتقدّم ما هو الأحوط. (صدرالدين الصدر). * وقد عرفت ما هو الاحتياط فيها. (الإصطهباناتي). * وقد مضى التأمل في بعض ما ذكر في المسأله الثامنه عشره. (محمد الشيرازي).
- ٣- ٣. على الأحوط في السوره، كما مرّ. (حسن القمّي). * بل بعضها. (الروحاني).
- ٤- ٤. أى إذا لم يُمهله حتى لبعض السوره أيضاً، وإلا أتى بما أمهله منها بقصد القربه المطلقه. (حسين القمّي). * إذا لم يُمهّل غيرها ولو ببعضه، وإلا قرأ ما أمهله من السوره. (المرعشي).
- ٥- ٥. وإن كان الجواز لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).
- ٦- ٦. وكذا الحكم في السوره أيضاً. (حسين القمّي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين).
- ٧- ٧. أو مقارناً لركوعه. (الكوه كمرى).
- ٨- ٨. المذكور في حديث الحميرى عن الحجّه عليه السلام: «إذا لحق مع الإمام من تسبيح الركوع تسبيحه واحده اعتدّ بتلك الركعه» (وسائل الشيعة: الباب (٤٥) من أبواب صلاه الجماعة، ح ٥). (تقى القمّي).

فى حضور المأموم الجماعة و لم ىدر أن الإمام فى الأولىين أو الأخرىين

(مسأله ٢٥): إذا حضر المأموم الجماعة ولم ىدر أن الإمام فى الأولىين أو الأخرىين قرأ (١) الحمد والسوره (٢) بقصد القربه (٣)، فإن تبين كونه فى الأخرىين وقعت فى محلها، وإن تبين كونه فى الأولىين لا ىضره ذلك.

فىما لو تخيل المأموم أن الإمام فى الأولىين فترك القراءه ثم تبين أنه فى الأخرىين

(مسأله ٢٦): إذا تخيل أن الإمام فى الأولىين فترك القراءه ثم تبين أنه فى الأخرىين: فإن كان التبين قبل الركوع قرأ ولو الحمد فقط (٤) ولحقه (٥)، وإن كان بعده صحت (٦) صلاته (٧)، وإذا تخيل أنه فى إحدى الأخرىين فقرأ

ص: ٣١٠

- ١- ١. على الأحوط. (السىستانى).
- ٢- ٢. لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمى).
- ٣- ٣. فى السوره، وأما فى الحمد فلا بأس بقصد الجزئيه الدائره بين الوجوب والاستحباب. (عبدالهاده الشيرازى). * هذا بالنسبه إلى السوره، وأما الفاتحه فلا- ضير فى إتيانها بقصد الجزئيه المردده بين الفرض والندب على مبنى جواز قراءه المأموم فى الأولىين، أو مبنى تعقل الجزء الندى فى الواجب. (المرعى).
- ٤- ٤. مع التمكن من اللقوق بالإمام قبل رفع رأسه يجب عليه مقدار ما يتمكن من القراءه، وإلا فىشكل قراءته؛ لأهميه متابعتة فى الركوع المحقق لإدراك الركعه. (الآملى).
- ٥- ٥. ولو فى السجود، ويجوز متابعتة فى الركوع وترك القراءه، كما إذا أعجله عنها، وكذا لو ائتم بالأخرىين ونسى القراءه. (كاشف الغطاء). * بالشرط المذكور مراراً. (المرعى).
- ٦- ٦. الصيحه تتوقف على جريان قاعده «لا تعاد أثناء الصلاه»، ومما ذكر يظهر الإشكال فى الفرعين الآتين فى هذه المسأله. (تقى القمى).
- ٧- ٧. بل لا يبعد الحكم بالبطلان. (الحائرى). * والأحوط الإعاده. (الكوه كمرى، عبدالله الشيرازى). * الأحوط إعاده الصلاه. (المرعى).

ثم تبين كونه في الأوليين فلا بأس، ولو تبين في أثنائها لا يجب (١) إتمامها (٢).

حكم ما لو كان المأموم مشغلاً بالنافله أو الفريضة فاقامت الجماعة وخاف عدم إدراكها

(مسألة ٢٧): إذا كان مشغلاً بالنافله فاقامت الجماعة وخاف من إتمامها عدم إدراك الجماعة ولو كان بفوت الركعه الأولى منها جاز له قطعها، بل استحَبَّ ذلك (٣) ولو قبل إحرام (٤) الإمام (٥) للصلاه، ولو كان مشغلاً بالفريضة منفرداً وخاف من إتمامها فوت الجماعة استحَبَّ له العدول بها إلى النافله (٦) وإتمامها ركعتين إذا لم يتجاوز محل العدول بأن دخل في ركوع الثالث، بل الأحوط (٧) عدم العدول (٨) إذا قام للثالثه وإن لم

ص: ٣١١

١- ١. بل لا يجوز في بعض الأحيان، كما مرّ. (الخميني).

٢- ٢. بل في جواز إتمامها تأمل، كما أشرنا إلى وجهه. (آقاضياء). * بل في جواز إتمامها نظر. (الآمل).

٣- ٣. الحكم بالاستحباب مشكل. (الحائري). * الاستحباب الشرعي مع عدم فوت أصل الجماعة محل نظر. (حسين القمي). * المستفاد من النص كراهه التفتل ابتداءً واستدامه فيجوز له قطعها، أما استحباب القطع فلا يدل عليه النص. (زين الدين).

٤- ٤. بل حين الشروع في الإقامه. (الحكيم). * بل في خلال الإقامه كما هو المتراءى من الخبر. (المرعشي).

٥- ٥. بل وحين الإقامه أيضاً. (محمد الشيرازي).

٦- ٦. لا يبعد جواز العدول إلى قضاء النوافل المرتبه، بل إلى قضاء نافله الوتر، فيأتي بركعه واحده حينئذ. (السبزواري).

٧- ٧. وإن كان الأقوى جوازه. (الجواهرى). * الظاهر أنه لا وجه للتفصيل؛ إذ لو فرض الإطلاق في الدليل تكون النتيجة هي الإطلاق، ومع عدمه يكون المنع كذلك، ومقتضى الاحتياط هو الثاني. (تقى القمي).

٨- ٨. لا يترك الاحتياط. (المرعشي). * لا يترك. (محمد الشيرازي).

يدخل فى ركوعها، ولو خاف من إتمامها ركعتين فوت الجماعة(١) ولو الركعة الأولى منها جاز له القطع(٢) بعد العدول(٣) إلى النافلة(٤) على الأقوى، وإن كان الأحوط(٥) عدم قطعها(٦) بل إتمامها ركعتين، وإن استلزم ذلك عدم إدراك الجماعة فى ركعة أو ركعتين، بل لو علم عدم إدراكها أصلاً إذا عدل إلى النافلة وأتمها فالأولى والأحوط(٧)

ص: ٣١٢

- ١- ١. الأحوط عدم العدول لو خاف من إتمامها ركعتين فوت أصل الجماعة. (الحائرى).
- ٢- ٢. جواز القطع بدون العدول إلى النافلة لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).
- ٣- ٣. أو بدونه. (الحكيم). * جوازه مع البناء على قطعها بعده مشكل. (الخوئى). * الظاهر جواز القطع قبل العدول، أمّا أن يعدل إلى النافلة ليقطعها فلا يخلو من شبهه. (زين الدين). * بشرط عدم البناء على القطع حين العدول، وإلاّ فمشكل. (حسن القمّى). * جواز العدول فى الفرض المذكور محلّ تأمل، بل منع. (تقى القمّى). * جواز العدول مع البناء على القطع بعده محلّ إشكال، كما سبق. (السيستانى).
- ٤- ٤. أى إذا كان خوفه من الإتمام قد حصل بعده. (الميلانى).
- ٥- ٥. لا- وجه لهذا الاحتياط؛ لعدم احتمال حرمة قطع النافلة بمقتضى القواعد والكلمات، نعم، لو كان امتياز الفريضة والنافله بصرف قصد أمرهما بلا اختلاف فى حقيقتهما كان للإشكال فى العدول مع الجزم بالإبطال مجال، بل لا يصحّ إلاّ مع البناء على الإتمام، لكنّه بمعزل عن التحقيق. (آقاضياء). * لا يُترك الاحتياط. (الكوه كمرى).
- ٦- ٦. لا يُترك هذا الاح-تياط، كما أنّ الأح-وط بعد إتمامها ركعتين ع-دم ترك الاشتغال بالجماعة. (الحائرى). * لا يُترك. (الشريعتمدارى، حسين القمّى).
- ٧- ٧. بل لا يجوز العدول ولا القطع فى هذه الصورة؛ لأنّه لا مورد للعدول هنا. (الفانى). * لا يُترك. (المرعشى، السبزوارى، حسن القمّى). * تقدّم أنّ الظاهر جواز القطع لإدراك الجماعة وإن لم يعدل إلى النافلة، أو لم يصحّ العدول. (زين الدين). * بل الأقوى. (تقى القمّى).

عدم (١) العدول (٢)، وإتمام (٣) الفريضة (٤)، ثم إعادتها جماعة إن أراد وأمكن.

فى الفرق فى جواز العدول من الفريضة إلى النافله لإدراك الجماعة بين الثنائيه أو غيرها

(مسأله ٢٨): الظاهر عدم الفرق فى جواز العدول من الفريضة إلى النافله لإدراك الجماعة بين كون الفريضة التى اشتغل بها ثنائيه أو غيرها، ولكن قيل (٥) بالاختصاص (٦) بغير

ص: ٣١٣

- ١- ١. لا يُترك، وكذا ما لم يطمئن بدرك الجماعة مع إتمام النافله. (محمدرضا الكلپايگانى).
- ٢- ٢. لا يُترك. (حسين القمى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (البجنوردى). * بل عدم جوازه لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازى). * بل هو الأظهر. (الخوئى).
- ٣- ٣. جواز قطعها حينئذ لا يخلو من قوه. (الجواهرى).
- ٤- ٤. لا يُترك. (الحائرى). * الأظهر عدم جواز العدول، وجواز قطع الفريضة لاستئنافها جماعة. (السيستانى).
- ٥- ٥. هذا غير بعيد. (البروجردى). * ولا يخلو من وجه. (السيستانى).
- ٦- ٦. ولا يخلو من قوه. (حسين القمى). * وهو الأقوى، بناءً على عدم جواز القطع بعد العدول. (الكوه كمرى). * وهو وجه. (الحكيم). * لا يخلو من وجه فى فرض إمكان إدراك أوّل صلاه الإمام والإتيان بجميع أجزاء الواجب حتى السوره، نعم، لو لم يدرك الجزء الأوّل من صلاه الإمام مع الإتيان بالسوره لكان فى العدول فائده، فله العدول إلى النافله ويتمّها مع ترك السوره لو كان للنصّ الوارد فى المقام إطلاق من هذه الجبهه، فالقول بالاختصاص إنّما هو فى صورته إمكان اللحق. (الشاهرودى). * وله وجه. (الرفيعى). * وهو الأحوط. (عبدالله الشيرازى). * وهو الأقرب. (الشريعتمدارى). * وهو الأحوط لو لم يكن الأقوى. (المرعشى). * وهو وجه؛ لاختصاص أخبار العدول بالثنائيه. (الآملى). * هو أحوط إذا لم يكن فرق بين الفريضة والنافله فى استيعاب الوقت. (محمد الشيرازى). * هذا القول غير بعيد. (اللكراني).

الحكم فيما لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعه الثانيه أو الثالثه تذكر أنه ترك سجده أو سجدتين

(مسأله ٢٩): لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعه الثانيه أو الثالثه مثلاً فذكر أنه ترك من الركعه السابقه سجده أو سجدتين أو تشهداً أو نحو ذلك وجب عليه العود للتدارك، وحيثُ فإن لم يخرج (٢) عن صدق الاقتداء (٣) وهيئه الجماعه

ص: ٣١٤

-
- ١- ١. وهو الأحوط، خصوصاً بناءً على عدم جواز القطع بعد العدول. (السبزواری). * وهو غير بعيد. (زين الدين).
 - ٢- ٢. ولم يكن التأخر فاحشاً. (النكراني).
 - ٣- ٣. الأ-حوط مع التأخر الفاحش الانفراد. (الكوه كمری). * قد مرّ مراراً أنّ الأقوى الانفراد في كلّ مورد استلزم التدارك التأخر الفاحش المخلّ بالمتابعه. (المرعشي). * ولم تفت المتابعه. (حسن القمي). * الأظهر تعيين الانفراد مع التأخر الفاحش أيضاً وإن كان تصحّ الصلاه مع عدمه. (الروحاني).

عرفاً (١) فيبقى على نيته الاقتداء (٢)، وإلا (٣) فينوي (٤) الانفراد (٥).

جواز إتيان المأموم بالتكبيرات الست قبل تحريم الإمام

(مسألة ٣٠): يجوز (٦) للمأموم (٧) الإتيان بالتكبيرات الست

ص: ٣١٥

- ١-١. يعني عرف المتشرّعه. (الحكيم). * أى عرف المتشرّعه بأن نعلم بقاء القدوه شرعاً. (تقى القمّي).
- ٢-٢. الأحوط قصد الانفراد فى التخلّف عن السجده أو السجدين، وكذا فى التشهد إذا استلزم تداركه التخلّف فى ركن. (الحائرى). * بل الأحوط قصد الانفراد فى هذه الصورة، كما تقدّم. (الشاهرودى). * مرّ أنّ الأحوط قصد الانفراد فيما إذا كان التخلّف موجباً لفوات المتابعه. (الخوئى).
- ٣-٣. تقدّم أنّ الأحوط والأقرب هو نيته الانفراد فيما إذا لم يقع الانفراد قهراً. (البجنوردى).
- ٤-٤. بل مطلقاً على الأحوط. (آل ياسين). * على الأحوط. (تقى القمّي).
- ٥-٥. لو لم يكن قهرياً تكويتياً، كما هو كذلك جزماً مع عدم صدق قدره لتحقيق سلب الارتباط قهراً. (الشاهرودى). * أى يعمل بوظيفه المنفرد. (الفانى). * مع ذهاب هيئه الجماعه عرفاً يكون منفرداً قهراً، ولا يحتاج إلى نيته الانفراد، فيجب عليه الإتيان بوظيفه المنفرد. (السبزوارى).
- ٦-٦. الجواز محلّ تأمل. (تقى القمّي). * رجاء. (السيستانى).
- ٧-٧. يأتى بها رجاء. (حسين القمّي). * فيه نظر. (الحكيم، الآملى).

الافتتاحية قبل تحريم الإمام (١)، ثم الإتيان (٢) بتكبيره الإحرام بعد إحرامه، وإن كان الإمام تاركاً لها (٣).

جواز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين بالآخر مع الاتحاد في العمل

(مسألة ٣١): يجوز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلدين بالآخر مع اختلافهما في المسائل الظنية المتعلقة بالصلاة، إذا لم يستعملا محلّ الخلاف (٤) واتّحدا في العمل، مثلاً إذا كان رأى أحدهما اجتهاداً أو تقليداً وجوب السورة، ورأى الآخر عدم وجوبها يجوز اقتداء الأول بالثاني إذا قرأها وإن لم يوجها، وكذا إذا كان أحدهما يرى وجوب تكبير الركوع أو جلسه الاستراحة أو ثلاث مرّات في التسبيحات في الركعتين الأخيرتين يجوز له الاقتداء بالآخر الذي لا يرى وجوبها، لكن يأتي بها بعنوان الندب، بل وكذا يجوز (٥).

ص: ٣١٦

١ - ١. الأحوط تأخيرها مع مراعاة الاحتياط المذكور في بابها. (الحائري). * يشكل الإتيان بها قبل تكبيره الإمام؛ لاحتمال تعيّن الأولى منها لتكبيره الإحرام. (أحمد الخونساري). * الأحوط التأخير مع مراعاة ما تقدّم من الاحتياط في التكريرات الافتتاحية. (السبزواري).

٢ - ٢. بناءً على عدم تحقّق الإحرام الواجب إلّا قصد تعيينه، وهو خلاف التحقيق عندى، فلا يأتي بها إلّا بعد إحرام الإمام. (الفيروزآبادي).

٣ - ٣. أى السّت الافتتاحية. (الفيروزآبادي).

٤ - ٤. مع تمسّي قصد الامتثال من المأموم. (المرعشي).

٥ - ٥. مشكل، فلا يترك الاحتياط بترك الاقتداء. (الإصفهاني). * الأحوط لو لم يكن أقوى ترك الاقتداء مع المخالفة في العمل بحسب الاجتهاد أيضاً، وما أفاده قدس سره من الوجه إنّما يتم على بعض المباني الغير المرضي عندنا، لا على ما هو المختار، فعلى هذا لا فرق بين القراء وغيرها. (الشاهرودي). * الأقوى عدم جواز اقتداء المأموم في صلاة يراها المأموم باطله بالحجّه المعتره شرعاً أو عقلاً، سيّما إذا كان جهل الإمام في نظر المأموم عن تقصير ومما لا يعذر فيه، كما أنّ الأقوى جوازه في صلاة لا تبطل لو أخلّ فيها جهلاً بما ثبت اعتباره لدى المأموم بإحدى الحجّتين. (المرعشي). * الظاهر عدم جواز الاقتداء بمن تكون صلاته باطله عند المأموم، من غير فرق بين العلم بالبطالان أو الطريق المعتر، كان منشأ البطالان متعلّقاً بالقراءة، أو غيرها. (محمدرضا الكلپايگانی). * الجواز في الموارد المشار إليهما محلّ تأمل، بل منع؛ إذ صلاة الإمام في نظر المأموم إمّا باطله، وإمّا صحيحه ناقصه، فإنّ قاعده «لا تعاد» لا تقتضى كون العمل تامّاً، ومن ناحيه أخرى الأصل المقرّر في باب الجماعة عدم جواز الاقتداء في موارد الشكّ. (تقى القمّي).

١ - ١. يشكل جواز الاقتداء مع بطلان صلاه الإمام عند المأموم، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * الظاهر عدم جواز الاقتداء في هذه الصورة، كصوره القطع. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * الأحوط ترك الاقتداء مع العلم بالمخالفه في العمل مطلقاً. (مهدى الشيرازي). * محل إشكال، فلا يُترك الاحتياط بترك الاقتداء. (أحمد الخونساري). * فيه إشكال، ولا فرق بين العلم والظنّ المعبر القائم بوجوب الشيء التارك له الإمام؛ لأنه بحكم الشارع باطل عنده، ولكنّ الصلاه صحيحه لو أتى بوظائف المنفرد عند نفسه. (عبدالله الشيرازي). * مخالفه لا تكون موجه لبطلان عمله لدى المأموم علماً أو اجتهداً أو تقليداً. (الخميني). * بل لا يجوز، والتعليل عليل جداً. (الأملي).

٢ - ٢. بشرط اعتقاد المأموم الصحه مع المخالفه. (الجواهري). * في الجواز مع المخالفه في العمل، كما إذا تسرّ الإمام بالقنّس (إنّ الخبز هو القنّس، وإنّها دابّه صغيره تطلع من البحر تشبه الثعلب، ترعى في البرّ وتنزل البحر، لها وبرّ يعمل منه ثياب تحلّ فيها الصلاه، صيدها ذكاتها كالمسك. السرائر: ٣/١٠٢)، ولا يجوز عند المأموم إشكال، بل الأقوى عدمه. (الفيروزآبادي). * الأقوى جريان حكم المتخالفين في الاعتقاد العملي في متخالف الرأى اجتهداً أم تقليداً؛ لاشتراك الظنون الاجتهاديّه بل التقليديّه مع العلم بالطريقه المحضه. (آقاضياء). * مشكل، فلا يُترك الاحتياط في جميع هذه الفروع. (حسين القمي). * الأقوى عدم الجواز مع فرض فساد صلاه الإمام عند المأموم. (الكوه كمرى). * فيه إشكال، كما مرّ؛ إذ لم يثبت أنّ المناط في جواز الاقتداء الصحه عند الإمام، والفرق المذكور في المتن الراجع إلى الفرق بين علم المأموم ببطلان صلاه الإمام واقعاً وبين علمه به ظاهراً لأجل قيام الدليل الظنّي المعبر المقتضى للبطلان غير حاسم لمادّه الإشكال، فلا يُترك الاحتياط بترك الاقتداء. (الإصطهباناتي). * إذا لم توجب اعتقاد المأموم بطلان صلاه الإمام. (الحكيم). * لا يجوز الاقتداء في هذه الصورة فيما إذا كانت صلاه الإمام بنظر المأموم باطله، ولو كان بطلانها من جهه قيام حجّه ظنيّه على بطلانها دون العلم والقطع. (البجنوردی). * لا يخلو من إشكال، والفرق المذكور في المتن غير فارق. (الشريعتمداري). * الأحوط ترك الاقتداء حينئذ. (السبزواري). * الظاهر صحه الاقتداء حتّى في صورته المخالفه بين الإمام والمأموم في العمل، إلّا إذا علم المأموم ببطلان صلاه الإمام، أو قامت لديه أو لدى مقلّده حجّه شرعيّه على بطلانها، كما إذا أخلّ الإمام بركن في رأى المأموم، أو بشرط معتبر لديه في حال العمد والسهو. ولا فرق في ذلك بين المسائل المعنويه للمأموم والمسائل الظنيّه التي يقول عليها دليل معتبر؛ فإنّ علم المأموم بوجوب شيء في الصلاه لا ينافي الحكم بصحّه صلاه الإمام إذا ترك ذلك الشيء وهو يعتقد بعدم وجوبه لدليل معتبر لديه، فيكون عمله مشمولاً لحديث «لا تعاد» مثلاً، أو غيره من الأمارات الدالّه على الصحه، وإذا صحّت الصلاه صحّ الاقتداء بها. (زين الدين). * فيما ذكر في هذه المسأله مواقع للنظر، فلا يُترك الاحتياط في جميع الصور بترك الاقتداء، إلّا فيما يغتفر الإخلال به سهواً أو جهلاً. (حسن القمي).

أيضاً (١) في ما عدا ما يتعلّق بالقراءة في الركعتين الأوليين، التي يتحمّلها الإمام عن المأموم، فيعمل كلّ على وفق رأيه. نعم، لا يجوز اقتداء من

ص: ٣١٩

١- ١. إذا كانت المخالفه فيما يغتفر الإخلال به سهواً أو جهلاً بالموضوع حتّى القراءة في وجه وإن كان المأموم عالماً بالوجوب فضلاً عن صوره الظنّ، دون ما إذا كانت في الأركان ونحوها من الشرائط الواقعيه حيث لا- يجوز الاقتداء حينئذٍ مطلقاً على الأقوى. (آل ياسين). * الظاهر عدم جواز الاقتداء فيما يرى المأموم بطلان صلاه الإمام بعلم أو علمي، نعم، إذا كان الإخلال بما لا- تبطل الصلاه به في ظرف الجهل صحّ الاقتداء، بلا فرق بين العلم والعلمى أيضاً. (الخوئي). * الأظهر هو التفصيل بين ما لو أخلّ الإمام بما لا تبطل به في ظرف الجهل عن قصور، وهي جميع ما يعتبر فيها عدا الخمسه المستثناه في حديث «لا تعاد الصلاه» فيجوز، وبين ما لو أخلّ بما تبطل به في ظرفه فلا- يجوز، من غير فرق في الموردين بين العلم و العلمى. (الروحاني). * إذا لم يستوجب الإخلال بما يكون دخيلاً في صحّه الصلاه مطلقاً ولو مع الجهل قصوراً، وإلاّ فلا يصحّ الاقتداء، ولا فرق في الصورتين بين أن يكون المأموم قاطعاً بدخالته في الصحّه، أو معتمداً فيها على حجّه شرعيّه. (السيستاني).

يعلم وجوب شيء (١) بمن لا يعتقد وجوبه مع فرض كونه تاركاً له (٢)؛ لأنّ المأموم حينئذٍ عالم (٣) ببطلان (٤) صلاه

ص: ٣٢٠

١- ١. لكنّ الأقوى صحّحه صلاه المأموم إذا كان ذلك الشيء ممّا يُعذر فيه الإمام بمقتضى حكمه الوضعي، بحيث لو علم بعد ذلك بخطأ اجتهاده لم تجب عليه الإعادة؛ لعموم «لا تعاد الصلاه إلّا من خمس» وإن كان لا يعذر فيه — لأنّه أحد الخمس — لم تصحّ صلاه المأموم وإن ظنّ المأموم بوجوبه، من دون فرق بين علم الإمام أو ظنّه، وبين أن يكون ذلك في الأحكام الكلّيه أو الموضوعات الخارجيه. (كاشف الغطاء). * ويعلم أيضاً أنّ التارك له صلاته باطله، وإنّما لا يصلح الاقتداء حينئذٍ بعد ترك الإمام ذلك الشيء، أمّا قبله فلا بأس، ثمّ ينفرد عند ترك الإمام له. (محمد الشيرازي).

٢- ٢. لا فرق ظاهراً بين العلم ببطلان صلاه الإمام وبين الطريق المعتبر المقتضى لبطلانها. (الحائري).

٣- ٣. التعليل عليل؛ لأنّ العلم بوجوب شيء لا يستلزم العلم بالبطلان، بالإضافة إلى التارك لعذر، المعتقد لعدم وجوبه، كما أنّ التفصيل بين صوره العلم وبين صوره قيام الحجّه الظنيّه غير وجيه، فإنّ الملاك إذا كان هي الصحّحه عند الإمام فهو موجود في الصورتين، وإذا كان هي الصحّحه عند المأموم فلا فرق بين العلم بالخلاف والحجّه الظنيّه به أصلاً. (اللكراني).

٤- ٤. علمه بترك الإمام ما هو واجب واقعاً لا يستلزم العلم ببطلان صلاته بعد فرض كونه معتقداً؛ لعدم وجوب اجتهاداً أو تقليداً، نعم، الأحوط عدم الاقتداء مع المخالفه في الاعتقاد. (البروجردي). * إذا كان المتروك ممّا يوجب تركه البطلان كما في الأركان. (الحكيم). * هذا التعليل لا يجري بالنسبه إلى الموارد التي تجري القواعد المصحّحه لصلاه الإمام عنده؛ إذ حينئذٍ يعلم المأموم بأنّ صلاه الإمام صحيحه فيجوز له الاقتداء به، ففي المورد المذكور في المتن و ما سيأتي من اختلافهما في القراءه حيث تجري قاعده «لا تعاد» يجوز الاقتداء. (الفاني). * لا ملازمه بين العلم بوجوب شيء والعلم ببطلان صلاه تاركه لعذر، ولا فرق فيما يوجب تركه بطلانها ولو لعذر بين العلم الوجداني والطرق الاجتهاديه، وما ذكره الماتن مبنيّ على مبنيّ غير وجيه. (الخميني). * بتركه ما يوجب البطلان ولو في حال الجهل، وإلّا فلا يستلزم علم المأموم بترك الإمام معتقداً الوجوب للمأموم علمه بالبطلان. (المرعشي).

الإمام (١)، فلا يجوز له الاقتداء به، بخلاف المسائل (٢) الظنية (٣)؛ حيث إن (٤) مُعتَقَد كِلَ مِنْهُمَا حَكْمٌ شَرْعِيٌّ ظَاهِرِيٌّ فِي حَقِّهِ، فليس لواحد منهما الحكم ببطالان صلاه الآخر، بل كلاهما في عرض واحد في كونه حكماً شرعياً (٥)، وأما فيما يتعلق بالقراءة في مورد تحمّل الإمام عن

ص: ٣٢١

- ١ - ١. إذا كان المتروك مِمَّا تعاد منه الصلاه دون غيره على الأقوى. (الميلاني). * نعم، ولكن ليس كل علم مطابقاً للواقع، والظاهر أنّ غرضه قدس سره أنّه حينئذٍ لا يحصل منه قصد الإلتزام مع هذا العلم. (السبزواري).
- ٢ - ٢. قد مرّ عدم الفرق بين العلم والعلمى في هذا الشأن، وأنّ المدار موافقه العمل لإحدى الحجّتين وعدمهما، اللهمّ إلّا أن يلتزم بترتب جواز الاقتداء على الصّحّه لدى الإمام مطلقاً، وفيه نظر. (المرعشي).
- ٣ - ٣. المسائل الظنّيه كالاقتدائه فيجرى فيها ما سبق. (الحكيم). * لا فرق بين المسائل الظنّيه والعلميه فيما إذا قامت حجّه معتبره على بطالان صلاه الإمام عنده. (البجنوردی).
- ٤ - ٤. حجّيه معتقد الإمام غير مؤثّر في اقتداء من يعتقد فساد صلاته به، إلّا إذا ثبت بدليل آخر أنّ المدار في جواز الاقتداء الصّحّه عند الإمام، ولم يثبت. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني).
- ٥ - ٥. التحقيق: أنّ الطرق الظنّيه ليست مجعوله للشارع بجعل تعيّد، بل لو قيل بالجعل فليس مفاده حكماً ظاهرياً كي يستلزم تعدّد الحكم الظاهري بتعدّد ما يراه كلّ منهما طريقاً، بل هذا الاستلزام غير صحيح؛ لأنّ كلاهما يرى أنّ ما يخالف رأيه ليس بطريق فليس عنده حكماً شرعياً، فالعمده ما ذكرنا من القواعد المصّححه للصلاه. (الفاني).

المأموم (١) وضمنانه له فمشكل (٢)؛ لأنَّ الضامن (٣) حينئذٍ لم يخرج عن عهده الضمان بحسب معتقد المضمون عنه، مثلاً إذا كان معتقد الإمام عدم وجوب السوره والمفروض أنَّه تركها فيشكل جواز اقتداء من يعتقد وجوبها به، وكذا إذا كان قراءه الإمام صحيحه عنده وباطله بحسب معتقد المأموم من جهة ترك إدغام لازم أو مد لازم أو نحو ذلك، نعم، يمكن أن يقال (٤)

ص: ٣٢٢

- ١- ١. أى فيما اقتدى به قبل الركوع، وإلا فلا إشكال فيه على الأقوى. (الميلانى).
- ٢- ٢. لا- إشكال فيه، كما عرفت من جريان القواعد المصححه. (الفانى). * إطلاق الإشكال بالنسبه إلى حال الركوع والقيام منظور فيه. (المرعشى). * بل الظاهر عدم جوازه إذا كان الاقتداء به حال القراءة، وأمّا إذا كان حال الركوع فلا إشكال فيه. (الخوئى). * إذا كان حين القراءة مقتدياً، وأمّا إذا كان الاقتداء بعدها فلا إشكال فى جواز الاقتداء. (الروحانى).
- ٣- ٣. فى ما أفاده قدس سره مواقع للنظر، ولكن لا يترك الاحتياط فى ما يتعلّق بالقراءة بترك الاقتداء. (زين الدين).
- ٤- ٤. بعيد جداً. (الإصفهانى). * بل لا يمكن. (الكوه كمرى). * ضعيف جداً. (الإصطهباناتى). * هذا وما بعده ضعيف. (الخمينى). * هذا الوجه غير مُعَيَّن به. (المرعشى). * هذا وما ذكره بعده من الاحتمال ضعيفان جداً. (الخوئى). * لا ينفع تدارك المأموم مع بطلان صلاه الإمام عنده. (محمدرضا الكليپايگانى). * بعيد. (السبزوارى). * ولكنّه ضعيف. (السيستانى). * على بعد، وكذا ما بعده. (اللكراني).

بالصَّحَّة (١) إذا تداركها (٢) المأموم، بنفسه (٣)، كأن قرأ السورة في الفرض الأوَّل، أو قرأ موضع غلط الإمام صحيحاً، بل يحتمل (٤) أن يقال (٥): إنَّ القراءه في عهدہ الإمام، ويكفي خروجه عنها باعتقاده، لكنَّه مشكل (٦)، فلا- يُترك الاحتياط (٧) بترك

ص: ٣٢٣

- ١ - ١. في الصَّحَّة إشكال؛ لاحتمال السقوط، لا البدليه. (آفاضياء). * فيه تأمل. (الحكيم). * بعيد جداً. (عبدالله الشيرازي، الشريعتمداري). * لا يمكن ذلك. (الروحاني). * فيه إشكال واضح. (الآملی).
- ٢ - ٢. الظاهر أنَّه لا أثر لتدارك المأموم لها في صَّحَّة الجماعة، مع أنَّه يرى بطلان صلاه الإمام بتركه لها (النائني، جمال الدين الكلبيگانی).
- ٣ - ٣. الظاهر أنَّه لا أثر لتدارك المأموم مع قيام حُجَّه معتبره عنده على بطلان صلاه الإمام. (البجنرودي).
- ٤ - ٤. ضعيف لا يُعَبَّأ به. (المرعشي).
- ٥ - ٥. هذا الاحتمال قوي. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٦ - ٦. بل الأقوى خلافه. (الحكيم، الآملی).
- ٧ - ٧. الأحوط ترك الاقتداء في جميع موارد بطلان صلاه الإمام بنظر المأموم علماً أو ظناً معتبراً. (صدرالدين الصدر). * الظاهر منه عدم كفايه قراءه المأموم موضع غلط الإمام أو الإتيان بالسوره مع تركه إيَّاهَا، وقد تقدَّم أنَّ الأقوى في هذه الصوره عدم جواز الاقتداء في جميع الصور المذكوره، حتَّى في صوره ترك الإمام السوره وإتيان المأموم إيَّاهَا، إلَّا بالالتزام بعدم دخل مثل هذه الأمور في الصلاه في صوره الجهل باعتبارها فيها بدعوى شمول «لا- تعاد» صوره الجهل بالحكم، وهي أيضاً كما ترى. (الشاهرودي).

عدم جواز اقتداء المأموم لو علم بطلان صلاه الإمام من جهه ما وهو يعتقد صحتها جهلاً و سهواً

(مسأله ٣٢): إذا علم (٢) المأموم بطلان (٣) صلاه الإمام من جهه من الجهات، ككونه على غير وضوء، أو تاركاً لركن، أو نحو ذلك لا يجوز له الاقتداء به، وإن كان الإمام معتقداً صحتها من جهه الجهل أو السهو أو نحو ذلك.

فيما لو رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسه غير معفو عنها

(مسأله ٣٣): إذا رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسه غير معفو عنها لا يعلم بها الإمام لا يجب عليه إعلامه، وحينئذٍ فإن علم أنه كان سابقاً عالماً بها ثم نسيها لا يجوز (٤) له الاقتداء (٥) به (٦)؛ لأنَّ صلاته حينئذٍ

ص: ٣٢٤

- ١-١. جواز الاقتداء في الفرض لا- يخلو من قوه. (الجواهرى). * هذا الاحتياط لا- يُترك في جميع الموارد التي يعتقد المأموم بحسب تقليده أو اجتهاده بطلان صلاه الإمام. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى). * الظاهر جريان الاحتياط في جميع موارد الاختلاف بين الإمام والمأموم، إلا في بعضها. (الرفيعى).
- ٢-٢. ولو بالطرق الاجتهاديه. (الخمينى). * بعلم أو علمى. (المرعى).
- ٣-٣. اقتداء العالم ببطلان صلاه الإمام محلّ التأمل. (الرفيعى).
- ٤-٤. تقدّم أنّ الأقوى صحّه صلاه ناسى النجاسه، فيجوز الاقتداء حينئذٍ. (الجواهرى).
- ٥-٥. إلا إذا كان الإمام معتقداً بالاجتهاد أو التقليد صحّه الصلاه مع النجاسه المنسيّه واختير ترتّب جواز الاقتداء على صحّه صلاه الإمام عنده. (المرعى). * بل يجوز على الأظهر. (السيستانى).
- ٦-٦. الأظهر جوازه واقعاً إذا علم أنه لا يتذكّرها في الوقت، وجوازه ظاهراً إذا احتمل ذلك، وعدم الجواز إذا علم أنه يتذكّرها. (الروحانى).

باطله واقعاً (١)؛ ولذا يجب عليه الإعادة أو القضاء (٢) إذا تذكر بعد ذلك، وإن علم كونه جاهلاً بها (٣) يجوز الاقتداء؛ لأنها حينئذٍ صحيحة؛ ولذا لا- يجب عليه الإعادة أو القضاء إذا علم بعد الفراغ، بل لا يبعد جوازه (٤) إذا لم يعلم المأموم أن الإمام جاهل أو ناسٍ، وإن كان الأحوط (٥) الترك (٦) في هذه الصورة (٧). هذا، ولو رأى شيئاً هو نجس (٨) في اعتقاد المأموم (في بعض النسخ زياده عبارته (بالظن الاجتهادي)، ولا توجد في النسخه الخطيه التي بأيدينا.) وليس بنجس عند الإمام، أو شك في أنه نجس عند الإمام أم لا، بأن كان

ص: ٣٢٥

- ١- ١. يعني إذا كان الإمام ممن يرى بطلان الصلاه بالنجاسه ناسياً كما هو المختار، أما إذا كان ممن يرى صحه الصلاه لناسي النجاسه إذا التفت بعد الفراغ فإن المسأله تكون من صغريات المسأله الحاديه والثلاثين. (زين الدين).
- ٢- ٢. فيه تفصيل قد تقدّم، ووجوبهما عقوبه _ لعدم الاهتمام _ لا يدلّ على البطلان واقعاً. (السيستاني).
- ٣- ٣. من حيث الموضوع فقط. (السبزواري).
- ٤- ٤. فيه إشكال، إلا إذا علم بعروض النجاسه وكان الإمام في زمانٍ جاهلاً به وشكّ في عروض العلم والنسيان له. (الخميني).
- ٥- ٥. هذا الاحتياط لا يُترك. (النائيني). * لا يُترك الاحتياط. (الحائري). * لا يُترك. (جمال الدين الكلبيگانی، الإصطهباناتي، الآملی، اللنكراني). * هذا الاحتياط لا ينبغي تركه. (الشاهرودي).
- ٦- ٦. لا يُترك. (الرفيعي).
- ٧- ٧. لا يُترك فيه وفيما بعده إذا احتمل كون الإمام ناسياً مع اعتقاده النجاسه كالمأموم. (آل ياسين).
- ٨- ٨. لهذه المسأله ستّ صورٍ تستثنى صوره واحده، وهى: ما إذا شكّ المأموم في أنه نجس عند الإمام أم لا وكان الإمام ناسياً، ففي هذه الصوره يترك الاقتداء به احتياطاً. (الفاني).

- ١- ١. قد مرّ وجه الإشكال فيه. (آقاضياء)..
- ٢- ٢. فيه إشكال. (الإصفهاني). * بل الظاهر العدم إذا كان موجباً لبطلان صلاه الإمام. (الحكيم). * بل في خصوص الجهل بالموضوع دون صورة النسيان والعلم بالموضوع. (الشاهرودي). * فيه إشكال، كما مرّ. (أحمد الخونساري). * فيه إشكال، لا يُترك الاحتياط بقول الاقتداء. (الآملی).
- ٣- ٣. قد ظهر ممّا مرّ عدم جواز الاقتداء في غير صورة الجهل بالموضوع. (محمد تقی الخونساري، الأراكي). * قد عرفت أنّه ممنوع. (الكوه كمری). * تقدّم الإشكال في مثله. (الشريعتمداري). * في خصوص ما إذا أحرز المأموم جهل الإمام بالنجاسه، وفي غيره لا يُترك الاحتياط بترك الاقتداء. (السزواري).
- ٤- ٤. بل يشكل الاقتداء مطلقاً. (الحائري). * الأحوط ترك الاقتداء. (حسين القمّي). * في الإطلاق تأمل. نعم، يجوز الاقتداء في صورة علم المأموم بكون الإمام جاهلاً بكون هذا الشيء في بدنه أو لباسه. (الإصطهباناتي). * إذا لم يكن قد باشر ماء طهوره، كما هو واضح. (الميلاني). * الظاهر عدم جواز الاقتداء في صورة علم الإمام أو نسيانه. (البجنوردی). * في غير صورة الجهل إشكال. (عبدالله الشيرازي). * الإطلاق محلّ إشكال، والأحوط ترك الاقتداء في صورتی العلم والنسيان، إلّا على وجه غير وجيه. (المرعشي). * يصحّ الاقتداء إذا كان الإمام جاهلاً بالموضوع أو في ما إذا شكّ في رأيه في النجاسه والطهاره، وأمّا صورة النسيان والعلم فهی من صغريات المسأله الحاديه والثلاثين. (زين الدين).

حكم ما لو تبين بعد الصلاة كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر أو

(مسألة ٣٤): إذا تبين بعد الصلاة (٤) كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر، أو تاركاً لركن مع عدم ترك المأموم له، أو ناسياً لنجاسه (٥) غير معفوٍ عنها في بدنه أو ثوبه انكشف بطلان (٦) الجماعة (٧)،

ص: ٣٢٧

- ١- ١. الأحوط الاقتصار في ذلك على ما إذا علم المأموم بجهل الإمام بوجود ذلك الشيء في بدنه أو ثوبه. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * في الجاهل بالحكم عن تقصير إشكال. (محمدرضا الكلبيگانی).
- ٢- ٢. في صورتين إشكال. (الفيروزآبادي). * في صورة النسيان مع الشك في رأى الإمام إشكال. (الخميني). * في صورة النسيان مع الشك في نظر الإمام إشكال. (اللنكراني).
- ٣- ٣. الأحوط عدم الاقتداء فيما إذا كان عالماً. (الجواهرى). * الأحوط عدم الاقتداء في صورة العلم. (مهدى الشيرازي).
- ٤- ٤. أما إذا تبين ذلك قبل الصلاة ولكنه نسي فائتم به وذكر بعد الفراغ ففي الصحه إشكال، وإن كان عموم حديث «لا تعاد» يقتضى الصحه، ولكن لا يترك الاحتياط بالإعاده. (كاشف الغطاء).
- ٥- ٥. مَرَّ حكم ناسى النجاسه. (الجواهرى).
- ٦- ٦. انكشاف البطلان لا يخلو من الإشكال، بل لا يبعد صحه الجماعة واغتفار ما يغتفر فيها على إشكال فيما لو سها الإمام زياده ركن أو نقيصته. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * الأظهر صحتها في غير الثلاثة الأخيره. (صدرالدين الصدر). * هذا غير معلوم، بل ظاهر الأدله صحتها جماعةً، فيجرى فيها ما يجرى فيها من عدم كون زياده الركن مبطله ونحوه. (اللنكراني).
- ٧- ٧. بل الظاهر صحه الجماعة. (الحائري). * على إشكال، أحوطه الإعاده مع الإخلال بوظيفه المنفرد مطلقاً عدا القراءه، فإنه لا يقدح إخلاله بها على الأقوى في المقام. (آل ياسين). * انكشاف البطلان غير معلوم، بل يحتمل صحه الجماعة. (الكوه كمرى). * لا تبعد الصحه جماعةً. (عبدالهاده الشيرازي). * يمكن القول بصحتها، بل الأظهر ذلك. (الميلاني). * لا يخلو من إشكال. (البجنوردى). * الظاهر صحتها جماعةً، فلا تضر زياده الركن المغتفره في الجماعة. (الشريعتمدارى). * هذا ممنوع، والأقوى صحه صلاته جماعةً، فيغتفر فيها ما يغتفر في الجماعة. (الخميني). * احتمال صحه الجماعة واغتفار ما يغتفر فيها لا يخلو من قوه. (المرعشى). * لا- يبعد صحه الجماعة واغتفار ما يغتفر فيها، نعم، إذا سها الإمام فزاد ركناً أو نقص فلا- يخلو من إشكال. (محمدرضا الكلبيگانی). * على الأحوط. (السبزواري). * ظاهر الأدله صحه الصلاة جماعةً لا فرادى، فيكون المدار على إحراز أوصاف الإمام وصلاته بالأمارات والأصول الشرعيه المصححه، فلا يضر فيها أن يتبين خلافها، وعلى هذا فيغتفر للمأموم ما يغتفر له في صلاة الجماعة من ترك القراءه وزياده ركن ونحوه للمتابعه، ولا يترك الاحتياط. (زين الدين). * في بطلان الجماعة نظر وإشكال قوى، فبطلان الصلاة بزياده الركن للمتابعه محل نظر وإشكال. (حسن القمى). * بل الأظهر صحتها واغتفار ما يغتفر فيها. (السيستاني).

١- ١. إن كان من باب تعدّد المطلوب. (المرعى).

٢- ٢. بل فى الحكم بصحّه صلاته جماعةً فى غير تارك الركن وجه بحيث لا- يضرّ به زياده الركن للمتابعه؛ نظراً إلى حمل جواب الإمام فى الروايه (وسائل الشيعة: الباب (٣٧) من أبواب صلاه الجماعة، ح ١.) على ما هو مرتكز السائل من سوءاله عن صحّه صلاتهم جماعةً، خصوصاً مع عدم بعد ابتلائهم فى طول هذه المده بزياده الركن للمتابعه، فترك استقصاله عليه السلام عن هذه الجبهه أيضاً شاهد للمدعى، اللهم إلا أن يدعى انصراف مانعيه الزياده عمّا يأتون به بعنوان عود ركوعهم الأول تبعاً لبقاء ركوع إمامهم بحيث لا يقصدون بمثله جزئيه الركوع المأتى به بنحو الاستقلال، كما أشرنا إليه آنفاً، كما لا يخفى. (آقاياء).

لم يزد (١) ركناً (٢) أو نحوه ممّا يخلّ (٣) بصلاه المنفرد للمتابعه، وإذا تبين ذلك في الأثناء نوى (٤) الانفراد (٥)،

ص: ٣٢٩

- ١- ١. بل وإن زاد؛ لأنّ ظاهر الأدلّه هو صحّتها جماعة لا فرادى، فيظهر منها أنّ المعتبر في الجماعة هو الإمام الحافظ لاجتماعهم، المحرز أوصافه وصلاته بالأمارات والأصول وإن تبين بعد مخالفتها للواقع. (البروجردى). * الظاهر من إطلاق الأخبار هي الصحّه ولو في هذه الصورة، وإن كان الأحوط ما في المتن. (الفانى).
- ٢- ٢. أى للمتابعه، ولم يرجع فى شكّه إلى حفظ الإمام، ولم يكن فى فرضٍ مشروطٍ بالجماعه كالجمعه، ولو حدث المبطّل فى الأثناء لم يبعد صحّه الجماعة أيضاً فيما مضى، فلا تجب عليه القراءه ولو مع بقاء محلّها، ولا يقدح حينئذٍ زياده الركن أو غيرها. (كاشف الغطاء). * بل وإن زاد ركناً أو نحوه. (أحمد الخونسارى). * بل وإذا زاد على وجهٍ قوى، وإن كان الأحوط ما ذكر. (عبدالله الشيرازى). * بل مطلقاً. (محمد الشيرازى). * بل وإن زاد. (الروحانى).
- ٣- ٣. عدا ترك القراءه فإنّه لا يضرّ. (الفيروز آبادى). * بل وإن أخلّ على الأظهر، على ما تقدّم. (صدرالدين الصدر).
- ٤- ٤. بل ينفرد. (تقى القمى).
- ٥- ٥. أى يعمل بوظيفه المنفرد. (الفانى). * يصير منفرداً حينئذٍ قهراً، نواه أو لا. (السبزوارى).

ووجب (١) عليه (٢) القراءة مع بقاء محلها (٣)، وكذا لو تبين كونه (٤) امرأه ونحوها (٥) ممن لا يجوز إمامته للرجال خاصه، أو مطلقاً كالمجنون وغير البالغ إن قلنا بعدم صحه إمامته، لكن الأحوط (٦)

ص: ٣٣٠

- ١- ١. في وجوب قراءته بعد تمام قراءة الإمام إشكال مبني على الوجه المشار إليه في الحاشية السابقة. (آقاضياء).
- ٢- ٢. لو تبين قبل القراءة، لا بعدها، وإلا فلا يبعد عدم وجوبها، وإن تبين في أثناءها لا يبعد عدم وجوب غير البقية، لكن الأحوط القراءة في صورتين بقصد الرجاء. (الخميني).
- ٣- ٣. وإن كان بعد قراءة الإمام على الأحوط، والظاهر عدم الوجوب في هذه الصورة، بل عدم وجوب قراءة ما مضى من قراءة الإمام لو كان التبين في أثناء القراءة، وإن كان مقتضى الاحتياط الأكيد الإعادة. (اللكراني).
- ٤- ٤. بشرط عدم زياده الركن المغتفر في الجماعه على الأحوط. (أحمد الخونساري).
- ٥- ٥. لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاة في هذا الفرض إذا أخل بوظائف المنفرد. (زين الدين).
- ٦- ٦. * لو أخل بوظائف المنفرد فالاحتياط لا يترك مطلقاً. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * لا يترك، إلا إذا لم يتخلف عن وظيفه المنفرد. (الحائري). * بل الأقوى وجوب الإعادة في خصوص هذه الفروض؛ لخروجها من مورد نصّ الإجزاء (وسائل الشيعه: الباب (٣٩) من أبواب صلاه الجماعه، ح ١)، فيبقى دليل اعتبار الشرطيه لأضدادها باقيه (كذا في الأصل). بحالها. (آقاضياء). * هذا الاحتياط ضعيف. (الفاني). * بل الأقوى الإعادة في صورته تركه لوظيفه المنفرد. (المرعشي).

إعادته(١) الصلاة في هذا الفرض، بل في الفرض الأول، وهو كونه فاسقاً أو كافراً... الى آخره.

الحكم فيما لو نسي الإمام شيئاً من واجبات الصلاة ولم يعلم به المأموم

(مسألة ٣٥): إذا نسي الإمام شيئاً من واجبات الصلاة ولم يعلم به المأموم صحّت صلاته(٢)، حتّى لو كان المنسى ركناً(٣) إذا لم يشاركه(٤) في نسيان ما تبطل به الصلاة، وأمّا إذا علم به المأموم تبّه عليه ليتدارك إن بقي محلّه، وإن لم يمكن أو لم يتبّه أو ترك تنبيهه(٥) حيث إنّه غير واجب(٦) عليه وجب عليه تبه الانفراد(٧) إن كان المنسى

ص: ٣٣١

١- ١. لا يُترك الداخل بوظائف المنفرد. (الآملی).

٢- ٢. الحكم بصحّة الصلاة في هذا الفرض منوط بعدم تحقّق المبطل لصلاته منفرداً، وإن كان تركّ القراءة. (الفيروزآبادی). *
إذا لم يزد ركناً متابعه بعد نسيان الإمام فيما إذا كان المنسى ركناً؛ لعدم الاغتفار حينئذ. (الخميني). * الإطلاق مشكل.
(المرعشي). * ظاهره صحّة صلاته جماعةً، وعليه فينافي ما تقدّم منه في المسألة السابقة من بطلان الجماعة في صورته انكشاف ترك الإمام للركن، والفرق بينهما بكون المفروض هناك صورته التبيّن بعد الصلاة، وهنا بقاء الجهل بعدها أيضاً لا يكون فارقاً.
(اللنكراني).

٣- ٣. مع عدم إخلاله بوظيفه المنفرد من زياده الركن بعنوان المتابعه على إشكال فيه أيضاً، كما أشرنا. (آقاضياء).

٤- ٤. ولم يأت بما يبطل صلاة المنفرد. (مهدي الشيرازي).

٥- ٥. في هذا يشكل قصد الانفراد. (البروجردی).

٦- ٦. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بالتنبيه مع الإمكان. (زين الدين).

٧- ٧. بل ينفرد. (تقي القمي).

ركناً (١) أو قراءة (٢) في (٣) مورد (٤) تحمّل الإمام (٥) مع بقاء محلّها (٦) بأن كان قبل الركوع، وإن لم يكن ركناً ولا قراءة، أو كانت قراءة وكان التفات المأموم بعد فوت محلّ تداركها، كما بعد الدخول في الركوع فالأقوى جواز بقائه على الائتمام، وإن كان الأحوط الانفراد أو الإعادة بعد

ص: ٣٣٢

١- ١. والأقوى بطلان القدوة، ولكنّ صلاه المأموم صحيحه إذا ما أخلّ بوظيفه المنفرد عدا ترك القراءة. (الشاهرودي). * على الأحوط. (عبدالله الشيرازي).

٢- ٢. لا يبعد عدم وجوب الانفراد حينئذٍ، فيقرأها ويلحق بالإمام. (الميلاني). * إيجاب الانفراد تعيّنًا مع إمكان لحوقه بالإمام لو أتى بالقراءة فيه تأمل. (المرعشي). * الأقوى في نسيان الإمام القراءة بقاء القدوة، ووجوب القراءة على المأموم، والأحوط الإعادة بعد الإتمام. (محمد رضا الكلبيكاني). * على الأحوط. (حسن القمي).

٣- ٣. على الأحوط. (الإصفهاني). * إذا كان المنسيّ قراءة لا يبعد أن يقرأ ويبقى على إتمامه. (الحكيم). * الظاهر أنّ له أن يقرأ ويبقى على صلاته. (الأملي).

٤- ٤. يجوز أن يقرأ المأموم ويبقى على الاقتداء ويلحق بالإمام. (محمد الشيرازي). * على الأحوط. (حسن القمي، السيستاني).

٥- ٥. على الأحوط، وإن كان في العدم قوّه، وهل يقرأ المأموم حينئذٍ وجهان، أحوطهما القراءة بقصد القربه المطلقة. (آل ياسين). * لو أمكنه القراءة ثمّ اللحق فلا تجب نيّة الانفراد ظاهراً. (عبدالهادي الشيرازي). * لا تجب نيّة الانفراد فيما إذا قرأ هو بنفسه. (البجنوردي).

٦- ٦. على الأحوط فيها، كما تقدّم في المسألة الحادية والثلاثين. (زين الدين). * إن بقي المحلّ له أن يأتي بالقراءة ويلحق بالإمام مع عدم التأخير الفاحش. (السبزواري).

حكم مالو تبين للإمام بطلان صلاته لكونه محدثاً أو تارك شرط أو غير ذلك

(مسألة ٣٦): إذا تبين للإمام بطلان صلاته من جهة كونه محدثاً، أو تاركاً لشرط، أو جزء ركن، أو غير ذلك: فإن كان بعد الفراغ لا يجب عليه إعلام المأمومين، وإن كان في الأثناء فالظاهر (٢) وجوبه (٣).

ص: ٣٣٣

- ١- ١. لا يُترك الاحتياط بالإعادة، وكذا لو التفت بعد الفراغ نسيان الإمام للقراءة. (الحائري).
- ٢- ٢. بل الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * فيه أيضاً نظر بعد فرض صحه صلاتهم ولو منفرداً، وعدم لزوم محذور آخر أيضاً، ولكن مع ذلك الاحتياط لا يُترك. (آقاصياء). * الأحوط الإعلام. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٣- ٣. بل لا- يجب، وإن وجب عليه قطع الصلاه فينفردون، أو يقدّمون غيره. (آل ياسين). * بمعنى أنّه لا- يجوز له البقاء على العمل، بل يجب عليه الاستخلاف والخروج. (البرجردى). * فيما استلزم بقاءه على العمل إفساد أصل الصلاه على المأمومين. (مهدي الشيرازى). * بل هو الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى). * فيه نظر، نعم، الأحوط الاستخلاف. (الحكيم). * بل الأحوط. (الشاهرودى، حسن القمى). * بأن يقطع صلاته، فيحصل به الإعلام قهراً. (الميلانى). * لا يخلو من إشكال، نعم، هو الأحوط. (البجنوردى). * على الأحوط. (أحمد الخونسارى). * أو الاستخلاف. (عبدالله الشيرازى). * بمعنى وجوب رفع اليد عن الإمامه بالاستخلاف، أو الترك، أمّا لو لم يفعل ذلك كانت صلاه المأمومين صحيحه. (الفانى). * بل الظاهر عدم وجوبه، لكن لا يجوز له البقاء على الإمامه. (الخمينى). * وعدم جواز بقائه على حال الإمامه، وخروجه عنها بالاستخلاف وغيره. (المرعشى). * فيه إشكال، بل منع، نعم، هو أحوط. (الخوئى). * فيه إشكال، نعم، الأحوط الاستخلاف. (الأملى). * بل الظاهر عدم الوجوب، نعم، لا يجوز له البقاء على العمل، فيستخلف مع التمكن ويخرج، وإلا فيخرج بلا استخلاف. (محمد رضا الكلبيگانی). * بل الأحوط، ولو لم يُعلم فصلاه المأموم صحيحه إن لم يخلّ بغير القراءة. (السبزواري). * فيه تأمل، نعم، هو أحوط. (زين الدين). * لا دليل على وجوبه، نعم، في جواز الإبقاء إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (تقى القمى). * فيه إشكال و نظر. (الروحانى). * فيما إذا استلزم بقاءه على صوره الإمامه إفساد صلاه مَن خلفه، بل مطلقاً على الأحوط. (السيستانى). * بمعنى وجوب الخروج عن العمل والاستخلاف. (اللكراني).

عدم جواز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهداً و ليس بمجتهد و ليس بمجتهد مع عمله برأيه

(مسأله ٣٧): لا يجوز (١) الاقتداء بإمام (٢) يرى نفسه مجتهداً و ليس

ص: ٣٣٤

-
- ١- ١. فى إطلاقه نظر، بل الأصح التفصيل بين ما إذا كان رأيه مخالفاً للواقع وعمله باطلاً عند المأموم فتبطل، وبين ما لا يكون كذلك فتصح. (كاشف الغطاء). * فى إطلاقه إشكال. (المرعى).
 - ٢- ٢. الأظهر عدم الجواز إذا كانت دعوى الاجتهاد أو العمل به موجهة لانتفاء العدالة، وإلا فإن كانت صلاته موافقه للواقع أو للحجّه عند المأموم مع تمشّى قصد القربه منه جاز الاقتداء، وإلا فلا. (الروحانى).

بمجتهد مع كونه عاملاً (١) برأيه (٢)، وكذا لا يجوز الاقتداء بمقلدٍ لمن ليس أهلاً للتقليد إذا كانا مقصّرين (٣) في ذلك، بل مطلقاً على الأحوط (٤)، إلا إذا علم (٥) أنّ صلاته موافقه للواقع (٦) من حيث أنّه يأتي بكلّ ما هو

ص: ٣٣٥

- ١-١. إلا إذا كان رأيه موافقاً، وكذا في الفرع الثاني. (الفيروز آبادي).
- ٢-٢. الأقوى جواز الاقتداء إذا كانت صلاه الإمام صحيحه بنظر المأموم، مع إحراز باقى شرائط الاقتداء، ومنها إحراز عداله. (الحائري). * وكان مخالفاً لما عليه المأموم اجتهاداً أو تقليداً، وإلاّ جاز من هذه الجهه. (آل ياسين). * إطلاق الحكم فى خصوصيات هذه المسأله مبنى على الاحتياط. (حسن القمى).
- ٣-٣. فى صوره التقصير تختلّ عداله الإمام، فلا يكون قابلاً للإمامه. (تقى القمى).
- ٤-٤. الأقوى كون القاصر فى الفرضين كمن اعتمد على الحجّه، وقد مرّ التفصيل فيه فى التعليق على المسأله (٣١). (السيستاني).
- ٥-٥. أو كان موافقاً لطريق معتبر عند المأموم أو مقلّده مع فرض قصور الإمام. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٦-٦. أو موافقه لرأى المأموم أو مجتهدّه، كما هو ظاهر. (آقاضياء). * أو لأحوط القولين فى زمانه، بل لعلّه يكفى موافقتها لما عليه المأموم اجتهاداً أو تقليداً إذا لم يكن عن تقصير، بل ومعه أيضاً مع فرض تأتّى القربه منه لولا إخلاله بالعداله. (آل ياسين). * أو لرأى الأعلّم مع فرض عدم التقصير فى كلا الاستثناءين. (البروجردى). * بل إلاّ إذا لم يعلم مخالفه صلاته للواقع أو لرأى مقلّده. (عبدالهادى الشيرازى). * أو لرأى من يجب تقليده. (الحكيم). * بل لفتوى من يصحّ تقليده على الأقوى. (الميلانى). * أو موافقه لرأى من يجب عليه تقليده. (البجنوردى). * أو لقول من يكون قوله حجّه للمأموم. (أحمد الخونسارى). * أو لرأى مقلّده، أو لرأى نفسه إن كان مجتهداً، مع تمشّى قصد القربه من الإمام فى جميع الصور. (عبدالله الشيرازى). * أو لرأى من يجوز تقليده. (الشريعتمدارى، المرعى). * أو لرأى من يجب عليه تقليده. (الفانى). * أو لرأى من يتّبع رأيه، مع عدم التقصير فى الفرضين. (الخمينى). * أو رأى من يتّبع رأيه تعيناً، نعم، لو كان مقصّراً ورّتب الأثر على اجتهاده تسقط عدالته، فلا يجوز الاقتداء به مطلقاً. (الأملى). * أو قام طريق معتبر عند المأموم على ذلك. (محمد رضا الكليايگانى). * وطريق إحراز موافقه له موافقه لرأى من يصحّ الاعتماد على رأيه من المجتهدين. (السبزوارى). * أو مطابقه للتقليد الصحيح. (زين الدين). * وجداناً أو تعبداً. (تقى القمى). * أو لفتوى من يكون قوله حجّه. (السيستاني). * أو لرأى من يجوز اتّباع رأيه مع عدم التقصير. (اللكراني).

محتمل الوجوب من الأجزاء والشرائط، ويترك كل ما هو محتمل المانع، لكنه فرض بعيد؛ لكثرة ما يتعلق بالصلاة من المقدمات والشرائط والكيفيات، وإن كان آتياً بجميع أفعالها وأجزائها، ويشكل (١) حمل فعله (٢) على الصحة (٣) مع ما علم منه من بطلان اجتهاده (٤).

ص: ٣٣٦

-
- ١- ١. في الاستشكال إشكال. (المرعشي).
 - ٢- ٢. لا- يبعد حمله على الصحة، فيجوز الاقتداء به إن لم يفسق من جهة اعتقاده. (الجواهري). * على الأحوط الأولى. (محمد الشيرازي).
 - ٣- ٣. هذا الحكم مبني على الاحتياط التام. (حسين القمي). * لا إشكال فيه. (الروحاني).
 - ٤- ٤. لو كان مقصراً ويرتب الأثر على اجتهاده لم يحسن الاقتداء به مطلقاً. (النائني). * بل لا يجوز الاقتداء به مطلقاً لو كان مقصراً ويعمل على وفق اجتهاده. (الإصطهباناتي).

عدم جواز التمام لو دخل الإمام في الصلاة معتقداً دخول الوقت والمأموم بعكسه

(مسألة ٣٨): إذا دخل الإمام في الصلاة معتقداً دخول الوقت والمأموم معتقداً عدمه أو شك فيه لا يجوز له الائتمام في الصلاة، نعم، إذا علم بالدخول في أثناء صلاة الإمام جاز (٢) له (٣) الائتمام (٤) به. نعم، لو دخل الإمام نسياناً من غير مراعاة للوقت، أو عمل بظن غير معتبر لا- يجوز الائتمام به (٥) وإن علم المأموم بالدخول في الأثناء؛ لبطلان صلاة الإمام حينئذ واقعاً، ولا ينفعه دخول الوقت في الأثناء في هذه الصورة؛ لأنه مختص بما إذا كان عالماً أو ظاناً بالظن المعتبر (٦).

ص: ٣٣٧

-
- ١- ١. لو كان مقصراً و يرتب الأثر على اجتهاده لم يجز الاقتداء به مطلقاً. (جمال الدين الكلبي يگانی).
 - ٢- ٢. بل لا يجوز. (تقى القمي).
 - ٣- ٣. بل الأحوط ترك الاقتداء. (الحائري). * فيه إشكال. (حسن القمي).
 - ٤- ٤. على إشكالٍ قد تقدّم. (الخوئي). * يعني بعد أن يدخل عليه الوقت، كما تقدّم في المسألة الثالثة من فصل أحكام الأوقات. (زين الدين).
 - ٥- ٥. فيه تأمل. (الفيروز آبادي).
 - ٦- ٦. تقدّم أنّ المدار على صدق أنّه يرى كونه في الوقت، وأقله حصول الاطمئنان. (حسين القمي).

الامور التى تشترط فى إمام الجماعة: البلوغ والعقل والإيمان والعدالة وسحه الولاده و غيرها

يشترط فيه أمور: البلوغ (١)، والعقل (٢)، والإيمان (٣)، والعدالة، وأن لا يكون ابن زنا (٤)، والذكوره (٥) إذا (٦) كان المأمومون (٧) أو بعضهم (٨) رجالاً (٩)، وأن

ص: ٣٣٨

- ١ - ١. فلا- تصح إمامه غير البالغ، حتى المميز ولو بلغ عشرين. (كاشف الغطاء). * لا يبعد جواز إمامه من بلغ عشرين، وإن كان الأحوط تركه. (الجنوردي). * على الأحوط. (عبدالهادي الشيرازي، تقى القمي). * على الأحوط فى البلوغ. (حسن القمي).
- ٢ - ٢. فلا- تصح إمامه المجنون حال جنونه، أما لو كان أدوارياً فتصح حال الإفاقة. (كاشف الغطاء). * فى جواز الائتمام بالبالغ عشرين وجه لا يخلو من إشكال. (السيستاني).
- ٣ - ٣. فلا تصح إمامه غير الإمامي الاثنى عشرى. (كاشف الغطاء).
- ٤ - ٤. فلا تصح إمامه المعلوم كونه من سفاح، أما المجهول فتصح. (كاشف الغطاء).
- ٥ - ٥. الظاهر جواز إمامه المرأة لمثلها فى صلاه الجنازه، وفى النافله إذا كانت مشروطه بالجماعه، كصلاه الاستسقاء. (تقى القمي).
- ٦ - ٦. بل مطلقاً على الأحوط. (الإصفهاني).
- ٧ - ٧. بل مطلقاً على الأحوط. (الإصطهباناتي، حسن القمي، النكراني). * لكن الأحوط اعتبارها مطلقاً. (الخميني).
- ٨ - ٨. الأحوط الأولى مطلقاً، إلا فى صلاتي الميت والنافله. (المرعشي). * بل مطلقاً على الأحوط. (الآملی).
- ٩ - ٩. بل مطلقاً فى وجه. (حسين القمي). * بل مطلقاً، إلا فى صلاه الميت على الأحوط إن لم يكن أقوى. (الكوه كمری). * بل مطلقاً على الأحوط، إلا فى صلاه الميت. (محمدرضا الكلبايگانی).

لا يكون (١) قاعداً للقائمين (٢)، ولا مضطجعاً (٣) للقاعدين (٤)، ولا- من لا يحسن (٥) القراءة (٦) بعدم إخراج (٧) الحرف من مخرجه أو إبداله بآخر أو ح- ذفه أو ن- حو ذلك، حتى ال- لحن ف- ي الإع- راب (٨) وإن كان ل- ع- دم

ص: ٣٣٩

- ١- ١. في الجزم بعدم الجواز فيه وفيما بعده من الفروع المذكوره في هذه المسأله تأمل، فلا بد من الاحتياط. (تقى القمى).
- ٢- ٢. بل إمامته للمضطجع والمستلقى محل إشكال أيضاً، وكذا إمامه القائم لهما، وكذا إمامه المضطجع للمستلقى، وإمامه كل منهما لمثله. (السيستاني).
- ٣- ٣. الأحوط ترك الاقتداء بالمعذور إلا بالمتيمم، وبذى الجبيرة، وبالقاعد إن كان المأموم غير قائم. (محمدرضا الكليايگانی).
- ٤- ٤. على الأحوط فيه وفيما بعده. (أحمد الخونسارى). * على الأحوط. (الروحاني).
- ٥- ٥. في العاشر إشكال لمكان سين بلال، فيتعدى إلى غيره بالمناط. (آقاضياء). * فيما إذا لم يأت المأموم بالقراءة، أمّا إذا أتى بها فلا يبعد القول بجوازه، وإن كان الأحوط ما ذكره في المتن. (الفاني).
- ٦- ٦. على الأحوط. (الحكيم، زين الدين).
- ٧- ٧. قد مرّ في مبحث القراءة: أنّ الحقّ الذي أحقّ أن يتبع هو كون المعيار تكون الحروف و امتياز كل منها عن غيرها، سواء كان تكونها من المخارج المعروفه لدى علماء التجويد أم لا، فلو فرض تحقّق حرف و امتيازها عن غيره لمن سمعه كفى في صحّه القراءة، وإن لم يكن خارجاً عن مخرجه المعين له عندهم، بل كان خارجاً من مخرج آخر، أو من فضاء الفم، و تقدّم أنّ التقييد بالخروج من المخارج هو بالنظر إلى الغالب، ولا موضوعيّة له. (المرعشى).
- ٨- ٨. في خصوص المغيّر منه للمفاد على الأقوى، وفي غيره على الأحوط. (المرعشى).

استطاعته (١) غير ذلك (٢).

إباحة إمامه القاعد والمطجع لمثلها والجالس للمطجع

(مسألة ١): لا بأس (٣) بإمامه (٤) القاعد للقاعد (٥)، والمطجع لمثله (٦)، والجالس (٧) للمطجع.

عدم البأس بإمامه المتيّم للمتوضّي وذو الجبيرة لغيره والمتنّجس لغيره

(مسألة ٢): لا بأس (٨) بإمامه المتيّم (٩) للمتوضّي وذو الجبيرة

ص: ٣٤٠

١- ١. على تفصيل يأتي. (آل ياسين). * على الأحوط. (الكوه كمرى).

٢- ٢. على الأحوط. (السزواري).

٣- ٣. الاقتداء بالمعذور في غير إمامه القاعد للقاعد، والمتيّم للمتوضّي، وذو الجبيرة لغيره مشكل، لا يُترك الاحتياط بتركه، وإن كانت إمامه المعذور لمثله أو لمن هو متأخر عنه رتبة كالقاعد للمطجع لا يخلو من وجه. (الخميني). * الأولى قصر الجواز على إمامه المعذور لمساويه في المعذوريّة، وللأنقص منه فيها. (المرعشي).

٤- ٤. الأحوط ترك الائتمام بالمعذور مطلقاً ولو لمثله أو لمن هو دونه. نعم، لا بأس بإمامه القاعد للقاعد، والمتيّم للمتوضّي أو لمثله، وذو الجبيرة لغيره. (اللنكراني).

٥- ٥. في الاقتداء بالمعذور في غير المتيّم، وذو الجبيرة، والقاعد للقاعد إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الحائري).

٦- ٦. ائتمام المطّجع بمثله أو بالقاعد محلّ إشكال، بل منع. (الخوئي). * ائتمام المطّجع بمثله أو بالقاعد محلّ إشكال. (حسن القمّي). * مرّ الكلام فيه وفيما بعده آنفاً. (السيستاني).

٧- ٧. في إمامه الجالس للمطّجع، والمطّجع لمثله إشكال؛ لعدم دليل على الجواز بالخصوص، ولا إطلاق في باب الجماعة. (تقى القمّي).

٨- ٨. مرّ الكلام فيه آنفاً. (الخميني). * في الجزم بالجواز في الفروع المذكورة في هذه المسألة إشكال، فلا يُترك الاحتياط، وكذا لا يُترك الاحتياط في المسائل الآتية إلى المسألة السابعة. (تقى القمّي).

٩- ٩. في غير المتيّم وصوره الجهل بالنجاسة إشكال؛ لعدم الدليل على الاجتزاء به واختصاص النصّ (وسائل الشيعة: الباب (١٧) من أبواب صلاه الجماعة، ح ١ - ٣). بهما. (آقاضياء).

لغيره، ومستصحب النجاسة من جهة العذر (١) لغيره، بل الظاهر جواز إمامه (٢) المسلوس (٣) والمبطون لغيرهما (٤) فضلاً عن مثلهما، وكذا إمامه المستحاضه للطاهره.

جواز الاقتداء بمن لا يحسن القراءة في غير المحل الذي يحتمله الإمام عن المأموم

(مسألة ٣): لأبأس بالاعتداء (٥) بمن لا يحسن (٦) القراءة (٧) في غير المحل الذي يتحملها الإمام عن المأموم، كالركعتين الأخيرتين (٨) على

ص: ٣٤١

-
- ١- ١. في غير المتيّم، وذى الجبره، وصوره الجهل بالنجاسة إشكال. (محمد تقى الخونسارى، الآراكى).
 - ٢- ٢. فيه تأمل. (حسين القمى). * في إمامه المسلوس والمبطون لغيرهما تأمل. (صدر الدين الصدر).
 - ٣- ٣. فيه وفيما بعده نظر. (مهدى الشيرازى). * في المسلوس والمبطون تأمل. (حسن القمى).
 - ٤- ٤. فى صحّه إمامه المسلوس والمبطون لغيرهما تأمل. (زين الدين).
 - ٥- ٥. لا يخلو هو و ما عطف عليه من شوب الإشكال. (المرعشى). * لا يخلو من إشكال. (اللكراني).
 - ٦- ٦. فيه أيضاً إشكال؛ لإمكان دعوى إطلاق لا- يوءمّ المقيد المطلقين، وهكذا فى الفرع الآتى بالنسبه إلى الأذكار الواجبه. (آقاضياء). * فيه مجال للتأمل، نعم، لو اقتدى به رجاء ولم يخلّ بوظيفه المنفرد فلا إشكال فيه، وكذا فى الفرع التالى. (حسين القمى). * فيه إشكال. (الخمينى).
 - ٧- ٧. يعنى إذا كان معذوراً غير مقصّر، وكذا فى الفرض الثانى، كما نبّه عليه فى آخر المسأله. (زين الدين).
 - ٨- ٨. وكالركعه الثانيه إذا التحق به فى الركوع. (السيستانى).

الأقوى، وكذا لا بأس بالائتمام بمن لا يحسن ما عدا القراءه من الأذكار الواجبه والمستحبّه التي لا يتحمّلها الإمام عن المأموم إذا كان ذلك لعدم استطاعته غير ذلك.

عدم جواز إمامه من لا يحسن القراءه لمثله إذا اختلفا في محل التحمل

(مسأله ٤): لا يجوز (١) إمامه (٢) من (٣) لا يحسن (٤) القراءه لمثله إذا اختلفا (٥) في المحلّ الذي لم يحسنه، وأمّا إذا اتّحدا في المحلّ فلا يبعد الجواز (٦)، وإن كان الأحوط (٧) العدم (٨)، بل لا يترك الاحتياط (٩) مع وجود الإمام (١٠) المحسن (١١)، وكذا لا يبعد جواز إمامه غير المحسن

ص: ٣٤٢

١- ١. على الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی).

٢- ٢. لا يخلو الجواز من وجه، لكنّ الاحتياط لا يترك. (الميلاني). * على الأحوط. (عبدالله الشيرازی).

٣- ٣. على الأحوط. (الكوه كمری).

٤- ٤. لا يبعد الجواز. (عبدالهادی الشيرازی).

٥- ٥. ولم يأت المأموم بالصحيح، وأمّا إذا أتى به فلا يبعد القول بجوازه، وإن كان ما في المتن أحوط. (الفاني).

٦- ٦. لا يترك الاحتياط بترك الاقتداء بمن لا يحسن القراءه مطلقاً، سواء كان المقتدى ممّن يحسن أم لا. (الجنوردي).

٧- ٧. لا يترك فيه وفيما بعده. (البروجردی، الخمينی، اللنكراني).

٨- ٨. لا يترك. (حسين القمّي). * لا يترك فيه وفيما بعده مطلقاً. (حسن القمّي). * لا يترك، وكذا فيما بعده. (السيستاني).

٩- ٩. الظاهر عدم لزومه. (الجواهری). * وجوب الاحتياط مشكل، بل ممنوع. (السبزواری).

١٠- ١٠. بل مطلقاً، فيبقى منفرداً بلا إخلاله بوظيفته. (آقاضياء). * بل مطلقاً. (الآملی).

١١- ١١. بل مع عدمه أيضاً. (الخوئي). * تقدّم منّا ومنه قدس سره في أوّل فصل الجماعة: عدم وجوب الائتمام على من لا

يحسن إذا كان معذوراً، كما هو المفروض، وكذا في الفرض الأخير، وسيأتي في المسأله السادسة. (زين الدين).

لمثله (١) مع اختلاف المحلّ أيضاً إذا نوى الانفراد (٢) عند محلّ الاختلاف (٣) فيقرأ لنفسه بقيّة القراءه، لكنّ الأحوط (٤) عدم (٥)، بل لا يُترك (٦) مع وجود (٧) المحسن (٨) في هذه (٩) الصورة أيضاً (١٠).

جواز الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح بالحروف وإن كان المأموم أفصح منه

(مسأله ٥): يجوز (١١) الاقتداء بمن لا يتمكن من كمال الإفصاح بالحروف، أو كمال التأديه إذا كان متمكناً من القدر الواجب فيها، وإن كان المأموم أفصح منه.

ص: ٣٤٣

- ١- ١. بل هو بعيد جداً. (الخوئي).
- ٢- ٢. بل وإن لم ينو الانفراد. (عبدالهادي الشيرازي). * لا حاجه إلى الانفراد على ما اختاره قدس سره سابقاً من عدم المنافاه بين قراءه المأموم وبقاء القدوه. (المرعشي). * في وجوبه إشكال، فيقرأ رجاءً ويتمّ الجماعه. (السبزواري).
- ٣- ٣. ولم يكن عالماً بالحال قبل الصلاه، وإلا ففيه نظر. (الميلاني).
- ٤- ٤. هذا الاحتياط لا يُترك. (مهدي الشيرازي).
- ٥- ٥. لا يُترك. (حسين القمي).
- ٦- ٦. قد تقدّم منه قدس سره في باب القراءه عدم لزومه. (المرعشي).
- ٧- ٧. بل مطلقاً، كما مرّ. (آقاضياء).
- ٨- ٨. بل مطلقاً، أو يأتي بتمام القراءه بعد الانفراد. (عبدالله الشيرازي). * بل مطلقاً. (الآملی).
- ٩- ٩. لا يجب هذا الاحتياط. (الجواهري).
- ١٠- ١٠. وجوب هذا الاحتياط مشكل، بل ممنوع. (السبزواري).
- ١١- ١١. الأولى ترك اقتداء الفصيح بغيره. (المرعشي).

(مسألة ٦): لا- يجب على غير المحسن الائتمام بمن هو محسن وإن كان هو الأحوط (١)، نعم، يجب (٢) ذلك (٣) على القادر (٤) على التعلم (٥) إذا ضاق الوقت عنه، كما مرّ سابقاً (٦).

عدم جواز إمامه الأخرس لغيره وإن كان ممن لا يحسن

(مسألة ٧): لا يجوز (٧) إمامه الأخرس (٨) لغيره وإن كان ممن لا يحسن، نعم، يجوز (٩) إمامته

ص: ٣٤٤

١- ١. لا- يُترك. (الحائري). * لا- يُترك حتى الإمكان. (حسين القمي). * لا يُترك، إلا أن تؤدّى رعايته إلى محاذير، كالعسر ونحوه. (المرعشي).

٢- ٢. على الأحوط. (البروجردى، الشاهرودى، الخمينى، الآملی، محمدرضا گلپایگانی، اللنكرانى).

٣- ٣. على الأحوط، كما تقدّم. (النائنى، جمال الدين گلپایگانی). * على الأحوط. (الكوه كمرى، الحكيم، عبدالله الشيرازى، محمد الشيرازى، السبزوارى). * على الأحوط الراجع. (الفانى). * على الأحوط، كما تقدّم فى المسألة الأولى من فصل الجماعة. (زين الدين).

٤- ٤. تقدّم أنّ عدم وجوبه لا يخلو من قوّه. (عبدالهاده الشيرازى).

٥- ٥. على الأحوط. (الشريعتمدارى، البجنوردى). * على الأحوط، كما مرّ. (الروحانى).

٦- ٦. قد مرّ الحكم فيه. (الجواهرى). * ومرّ الكلام فيه. (السيستانى).

٧- ٧. على الأحوط، وإن كان لا يبعد القول بالجواز فيما إذا أتى المأموم بالقراءة وسائر الأذكار. (الفانى).

٨- ٨. إذا كان لا يتمكّن إلا من مثل صلاه الأخرس جاز. (الجواهرى).

٩- ٩. فيه إشكال، وكذا فى تاليها. (الأصفهانى). * فيه إشكال. (الحكيم). * قد تقدّم أنّ الأولى العدم. (المرعشى).

لمثله (١)، وإن كان الأحوط (٢) الترك (٣)، خصوصاً مع وجود غيره، بل لا يُترك الاحتياط (٤) في هذه الصورة (٥).

جواز إمامه المرأة لمثلها، و عدم الجواز للرجل و لا للخنثى

(مسألة ٨): يجوز (٦) إمامه المرأة (٧) لمثلها (٨)، ولا يجوز للرجل، ولا للخنثى.

ص: ٣٤٥

-
- ١- ١. فيه إشكال، والاحتياط لا يُترك. (الخنثى). * فيه إشكال، والأحوط الترك. (زين الدين).
 - ٢- ٢. لا يُترك. (الخميني، السيستاني).
 - ٣- ٣. لا يُترك. (حسين القمّي، حسن القمّي).
 - ٤- ٤. عدم الوجوب أقرب. (الجواهرى).
 - ٥- ٥. وجوب الاحتياط مشكل، بل ممنوع. (السبزواري).
 - ٦- ٦. في غير صلاه الميت إشكال. (محمدرضا گلپايگانی). * تقدّم حكم المسألة. (تقى القمّي). * قد مرّ أنّ مقتضى الاحتياط اللازم خلافه، وكذا في المسألة الآتية. (اللكراني).
 - ٧- ٧. الأحوط الترك. (حسين القمّي). * فيه إشكال، والأحوط الترك. (الكوه كمرى). * الأحوط الترك فيه وفي تاليه. (عبدالله الشيرازى). * فيه وفي المسألة الآتية إشكال، إلّا في صلاه الميت والمندوبه مثل صلاه الاستسقاء. (حسن القمّي).
 - ٨- ٨. فيها وفي تاليها إشكال. (الإصطهباناتى). * فيه وفي المسألة الآتية تأمل. (الرفيعى). * على كراهه. (زين الدين). * على كراهيه. (الروحانى).

جواز إمامه الخنثى للأنثى دون الرجل والخنثى

(مسألة ٩): يجوز (١) إمامه الخنثى (٢) للأنثى (٣) دون الرجل، بل ودون الخنثى.

جواز إمامه غير البالغ لمثله

(مسألة ١٠): يجوز (٤) إمامه (٥) غير البالغ لغير البالغ (٦).

في حكم إمامه الأجذم والأبرص والمحدود بالحد الشرعى بعد التوبه والأعرابي لمثلهم و لغيرهم

(مسألة ١١): الأحوط (٧)

ص: ٣٤٦

١- ١. فى إطلاق الحكم إشكال، كما مرّ. (تقى القمى).

٢- ٢. الأحوط الترك. (حسين القمى). * فيه إشكال، كما عرفت. (الكوه كمرى).

٣- ٣. إذا أتت بوظيفتى الرجل والمرأة. (الحائرى). * إذا أتت الخنثى بوظيفه الرجل والأنثى. (كاشف الغطاء). * فيه إشكال؛ لاحتمال كونه أنثى، وتقدم الإشكال فى إمامتها. (الآملى). * فيه إشكال. (محمدرضا الكلپايگانى). * إذا أتت الخنثى بوظيفه الرجل والمرأة. (زين الدين).

٤- ٤. بناءً على مانعيه الفسق، وإلا ففى إمامتهم حتى على الشرعيه إشكال، خصوصاً على المسقطيه، ووجه الكل ظاهر بمقتضى الأصول براءة واشتغالا. (آقاضياء). * محل إشكال، بل عدم الجواز لا- يخلو من قرب. (الخمينى). * مشكل. (محمدرضا الكلپايگانى، حسن القمى). * فى جواز إمامته إذا كان له عشر سنين وجه قوى. (تقى القمى). * محل إشكال. (السيستانى).

٥- ٥. فى وجه، ومع قصد الرجاء لا إشكال فيه. (حسين القمى). * فيه إشكال. (الحكيم).

٦- ٦. مشكل. (الحائرى). * فيه إشكال، نعم، لا بأس بها تمريناً. (الخوئى). * وهو مشكل. (زين الدين).

٧- ٧. لا- يترك. (البروجردى، الشاهرودى، الخمينى، اللنكرانى). * لا- يترك فى المحدود مطلقاً. (الآملى). * لا- يترك فى المحدود بعد التوبه مطلقاً. (السيستانى).

عدم (١) إمامه (٢) الأجذم (٣) والأبرص (٤)، والمحدود (٥) بالحد الشرعي بعد التوبه، والأعرابي (٦) إلا لأمثالهم، بل مطلقاً، وإن كان الأقوى (٧) الجواز في الجميع (٨) مطلقاً.

ص: ٣٤٧

- ١ - ١. لا يُترك في المحدود مطلقاً. (الحكيم). * لا يُترك، خصوصاً لغير أمثالهم. (الرفيعي). * لا يُترك الاحتياط، سيما في المحدود والأعرابي. (المرعشي). * لا يُترك في المحدود وفي الأعرابي. (حسن القمي).
- ٢ - ٢. لا يُترك في المحدود والأعرابي. (الجنوردي). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازي).
- ٣ - ٣. لا يُترك الاحتياط في الأربعة. (الشريعتمداري).
- ٤ - ٤. تجوز إمامه المجذوم والأبرص على كراهه، ولا يُترك الاحتياط في المحدود والأعرابي، والظاهر عدم تناول النواهي لمن يسكن مع الأعراب لضروره إذا كان من أهل الكمالات الشرعيه العاليه. (زين الدين).
- ٥ - ٥. في المحدود والأعرابي الأحوط الترك، خصوصاً في الأول. (حسين القمي).
- ٦ - ٦. المسامح في دينه الفاقد لمزايا الشرع، فالإطلاق غير سديد. (المرعشي).
- ٧ - ٧. في الأقوائيه إشكال. (تقي القمي).
- ٨ - ٨. بل في خصوص الأجذم والأبرص. (الميلاني). * لا يُترك الاحتياط بترك الاقتداء بهم إلا في المورد الذي أشرنا إليه. (المرعشي). * لا يُترك الاحتياط بترك الائتمام بالمحدود وبالأعرابي. (الخوئي). * الأظهر هو المنع في المحدود، كما أن الأحوط ذلك في الأعرابي غير المهاجر، والكراهه في الأجذم والأبرص. (الروحاني).

(مسألة ١٢): العدالة: ملكه (١) الاجتناب (٢) عن الكبائر (٣) وعن

ص: ٣٤٨

١- ١. العدالة المعبره في الشاهد، وعلى المشهور في إمام الجماعة عبارته عن الجرى على وفق الأوامر الشرعيه، وترك النواهي، وهذا المقدار كافٍ في تحقق العدالة الشرعيه. (الفاني). * قد تقدّم منّا في مسائل الاجتهاد والتقليد المناقشه في هذا التحديد والتعريف، واختير هنا: أنّها الاستقامه بترك المحظور وإتيان المحبوب الشرعيين، سواء كان منشؤها الممارسه على الأمرين، أم لا، وتقدّم أنّ زوال العدالة باقتراف الذنب، وعودها بالتوبه كليهما، إلّا أنّ الأول حقيقى، والثاني تعييدي. (المرعشى). * مع الاجتناب، بل الظاهر أنّ العدالة نفس الاجتناب المذكور الناشئ عن تلك الملكة. (محمدرضا الكليايگاني). * وهي الاستقامه في الدين بباعث ديني. (السبزواري). * قد تقدّم تعريف العدالة في مبحث شرائط مرجع التقليد. (تقى القمى). * تقدّم الكلام حولها في المسألة (٢٣) من مباحث التقليد. (السيستاني). * بل هي عبارته عن الملكة الباعثه على إتيان الواجبات، وترك خصوص الكبائر من المحرّمات، مع تحقق الإتيان والترك خارجاً، وكذا ملكه المروءه. (اللكراني).

٢- ٢. الظاهر أنّها الاجتناب عن المعاصي عملاً عن ملكه له عادة. (الميلاني). * العدالة هي الاستقامه على الشريعة بإتيان واجباتها واجتناب محرماتها من الكبائر والإصرار على الصغائر، على أن تكون الاستقامه المذكوره صفه ثابتة في نفس المكلف، لا- حاله غير قارّه فيها، ولعلّ التعريف المذكور في المتن يرجع إلى ذلك، ولا ينافي العدالة ارتكاب الصغيره نادراً إذا تحقق له اجتناب الكبائر، وإن كان الأحوط استحباباً للمأموم ترك الائتمام به قبل الاستغفار منها، وأمّا منافيات المروءه فلا تضرّ بالعدالة، إلّا إذا انطبق عليها أحد العناوين المحرّمه. (زين الدين). * في كونها ملكه أو الاعتدال في طريق الشرع بإتيان الواجبات وترك المحرّمات صغيرها وكبيرها تأمّل. (حسن القمى).

٣- ٣. بل هي استقامه عمليّه في جادّه الشرع بإتيان الواجبات وترك المحرّمات، كبيره كانت أو صغيره، وأمّا ارتكاب ما ينافي المروءه فلا يضرّ بالعدالة ما لم ينطبق عليه عنوان من العناوين المحرّمه. (الخوئي). * بل هي استقامه عمليّه في جادّه الشرع بإتيان الواجبات وترك المحرّمات بأجمعها عن ملكه، وأمّا تقسيم الذنوب إلى الكبائر والصغائر فغير صحيح، فإنّ كلّ ذنب كبير، وأضعف منه القول بعدم مضرّيه فعل الصغيره على فرض صحّه التقسيم بالعدالة، وأمّا ارتكاب ما ينافي المروءه فلا يضرّ بالعدالة، إلّا إذا انطبق عليه عنوان من العناوين المحرّمه، أو كان كاشفاً عن نقصان عقل فاعله. (الروحاني).

الإصرار على الصغائر (١)، وعن منافيات (٢) المروءة الدالة على عدم مبالاه مرتكبها بالدين (٣)، ويكفي حسن الظاهر (٤) الكاشف (٥) ظناً (٦)

ص: ٣٤٩

- ١- ١. الأقوى أن ارتكاب الصغيره كالكبيره وإن لم يبلغ حد الإصرار. (الحائري).
- ٢- ٢. قد تقدّم منّا عدم اعتبار التجنب عنها في العدالة، وأن ما عدّ من المنافيات قادحاً في العدالة فهو إمّا من مصاديق المعاصي، أو ملازماتها الغير المفارقة إيّاها غالباً ولو بالعناوين الثانويّه. (المرعشي). * ما لم يرجع إلى المحرّمات لا يضرّ. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. بحث يكشف عن فسقه. (الفاني).
- ٤- ٤. بل لعلّ الموضوع في الإمامه نفس حسن الظاهر. (الرفيعي). * الظاهر أنّه كاشف عن العدالة، وطريق اطمئنانيّ نوعيّ إلى إحرازها وإن لم يحصل منه ظنّ أو اطمئنان شخصيّ للمختبر بالكسر، فالظنّ في كلامه محمول على النوعيّ. (المرعشي). * الأظهر أنّه من طرق ثبوت العدالة، من غير فرق فيه بين إفادته الظنّ به وعدمه. (الروحاني).
- ٥- ٥. لا يبعد كون حسن الظاهر كاشفاً تعبديّاً شرعاً. (صدرالدين الصدر).
- ٦- ٦. الأقوى أن حسن الظاهر طريق شرعاً إلى ثبوت الملكه وإن لم يحصل به الظنّ. (الحائري). * اطمئنانيّاً على الأحوط. (حسين القمّي). * وكون حسن الظاهر كاشفاً تعبديّاً غير بعيد، والله العالم. (آل ياسين). * الأقوى كونه كاشفاً تعبديّاً وإن لم يُفدِ الظنّ. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * على نحو يحصل الوثوق بها. (الحكيم). * حسن الظاهر كاشف تعبدي عنها، حصل الظنّ منه، أو لا- (الخميني). * الظاهر أنّه طريق إلى العدالة، ولا- يعتبر فيه الظنّ الشخصيّ، نعم، هو في نفسه لا بدّ من إحرازه بالوجدان أو بطريق شرعي. (الخوئي). * بحيث يحصل الوثوق بها. (الآملی). * على وجه يوجب الوثوق والاطمئنان. (زين الدين). * كون حسن الظاهر كاشفاً تعبديّاً غير بعيد. (حسن القمّي). * قد مرّ في مبحث التقليد أنّ حسن الظاهر كاشف تعبدي، ولا يعتبر فيه الظنّ. (اللنكراني).

عن (١) تلك (٢) الملكة (٣).

فى تعريف المعصيه الكبيره و مواردها

(مسأله ١٣): المعصيه الكبيره (٤): هى كلُّ معصيه ورد النصُّ بكونها كبيره (٥)، كجمله من المعاصى المذكوره فى محلّها، أو ورد التوعيد بالنار (٦) عليه فى الكتاب أو السنّه صريحاً أو ضمناً، أو ورد فى الكتاب

ص: ٣٥٠

-
- ١- ١. والظاهر كفايه حسن الظاهر وإن لم يورث الظنّ فعلاً. (محمدرضا الغلپايگانی).
 - ٢- ٢. لا يكفى الظنّ إلا إذا وصل إلى حدّ الاطمئنان. (الشاهرودى).
 - ٣- ٣. بل إذا كان على نحوٍ يحصل الوثوق والاطمئنان بها منه. (البجنوردى).
 - ٤- ٤. تعيين هذا فى غايه الإشكال؛ لكثرة الاختلاف فيه. (الرفيعى).
 - ٥- ٥. على فرض صحّحه تقسيم المعصيه إلى الكبيره والصغيره، الضابط فى كون معصيه كبيره إيعاد الله تعالى ولو بواسطه النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام عليها العذاب الأخرى. (الروحانى).
 - ٦- ٦. أو العقاب. (المرعشى).

أو السنّه كونه أعظم من إحدى (١) الكبائر المنصوصه أو الموعود عليها بالنار (٢)، أو كان عظيماً (٣) في أنفس أهل الشرع (٤).

كفايه ثبوت عداله شخص بشهاده عدلين إن لم يعارض بشهاده عدل آخر أو عدلين

(مسأله ١٤): إذا شهد عدلان (٥) بعداله شخص كفى في ثبوتها (٦) إذا لم يكن معارضاً بشهاده عدلين آخرين، بل وشهاده (٧)

عدل (٨)

ص: ٣٥١

- ١- ١. أو مثلها. (المرعشى).
- ٢- ٢. أو بالعقاب، أو شدّد عليه تشديداً عظيماً. (الخميني).
- ٣- ٣. بحيث كان المركوز في أذهانهم أنّها كبيره، وأضاف الشيخ المرتضى _ رضوان الله عليه _ ما إذا ورد النصّ بعدم قبول شهادته، أو الصلاه خلفه كالعاق لوالديه. (محمد الشيرازي).
- ٤- ٤. حين نزول الآيه، أو عند أصحاب المعصومين عليهم السلام ، بحيث يعلم تلقّى ذلك منهم عليهم السلام . (محمدرضا الغلپايگانی). * لما هم هم كي يكون كاشفاً عن كونه كذلك عند الشارع. (المرعشى). * إذا علم من ذلك أنّه معصيه كبيره في الشريعه. (زين الدين). * بحيث يُعلم كونه كذلك عند الشرع أيضاً. (السبزواری).
- ٥- ٥. أو عدل واحد، أو ثقّه كذلك. (تقى القمّي).
- ٦- ٦. بل يكفي شهاده واحد عدل أو ثقّه. (الخوئي).
- ٧- ٧. في الاكتفاء بخبر الواحد في الموضوعات نظر؛ لثبوت عموم ردعهم بمفهوم روايه مسعده (الكافي: ٥/٣١٣، ح ٤٠، عنه وسائل الشيعه: الباب (٣) من أبواب ما يُكتسب به، ح ٤). في الشرعيّات. (آقاضياء). * فيه تأمّل، بل منع. (صدرالدين الصدر). *
- لو قلنا بحجّيه العدل الواحد في مثل المقام، لكن فيه كلام. (الشاهرودي).
- ٨- ٨. فيه نظر وتأمّل. (الإصفهاني). * فيه تأمّل. (الإصطهباناتي). * فيه منع. (الحكيم، الآملي). * إذا زال معها الوثوق. (الرفيعي).
- * فيه إشكال ونظر، بل أظهر عدم الإجزاء. (عبدالله الشيرازي).

فى كفايه الاطمئنان بإخبار جماعه غير معلومى العداله بعداله شخص

(مسأله ١٥): إذا أخبر جماعه غير معلومين بالعداله بعدالته وحصل الاطمئنان كفى (٣)، بل يكفى الاطمئنان (٤) إذا حصل من شهاده عدل

ص: ٣٥٢

١- ١. فيه تأمل. (الجواهرى). * معارضه عدل واحد غير قادحه. (الحائرى). * بناءً على اعتبار خبر العدل الواحد فى نحو المقام، وهو أحوط. (آل ياسين). * الظاهر عدم إضرار شهاده العدل الواحد على الخلاف. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * لا اعتبار بشهاده الواحد مع معارضه البينه. (الكوه كمرى). * فيه منع؛ إذ شهاده عدل واحد ليست بحجّه فالبينه بلا معارض. (البجنوردى). * شهاده العدل الواحد لا تعارض البينه. (الشريعتمدارى). * فيه إشكال، بل منع. (الخمينى). * لا يُعْبَأُ بشهاده العدل الواحد فى قبال البينه، وإن قيل بحجّيه خبره فى الموضوعات. (المرعشى). * على الأحوط. (السبزوارى). * على إشكال. (السيستانى). * الظاهر عدم اعتبار شهاده الواحد مطلقاً. (اللكراني).

٢- ٢. فيه إشكال، بل منع. (عبدالهادهى الشيرازى). * على الأحوط. (الفانى). * يشكل ذلك، بل يمنع. (زين الدين).

٣- ٣. فى خصوص جواز الاقتداء على الأقوى، وبالنسبه إلى سائر الآثار على الأحوط. (المرعشى).

٤- ٤. فى الاكتفاء بالاطمئنان نظر؛ لعدم ثبوت حجّيته خصوصاً فى الموضوعات. (آقاضياء).

واحد(١)، وكذا إذا حصل من اقتداء عدلين به(٢)، أو من اقتداء جماعه مجهولين به. والحاصل: أنه يكفي(٣) الوثوق والاطمئنان(٤) للشخص من أي وجه حصل، بشرط(٥) كونه(٦) من أهل الفهم(٧) والخبره والبصيره(٨) والمعرفه بالمسائل، لا من الجهال(٩)، ولا ممن يحصل له الاطمئنان والوثوق بأدنى شيء كغالب الناس.

حكم تصدى الإمامه من يعرف نفسه بعدم عدالته

(مسأله ١٦): الأحوط أن لا يتصدى للإمامه من يعرف نفسه بعدم عداله، وإن كان الأقوى(١٠) جوازه(١١).

ص: ٣٥٣

- ١- ١. بل من اقتداء عدل واحد فضلاً عن عدلين أو أكثر. (كاشف الغطاء). * الكلام فيه هو الكلام في سابقه من حيث احتمال التفصيل بين الآثار، وكذا الحال في المأمومين المجهولين. (المرعشي).
- ٢- ٢. والظاهر كفايه اقتداء العدلين وإن لم يحصل به الاطمئنان. (الحائري). * الأقوى كفايه اقتداء العدلين في جواز الاقتداء وإن لم يحصل الاطمئنان الشخصي، كما تقدم. (المرعشي).
- ٣- ٣. كما هو المنصوص، ولعله تمام الموضوع كما يظهر من بعض الأخبار. (الرفيعي).
- ٤- ٤. مع حصول العلم العادي لا إشكال فيه. (حسين القمي).
- ٥- ٥. لا وجه للشرط المذكور بعد اعتبار الاطمئنان عند العقلاء وإمضائه شرعاً. (تقي القمي).
- ٦- ٦. بعد فرض الاطمئنان في الشرط تأمل، بل منع. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٧- ٧. لا دليل على هذا الشرط. (الفاني). * بل مطلقاً، وثبت أيضاً بشهاده عدل واحد، بل بشهاده ثقه. (الروحاني).
- ٨- ٨. بل مطلقاً. (الخوئي).
- ٩- ٩. بل مطلقاً، لكن الاحتياط فيه وفيما بعده حسن. (محمد الشيرازي).
- ١٠- ١٠. إلا أنه لا يجوز ترتيب أحكام الجماعه حينئذ. (الأملي).
- ١١- ١١. لا- يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادي). * في غايه الإشكال. (آل ياسين). * جوازه لا يخلو من الإشكال. (جمال الدين الكلپايگاني). * لكن لا يجوز ترتيب أحكام الجماعه. (الحكيم). * لكن لا تترتب أحكام الجماعه، بل لا ينوي الإمامه إلا بقصد الرجاء. (الميلاني). * ولكن لا- يجوز له ترتيب آثار الجماعه على صلاته، فلا يجوز له الرجوع إلى مأمومه في شكّه مع حفظه مثلاً- (البجنوردي). * ولكن ليس له أن يرتب آثار الجماعه من الرجوع عند الشكّ ونحوه. (المرعشي). * لكن لا تترتب عليه آثار الجماعه على الأقوى. (الخوئي). * لكن لا- يُترك الاحتياط بإعاده الصلاه إذا اتفق له الرجوع في الشكّ إلى المأمومين. (محمدرضا الكلپايگاني). * لكن تترتب أحكام الجماعه يتوقف على عداله الإمام. (تقي القمي). * تكليفاً، والأقوى عدم جوازه وضعاً، بمعنى أنه ليس له ترتيب آثار الجماعه. (الروحاني).

فى الأولوية بالإمام للإمام الراتب فى المسجد من غيره وإن كان الغير أفضل منه

(مسألة ١٧): الإمام الراتب فى المسجد أولى بالإمامه من غيره وإن كان غيره أفضل منه، لكنّ الأولى له تقديم الأفضل، وكذا صاحب المنزل (١) أولى من غيره المأذون فى الصلاه، وإلا فلا يجوز بدون إذنه، والأولى أيضاً تقديم الأفضل، وكذا الهاشمي أولى من غيره (٢) المساوى له فى الصفات.

ص: ٣٥٤

-
- ١- ١. ولو لم يكن مالكاً. (صدرالدين الصدر). * سواء كان مالكاً له أم لا. (المرعى).
 - ٢- ٢. لا دليل عليه من الأخبار إلا ما روى من قول النبى صلى الله عليه وآله وسلم : «قَدِّمُوا قَرِيشاً وَلَا تَقَدِّمُوا هَاشِمياً» (مطالب السؤل لابن طلحه: ٣٢، نهايه الأحكام للعلامة الحلى: ٢/٢٠٦)، وطريقه غير معلوم لو كان مسنداً، فلعله يصحّ على القول بالتسامح فى السُنن. (الشريعةمدارى).

(مسأله ١٨): إذا تشاح (١) الأئمة (٢) رغبه في ثواب الإمامه لا لغرض دنيوى (٣) رُجِحَ مَنْ قَدَّمَهُ المأمومون (٤) جميعهم (٥)، تقديمًا ناشئًا عن ترجيح شرعى، لا- لأغراض دنيويّه، وإن اختلفوا فأراد كلّ منهم تقديم شخص فالأولى (٦) ترجيح (٧) الفقيه الجامع للشرائط، خصوصاً إذا انضم إليه شدّه التقوى والورع، فإن لم يكن أو تعدّد فالأولى تقديم الأ-جود قراءه، ثمّ الأفقه (٨) فى أحكام (٩) الصلاه، ومع التساوى فيها فالأفقه فى سائر الأحكام غير ما للصلاه، ثمّ الأسنّ فى الإسلام (١٠)، ثمّ مَنْ كان أرجح فى

ص: ٣٥٥

- ١- ١. الأحوط الأولى ترك الصلاه خلف جميعهم، نعم، إذا تشاحوا فى تقديم صاحبهم وكلّ يقول: «تقدّم يا فلان» ينبغى للقوم ملاحظه المرجّحات، وينبغى للأئمة أيضاً ذلك. (الخميني).
- ٢- ٢. بعض ما ذكر من الترتيب لم نعثر على دليله، نعم، لا بأس به بقصد الرجاء. (حسين القمّي). * بعض ما ذكر من الترتيب لم نعثر على دليله. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. بحيث يقدح فى العداله. (السبزواری).
- ٤- ٤. بأن رضوا به إماماً. (المرعشى).
- ٥- ٥. بعض هذه الترجيحات لم نجد عليه دليلاً، والأحوط ترك التشاح. (الخوئي). * إنّما يكون تقديم المأمومين إياه مرجّحاً شرعياً له على غيره إذا رجع ذلك إلى رضاهم بإمامته، أو إلى كراهتهم إمامه غيره. (زين الدين).
- ٦- ٦. بعض ما ذكر من الترجيحات، بل ومن الترتيب فيه إشكال. (زين الدين).
- ٧- ٧. فى بعض الترتيب المذكور إشكال. (الحكيم). * بعض هذه الترجيحات لا دليل عليه. (الروحاني).
- ٨- ٨. الأقوى عدم كونه مرجّحاً؛ لضعف المستند، وعدم تماميّه التسامح. (المرعشى).
- ٩- ٩. فيه تأمل. (محمد الشيرازي).
- ١٠- ١٠. فيه تأمل، إلّا أن يؤوّل بالأقدم هجره، أو لم يقنّد الأسنّ بالإسلام، وحيث إنّ المستند لكلا الأمرين هو مروى الرضى والدعائم، وهما ممّا لم يثبت اعتبارهما عند المحقّقين فالخطب سهل. (المرعشى).

سائر الجهات الشرعيّة، والظاهر أنّ الحال كذلك إذا كان هناك أئمّه متعدّدون(١)، فالأولى للمأموم اختيار الأرجح بالترتيب المذكور(٢)، لكن إذا تعدّد المرجّح في بعض كان أولى ممّن له ترجيح من جهة واحدة، والمرجّحات الشرعيّة مضافاً إلى ما ذكر كثيره(٣)، لا بدّ من ملاحظتها في تحصيل الأولى، وربّما يوجب ذلك خلاف الترتيب المذكور، مع أنّه يحتمل(٤) اختصاص(٥) الترتيب(٦) المذكور(٧) بصوره التشاّح بين الأئمّه أو بين المأمومين لا- مطلقاً، فالأولى للمأموم مع تعدّد الجماعه ملاحظه

ص: ٣٥٦

- ١- ١. أو كان هناك جماعه صالحون لها وأراد المأمومون تقديم واحد منهم من دون تشاّح بينهم ولا بين الأئمّه. (البروجردى).
- ٢- ٢. بل الأولويّه في بعض ما ذكر لم ينصّ عليه، وإنّما استُفيد من اتّفاق الأصحاب. (الميلاني).
- ٣- ٣. الأقوى الأخذ بالمرجّحات المذكوره في النصوص المعتمده، وأمّا المذكوره في غير المعتمده أو في كلمات الفقهاء ممّا لم يعثر على مستند له فالأحوط ترك الترجيح به، ودليل التسامح متسامح فيه، كما أشرنا إليه مراراً. (المرعشي).
- ٤- ٤. هذا الاحتمال خلاف الظاهر، بل هو ثابت مطلقاً. (صدرالدين الصدر). * الاحتمال ضعيف، والأظهر الإطلاق. (المرعشي).
- * لكنّه بعيد. (محمدرضا الكلپايگانی، السبزواری). * هذا الاحتمال في غايه الضعف. (اللكراني).
- ٥- ٥. هذا غير محتمل. (البروجردى). * غير معلوم، بل الظاهر عدم الاختصاص بها. (الخميني).
- ٦- ٦. وظاهر النصّ الإطلاق. (محمد الشيرازي).
- ٧- ٧. لا منشأ لهذا الاحتمال من النصّ. (الشريعتمداري).

جميع الجهات في تلك الجماعة من حيث الإمام، ومن حيث أهل الجماعة: من حيث تقواهم وفضلهم وكثرتهم وغير ذلك، ثم اختيار الأرجح فالأرجح.

عدم حرمة مزاحمة الغير للإمام الراتب في المسجد إذا كان المسجد وقفًا لا ملكاً له

(مسأله ١٩): الترجيحات المذكورة إنما هي من باب الأفضليّة والاستحباب (١)، لا على وجه اللزوم والإيجاب، حتّى في أولويّة الإمام (٢) الراتب (٣) الذي هو صاحب المسجد، فلا يحرم (٤) مزاحمة الغير له (٥) وإن

ص: ٣٥٧

١- ١. لعلّ المراد مطلق الرجحان والمحبويّة. (الميلاني).

٢- ٢. الأحوط فيه الحرمة. (عبدالله الشيرازي).

٣- ٣. الأ-حوط تقديم الإمام الراتب. (عبدالهادي الشيرازي). * فيه إشكال، والاحتياط بعدم مزاحمة الإمام الراتب لا يُترك. (الخوئي). * إن لم يكن ذلك من حقّ السبق فتبطل صلاه الغير حينئذٍ، كما مرّ في أوّل فصل مكان المصلّي. (السبزواري). * لا يُترك الاحتياط بعدم مزاحمة الإمام الراتب. (حسن القمّي).

٤- ٤. الأحوط عدم مزاحمة الغير له. (الفاني). * المسأله غير صافيه من شوب الإشكال. (المرعشي).

٥- ٥. مشكل؛ لاحتمال عموم «من سبق». (حسين القمّي). * فيه نظر. (الميلاني). * ما لم تستلزم محرّماً آخر، كهتك عرض الموءن، أو وهناً في الدين، أعاذنا الله من شرور أنفسنا. (محمدرضا الكلبايگاني). * إن لم ينطبق عليه عنوان محرّم آخر من هتك مؤمن، أو ضعف عقيدته المؤمنين، أو وهن في الدين، أو غيرها من المفاسد. (السبزواري). * لا يبعد صدق «الموقف لمن سبق» بالنسبة إلى الإمام الراتب. (محمّد الشيرازي). * الأحوط لزوماً ترك المزاحمة. (السيستاني).

كان مفضولاً من سائر الجهات أيضاً إذا كان المسجد وقفاً (١) لا ملكاً (٢) له (٣)، ولا لمن لم يأذن لغيره في الإمامه.

في كراهه إمامه بعض الأشخاص كالأجذم والأبرص والأغلف وغيرهم إلا لمثالهم

(مسألة ٢٠): يكره (٤) إمامه (٥) الأجذم (٦) والأبرص، والأغلف (٧).

ص: ٣٥٨

- ١- ١. أي مكان الصلاة. (الفيروز آبادي).
- ٢- ٢. أريد من المسجد المملوك المكان المعد للصلاة من طرف مالكة، أو المسجد الذي كانت أرضها ملكاً له قبل جعله مسجداً. (المرعشي). * فلا يكون مسجداً حينئذٍ، إلا إذا أريد من المسجد مطلقاً ما أُعد للصلاة فيه. (السبزواري). * في هذا الفرض لا يكون مسجداً إلا بالمعنى الأعم. (السيستاني).
- ٣- ٣. وإن كان في تصوّر ملكية المسجد إشكال. (الحائري). * فلا يكون مسجداً. (محمدرضا الكلپايگانی).
- ٤- ٤. تقدّم الاحتياط في بعضها. (البروجردی). * لا- يُترك الاحتياط في الأولين والمحدود. (الخميني). * تقدّم الحكم بالاحتياط بالنسبة إلى الأجذم والأبرص والمحدود، وأما المتيمّم ففيه تفصيل قد مرّ. (تقى القمي).
- ٥- ٥. والأحوط عدم الائتمام في هذه الموارد، بل لا يُترك ذلك في المحدود. (الميلاني). * مستند الكراهه في أكثرها ضعيف صدوراً أو دلالة، فالأحوط الرعايه رجاءً. (المرعشي). * مرّ الاحتياط اللازم في بعضها. (اللكراني).
- ٦- ٦. مرّ الاحتياط في بعضها. (عبدالله الشيرازي). * تقدّم لزوم الاحتياط في الموارد الأربعة. (الشريعتمداري).
- ٧- ٧. لا دليل على كراهه إمامه الأغلف المعذور في ترك الختان، كما أنّه قد تقدّم أنّ الأظهر المنع في المحدود. (الروحاني).

المعدور في ترك الختان، والمحدود (١) بحد شرعي (٢) بعد توبته (٣)، ومن يكره المأمومون إمامته، والمتيمم للمتطهر، والحائض والحجّام والدبّاغ إلّا لأمثالهم (٤)، بل الأولى عدم إمامه كلّ ناقص (٥) للكامل، وكلّ كامل للأكمل.

* * *

ص: ٣٥٩

-
- ١- ١. تقدّم الإشكال في إمامته. (الحكيم). * تقدّم أنّ الأحوط ترك إمامته مطلقاً. (الآملی).
 - ٢- ٢. في المحدود الأحوط الترك، كما تقدّم. (حسين القمّي). * تقدّم أنّ الأحوط ترك الائتّمام به. (البجنوردي). * تقدّم في المسأله الحاديّه عشره أنّ الاحتياط لا يترك بعدم الائتّمام به، وبالأعرابي بعد الهجره. (زين الدين). * في المحدود الأحوط الترك. (حسن القمّي).
 - ٣- ٣. الاحتياط بعدم الائتّمام به لا يترك. (الخوئي). * لا يترك الاحتياط بعدم الاقتداء به مطلقاً، كما تقدّم. (السيستاني).
 - ٤- ٤. بل مطلقاً في بعضهم. (الخميني). * والأولى الإطلاق. (محمّد الشيرازي).
 - ٥- ٥. قد مرّ أنّ ذلك هو الأحوط إذا كان موجّباً لنقص في أفعال الصلاه وأقوالها في غير ما استثنى، كما أشرنا سابقاً إلى شبهه إطلاق لا يوءمّ المقيّد بالمطلق لأمثالها. (آقاضياء).

فى مستحبات الجماعه و مكروهاتها

(١)

الامور المسحبه فى صلاه الجماعه هى:

أما المستحبات فأمور (٢):

أحدها: وقوف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلاً واحداً، و خلفه لو كانوا أكثر

أحدها (٣): أن يقف (٤) المأموم (٥) عن يمين (٦)

ص: ٣٦٠

١- ١. أقول: لا بأس بالعمل بجميعها رجاءً. (آقاضياء).

٢- ٢. قد مرّ مراراً أنّ كثيراً من السنن والمكروهات فى أبواب الطهاره والصلاه والحجّ وغيرها غير جديره بالاستناد إليها؛ لضعف الصدور أو الدلاله، وعدم تماميه قاعدتي التسامح والتلازم، فإذن الأحوط الرجاء فى الفعل والترك. (المرعشى). * إثبات الاستحباب فى الجميع مشكل، فلا بدّ من إتيانها برجاء المطلقيه. (الأملى). * بعض المستحبات المذكوره فى الفصل ضعيف المستند، فيؤتى بها برجاء المطلقيه، وكذا فى المكروهات فتترك رجاءً. (زين الدين).

٣- ٣. فى ثبوت بعضها إشكال، فاللزام الإتيان بها برجاء المطلقيه، وكذا فى المكروهات. (الحكيم).

٤- ٤. الأحوط _ كما تقدّم منّا _ عدم التساوى ولو بالتفاوت اليسير. (المرعشى).

٥- ٥. استحباب ما ذكر وإن كان غير بعيد لكنّ الاحتياط لا يترك مهما أمكن، مع رعايه عدم التساوى فى الواحد مع الإمام، وكون الأكثر خلفه ولو بمقدار شبر. (حسين القمى). * لا يترك الاحتياط بوقوف الرجل الواحد عن يمين الإمام. (حسن القمى).

٦- ٦. المـ استفاد من نـ صوص الباب (وسائل الشيعه: الباب (٢٣) من أبواب صلاه الجماعه). أنّ الـ مأموم إذا كان رجلاً واحداً يلزم أن يقف جنب الإمام عن يمينه، وإن كان أكثر أو كان امرأه يجب أن يقف خلفه ووراءه. (تقى القمى).

الإمام (١) إن كان رجلاً واحداً، وخلفه إن كانوا أكثر (٢)، ولو كان المأموم امرأة واحدة وقفت (٣) خلف الإمام على الجانب الأيمن (٤) بحيث يكون سجودها محاذياً لركبه الإمام (٥) أو قدمه، ولو كُنَّ أزيد وقفن خلفه، ولو كان رجلاً واحداً وامرأة واحدة أو أكثر وقف الرجل عن يمين الإمام والامرأة خلفه، ولو كانوا رجالاً ونساءً اصطفوا خلفه، واصطفّت النساء (٦) خلفهم (٧)، بل الأحوط (٨)

ص: ٣٦١

- ١-١. وجوب وقوف المأموم الواحد عن يمين الإمام والمتعّد خلفه إن لم يكن أظهر فلا ريب في أنّه أحوط. (الخوئي).
- ٢-٢. تعيّن وقوف المأموم الواحد عن يمين الإمام والمتعّد خلفه إن لم يكن أقوى فهو أحوط. (زين الدين).
- ٣-٣. الأفضل وقوفها وراءه، ثمّ دونه وقوفها محاذيةً لقدميه، ثمّ دونه محاذاتها لركبتيه. (المرعشي).
- ٤-٤. أو وقفت خلفه بحيث تكون وراءه. (الخوئي).
- ٥-٥. هذا أقلّ ما يجزى من التأخّر في موقف المرأة من الرجل، كما مرّ في بحث المكان. (السيستاني).
- ٦-٦. لا يُترك الاحتياط بعدم وقوع المرأة واسطه لارتباط الرجل بالجماعة. (محمدرضا الكليبايگاني).
- ٧-٧. لا يُترك الاحتياط بعدم وقوع المرأة واسطه لارتباط الرجل بالإمام. (الحائري).
- ٨-٨. لا- ينبغي تركه. (البروجردى، الشاهرودى). * لا- يُترك في تأخّر المأمومين عن الإمام والرجال عن النساء (وسائل الشيعة: الباب (٢٣) من أبواب صلاة الجماعة). (المرعشي). * لا يُترك، خصوصاً في بعضها، كعدم واسطه صفّ النساء لصفّ الرجال. (اللنكراني).

مراعاة (١) المذكورات (٢)، هذا إذا كان الإمام رجلاً، وأمّا في جماعه النساء (٣) فالأولى (٤) وقوفهنّ (٥) صفّاً واحداً (٦) أو أزيد من غير أن تبرز (٧) إمامهنّ (٨) من بينهنّ.

ص: ٣٦٢

- ١- ١. لا بأس بتركه. (محمّد الشيرازي).
- ٢- ٢. لا- ينبغي ترك هذا الاحتياط. (البجنوردي). * بل لزوم تأخر المأمومين المتعدّدين عن الإمام وتأخر النساء عن الرجال لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازي). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الخوئي). * لا يُترك في كون النساء خلف الرجال. (السبزواري). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * لا ينبغي تركه. (الروحاني).
- ٣- ٣. قد عرفت الإشكال في إمامه النساء. (الكوه كَمَرِي). * مرّ الإشكال في إمامه المرأة. (اللكراني).
- ٤- ٤. قد تقدّم أنّ مشروعيّة إمامه المرأة لمثلها تختصّ بصلاة الجنّاه والنافله المشروطه بالجماعه، ومقتضى النصوص (كذا في الأصل). لزوم عدم بروزها في الصفّ. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. بل الأحوط، ولا يُترك. (السيستاني).
- ٦- ٦. تقدّم اشتراط الذكوره في وجهه. (حسين القمّي).
- ٧- ٧. الأحوط تأخرهنّ عن إمامهنّ ولو بقليل. (المرعشي).
- ٨- ٨. والأحوط تقدّم الإمام يسيراً. (الخميني).

الثاني: وقوف الإمام في وسط الصف

الثاني: أن يقف الإمام (١) في وسط الصف (٢).

الثالث: وقوف أهل الفضل في العلم والكمال والعقل والورع والتقوى في الصف الأول

الثالث: أن يكون في الصف الأول أهل الفضل (٣) ممن له مزية في العلم والكمال، والعقل والورع والتقوى، وأن يكون يمينه (٤) لأفضلهم (٥) في الصف الأول؛ فإنه أفضل الصفوف (٦).

الرابع: الوقوف في القرب من الإمام

الرابع: الوقوف في القرب من الإمام (٧).

الخامس: الوقوف في ميامن الصفوف لأنها أفضل من مياسرها بعكس صلاه الجنازه

الخامس: الوقوف في ميامن الصفوف فإنها أفضل من مياسرها، هذا في غير (٨) صلاه الجنازه (٩)، وأما فيها فأفضل

ص: ٣٦٣

-
- ١-١. الحكم باستجابته مشكل، فالأحوط رعايته برجاء المطلوبية. (المرعشي).
 - ٢-٢. لا يقصد به الورود على الأحوط. (حسين القمي).
 - ٣-٣. الأحوط الاقتصار في الحكم بالاستجباب على أولى الأحلام والنهي، والتعديه إلى غير هذه الجهة لا تخلو من إشكال. (المرعشي).
 - ٤-٤. الحكم باستجباب هذا محل تأمل. (المرعشي).
 - ٥-٥. لم نعثر بالنص على هذه الخصوصية، نعم، لا بأس به برجاء المطلوبية. (حسين القمي).
 - ٦-٦. في غير صلاه الجنازه، كما سيأتي، وكان الأنسب أن يستثنى ذلك هاهنا. (الميلاني).
 - ٧-٧. الحكم باستجابته مشكل. (المرعشي).
 - ٨-٨. هذا الاستثناء لا ينبغي تركه، وهو مناسب للرابع دون الخامس. (الشاهرودي).
 - ٩-٩. هذا الاستثناء لا يناسب هذا الحكم. (البروجردى). * ينبغي أن يكون ذلك استثناء من قوله: «فإنه أفضل الصفوف» في الثالث، ولا يناسب المقام، ولعله من خلط الناسخ. (مهدى الشيرازي). * لا يخفى ما في الاستثناء. (الخميني). * هذا استثناء عما ذكره في الأمر الثالث من أفضلية الصف الأول، ولعل ذكره هنا سهو من قلم الناسخ. (السيستاني). * ينبغي أن يكون هذا استثناء من ذيل الأمر الثالث. (اللكراني).

السادس: اعتدال الصفوف، و سد الفرج فيها، والمحاذاه بين المناكب

السادس: إقامه الصفوف واعتدالها، وسد الفرج الواقعه فيها، والمحاذاه بين المناكب.

السابع: تقارب الصفوف بعضها من بعض بأقل من مقدار مسقط الإنسان إذا سجد

السابع: تقارب الصفوف (٢) بعضها من بعض (٣)، بأن لا يكون (٤) ما بينها أزيد من مقدار (٥) مسقط جسد الإنسان إذا سجد.

ص: ٣٦٤

١- ١. سيما لو كان الميت امرأه؛ للمرسله المرويّه في ذيل كتاب الآداب لشيخنا الطبرسي قدس سره . (المرعشي). * هذا استثناء من الثالث والرابع. (السبزواري).

٢- ٢. بحيث تعدّ جميعها صفوف جماعه واحده. (المرعشي). * في غير المرأه الواقفه خلف رجل _ وبالأخصّ غير المحرم _ فإنّ الأولى ترك إصااق مسجدها عن (كذا في الأصل، والظاهر (عند). قدمه. (محمّد الشيرازي).

٣- ٣. تقدّم أنّه الأحوط. (عبدالله الشيرازي).

٤- ٤. تقدّم أنّه أحوط. (البروجردى). * وقد مرّ أنّه أحوط. (محمدرضا الكلپايگانی، حسن القمّي). * مرّ أنّه أحوط. (اللكراني).

٥- ٥. التحديد به مستنده خبر الدعائم (دعائم الإسلام: ١/١٥٦)، والاستناد إليه مشكل، والأمتن التحديد بما لا يتخطّى، وهو المذكور في المستند [و]المعتبر (مستند الشيعة: ٨/٦٦، المعتبر: ٢/٤١٩)، ثمّ ليعلم أنّ التقارب المبحوث عنه هنا هو التقارب الزائد على ما يعتبر في صحّه الجماعه من التقارب، وأمّا التقارب المصحّح فهو ممّا يجب رعايته. (المرعشي).

الثامن: كون صلاه الإمام بصلاه أضعف من خلفه

الثامن: أن يصلى الإمام بصلاهٍ أضعفٍ من خلفه (١)، بأن لا يطيل (٢) فى أفعال الصلاه من القنوت والركوع والسجود إلا إذا علم حبّ التطويل من جميع المأمومين.

التاسع: اشتغال المأموم المسبوق بالتمجيد و التسبيح و التهليل إذا أكمل القراءة قبل ركوع الإمام

التاسع: أن يشتغل (٣) المأموم المسبوق (٤) بتمجيد الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتحميد والثناء إذا أكمل القراءة (٥) قبل ركوع الإمام، ويُبقي (٦) آيه (٧) من قراءته ليركع بها.

العاشر: عدم قيام الإمام بعد التسليم حتى يتم من خلفه صلاته من المسبوقين

العاشر: أن لا يقوم الإمام (٨) من مقامه بعد التسليم، بل يبقى على هيئه المصلّى حتّى يتمّ من خلفه صلاته من المسبوقين أو الحاضرين لو كان الإمام مسافراً، بل هو الأحوط، ويستحبّ له أن يستنّب من يتمّ بهم الصلاه عند مفارقتها لهم، ويكره استنابه المسبوق بركعه أو أزيد، بل الأولى عدم استنابه من لم يشهد الإقامه.

الحادى عشر: إسماع الإمام من خلفه القراءة الجهرية والأذكار بلا علوٍ مفرط

الحادى عشر: أن يُسمع الإمام (٩) من خلفه القراءة الجهرية والأذكار ما

ص: ٣٦٥

- ١- ١. وألحق به بعضهم ما لو كان المأموم على استعجال لحاجه أو شغل يخاف الفوت فى حقّه، وفيه إشكال. (المرعى).
- ٢- ٢. وبأن لا يعجل بحيث يشقّ على الضعفاء الوصول إليه. (الخميني).
- ٣- ٣. فيه إشكال. (المرعى).
- ٤- ٤. بركعه أو ركعتين. (الفيروز آبادي).
- ٥- ٥. أى قرب إكمالها. (اللانكراني).
- ٦- ٦. النصوص فى المقام متعارضة، فما أفاده خلاف الاحتياط اللازم رعايته. (تقى القمى).
- ٧- ٧. أو يتمّها ويشغل بما ذكر. (الخميني).
- ٨- ٨. ذهب بعضهم إلى استحباب العكس أيضاً. (المرعى).
- ٩- ٩. سيّما التشهد والتسليم. (المرعى).

لم يبلغ العلو المفرط.

الثاني عشر: إطلاله الإمام ركوعه إذا أحس بدخول شخص ضعف ما كان

الثاني عشر: أن يطيل ركوعه إذا أحس بدخول شخص ضعف ما كان يركع انتظاراً للدخيلين، ثم يرفع رأسه وإن أحس بدخول.

الثالث عشر: قول المأموم عند الفراغ من سورة الفاتحة: الحمد لله رب العالمين

الثالث عشر: أن يقول المأموم عند فراغ الإمام من الفاتحة: الحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: قيام المؤمنين عند قول المؤذن: قد قامت الصلاة

الرابع عشر: قيام المأمومين عند قول المؤذن (١) قد قامت الصلاة.

الامور المكروهة في صلاة الجماعة:

وأما المكروهات فأمر (٢) أيضاً:

أحدها: وقوف المأموم وحده في صف وحده مع وجود موضع في الصفوف

أحدها: وقوف المأموم (٣) وحده في صف وحده مع وجود موضع في الصفوف، ومع امتلائها فليقف آخر الصفوف أو حذاء (٤) الإمام (٥).

الانشغال بالنافله بعد قول المؤذن: قد قامت الصلاة، أو عند الشروع فيه

الثاني: التنفل بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة، بل عند الشروع (٦) في الإقامه.

الثالث: اختصاص الإمام الدعاء لنفسه إن اخترعه من عنده دون الأدعية المأثوره

الثالث: أن يخص الإمام نفسه بالدعاء إذا اخترع (٧) الدعاء (٨) من عند

ص: ٣٦٦

١- ١. أي المقيم، فالإطلاق عنائي مسامحي. (المرعشي).

٢- ٢. الأولى ترك أكثرها رجاء؛ لضعف المستند. (المرعشي). * إثبات الكراهه في الجميع مشكل. (الآمل).

٣- ٣. سواء تضايقت الصفوف، أم لا. (المرعشي).

٤- ٤. لعل رفع الكراهه بوقوفه حذاء الإمام. (حسن القمي). * إذا كان المراد من الحذاء الجنب يشكل الحكم بالجواز. (تقي القمي).

٥-٥. ولعله الأفضل. (المرعشى).

٦-٦. ولعله الأظهر. (المرعشى).

٧-٧. بل مطلقاً، فينبغي فى المأثوره تغيير مواضع الاختصاص إلى التعميم. (البروجردى).

٨-٨. بل مطلقاً إن لم يكن مختصاً بخصوص الإمام. (السبزوارى). * بل مطلقاً، فيختار الأدعيه المأثوره العامه، أو يغير مواضع الاختصاص. (اللكراني).

نفسه، وأما إذا قرأ (١) بعض الأدعية المأثورة (٢) فلا (٣).

الرابع: التكلم بعد قول المؤذن: قد قامت الصلاة، بل يكره في غير الجماعة أيضاً

الرابع: التكلم بعد قول المؤذن: قد قامت الصلاة، بل يكره في غير الجماعة أيضاً، كما مرّ، إلا أنّ الكراهه فيها أشدّ، إلا أن يكون المأمومون اجتمعوا من شئى وليس لهم إمام، فلا بأس أن يقول بعضهم لبعض: تقدّم يا فلان.

الخامس: إسماع المأموم الإمام ما يقوله كلاً أو بعضاً

الخامس: إسماع المأموم الإمام ما يقوله (٤) بعضاً أو كلاً.

السادس: ائتمام الحاضر بالمسافر و بالعكس مع اختلاف صلاتهما قصراً و تماماً

السادس: ائتمام الحاضر بالمسافر (٥) والعكس، مع اختلاف (٦) صلاتهما قصراً وتماماً، وأما مع عدم الاختلاف كالائتمام في الصبح والمغرب فلا- كراهه، وكذا في غيرهما أيضاً مع عدم الاختلاف، كما لو ائتم القاضى بالموءدى أو العكس، وكما في مواطن التخيير إذا اختار المسافر

ص: ٣٦٧

١- ١. لا- يبعد كراهته أيضاً إذا قرأ بعنوان أنّه يدعو لنفسه. (حسين القمى). * لا- يفرق في النص بين الأدعية المأثورة وغيرها. (حسن القمى).

٢- ٢. الأفضل اختيار الأدعية العامّة. (الفانى).

٣- ٣. بل لا يبعد كراهته أيضاً إذا لم يضمّ الجماعة إلى نفسه بتغيير اللفظ أو إضافه لفظ. (مهدى الشيرازى). * الأولى أن يقرأها بنحو لا يخصّ نفسه رجاء. (الميلانى).

٤- ٤. إلا- تكبيره الإ-حرام فإنّه يسمعها؛ لئلا يبقى الإمام في انتظار دخوله في الجماعة، وكذا كلّ كلام أدّاه من الآيات والأدعية في مقام تنبيه الإمام من سهوه في الجهر والإخفات والزياده والنقيصه ونحوها. (المرعشى).

٥- ٥. الظاهر أنّ كراهه ائتمام أحدهما بالآخر هو كونه أقلّ ثواباً بالإضافه إلى ائتمام كلّ منهما بمن يمثله، لا بالإضافه إلى صلاه المنفرد. (الميلانى).

٦- ٦. مطلقاً؛ فإنّ المناطق الحاضر والقاصر، لا المقصّر والمتمّم. (الفيروز آبادى).

التمام، ولا- يلحق نقصان الفرضين بغير القصر والتمام بهما في الكراهه، كما إذا اتّم الصبح بالظهر، أو المغرب بالعشاء، أو بالعكس.

الجواز لكل من الإمام والمأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر أن لا يسلم و ينتظر

(مسألة ١): يجوز لكل من الإمام والمأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر بأن كان مقصراً والآخر متمماً، أو كان المأموم مسبوقاً أن لا يسلم و ينتظر (١) الآخر حتّى يتمّ صلاته ويصل إلى التسليم فيسلم معه، خصوصاً للمأموم إذا اشتغل بالذكر والحمد ونحوهما إلى أن يصل الإمام، والأحوط (٢) الاقتصار (٣) على صورته لا تفوت الموالاه، وأمّا مع فواتها (٤) ففيه إشكال (٥) من غير فرق بين كون المنتظر هو الإمام أو المأموم.

ص: ٣٦٨

١- ١. بشرط أن لا يكون بقصد الورود. (تقى القمّي).

٢- ٢. بل لا- يخلو من قوّه. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الفاني). * بل الأقوى إذا كان فوت الموالاه ماحياً لصوره الصلاه، أمّا الموالاه بمعنى المتابعه العرفيه فقد تقدّم عدم وجوبها وإن كانت أحوط. (زين الدين).

٣- ٣. لا- يُترك. (الخميني). * بل هو الأظهر إذا كان الانتظار مجرّداً عن الذكر ونحوه، وأمّا معه فلا تفوت الموالاه؛ لأنّ كلّ ما ذكّر الله به فهو من الصلاه. (الخوئي). * بل الأظهر، ولكن لا تفوت الموالاه مع الاشتغال بالذكر ونحوه. (السيستاني).

٤- ٤. لو اشتغل بالذكر والدعاء ونحوهما فالظاهر عدم فوت الموالاه به، بل لا يبعد جواز الانتظار حينئذٍ ولو فرض فواتها. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * ولكن إذا اشتغل بالذكر أو القرآن أو الدعاء فلا تفوت الموالاه، إلّا إذا كان الفصل كثيراً جدّاً بحيث خرجت عن صورته الصلاه. (محمدرضا الكلبيگانی).

٥- ٥. بل منع. (آل ياسين). * قوى إذا كان فواتها ماحياً لصوره الصلاه، وإلّا فضعيف. (الحكيم). * إذا لم يشتغل بالذكر والحمد ونحوها، أو كان طول الانتظار ماحياً لصوره الصلاه أو الجماعه. (الميلاني). * إن تحقّق فوت الموالاه بأن لا يكون مشغولاً بذكر أو دعاء ممّا يحسب من الصلاه. (البجنوردی). * لا ريب في البطلان لو أدّى تركها إلى انمحاء الصوره الوجدانيه. (المرعشي). * عند محو صورته الصلاه، وإلّا فلا إشكال. (الأملي). * في غير الاشتغال بالذكر والدعاء ما لم يحصل محو الصوره. (السبزواری). * بل منع. (محمد الشيرازی). * لا إشكال في عدم جوازه مع فوت الموالاه، نعم، لا تفوت الموالاه مع الاشتغال بالذكر؛ لأنّه من الصلاه. (الروحاني).

فيما لو شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنه سجد معه سجدتين أو واحده

(مسأله ٢): إذا شك المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنه سجد معه السجدين، أو واحده يجب (١) عليه الإتيان بأخرى (٢) إذا لم يتجاوز المحل.

حكم ما لو اقتدى المغرب بعشاء الإمام و شك في حال القيام أنه الرابعه أو الثالثه

(مسأله ٣): إذا اقتدى المغرب بعشاء الإمام وشك في حال القيام أنه الرابعه أو الثالثه ينتظر (٣) حتى يأتي الإمام بالركوع والسجدين حتى يتبين له الحال، فإن كان في الثالثه أتى بالبقية (٤) وصحت (٥)

ص: ٣٦٩

- ١- ١. فيه إشكال؛ فإن مقتضى إطلاق: «ولا- على من خلف الإمام» أنه لا اعتبار بسهو المأموم، ولا بد له من متابعه الإمام، ولا يُترك الاحتياط الذي يكون طريق النجاه. (تقى القمي).
- ٢- ٢. لا يبعد رجوع المأموم إلى حفظ الإمام. (الجواهر). * احتياطاً، ثم إعادته الصلاه. (حسين القمي).
- ٣- ٣. على نحو لا تفوت الموالاه. (تقى القمي).
- ٤- ٤. مع رابعه الإمام، وكذا في الفرض الثاني يشهد ويسلم معه. (البروجردى). * مع رابعه الإمام وبقية صلاته. (المرعشي).
- ٥- ٥. مع حفظ المتابعه. (عبدالله الشيرازي).

الصلاه (١)، وإن كان فى الرابعه يجلس ويتشهد ويسلم ثم يسجد (٢) سجدتى (٣) السهو (٤) لكل (٥) واحد من الزيادات (٦) من قوله: «بحول الله»

ص: ٣٧٠

-
- ١- ١. إذا لم تُفَتِّ الموالاه فى الصورتين. (حسين القمى). * إن لم تُفَتِّ الموالاه والمتابعه. (المرعشى).
 - ٢- ٢. على الأحوط، كما يأتى. (البروجردى). * على الأحوط الأولى. (السيستانى). * لخصوص القيام احتياطاً. (اللكرانى). * وجوب سجدتى السهو لكل زياده ونقيصه مبنى على الاحتياط. (تقى القمى).
 - ٣- ٣. استحباباً. (الجواهرى، الفيروز آبادى). * على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم الوجوب فيها، نعم، لا ينبغى ترك الاحتياط لقيامه. (الخمينى). * على الأحوط، ولا بأس بتركهما فى غير زياده القيام. (حسن القمى).
 - ٤- ٤. على الأحوط والأولى. (الكوه كمرى، عبد الهادى الشيرازى). * بناءً على وجوبهما لكل زياده، لا سيما للقيام فى غير محلّه. (الميلانى). * على الأحوط. (الشريعتمدارى). * وجوبه لكل زياده مبنى على الاحتياط. (الخوئى). * تجبان للقيام إذا تلبس معه بتسبيح أو قراءه، وإن كان السجود لكل زياده أحوط. (زين الدين). * على الأحوط الأولى. (الروحانى).
 - ٥- ٥. على الأولى. (الفانى).
 - ٦- ٦. على الأحوط، لا سيما لزياده القيام. (آل ياسين). * فى القيام، وأما فى غيره فعلى الأحوط. (الشاهرودى). * هذا بالنسبه إلى القيام، وأما فى غيره مبنى على القول بلزوم سجدتى السهو فى كل زياده ونقيصه. (البجنوردى). * على الأحوط. (محمّد الشيرازى، السبزوارى).

وللقيام وللتسيحات إن أتى بها أو ببعضها.

فيما لو رأى المأموم من عادل كبيره

(مسأله ٤): إذا رأى من عادل كبيره (١) لا يجوز الصلاه خلفه إلا أن يتوب مع فرض بقاء الملكه (٢) فيه (٣)، فيخرج عن العداله بالمعصيه، ويعود إليها بمجرد التوبه.

عدم صحه الاقتداء فيما لو رأى الإمام يصلى و لم يعلم أنها من اليوميه أو النوافل

(مسأله ٥): إذا رأى الإمام يصلى ولم يعلم أنها من اليوميه أو من النوافل لا يصح الاقتداء به (٤)، وكذا إذا احتمل أنها من الفرائض التي لا يصح اقتداء اليوميه بها، وإن علم أنها من اليوميه لكن لم يدر أنها أيه صلاه من الخمس، أو أنها أداء أو قضاء، أو أنها قصر أو تمام لا بأس بالاقتداء (٥)، ولا يجب إحراز ذلك قبل الدخول، كما لا يجب إحراز أنه في أى ركعه،

ص: ٣٧١

١-١. عند العادل ولو لم تكن عند الرائي. (صدرالدين الصدر). * بل وصغيره مع العمد، والالتفات التفصيلي لحرمتها. (كاشف الغطاء). * ولا محمل صحيح لارتكابها. (الخميني). * عند الإمام والرائي، وفي صورته اختلاف نظرهما اجتهداً أو تقليداً في كون المرتكب - بالفتح - كبيره أو صغيره إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (المرعشي). * كبيره عند العادل نفسه وإن لم تكن كبيره عند الرائي. (زين الدين). * الظاهر أنه لا فرق بين الكبيره والصغيره من حيث الإخلال بالعداله. (تقى القمي).

٢-٢. قد مرّ غير مرّه الكلام في حقيقه العداله، وأنّ ذهابها بالكبيره حقيقى كما أنّ عودها بالتوبه كذلك لا تعبدي. (المرعشي). * قد ناقشنا في اعتبار الملكه في العداله. (تقى القمي).

٣-٣. على القول باعتبارها في العداله. (السيستاني).

٤-٤. بل لا يبعد صحه الاقتداء رجاءً مع انكشاف كونه فريضه يوميه. (أحمد الخونسارى).

٥-٥. مع ترك القراءه. (حسين القمي).

في القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهواً

(مسأله ٦): القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهواً زيادته مرّه واحده في كلّ ركعه، وأمّا إذا زاد في ركعه واحده أزيد من مرّه كأن رفع رأسه قبل الإمام سهواً ثم عاد للمتابعه ثم رفع أيضاً سهواً ثم عاد فيشكل (١) الاغتفار، فلا- يُترك الاحتياط (٢) حينئذ بإعادة الصلاه بعد الإتمام، وكذا في زياده السجده القدر المتيقن اغتفار زياده سجدين (٣) في ركعه (٤)، وأمّا إذا زاد أربع (٥) فمشكل (٦).

الحكم فيما لو كان الإمام يصلي أداء أو قضاء يقينياً والمأموم منحصرأ بمن يصلي احتياطياً

(مسأله ٧): إذا كان الإمام يصلي أداء أو قضاء يقينياً والمأموم منحصرأ بمن يصلي احتياطياً يشكل (٧)

ص: ٣٧٢

- ١- ١. له أن لا يعود ثانياً فتصحّ صلاته. (الفاني).
- ٢- ٢. لا بأس بتركه، وكذا ما بعده. (محمد الشيرازي).
- ٣- ٣. فيما زاد على السجده الواحد للمتابعه في كلّ سجده إشكال. (الحائري). * بل المغتفر زياده سجده في كلّ سجده، فإذا عاد في سجده واحده أزيد من مرّه فيشكل. (محمدرضا الكلبايگاني).
- ٤- ٤. في كلّ سجده سجده، وأمّا زياده سجدين في سجده فمحلّ إشكال أيضاً. (الخميني). * بل سجده لكلّ سجده. (السيستاني).
- ٥- ٥. بل ثلاثاً. (حسين القمّي، المرعشي).
- ٦- ٦. وكذا إن زاد مرّتين في سجده واحده. (الكوه كمری). * وكذا إذا زاد اثنين في سجده واحده. (الميلاني). * وكذا إذا زاد مرّتين في سجده واحده. (عبدالله الشيرازي، زين الدين). * وكذا إذا زاد سجدين في سجده واحده. (اللكراني).
- ٧- ٧. إجراؤه لا يخلو من قوّه. (الجواهری). * مورد هذا الإشكال هو الرجوع إلى المأموم المذكور في عدد الركعات إذا كان هو الحافظ له دون غيره وإن لم ينحصر المأموم به، أمّا اغتفار زياده الركن في صلاته فلم يظهر للإشكال فيه ولا لتخ- صيص الإشكال بما إذا انحصر المأموم به وجهه أصلاً. (النائني، جمال الدين الكلبايگاني). * لا بأس به؛ لأنّه على تقدير وجوبه جماعةً واقعاً فيترتب عليه أحكامها. (آقاضيء). * لا- إشكال في اغتفار زياده الركن للمتابعه، ورجوع المأموم إلى الإمام في مفروض المتن، نعم، يشكل رجوع الإمام إلى المأموم الذي يصلي قضاءً احتياطياً مطلقاً وإن لم ينحصر، ولعلّ ما وقع منه قدس سره من سهو القلم. (آل ياسين). * لا إشكال في غير رجوع الإمام إلى المأموم في عدد الركعات. (محمد تقی الخونساری، الأراكي). * أمّا زياده الركن للمتابعه فلا- يمنع، فإنّ صلاه المأموم إن كانت مطلوبه منه واقعاً صحّت الجماعة ولحقه حكمها، وإن لم تكن مطلوبه فلا- ضرر بزياده الركن فيها، وكذا رجوع المأموم إذا شكّ إلى حفظ الإمام، نعم، لو رجع الإمام إلى المأموم أشكل الحكم بصحّه صلاه الإمام؛ لعدم إحراز أنّ صلاه المأموم مطلوبه، إلّا إذا وقعت على نحو تشرع فيه الجماعة، كما لو صلاها قبل فرادى. (كاشف الغطاء). * لا- بأس برجوع المأموم إلى الإمام، كما أنّه لا- بأس بزياده الركن متابعه للإمام. (الخميني). * لا

إشكال فى إجراء المأموم أحكام الجماعة على صلاته. (محمدرضا الكليپايگانی). * لا إشكال فى إجراء حكمها بالنسبة إلى المأموم. (حسن القمى). * الإشكال يختصّ برجوع الإمام إلى المأموم، لا العكس، ولا فرق بين الانحصار وعدمه، كما أنّه لا فرق بين كون الأمر بالاحتياط مولويّاً أو إرشادياً. (تقى القمى). * الإشكال إنّما هو من طرف الإمام، وأمّا من طرف المأموم فيجوز له الرجوع إليه، وتُغتفر زياده الركن له. (اللكراني).

- ١- ١. الأظهر إجراؤه. (الفيروز آبادي). * إنما يشكل ذلك في حق الإمام، وأما المأموم المحتاط فلا مانع من إجراء حكمها. (الإصفهاني). * هذا الإشكال بالنسبة إلى الإمام لا إشكال فيه، وأما المأموم المحتاط فلا إشكال في جريان حكم الجماعة في حقه وفي براه ذمته بذلك. (الإصطهباناتي). * لا إشكال في إجرائه من طرف المأموم. (مهدى الشيرازي). * في إطلاقه نظر، مع أنه يختص بالإمام ولا يجري في المأموم. (الحكيم). * في حق الإمام دون المأموم. (الشاهرودي). * في حق الإمام، وأما في المأموم المحتاط فلا إشكال في إجراء حكمها. (أحمد الخونساري). * في إطلاق الإشكال نظر؛ إذ الموجه عدم رجوع الإمام إلى المأموم المحتاط بالاحتياط الندي في الشك في عدد الركعات، سواء كان هناك انحصار في المأموم أم لا، وأما المأموم المحتاط لزوماً أو ندباً فيرجع إلى الإمام، وتجرى في حقه أحكام الجماعة من الاغتفار والرجوع عند الشك ونحوهما من الآثار. (المرعشي). * لا مانع من إجراء حكم الجماعة بالنسبة إلى المأموم المحتاط. (الأملي).
- ٢- ٢. الإشكال في طرف الإمام فقط؛ فإنه لا يرجع إلى المأموم لو شك. (محمد الشيرازي).
- ٣- ٣. الظاهر عدم الإشكال في براه ذمه المأموم المحتاط في هذه الصورة. (الحائري). * الظاهر أنه لا إشكال في إجراء حكمها بالنسبة إلى المأموم. (حسين القمي). * لا بأس برجوع المأموم إلى الإمام وتغفر زياده الركن للتبعيه، نعم، لا يجوز رجوع الإمام إلى هذا المأموم ولو لم يكن المأموم منحصراً فيه. (الكوه كمرى). * بالنسبة إلى الإمام دون المأموم. (صدرالدين الصدر). * إنما يشكل إجراء حكمها من طرف الإمام، لا من طرف المأموم، فيجوز للمأموم الرجوع إلى الإمام عند الشك وتغفر له زياده الركن للمتابعه، نعم، يشكل رجوع الإمام إليه إذا عرض الشك له. (البروجردى). * من طرف الإمام، وأما المأموم فلا- بأس بإجراء أحكام الجماعة عليه، إلا إذا كانوا متعددين فإنه حينئذ يشكل إجراؤها؛ للفصل بمن لم تبرز صحه جماعته. (عبدالهادي الشيرازي). * حق التعبير أن يقال: يشكل رجوع الإمام إلى المأموم المحتاط في صلاته مطلقاً وإن كان منحصراً، وانحصر الضابط فيه، وأما هو فيرجع إلى الإمام وتغفر في حقه زياده الركن. (الميلاني). * هذا بالنسبة إلى الإمام، وأما المأموم فلا مانع من إجراء حكمها عليه. (البجنوردى). * لا مانع للمأموم من إجراء أحكامها. (عبدالله الشيرازي). * إنما يشكل ذلك من الإمام دون رجوع المأموم، ولا إشكال في اغتفار زياده الركن. (الشريعتمداري). * يجوز للمأموم الرجوع إلى الإمام في الشك في الركعات وتغفر له زياده الركن، وأما الإمام فلا يجوز له الرجوع إلى هذا المأموم في الشك في الركعات، انحصر المأموم أم لا. (الفاني). * من طرف الإمام، وأما المأموم فيصح له إجراء أحكامها على صلاته. (السبزواري). * لا إشكال في اغتفار زياده الركن، ولا في رجوع المأموم المحتاط إذا شك للإمام، ويختص الإشكال برجوع الإمام إلى ذلك المأموم المحتاط وإن لم ينحصر المأموم به. (زين الدين). * لا إشكال في رجوع المأموم إلى الإمام واغتفار زياده الركن، نعم، لا يجوز رجوع الإمام إلى هذا المأموم، ولا فرق في الحكمين بين انحصار المأموم به وعدمه. (الروحاني). * إنما يشكل ذلك في حق الإمام، وأما المأموم المحتاط فيجوز له إجراء حكمها، إلا مع الفصل بمحتاط آخر مع الاختلاف بينهما في جهه الاحتياط. (السيستاني).

الركن (١) (في بعض النسخ زياده جمله (ورجوع الشاكّ منهما إلى الآخر ونحوه)، ولا توجد فيما بأيدينا من النسخه الخطيه.)؛ لعدم إحراز كونها صلاه، نعم، لو كان الإمام أو المأموم أو كلاهما يصلّي باستصحاب الطهاره لا بأس بجريان حكم الجماعه (٢)؛ لأنّه وإن كان لم يحرز كونها صلاه واقعيّه لاحتمال كون الاستصحاب مخالفاً للواقع إلّا أنّه حكم شرعيّ ظاهريّ، بخلاف الاحتياط فإنّه إرشاديّ (٣) وليس حكماً (٤) ظاهريّاً، وكذا لو شكّ أحدهما في الإتيان بركن بعد تجاوز

ص: ٣٧٦

- ١- ١. لعلّ هذا من سهو القلم؛ فإنّ الإشكال في مفروض المسأله إنّما هو في رجوع الإمام الى المأموم، وأمّا رجوع المأموم الى الإمام أو اغتفار زياده الركن فلا إشكال فيه أصلاً، ولا فرق في ذلك بين انحصار المأموم به وعدمه. (الخوئي).
- ٢- ٢. الأ- حوط عدم كفايه إحراز الإمام طهارته بالاستصحاب للمأموم، بل المعتبر إحراز المأموم بنفسه طهاره الإمام وله بالاستصحاب، وكذا العكس. (الحائري). * يعتبر في إجراء حكم الجماعه إحراز المأموم بنفسه صحّه صلاه الإمام ولو بأصل معتبر، وكذا العكس. (محمدرضا الكلبيگانی).
- ٣- ٣. قد يكون شرعيّاً، كما إذا شكّ في الإتيان وهو في الوقت. (الحكيم). * لا- فرق في الإشكال بين كونه إرشادياً وكونه مولوياً. (الخوئي).
- ٤- ٤. الاحتياط حكم ظاهريّ شرعيّ إرشاديّ. (الفيروزآبادي).

المحلّ فإنّه حينئذٍ وإن لم يحرز بحسب الواقع كونها صلاه، لكن مفاد قاعده التجاوز(١) أيضاً حكم(٢) شرعيّ فهي في ظاهر الشرع صلاه.

لا يلزم على المأموم نيه الأفراد إذا فرغ الإمام من الصلاه و هو في التشهد

(مسأله ٨): إذا فرغ الإمام من الصلاه والمأموم في التشهد أو في السلام الأوّل لا يلزم عليه نيه الانفراد، بل هو باقٍ(٣) على الاقتداء(٤) عرفاً(٥).

المأموم المسبوق بركعه يجوز له القيام بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام و ينفرد

(مسأله ٩): يجوز للمأموم المسبوق بركعه أن يقوم بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام التي هي ثالثته وينفرد(٦)، ولكن يستحب(٧) له(٨) أن

ص: ٣٧٧

- ١- ١. لا بأس بالأخذ بها في الصلاه الاحتياطيه أيضاً وإن لم يحرز كونها صلاه في ظاهر الشرع؛ لأنّها إمّا صلاه واقعاً تجري فيها القاعده، أو ليست بصلاه، فلا يحتاج المكلف إلى تصحيحها لصحّه صلاته السابقه. (الخميني).
- ٢- ٢. هذا مبنيّ على اعتبار قاعده التجاوز. (تقى القمي).
- ٣- ٣. بل هو منفرد قهراً. (الشاهرودي). * فيه إشكال. (المرعشي). * في إطلاقه تأمل. (تقى القمي).
- ٤- ٤. بل هو منفرد قهراً. (الفاني). * إذا لم يكن من موارد كراهه إمامته. (محمّد الشيرازي).
- ٥- ٥. وشرعاً. (الحكيم).
- ٦- ٦. وله أن ينوي الانفراد، فيأتي بما بقي عليه مخفّفاً ويلحق الإمام فيتشهد ويسلم معه، كما في صلاه الخسوف. (كاشف الغطاء). * الأحوط أن لا ينفرد، ويتابع الإمام في التشهد متجافياً، ويبقى كذلك إلى أن يسلم الإمام. (تقى القمي).
- ٧- ٧. بل هو أحوط. (البروجردى، محمدرضا الكلپايگاني).
- ٨- ٨. بل الأحوط ذلك. (الميلاني). * ولو أراد البقاء على الجماعه فلا يُترك الاحتياط بالمتابعه في التشهد متجافياً. (أحمد الخونساري). * بل هو الأحوط. (السبزواري).

يتابعه (١) في التشهد متجافياً (٢) إلى أن يسلم ثم يقوم إلى الرابعه.

عدم وجوب إصغاء المأموم إلى قراءة الإمام في الوليين من الجهرية

(مسألة ١٠): لا- يجب على المأموم الإصغاء (٣) إلى قراءة الإمام (٤) في الركعتين الأوليين من الجهرية إذا سمع صوته، لكنّه أحوط (٥).

فيما لو عرف الإمام بالعدالة و شك في حدوث فسقه، أو رأى منه شيئاً و شك بأنه موجب للفسق أم لا

(مسألة ١١): إذا عرف الإمام بالعدالة ثم شك في حدوث فسقه جاز له الاقتداء به عملاً بالاستصحاب (٦)، وكذا لو رأى منه شيئاً وشك (٧) في

ص: ٣٧٨

- ١- ١. بل الأحوط عدم تركها. (حسن القمى).
- ٢- ٢. إذا اختار المتابعه فلا- يُترك التجافى. (حسين القمى). * لا- يُترك التجافى إذا اختار المتابعه. (مهدى الشيرازى). * لا يُترك. (الحكيم). * الأحوط ذلك إذا لم ينو الانفراد. (المرعى).
- ٣- ٣. لا يُترك الاحتياط بالإنصات، كما تقدّم في المسألة الأولى من فصل أحكام الجماعة. (زين الدين).
- ٤- ٤. وإن وجب عليه الإنصات، بمعنى أنّه لا يجوز له القراءة ولا الذكر الجلى، كما تقدّم. (الروحانى).
- ٥- ٥. لا- يُترك، مهما أمكن. (حسين القمى). * لا- يُترك، بل لا- يخلو من وجه. (آل ياسين). * بل لا ينبغي أن يُترك مهما أمكن. (الحكيم). * لا يُترك. (عبدالله الشيرازى، المرعى).
- ٦- ٦. إذا كانت الشبهة موضوعية. (زين الدين).
- ٧- ٧. هذا في الشبهات المصادقيه، وأمّا في الشبهات الحكمية فلا بدّ فيها من الرجوع إلى المقلد، أو الاحتياط. (عبدالهادهى الشيرازى). * مع كون الشبهة موضوعية. (اللكرنانى).

جواز تقدم المأموم إلى الصف المتقدم أو يتأخر إن وجد خللاً فيها، مع مراعاة القبله

(مسألة ١٢): يجوز (٥) للمأموم (٦) مع ضيق الصف أن يتقدم (٧) إلى

ص: ٣٧٩

- ١ - ١. موضوعاً لا حكماً مع تقصيره لوجوب الفحص فيه. (آقاضياء). * بالشبهه الموضوعيه، لا الحكميه. (مهدى الشيرازي). *
- إذا كانت الشبهه موضوعيه. (الحكيم، أحمد الخونساري). * مع كون الشبهه موضوعيه، وفي الحكميه تفصيل، مع أن الحكميه مرتبطه بالمجتهد. (الخميني). * وكانت الشبهه موضوعيه. (المرعشي). * فيما إذا كانت الشبهه موضوعيه أو حكميه مع القصور. (الأملي). * في الشبهه الموضوعيه، وأما في الحكميه فيرجع العامي إلى مقلده. (السبزواري).
- ٢ - ٢. موضوعياً، وأما الحكمي فليس للمقلد إجراء الاستصحاب فيه. (حسين القمي). * إن كانت الشبهه موضوعيه. (البروجردى).
- ٣ - ٣. شكاً من باب الشبهه الموضوعيه. (الشريعتمداري).
- ٤ - ٤. إلا- إذا كانت الشبهه حكميه، مع العلم بأن الإمام على تقدير الحرمة ليس له عذر. (الميلاني). * إذا كانت الشبهه موضوعيه، وإلا يجب عليه الرجوع إلى فتوى من يقلده، أو الفحص إن كان مجتهداً. (البجنوردى). * إن كانت الشبهه موضوعيه، أو حكميه بعد الفحص. (الروحاني). * إلا إذا كانت الشبهه حكميه، وأحرز عدم معذوريته على تقدير حرمة الفعل. (السيستاني).
- ٥ - ٥. في حال قراءة الإمام إشكال؛ لشبهه وجوب الطمأنينه حالها عليه كوجوب قيامه، كما أشرنا إليه سابقاً. (آقاضياء). * الأحوط أن يكون ذلك في غير حال قراءة الإمام. (الخميني).
- ٦ - ٦. يشكل ذلك في حال قراءة الإمام. (الأملي).
- ٧ - ٧. الأحوط الأولى جرّ الرجلين في التقدّم والتأخر رعايه؛ لما عن بعض القدماء من لزومه. (المرعشي). * مراعيًا لعدم انمحاء صورته الصلاة، بل الأحوط جرّ الرجلين. (محمدرضا الكلبايگاني).

الصف السابق، أو يتأخر إلى اللاحق إذا رأى خللاً فيهما، لكن على وجه لا ينحرف عن القبلة فيمشي القهقري (١).

استحباب انتظار الجماعة إماماً أو مأموماً، وهو أفضل من الصلاة أول الوقت منفرداً

(مسألة ١٣): يستحب (٢) انتظار الجماعة إماماً أو مأموماً (٣)، وهو أفضل (٤) من الصلاة في أول الوقت (٥) منفرداً (٦)، وكذا يستحب (٧) اختيار

ص: ٣٨٠

- ١- ١. الأحوط جرّ الرجلين. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * ينبغي ترك المشي في حال قراءة الإمام. (الشاهرودي). *
- الأحوط الأولى رعايه الجرّ فيه، كما أشرنا إليه. (المرعشي). * والأحوط الأولى جرّ الرجلين، وأن يكون ذلك في غير حال قراءة الإمام. (السبزواری). * ويجزّ رجله جرّاً على الأحوط، كما تقدّم في نظيره. (زين الدين).
- ٢- ٢. إطلاق الحكم بالاستحباب محلّ تأمل، والأولى أن يراعى معه فضيله الوقت وعدم فواتها. (الميلاني).
- ٣- ٣. أمّا الإمام فيؤخّر قليلاً، وأمّا المأموم فلم نعثر على روايه تدلّ على استحباب تأخيره صلاته من أول الوقت في انتظار الجماعة. (حسين القمي). * الأظهر اختصاص أفضليته التأخير بالإمام وإلحاق المأموم به لا يخلو من إشكال. (المرعشي).
- ٤- ٤. لم نعثر على روايه تدلّ على استحباب تأخير الصلاة لانتظار الجماعة، إلّا لإمام المسجد يؤخّر قليلاً ويصلّي بأهل مسجده. (حسن القمي).
- ٥- ٥. إذا كان الانتظار يوجب فوات وقت الفضيله فالأفضل تقديم الصلاة منفرداً على الصلاة جماعةً على الأظهر. (الخوئي).
- ٦- ٦. إذا لم يؤدّ إلى فوات وقت الفضيله، وإلّا فلم تثبت أفضليته انتظار الجماعة. (السيستاني).
- ٧- ٧. الأظهر الاختصاص بالإمام. (المرعشي).

الجماعة مع التخفيف على الصلاة فرادى مع الإطالة.

استحباب الجماعة في السفينة الواحدة والمتعدده للرجال والنساء، وكراهتها في بطون الأودية

(مسألة ١٤): يستحبّ الجماعة في السفينة الواحدة وفي السفن (١) المتعدّده (٢) للرجال والنساء، ولكن تكره الجماعة في بطون الأودية.

استحباب اختيار الإمامه على الاقتداء، وللإمام إن أحسن مثل أجر من صلى مقتدياً به

(مسألة ١٥): يستحبّ اختيار الإمامه على الاقتداء، فللإمام إذا أحسن بقيامه (٣) وقراءته وركوعه وسجوده مثل أجر من صلى مقتدياً به (٤)، ولا ينقص من أجرهم شيء.

عدم البأس بالاقتداء بالعبء إذا كان عارفاً بالصلاه وأحكامها

(مسألة ١٦): لا بأس بالاقتداء بالعبء إذا كان عارفاً بالصلاه وأحكامها.

في ترك المأموم القراءة في الاوليين من الإخفاته

(مسألة ١٧): الأحوط (٥)

ص: ٣٨١

-
- ١- ١. مع اجتماع شرائط الجماعة. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * مع عدم البعد المخلّ. (المرعشي).
 - ٢- ٢. إذا لم يخلّ شيء من شرائط الجماعة. (الميلاني). * مع اجتماع شرائط الجماعة. (محمدرضا الكلبيگانی). * إذا اجتمعت شرائط الجماعة. (زين الدين).
 - ٣- ٣. والمقتدون به عنه راضون. (المرعشي).
 - ٤- ٤. أي المصلّين الذين اقتدوا به. (الفيروز آبادي).
 - ٥- ٥. هذا الاحتياط لا- يُترك. (النائني). * لا يُترك؛ للنهي عنه في النصّ (وسائل الشيعة: الباب (٣) من أبواب صلاه الجماعة، ح ٩٣). القابل للحمل على دفع توهم الإيجاب. (آقاضيء). * لا يُترك. (صدرالدين الصدر، جمال الدين الكلبيگانی). * لا يُترك، كما مرّ. (البروجردى، السيستاني). * لا يُترك، كما مرّ في المسألة الأولى من أحكام الجماعة. (الشاهرودي، تقى القمّي). * لا يُترك الاحتياط كما تقدّم منّا سابقاً. (المرعشي). * مرّ أنّ الأقوى وجوب تركها. (الخميني). * لا يُترك هذا الاحتياط، كما مرّ. (الأملي).

ترك (١) القراءه (٢) فى الأوليين (٣) من الإخفاته (٤)، وإن كان الأقوى الجواز (٥) مع الكراهه، كما مرّ.

المشهور كراهه تمكين الصبيان من الصف الأول وإن كانوا مميزين

(مسأله ١٨): يكره (٦) تمكين الصبيان (٧) من الصفّ الأول على ما ذكره المشهور وإن كانوا مميزين.

جواز بل استحباب إعادته الصلاة منفرداً أو جماعه إذا صلى واحتمل فيها خلافاً فى الواقع

(مسأله ١٩): إذا صلى منفرداً أو جماعه واحتمل فيها خلافاً (٨) فى

ص: ٣٨٢

-
- ١- ١. هذا الاحتياط لا يُترك كما مرّ. (الإصفهاني). * هذا الاحتياط لا يُترك. (حسن القمّي).
 - ٢- ٢. وقد مرّ أنّه لا يُترك. (آل ياسين). * لا يُترك. (حسين القمّي، السبزواري). * عدم الجواز لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازي). * لا يُترك هذا الاحتياط، كما قدّمناه فى المسأله الأولى من فصل أحكام الجماعه. (زين الدين).
 - ٣- ٣. هذا الاحتياط لا يُترك، كما تقدّم. (البجنوردى). * لا يُترك. (الشريعتمدارى). * مرّ حكمها. (اللكراني).
 - ٤- ٤. بل هو الأظهر، كما مرّ. (الخوئي).
 - ٥- ٥. قد عرفت أنّ فيه إشكالاً. (الكوه كمرى). * فيه نظر إن لم يكن عدمه أظهر. (الميلاني).
 - ٦- ٦. بل الأحوط ترك الاقتداء مع تحقّق المانع بهم. (آل ياسين).
 - ٧- ٧. على ما نقل. (حسين القمّي).
 - ٨- ٨. إذا كان الاحتمال عن منشأ عقلائي، لا عن وسوسه. (محمد الشيرازي).

الواقع، وإن كان صحيحه في ظاهر الشرع يجوز بل يستحب أن يعيدها (١) منفرداً (٢) أو جماعه (٣)، وأمّا إذا لم يحتمل فيها خللاً: فإن صلى منفرداً (٤) ثم وجد (٥) من يصلي تلك الصلاة (٦) جماعه يستحب له أن يعيدها جماعه، إماماً كان أو مأموماً، بل لا يبعد (٧) جواز (٨) إعادتها جماعه إذا

ص: ٣٨٣

- ١- ١. لا- ريب في محبوبيته العقلية. (حسين القمّي). * بقصد القربه المطلقة. (صدرالدين الصدر). * أى أن يحتاط بإعادتها. (الميلاني). * برجاء المطلوبية لو أعادها منفرداً. (عبدالله الشيرازي). * رجاء. (محمدرضا الكلپايگانی). * استحبابه شرعاً غير ثابت، ولكن لا بأس به رجاء. نعم لو صلى منفرداً يستحب أن يعيدها جماعه، سواء احتمل وقوع خلل فيها أم لا. (السيستاني).
- ٢- ٢. لو أعادها منفرداً فالأحوط أن يكون برجاء المطلوبية. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * الأحوط أن يكون برجاء المطلوبية. (الأملي).
- ٣- ٣. استحباب الإعادة لاحتمال الخلل غير معلوم، نعم، لا بأس بها رجاء. (الحائري). * بمن يصلي الفرض أداءً أو قضاءً معلوماً، وأمّا الاقتداء بمن يعيد احتياطاً فإن كانت جهه الاحتياط متحدة بين الإمام والمأموم فيصح، ويشكل في غيره على ما تقدّم في أوّل فصل الجماعة. (السبزواري).
- ٤- ٤. بأن بدا له الاقتداء به أو تصادف. (المرعشي).
- ٥- ٥. أى اتفق ذلك، أو بدا له الائتمام به. (حسين القمّي).
- ٦- ٦. لو أعادها في هذه الصورة فالأحوط أن يكون برجاء المطلوبية. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی).
- ٧- ٧. بل هو قريب. (الفاني). * فيه إشكال. (المرعشي).
- ٨- ٨. محلّ تأمل. (البروجردی).

وجد من يصلي غير تلك الصلاة (١)، كما إذا صلى الظهر فوجد من يصلي العصر جماعة، لكنَّ القدر المتيقن الصورة الأولى (٢)، وأما إذا صلى جماعة إماماً أو مأموماً فيشكل (٣) استحباب (٤) إعادتها (٥)، وكذا

ص: ٣٨٤

- ١- ١. الأحوط الإتيان بها رجاءً. (الحائري). * الأحوط إتيانها برجاءٍ المطلوبية. (الآملی).
- ٢- ٢. بل الأحوط الاقتصار عليها. (آل ياسين). * فلا يُترك الاحتياط في غيرها. (عبدالله الشيرازي).
- ٣- ٣. يقوى استحباب إعادتها إماماً لمن يقتدى به الفرض مطلقاً. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * الظاهر استحبابها للمأموم إذا صار إماماً. (محمدتقي الخونساري، الآراكي). * لا يبعد الحكم بالاستحباب في صورتين، خصوصاً في الصورة الأولى إذا صار أحدهما إماماً لمن لم يصل. (الإصطهباناتي). * لا إشكال فيه وفي ما يليه. (الفاني). * لا يبعد الاستحباب إماماً في غير تلك الجماعة. (اللكراني).
- ٤- ٤. لا- يبعد استحبابها في غير تلك الجماعة. (الخميني). * الأقوى استحبابها، وكذا في الفرع الثاني. (الفيروزآبادي). * لاستحباب الإعادة وجه، ولكنَّ الأحوط الترك، وكذا في الفرض اللاحق. (زين الدين). * إطلاق الاستحباب غير بعيد، ومناطه في الفرع التالي غير بعيد أيضاً. (محمد الشيرازي). * الظاهر استحبابها للمأموم مع غير الإمام، ولالإمام مع مغايره المأمومين. (حسن القمي).
- ٥- ٥. لا يبعد الاستحباب في هذه الصورة أيضاً. (الحائري). * عموم «الصلاة خير موضوع» (وسائل الشيعة: الباب (٤٣) من أبواب أحكام المساجد، ح ١، باختلاف يسير). ومشروعيه الإعادة للإجادة يقضى باستحباب الإعادة مطلقاً. (كاشف الغطاء). * استحبابها في هذه الصورة وتاليتها لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي). * ولو منفرداً. (المرعشي). * الظاهر استحباب إعادتها إماماً إذا كان في المأمومين مَن لم يصل بعد. (الخوئي). * الأقوى استحباب إعادتها إماماً. (الآملی). * لا- يبعد استحبابها إماماً. (محمد رضا الكلبيگاني). * لا يبعد الاستحباب. (السبزواري). * لا إشكال في استحباب إعادة المأموم إماماً، أو مأموماً، وإعادة الإمام إماماً، وعدم استحباب إعادة الإمام مأموماً. (الروحاني).

يشكل (١) إذا صلى (٢) اثنان منفرداً ثم أرادا الجماعة فاقتدى أحدهما بالآخر من غير أن يكون هناك من لم يصل.

الاجتزاء بالصلاة المعادة إذا ظهر بعد إعادة الصلاة جماعة أن الأولى كانت باطله

(مسألة ٢٠): إذا ظهر بعد إعادة الصلاة جماعة أن الصلاة الأولى كانت باطله يجتزئ بالمعاده (٣).

إذا أراد نيه الوجه في الصلاة المعادة ينوى الندب، لا الوجوب

(مسألة ٢١): في المعادة إذا أراد نيه الوجه (٤) ينوى

ص: ٣٨٥

-
- ١- ١. لا إشكال في إتيانها رجاءً. (الحائري). * لكن لا بأس به رجاءً. (محمدرضا الكلپايگانی).
 - ٢- ٢. الحكم بالاستحباب في مورد الإشكالين لا يخلو من قوه. (الجواهرى).
 - ٣- ٣. إذا كان قصد الأمر الفعلى. (حسين القمى). * لو كان الداعى امتثال الأمر الفعلى الواقعى. (المرعشى).
 - ٤- ٤. الأولى لو لم يكن المتعين إتيانها بقصد القربه بغير معنى دعوه الأمر، بأن يأتى بها لله تعالى. (عبدالله الشيرازى).

- ١- ١. بل ينوى القربه المطلقة. (الحائري). * بل الأمر الفعلى على الأحوط. (حسين القمى). * وصفاً للإعادة، لا الصلاة. (الكوه كمرى). * لا يحتاج إلى نية الوجه، ولا تضرّ نية الوجوب. (الفانى). * ويجعلها السبّحه كما فى الخبر (وسائل الشيعة: الباب (١٨) من أبواب صلاة الجماعة، ح ٨). (المرعشى). * وصفاً للإعادة، لا للصلاه. (محمدرضا الكلپايگانى). * من جهه الأمر بالإعادة، لا ذات الصلاة، ولو قصد الأمر الفعلى صحّ وكفى أيضاً. (السبزوارى). * الندب وصف للإعادة لا للصلاه. (زين الدين).
- ٢- ٢. بل له نية الوجوب على الأقوى بملاحظه كشف عدم سقوط غرضه الأصلي عن بقاء شخص إرادته، كما يومئ إليه أيضاً قوله: «يختار الله أفضلهما» (وسائل الشيعة: الباب (٣١) من أبواب صلاة الجماعة، ح ٩ و ٣). الظاهر فى مقام امتثال أمره الوجوبى، كما لا يخفى. (آقاضياء). * الأحوط أن ينوى الأمر الفعلى الواقعى. (المرعشى).
- ٣- ٣. بل الوجوب. (الحكيم).
- ٤- ٤. بل لا تضرّ نية الوجوب. (الجواهرى). * بل الوجوب على الأقوى. (البجنوردى).

فصل فى الخلل الواقع فى الصلاه

وهو الإخلال بالشىء المعتبر فيها وجوداً أو عدماً

أى الإخلال بشىء مما يعتبر فيها وجوداً أو عدماً.

فى بيان أنواع الخلل والزياده والنقصه فى الصلاه

(مسأله ١): الخلل: إما أن يكون عن عمد، أو عن جهل، أو سهو، أو اضطرار، أو إكراه، أو بالشك^(١).

ثم إما أن يكون بزياده أو نقصه.

والزياده: إما بركن أو غيره، ولو بجزء مستحب^(٢) كالقنوت فى غير الركعه الثانيه، أو فيها فى غير محلها، أو بركعه.

والنقصه: إما بشرط ركنى كالطهاره من الحدث والقبله، أو بشرط غير ركنى، أو بجزء ركنى أو غير ركنى، أو بكيفيه كالجهر والإخفات والترتيب والموالاه، أو بركعه.

فى أحكام أقسام الخلل العمدى الموجب لبطلان الصلاه

(مسأله ٢): الخلل العمدى موجب لبطلان الصلاه بأقسامه^(٣) من الزياده^(٤)

ص: ٣٨٧

- ١- ١. بالمعنى الأعم. (الفيروز آبادى).
- ٢- ٢. بناءً على إمكان الاستحباب فى أجزاء الواجب. (المرعى).
- ٣- ٣. بطلانها بالزياده العمدية فى المستحبات أثناء الصلاه محل إشكال، بل منع. (الخوئى).
- ٤- ٤. مَرَّ حَكَمُ الزِيَادَةِ. (الجواهرى). * فى الجزء الواجب، وأَمَّا فى الجزء المستحب الذى هو ذكر أو دعاء لا مانع منه فى النقصه ولا فى الزياده، إلا تشريعاً، فمع عدمه بأن يأتى به تسامحاً، أو قلنا بأن التشريع يتحقق بالبناء الذى هو أمر قلبى لا وجه لبطلان الصلاه به إلا إطلاق الزياده إن كان. (الفيروز آبادى). * زياده الأجزاء المستحبه كالقنوت غير مبطله، إلا أن توجب خللاً فى نية القربه. (الحكيم). * أى بحيث يجعلها جزءاً من صلاته. (الميلانى). * فى الأجزاء المستحبه بدون قصد التشريع لا تبطل الصلاه. (عبدالله الشيرازى). * بطلان الصلاه بزياده المستحبات فى صورته عدم التشريع وعدم الإخلال بالقربه محل منع. (المرعى). * إيجاب زياده أجزاء المستحبه للفساد (كذا ورد فى أصل التعليقه). (الأملى). * لا تبطل الصلاه بزياده الأجزاء المستحبه كالقنوت إلا إذا أوجبت خللاً فى نية التقرب، كما لا تبطل بنقيصتها. (زين الدين). * يشكل الحكم بالبطلان بالزياده العمدية فى الأجزاء المستحبه. (حسن القمى).

والنقيصه (١)، حتى (٢) بالإخلال بحرف من القراءه أو الأذكار أو بحركه (٣)، أو بالموالاه بين حروف كلمه أو كلمات آيه، أو بين بعض الأفعال مع بعض، وكذا إذا فاتت الموالاه سهواً أو اضطراراً لسعال (٤) أو غيره ولم

ص: ٣٨٨

١ - ١. إطلاق الحكم في زياده في غير الأركان مبنى على الاحتياط. (حسين القمى). * زياده الأجزاء المستحبه بدون التشريع لا يوجب البطلان. (الكوه كمرى). * نقيصه الأجزاء المندوبه عمداً لا يوجب البطلان، وكذا زيادتها إلا مع الإخلال بقصد القربه، أو انطباق عنوان آخر عليها من العناوين المبطله. (السبزواری).

٢ - ٢. نقيصه المستحبات عمداً لا- توجب البطلان ولا- شيئاً آخر؛ ولعله لوضوحه لم يستثنه المصنف قدس سره . (محمد الشيرازى).

٣ - ٣. على الأحوط. (محمد الشيرازى).

٤ - ٤. إذا لم يعلم بابتلائه به، وإلا ففيه إشكال وإن تدارك. (الحكيم). * لو كان الابتلاء به غير مسبوق بالعلم بابتلائه، وإلا ففيه إشكال وإن تدارك. (الأملى).

فيما لو حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم

(مسأله ٣): إذا حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم: فإن كان بترك شرط ركعتي كالإخلال بالطهارة الحديثي، أو بالقبله بأن صلى مستدبراً أو إلى اليمين (١) أو اليسار (٢)، أو بالوقت بأن صلى قبل دخوله،

ص: ٣٨٩

١- ١. أو إلى ما بينهما إلى نقطه لو كان التوجه إليها عمداً مضرراً بصحة الصلاه؛ لفقدان المواجهه العرفيه. (المرعشي).
٢- ٢. لو انحرف الجاهل بالحكم أزيد ممّا تقدّم جواز التعمّد فيه وجب الإعادة أو القضاء، ولو إلى ما بين اليمين والشمال على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * بل أو إلى ما بين اليمين أو اليسار ممّا لا يغتفر في حقّ العامد؛ بأن كان خارجاً عن صدق المواجهه الحقيقيه العرفيه. (الإصطهباناتي). * أو ما بينهما، كما تقدّم. (البروجردی). * أو ما بينهما على الأحوط، كما تقدّم. (الحكيم). * بل مطلق الانحراف بأزيد ممّا يجوز التعمّد فيه؛ لِمّا تقدّم من عدم التوسعه لغير الجاهل بالموضوع. (الشاهرودي). * بل إلى حدّ لا يسع ذلك للعامد. (الميلاني). * أو ما بينهما بمقدار يضرّ في حال العمد. (عبدالله الشيرازي). * أو ما بينهما على الأحوط. (الفاني، الآملي، حسن القمي). * أو ما بينهما، كما في العمد. (محمد رضا الكلبيگانی). * بل إذا انحرف ببدنه كلّه عن القبلة بحيث لا يعدّ مستقبلاً بطلت صلاته، وإن لم يبلغ اليمين أو اليسار كما في العامد، وتبطل صلاته كذلك إذا انحرف بوجهه عن القبلة بحيث لا يعدّ مستقبلاً لها بوجهه إذا أوقع بعض أفعال الصلاه حال انحرافه، كما في العامد أيضاً. (زين الدين). * أو ما بينهما. (الروحاني). * أو ما بينهما على الأحوط في غير الجاهل المعذور. (السيستاني).

أو بنقصان ركعه أو ركوع، أو غيرهما من الأجزاء الركّية، أو بزيادة ركن بطلت الصلاة(١). وإن كان الإخلال بسائر الشروط أو الأجزاء زيادةً أو نقصاً فالأحوط(٢) الإلحاق(٣)

ص: ٣٩٠

- ١-١. الحكم بالبطلان في زياده الركن عن جهل قصورى مبنى على الاحتياط. (السيستاني).
- ٢-٢. بل الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * لا يُترك، بل هو الأقوى في المقصّر في غير الجهر والإخفات. (مهدى الشيرازي). * بل الأقوى؛ لأنّ الجاهل بحكم العامد. (الشاهرودي). * لا يُترك هذا الاحتياط. (الخميني). * في الجاهل المقصّر، إلّا- في الموارد الثلاثة، وفي القاصر فيها وفي غيرها تفصيل تقدّمت الإشارة إليه. (المرعشي). * لا- يُترك، إلّا- في الجهر والإخفات، وفي الإتمام في موضع القصر على ما يأتي. (محمدرضا الكلبيگانی). * لا- يُترك، بل لعلّه لا- يخلو من قوّه. (اللكراني).
- ٣-٣. لا يُترك. (الإصفهاني، الفاني). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه. (الإصطهباناتي). * لا يُترك في غير الجهر والإخفات، وفيهما لا يوجب البطلان. (عبدالله الشيرازي). * بل الأقوى. (الآملی). * لا يُترك، إلّا فيما تقدّم في المسأله (٢٢)، و ما يأتي في المسأله (٣) من فصل أحكام المسافر. (السبزواری). * لا يُترك في الجاهل المقصّر في غير الإتمام في مورد القصر والجهر والإخفات. (حسن القمّي).

١- ١. لا يُترك. (حسين القمّي). * بل الأقوى في الجاهل المقصّر في غير الجهر والإخفات. (السيستاني).

٢- ٢. بل هو الأقوى في أكثر موارد. (الجواهرى).

٣- ٣. الأقوى إجراء حكم العمدة، إلّا- في الجهر والإخفات والقصر والإتمام. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل الأقوى الإلحاق. (صدر الدين الصدر). * بل الأقوى خلافه؛ لاختصاص «لا تُعاد» (وسائل الشيعه: الباب (١) من أبواب أفعال الصلاة، ح ١٤). بقرينه تعليل ذيله المختصّ بصوره النسيان بقرينه نصّ (وسائل الشيعه: الباب (٢٦) من أبواب القراءة في الصلاة، ح ١ و ٢). آخر بصوره السهو والنسيان، نعم، لا- بأس بشمول عمومه صورته الجهل بالموضوع المحكوم بالترك شرعاً، أو الإتيان كذلك المنكشف خلافه؛ نظراً إلى كون المراد من السهو في باب الصلاة ما كان منتهياً إليه ولو بلحاظ السهو في مقدّماته المنتهية إلى إتيانه، أو تركه شرعاً أم عقلاً- (آقاضياء). * فيه تأمّل، فلا يُترك الاحتياط. (الفيروز آبادى). * هذا إذا كان الجهل عن قصور بحيث يكون معذوراً في مخالفته الواقع لو بقى على جهله؛ استناداً إلى عموم «لا تعاد»، وأمّا لو كان عن تقصير فهو بحكم العائد ولا يشمل الحديث؛ لأنّه بعد فرض كونه معاقباً على مخالفته الواقع لا يمكن الحكم بصحّه ما أتى به وسقوط أمره، ولو تصوّرنا ذلك في مرحله الثبوت فالأدله في مرحله الإثبات لا تساعد عليه. (كاشف الغطاء).

٤- ٤. لا- قوّه فيه. (الكوه كمرى). * بل الأقوى هو البطالان، إلّا في الجهر في موضع الإخفات وعكسه، وفي الإتمام في موضع القصر. (البروجردى). * مقتضى القاعدة البطالان، سوى في الجهر والإخفات، وفي الإتمام موضع القصر. (الرفيعى). * بل الأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (محمد الشيرازى).

١ - ١. فى كونه أقوى منع، فلا- يُترك الاحتياط بإجراء حكم العمد على الخلخل الحاصل عن الجهل بالحكم، إلا- فى بعض الموارد، ويُذكر فى محلّه. (الحائرى). * فى عدم البطلان دون سائر الآثار الأخر من سجود سهوٍ ونحو ذلك على تأمل، لا يُترك معه الاحتياط. (آل ياسين). * فى إطلاق القوّه حتّى فى الجاهل المقصّر منع، عدا ما استثنى من الجهر فى موضع الإخفات وعكسه، والإتمام فى موضع القصر. (عبدالهادهى الشيرازى). * فيه نظر، وإن كان له وجه، لا- سيّما فى الجهل عن قصور. (الميلانى). * بل الظاهر فى الجاهل المقصّر إجراء حكم العمد عليه، إلا فى موارد الاستثناء. (الجنوردى). * بل الأقوى البطلان. (الشريعتمدارى). * هذا فى غير الجاهل المقصّر، وفى غير المصلّى إلى غير القبلة، وإن كانت صلاته إلى ما بين المشرق والمغرب. (الخوئى). * إلا فى الجاهل المتردّد فى صحّحه العمل وفساده فالظاهر إجراء حكم العامد عليه. (زين الدين). * هذا فى غير الجهل التقصيرى، وفى غير مَنْ صلّى إلى غير القبلة، وإلا- فلا بدّ من رعايه الاحتياط. (تقى القمّى). * إذا لم يكن جاهلاً مقصّراً، ولم يكن مصلّياً إلى غير القبلة وإن كانت صلاته واقعه ما بين المشرق والمغرب، وأمّا فى هذين الموردین فالأظهر الإلحاق بالعمد. (الروحانى).

عدم الفرق في البطلان بالزيادة العمديه بين كونه في ابتداء النيه أو في الأثناء، و غيره

(مسألة ٤): لا فرق في البطلان بالزيادة العمديه (١) بين أن يكون في ابتداء (٢) النيه أو في الأثناء، ولا بين الفعل (٣) والقول، ولا بين الموافق لأجزاء الصلاه والمخالف (٤) لها (٥)، ولا بين قصد

ص: ٣٩٣

١- ١. تقدّم أنّ إطلاقه مبني على الاحتياط. (حسين القمّي).

٢- ٢. إذا كان ناوياً للزيادة من أوّل الأمر تكون صلاته باطله، ولا تصل النوبه إلى إبطالها. (تقى القمّي).

٣- ٣. بطلانها بزيادة مطلق الفعل في الأثناء خصوصاً المخالف غير معلوم. (مهدي الشيرازي). * إذا أتى بعنوان أنّه منها، وكذا في سائر الزيادات. (الخميني).

٤- ٤. بشرط صدق الزيادة بإتيانه، وإلاّ فالحكم بالبطلان محلّ نظر، إلاّ في صورته الأداء إلى التشريع، أو الإخلال بقصد القربه، أو انمحاء صورته. (المرعشي). * إذا أتى بها بعنوان أنّه منها، كما أنّ نفى البأس عن مثل حكّ الجسد إنّما هو فيما إذا أتى به لا بعنوان أنّه منها. (اللكراني).

٥- ٥. في قصد الجزئيه فيما لا يكون من سنخ أجزاء الصلاه إشكال لو لم نقل بقوّه عدم إضراره؛ لعدم مساعده الدليل في اعتباره. (آقاضياء). * في المخالف والمقصود بها النذب تأمل. (الأصفهاني). * على الأحوط، بل هو على إطلاقه محلّ منع. (آل ياسين). * إتيان المخالف لأجزاء الصلاه لا يوجب البطلان من حيث الزيادة، نعم، قد يوجب من جهة التشريع. (الكوه كمرى). * في تحقّق الزيادة بالمخالف مطلقاً إشكال، بل منع، والبطلان في بعض الصور إنّما هو لأجل طروء عنوان آخر غيرها. (الشاهرودى). * إذا أتى به بقصد الجزئيه، وإلاّ ففي صدق الزيادة عليه إشكال، وكذا فيما إذا أتى به بقصد النذب، فصدق الزيادة عليه لا يخلو من إشكال. (البجنوردى). * لا تبطل الصلاه بزيادة الجزء المخالف. (الفانى). * مبطلّيه زياده ما لا يكون من أجزاء الصلاه محلّ تأمل. (الآملی). * في البطلان بالمخالف من حيث الزيادة تأمل، نعم، قد يوجب البطلان من حيث التشريع. (محمدرضا الكليايگانی). * إن انطبق عليه عنوان التشريع، وإلاّ فالبطلان مشكل، بل ممنوع. (السبزواری). * في تحقّق الزيادة بضمّ ما ليس مسانخاً لها إشكال، بل منع، نعم، قد يوجب البطلان من جهة أخرى، كما إذا كان ماحياً للصوره، أو قصد به الجزئيه تشريعاً على نحو يخلّ بقصد التقرب. (السيستاني).

الوجوب بها والندب (١). نعم، لا بأس بما يأتي به من القراءه والذكر في الأثناء لا بعنوان (٢) أنه منها ما لم يحصل به

ص: ٣٩٤

١ - ١. تقدّم أنه غير مبطل ما لم يلزم خلل من جهه القربه. (الحكيم). * إن صحّ جزئيّه المندوب وأتى به بتلك النيّه، وإلاّ فالبطلان محلّ تأمّل. (المرعشى). * البطلان بزياده ما قصد به الندب محلّ إشكال، بل منع. (الخوئي). * تقدّم أنّ الصلاه لا تبطل بزياده الأجزاء المستحبه، إلاّ إذا أوجبت خللاً في نيّه التقرب. (زين الدين). * في البطلان بزياده ما قصد به الندب إشكال. (حسن القمّي).

٢ - ٢. لا يخلو عدم البطلان من قوّه لو أتى به بعنوان أنه منها، ولا ينبغي ترك الاحتياط، كما مرّ. (الجواهرى). * بل ولو بعنوان أنه منها؛ إذ يستفاد من بعض الأخبار أنّ كلّ ما يقع من ذلك فهو من الصلاه، مثل قوله عليه السلام: «كلّ ما ناجيت به ربّك فهو من الصلاه» (وسائل الشيعه: الباب (١٩) من أبواب القنوت، ح ٤، باختلاف يسير)، فكأنّ الجزء في أمثال هذه المقامات هو الطبيعه لا بشرط، فكلّ ما يوجد منها يكون مصداقاً للجزء، ومن هنا يستشكل في تحقّق الزيادة في أقوال الصلاه إذا أريد الجنس، وفي تحقّق محو الصورة بأمثال هذه الأمور. (كاشف الغطاء).

المحو (١) للصورة (٢)، وكذا لا بأس بإتيان (٣) غير المبطلات من الأفعال (٤) الخارجيّة المباحه، كحكّ الجسد ونحوه إذا لم يكن ماحياً للصورة.

تبطل الصلاة إن أخل بالطهاره الحديثه ساهياً بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم وإن تذكر بالأثناء

(مسأله ٥): إذا أخلّ بالطهاره الحديثه ساهياً بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم بطلت صلاته وإن تذكر في الأثناء (٥)، وكذا لو تبين بطلان أحد هذه من جهه ترك جزء أو شرط.

بطلان الصلاة فيما لو صلى قبل دخول الوقت أو إلى اليمين واليسار أو مستدبراً ساهياً

(مسأله ٦): إذا صلى قبل دخول الوقت ساهياً بطلت، وكذا لو صلى إلى اليمين أو اليسار (٦) أو مستدبراً فيجب (٧) عليه (٨) الإعادته (٩)، أو

ص: ٣٩٥

- ١- ١. ولو أتى بعنوان أنّه منها فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادته. (الحائري). * ولا يحصل؛ لأنّ كلّ ما ذكر الله به فهو من الصلاة. (الخوئي). * فيه نظر. (حسن القمي). * إذا فرضنا كون ذكر الله أو ذكر النبي صلى الله عليه وآله جزءاً من الصلاة لا- يتصور كونه ماحياً، نعم، في إطلاق الحكم تأمل. (تقي القمي).
- ٢- ٢. ولا يحصل بالذكر. (السيستاني).
- ٣- ٣. لا يخفى عدم مناسبه ذكر هذا الفرع هاهنا. (الرفيعي).
- ٤- ٤. إذا أتى بها لا بعنوان أنّها منها. (الخميني).
- ٥- ٥. تقدم الكلام حوله في فصل (شرائط الوضوء). (مفتي الشيعة).
- ٦- ٦. أو إلى ما بينهما إلى نقطه كان التوجه إليها في حال العمد مخللاً، كما تقدّم. (المرعشي). * أو ما بينهما. (الروحاني).
- ٧- ٧. مرّ الكلام حول المسأله في المسأله (١) من أحكام الخلل في القبلة. (تقي القمي). * تقدم في فصل (الخلل في القبلة) أنّه على الأحوط وجوباً. (مفتي الشيعة).
- ٨- ٨. في إطلاقه تأمل، نعم، هو أحوط. (الميلاني). * بنحو تقدّم تفصيله. (اللكراني).
- ٩- ٩. على التفصيل المتقدّم. (الرفيعي).

فيما لو أخل بالطهارة الخبثية في البدن أو اللباس ساهياً أو جاهلاً بالحكم أو الموضوع

(مسألة ٧): (٢) إذا أخل بالطهارة الخبثية في البدن أو اللباس ساهياً بطلت (٣)، وكذا إن كان جاهلاً (٤) بالحكم (٥).

ص: ٣٩٦

١ - ١. على ما تقدّم تفصيله. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * لا- يُترك الاحتياط بالقضاء في الاستدبار. (عبدالهادي الشيرازي). * على تفصيل تقدّم في مبحث القبلة. (الحكيم). * على الأحوط في مورد الاستدبار، وأمّا في غيره فلا- قضاء. (الفاني). * مرّ أنّ عدم وجوبه في غير الجاهل بالحكم غير بعيد. (الخوئي). * على ما مرّ تفصيله. (محمدرضا الكلپايگانی). * تقدّم في مبحث القبلة. (حسن القمّي). * على تفصيل تقدّم في محلّه. (السيستاني).

٢ - ٢. مرّ حكم هذه المسألة سابقاً، فراجع. (اللكراني).

٣ - ٣. المراد بالسّهو: النسيان، يعني كان عالماً فنسى فصلّي، أمّا السّهو بمعنى الغفلة وعدم الالتفات أصلاً - وهو الجهل - فلا بطلان. (كاشف الغطاء). * يراجع فصل «إذا صلّى في النجس» من مباحث النجاسات. (زين الدين). * إذا تذكّر في الوقت، وإن تذكّر بعد مضيه لا- يجب القضاء. هذا في ناسي الموضوع، وأمّا ناسي الحكم تكليفاً أو وضعاً فالأظهر بطلان صلاته مطلقاً. (الروحاني). * بل لا تبطل، وإن كان الأحوط وجوب الإعادة على غير المتحفّظ، كما مرّ. (السيستاني).

٤ - ٤. مرّ التفصيل في الجاهل بالحكم والموضوع. (عبدالهادي الشيرازي).

٥ - ٥. إذا كان جهله عن تقصير. (البجنوردی). * جهلاً لا يعذر فيه. (المرعشي). * هذا إذا كان جهله عن تقصير. (الخوئي). * أي جاهلاً- مقصّراً. (حسن القمّي). * الجهل بالحكم إن كان تقصيراً يجب فيه الاحتياط، بلا فرق بين تبين الحال في الأثناء أو بعد الفراغ. (تقي القمّي). * تقدّم في فصل «لباس المصلّي»: إذا كان جهلت عن تقصير لابن قُصور. (مفتي الشيعة).

- ١ - ١. إطلاق الحكم فيه مبنًى على الاحتياط. (حسين القمى). * ولم يتمكّن من الإزاله، مع بقاء التسّتر، وعدم المنافى على الأقوى. (جمال الدين الكلبيكاني).
- ٢ - ٢. ولم يتمكّن من الإزاله مع بقاء التسّتر، وعدم المنافى على الأقوى. (النائنى). * وأشير إلى مواقع النظر، فراجع. (الحائرى). * والأصحّ الصّحّه مع إمكان التبديل أو التطهير. (كاشف الغطاء). * الأقوى صحّه الصلاه إذا أمكن التبديل أو التطهير بدون فعل المنافى فى الأثناء، حتّى مع سعه الوقت. (الكوه كمرى). * لا- يُترك الاحتياط بالإتمام ثمّ الإعاده إذا تمكّن من الإزاله مع بقاء التسّتر وعدم المنافى، بل الاكتفاء بها فى هذه الصوره لا- يخلو من وجه. (الإصطهباناتى). * ولم يمكنه التطهير، أو إلقاء ثوبه وتبديله محافظاً على سائر الشرائط. (الميلانى). * ولم يتمكّن من تحصيل الشرط، أو تمكّن وأخلّ به عمداً. (الشاهرودى). * ولم يتمكّن من الإزاله بدون إتيان منافٍ للصلاه. (الفانى). * الحكم بالبطلان فى صوره إمكان التبديل أو التطهير، أو النزاع فى الأثناء بدون المحاذير الشرعيّه فى سعه الوقت لا- يخلو من إشكال. (المرعشى). * ولم يمكنه الإزاله والتبديل، مع عدم المنافى. (السبزوارى). * على الأحوط، أمّا إن علم سبق النجاسه على حال الالتفات واحتمل حدوثها فى الصلاه فالظاهر صحّه الصلاه إن أمكن التطهير أو التبديل مع عدم إيجاد المنافى، ولكنّ الأحوط تدارك الأجزاء الواقعه مع النجاسه بقصد القربه إن كانت قابله للتدارك. (حسن القمى).

سعه (١) الوقت (٢)، وإن علم بعد الفراغ صحّت (٣). وقد مرّ (٤) التفصيل (٥) سابقاً (٦).

حكم الإخلال بستر العوره و بشرائط الساتر سهواً عدا الطهارة

(مسألة ٨): إذا أخلّ (٧) بستر العوره سهواً فالأقوى (٨) عدم (٩) البطلان، وإن كان هو الأحوط (١٠)، وكذا لو

ص: ٣٩٨

١- ١. تقدّم أنّ الأحوط الإتمام ثمّ الإعادة. (البروجردى).

٢- ٢. الأحوط النزاع أو التطهير لو أمكن، بلا لزوم محذور الإعادة. (عبدالله الشيرازى).

٣- ٣. إن تفحص عنه ولم يجده قبل الصلاة، أو لم يلتفت به أصلاً. (حسين القمى). * فى صورتى عدم الالتفات به قبل الصلاة والفحص، مع عدم وجدانه قبلها فى صورته الالتفات. (المرعشى).

٤- ٤. ومّر ما هو الأقوى. (صدرالدين الصدر).

٥- ٥. قد مرّ الحكم فيه تفصيلاً. (الجواهرى). * وقد مرّ التفصيل ممّا أيضاً. (محمدتقى الخونسارى، الأراكى). * وقد مرّ أيضاً ما هو الحقيق بالاختيار. (المرعشى).

٦- ٦. تقدّم ما يتعلّق به. (السبزوارى). * وقد مرّ ما هو المختار. (السيستانى).

٧- ٧. تقدّم التفصيل فى المسائل الثلاث. (مهدي الشيرازى).

٨- ٨. إذا صلّى فى غير المأكول ساهياً فالظاهر بطلان صلاته، وإذا صلّى فى الحرير أو الذهب ونحوهما ساهياً فالظاهر صحّته. (زين الدين).

٩- ٩. هذا إذا انكشف الحال بعد الفراغ، وأمّا لو التفت فى الأثناء فلا يُترك الاحتياط بالإعادة، وكذا الحال فى بعض الفروع الآتية. (تقى القمى).

١٠- ١٠. لا يُترك. (حسين القمى). * تقدّم أنّ إعادته الصلاة لا تخلو من قوّه. (مفتى الشيعة).

أخْلَ (١) بشرائط الساتر (٢) عدا الطهارة (٣) من المأكوليه (٤)، وعدم (٥) كونه حريراً أو ذهباً ونحو ذلك.

فى حكم الإخلال بشرائط المكان سهواً

(مسأله ٩): إذا أخْلَ بشرائط المكان سهواً فالأقوى عدم البطلان (٦)، وإن كان أحوط (٧) فيما عدا الإباحه، بل فيها أيضاً

ص: ٣٩٩

١- ١. تقدّم التفصيل. (البروجردى). * هذا هو الأقوى فى صوره السهو، ولا مجال للفرق بين غير المأكول من الموانع وبين غيره فيها؛ لعدم صحّحه انقلاب النسبه فى خصوص غير المأكول، كما أفاده بعض المحققين قدس سره، وأمّا فى صوره الجهل فيفرّق بين غير المأكول وبين الحرير والذهب. (الشاهرودى). * تقدّم تفصيل ذلك فى مبحث اللباس. (الآملّى). * مرّ تفصيله سابقاً. (اللكراني).

٢- ٢. تقدّم التفصيل. (السبزواری).

٣- ٣. قد مرّ الحكم فيها. (الجواهرى). * تقدّم الكلام فى الإخلال بها سهواً. (السيستانی).

٤- ٤. لو صلّى فى غير المأكول سهواً فالأظهر البطلان، ولو كان جهلاً. بالموضوع فالأقرب الصحّحه. (النائنى، جمال الدين الكلپایگانى). * الأقوى فيه البطلان فى الجهل بالحكم، لا الموضوع. (الرفيعى). * مرّ الإشكال فى نسيانها. (الخمينى). * تقدّم الكلام فى الفرق بين الجاهل بالموضوع والجاهل بالحكم بالنسبه إلى المأكوليه، وحكم صوره السهو. (المرعشى).

٥- ٥. على تفصيل تقدّم فى مبحث اللباس. (الحكيم).

٦- ٦. ما لم يوءدّ إلى الإخلال بشرائط الأركان، كالأستقرار فى حال تكبيره الإحرام، أو الركوع أو السجود مثلاً. (الحائرى).

٧- ٧. لا يترك. (حسين القمى). * لا يترك فى مسأله المحاذاه. (البروجردى).

إذا (١) كان (٢) هو الغاصب (٣).

فيما لو سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إما لنجاسه أو غيرها

(مسألة ١٠): (٤) إذا سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إمّا

ص: ٤٠٠

- ١- ١. بل الميزان في البطلان عدم المبالاه بالغصب وإن لم يكن هو الغاصب. (تقيّ القمّي).
- ٢- ٢. لو كان نسيانه ناشئاً عن عدم المبالاه بالغصب وإجراء المغضوب مجرى مال نفسه فالأظهر البطلان. (النائني).
- ٣- ٣. الفرق بين الغاصب وغيره غير واضح، ولعلّه من جهة ظنّ الرضا في غيره دونه. (كاشف الغطاء). * لو كان نسيانه ناشئاً عن عدم المبالاه بالغصب وإجراء المغضوب مجرى مال نفسه فالأظهر البطلان. (جمال الدين الكلبيگانی). * تقدّم مراراً أنّ البطلان فيه لا يخلو من قوّه. (البروجردی). * بل لا يبعد بطلان صلاته إذا كان نسيانه من أجل عدم مبالاته. (الميلاني). * بل البطلان لا يخلو من قوّه. (عبدالله الشيرازي). * الأظهر البطلان. (الشريعتمداري). * وكان سهوه عن التقصير وعدم المبالاه، كما هو المحتمل في حقّ غيره أيضاً. (المرعشي). * الظاهر هو البطلان فيما إذا كان الناسي هو الغاصب. (الخوئي). * لا يُترك في الغاصب. (محمدرضا الكلبيگانی، حسن القمّي). * إن كان بانياً على الغصب حتّى مع الالتفات فلا- يُترك الاحتياط. (السبزواري). * إذا كان لا- يبالى على تقدير التذكّر فالظاهر بطلان صلاته وإن كان ناسياً. (زين الدين). * مرّ في «شرائط المكان»: إذا كان هو الغاصب لا تصحّ صلاته على الأحوط. (مفتي الشيعة). * قد مرّ أنّه لا يجوز ترك الاحتياط في الغاصب نفسه. (اللكراني).
- ٤- ٤. قد مرّ حكم هذه المسألة أيضاً. (اللكراني).

لنجاسته (١) أو كونه من المأكول أو الملبوس لم تبطل (٢) الصلاة (٣)، وإن كان هو الأحوط (٤)، وقد مرّت (٥) هذه المسائل في مطاوى الفصول السابقة.

بطلان الصلاة بزياده ركعه أو ركوعاً أو سجدتين من ركعه أو تكبيره الإحرام سهواً، عدا الجماعه

(مسألة ١١): إذا زاد ركعه (٦) أو ركوعاً أو سجدتين (٧) من ركعه، أو تكبيره الإحرام (٨)

ص: ٤٠١

- ١- ١. لو كان نجساً فالاحتياط لا يُترك، كما تقدّم. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی).
- ٢- ٢. لا لحديث «لا تعاد»؛ فإنّ السجود أحد الخمسه، بل لقصور أدلّه الشرطيه عن إثباتها مطلقاً، والقدر المتيقّن حال الالتفات والعلم والعمد. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. تقدّم في بعض الصور. (الشاهرودى). * مرّ التفصيل في مبحث السجود. (حسن القمى). * مرّ حقّ القول فيه. (الروحانى).
- ٤- ٤. لا- يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا- يُترك. (حسين القمى، الرفيعى، الميلانى، أحمد الخونسارى، عبدالله الشيرازى، المرعشى). * لا يُترك، كما مرّ. (البروجردى). * قد مرّ تفصيل الكلام في ذلك. (الخوئى). * لا يُترك فيما لا يصحّ السجود عليه لنجاسته. (محمدرضا الكلبيگانى).
- ٥- ٥. وقد مرّ منّا الإشكال في ذلك، فليراجع. (آل ياسين).
- ٦- ٦. ليس المدار في البطلان على الركعه، بل على الركوع أو السجدتين، فمتى تحققت زياده أحدهما بطلت، سواء تحققت الركعه أم لا. (كاشف الغطاء). * سواء جلس قبل الركعه المُزاده بقدر التشهد أم لا، كما سيأتى التصريح به. (المرعشى).
- ٧- ٧. بطلان الصلاة بزياده الركوع أو السجدتين من ركعه واحده مبنى على الاحتياط. (السيستانى).
- ٨- ٨. قد مرّ الحكم في زياده تكبيره الإحرام سهواً. (الجواهرى). * بناءً على ما يقول المشهور تبطل مع كلّ شفع، وتصحّ في كلّ وتر، وقد تقدّم البحث فيه. (كاشف الغطاء). * لا- يخلو من إشكال. (الجنوردى). * في مبطلته زياده تكبيره الإحرام سهواً إشكال، فلا يُترك الاحتياط بإتمام الصلاة وإعادتها. (عبدالله الشيرازى). * قد مرّ النظر في أصل زيادتها. (المرعشى). * الظاهر عدم بطلان الصلاة بزيادتها سهواً. (تقى القمى، السيستانى).

سهواً (١) بطلت الصلاة (٢)، نعم، يُستثنى من ذلك زياده الركوع أو السجدين في الجماعه، وأمّا إذا زاد ما عدا (٣) هذه من الأجزاء غير الأركان كسجده واحده أو تشهّد أو نحو ذلك ممّا ليس بركن فلا تبطل، بل عليه (٤) سجداً (٥) السهو (٦)، وأمّا زياده القيام الركني فلا تتحقّق إلّا بزياده الركوع

ص: ٤٠٢

- ١- ١. الظاهر أنّ زيادتها سهواً لا تبطل الصلاة. (الخوئي). * قد مرّ أنّ زياده تكبيره الإحرام سهواً لا تبطل. (حسن القمّي).
- ٢- ٢. على تردّد في تكبيره الإحرام، أقواه الصّحّه. (آل ياسين). * عدم بطلانها بزياده التكبيره سهواً لا يخلو من قوّه. (الميلاني). * يشكل الحكم في زياده السجدين وتكبيره الإحرام، فلا يُترك الاحتياط مع زيادتهما بإتمام الصلاة ثمّ إعادتها. (زين الدين). * على الأحوط في زياده الركوع والسجدين، وزياده الركعه إذا جلس بعد الركعه الأخيره بقدر التشهّد، وأمّا في تكبيره الإحرام فالأظهر عدم البطلان. (الروحاني).
- ٣- ٣. أى سهواً. (الفيروزآبادي).
- ٤- ٤. لا- دليل على وجوب سجديّ السهو لكلّ زياده ونقيصه، وإنّما يختصّ بموارد خاصّه نتعرّض لها إن شاء الله تعالى، وبما ذكرنا يظهر الحال في جملة من المسائل الآتيه. (تقى القمّي).
- ٥- ٥. على الأحوط. (الجواهرى، جمال الدين الكليبايگاني).
- ٦- ٦. على الأحوط. (النائني، البروجردى، أحمد الخونسارى، الشريعتمدارى، السبزواري). * الأقوى عدم وجوب سجديّ السهو لكلّ زياده ونقيصه. (الكوه كمرى). * في إطلاقه منع وإن كان أحوط، وكذا في المسائل الآتيه. (عبدالهاده الشيرازي). * على ما يأتى. (الحكيم). * الحكم بوجوبهما ليس على إطلاقه، وكذا في المسائل الآتيه، والتفصيل موكول إلى محلّه. (الميلاني). * بناءً على وجوبهما لكلّ زياده ونقيصه، وسيأتى الكلام فيه. (البجنوردى). * على الأحوط الراجح. (الفانى). * يأتى موارد لزومهما وعدمه في محلّهما. (الخميني). * على الأحوط الأولي فيها وفيما بعدها من المسائل. (الخوئي). * على الأحوط، والأقوى هو الاستحباب في غير ما يأتى وجوبه. (محمدرضا الكليبايگاني). * لا يجب سجود السهو في غير الموارد المنصوصه، كما سيأتى _ إن شاء الله تعالى _ في فصل سجود السهو. (زين الدين). * على الأحوط في كلّ زياده ونقيصه. (محمّد الشيرازي). * على تفصيل يأتى. (حسن القمّي). * الأظهر عدم وجوبهما لكلّ زياده ونقيصه. (الروحاني). * على الأحوط، والأظهر عدم وجوب السجود للزياده إلّا في السلام. (السيستاني). * سيأتى موارد لزومهما إن شاء الله تعالى. (اللكراني).

أو بزياده تكبيره الإحرام، كما أنه لا تتصور زياده التيه بناءً على أنها الداعي(١)، بل على القول بالإخطار لا تضر زيادتها.

فى المستثنى من بطلان الصلاه بزياده الركعه

(مسأله ١٢): يُستثنى من بطلان(٢) الصلاه بزياده الركعه: ما إذا نسي

ص: ٤٠٣

١- ١. كما هو المختار. (المرعى).

٢- ٢. الأولى الاقتصار على ناسى الموضوع. (الرفعى).

المسافر سفره (١)، أو نسي (٢) أن حكمه (٣) القصر (٤) فإنه لا يجب القضاء إذا تذكر خارج الوقت، ولكن تجب الإعادة إذا تذكر في الوقت (٥)، كما سيأتي إن شاء الله (٦).

عدم الفرق في بطلان الصلاة بزياده ركعه بين كونه تشهد في الرابعه ثم قام للخامسه أو جلس بمقدارها

(مسألة ١٣): لا فرق في بطلان الصلاة بزياده ركعه (٧) بين أن يكون قد

ص: ٤٠٤

١- ١. الأحوط الاقتصار على السفر. (عبدالله الشيرازي).

٢- ٢. في نسيان الحكم إشكال. (محمدتقي الخونساري، الأراكي).

٣- ٣. في نسيان الحكم يجب القضاء. (النائيني، جمال الدين الكلبيگاني). * سيأتي حكم من نسي الحكم إن شاء الله تعالى. (اللكراني).

٤- ٤. الأحوط إن لم يكن أقوى البطلان مع نسيان الحكم. (حسين القمي). * الأحوط القضاء في ناسي الحكم. (الكوه كمرى). * الاستثناء مقصور على ناسي الموضوع على الأقوى. (البروجردى). * الأحوط البطلان في ناسي الحكم. (مهدى الشيرازي). * الظاهر كون المراد من الناسي في النصوص هو ناسي الموضوع، وأمّا ناسي الحكم الّذى عبارته عن الجهل الطارئ فلا تشمله الأدلة، فحيثُ ينحصر المدرك بدعوى شمول أدله الجاهل بحكم السفر لمثله، وهو أيضاً موضع تردد، فلا بد من الاقتصار على الجهل البدوى، فالأحوط إن لم يكن أقوى الإعادة في الوقت وخارجه. (الشاهرودى). * الأحوط في ناسي الحكم القضاء. (المرعشى). * يجب القضاء في نسيان الحكم. (الأملى). * يأتي ما يتعلّق به في المسألة (٣) من فصل: أحكام صلاة المسافر. (السبزواري).

٥- ٥. فإن لم يُعد في الوقت وجب عليه القضاء، تراجع المسألة الثالثة من فصل: أحكام صلاة المسافر. (زين الدين).

٦- ٦. ويأتي تفصيله إن شاء الله تعالى. (محمدرضا الكلبيگاني).

٧- ٧. على الأحوط. (الروحاني).

تشهد في الرابعه ثم قام إلى الخامسه، أو جلس بمقدارها كذلك، أو لا، وإن كان الأحوط في هاتين الصورتين (١) إتمام الصلاة (٢) لو تذكر قبل الفراغ ثم إعادتها.

بطلان الصلاة فيما لوسها عن الركوع حتى دخل في السجده الثانيه

(مسأله ١٤): إذا سها عن الركوع (٣) حتى دخل في السجده الثانيه (٤) بطلت صلاته (٥)، وإن تذكر قبل الدخول فيها رجع وأتى به وصحت

ص: ٤٠٥

١- ١. أى صورته قراءة التشهد وصوره الجلوس بمقدارها، والأظهر أنه إذا تذكر قبل الدخول في الركوع فالأحوط إتمام الصلاة الأولى، بأن يجلس بالتشهد والتسليم أو التسليم فقط، ثم إعادتها على الأحوط الجائز، وإن دخل في الركوع يتم الصلاة بعنوان الصلاة الثانيه، ثم يعيد الصلاتين. هذا إن دخل في الصلاة الثانيه سهواً، وإلا فلا وجه لإتمام الصلاة الثانيه، فيحكم ببطلان الصلاة بعد الدخول في الركوع. (الفيروزآبادي).

٢- ٢. بمعنى رفع اليد عن الزيادة والإتيان بالتسليم فقط، أو مع التشهد على اختلاف الصورتين، فلا يتوهم. (آل ياسين). * يعنى برفع اليد عن الزيادة والإتيان بالتسليم في الفرض الأول، وبالتشهد والتسليم في الفرض الثاني، ثم الإعادة. (زين الدين).

٣- ٣. وأما مجرد الدخول في السجده فليس مبطلاً إذا لم يتحقق بمجرد الدخول في الركن، كما صرح به. (الرفيعي).

٤- ٤. بل في الأولى على الأقوى، لكن لو تذكر قبل الدخول في الثانيه فالأحوط تدارك الركوع وإتمام الصلاة ثم الإعادة. (النائني). * بل السجده الأولى. (الشاهرودي). * بل في الأولى. (الفاني).

٥- ٥. بل في الأولى على الأقوى، لكن لو تذكر قبل الدخول في الثانيه فالأحوط تدارك الركوع وإتمام الصلاة ثم الإعادة. (جمال الدين الكلبيكاني). * ولا يمكن التدارك بإلغاء السجدين على الأحوط. (السيستاني).

صلاته (١)، ويسجد (٢) سجدة السهو (٣) لكل زياده (٤)، ولكن الأحوط (٥) مع ذلك (٦) إعادته الصلاة لو كان التذكّر بعد الدخول في السجده الأولى.

ص: ٤٠٦

- ١- ١. الأقوى هو البطلان بالدخول في السجده الأولى. (البروجردى).
- ٢- ٢. على الأحوط الأولى. (السيستاني).
- ٣- ٣. احتياطاً. (الكوه كمرى). * على الأحوط الأولى، كما مرّ. (الروحاني).
- ٤- ٤. على الأحوط، ويكفي سجدة واحدة لجميع الزيادات، كما يأتي. (الحكيم). * لم تثبت هذه الكثرة. (الفاني). * سيأتي ما هو المختار في مسأله تعدّد سجود السهو بتعدّد موجه مطلقاً، وعدمه مطلقاً، أو التفصيل بين الأسباب المختلفه بالنوع وبين المتّحده فيه. (المرعشي). * على الأحوط، كما مرّ. (محمدرضا الكلپايگانی). * على الأحوط. (السبزواری، زين الدين). * على الأحوط في كلّ زياده. (محمد الشيرازي). * على ما يأتي. (حسن القمّي).
- ٥- ٥. لا يُترك الاحتياط فيما إذا كان التذكّر بعد الدخول في السجده الأولى. (الحائري). * إن لم يكن أقوى. (حسين القمّي). * لا يُترك. (محمدتقي الخونساری، الإصطهباناتي، أحمد الخونساری، الشريعتمداری، الآملی، محمدرضا الكلپايگانی، الأراكي، السبزواری، مفتي الشيعه، اللكراني). * الأمر بالعكس، بمعنى أنّ الأحوط الرجوع والإتمام، والأقوى البطلان. (الشاهرودي). * لا ينبغي تركه. (الميلاني). * لا يُترك، ويأتي محل لزوم سجدة السهو. (الخميني).
- ٦- ٦. لا يُترك. (الإصفهاني، عبدالله الشيرازي).

حكم ما لو نسي السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع الركعة التالية، وغيره

(مسألة ١٥): لو نسي السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول في الركوع من الركعة التالية بطلت صلاته (١)، ولو تذكر قبل ذلك رجع وأتى بهما وأعاد ما فعله سابقاً مما هو مرتب عليهما بعدهما، وكذا تبطل الصلاة لو نسيهما من الركعة الأخيرة حتى سلم وأتى بما يبطل الصلاة عمداً وسهواً، كالحدث والاستدبار، وإن تذكر بعد السلام قبل الإتيان بالمبطل فالأقوى (٢) أيضاً (٣) البطلان (٤)، لكن

ص: ٤٠٧

- ١- ١. ولا يمكن التدارك بإلغاء الركوع على الأحوط. (السيستاني).
- ٢- ٢. الأقوى الصَّحَّة، فيتدارك بما في المتن، ولا تلزم الإعادة، والأولى بالصَّحَّة نسيان السجدة الواحدة. (الفيروز آبادي). * في القوَّة منع، فلا يُترك الاحتياط بما ذكر مع سجدة السهو لزيادة التسليم. (محمدرضا الكليايگانی). * يشكل ذلك، فلا يُترك الاحتياط بما ذكره في المتن وبسجود السهو؛ لاحتمال زيادة التسليم في غير موضعه، ثمَّ إعادته الصلاة كما في المتن. (زين الدين). * بل الأقوى التدارك وتصحَّ صلاته، ويسجد سجدة السهو للسلام الزائد. (مفتي الشيعة). * بل الظاهر الصَّحَّة ولزوم التدارك، والأحوط استحباباً إعادته الصلاة بعد ذلك. (اللكراني).
- ٣- ٣. الأقوى وجوب تداركهما وإعادته التشهد والتسليم. (الشاهرودي).
- ٤- ٤. في الأقوائيه منع، فلا يُترك الاحتياط المذكور. (الحائري). * بل الأقوى الصَّحَّة، فيكفي التدارك ثمَّ الإتيان بما هو مرتب عليهما من غير حاجة إلى الإعادة، وإن كانت أحوط. (آل ياسين). * لخروجه بالسلام، فيكون قد نقص ركناً، ويمكن الحكم بالصَّحَّة؛ فإنَّ نقصان الركعة إذا كان لا يوجب البطلان ويتداركها بعد السلام فنقصان السجدين أولى، والاحتياط كما ذكره قدس سره حسن، ولكنَّ الصَّحَّة أقوى، فيأتي بالسجدين، ويعيد التشهد والتسليم، ويسجد سجدة السهو. (كاشف الغطاء). * بل الأقوى هو وجوب تداركهما وإعادته التشهد والتسليم، مع سجدة السهو للتسليم (البروجردی). * بل الصَّحَّة لا تخلو من قوَّة، فيتداركهما ويأتي بما بعدهما. (عبدالهادي الشيرازي). * بل الأقوى الصَّحَّة، فيأتي بهما، ويتشهد ويسلم، ثمَّ يسجد سجدة السهو لما وقع في غير محلِّه من السلام وغيره، نعم، الأولى أن يحتاط بعد ذلك بإعادة الصلاة. (الميلاني). * فيه إشكال، والاحتياط المذكور لا يُترك. (البجنوردی). * بل الأقوى الصَّحَّة، مع تدارك السجدين وإعادته التشهد والتسليم، ويجب عليه سجدة السهو للتسليم. (الشريعتمداري). * الأقوى الصَّحَّة، وعليه أن يعود ويأتي بالسجدين وما يترتب عليهما من التشهد والتسليم، ويسجد سجدة السهو أيضاً لأجل السلام في غير محلِّه على الأحوط. (الفاني). * بل الأقوى التدارك وإعادته التشهد والتسليم، مع سجود السهو للتسليم. (المرعشي). * بل الأقوى عدمه، فيتداركهما ويأتي بما هو مرتب عليهما، نعم، الإعادة بعد ذلك أحوط. (الخوئي). * الأقوى وجوب تداركهما، وإعادته التشهد والتسليم مع سجدة السهو. (السزواري). * بل الأقوى الصَّحَّة، فيتداركهما ويأتي بما هو مرتب عليهما، نعم، الأحوط الإعادة. (حسن القمي). * بل أظهر الصَّحَّة، فيأتي بهما وما بعدهما من الأجزاء. (الروحاني). * بل الأقوى الصَّحَّة، فيتداركهما ويأتي بما هو مرتب عليهما، مع سجدة السهو للتسليم على الأحوط. (السيستاني).

الأحوط (١) التدارك (٢) ثم الإتيان بما هو مرتب عليهما، ثم إعادته (٣) الصلاة، وإن تذكر قبل السلام أتى بهما وبما بعدهما من التشهد والتسليم وصحت صلاته، وعليه سجدة (٤) السهو (٥) لزيادته التشهد (٦) أو بعضه، وللتسليم المستحب (٧).

ص: ٤٠٩

١- ١. التدارك وعدم وجوب الإعادة لا يخلوان من قوّه. (الجواهرى). * بل هو الأقوى، وأنّ السلام وقع فى محلّه سهواً، فيسجد سجدة السهو لسلامه أيضاً، ووجهه ظاهر. (آقاضياء). * لا يُترك. (محمد تقى الخونسارى، الإصطهباناتى، مهدى الشيرازى، أحمد الخونسارى، الآملى، الأراكى). * وإن كان الأقوى كفايه التدارك. (صدرالدين الصدر). * لا يُترك، وإن كان القول بوجوب التدارك وإعادته التشهد والتسليم وصّحه الصلاة لا يخلو من وجه. (الخمينى).

٢- ٢. لا يُترك. (الإصفهاني، حسين القمى، عبدالله الشيرازى، محمد الشيرازى). * هذا الاحتياط لا يُترك. (الكوه كمرى). * بل الأقوى. (الرفيعى).

٣- ٣. على الأحوط الأولى. (المرعشى).

٤- ٤. على الأحوط، والتسليم المستحب لا سجود له. (الحكيم).

٥- ٥. على الأحوط. (زين الدين). * على الأحوط، ولا بأس بتركهما، كما يأتى. (حسن القمى). * على الأحوط الأولى. (الروحانى). * تأتى موارد لزوم سجدة السهو إن شاء الله تعالى. (اللكراني).

٦- ٦. على الأحوط، وتأتى موارد لزومها. (الخمينى).

٧- ٧. على الأحوط. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * على الأحوط الراجع. (الفانى). * قد مرّ الكلام فى لزوم سجود السهو بالنسبة إلى المستحبات، وعدمه. (المرعشى).

بطلان الصلاة فيما لو نسي النية أو التكبيره أو القيام حالها والقيام المتصل، سواء تذكر في الأثناء أم لا

(مسألة ١٦): لو نسي النية أو تكبيره الإحرام (١) بطلت صلاته (٢)، سواء تذكر في الأثناء أو بعد الفراغ فيجب الاستئناف، وكذا لو نسي القيام (٣) حال تكبيره الإحرام، وكذا لو نسي القيام المتصل (٤) بالركوع بأن ركع لا عن قيام (٥).

الحكم فيما لو نسي الركعة الأخيرة فذكرها بعد التشهد أو بعد التسليم الواجب وغيرهما

(مسألة ١٧): لو نسي الركعة الأخيرة فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام وأتى بها (٦)، ولو ذكرها بعد التسليم الواجب قبل فعل ما (٧) يبطل

ص: ٤١٠

- ١- ١. الظاهر عدم تصوير تحقق تكبيره الإحرام مع نسيان النية. (أحمد الخونساري).
- ٢- ٢. بلا- إشكال مطلقاً، ولكن في التعبير ببطلان الصلاة تسامح؛ إذ لا صلاة بلا نية، كما لا صلاة بلا تكبيره إحرام؛ ولذا لا تخصيص في حديث «لا تعاد» بالنسبة إليهما؛ فإنَّ المراد فيه بيان ما تبطل الصلاة بفقدته بعد انعقادها، أمَّا القيام في تكبيره الإحرام فهو من شروطها، وكذا القيام قبل الركوع، فإنَّ الواجب أن يركع عن قيام، نعم، لو جعلناه واجباً مستقلاً لزم التخصيص، فتدبره. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. تقدّم في فصل القيام: أنَّ ركنيته في الموردين المذكورين مبنيّة على الاحتياط. (تقى القمي).
- ٤- ٤. مع فوات محلّ التدارك بأن دخل في السجدة الثانية. (المرعشي). * إطلاق الحكم محلّ تأمل. (حسن القمي). * بل الظاهر أنَّ حكمه نسيان الركوع، فيجرى فيه التفصيل المتقدّم في المسألة (١٤). (السيستاني).
- ٥- ٥. هذا إذا لم يمكن التدارك بأن كان التذكّر بعد السجدين، وإلاّ فالحكم بالبطلان لا يخلو من إشكال، بل منع. (الخوئي).
- ٦- ٦. ويأتي بسجدة السهو للتشهد، وكذلك يأتي بهما للتشهد والتسليم في الصورة الثانية. (الجنوردي).
- ٧- ٧. لا يخفى أنَّ الصور هنا ثلاث: فإمّا أن يتذكّر بعد السلام نقصان ركعه قبل فعل ما يبطل عمداً وسهواً فعليه الإتمام بركعه وسجدة السهو، وإن تذكرها بعد فعل ما يبطلها عمداً لا سهواً _ كالحقنقه والكلام ونحوهما _ فلاصحّ أنّها كالأولى يتمّها بركعه، وإن تذكر بعد فعل المبطل مطلقاً كالحدث فعليه الاستئناف. هذا إذا سلّم بزعم التمام وانكشف الخلاف، أمّا لو سلّم للبناء على الأكثر ثمّ ظهر النقص فهل يأتي بالناقص مفصلاً أو موصولاً، أو يعيد من رأس؟ وجوه، والاحتياط بإتيانه مفصلاً وموصولاً ثمّ الإعادة، ومثله ما لو سلّم على النقص جهلاً بالحكم جهلاً معذوراً فيه إن لم نقل بالأجزاء في مثله. ولو صلّى بتخيّل دخول الوقت وسلّم بتخيّل التمام فانكشف الخلاف فيهما، وكذا لو سلّم بزعم التمام ثم انكشف الخطأ بعد خروج الوقت فهل يجرى عليه حكم هذا الباب، أو يحكم بالبطلان؟ وجهان. وكذا في صورة الشكّ بين الأقلّ والبناء على الأكثر وانكشف أنّه قبل دخول الوقت، والأقوى هنا البطلان. ثمّ إنّ المراد بقوله قدس سره: «قام وأتمّ» أي بلا إحرام جديد، ويستكشف من هذا عدم كون السلام محللاً، بل هو كالسلام السهو في غير محلّه، ويتفرّع على هذا فروع كثيرة، كنسيان الركوع والسجدين من الركعة الأخيرة، أو هما فقط، أو هو فقط، أو هو وسجده، أو هي وحدها، أو مع التشهد، أو التشهد وحده ولم يذكر إلاّ بعد التسليم، والحقّ أنَّ ما كان نقصه موجباً للبطلان فحكمه حكم نسيان الركعة، وما لا يكون كذلك كالسجدة والتشهد أو هما فالقضاء.

١ - ١. ويسجد سجدتي السهو لزياده التسليم والتشهد. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * تبطل صلاته لو كان المنافى ممّا تبطل الصلاه به عمدًا، لا- سهواً، فإن كان المنافى ممّا لا تبطل الصلاه معه سهواً كالكلام سهواً فلا يبعد الحكم بالتدارك، والأحوط الإعادة. (مفتى الشيعة).

٢ - ٢. ويسجد سجدتي السهو لزياده التسليم، بل ولزياده التشهد على الأحوال، وكذا فى سابقه. (الإصطهباناتي). * ويسجد سجدتي السهو لزياده التسليم والتشهد. (الشاهرودي). * ثم أتى بما عليه من سجدتي السهو. (الميلاني). * ويسجد سجدتي السهو. (عبدالله الشيرازي). * ثم سجد للسهو لزياده التسليم والتشهد. (المرعشى). * ويسجد سجدتي السهو لزياده السلام. (محمدرضا الكلپايگاني). * ويأتى بسجدتي السهو لزياده التسليم والتشهد. (السبزواري). * ويسجد لزياده السلام على الأحوال. (السيستاني).

رأس، من غير فرق بين الرباعيّه وغيرها، وكذا لو نسي أزيد من ركعه.

لم تبطل الصلاة لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة، وبتدارك

(مسأله ١٨): لو نسي ما عدا الأركان من أجزاء الصلاة لم تبطل (١) صلاته (٢)، وحينئذٍ فإن لم يبق محلّ التدارك وجب عليه (٣) سجدة (٤).

ص: ٤١٢

١- ١. لو نسي التسليم وتذكّر بعد إتيان المنافى عمداً أو سهواً فالأحوط إعادة الصلاة؛ لاحتمال وقوع المنافى حينئذٍ في الأثناء. (الجنوردي). * الأحوط في نسيان التسليم والتذكّر بعد فعل ما يبطل الصلاة عمداً وسهواً إعادة الصلاة. (محمدرضا الغلپايگانی).

٢- ٢. لو نسي التسليم وتذكّر بعد فعل ما يبطل الصلاة عمداً وسهواً فالأحوط إعادة الصلاة. (الحائري). * الأحوط في نسيان التسليم وعدم التذكّر، إلّا بعد صدور المبطل عمداً وسهواً إعادة الصلاة بعد الإتيان بسجدة السهو، كما مرّ في فصله. (الإصطهباناتي). * يشكل الحكم بعدم البطلان في مَنْ نسي التسليم حتى صدر منه ما يبطل الصلاة عمداً وسهواً، فالأحوط إعادة الصلاة إن لم يكن أقوى. (زين الدين). * إلّا في بعض فروض نسيان التسليم، على ما تقدّم. (اللكراني).

٣- ٣. على الأحوط في غير صورته نسيان السجده الواحده والتشهّد. (الإصفهاني). * على الأحوط، كما يأتي. (الحكيم). * لا تجب السجده لكلّ زياده ونقيصه على الأقوى، وإنّما تجب في موارد تأتي في فصلها. (الخميني).

٤- ٤. على الأحوط في غير نسيان السجده الواحده والتشهّد. (الإصطهباناتي). * على الأحوط في كلّ نقيصه، وفي كلّ زياده، كالفرع الآتي. (محمد الشيرازي).

١- ١. الأقوى عدم وجوب سجدة السهو إلا في الموارد الخاصه الآتية. (الكوه كَمَرِي). * في نسيان السجده الواحده والتَّشَهُّد، وأمّا في غيره فعلى الأحوط. (محمدرضا الكلّيايگانی). * على تفصيل يأتي فيه وفي سائر الموارد التي ذكرت في هذه المسأله. (حسن القمّي). * الأظهر عدم وجوبهما إلا في نسيان التَّشَهُّد، وبه يظهر الحال في بقيه المسأله. (الروحاني). * قد مرّ أنّه يأتي موارد لزومهما. (اللكراني).

٢- ٢. على الأحوط فيه وفيما بعده. (النائني، جمال الدين الكلّيايگانی). * لم تثبت هذه الكلّيه. (الفاني). * على الأحوط في غير نسيان السجده الواحده والتَّشَهُّد. (السبزواری). * لا تجب سجدة السهو لنسيان غير التَّشَهُّد والسجده الواحده، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، نعم، في السجود لكلّ نقيصه احتياط حسن. (زين الدين). * بناءً على وجوبهما لكلّ زياده ونقصه. (تقي القمّي). * الأظهر عدم وجوب السجود للنقصه، إلا في نسيان التَّشَهُّد. (السيستاني).

٣- ٣. على الأحوط، وكفايه تَشَهُّد سجدة السهو عنه لا يخلو من قوّه. (الكوه كَمَرِي).

٤- ٤. على الأحوط في التَّشَهُّد. (عبدالهادي الشيرازي). * وجوب القضاء في التَّشَهُّد على الأحوط. (البجنوردي). * ومن المقضّى الصلاه على النبي صلى الله عليه وآله. (المرعشي). * على الأقوى في السجده الواحده، وعلى الأحوط في التَّشَهُّد. (زين الدين). * وجوب وقضاء التَّشَهُّد احتياط لازم. (محمد الشيرازي). * على الأحوط في التَّشَهُّد. (حسن القمّي). * على الأحوط في قضاء التَّشَهُّد، والأقوى عدم الوجوب. (السيستاني).

أيضاً (١) بعد الصلاة (٢) قبل (٣) سجدة (٤) السهو (٥)، وإن بقي محل (٦) التدارك وجب العود للتدارك، ثم الإتيان بما هو مرتّب عليه ممّا فعله سابقاً، وسجدتا السهو (٧) لكلّ زياده (٨).

ص: ٤١٤

١- ١. على الاحتياط القويّ في التشهد. (حسين القمّي).

٢- ٢. وجوب قضاء التشهد مبنيّ على الاحتياط الوجوبي. (الخوئي).

٣- ٣. على الأحوط. (تقي القمّي).

٤- ٤. الأقوى التخيير بين الإتيان بهما قبلهما أو بعدهما. (كاشف الغطاء).

٥- ٥. وكذلك الحكم في قضاء الصلاة على النبيّ صلى الله عليه وآله. (حسين القمّي).

٦- ٦. لا فرق بين الأركان وغيرها في وجوب التدارك عند بقاء محلّه، كما لا فرق بينهما فيما يوجب بقاء المحلّ أو فواته، وإنّما الفرق في أنّه إذا فات المحلّ ففي الأركان يحكم بالبطلان، وفي غيرها بالصحّه مع التدارك، وبدونه مع سجدة السهو وبدونها. (كاشف الغطاء).

٧- ٧. على الأحوط. (الرفيعي). * لا تجب سجدة السهو في غير موارد هما المنصوصه، وسيأتي بيانها في فصل سجود السهو، نعم، في سجودهما لكلّ زياده ونقيصه احتياط حسن. (زين الدين).

٨- ٨. على الأحوط، وإن كان الأقوى عدم وجوبهما له. (الإصفهاني). * على الأحوط. (الإصطهباناتي، السبزواري). * على الأحوط، وكذا فيما بعده. (الحكيم). * على الأحوط، كما تقدّم أنّه مبنيّ على الاحتياط، وسيأتي، وكذا الحكم في كلّ مورد زياده ونقيصه غير الموارد المنصوصه. (الجنوردي). * مرّ عدم ثبوت هذه الكلّيّه. (الفاني). * قد مرّ أنّ الأقوى عدم وجوب سجدة السهو في غير ما يأتي من موارد مخصوصه. (محمدرضا الكلبايكاني). * على الأحوط الأولي، كما مرّ، وبه يظهر الحكم في بقيه المسأله. (الروحاني). * تقدّم الكلام فيه آنفاً. (السيستاني).

وفوت محلّ التدارك: إمّا بالدخول في ركنٍ بعده على وجهٍ لو تدارك المنسّى لزم زياده الركن (١)، وإمّا بكون محلّه في فعلٍ خاصّ جاز محلّ ذلك الفعل، كالذكر في الركوع والسجود إذا نسيه وتذكّر بعد رفع الرأس منهما، وإمّا بالتذكّر بعد السلام (٢) الواجب (٣)، فلو نسي القراء أو الذكر أو

ص: ٤١٥

- ١- ١. مَرّ الاحتياط فيما إذا ترك الركوع ودخل في السجده الأولى. (الخميني).
- ٢- ٢. الأقوى عدم كونه سبباً لفوات محلّ التدارك إذا كان المنسّى من الركعه الأخيره، فيأتي بما نسيه من السجده والتشهد، ثمّ يسلم ويسجد للسهو لأجل ما وقع في غير محلّه من السلام وغيره، والأحوط أن لا يكون إتيانه بذلك بعنوان الجزئيه، بل بقصد ما في الذمّه. (الميلاني). * مَرّ الاحتياط في ترك السجدين والتذكّر بعد السلام قبل فعل المنافي، وإن كان عدم فوت محلّ تداركهما بالسلام لا يخلو من وجه، وأمّا السجده الواحده والتشهد فالأقوى فوت محلّهما بالسلام، كما يأتي في المتن. (الخميني). * الأقوى وقوع السلام في غير محلّه، فالمنسّى إن كان السجدين يلزم تداركه، ثمّ إعادته التشهد والتسليم، وإن كان أحدهما أو التشهد فقط فليؤت به بقصد ما في الذمّه على الأحوط. (المرعشي). * الظاهر عدم فوت محلّ التدارك بالتذكّر بعد السلام، بل يأتي بالفائت وما هو مترتب عليه، ثمّ يسلم. (حسن القمّي).
- ٣- ٣. هذا إذا كان المنسّى من غير الأركان، أمّا إذا كان منها فلا يفوت المحلّ إلّا بصدور المبطل عمداً وسهواً بعد السلام. (كاشف الغطاء). * السلام الواجب ليس مفوّتاً لمحلّ السجدين في الركعه الأخيره على الأقوى، كما مرّ، وأمّا السجده الواحده والتشهد منها إذا تذكّر بعده قبل المنافي ففيهما إشكال، أحوطه الإتيان بهما بقصد ما في الذمّه وبما يترتب عليهما، وسجدتا السهو لما في ذمته بسبب نقص السجده أو التشهد أو زياده السلام. (البروجردى). * قد مرّ أنّ المنسّى إذا كان من الركعه الأخيره ففي السجدين يجب تداركهما وإعادته التشهد والتسليم، وتصحّ معه الصلاه على الأقوى، وفي السجده الواحده والتشهد لا بدّ أن يؤتى بهما بقصد ما في الذمّه، وبما بعدهما احتياطاً. (الشريعتمداري). * الظاهر أنّه لا يتحقّق الخروج عن المحلّ بذلك، بل السلام حينئذٍ يقع في غير محلّه. (الخوئي). * قد تقدّم ما يتعلّق بنسيان السجدين من الركعه الأخيره في المسأله (١٥)، وأمّا نسيان السجده الواحده أو التشهد أو هما معاً منها: فإن تذكّر بعد السلام وفعل ما ينافي عمداً وسهواً يقضى المنسّى، ثمّ يأتي بسجديّ السهو إن كان قبل إتيان المنافي، فيأتي بالمنسّى بقصد ما في الذمّه، ثمّ يأتي بقيّه الصلاه رجاءً، ثمّ يأتي بسجديّ السهو. (السبزواري). * تقدّم الإشكال في ذلك، فإذا كان المنسّى سجديّين من الركعه الأخيره احتاط لزوماً بما ذكرناه في المسأله الخامسه عشره، وإذا كان سجدهً واحدَةً أو تشهداً منها أتى بهما بقصد ما في الذمّه وبما بعدهما، ثمّ سجد للسهو لما في ذمته، وإذا فعل قبلهما ما ينافي الصلاه أتى بهما وبسجود السهو، ثمّ أعاد الصلاه استحباباً. (زين الدين). * لا يفوت التدارك بالسلام، فيجب احتياط تدارك ما فات، وإعادته السلام والصلاه فيه وفي أمثاله. (تقى القمّي). * السلام ليس مفوّتاً لمحلّ السجده، بل هو حينئذٍ واقع في غير محلّه. (الروحاني). * الظاهر أنّه لا يوجب فوات محلّ التدارك إلّا في نسيان التشهد. (السيستاني).

بعضهما أو الترتيب فيهما أو إعرابهما أو القيام فيهما أو الطمأنينه(١) فيه،

ص: ٤١٦

١ - ١. الكلام فيها هو الكلام فى طمأنينه الركوع والقيام والقراءة من حيث احتمال الاستقلال والشرطيّه. (المرعشى).

وذكر بعد الدخول في الركوع فات محلّ التدارك، فيتّم الصلاة، ويسجد سجدة السهو للنقصان(١) إذا كان المنسى من الأجزاء، لا لمثل الترتيب والطمأنينه(٢) ممّا ليس بجزء. وإن تذكر قبل(٣) الدخول في الركوع رجع وتدارك وأتى بما بعده، وسجد سجدة السهو(٤) لزياده(٥) ما أتى به من

ص: ٤١٧

- ١- ١. مرّ عدم ثبوت هذه الكلّيه. (الفانى). * على الأحوط. (زين الدين).
- ٢- ٢. الأحوط الإتيان لهما أيضاً. (حسين القمى). * يأتى ما يتعلّق به فى المسأله (٦٢) من مسائل الختام. (السبزوارى).
- ٣- ٣. ضابطه النقص الحاصل فى الأجزاء أو الشرائط هو: أنّه إن استُفيد من أدلتها تقييد جزئيتها أو شرطيتها بالالتفات إليها فى محلّها، كما فى الجهر والإخفات، بل والطمأنينه فى وجه لم يجب لها تدارك ولا قضاء حتى لو ذكر قبل الدخول فى فعل آخر، وإن لم تكن كذلك: فإن ذكرها حيث يمكن تداركها وجب، من دون فرق بين الأركان وغيرها، ومن دون فرق فى الغير بين السجده والتشهد وغيرهما. وإن لم يمكن لفوات محلّه فهى على ثلاثه أقسام: الأوّل: ما يوجب البطالان، وهو فوات الأركان. الثانى: ما يوجب القضاء وسجدة السهو، وهو نقص السجده الواحده والتشهد. الثالث: ما لا يوجب قضاء ولا بطلاناً، بل يكفى سجده السهو، وهو نقصان غير الأركان عدا السجده والتشهد. ويفوت محلّ التدارك بأحد أمور ثلاثه أشار إليها قدس سره: الأوّل: استلزام التدارك زياده ركن. الثانى: كون المنسى واجباً مستقلاً فى ضمن واجب آخر، وقد أتى بالواجب الآخر فلم يبق محلّ للواجب الّذى فى ضمنه. الثالث: الخروج عن الصلاه إمّا بالسلام من دون إتيان المنافى فيما لو كان المنسى من غير الأركان، وإمّا به مع إتيان المنافى فيما لو كان المنسى منها. (كاشف الغطاء).
- ٤- ٤. على الأحوط. (زين الدين).
- ٥- ٥. مرّ عدم ثبوت هذه الكلّيه. (الفانى).

الأجزاء. نعم، فى نسيان القيام حال القراءة (١) أو الذكر ونسيان الطمأنينه فيه لا يبعد (٢) فوت محلّهما (٣) قبل الدخول فى الركوع أيضاً؛ لاحتمال كون (٤) القيام (٥) واجباً (٦) حال القراءة، لا شرطاً فيها (٧)، وكذا كون الطمأنينه واجباً حال القيام لا شرطاً فيه (٨).

وكذا الحال فى الطمأنينه حال التشهد وسائر الأذكار فالأحوط (٩)

ص: ٤١٨

- ١- ١. قد مرّ أنّه لم يفتّ المحلّ، ويجب العود إلى القراءة قبل الركوع. (حسن القمى).
- ٢- ٢. بل يقوى فوت محلّهما. (الفانى).
- ٣- ٣. ولكن لا- يبتنى على ما ذكره. (الكوه كمرى). * فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط المذكور فى المتن فى نسيان القيام أو الطمأنينه فى حال القراءة، وكذا فى ما بعده، فيعود ويأتى بالمنسى بقصد الاحتياط والقربه المطلقة. (زين الدين).
- ٤- ٤. الحكم غير مبتنٍ على هذا التعليل. (الفانى).
- ٥- ٥. الأقوى هو إعادته القراءة مع رعايه المذكورات، والإتيان بسجدة السهو بعد الصلاه للعلم الإجمالى: إمّا بوجوب رعايه المذكورات فى حال القراءة على فرض الشرطيه، أو وجوب سجدة السهو بعد الصلاه على فرض الجزئيه. (أحمد الخونسارى).
- ٦- ٦. الظاهر أنّ وجوب القيام حال القراءة والطمأنينه على نحو الشرطيه، لا الاستقلال. (كاشف الغطاء).
- ٧- ٧. وكذا كون الطمأنينه واجباً حال القيام لا شرطاً فيه. (جمال الدين الكلبايگانى). * وقد تقدّم الكلام فيه فى مبحث القيام. (الروحانى). * تقدّم الكلام فيه المسأله الثانيه من فصل القيام. (تقى القمى).
- ٨- ٨. مرّ الكلام فيه فى المسأله الثانيه فى فصل القيام. (الخوئى).
- ٩- ٩. بل لا يبعد فى المقام أيضاً عدم العود؛ لقوّه احتمال كون الطمأنينه شرطاً مستقلاً للصلاه حال الذكر ففات محلّه فلا مجال للعود، وكذا الكلام فيما بعده. (آقاضياء). * لا يُترك. (الآملى). * الأولى. (السيستانى).

العود (١) والإتيان (٢) بقصد (٣) الاحتياط والقربه، لا بقصد الجزئية.

ولو نسي الذكر في الركوع أو السجود أو الطمأنينه حاله وذكر بعد رفع الرأس منهما فات محلها، ولو تذكر قبل الرفع أو قبل الخروج عن مسمى الركوع وجب الإتيان بالذكر.

ولو كان المنسي الطمأنينه حال الذكر فالأحوط إعادته (٤) بقصد الاحتياط (٥) والقربه، وكذا لو نسي (٦) وضع (٧) أحد المساجد (٨) حال السجود (٩).

ص: ٤١٩

١ - ١. لا يُترك. (الحائري، محمد تقى الخونساري، الحكيم، الميلاني، المرعشي، الأراكي). * لا يُترك الإتيان بقصد القربه والاحتياط. (الخميني).

٢ - ٢. هذا الاحتياط لا يُترك. (آل ياسين).

٣ - ٣. هذا الاحتياط لا يُترك. (البجنوردی).

٤ - ٤. لا يُترك في نسيان القيام حال القراءة أو التسيحات. (السيستاني).

٥ - ٥. لا يُترك. (البجنوردی).

٦ - ٦. يعني إذا لم يذكر إلا بعد رفع الرأس فقد فات المحل، وهو مبنئ على كونه واجباً مستقلاً في السجود، وهو محل نظر. (كاشف الغطاء).

٧ - ٧. أي لو نسي وضعه حال الذكر فمع عدم رفع الرأس يضعه، وأتى بالذكر بقصد القربه. (الخميني).

٨ - ٨. لا يُترك الاحتياط بإتيان السجده ثانياً مع وضع المساجد وإعادته الصلاة بعدها. (أحمد الخونساري). * غير الجبهه. (المرعشي).

٩ - ٩. فيأتي به إذا تذكره قبل رفع الرأس من السجده، ويفوت محله إذا تذكره بعد ذلك، وأما وضع مسجد الجبهه على الأرض فلا يتحقق السجود إلا به، فلا بد من العود إليه إذا نسيه، ولا يفوت محل تداركه إلا بالدخول في الركوع من الركعه اللاحقه. (زين الدين).

ولو نسي الانتصاب من الركوع وتذكر بعد الدخول في السجده (١) الثانيه (٢) فات محلّه (٣)، وأمّا لو تذكر (٤) قبله فلا يبعد (٥).

ص: ٤٢٠

- ١-١. بل بعد الدخول في السجده الأولى على الأقوى. (جمال الدين الكلبي يگانی).
- ٢-٢. بل بعد الدخول في السجده الأولى على الأقوى. (النائني). * بل بعد الدخول في الأولى. (الشاهرودي). * بل في السجده الأولى على الأقوى. (الميلاني). * ويحتمل كفايه الدخول في الأولى. (المرعشي).
- ٣-٣. بل الظاهر فوته بالدخول في الأولى، فلا يعود معه، بل يتم الصلاة بلا إعادته، نعم، لو تذكر قبل الدخول في الأولى بعد التجاوز عن حد الركوع فينتصب رجاءً ثم يسجد. (محرر رضا الكلبي يگانی).
- ٤-٤. فيه إشكال. (المرعشي).
- ٥-٥. بعيد. (الإصفهاني). * بل لا يبعد خلافه، وكذا في الانتصاب من السجده الأولى، لا لزياده السجده، بل لفوات المحلّ. (مهدي الشيرازي). * الأقوى فوات المحلّ بالدخول في السجده الأولى. (الشريعتمداري). * بعيد، بل فات محلّه، وكذا الحال في نسيان الانتصاب من السجده الأولى أو الطمأنينه فيه وذكر بعد الدخول في السجده الثانيه. (الخميني). * لا يبعد فوات المحلّ بالخروج من حد الركوع وإن لم يدخل في السجده الأولى، ورعايه الاحتياط أولى. (الخوئي). * مشكل، يراعى مقتضى الاحتياط. (حسن القمي). * بل يبعد؛ فإنّ تدارك ما فاتته من الانتصاب بعد الركوع المستفاد من حديث حماد غير معقول. (تقي القمي). * بل هو بعيد، والظاهر فوت المحلّ بمجرد الدخول في السجده الأولى، وهكذا الانتصاب منها بالإضافة إلى السجده الثانيه. (اللكراني).

وجوب (١) العود إليه (٢)؛ لعدم استلزامه إلا زيادة سجده واحده (٣)، وليست بركن. كما أنه كذلك (٤) لو (٥) نسي الانتصاب (٦) من السجده الأولى وتذكر بعد الدخول في الثانية (٧)، لكن

ص: ٤٢١

- ١- ١. لا- إشكال في فوات محلّ القيام بعد الركوع بالدخول في السجده الأولى، ومحلّ الجلوس بين السجدين بالدخول في الثانية. (البروجردى). * بل لا يبعد عدم الجواز في شيء منهما. (الشاهرودى).
- ٢- ٢. مشكل، فلا يُترك الاحتياط فيه وفيما بعده. (حسين القمى). * على إشكال فيه وفيما بعده، بل العدم لا يخلو من وجه. (آل ياسين). * لكن الأقرب خلافه، وكذا في صورته نسيان الانتصاب من السجده الأولى. (عبدالهاده الشيرازى). * يشكل الحكم فيه، فلا- يُترك الاحتياط بالعود إليه وإتمام الصلاة ثم إعادتها، وكذا فيما بعده. (زين الدين). * الظاهر عدم وجوب العود بالخروج عن حدّ الركوع، وإن كان ذلك أحوط ما لم يدخل في السجود. (السيستانى).
- ٣- ٣. لو كان ملاك الفوت الدخول في الثانية. (المرعشى).
- ٤- ٤. بل الظاهر فوته أيضاً بالدخول في الثانية. (محمدرضا الكلپايگانى).
- ٥- ٥. بل الظاهر فوته أيضاً بالدخول في الثانية. (حسن القمى).
- ٦- ٦. الأقوى فيه أيضاً فوات المحلّ بالدخول في الثانية. (الشريعتمدارى). * احتمال فوت المحلّ بالدخول في السجده الثانية غير بعيد. (المرعشى).
- ٧- ٧. بل لا- يجوز العود في شيء منهما على الأقوى. (النائنى). * بل لا- يجوز العود. (الشاهرودى). * الأقوى فوات المحلّ بذلك. (الميلانى). * الظاهر فوات محله بمجرد الهوى إلى السجده الثانية وإن لم يدخل فيها. (السيستانى).

الأحوط (١) مع ذلك (٢) إعادته (٣) الصلاة.

ولو نسي الطمأنينه حال أحد الانتصابين احتمل (٤) فوت المحل (٥)

ص: ٤٢٢

- ١- ١. لا يُترك الاحتياط في هذه المسألة، وكذا في السابقة. (الحائري). * بل لا يجوز العود في شيء منهما على الأقوى. (جمال الدين الكلبي، إمامي). * لا يُترك الاحتياط في الصورتين. (الإصطهباناتي). * لا يُترك في الصورتين. (المرعشي).
- ٢- ٢. لا يُترك. (محمد تقى الخونساري، عبد الله الشيرازي، الأراكي، محمد الشيرازي). * لا يُترك في الموردين. (الحكيم، الآمل).
- ٣- ٣. لا يُترك. (البجنوردي).
- ٤- ٤. بل هو الأقوى أيضاً؛ لعين ما ذكرناه آنفاً. (آقاي).
- ٥- ٥. والأحوط العود برجاء الواقع إن لم يدخل في السجدة. (الحائري). * الأحوط العود برجاء الواقع، مع عدم الدخول في السجدة، وإعادته الصلاة معه. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * والأحوط العود إليه برجاء المطلوب إن لم يدخل في السجدة. (الإصطهباناتي). * بل يقوى. (عبد الهادي الشيرازي). * وهو الأقوى. (الحكيم، الآمل). * الأحوط الانتصاب مع الطمأنينه رجاء، والإتيان بسجدة السهو بعد الصلاة. (أحمد الخونساري). * وهو الأقوى في طمأنينه الانتصاب من الركوع، لكن لا يُترك الاحتياط بالعود والتدارك فيه، وفي الانتصاب من السجدة الأولى. (الميلاني). * لكن الأحوط الانتصاب مطمئناً بقصد الرجاء قبل الدخول في السجدة. (الخميني). * الأحوط الانتصاب مطمئناً بقصد الرجاء، وإتمام الصلاة ثم السجود سجدة السهو. (المرعشي). * لكنه بعيد بالنسبة إلى نسيان الطمأنينه في الجلوس بين السجدين. (الخوئي). * والأحوط العود رجاء ما لم يدخل في السجدة. (محمد رضا الكلبي، إمامي، حسن القمي). * بل يقوى. (السيستاني).

وإن لم يدخل في السجده (١)، كما مرّ نظيره.

ولو نسي السجده الواحده أو التشهد وذكر بعد الدخول في الركوع أو بعد السلام (٢)

ص: ٤٢٣

١ - ١. لا يُترك العود إليه في هذه الصورة، والأحوط أن يكون برجاء المطلوبيه، لا- بقصد الجزئيه. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * لا يُترك العود والإتيان برجاء المطلوبيه في هذه الصورة ونظائرها. (الشاهرودي). * الأحوط العود والإتيان برجاء المطلوبيه في نظائر المقام. (السبزواري). * لا يُترك الاحتياط بالعود إليه بقصد الاحتياط ورجاء المطلوبيه في هذه الصورة. (زين الدين).

٢ - ٢. أمر فوت السجده أو التشهد الأخير بعد السلام يدور بين وجوب التدارك على تقدير بقاء محلّهما الناشئ عن صدور المنافيات السهوويه في صلاته. (آقاضياء). * الظاهر أنّه من باب السلام في غير المحلّ في نسيان التشهد الأخير، ومن باب التشهد والسلام كليهما في غير المحلّ في نسيان السجده الأخير. (محمد تقى الخونساري، الأراكي). * يرجع ويتدارك إذا نسي التشهد أو السجده الأخير ما لم يأت بالمنافى، وإلاّ يستأنف الصلاه. (الشاهرودي). * فيه إشكال، فالأحوط في صورته عدم عروض المبطل الإتيان بالسجده المنسيه، ثمّ التشهد والسلام، والإتيان بسجدة السهو مكررة بعد الصلاه. (أحمد الخونساري). * قد مرّ طريق الاحتياط اللازم في باب السجده. (عبدالله الشيرازي). * الأحوط الإتيان بالسجده المنسيه، ثمّ التشهد رجاء، ثمّ السلام، ثمّ سجدة السهو بشرط عدم طروء إحدى المنافيات. (المرعشي). * مع الإتيان بالمنافى عمداً وسهواً، وأمّا بعد السلام وقبل المنافى فالأحوط الإتيان بالسجده أو التشهد بقصد ما في الذمّه، ثمّ الإتيان بما يترتب عليهما رجاء، ثمّ يسجد سجدة السهو بقصد ما في ذمته من فوت السجده أو التشهد أو السلام بغير المحلّ. (محمدرضا الكلبيگاني). * تقدّم الإشكال في أوّل هذه المسأله فيما إذا تذكّرهما بعد السلام، فلا بدّ من الاحتياط المتقدّم. (زين الدين). * قد مرّ أنّه لم يفتّ المحلّ. (حسن القمي). * قد مرّ أنّ السلام ليس مفوّتاً لمحلّ السجده والتشهد. (الروحاني). * فرض التذكّر بعد السلام إنّما يكون مورده السجده الواحده أو التشهد من الركعه الأخير، وعليه فالظاهر أنّ وقوع التسليم في هذه الحاله إنّما يكشف عن كونه وحده أو مع التشهد واقعاً في غير محلّه، فيجرى عليه حكم السلام في غير المحلّ أو مع التشهد. (اللكراني).

- ١ - ١. إذا نسى السجده الأخيره أو التشهد الأخير حتى سلّم فالرجوع إليهما والإتيان بهما وبما بعدهما لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). * فى فوت المحلّ بالسلام نظر، فلا يُترك الاحتياط. (مهدى الشيرازى). * لابدّ من التفصيل بين دخوله فى الركوع وخروجه بالسلام بفواته فى الأوّل، وبقائه فى الثانى، كما مرّ. (تقى القمّى).
- ٢ - ٢. الأحوط فى صورته التذكّر بعد السلام وبعد صدور ما ينافى الصلاه قضاء السجده أو التشهد وإعادة الصلاه، كما أنّه لو تذكّر قبل صدور المنافى يحتاط بإتيان السجده أو التشهد بقصد ما فى الذمّه، ثمّ إتيان بقيه الصلاه رجاءً، ويأتى بسجدة السهو لترك السجده أو التشهد فى كلتا الصورتين. (الحائرى). * الأحوط فى نسيان السجده عن الركعه الأخيره مع حصول التذكّر بعد السلام وقبل صدور المبطل عمداً وسهواً الإتيان بالسجده بقصد ما فى الذمّه، ثمّ الإتيان بما يترتب عليه من التشهد والتسليم، ثمّ يسجد سجدة السهو مرّتين: مرّة بقصد ما فى الذمّه، ومرّة أخرى لاحتمال وقوع التسليم فى غير محلّه، وكذا فى التشهد المنسى من الركعه الأخيره مع حصول التذكّر بعد السلام، وقبل فعل المبطل عمداً وسهواً الأحوط أن يأتى به بقصد ما فى الذمّه ثمّ يسلم، ثمّ يسجد سجدة السهو مرّة واحده بقصد ما فى الذمّه. (الإصطهباناتى). * تقدّم أنّ الأقوى عدم فوات المحلّ بالتذكّر بعد السلام. (الميلانى). * فى نسيان السجده الواحده أو التشهد من الركعه الأخيره يرجع ويأتى بهما إذا تذكّر قبل فوات الموالاه. (عبدالهادهى الشيرازى). * إذا تذكّر بعد السلام قبل إتيان المنافى فالأحوط أن يأتى بهما. (البجنوردى). * تقدّم ما يتعلق بها. (السبزوارى). * مرّ آنفاً عدم فوت المحلّ به. (الخوئى). * تقدّم عدم فوات المحلّ به، إلّا فى التشهد. (السيستانى).

ولو نسي الطمأنينه في التشهد فالحال (١) كما مر (٢) من أن الأحوط (٣)

ص: ٤٢٥

-
- ١ - ١. كون الطمأنينه فيه وفي غيره واجباً حالها لا شرطاً فيها لا يخلو من قوه، نعم، إذا تذكر وهو جالس بعدُ فالأولى والأحوط الإتيان به بقصد القربه المطلقه. (البرجردى).
- ٢ - ٢. والأقوى فوت المحل. (الحكيم). * والأظهر فوات المحل، كما تقدّم. (السيستاني).
- ٣ - ٣. وقد مرّ أنه لا يُترك. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى).

الإعاده بقصد القربه والاحتياط، والأحوط (١) مع ذلك (٢) إعاده الصلاه (٣) أيضاً؛ لاحتمال (٤) كون التشهد (٥) زياده (٦) عمدية (٧) حينئذ (٨)، خصوصاً إذا تذكر نسيان الطمأنينه فيه بعد القيام (٩).

في حكم ما لو كان المنسى الجهر أو الإخفات

(مسألة ١٩): لو كان المنسى الجهر (١٠) أو الإخفات لم يجب التدارك

ص: ٤٢٦

- ١- ١. لو أعاد التشهد بتيه القربه المطلقة فالاحتياط بإعاده الصلاه ضعيف مطلقاً. (النائني، جمال الحين الكلبيگاني).
- ٢- ٢. لا بأس بتركه. (حسن القمي).
- ٣- ٣. هذا الاحتياط ضعيف جداً. (الخوئي). * لا موقع للاحتياط بإعاده الصلاه إذا أعاد التشهد بقصد الاحتياط والقربه المطلقة. (زين الدين).
- ٤- ٤. لا وجه لهذا الاحتمال مع قصد الرجاء في المأتي به. (محمدرضا الكلبيگاني).
- ٥- ٥. مع قصد الاحتياط لا تتحقق الزيادة في الصلاه؛ لأنه يعتبر في صدقها قصد الجزئية. (عبدالله الشيرازي). * لكن لا يضرب مع قصد الرجاء في الإتيان، فالاحتياط ضعيف. (السبزواري).
- ٦- ٦. لا بأس بهذه الزيادة بعد كون الإتيان بالتشهد بقصد القربه المطلقة. (اللكراني).
- ٧- ٧. لا وجه لتأني هذا الاحتمال مع فرض الإتيان به بقصد القربه والاحتياط. (آل ياسين). * احتمال كونه من الزيادة المبطله ضعيف غايته. (الشاهرودي). * لا بأس بها لو أتى به بقصد القربه المطلقة، كما مرّ نظيرها. (المرعشي). * لا بأس بها مع الإتيان به بقصد القربه المطلقة. (الروحاني).
- ٨- ٨. لا بأس بها مع الإتيان بقصد القربه المطلقة. (الكوه كمرى).
- ٩- ٩. وأما لو نسي السلام: فإن لم يذكر إلا بعد صدور ما يبطل الصلاه عمداً وسهواً فالأحوط الإعاده، وإلا أتى به. (كاشف الغطاء).
- ١٠- ١٠. الأصل في هذا صحيحه زواره الوارده فيمن جهر فيما لا ينبغي الجهر فيه أو أخفت فيما لا ينبغي الإخفات فيه، فقال عليه السلام: «أى ذلك فعل متعمداً فقد نقض صلاته [وعليه الإعاده]، وإن فعل ذلك ناسياً أو جاهلاً أو لا يدري فليس عليه شيء وقد تمت صلاته» (وسائل الشيعة: الباب (٢٦) من أبواب القراءه في الصلاه، ح ١، باختلاف يسير)، ويستفاد منها أنّ المدار على العمد والنسيان حين الإتيان، فلو خالف الوظيفه في القراءه ولم يذكر حتى دخل في القنوت لم تجب إعاده القراءه، وهكذا لو خالف في الفاتحه وقد دخل في السوره، بل لو خالف في الآية حتى دخل فيما بعدها، أو في الكلمه ودخل في لاحقها، بل يطرد هذا في كل جزء أو شرط جزء استفيد من دليله تقييد جزئيه أو شرطيته بالالتفات إليه حال الإتيان به، وأنّه إذا نسي سقطت جزئيه أو شرطيته، ولعلّ الطمأنينه من هذا القبيل. فائده مهمه: شرائط الركن إن كانت دخيله في تحقق أصل معناه لغه أو عرفاً كانت كالركن في أحكامه، والإخلال بها إخلال به، كالقيام لو قلنا بأنّه يشترط في تحققه عرفاً أو لغه الانتصاب والاعتماد على كلاله القدمين، وإن كانت شرائط شرعيه كاعتبار الوصول إلى حدّ خاص في الركوع ووضع المساجد السبعه على الأرض في السجود، أو وضع الجبهه فيه على أشياء مخصوصه مثلاً وهكذا فالظاهر عدم جريان حكمه عليها، فلو أخل بشيء منها ولم يذكر

إلا- بعد الفراغ منه أو بعد الدخول في ركن آخر صحّت صلاته؛ لأنّ العدى يبطلها الإخلال بأصله، لا بوصفه، كما يشير إليه حديث «لا تعاد» وغيره. أمّا لو ذكر قبل الفراغ أو قبل الدخول في ركن آخر كما لو ركع ولم يصل إلى الحدّ الخاصّ، أو سجد على ما لا يصحّ السجود عليه وبعد رفع الرأس ذكر فالظاهر عدم الاكتفاء به ولزوم إعادته، والزيادة الحاصلة غير قادحة؛ لعدم شمول أدلتها لذلك، ويتفرّع عليه: أنّه لو نسى بعض الواجبات السابقة عليه وجب إعادتها ثمّ إعادته، ويحتمل الاكتفاء بما فعله؛ نظراً إلى سقوط تلك الشرائط عند النسيان فلا تجب إعادته السابق، كما يحتمل القول ببطان الصلاة؛ لأنّ المضيّ فيها يستلزم فوات تلك الشروط، والإعادة تستلزم زياده الركن، فالأحوط الإتمام ثمّ الإعادة بتلك الشروط، هذا في الشروط المطلقة، أمّا المقيّده بالالتفات فلا إشكال في سقوطها بالنسيان والاكتفاء بما فعله. (كاشف الغطاء).

بإعادته القراءه، أو الذكر على الأقوى، وإن كان أحوط (١) إذا لم يدخل (٢) في الركوع.

* * *

ص: ٤٢٨

١ - ١. بقصد القربه المطلقه. (النائني، جمال الدين الكلپايگاني). * لا يُترك إذا تذكّر قبل تمام القراءه. (حسين القمّي). * لا يُترك في خصوص الذكر. (الإصطهباناتي). * هذا الاحتياط ضعيف، نعم، لا بأس بالإعادته بقصد القربه المطلقه. (الشاهرودي). * لا بأس بتركه. (الفاني). * خصوصاً لو تذكّر في أثناء القراءه فإنّه لا ينبغي ترك الاحتياط فيه. (الخميني). * إذا أتى بها رجاءً. (محمد رضا الكلپايگاني). * واللازم أن يؤتى [به] برجاءٍ المطلوبيه. (الآملی). * خصوصاً مع التذكّر في أثناء القراءه له. (اللكراني).

٢ - ٢. خصوصاً إذا لم يُتِمّ القراءه. (المرعشي).

وهو الشكّ فى الإتيان بأصل الصلاة وفى شرائطها وفى أجزائها وفى عدد ركعاتها

وهو: إمّا فى أصل الصلاة وأنّه هل أتى بها، أم لا؟ وإمّا فى شرائطها، وإمّا فى أجزائها، وإمّا فى ركعاتها.

فى موارد الشكّ فى أصل اصلاّه بأنّه هل صلى أولاً؟

(مسأله ١): إذا شكّ فى أنّه هل صلى، أم لا؟ فإن كان بعد مضيّ الوقت لم يلتفت وبنى على أنّه صلى، سواء كان الشكّ فى صلاه واحده، أو فى صلاتين، وإن كان فى الوقت وجب الإتيان بها، كأن شكّ فى أنّه صلى صلاه الصبح أم لا، أو هل صلى الظهرين أم لا؟ أو هل صلى العصر بعد العلم بأنّه صلى الظهر (١)، أم لا (٢)؟ ولو علم أنّه صلى العصر ولم يدرِ أنّه صلى الظهر أم لا فيحتمل (٣) جواز (٤) البناء (٥) على أنّه صلاها (٦)، لكنّ الأحوط الإتيان بها، بل لا يخلو (٧) من

ص: ٤٢٩

- ١- ١. وفى صورته الشكّ فى تحقّق إحدى الفريضتين مع العلم بوجود الأخرى فالأحوط الإتيان بهما. (المرعى).
- ٢- ٢. ولو علم بعد الوقت بأنّه لم يأت بإحدى الشريكتين وشكّ فى الأخرى فالأحوط الإتيان بهما. (حسين القمى).
- ٣- ٣. بل أظهر ذلك. (تقى القمى).
- ٤- ٤. بل على الأقوى. (المرعى).
- ٥- ٥. له وجه وجيه، وإن كان الأحوط خلافه. (الحكيم). * هذا الاحتمال ضعيف، بل الأقوى هو الإتيان بالظهر حينئذٍ. (الفانى).
- ٦- ٦. بل لا يخلو من قوّه، وكذا فى الصوره التاليه. (عبدالهادهى الشيرازى). * وهو قوى، ولكن لا يترك الاحتياط. (زين الدين).
- ٧- ٧. فيه نظر، وقد عرفت أنّه الأقوى. (المرعى).

قوّه (١)، بل وكذلك (٢) لو لم يبق إلا مقدار الاختصاص بالعصر وعلم أنه أتى بها، وشك في أنه أتى بالظهر أيضاً أم لا فإن الأحوط (٣) الإتيان (٤) بها (٥)، وإن كان احتمال البناء على الإتيان بها وإجراء حكم

ص: ٤٣٠

١- ١. في القوّه تأمل. (حسين القمّي، حسن القمّي). * بل الأوّل لا يخلو من قوّه، وكذلك الحكم فيما بعدها. (الكوه كمرى). * القوّه ممنوعه. (محمد الشيرازي). * بل عدم لزوم الإتيان بها لا- يخلو من القوه، بل هو الأقوى، وإن كان الأحوط الإتيان. (الروحاني).

٢- ٢. هذا وما يليه إلى آخر المسألة مبتنٍ على احتمال خروج وقت الظهر بدخول وقت العصر الاختصاصي، وبما أنه ضعيف فالأقوى في جميعها هو الإتيان بالظهر. (الفاني).

٣- ٣. لا- يُترك. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * بل الأقوى وجوب الإتيان بها. (الجواهرى). * بل الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، الخمينى). * بل يخلو من قوّه. (صدرالدين الصدر، الشاهرودى). * بل الأظهر. (الميلانى). * لا يُترك هذا الاحتياط. (زين الدين). * بل الظاهر لزومه. (اللكراني).

٤- ٤. لا يُترك. (السبزواري).

٥- ٥. بل الأقوى. (الإصطهباناتي، الخميني). * لا- يُترك هذا الاحتياط؛ لأن اختصاص آخر الوقت بالعصر فيما إذا لم يصلّ العصر. (البجنوردى). * بل لا- يخلو من قوّه. (الشريعتمدارى). * بل الأظهر ذلك. (الخوئي). * الأظهر عدم لزوم الإتيان بها. (الروحاني). * لا يُترك. (السيستاني).

الشك (١) بعد مضي الوقت هنا أقوى (٢) من السابق (٣). نعم، لو بقي من الوقت (٤) مقدار الاختصاص بالعصر وعلم بعدم الإتيان بها، أو شك فيه

ص: ٤٣١

- ١- ١. ومع الغض عنه يكفي سائر الوجوه الموجبه لعدم الالتفات. (المرعشي).
- ٢- ٢. فيه منع، بل إجراء حكم الشك قبل مضي الوقت لا- يخلو من قوه، كالسابق. (الحائري). * الظاهر عدم الفرق بينهما. (محمدرضا الكلبيگانی).
- ٣- ٣. المسأله السابقه لم تكن مبيته على الشك بعد الوقت؛ إذ الفرض فيها بقاؤه، بل على قاعده تجاوز المحل والدخول في الغير المرتب عليه بناءً على شمول أخبار تلك القاعده للمقام وإن كان موردها أجزاء الصلاه ولكن كلام الإمام عام، وخصوصيه المورده لا- تخصيه، فقله عليه السلام: «كلما خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشيء» كما يشمل الأجزاء يشمل نفس الصلاه أيضاً، وصلاه العصر مرتبه على الظهر، فإذا شك فيها بعد فعل صلاه الظهر فقد شك بعد الدخول في الغير المترتب على المشكوك، ومثله ما لو شك أثناء العصر أنه صلى الظهر، وأوضح من ذلك كله: لو شك في بعض ركعات الظهر وهو في العصر أو بعد تمامه؛ حيث لا تجرى قاعده الفراغ؛ حيث لم يحرز التسليم على الظهر، ولكن ينبغي التأمل في هذا. (كاشف الغطاء). * لا- أقوائيه، بل الأقوى الإتيان بها أيضاً. (محمدتقى الخونساري). * وهو أقوى من خلافه. (الحكيم). * لا أقوائيه فيه، بل الأقوى الإتيان بها أيضاً. (الأراكي).
- ٤- ٤. الفرق بين هذه وبين السابقه: أنه فيما سبق يتمكن من صلاه الظهر في الوقت؛ فإن الباقي وإن كان مختصاً بالعصر لكن حيث كان قد صلى العصر فيصح أن يصلي الظهر فيه؛ لارتفاع المزاحمه بينها وبين صاحبه الوقت، والمدار في خروج الوقت الموجب لعدم الاعتناء بالشك هو عدم التمكن من إتيان الصلاه المشكوكه، وهذا بخلاف الصورة الثانيه فإنه حيث لم يصل العصر أو هو شاك في ذلك فتكليفه الفعلي الإتيان بها، ويتعين الباقي من الوقت للعصر، ولا يتمكن من الإتيان بصلاه الظهر فلا يعتنى بالشك فيها، ويكون من قبيل الشك بعد خروج الوقت، كما ذكره قدس سره. (كاشف الغطاء).

وكان شاكاً في الإتيان بالظهر وجب الإتيان بالعصر، ويجرى حكم الشك (١) بعد الوقت (٢) بالنسبة إلى الظهر (٣)، لكن الأحوط (٤) قضاء (٥)

ص: ٤٣٢

١- ١. واحتمال جريان التجاوز لا يخلو من قوه. (المرعشى).

٢- ٢. بل يجرى ما هو نظيره. (الميلاني). * أو حكم الشك بعد التجاوز. (حسن القمى). * بل حكم الشك بعد تجاوز المحل. (الروحاني). * بل حكم الشك بعد التجاوز، وعلى فرض الإغماض عنه لا يجب القضاء؛ لأنه بأمر جديد. (الخوئي).

٣- ٣. الظاهر عدم الجريان، فيجب الإتيان بالظهر. (الجواهرى). * على إشكال فيما إذا كان شاكاً فيهما معاً، أحوطه إن لم يكن أقوى قضاء الظهر حينئذ. (آل ياسين).

٤- ٤. هذا الاحتياط لا يترك. (النائنى). * لا يترك. (جمال الدين الكلبيگانى، اللكرانى). * لا يترك فيما إذا كان شاكاً في الإتيان بالعصر أيضاً. (البروجردى). * لا- يترك مع الشك في إتيان العصر. (الخمينى). * لا- يترك في الصورة الثانية. (المرعشى). * لا يترك إذا كان شاكاً في العصر أيضاً. (محمدرضا الكلبيگانى). * لا يترك هذا الاحتياط. (زين الدين).

٥- ٥. لا يترك هذا الاحتياط مع كونه شاكاً في العصر أيضاً. (الحائرى). * بل لا يخلو من قوه. (صدرالدين الصدر). * لا يترك هذا الاحتياط. (الإصطهباناتى). * لا- يترك. (الرفيعى، السبزوارى). * لا- يترك إذا كان شاكاً في الإتيان بالعصر أيضاً. (السيستانى).

فيما لو شك في فعل الصلاة و بقي من الوقت مقدار ركعه فهل ينزل منزله تمام الوقت، أو لا؟

(مسألة ٢): إذا شك في فعل الصلاة وقد بقي من الوقت مقدار ركعه فهل يُنزل منزله تمام الوقت، أو لا؟ وجهان، أفواههما (٣) الأول (٤)، أما لو بقي أقل من ذلك فالأقوى (٥) كونه (٦) بمنزله

ص: ٤٣٣

- ١- ١. لا يُترك. (حسين القمّي).
- ٢- ٢. لا- يُترك فيما إذا كان شاكاً في إتيان صلاة العصر أيضاً، أمّا فيما إذا كان عالماً بعدم إتيانها فالظاهر إجراء حكم مضى الوقت بالنسبة إلى الظهر، و يجوز ترك هذا الاحتياط. (البجنوردى).
- ٣- ٣. بل أحوطهما. (محمدرضا الكلپايگانی). * المستفاد من دليل قاعده «مَن أدرك» اختصاصها بصلاة الغداة. (تقى القمّي).
- ٤- ٤. فيه تأمل. (عبدالله الشيرازى، المرعى).
- ٥- ٥. بل الأقوى الالتفات، وعدم كونه بمنزله الخروج. (الجواهرى). * فى الأقوائيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (الحائرى). *
- فيه تأمل؛ لعدم المفهوم لمن أدرك، فـدليل بقاء الوقت إلى الغروب مثلاً باقٍ فلا يجرى فيه حينئذٍ حكم خارج الوقت أيضاً، وإن كان أمر القضاء على تعدّد المطلوب فى غايه السهوله. (آقاضياء). * محلّ تأمل. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * محلّ تأمل، وقد تقدّم. (الشاهرودى). * مشكل، فلا يُترك الاحتياط. (محمدرضا الكلپايگانی). * محلّ إشكال. (اللكراني).
- ٦- ٦. لا يخلو من نوع تأمل. (حسين القمّي). * فيه نوع تأمل. (الحكيم). * فيه تأمل. (الآملى). * فيه إشكال، فيأنى بها بقصد ما فى الذمّه، أو يقضيها على الأحوط. (السبزواري).

حكم ما لو ظن فعل الصلاة أو ظن عدم فعلها

(مسألة ٣): لو ظن (٢) فعل الصلاة (٣) فالظاهر أنَّ حكمه (٤) حكم الشك في التفصيل بين كونه في الوقت أو في خارجه، وكذا لو ظن (٥) عدم فعلها (٦).

لو شك في بقاء الوقت و عدمه يلحقه حكم البقاء

(مسألة ٤): إذا شك (٧) في بقاء الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء (٨).

ص: ٤٣٤

- ١ - ١. بعيد، فلا- يُترك الاحتياط. (الشريعةمدارى). * وإن كان الأحوط الإتيان. (الفانى). * لو سَلِمَ انطباق «من أدرك» على صورته الشك كان الحكم بالخروج في الصورة الثانية محل نظر وتأمل، وسيأتى أنَّ المِذْرَكَ لأقل من الركعة حكمه حكم من أدركها كامله، لكن الكلام في شمول الضابطه لصوره الشك. (المرعى). * فيه تأمل، فلا يُترك الاحتياط. (زين الدين).
- ٢ - ٢. من غير البيئه في الفرعين، وإلا- فمعها، فعموم حجيه دليلها كاف في كفايتها، والله العالم. (آقاضياء). * ولم يكن ظنه اطمئنائياً. (المرعى).
- ٣ - ٣. ظناً غير اطمئنائى. (عبدالهادهى الشيرازى).
- ٤ - ٤. لو كان ظناً غير معتبر. (الآملى).
- ٥ - ٥. ولم يكن اطمئنائياً أيضاً. (المرعى).
- ٦ - ٦. ما لم يبلغ حد الاطمئنان. (حسين القمى).
- ٧ - ٧. ولم تكن الشبهه حكميه. (المرعى).
- ٨ - ٨. في الشبهه الموضوعيه. (عبدالهادهى الشيرازى).

تفصيل حكم ما لو شك في أثناء صلاه العصر أنه صلى الظهر أو لا

(مسأله ٥): لو شك في أثناء صلاه العصر في أنه صلى الظهر أم لا: فإن كان في الوقت المختص بالعصر بنى على الإتيان بها(١)، وإن كان في الوقت المشترك عدل إلى الظهر(٢) بعد البناء(٣) على عدم الإتيان بها.

التفصيل فيما لو علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر ولم يدر المعين منهما

(مسأله ٦): إذا علم أنه صلى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر ولم يدر المعين منهما يجزيه الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمه، سواء كان في الوقت، أم في خارجه، نعم،

ص: ٤٣٥

١- ١. قد مر وجوب الإتيان بها. (الجواهرى). * لا يخلو من نوع تأمل. (حسين القمى). * للبناء على فعل الظهر وجه وجهه، وإن كان الأحوط خلافه. (الحكيم). * بل يحتاط بقضاء الظهر. (أحمد الخونسارى). * بل يبنى على عدم الإتيان، ولكن لا مجال للعدول، فيقضيه بعد العصر. (الفانى). * والأحوط قضاؤها. (السبزواري). * للبناء على الإتيان بالظهر وجه قوى في كلا الفرضين، ولكن لا- يترك الاحتياط بقضاء الظهر في الفرض الأول بعد إتمام العصر، والعدول إلى الظهر في الفرض الثانى ثم الإتيان بالعصر. (زين الدين). * أى بالظهر وأتم ما فى يده عصرًا. (مفتى الشيعة).

٢- ٢. على الأحوط. (الكوه كمرى). * إن قلنا بعدم جريان قاعده التجاوز، وإلا كما عرفت قوه جريانها كان قريباً فلا عدول. (كاشف الغطاء). * ولا- يبعد الاجتزاء بإتمامها عصرًا. (عبدالهادى الشيرازى). * على الأقوى؛ لدلاله روايه حريز وغيرها. (المرعشى). * على الأحوط، ولا- يبعد القول بعدم الاعتناء بشكّه. (الروحانى). * بل يتمها عصرًا ويأتى بالظهر بعدها. (السيستانى).

٣- ٣. للبناء على إتيان الظهر وجهه، لكن لا يترك الاحتياط. (حسن القمى).

- ١ - ١. لا- نه بالنسبه إلى الظهر شك بعد خروج الوقت فلا- يعتنى، وبالنسبه إلى العصر شك في الوقت فتجب، وكذا في كل صلاتين علم باشتغال ذمته بإحداهما وكان الوقت خارجاً بالنسبه إلى واحده وباقياً بالنسبه إلى الأخرى، ولكن هذا لا يعين أن التي فعلها هي الظهر، فلو كان لذلك أثر لم يترتب. (كاشف الغطاء).
- ٢ - ٢. بل يأتي بأربع بقصد ما في الذمه، وفي العشاءين بهما احتياطاً. (محمدتقي الخونساري، الأراكي). * بل في الظهرين يأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمه، وفي العشاءين يصلي العشاء ويقضى المغرب على الأحوط. (السيستاني).
- ٣ - ٣. بل يجب عليه الإتيان بأربع بقصد ما في الذمه. (الجواهرى). * لم يظهر وجهه، بل في الظهرين يصلي أربعاً بقصد ما في الذمه، وفي العشاءين يصلي العشاء، ويقضى المغرب وينوي بكل منهما امتثال أمره المحتمل على الأظهر. (النائني، جمال الدين الكلبايكاني). * فيه إشكال، فيأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمه هنا أيضاً. (آل ياسين). * بناءً على صدق الشك بعد الوقت بالنسبه إلى الظهر، والشك في الوقت بالنسبه إلى العصر، وكذلك الحال في المغرب والعشاء، كما التزم به الماتن قدس سره في المسأله الأولى، وإلا فالأظهر في الظهرين الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمه، وفي العشاءين يصلي العشاء، ويقضى المغرب وينوي بكل منهما امتثال أمره المحتمل. (الشاهرودي). * فيه نظر، وكذا فيما يأتي من البناء على إتيان المغرب، والأولى هاهنا أن يقصد ما في الذمه، وفيما يأتي أن يقضى المغرب. (الميلاني). * لانحلال العلم الإجمالي بالاستصحاب، فتجربى قاعده الوقت في الطرف الآخر. (عبدالله الشيرازي). * لا يجوز ذلك، بل هو كسابقه ينوي ما في الذمه، وكذا في المغرب والعشاء؛ لعدم وجود أماره أو أصل يعين عنوان المأتي به. (الفاني). * الأحوط قضاء الظهر، وكذا المغرب في الفرع الآتي. (الخميني). * لاستصحاب عدم الإتيان بالعصر، ولا يعارضه استصحاب عدم الإتيان بالظهر؛ لعدم الأثر، هذا بناءً على عدم انقلاب ما أتى به عصرًا ظهرًا، وإلا فلا أثر للشك. (الخوئي). * بل يأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمه، كما في الفرض المتقدم. (زين الدين).

على (١) أن ما أتى به هو الظهر (٢)، فينوى (٣) فيما (٤) يأتي به العصر (٥). ولو علم أنه صلى إحدى العشاءين ولم يدر المعين منهما وجب الإتيان بهما، سواء كان في الوقت، أم في خارجه، وهنا أيضاً لو كان في وقت الاختصاص بالعشاء بنى (٦) على أن ما أتى به (٧) هو المغرب، وأن

ص: ٤٣٧

١- ١. الأحوط الإتيان بقصد ما في الذمة. (حسين القمى).

٢- ٢. هذا بناءً على ما رجح من أن آخر الوقت بمقدار صلاة العصر والعشاء وقت خروج وقت صلاة الظهر والمغرب، لكنّ الأحوط أن يأتي بأربع ركعات بقصد ما في الذمة في الصورة الأولى، ويأتي بالعشاء ثم يقضى المغرب في الصورة الثانية. (الجنوردى).

٣- ٣. فيه تأمل، بل ينوى ما في الذمة. (صدرالدين الصدر). * فيه إشكال، واستصحاب عدم العصر منظور فيه، فالأحوط الإتيان برباعيته بقصد ما في الذمة. (المرعشى).

٤- ٤. الأحوط الإتيان به بقصد ما في الذمة. (أحمد الخونسارى).

٥- ٥. به هو الظهر، فينوى فيما يأتي. (جمال الدين الكلبيگاني). * بل الأحوط الإتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمة. (الإصطهباناتى). * الأحوط أن ينوى ما في الذمة، وفي العشاءين يأتي بهما احتياطاً. (السبزوارى).

٦- ٦. الأحوط أن يصلى العشاء رجاءً، ثم يقضى المغرب كذلك. (المرعشى). * بل يصلى العشاء في الوقت، ويقضى المغرب بقصد أمرها المحتمل. (زين الدين).

٧- ٧. لا يترك الاحتياط. (حسين القمى). * فيه تأمل، بل يصلى العشاء ويقضى المغرب رجاءً فيهما. (صدرالدين الصدر). * ويقضى المغرب على الأحوط. (الرفيعى).

فيما لو شك في الصلاة أثناء الوقت ونسى الإتيان بها، أو شك واعتقد أنه خارج الوقت

(مسألة ٧): إذا شك في الصلاة في أثناء الوقت ونسى الإتيان بها وجب عليه (٣) القضاء إذا تذكر خارج الوقت، وكذا إذا شك واعتقد أنه خارج الوقت ثم تبين أن شكه كان في أثناء الوقت، وأما إذا شك واعتقد أنه في الوقت فترك الإتيان بها عمداً أو سهواً ثم تبين أن شكه كان خارج الوقت فليس عليه القضاء (٤).

حكم كثير الشك في الإتيان بالصلاة و عدمه حكم غيره، والوسواسى يبني على الإتيان

(مسألة ٨): حكم كثير الشك (٥) في الإتيان بالصلاة وعدمه (٦).

ص: ٤٣٨

- ١- ١. بل يجب عليه الإتيان بهما. (الجواهرى).
- ٢- ٢. مشكل غاية، بل لابد من الإتيان بهما معاً، ويتخير في تقديم أيهما شاء في وجه، ويمكنه حينئذ مع تقديم المغرب فعلهما معاً، إلا أن الأحوط فعل العشاء في الوقت ثم قضاء المغرب بعد ذلك، بل لا يترك. (آل ياسين). * الأحوط الجمع بين الإتيان بالعشاء في وقت الاختصاص وقضاء المغرب. (الإصطهباناتي).
- ٣- ٣. ولا مسرح لقاعده الشك بعد خروج الوقت. (المرعشى).
- ٤- ٤. الأحوط القضاء. (الكوه كمرى).
- ٥- ٥. يمكن أن يقال: كثير الشك في عمل خاص بعد تحققه نوعاً في أنظار العقلاء بمرتبته يصير البناء على العدم حرجاً عليه، فهو يبني على الإتيان فيه إن حصل له الظن بالإتيان؛ بدعوى أنه في طريقه العقلاء يقتنعون من مثله من العبد بالامتثال الظنى، وهذا يكون الحرج حكمه في حكمهم له، وليس تمسكاً بلا- حرج حتى يجرى نزاع الحرج الشخصى والنوعى ورفع الحكم بمقدار الحرج. (الفيروز آبادى). * على الأحوط، وإلا فيمكن القول بجريان حكم كثير الشك عليه؛ نظراً لعموم التعليل الذى فى أخباره. (كاشف الغطاء).
- ٦- ٦. الفرق بين كثير الشك والوسواسى: أن كثير الشك يشك من جهة قلبه ضبطه، والوقائع التى يشك فيها زائده على المتعارف، وهى على المتعارف صدقاً ربما تكون حاصله، وربما تكون غير حاصله. وأما الوسواسى فله حاله ومرض يمنع من حصول الجزم له حسب المتعارف، ويكون بطيئاً فى تحصيل اليقين فلا يجزم بالحصول، مع أن العقلاء الناظرين فى فعله يجزمون بتحقيق الفعل منه، مثلاً- يغسل وجهه فيغسل ولا- يجزم بتحقيق غسل وجهه، ثم يكرر دفعات ولا يجزم، وهكذا يرمس فى الماء لغسل الجنابه ثم يقول: ما صار، فيكرر حتى يصير مغمى عليه وما يجزم وما يطمئن بتحقيق الغسل، وهكذا يغسل ثوبه للتطهير من الخبث فيغسله مرات ولا- يجزم بطهارته، وربما يقال له: الشارع حكم بطهارته بالغسل مرتين وأنت غسّلته خمس مرات فكيف تشك فى طهارته؟ يقول: لا أملك نفسى وما أطمئن، وذلك من الشيطان اللعين. (الفيروز آبادى).

حكم غيره (١)، فيجری فيه (٢) التفصيل (٣) بين كونه في الوقت وخارجة. وأما الوسواسي فالظاهر (٤) أنه يبنى

ص: ٤٣٩

١ - ١. مشكل، بل لا- يبعد إجراء حكم كثير الشك عليه. (الحائري). * بل حكم كثير الشك في الإجراء على وجه. (حسين القمّي). * على الأحوط. (آل ياسين). * إلحاقه بالوسواسي لا يخلو من قوّه. (المرعشي). * على الأحوط. (الروحاني). * لا يبعد أن يكون حكمه حكم الوسواسي. (السيستاني).

٢ - ٢. على الأحوط، لكن لا يبعد إجراء حكم كثير الشك عليه. (محمد رضا الكلبيكاني).

٣ - ٣. الأحوط ذلك، ومساواته للوسواسي لا تخلو من قوّه. (الجواهري). * على الأحوط، وإلحاقه بالوسواسي لا يخلو من قوّه. (عبدالهادي الشيرازي). * على الأحوط، وإن كان لا يبعد جريان حكم كثير الشك عليه. (محمد الشيرازي).

٤ - ٤. في إطلاقه تأمل؛ إذ المدار فيه على لزوم الحرج في الحكم بعدم إتيانه، أو كون تكراره بمقدار يوجب لعباً بأمره، ويمكن إجراء حكم كثير الشك في الركعات في المقام أيضاً بالمناط؛ إرغاماً لأنف الشيطان الذي يوسوس في صدور الناس. (آقاضياء).

على (١) الإتيان وإن كان في الوقت.

التفصيل في حكم الشك في بعض شرائط الصلاة

(مسألة ٩): إذا شك في بعض شرائط الصلاة (٢): فإما أن يكون قبل الشروع فيها، أو في أثنائها، أو بعد الفراغ منها، فإن كان قبل الشروع فلا بد من إحراز ذلك الشرط ولو بالاستصحاب ونحوه من الأصول، وكذا إذا كان في الأثناء (٣)، وإن كان بعد الفراغ منها حكم

ص: ٤٤٠

- ١- ١. إذا لم يتيسر له التحقق على وجه لا يُبتلى بالشك. (حسين القمّي).
- ٢- ٢. لا- يبعد كون الشك في الشروط مثل الشك في الأجزاء تجري فيه قاعده التجاوز، فلو شك في الطهارة وهو في تكبيره الإحرام لم يعتن، وهكذا في الساتر والقبله لو شك فيما مضى من الصلاة وأنه كان متستراً أم لا، وهكذا؛ لأن محل الطهارة والساتر ونحوهما قبل الصلاة وقد تجاوزه فلا يعتن بالشك فيها، ولا حاجة الى الاستصحاب وغيره. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. لا يبعد الحكم بصحة العمل ولزوم إتمامه لو شك في الأثناء في الطهارة؛ لأن محلّ تحصيلها قبل الصلاة وقد انقضى، وإن كان الأحوط الإتمام ثم الإعادة بعد تحصيل الطهارة. (الحائري). * لكن إذا لم يمكنه الإحراز في الأثناء أتم رجاءً، ثم تفحص عن الشرط واكتفى به مع الموافقة. (حسين القمّي). * إن كان الشيء بوجوده المتقدم شرطاً تجري قاعده التجاوز فيه ويبنى على تحققه، وإن كان بوجوده المستمر المقارن شرطاً: فإن كان شرطاً للمركب بما له من الأجزاء والآتات المتخلّله بينها كالطهارة، فإن لم يحرز وجوده بأصل من الأصول لا مجال لجريان قاعده التجاوز فيه، فيبنى على عدم تحققه وبطلان المركب. وإن كان شرطاً مقارناً للأجزاء من دون دخله في الآتات، كالطمأنينه في القراءة فإن أحرز وجوده بالأصل، وإلا تجري قاعده التجاوز في الأجزاء السابقة، وبالنسبة إلى الأجزاء اللاحقة إذا أحرز تحقق الشرط يتم عمله. (الروحاني). * وإن كان الشك في الطهارة من الحدث مع سبق عدمها على الأحوط، كما مرّ. (السيستاني).

بصحتها(١)، وإن كان يجب إحرازه للصلاة الأخرى، وقد مرّ التفصيل في مطاوى الأبحاث السابقة.

التفصيل في أحكام الشك في شيء من أفعال الصلاة

(مسألة ١٠): إذا شكَّ في شيء من أفعال الصلاة: فإمّا أن يكون قبل الدخول في الغير المرتّب عليه، وإمّا أن يكون بعده، فإن كان قبله وجب الإتيان [به]، كما إذا شكَّ في الركوع وهو قائم، أو شكَّ في السجدين أو السجده الواحد ولم يدخل في القيام أو التشهد، وهكذا لو شكَّ في تكبيره الإحرام ولم يدخل فيما بعدها، أو شكَّ في الحمد ولم يدخل في السورة، أو فيها ولم يدخل في الركوع أو القنوت. وإن كان بعده لم يلتفت (٢) وبني على أنّه أتى به، من غير فرق بين الأولتين والأخيرتين على الأصح. والمراد بالغير: مطلق الغير (٣) المترتب على الأول، كالسورة بالنسبة إلى

ص: ٤٤١

١ - ١. إذا احتمل كونه ملتفتاً حين الشروع في العمل. (حسين القمّي). * بشرط احتمال الالتفات حين الشروع في الصلاة. (المرعشي).

٢ - ٢. إذا كان الشكّ في أصل الوجود: فتارةً يكون الشكّ في الركوع، وأخرى في غيره، أمّا إذا كان الشكّ في الركوع ودخل في غيره المترتب عليه فيبني على الإتيان به، وأمّا إذا كان في غيره فيأتي به رجاءً، سواء دخل في غيره أم لا، إلّا فيما لا يمكن تداركه، كما لو دخل في الركوع وشكّ في القراءة فيحتاط بالإتمام ثمّ الإعادة؛ وذلك لعدم دليل معتبر على صحّحه قاعده التجاوز، وبما ذكر يظهر الحال في جملة من المسائل الآتية. (تقى القمّي).

٣ - ٣. هذا الإطلاق في غايه الإشكال، وسيأتي ما هو المتيقّن من ذلك. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * في غير ما يسمّى باسم خاصّ من أجزاء الصلاة، كالركوع والسجود والتشهد وأمثالها، بل في السورة بالنسبة إلى الحمد لا يخلو من نوع تأمل. (حسين القمّي). * هذا الإطلاق محلّ تأمل، والمسلّم منه هو خصوص الأجزاء دون أجزائها، وفيها لا محيص من الاحتياط وإتيان المشكوك بقصد القرّبه المطلقه، وأمّا المقدمات فالأقوى الرجوع والإتيان بالمشكوك. (الشاهرودي).

الفاتحه فلا يلتفت إلى الشكّ فيها وهو آخذ في السوره، بل ولا إلى أول (١) الفاتحه (٢) أو السوره وهو في آخرهما (٣)، بل ولا إلى الآيه وهو في الآيه المتأخره، بل ولا إلى أول الآيه (٤) وهو في آخرها، ولا فرق بين أن يكون ذلك الغير (٥) جزءاً واجباً أو مستحباً (٦)، كالقنوت بالنسبه إلى

ص: ٤٤٢

- ١-١. يشكل التعميم والتوسعه إلى هذا الحدّ بحسب المتفاهم. (المرعشى).
- ٢-٢. فيه إشكال، وكذا في الصورتين بعده، والأحوط إعادته المشكوك وما بعده في الجميع بتيه القربه المطلقه. (النائني، جمال الدين الكلپايگانی). * الأحوط بالنسبه إليه وبالنسبه إلى الآيه وهو في آيه أخرى، ومنه الشكّ في أول الفاتحه أو السوره وهو في آخرهما، بل في الفاتحه وهو في السوره إعادته المشكوك بقصد القربه. (عبدالله الشيرازي).
- ٣-٣. الأحوط الإتيان بالمشكوك في الفروع الثلاثه. (صدرالدين الصدر).
- ٤-٤. فيه إشكال، فلا يُترك الاحتياط بإعادته المشكوك وما بعده. (الإصطهباناتي).
- ٥-٥. المتيقّن من جريان قاعده هو الدخول في الأجزاء الواجبه، لا المستحبّه، ولا المقدمات، وفي غير ذلك محلّ إشكال. نعم، إذا شكّ في الركوع بعد الهويّ إلى السجود لم يلتفت؛ للنصّ، وكذلك إذا شكّ في الانتصاب بعد الركوع. (حسن القميّ).
- ٦-٦. فيه إشكال. (المرعشى). * في جريان قاعده التجاوز بالدخول في المستحبّ المترتب إشكال، بل منع. (الخوئي). * في الالتفات حين الاشتغال في المستحبّ لا بدّ له من التدارك، ولا يمكن المضىّ فيه، كالشكّ في القراءه حين القنوت، فهنا لزمه التدارك، وهكذا في غيره ممّا ذكر في المتن. (مفتي الشيعة).

الشك في السوره، والاستعاذه بالنسبه إلى تكبيره الإحرام، والاستغفار(١) بالنسبه(٢) إلى التسيحات(٣) الأربع(٤)، فلو شك في شيء من المذكورات بعد الدخول في أحد المذكورات لم يلتفت. كما أنه لا فرق في المشكوك فيه أيضاً بين الواجب والمستحب، والظاهر عدم الفرق(٥) بين أن يكون ذلك الغير من الأجزاء(٦) أو مقدماتها(٧)، فلو شك في الركوع أو الانتصاب

ص: ٤٤٣

١ - ١. في الاستغفار بالنسبه إلى التسيحات إشكال، فلا يترك الاحتياط بالإتيان بها بقصد القربه المطلقه، كما تقدم في فصل التسيحات في الأخيرتين. (زين الدين).

٢ - ٢. ترتب الاستغفار على التسيح غير معلوم. (آل ياسين). * فيه نظر. (الحكيم).

٣ - ٣. إذا كان قد اعتاده بعدها. (الميلاني).

٤ - ٤. فيه إشكال، كما مر في محله. (السيستاني).

٥ - ٥. الأظهر قصر الحكم على الأجزاء. (المرعشي). * بل الظاهر اعتبار كون الغير من الأجزاء. (الخوئي).

٦ - ٦. والأحوط الاقتصار على الأجزاء المستقله، دون أجزاء الأجزاء فضلاً عن مقدماتها. (النائني).

٧ - ٧. الداخل في المقدمه لا يرجع للركوع، ويرجع للسجود، ولا يرجع للتشهد، والفارق هو النص الخاص لخصوص الفرع، كما يذكره قدس سره. (الفيروز آبادي). * لا يخلو من إشكال. (الإصفهاني). * لا يترك الاحتياط فيها. (صدرالدين الصدر). *

والأحوط الاقتصار على الأجزاء المستقله، دون أجزاء الأجزاء فضلاً عن مقدماتها. (جمال الدين الكلبيكاني). * فيها إشكال، فلا يترك الاحتياط، ففي الشك في الانتصاب بعد الهوي للسجود الأحوط الإتيان به بعنوان الاحتياط، كما أن الأحوط في الشك في الركوع بعد الهوي المزبور إعادته الصلاه بعد إتمامها، سواء التفت وأتى به، أم لا، كما أن في الشك في التشهد بعد الأخذ في القيام الأحوط الإتيان به بقصد الاحتياط. (الإصطهباناتي). * الظاهر عدم كفايه الدخول في المقدمات. (البروجردي). * تقدم

آنفاً أن الأقوى عدم كفايه الدخول في المقدمات، كما عرفت التأمل في أجزاء الأجزاء. (الشاهرودي). * قد سبق أن الأقوى أن المراد بالغير في قاعده التجاوز هو [ما] كان من أجزاء الصلوه. (الرفيعي). * كفايه الدخول في مقدمه الجزء اللاحق وإن كان هو الأقوى لكن لا يترك ما يقتضيه الاحتياط بحسب الموارد. (الميلاني). * في جريان قاعده التجاوز بالدخول في مقدمات الأجزاء

إشكال، والاحتياط لا يترك بإتيان المشكوك رجاء. (البجنوردي). * لا يخلو من الإشكال. (عبدالله الشيرازي). * الحكم فيها محل إشكال، فلا يترك الاحتياط في غير الشك في الركوع في حال الهوي إلى السجود. (المرعشي). * فيه إشكال. (الأملي). *

هذا الإطلاق مشكل جداً، فالأحوط في بعض مراتب الهوي الرجوع والإتيان بقصد القربه المطلقه. (السبزواري). * الأظهر عدم جريان القاعده فيما إذا لم يكن ذلك الغير من الأجزاء، وبه يظهر الحال في بقيه المسأله. (الروحاني).

منه بعد الهَوَىِّ للسجود لم يلتفت (١). نعم، لو شكَّ في السجود وهو آخذ

ص: ٤٤٤

١ - ١. بل يعود ويتم في وجهه، ثم يُعيد على الأحوط. (آل ياسين). * الأحوط الالتفات إلى المشكوك وإتمام الصلاة، وإعادتها بعد الصلاة. (جمال الدين الكلبي يگانی). * لمكان النص، واصطيد الملاك الكلبي منه وتسريه الحكم إلى غيره محل إشكال. (المرعشي).

فى القيام وجب عليه العود(١)، و فى إلحاق التشهد(٢) به فى ذلك وجه(٣)، إلّا أنّ الأقوى(٤) خلافه(٥)، فلو شكّ فيه بعد الأخذ فى القيام لم

ص: ٤٤٥

١- ١. فيه نظر، بل منع، والنصّ المدعى دلّته على وجوب العود لا يخلو من إجمال واضطراب، فلا يعدل عليه. (السيستانی).
٢- ٢. الأقوى هو الإلحاق. (البرجردى، مهدي الشيرازى). * الأقوى هو الإلحاق، والنصّ ورد بياناً للقاعده، لا مخصّصاً لها. (الشاهرودى).

٣- ٣. وهو الأقوى، والنصّ ورد بياناً للقاعده، لا مخصّصاً لها. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * وهو عدم جريان قاعده التجاوز فى مقدّمات الأجزاء، وهو وجه وجهه، ولا قوّه فى خلافه. (البنجوردى). * ولا يُترك الاحتياط بالعود والتدارك، بل هو الأقوى. (الشريعتمدارى). * الأحوط هو الإلحاق. (الفانى). * فيه إشكال. (المرعشى). * لا يخلو من قوّه، فيرجع ويأتى به لكن بقصد القربه المطلقه. (حسين القمى). * وهو الأوجه. (الخوئى). * على الأحوط الاستجابى. (مفتى الشيعة).

٤- ٤. بل الأقوى الإلحاق. (الجواهرى). * لا قوّه فيه، بل الإلحاق وجهه. (الآملى). * لا يُترك الاحتياط بالإتيان بالتشهد رجاءً. (محمدرضا الكلپايگانى).

٥- ٥. بل الأقوى إلحاقه به، فيرجع إليه لو شكّ فيه بعد الأخذ فى القيام. (الإصفهاني). * بل يعود ويتشهد بقصد القربه المطلقه ولا شىء عليه، وشمول الغير للمقدّمات مطلقاً محلّ تأمّل، بل منع. (آل ياسين). * بل الإلحاق لا يخلو من القوّه. (عبدالله الشيرازى). * لا يُترك الاحتياط بالرجوع والتدارك. (السبزواري). * بل الأقوى إلحاقه به، والأحوط الأولى أن يرجع ويأتى بالتشهد بقصد القربه المطلقه. (حسن القمى).

يلتفت (١)، والفارق: النص (٢) الدالّ على العود في السجود، فيقتصر على مورده، ويعمل بالقاعده في غيره.

في جريان الحكم المذكور في المسأله المتقدمه في غير صلاه المختار

(مسأله ١١): الأقوى جريان الحكم المذكور في غير صلاه المختار، فمن كان فرضه الجلوس مثلاً وقد شكّ في أنّه هل سجد أم لا؟ وهو في حال الجلوس (٣) الذي هو بدل (٤) عن القيام (٥)

ص: ٤٤٦

- ١- ١. الأحوط إعاده التشهد برجاء المطلوبيه. (جمال الدين الكلبيگانی).
- ٢- ٢. النصّ وارد بياناً للقاعده، ولا يدلّ على ما لا يوافقها. (الروحاني).
- ٣- ٣. لا يحصل التجاوز إلّا بالاشتغال بالقراءه أو التسيّحات، لا بنفس الجلوس ولو على القول ببديليته عن القيام. (الشاهرودي).
- ٤- ٤. لا يكون الجلوس بدلاً عن القيام إلّا إذا اشتغل بالقراءه أو التسيّحات، لا في ما قبله. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). *
- يمكن أن يقال: إنّ الجلوس هنا لا- يتعيّن كونه بدلاً عن القيام إلّا بالقراءه أو التسيّح، فيكون التجاوز بها، لا به، فليتأمل، ثمّ لو وجب التدارك فليس هو؛ لعدم إحراز الدخول في الغير، بل لإحراز عدم الدخول ولو بالاستصحاب. (كاشف الغطاء). * بدليته عن القيام إنّما تتحقّق بالشروع في القراءه أو التسيّحات، وحينئذٍ يكون التجاوز لأجله، لا لأجل القيام. (اللنكراني).
- ٥- ٥. لا يبعد دعوى سقوط القيام، ومنع كون الجلوس بدلاً عنه، ولو سُلّم فالبديل ما كان حال القراءه أو التسيّحات، وبه يدخل في الغير. (صدرالدين الصدر). * لا يكون الجلوس بدلاً عن القيام إلّا بالشروع في القراءه أو التسيّحات، وحينئذٍ يحصل التجاوز بها، لا- به. (البروجردى). * إذا كان مشغلاً بالقراءه أو التسيّحات، وإلّا- يجب الإتيان بالمشكوك والالتفات إلى الشكّ. (الجنوردي).

١- ١. فيه تأمّل، نعم، لو كان مشغلاً بالقراءة مثلاً كان الحكم كما ذكر. (حسين القمّي). * مجرد قصد البدليه غير كافٍ ما لم يشرع بقراءة ونحوها على الأقوى. (آل ياسين). * لا- يخلو من إشكال ما لم يدخل في القراءة، والأحوط الإتمام والاستئناف. (الكوه كمرى). * الالتفات ما لم يشغل بالقراءة أو التسيّحات لا يخلو من قوّه، وإن كان الأحوال في السجده بعد تداركها بعنوان الاحتياط إعاده الصلاه، وفي التشَّهد تداركه بتيه الاحتياط بلا إعاده للصلاه. (الإصطهباناتي). * بل يلتفت ما لم يشرع في القراءة أو الذكر؛ لعدم ثبوت بدليته عن القيام إلّا بأحدهما. (مهدى الشيرازي). * فيه نظر، وإنَّما يُحكم بذلك بعد الشروع في القراءة أو التسيّحات. (الميلاني). * لا- يخلو من تأمّل، إلّا إذا دخل في القراءة أو التسيّح. (الشريعتمداري). * فيه وفيما بعده إشكال. (الخميني). * إن اشتغل بوظائف القيام من القراءة والتسيّحات. (المرعشي). * بل يجب الالتفات ما لم يشغل بالقراءة أو نحوها. (الخوئي). * وذلك فيما إذا كان الشكّ بالشروع في القراءة أو التسيّحات. (الآملی). * بدليه الجلوس عن القيام في الحكم المذكور محلّ تأمّل، بل منع، فإن اشتغل بالقراءة أو التسيّحات ثمَّ شكَّ فيها لم يلتفت، وإلّا فالأقوى إجراء حكم الشكّ في المحلّ عليه. (محمدرضا الكلپایگانی). * إن دخل في القراءة والتسيّح، وإلّا فالأحوط الرجوع والإتيان بقصد القربه المطلقه. (السبزواری). * إذا اشتغل في جلوسه بقراءة أو تسيّح، أمّا قبل ذلك فيشكل الحكم، ولا يُترك الاحتياط بعدم الالتفات وإتمام الفرض ثمَّ إعاداته، وكذلك إذا شكَّ في التشَّهد. (زين الدين). * بل يلتفت ما لم يشرع بقراءة ونحوها على الأقوى. (حسن القمّي). * فيه إشكال ما لم يدخل في القراءة؛ لعدم كون الجلوس بدلاً عن القيام ما لم يشرع في القراءة. (الروحاني). * مشكل، بل ممنوع ما لم يكن مشغلاً بالقراءة والتسيّحات، وكذا الحال في التشَّهد. (السيستاني).

يعلم (١) أنّه الجلوس الذي هو (٢) بدل عن القيام، أو جلوس للسجده أو للتشهد وجب التدارك (٣)؛ لعدم إحراز (٤) الدخول في الغير حينئذٍ.

حكم ما لو شك في صحه ما أتى به وفساده لا في أصل الإتيان

(مسألة ١٢): لو شك في صحه ما أتى به وفساده لا في أصل الإتيان: فإن كان بعد الدخول في الغير فلا إشكال (٥) في عدم (٦) الالتفات، وإن

ص: ٤٤٨

- ١- ١. هذا الاستدراك على تقدير استفاده بدليه الجلوس عن القيام، وهي ممنوعه؛ لقوّه احتمال السقوط، وقد عرفت أنّ المحقّق للتجاوز والدخول في الغير هو القراءه أو التسبيحات. (الشاهرودي).
- ٢- ٢. الجلوس حال القراءه بدل عن القيام، وبالنسبه إلى قبل الاشتغال بها تُحتاط بالعود وإعادة الصلاه في السجده، وبالعود بالتشهد فقط فيه. (عبدالله الشيرازي).
- ٣- ٣. بل لإحراز عدم الدخول في الغير بواسطه الأصل. (الحائري). * لا يُترك الاحتياط بالتدارك رجاءً، ثمّ إعادة الصلاه في صورته كون المتدارك السجده. (أحمد الخونساري).
- ٤- ٤. بل لإحراز عدم الدخول بمقتضى الأصل. (الإصطهباناتي). * بل عدمه محرز تعبدًا. (المرعشي).
- ٥- ٥. لو أغمضت عن المناقشه في تطبيق قاعدتي الصّحّه والتجاوز، ولا يخلو من إشكال. (المرعشي).
- ٦- ٦. المسأله محلّ إشكال، فلا يُترك الاحتياط. (عبدالله الشيرازي).

١- ١. تقدّم منه قدس سره في أواخر مباحث القراءة ما نصّه: مسأله (١٢): إذا شكّ في صحّحه قراءة آيه أو كلمه يجب إعادتها إذا لم يتجاوز. انتهى. فهل هذا تخصيص؟ فما وجه المخصّص؟ أو عدول، وهو الأقرب بناءً على جريان قاعده الفراغ في الأجزاء؟ وهو قوى. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. بل الأقوى الالتفات والتدارك مطلقاً، لكنّ الأحوط في الذكر والقراءة الإتيان بهما بتيه القربه المطلقة، وفي الركوع والسجود يجب العود إذا شكّ في تحقّق ما هو الركن فيهما، ولا يجوز فيما عدا ذلك ولو مع العلم بخلل في واجباتهما فضلاً عمّا إذا شكّ في ذلك. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * بل الأقوى الالتفات، وهذا في خصوص ما له الدخّل في صحّحه الأجزاء، لا- فيما هو الواجب في حال الأجزاء؛ فإنّه لو كان شاكّاً فيه بعد الخروج عن الجزء لا يعتنى به، وإن كان في الجزء يأتي به. (الشاهرودي).

٣- ٣. بل الأقوى الالتفات وإعادته صحيحاً. (الإصفهاني).

٤- ٤. بل الأقوى هو الالتفات والتدارك، وليس منه الشكّ في واجبات الركوع والسجود بعد الرفع منهما؛ لأنّها ليست بشرط في صحّتهما. (البروجردى). * بعد تعميم الغير لمقدمات الأجزاء لابدّ من فرض ذلك في الركوع والسجود فيما إذا كان قبل الرفع منهما، وفي هذا الحال يجب الالتفات، سواء كان الشكّ في تحقّق ما هو الركن، أم كان الشكّ في صحّحه واجباتهما من الأذكار، وأمّا غيرهما من الأفعال: فإن كان كالقيام حال تكبيره الإحرام فاللازم احتياطاً الإتمام ثمّ الاستئناف، وإن كان كالقيام حال القراءة أو القعود حال التشهد فاللازم هو التدارك والإتيان بالقراءة أو التشهد بقصد القربه المطلقة، ولا- وجه للاستئناف. (اللكراني).

٥- ٥. هذا مع منافاته لما مرّ منه قدس سره في آخر فصل القراءة في المسأله الثانيه عشره، مضافاً إلى عدم تحقّق الفراغ في مثل الركوع والسجود من الأفعال إلّا بعد الدخول في الغير؛ بناءً على ما مضى منه قدس سره من تعميم الغير للمقدمات في حيّز المنع، بل الأقوى كون هذا الشكّ كالشكّ في أصل الإتيان في الحكم، لكنّ الأحوط في القراءة والذكر الإتيان بقصد القربه المطلقة بلا إعادته الصلاة، وفي الركوع والسجود مع فرض تحقّق الفراغ منهما قبل الدخول في الغير الالتفات والتدارك إذا كان الشكّ في تحقّق ما هو الركن فيهما، لا غير، ثمّ إعادته الصلاة، وكذا في سائر الأفعال، مثل القيام في حال القراءة أو التسيّحات، والقيام بعد الركوع والجلوس بعد السجود أو في حال التشهد. (الإصطهباناتي). * بل الظاهر الالتفات والتدارك؛ لعدم شمول القاعدتين «التجاوز والفراغ» للمقام. (البيجوردى).

- ١- ١. لا يُترك. (حسين القمّي، صدرالدين الصدر، المرعشي، تقي القمّي).
- ٢- ٢. أى إتمام الصلاة. (الفيروز آبادي). لا يُترك الاحتياط في غير الركوع والسجود بالرجوع والإتيان رجاءً مستجمعاً للشرائط، ولا- يحتاج إلى الاستئناف حينئذٍ. هذا فيما إذا دخل في الغير، وأمّا إذا لم يدخل فيه فيجب الإتيان بالمشكوك، والأحوط أن يكون رجاءً، ولا يحتاج إلى الاستئناف أيضاً، وأمّا في الركوع والسجود: فإن لم يدخل في الغير وجب الإتيان بالمشكوك، وإن دخل فيه وشكّ في واجب من واجباتهما لا يلتفت إلى شكّه وتصحّ صلاته، وإن كان الأحوط الإتمام والإعادة. (السبزواري).
- ٣- ٣. بعد تعميم الغير للمقدمات لا- مورد لهذا الاحتياط في الأفعال إلّا- في القيام حال تكبيره الإحرام، وأمّا القيام أو القعود المعبر في القراءة وسائر الأذكار والشّهّد إذا شكّ في صحّتهما من جهة الاستقرار أو الطمأنينة أو سائر ما اعتبر فيهما فالاحتياط يحصل بتداركهما صحيحين، مع إعادته الأذكار أو القراءة أو الشّهّد رجاءً بلا احتياج إلى الاستئناف. (محمدرضا الكليايگانی).
- ٤- ٤. لا يخفى أنّ الركوع والسجود لا يتحقّق الفراغ منهما إلّا بعد الدخول في الغير، وأنّ بعض الأفعال غيرهما وإن كان يحصل الفراغ منه قبل الدخول في الغير كالقيام في حاله القراءة أو في حال الذكر أو القعود في حال الشّهّد وأمثال ما ذكر ولكنّه يمكن تداركه كنفس القراءة والأذكار، فما ذكر في المتن لا يخلو من تشويش. (الحائري). * أى التى لا يمكن إتيانها بقصد الرجاء؛ لاحتمال تحقّق الزيادة، وإلّا فهى ملحقه بالأذكار. (عبدالله الشيرازي). * الظاهر أنّ الشكّ في الصحّة بعد الفراغ وقبل الدخول في الغير بمعناه الأعمّ لا مورد له في الأفعال، حتى في القيام والقعود فضلاً عن الركوع والسجود؛ فإنّ القيام بعد القراءة غير القيام حالها، وكذا القعود بعد الشّهّد غير القعود حاله، فالشكّ فيهما بعد تمام القراءة والشّهّد يُعدّ من الشكّ بعد الدخول في الغير. (السيستاني).

والتدارك (١) إن كان (٢) من القراءه أو الأذكار، ما عدا تكبيره (٣) الإحرام (٤).

فيما لو شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به، ثم تبين أنه كان آتياً به

(مسأله ١٣): إذا شك في فعل قبل دخوله في الغير فأتى به، ثم تبين بعد ذلك أنه كان آتياً به: فإن كان ركناً بطلت الصلاه، وإلا فلا (٥)، نعم، يجب (٦).

ص: ٤٥١

-
- ١-١. بقصد القربه المطلقه. (صدرالدين الصدر). * الأحوط في الأفعال والأقوال الإتيان بها رجاءً. (المرعشي).
 - ٢-٢. بقصد القربه المطلقه، ولعله يمكن تأتّي هذا الاحتياط في بعض الأفعال أيضاً. (آل ياسين).
 - ٣-٣. بل فيها أيضاً بقصد القربه المطلقه. (تقى القمي).
 - ٤-٤. فإن الاحتياط فيها إتيان مبطل الصلاه بالكلام العمدي مثلاً، وإعادة التكبير أو إتمام الصلاه والإعاده. (الفيروزآبادي). * بل فيها أيضاً بقصد القربه المطلقه. (الخوئي). * بل فيها أيضاً بالإتيان بها بقصد القربه المطلقه. (الروحاني). * مر منه أن الأحوط إبطالها بأحد المنافيات ثم استثنافها، ومرّ منّا كفايه التكرار بقصد الأعم من الافتتاح والذكر المطلق. (السيستاني).
 - ٥-٥. هذا وما بعده مبني على جريان قاعده «لا تعاد» في الأثناء، كما أن وجوب سجدة السهو مبني على وجوبهما لكلّ زياده ونقصه. (تقى القمي). * على تفصيل قد تقدّم. (السيستاني).
 - ٦-٦. على الأحوط فيه وفيما بعده. (البروجردی). * بل لا يجب على الأقوى، لكنّه أحوط. (الخميني).

- ١ - ١. على الأحوط. (الجواهرى، مهدى الشيرازى). * على الأحوط فيه وفيما بعده. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى، الشاهرودى، أحمد الخونسارى). * على الأحوط الأولى. (الإصفهانى). * على الأحوط، والأظهر عدم الوجوب، كما مرّ. (السيستانى). * يأتى موارد وجوبهما إن شاء الله تعالى. (اللكراني).
- ٢ - ٢. على الأحوط. (الإصطهباناتى). * على الأحوط، وكذا فى صورته نقصان جزء غير ركنى. (الرفيعى). * تقدّم مراراً، أنّ هذا الحكم مبنى على لزومهما لكلّ زياده ونقيصه، وسيأتى الكلام فيه. (الجنوردى). * على الأحوط الأولى، وكذا فى بعض موارد الصورة التالية. (عبدالهاده الشيرازى). * قد مرّ وسيأتى عدم كُليّه الوجوب لكلّ زياده ونقيصه، ومنه يظهر حكم ما يأتى منه من وجوب سجدة السهو للنقيصه. (الفانى). * على تفصيل يأتى. (الخوئى). * إذا كان ممّا تجب له سجدة السهو، وسيأتى تفصيل ذلك إن شاء الله، نعم، هو أحوط، وكذا فى النقيصه. (زين الدين). * على ما يأتى. (حسن القمى). * على تفصيل يأتى فيه وفيما بعده. (الروحانى).
- ٣ - ٣. على الأحوط، وفى العدم قوّه، وإن قلنا بوجوبهما لكلّ زياده سهوّه. (آل ياسين). * على الأحوط فيه وفى النقيصه. (الحكيم). * وجوبهما هاهنا وفى الفرع التالى يبتنى على تفصيل موكول إلى محلّه. (الميلانى). * على الأحوط. (الشريعتمدارى). * قد مرّ عدم الوجوب إلّا فى موارد خاصّه. (محمدرضا الكلپايگانى). * على الأحوط فيه وفيما بعده. (السبزوارى). * على الأحوط فى مطلق الزياده، وكذا فى مطلق النقيصه، كما سيأتى. (محمد الشيرازى).

يلتفت، ثم تبين عدم الإتيان به: فإن كان محلّ تدارك المنسئ باقياً بأن لم يدخل فى ركن بعده تداركه، وإلا: فإن كان ركناً بطلت الصلاة، وإلا فلا، ويجب عليه (١) سجدا السهو للنقصه (٢).

فى الشك فى التسليم بعد الدخول فى صلاه اخرى أو بعد الإتيان بالمنافيات

(مسأله ١٤): اذا شك فى التسليم: فإن كان بعد الدخول فى صلاه أخرى، أو فى التعقيب (٣)،

ص: ٤٥٣

- ١ - ١. مَرَّ عدم الوجوب إلا فى نسيان التشهد. (السيستاني). * وإذا كان المنسئ التشهد أو السجده الواحده يجب القضاء أيضاً، كما مرّ. (اللكراني).
- ٢ - ٢. على الأحوط، والأحوط أيضاً قضاء ذلك الجزء المنسئ إن كان ممّا يُقضى. (آل ياسين). * إذا كان المنسئ السجده الواحده أو التشهد يجب قضاؤهما أيضاً أولاً، كما مرّ. (الإصطهباناتي). * على الأحوط. (الشريعتمداري). * إذا كانت السجده الواحده أو التشهد على الأحوط. (الخميني).
- ٣ - ٣. الحكم فيه بلا إشكال، وكذلك فى سابقه ولاحقه لو كان الدخول فيهما مصداقاً للانصراف عن الصلاه فى نظر العرف، أو أحرز بإحدى المحرّزات بناؤه على الفراغ، وإلا ففى عدم الالتفات إشكال، منشؤه عدم الترتب بين التسليم وبين الإتيان بالمنافى، أو الدخول فى الصلاه الأخرى. (المرعشى). * الأقوى الالتفات فى هذه الصوره. (الخوئي). * لا يلتفت إذا شك فى التسليم وهو فى التعقيب، ولا- يلتفت إذا شك فيه وهو بانٍ على الفراغ من الصلاه، وفى غير هاتين الصورتين لابد من الإتيان بالتسليم. (زين الدين). * الأحوط الالتفات فى خصوص هذه الصوره. (حسن القمى). * لا- يبعد حكم التدارك حين التعقيب على الأحوط وجوباً. (مفتى الشيعة).

- ١- ١. هذا بإطلاقه مشكل، إلا إذا عُدَّ المنافى فى العرف فعلاً آخر، أو كان من عادته الإتيان به بعد الفراغ وإن لم يُعَدَّ فى العرف فعلاً آخر. (جمال الدين الكلبيگانى).
- ٢- ٢. هذا بإطلاقه مشكل، إلا إذا عُدَّ المنافى فى العرف فعلاً آخر. (النائنى). * مع صدق الانصراف والدخول فى الغير عرفاً، لا مطلقاً. (الشاهرودى).
- ٣- ٣. ممّا يُعَدُّ فى العرف عملاً وفعلاً آخر. (آل ياسين). * بعد صدق الانصراف بأن كان عادته الاشتغال بها بعد الصلاة. (الرفيعى). * هذا بإطلاقه مشكل، إلا أن يصدق الانصراف عن الصلاة عرفاً، ويرى نفسه فى فعل آخر غير الصلاة. (البجنوردى). * لا يكفى ذلك، بل لابدّ معه من صدق الانصراف عن حال الصلاة عرفاً. (البروجردى). * إن عُيِّدَتْ انصرافاً، وإلا فمشكل. (محمدرضا الكلبيگانى). * إذا أحرز أنه بنى على أنه قد فرغ أو عُدَّ المنافى فى العرف فعلاً آخر. (الآملى). * مع صدق الانصراف عن الصلاة عرفاً. (السبزوارى). * إذا كان بعد الإتيان بالمنافى العمدى دون السهو الأظهر لزوم الالتفات. (الروحانى). * بشرط صدق الانصراف معه. (اللكرانى). * عمداً وسهواً بحيث يُعَدُّ منصرفاً عن الصلاة. (مفتى الشيعة).
- ٤- ٤. الأقوى الالتفات إذا علم كونه مصلّياً. (الجواهرى). * مع صدق الانصراف عن الصلاة. (عبدالله الشيرازى). * لكنّه مشكل فى فرض الدخول فى الصلاة أو الإتيان بالمنافيات؛ إذ لا ترتّب بين التسليم وما ذكر، فالحكم بالصّحّه فى الفرضين مختصّ بما إذا وجد نفسه فارغاً حتّى تجرى قاعده الفراغ؛ إذ يكفى فى جريانه الفراغ البنائى، أمّا إذا لم يحرز الفراغ البنائى فلا يحكم بالصّحّه بمجرد الدخول فى الصلاة والإتيان بالمنافى. (الشريعتمدارى). * هذا فى صورته تحقّق المبطّل، وأمّا فى غيرها فلا بدّ من الالتفات والتدارك. (تقى القمى).

وإن (١) كان قبل ذلك أتى به (٢).

فيما لو شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا

(مسأله ١٥): إذا شك المأموم في أنه كبر للإحرام أم لا: فإن كان بهيئته المصلّى (٣) جماعة من الإنصات (٤) ووضع اليدين على الفخذين ونحو ذلك (٥) لم يلتفت (٦) على

ص: ٤٥٥

- ١-١. هذا في التعقيب، وأما في الآخرين فإلتفت، إلا إذا أحرز أنه بنى على أنه قد فرغ. (الحكيم).
- ٢-٢. ما لم يكن شكّه بعد البناء على الفراغ واعتقاده به. (الجواهرى). * على الأحوط. (عبدالهادهى الشيرازى).
- ٣-٣. إذا كان المعتاد منه ذلك بعد التكبيره، وفي غيره مشكل. (الرفيعى). * مجرد كونه بهيئته لا يكفى، بل يعتبر الاشتغال بفعل مترتب على التكبير ولو مثل الإنصات المستحب في الجماعة ونحوه. (الخمينى). * فى كفايه هذه الهيئه وحجّيه ظهورها بدون الاشتغال بالمترتب على تكبيره الإحرام كالإنصات وكالقراءة لو كان مسبوقاً والإمام فى الثالثة تأمل. (المرعشى).
- ٤-٤. بما هو وظيفه المقتدى، وكذلك الاستماع والذكر. (محمدرضا الكليايگانى). * وكان ذلك منه بعنوان الائتتمام ويرى نفسه فى الصلاه على الأحوط. (حسن القمى).
- ٥-٥. ممّا يأتى به المأموم بعد التكبير والائتتمام. (الميلانى).
- ٦-٦. إذا وجد نفسه متلبساً بتلك الهيئه بعنوان الائتتمام، وإلا بنى على العدم. (آل ياسين). * لا- يكفى فى ذلك كونه بهيئته الموءتّمين، بل لابد من الاشتغال بما هو مترتب على تكبيره الإحرام. (البروجردى). * مع الاشتغال بما هو مترتب على تكبيره الإحرام. (الشاهرودى). * هذا فيما إذا كانت الصلاه جهريه وسمع المأموم قراءة الإمام. (الخوئى). * مع تلبسه بما هو وظيفه المقتدين فى الجملة. (السبزوارى). * فيه تأمّل، فلا يترك الاحتياط. (زين الدين). * العبره فى ذلك بأن يرى نفسه مشتغلاً بما هو من وظائف المصلّى ولو استحباباً، كالإنصات لقراءة الإمام، ولا يكفى مجرد كونه بهيئته. (السيستانى).

١- ١. إن كان يرى نفسه مقتدياً. (الحائري). * فيه نظر. (الحكيم). * لا يكفي ما ذكره في صدق التجاوز، بل لابد من الاشتغال بما يترتب شرعاً على تكبيره الإحرام. (البجنوردى). * لا- يكفي ذلك، بل لابد من الاشتغال بالفعل المترتب عليه. (عبدالله الشيرازى).

٢- ٢. بل الأحوط الإتيان بقصد ما فى الذمه بلا إعاده؛ لعـدم لزوم محـذور الزيادة حينئذٍ بضم شبهه حفظه لمحل التكبير بعد، وعدم حججه ظاهر حاله على الوجود. (آقاضياء). * لا يُترك. (حسين القمى، جمال الدين الكلبيكانى، المرعشى، تقى القمى، النكرانى). * لا يُترك الاحتياط بالإتيان بقصد ما فى الذمه. (أحمد الخونسارى). * ويتحقق بالإتيان بالتكبير بقصد ما فى الذمه رجاءً بلا لزوم الإعاده. (الأملى).

٣- ٣. لا يُترك. (الإصطهباناتى).

٤- ٤. يحصل الاحتياط بالإتيان بالتكبير مردداً بين الافتتاح على تقدير الاحتياج إليه، والذكر على التقدير الآخر. (الحكيم). * لا يُترك. (عبدالهادهى الشيرازى). * أو الإتيان بالتكبير بقصد القربه المطلقه. (الخوئى). * يكفي فى الاحتياط الإتيان بالتكبير بقصد الأعم من الافتتاح والذكر المطلق، كما مرّ نظيره. (السيستانى).

فيما لو شك و هو في فعل أنه هل شك في بعض الأفعال المتقدمه، أو لا؟

(مسألة ١٦): إذا شك (١) وهو في فعل في أنه هل شك في (٢) بعض الأفعال المتقدمه أم لا؟ لم يلتفت (٣)، وكذا لو شك في أنه هل سها، أم لا، وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك في أنه سها عنه أو لا؟ نعم، لو شك في السهو وعدمه وهو في محل يتلافى فيه المشكوك فيه أتى به (٤) على الأصح (٥).

ص: ٤٥٧

- ١- ١. لم يظهر للفروع المذكوره في هذه المسأله معني محصل يحتاج إلى الذكر. (البروجردى).
- ٢- ٢. الذى يحسن هنا أن يقال: إن من شك أنه كان قد شك أم لا فلا يخلو فعلاً: إما أن يكون ظاناً، أو قاطعاً بما شك بتعلق الشك به، فلا أثر لذلك الشك، بل يعمل على قطعه أو ظنه، وإلا فهو شاك فعلاً ويعمل بوظيفه الشاك. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. إن احتمل العمل بالوظيفه على تقدير الشك. (الحائرى). * الأقوى هنا الالتفات للشك في حدوث الشك بعد العمل، فقاعده الاشتغال حينئذ محكمه. (آقاضياء). * بشرط احتمال عمله بوظائف الشك لو كان شاكاً. (المرعشى). * إن كان ما شك في أنه شك فيه مشكوكاً واحتمل حدوث الشك فيه في المحل؛ ليكون حدوثه بعد المحل عوداً لما ذهل فإجراء قاعده الشك بعد المحل فيه محل منع. (محمد رضا الكلبيكاني). * بل يلتفت على الأحوط. (تقى القمى). * إلا أن يحتمل أنه ترك المشكوك عمداً برجاء أنه أتى به، فهنا لزم عليه الالتفات. (مفتى الشيعه). * إلا إذا تيقن أنه لم يعتن بالشك على تقدير حصوله إما غفله، أو تعمداً برجاء الإتيان بالمشكوك فيه. (السيستانی).
- ٤- ٤. لكون الشك في المحل حينئذ. (المرعشى).
- ٥- ٥. ولعله في ذلك نظر إلى دفع توهم جريان أصاله عدم الغفله الحاكمه على قاعده التجاوز وتخصيصها بصوره احتمال العمد أيضاً. (آقاضياء).

فصل فى الشك فى الركعات

الشكوك الثمانية الموجبه لبطلان الصلاه

(مسأله ١): الشكوك الموجبه لبطلان الصلاه ثمانية (١):

أحدها: الشك فى الصلاه الثنائيه، كالصبح و صلاه السفر

أحدها: الشك فى الصلاه الثنائيه، كالصبح و صلاه السفر (٢).

الثانى: الشك فى الثلاثيه، كالمغرب

الثانى: الشك فى الثلاثيه كالمغرب.

الثالث: الشك بين الواحده والأكثر

الثالث: الشك بين الواحده والأزيد.

الرابع: الشك بين الاثنتين والأكثر قبل إكمال السجدين

الرابع: الشك بين الاثنتين والأزيد قبل إكمال السجدين (٣).

الخامس: الشك بين الاثنتين والخمس أو الأزيد وإن كان بعد الإكمال

الخامس: الشك بين الاثنتين والخمس أو الأزيد وإن كان (٤) بعد (٥) الإكمال (٦).

ص: ٤٥٨

١- ١. لا وجه للتحديد بها؛ لأنّ الشك بين الثلاث والخمس فى غير حال القيام من الشكوك المبطله على المشهور، ولم يذكره هنا، وسيأتى منه قدس سره فى المسأله (٣): أنّ ما عدا الشكوك الصحيحه موجب للبطلان، فيستفاد منه عدم التحديد للشكوك المبطله. (السبزوارى).

٢- ٢. والآيات والجمعه والعيدى على الأظهر. (المرعشى).

٣- ٣. الأظهر الصحه قبل الإكمال، فيبنى على الأكثر ويأتى بصلاه الاحتياط، والأحوط إعادته الصلاه. (عبدالله الشيرازى). * العبره عندنا هنا وفى كلّ مورد عتر فيه بإكمال السجدين بمجرد الدخول فى السجده الثانيه بوضع الجبهه على المسجد ولو قبل الشروع فى الذكر. (السيستانى).

٤- ٤. إذا كان بعد الإكمال فلا يبعد عدم وجوب الإعادته، فيسلم ويأتى بركتين من قيام ويسجد للسهو، ويحتمل البناء على الأقل. (الجواهرى).

٥- ٥. المسأله غير صافيه عن شوب الإشكال، فلا يترك الاحتياط. (المرعشى).

٦-٦. وَلَكِنَّ الْأَحْوَطَ الْبِنَاءُ عَلَى الْأَقْلِّ وَالْإِتِمَامِ ثُمَّ الْإِعَادَةُ، وَكَذَا فِي لِحَقِّهِ. (السبزواری).

السادس: الشك بين الثلاث والست أو الأزيد

السادس: الشك بين الثلاث (١) والست أو الأزيد.

السابع: الشك بين الأربع والست أو الأزيد

السابع: الشك بين (٢) الأربع (٣) والست (٤) أو الأزيد (٥).

ص: ٤٥٩

١- ١. الحكم فيه كما في الخامس، ولكن يأتي بركه من قيام. (الجواهرى).

٢- ٢. البناء فيه على الأربع لا- يخلو من قوه. (الجواهرى). * البطلان فيه هو الأقوى، وقد حقق شيخنا الأستاذ العلامة الحائرى قدس سره وجه البطلان فى كتاب الصلاه بما لا مزيد عليه. (الرفيعى).

٣- ٣. إذا كان قبل إكمال السجدين، وأما بعد الإكمال فالأحوط فيه هو إتمام الصلاه، ثم الإتيان بسجدة السهو، ثم الإعادة. (الشاهرودى). * احتمال إجراء حكم الشك بين الأربع والخمس إذا كان بعد الإكمال ثم الإعادة ذو وجه وجهه. (المرعى).

٤- ٤. كونه موجباً للبطلان محل تأمل وإشكال. (الإصفهاني). * لكن إذا كان ذلك بعد إكمال السجدين فالأحوط أن يبنى على الأربع، ويسجد سجدة السهو بعد التسليم، ثم يعيد الصلاه. (الميلانى). * والأحوط معاملة الشك بين الأربع والخمس، والإعادة إذا كان بعد الإكمال. (عبدالله الشيرازى). * والأحوط فيه عمل الشك بين الأربع والخمس إذا كان ذلك بعد إكمال السجدين. (الشريعتمدارى). * إذا كان الشك بعد إكمال السجدين يبنى على الأربع، ويسجد سجدة السهو، ويعيد احتياطاً. (الفانى). * فيه تأمل، خصوصاً إذا كان الشك بعد إكمال السجدين. (الأملى). * إن كان الشك بعد الإكمال فالأحوط فيه البناء على الأربع وإتمام الصلاه، ثم الإتيان بسجدة السهو، ثم إعادة الصلاه. (السبزواري). * لكن مقتضى الاحتياط فيه _ كما أُفيد _ أنه إذا عرض بعد إكمال السجدين يعمل فيه بعمل الشك بين الأربع والخمس، ثم الإعادة. (اللكراني).

٥- ٥. الأحوط فيه إذا عرض بعد إكمال السجدين هو الإتيان بعمل الشك بين الأربع والخمس، ثم الإعادة. (البروجردى). * على تفصيل يأتي فى المسأله التاليه. (السيستانى).

الثامن: الشك بين الركعات بحيث لم يدر كم صلى

الثامن: الشك بين الركعات بحيث لم يدر كم صلى (١).

الشكوك الصحيحة تسعه في الرابعه

(مسألة ٢): الشكوك الصحيحة تسعه في الرابعه (٢):

أحدها: الشك بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين

أحدها: الشك بين (٣) الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين: فإنه يبنى على الثلاث ويأتى بالرابعه، ويتمّ صلاته ثمّ يحتاط بركعه من قيام، أو ركعتين من جلوس، والأحوط (٤) اختيار (٥) الركعه (٦) من قيام (٧)،

ص: ٤٦٠

١- ١. عدّه من الشكوك الموجبه للبطلان مستقلاً في غير محلّه. (السيستاني).

٢- ٢. اثنان منها من العنوان الواحد. (الفيروزآبادي).

٣- ٣. بل الظاهر تحقّقه بمجرد التلبس بالسجده الثانيه وإن لم يشرع في الذكر. (الجواهري).

٤- ٤. لا- يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي، الحائري). * لا- يُترك؛ لقوّه ظهور الأمر به للتعيّن، وعدم تماميّته إجراء حكم الفرع

الآخر في المقام. (آقاضياء). * لا يُترك. (صدرالدين الصدر، محمدرضا الكليايگاني، تقى القمّي، السيستاني).

٥- ٥. لا يُترك. (الإصطهباناتي).

٦- ٦. لا يُترك. (حسين القمّي، محمدتقى الخونساري، الآملّي، الأراكي).

٧- ٧. لا- يُترك، بل لا- يخلو من قوّه. (آل ياسين). * لا- يُترك. (الشريعتمداري، حسن القمّي، الروحاني). * هذا إذا لم تكن

وظيفته الجلوس، وإلاّ- تعيّن الاحتياط بالجلوس، وهكذا فيما يأتي. (مفتي الشيعه). * هذا الاحتياط لا يُترك، وإذا كانت وظيفته

الصلاه عن جلوس فالأحوط وجوباً الإتيان بركعه من جلوس. (الخوئي). * الظاهر تعيّن ذلك عليه. (زين الدين).

وأحوط منه (١) الجمع بينهما (٢) بتقديم (٣) الركعة من قيام، وأحوط (٤) من ذلك استئناف الصلاة مع ذلك، ويتحقق (٥) إكمال السجدين (٦) بإتمام الذكر (٧) الواجب من السجدة الثانية (٨) على الأقوى (٩)، وإن كان الأحوط (١٠) إذا

ص: ٤٦١

- ١-١. هذا الاحتياط وما بعده ضعيفان. (محمد الشيرازي).
- ٢-٢. لا حاجة إليه. (الكوه كَمَرِي).
- ٣-٣. لا حاجة إلى الجمع، ولا الاستئناف. (الفاني).
- ٤-٤. لا يُترك. (تقي القمّي).
- ٥-٥. بل يتحقق برفع الرأس من السجدة الثانية، كما هو المشهور. (اللكراني).
- ٦-٦. تقدّم ما هو المختار. (السيستاني).
- ٧-٧. بل برفع الرأس منهما، لكن لا يُترك الاحتياط المذكور. (حسين القمّي). * بل برفع الرأس منها على الأظهر. (آل ياسين).
- * بل برفع الرأس منهما على الأقوى. (عبدالهادي الشيرازي). * بل برفع الرأس. (الفاني). * بل برفع الرأس من الأخير، وإذا كان قبل رفعه فالأقوى الإعادة، وإن كان الأحوط البناء ثم الإعادة، بل لا ينبغي تركه. (الخميني).
- ٨-٨. بل برفع الرأس منها. (الروحاني).
- ٩-٩. بل برفع الرأس على الأظهر، فالاحتياط فيما لو عرض الشكّ حال رفع الرأس البناء والتدارك والإعادة. (الفيروزآبادي). * بل برفع الرأس منها. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). * بل الأقوى تحقّقه برفع الرأس منها. (مهدي الشيرازي).
- ١٠-١٠. بل الأقوى الإعادة؛ لصدق كونه في الأولتين ما دام كونه في حال السجدة، فكأنّ حال الركعة من قبيل الخطّ الطويل والقصير لها مراتب لا ينتهي أمرها برفع الرأس عن سجدها. (آقاضياء). * ينبغي مراعاة هذا الاحتياط. (الكوه كَمَرِي). * لا يُترك، بل وكذا إذا كان عروضه بعد تحقّق السجدة الأولى. (البرجودي). * هذا الاحتياط لا يُترك في كلّ مورد يعتبر فيه إكمال الركعتين. (الشاهرودي). * لا يُترك. (الأملي، محمد الشيرازي).

كان (١) قبل (٢) رفع الرأس البناء ثمّ الإعادة (٣)، وكذا في كلّ مورد (٤) يعتبر إكمال السجدين.

الثانى: الشك بين الثلاث والأربع فى أى موضع كان

الثانى: الشك بين الثلاث والأربع (٥) فى أى موضع كان، وحكمه كالأول (٦)، إلّا أنّ الأحوط (٧) هنا اختيار الركعتين من جلوس (٨)، ومع

ص: ٤٤٢

- ١- ١. لا يُترك. (السبزواري، الإصفهاني).
- ٢- ٢. لا يُترك. (الرفيعي).
- ٣- ٣. لا يُترك الاحتياط. (الفيروزآبادي).
- ٤- ٤. لا يُترك الاحتياط في الجميع. (الإصطهباناتي).
- ٥- ٥. المقصود من هذا الشك إن كان طارئاً بعد السجدين فاعتباره بالنسبة إلى ما مضى وما تمّ وحصل، وإن كان طارئاً حال القيام فاعتباره بالنسبة إلى الركعة التي بيده، لا بالنسبة إلى ما مضى وتمّ، وإلّا يصير داخلاً في الشك بين الأربع والخمس، فتدبر. (الفيروزآبادي).
- ٦- ٦. يعنى في البناء على الأ-كثر الذى هنا هو الأربع، وكون صلاه الاحتياط ركعه من قيام أو ركعتين من جلوس. (الإصطهباناتي). * أى في لزوم البناء على الأكثر الذى يكون هنا هو الأربع، وفي لزوم الإتيان بصلاه الاحتياط. (اللكراني).
- ٧- ٧. لا يُترك في اختيارهما في صورته الجمع تقديمهما. (المرعشي). * والأظهر هو التخيير. (الروحاني).
- ٨- ٨. إذا كان قد أتمّ السجدين من الركعه، أمّا إذا كان شكّه قبل ذلك فالأحوط له أن يختار الركعه قائماً. (زين الدين).

الجمع (١) تقديمهما على الركعة من قيام.

الثالث: الشك بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال

الثالث: الشك بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال: فإنه يبنى على الأربع

ويتمّ صلاته، ثمّ يحتاط بركعتين (٢) من قيام (٣).

الرابع: الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال

الرابع: الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال: فإنه يبنى على الأربع ويتمّ صلاته، ثمّ يحتاط (٤) بركعتين من قيام
وركعتين من جلوس، والأحوط (٥) تأخير (٦)

ص: ٤٦٣

-
- ١- ١. لا حاجة إلى الجمع. (الكوه كمرى).
 - ٢- ٢. ثمّ يسجد سجدة السهو رجاءً. (حسين القمى).
 - ٣- ٣. ويحتاط بالإتيان بسجدة السهو. (تقى القمى).
 - ٤- ٤. مقتضى الاحتياط أن يأتى بركعتين من قيام وبعدهما ركعة من قيام أيضاً، ثمّ إعادته الصلاة. (تقى القمى).
 - ٥- ٥. بل الأقوى. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى، محمدتقى الخونسارى، أحمد الخونسارى، محمدرضا الكلبيگانى، الأراكى، السبزوارى). * ولا يُترك الاحتياط. (الحائرى). * لا يُترك. (صدرالدين الصدر). * بل لا يخلو من قوّه. (المرعشى). * بل المتعين. (زين الدين، السيستانى). * لا يُترك، بل لا يخلو من قوّه. (اللكرانى).
 - ٦- ٦. بل الأقوى. (الإصفهانى، الشاهرودى، الآملى، حسن القمى). * إن لم يكن أقوى. (الكوه كمرى). * لا يُترك هذا الاحتياط، بل لا يخلو من قوّه. (الإصطهباناتى). * بل هو الأقوى. (الحكيم). * الأقوى ذلك. (الميلانى). * بل الأقوى لزومه. (الخمينى). * لا يُترك. (محمد الشيرازى).

الخامس: الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين

الخامس: الشك بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين: فينبى على الأربع ويتشهد ويسلم، ثم يسجد سجدا السهو (٣).

السادس: الشك بين الأربع والخمس حال القيام

السادس: الشك (٤) بين الأربع والخمس حال القيام (٥): فإنه يهدم (٦) ويجلس (٧) ويرجع (٨)

ص: ٤٤٤

- ١- ١. بل لا يخلو وجوبه من قوه. (الرفيعي). * لا يخلو من قوه. (عبدالله الشيرازي). * بل هو الأظهر. (الروحاني).
- ٢- ٢. لا يُترك، بل لعله الأقوى. (آل ياسين، الشريعةمداري). * بل هو الأقوى. (الجنوردي). * بل لا يخلو من قوه. (الفاني). * بل هو الأظهر، وأما إذا كانت وظيفته الصلاة عن جلوس فيحتاج بالأتان ركعتين عن جلوس، ثم بركهه عن جلوس. (الخوئي).
- ٣- ٣. لا يبعد جريان هذا الحكم فى كل مورد يكون الطرف الأقل هو الأربع، كالشك بينه وبين الست. (السيستاني).
- ٤- ٤. يجوز إتمام ما بيده ويسجد للسهو. (الجواهرى).
- ٥- ٥. وإن كان الشك حال الركوع أو حالاً آخر إلى حال رفع الرأس عن السجده الثانيه فالأحوط الإتمام، وإتيان سجدة السهو، وإعادة الصلاة. (الفيروز آبادى).
- ٦- ٦. مقتضى الاحتياط أنه بعد هدم القيام والتسليم أن يحتاط بركهه من قيام، ثم يسجد سجدة السهو، ثم يعيد الصلاة. (تقى القمى).
- ٧- ٧. ليس هدم القيام والجلوس لتحقيق الشك ما بين الثلاث والأربع، بل لأجل الجلوس المعتبر فى التشهد والسلام، وهذا مطرد فى جميع الفروع التى من هذا القبيل، فلا تغفل. (الشاهرودى).
- ٨- ٨. فى جميع صور الهدم يثبت عمل الشك؛ لكونه مندرجاً فى الموضوع حال القيام، فيجب الهدم للعمل بالشك، لا لانقلاب شكه؛ فإن المناط فى أحكام الشكوك على الشك الحادث، لا المنقلب، ففى الشك بين الأربع والخمس حال القيام يصدق أنه لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فيجب عليه التسليم والانصراف، وصلاه الاحتياط ركعتين جالساً أو ركعه قائماً، فيجب عليه الهدم مقدّمه للتسليم، وكذا الحال فى بقيه الصور الهدميه. (الخميني).

١ - ١. العبارة مقلوبه؛ فإنّ رجوع الشكّ إلى ما ذكر هو المسوّغ للهدم، والهدم متفرّع عليه، وكذا فيما بعده. (الحكيم). * في العبارة نوع تسامح؛ إذ شكّه بين الأمرين في حال القيام مع البناء على الأكثر سبب للهدم، لا العكس. (المرعشى). * لا تخلو العبارة من التسامح؛ لأنّ الشكّ بين الثلاث والأربع هو المسوّغ للهدم، لا المفروض، وكذا في الفرع السابع. (الأملى). * حقّ التعبير في الشكوك التي يهدم فيها القيام أن يقال: ويكون الشكّ بين كذا وكذا حال القيام فيهدم القيام ويتمّ صلاته... إلى آخره، وهذه الشكوك إلى التاسع يعتبر أن تحدث حال القيام الذي قبل الركوع. (السبزواري). * بل هو قبل أن يهدم القيام شاكّ - في الحقيقة - بين الثلاث والأربع، فوجوب الهدم من آثار الشكّ المزبور، لا أنّ شكّه ينقلب إليه بعد الهدم كما يوهمه ظاهر عبارته المتن، ومنه يظهر الحال في الصور الثلاث الآتية. (السيستاني). * الجلوس وهدم القيام ليس لأجل انقلاب شكّه الفعلى إلى شكّ آخر؛ لعدم موجب له، ولا مصحّح، بل هو حال القيام شاكّ بين الثلاث والأربع بالنسبة إلى الركعات التامة، فلا يدرى ثلاثاً صلى أم أربعاً، فيجب عليه هدم القيام لأجل حكم الشرع بالبناء على الأكثر فيها والإتمام عليه؛ لكون القيام زيادةً عليه، بل يمكن أن يقال: إنّ شاكّ بين الثلاث والأربع حقيقة؛ لأنّ معنى الركعة هو الركوع مرّة، ومن المعلوم أنّه لم يتحقّق منه يقيناً إلّا ثلاثة ركوعات، هو شاكّ بين الثلاث والأربع حقيقة، ويجب عليه البناء على الأربع بعد هدم القيام؛ لأنّ هذا القيام لا يكون جزءاً من الصلاة؛ لأنّ القيام الواجب إنّما هو القيام للركوع، لا مطلق القيام. (اللكراني).

إلى (١) ما بين الثلاث والأربع (٢)، فيتّم صلاته ثمّ يحتاط (٣) بركعتين من جلوس (٤) أو ركعه من قيام (٥).

ص: ٤٦٦

١- ١. ليس الهدم لأجل رجوع شكّه إلى ما ذكره، بل لأجل الجلوس المعتبر في التشهّد والتسليم، وإلاّ فشكّه من أوّل الأمر قبل الهدم شكّ بين الثلاث والأربع بالنسبة إلى ما قبل القيام، والهدم معلول لذلك الشكّ، لا أنّه علّه لحصوله، وكذلك الأمر في جميع ما يكون من هذا القبيل من الفروع الآتية. (الجنوردي).

٢- ٢. بل هو حال القيام شاكّ بين الثلاث والأربع بالنسبة إلى الركعات التامّة، فلا يدرى ثلاثاً صلّى أم أربعاً، فلاجل حكم الشرع بالبناء على الأكثر فيها والإتمام عليه كان كأنّه صلّى أربعاً، ووجب عليه هدم القيام؛ لكونه زياده عليها، ولو كان هدمه موجّباً لانقلاب شكّه الفعلي إلى آخر لم يكن له موجب ولا مصحّح. (البروجردي). * بل شكّه فعلاً دائر بينهما بالنظر إلى ما قبل قيامه، فينبى على الأكثر ويهدم القيام ويجلس. (الميلاني). * بل هو في حال قيامه شاكّ بين الثلاث والأربع، وحكمه أن يبنى على أنّ ما تحقّق فعله منه هو أربع ركعات فعليه أن يجلس للتشهّد والتسليم، وعليه سجداً سهو للقيام الزائد احتياطاً، بل يتعيّن عليه ذلك إذا تلبّس مع القيام بقراءة أو تسبيح، والأحوط اختيار الركعتين من جلوس، كما تقدّم، وموضع سجود السهو بعد صلاة الاحتياط. (زين الدين).

٣- ٣. يضّمّ سجدتى السهو للزياده في جميع فروض المقام. (آقاضياء).

٤- ٤. الأولى الركعه من قيام. (المرعشى).

٥- ٥. ويسجد سجدتى السهو على الأحوط لكلّ ما زاد من قيام وغيره، وكذا في تالييه. (الإصطهباناتي). * ويحتاط بسجدتى السهو لما زاد من القيام وغيره. (الرفيعي). * ويسجد سجدتى السهو للقيام في غير المحلّ، والتعبير بـ «يرجع شكّه» مسامحه؛ لأنّه حال القيام شاكّ بين الثلاث والأربع التامّ؛ ولذا يجب البناء على الأربع، وأنّ ما بيده الخامسة فيجب هدمه، وكذا في السابع والثامن والتاسع. (محمدرضا الكلپايگانی). * والأحوط الإتيان بسجدتى السهو للقيام الزائد، وهكذا في الصورتين السابغ والتاسعه الآتيتين. (مفتى الشيعة). * ويسجد سجدتى السهو للقيام في غير المحلّ على الأحوط. (السبزواری).

السابع: الشك بين الثلاث والخمس حال القيام

السابع: الشك بين الثلاث والخمس حال القيام: فإنه يهدم القيام ويرجع شكّه (١) إلى ما بين الاثنتين والأربع (٢)، فيبنى على الأربع ويعمل عمله (٣).

الثامن: الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام

الثامن: الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام: فيهدم القيام ويرجع شكّه (٤) إلى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع، فيتمّ صلاته ويعمل عمله.

ص: ٤٦٧

١- ١. فيه مسامحه، كما في سالفه. (المرعشى). * حقّ التعبير في الشكوك التي يهدم فيها القيام أن يقال: ويكون الشك بين كذا وكذا حال القيام، فيهدم القيام ويتمّ صلاته... إلى آخره. وهذه الشكوك إلى التاسع يعتبر أن تحدث حال القيام الذي قبل الركوع. (السبزواري).

٢- ٢. بل هو في حال قيامه شاك بين الاثنتين والأربع، فيبنى على الأربع ويجلس للتشهد، كما تقدّم في الشك السادس، وكذا الحكم في الشك الثامن والتاسع، وعليه سجود السهو لهذا القيام الزائد _ كما تقدّم _ بعد الاحتياط. (زين الدين).

٣- ٣. لا يبعد أن له الاكتفاء بإتمام ما بيده، وبعد السلام يحتاط بركعه من قيام أو ركعتين من جلوس. (الجواهري).

٤- ٤. الحال على المنوال. (المرعشى).

التاسع: الشك بين الخمس والست (١) حال القيام: فإنه (٢) يهدم القيام فيرجع شكّه إلى ما بين الأربع والخمس، فيتّم ويسجد سجدتي (٣) السهو مرتين (٤) إن لم يشتغل بالقراءة أو التسبيحات (٥)، وإلاّ ثلاث مرّات (٦)، وإن قال: «بحول الله» (٧) فأربع مرّات (٨)، مرّه للشك بين الأربع والخمس،

ص: ٤٦٨

١- ١. مشكل، والأقوى البطلان. (كاشف الغطاء).

٢- ٢. مقتضى الاحتياط العمل بموجب الشك ثمّ الإعادة. (تقى القمي).

٣- ٣. يأتي موارد وجوبهما إن شاء الله تعالى. (اللكراني).

٤- ٤. والأحوط إن لم يكن أقوى السجود للسهو في جميع فروض الشك حال القيام العدى يجب هدمه، على نحو ما ذكره في الفرض الأخير. (آل ياسين). * بل مرّه واحده للجميع في جميع الصور، كما سيأتي. (الحكيم). * مرّه وجوباً للشك بين الأربع والخمس، ومرّه احتياطاً لزياده القيام، وإن كان عدم وجوب الثانيه لا يخلو من قوّه، كما أنّ الأقوى عدم الوجوب للزيادات الآخر من القراءة والتسبيحات وغيرهما. (الخميني). * على الأحوط. (الخوئي). * على الأحوط للمرّه الثانيه، على الأحوط الأولى للأكثر من مرتين. (محمد الشيرازي). * على الأحوط للقيام، أمّا للقراءة والتسبيح وبحول الله فلا يجب. (حسن القمي). * الأظهر كفايه الإتيان بهما مرّه في جميع الفروض. (الروحاني). * بل مرّه واحده، وكذا فيما بعده. (السيستاني).

٥- ٥. بل يسجدهما مرّه للشك بين الأربع والخمس، ومرّه للقيام إذا تلبّس معه بقراءة أو تسبيح، ولا- يجبان للباقي، نعم، في الإتيان بهما لذلك احتياط حسن. (زين الدين).

٦- ٦. وجوباً للشك بين الأربع والخمس، واحتياطاً لازماً للقيام، واحتياطاً راجحاً للبقية. (الفاني).

٧- ٧. فيه إشكال. (المرعشي).

٨- ٨. على الأحوط. (الجواهرى).

وثلاث مَرَّات لكلِّ من الزيادات (١) من قوله: بحول الله، والقيام، والقراءة أو التسيحات، والأحوط (٢) في الأربعاء (٣) المتأخره (٤) بعد البناء وعمل الشكِّ إعاده الصلاه أيضاً، كما أنَّ الأحوط (٥) في الشكِّ (٦) بين الاثنين والأربع والخمس والشكِّ بين الثلاث والأربع والخمس (٧) العمل بموجب الشكِّين (٨)، ثم الاستئناف (٩).

ص: ٤٦٩

- ١- ١. استجباً. (الكوه كَمَرى، الشريعةمدارى). * بناءً على الاحتياط. (الميلانى). * على الأحوط. (السبزوارى).
- ٢- ٢. لا- يُترك الاحتياط في الأربعاء المتأخره، وفي الشكِّ بين الاثنين والأربع والخمس، والشكِّ بين الثلاث والأربع والخمس بالعمل بما ذكر، ثمَّ الإعادة. (الحائرى). * لا يُترك. (حسين القمى، تقى القمى).
- ٣- ٣. لا يُترك. (صدرالدين الصدر).
- ٤- ٤. لا يُترك. (حسين القمى). * بل لا يُترك الاحتياط بالإعادة في الرابع منها. (آل ياسين).
- ٥- ٥. لا يُترك. (صدرالدين الصدر، تقى القمى). * وإن كان الأقوى جواز القطع والاستئناف. (عبدالله الشيرازى).
- ٦- ٦. لا يُترك. (حسين القمى).
- ٧- ٧. لعلَّ الأقوى البطلان فيهما. (زين الدين).
- ٨- ٨. وجوباً والاستئناف احتياطاً. (الفانى). * ولا يبعد الاجتزاء به، وكذا في كلِّ مورد شكِّ فيه بين الأربع والأقلَّ منها والأزيد إذا كان الشكُّ بعد الدخول في السجده الثانيه فيبنى على الأربع، ويأتى بصلاه الاحتياط لاحتمال النقيصه، ثمَّ بسجده السهو لاحتمال الزياده. (السيستانى).
- ٩- ٩. الظاهر عدم وجوبه. (الجواهرى). * ويكفى الاستئناف بعد الإبطال في وجه قوى. (آل ياسين).

الشك في الركعات في غير تلك الموارد التسعة موجب للبطلان

(مسألة ٣): الشك في الركعات ما عدا هذه الصور التسع موجب للبطلان (١)، كما عرفت، لكن الأحوط (٢) فيما (٣) إذا كان الطرف (٤) الأقل (٥) صحيحاً (٦) والأكثر باطلاً كالثلاث

ص: ٤٧٠

١- ١. بل الصحه فيما إذا كان الطرف الأقل هو الأربع، ونفى الزائد عليها مطلقاً إذا كان بعد إكمال السجدين لا يخلو من قوه، والاحتياط مع ذلك الإعادة. (الإصفهاني). * بل لجواز الإبطال بعد استقراره، كما سيأتي، فلو زال بالتروى قبل تحقق المبطل صحت الصلاه في وجهه، والأحوط الإتمام ثم الإعادة. (آل ياسين). * ظاهره غير ملائم؛ لما أسلفه في سرد الشكوك المبطله. (المرعشي). * لا- تبعد الصحه فيما إذا كان الطرف الأقل هو الأربع، ونفى الزائد عليها مطلقاً إذا كان بعد إكمال السجدين، ولكن لا يترك الاحتياط بالإعادة. (الأملي). * الظاهر أنه موجب لجواز إبطال الصلاه بعد استقرار الشك، وليس موجباً للبطلان في نفسه؛ ونتيجته لذلك فلو زال الشك قبل حصول المبطل صحت صلاته. (زين الدين). * قد ظهر التفصيل فيه مما تقدم. (السيستاني).

٢- ٢. لا- يترك الاحتياط بما في المتن فيما [إذا] كان الطرف الأقل تماماً، مع إتيان سجدة السهو. (الحائري). * لا يترك. (المرعشي).

٣- ٣. لا يترك هذا الاحتياط إذا كان الأقل الأربع بعد إكمال السجدين. (عبدالله الشيرازي).

٤- ٤. إن كان الأقل الصحيح هو الأربع بعد الإكمال فالأحوط ضم سجدة السهو أيضاً، ولا يترك، كما تقدم. (السبزواري).

٥- ٥. إذا كان الأقل الصحيح الأربع بعد إكمال السجدين لا يترك الاحتياط المذكور، مع ضميمه سجدة السهو. (محمدتقي الخونساري، الأراكي).

٦- ٦. إذا كان الأقل الصحيح هو الأربع بعد إكمال السجدين يبنى عليه، ويسجد سجدة السهو للشك في زياده وصحت صلاته، وإن كان الأحوط الإعادة. وإن كان غير الأربع أو قبل إكمال السجدين فالأظهر البطلان مطلقاً. (النائني، جمال الدين الكليبايگاني).

والخمس (١)، والأربع (٢) والست (٣) ونحو ذلك: البناء على الأقل (٤) والإتمام، ثم الإعادة، وفي مثل الشك بين الثلاث والأربع والست يجوز البناء (٥) على

ص: ٤٧١

- ١- ١. أى بعد إكمال السجدين. (اللكراني).
- ٢- ٢. إذا كان طرف الأقل الأربع بعد إكمال السجدين لا يُترك الاحتياط بالجمع بين وظيفه الشك بين الأربع والخمس ثم إعادته الصلاة. (محمدرضا الكليبايگانی).
- ٣- ٣. إن كان بعد إكمال السجدين، كما مرّ. (البروجردی). * بشرط حدوثهما بعد الركوع. (السبزواری). * الأحوط في هذا الفرض إذا كان بعد إكمال السجدين البناء على الأربع، ويسجد سجدتي السهو للشك في الزيادة، ثم الإعادة. (زين الدين).
- ٤- ٤. بالنظر إلى وظيفه الشرعيّ - وهي البناء على الأكثر - يشكل البناء على الأقل، فلا بدّ لمن يريد الاحتياط في مثل هذه الموارد من البناء على الأقل - كثر المصحّح، ثم الإعادة. (كاشف الغطاء). * المتعين هو البناء على الأقل في كلّ مورد كان الأقلّ الصحيح هو الأربع بعد إكمال السجدين، وإلاّ ففيه إشكال، والأحوط في غير ما ذكر البناء على التمام في الشكوك المركّبة التي إحدى طرفها الزيادة على الأربع، ثمّ يجبر النقص المحتمل بصلاة الاحتياط، ثمّ يعيد الصلاة. (الجنوردي). * إذا كان الأقلّ الصحيح هو الأربع بعد إكمال السجدين. (الشاهرودي).
- ٥- ٥. هذا هو المتعين في جميع الشكوك المركّبة التي يحتمل التمام فيها مع كلّ من الزيادة والنقيصه بعد إكمال السجدين، فيبنى على الأربع في جميعها ويعمل عمل الاحتياط للشك في النقيصه، ثمّ يسجد سجدتي السهو للشك في الزيادة وتصحّ صلاته، ولا يجوز البناء على الأقلّ في شيء منها على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكليبايگانی). * هذا هو المتعين في جميع الشكوك المركّبة التي يحتمل التمام فيها وكان الشك بعد إكمال السجدين، ولا يجوز البناء على الأقلّ ولو كان صحيحاً، إلاّ فيما إذا كان هو الأربع بعد الإكمال. (الشاهرودي). * بل الأحوط إتيانه بوظيفه الشك بين الأربع والزيادة بعد العمل بوظيفه الشك بين الثلاث والأربع. (المرعشي).

الأكثر (١) الصحيح (٢) وهو الأربع، والإتمام، وعمل (٣) الشك بين الثلاث والأربع (٤) ثم الإعاده، أو البناء على الأقل (٥) وهو الثلاث، ثم الإتمام، ثم الإعاده (٦).

عدم جواز العمل بحكم الشك من البناء أو البطلان بمجرد حدوثه

(مسألة ٤): لا يجوز العمل بحكم الشك من البطلان أو البناء بمجرد

ص: ٤٧٢

- ١- ١. الأولى الأحوط اتخاذ هذا الشق، لا الشق الثاني، لكن بعد العمل على الشك بين الثلاث والأربع يعمل عمل الشك بين الأربع والزيادة. (الخميني).
- ٢- ٢. بل هو المتعين. (الأملي).
- ٣- ٣. وعمل الشك بين الأربع والزيادة أيضاً. (اللكراني).
- ٤- ٤. ثم عمل الشك بين الأربع والزيادة. (البروجردى).
- ٥- ٥. لا يجوز البناء على الأقل، بل المتعين لمن أراد الاحتياط عند التردد بين النقص والتمام والزيادة هو البناء على التمام وإتمام الصلاة، وجبر النقص المحتمل بصلاة الاحتياط، ثم سجدتي السهو للزيادة المحتملة، ثم الإعاده. (البروجردى). * لا يبعد أن يكون ذلك أولى ممّا قبله وأحوط. (الحكيم). * وهو الأولى. (الميلاني). * لكنّه خلاف الاحتياط من جهه. (السبزواري). * لا مجال لجواز البناء على الأقل. (اللكراني).
- ٦- ٦. الظاهر عدم وجوب الإعاده في جميع هذه الصور. (الجواهرى).

حدوثه، بل لا بدّ (١) من التروى (٢) والتأمل (٣) حتى يحصل له ترجيح أحد الطرفين، أو يستقرّ الشكّ، بل الأحوط (٤) في الشكوك الغير (٥) الصحيحه (٦) التروى إلى أن تتمحى صورته الصلاه، أو يحصل اليأس من العلم أو الظنّ، وإن كان الأقوى (٧) جواز الإبطال (٨) بعد

ص: ٤٧٣

- ١- ١. مقتضى الصنائه عدم الوجوب؛ لإطلاق الدليل، ولكن الاحتياط لا يُترك. (تقى القمى).
- ٢- ٢. على الأحوط، وعدم وجوبه لا يخلو من قوّه. (الجواهرى). * على الأحوط. (الحكيم، محمد الشيرازى، حسن القمى). *
- على الأحوط، ولا يبعد عدم وجوبه. (الخوئى).
- ٣- ٣. على الأحوط. (زين الدين).
- ٤- ٤. لا يُترك في المنصوبه منها، وإن كان احتمال مبطلية الشكّ بعد استقراره قوياً، كما استظهرناه من أخباره، وأما في غير المنصوبه فلا مبطل إلا ما ذكر، كما لا يخفى. (آقاسياء). * لا يُترك. (الآملى). * هذا هو الأظهر. (الروحانى).
- ٥- ٥. لا يُترك. (عبدالهاده الشيرازى).
- ٦- ٦. مراعاة هذا الاحتياط لا تُترك. (البجنوردى).
- ٧- ٧. نظراً إلى إطلاق الأخبار، إلا أنّه لما كان الملاك والمناط هو عدم المضى على الشكّ فالأقوى عدم الجواز، إلا مع اليأس عن العلم والظنّ بناءً على عدم كون الشكّ من القواطع، وصحّه الصلاه مع عروضه، كما هو الأقوى، وعدم جواز القطع اختياراً حتى في خصوص المقام على الأحوط. (الشاهرودى).
- ٨- ٨. بل الأقوى عدم جوازه، إلا مع اليأس عن العلم أو الظنّ بأحد الطرفين. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * إن لم يكن في معرض التبدّل إلى العلم أو الظنّ أو إلى الشكّ صحيح، وإلاّ فالأوجه ما ذكره من الاحتياط. (حسين القمى). * بل الأقوى عدم جوازه، إلا مع اليأس منهما. (البروجردى). * فيه نظر. (الحكيم). * إن كان يائساً من تبدّل شكّه إلى رجحان أحد الطرفين، أو إلى شكّ صحيح. (المرعشى). * الأحوط عدم الإبطال إلا مع اليأس عن حصول العلم، أو الظنّ بأحد الطرفين، بل لا يخلو من قوّه. (زين الدين).

فى بيان المراد بالشك فى الركعات

(مسأله ٥): المراد بالشك فى الركعات: تساوى (٢) الطرفين، لا- ما يشتمل الظن؛ فإنه فى الركعات بحكم اليقين (٣)، سواء فى الركعتين (٤) الأولتين (٥) والأخيرتين (٦).

فىما إذا شك فى إتيان السجدين أو إحداهما و عدمه فى الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين

(مسأله ٦): فى الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين كالشك بين الاثنتين والثلاث، والشك بين الاثنتين والأربع، والشك بين الاثنتين

ص: ٤٧٤

١- ١. والياس الفعلى عن حصول العلم أو الظن. (السيزوارى).

٢- ٢. وهو المعنى الصناعى المصطلح عليه حيث ما أطلق. (المرعى).

٣- ٣. وسيأتى حكم الشك فى الأفعال [فى] المسأله (١٦) من فصل الشكوك التى لا اعتبار لها. (السيزوارى).

٤- ٤. لا يترك الاحتياط بالإعادة فيهما. (تقى القمى).

٥- ٥. فى الركعتين الأولتين إشكال. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، الآملى). * الأولى والأحوط فيهما أن يُعيد الصلاة بعد إتمامها، وكذا إذا كان ذلك فى الشك بين الاثنتين والثلاث. (الميلاني). * محل إشكال. (أحمد الخونسارى).

٦- ٦. نعم، يُستثنى من ذلك الشك بين الأربع والخمس إذا ظن الخامسة، ففى العمل بظنه إشكال؛ لانصراف الأدله عن الظن المبطل، فعليه البناء على الأربع والإتيان بسجدة السهو بعد التسليم، ثم الإعادة على الأحوط. (زين الدين).

والثلاث والأربع إذا شكَّ مع ذلك في إتيان السجدين أو إحداهما وعدمه: إن كان ذلك حال الجلوس قبل الدخول في القيام أو التشهد بطلت الصلاة (١)؛ لأنَّه محكوم بعدم الإتيان بهما أو بأحدهما، فيكون قبل الإكمال، وإن كان بعد الدخول في القيام (٢) أو التشهد (٣) لم تبطل (٤)؛ لأنَّه

ص: ٤٧٥

- ١- ١. لا تبطل؛ على ما ذكرنا من عدم الفرق بين الشكِّ قبل الإكمال وبعد الإكمال. (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. أى كان عروض الشكِّ في السجده حال القيام بعد ما كان الشكُّ في الركعات حال الجلوس؛ إذ لو كان الشكُّ في الركعات أيضاً حال القيام كانت الصلاة باطلة، أو لم يكن الشكُّ بين الاثنتين والأزيد؛ وعليه فلا معنى لقوله: «ولا فرق...» إلى آخره. (مهدى الشيرازي).
- ٣- ٣. إذا كان شاكاً بين الاثنتين والثلاث وهو في التشهد، وكان شاكاً في السجود فالحكم بالصحة في غايه الإشكال؛ من جهة الشكِّ في أنه في محلِّ سجود أو بعد التجاوز؛ فإنَّ هذا التشهد إن كان في الثانيه فقد تجاوز عن محلِّ السجود، وإن كان في الثالثه فهو في المحلِّ؛ لأنَّ هذا التشهد يكون زياده، فلاحتياط بإتمام الصلاة ثمَّ إعادتها ممَّا لا يُترك. (زين الدين). * والأول: في الشكِّ بين الاثنتين والثلاث بلحاظ ما قبل القيام، والثاني: في الشكِّ بين الاثنتين والأربع والشكِّ بين الاثنتين والثلاث والأربع بلحاظ حاله الفعل، ولا يكفي الدخول في التشهد في الصورة الأولى؛ للزوم إلغائه، وعدم كونه من أجزاء الصلاة شرعاً، فيتعذر إحراز تحقق السجود في الركعه الثالثه البنائيه. (السيستاني).
- ٤- ٤. الأحوط في الشكِّ حال التشهد البناء ثمَّ الإعادة. (الحائري). * لو شكَّ بين الاثنتين والثلاث حال التشهد وكان شاكاً في السجود كلاً أو بعضاً فالحكم بالصحة مشكل جداً، ووجهه يظهر بالتأمل. (آل ياسين). * عدم البطلان في صورته الشكِّ بين الاثنتين والثلاث مع الدخول في التشهد لا يخلو من إشكال، فلا يُترك الاحتياط بإعادة الصلاة. (الكوه كمرى). * فيه إشكال، لا يُترك الاحتياط بالإتمام بعد البناء والإعادة. (الخميني). * عدم البطلان في صورته الشكِّ بين الاثنتين والثلاث لا يخلو من شوب الإشكال، فالأحوط الإعادة. (المرعشى). * ما ذكره رحمه الله يتمُّ إذا كان الشكُّ في حال القيام، أو كان في حال التشهد في خصوص الشكِّ بين الاثنتين والأربع، ولا يتمُّ في غير هذه الصورة إذا كان الشكُّ في حال التشهد، بل هي محكوم به بالبطلان. (الروحاني).

محكوم بالإتيان شرعاً^(١)، فيكون بعد الإكمال، ولا- فرق بين مقارنه^(٢) حدوث الشكّين أو تقدّم أحدهما على الآخر، والأحوط^(٣) الإتمام^(٤) والإعاده^(٥)، خصوصاً^(٦) مع المقارنه، أو تقدّم الشكّ في الركعه^(٧).

في الشك الثاني والثامن إذا علم حال القيام أنه ترك سجده أو سجدتين بطلت صلاته

(مسأله ٧): في الشكّ بين الثلاث والأربع والشكّ بين الثلاث والأربع والخمس إذا علم حال القيام أنّه ترك سجده أو سجدتين من الركعه

ص: ٤٧٦

- ١- ١. الحكم به بعد الدخول في التشهد وإلغائه لا يخلو من شائبه إشكال. (الميلاني).
- ٢- ٢. وإن كان في بعض الصور بالنظر إلى حاله بالفعل شاكاً بين الثلاث والأربع. (الميلاني).
- ٣- ٣. لا يُترك في صورته المقارنه وما بعدها. (أحمد الخونساري). * لا يُترك. (تقي القمي).
- ٤- ٤. لا يُترك. (حسن القمي).
- ٥- ٥. لا يُترك. (حسين القمي).
- ٦- ٦. أولويّه تقدّم الشكّ في الركعه وتقارنهما من صورته تقدّم الشكّ في السجده إنّما هي بالنسبه إلى الإتمام لو كان الشكّ في السجده شكّاً في المحلّ دون الإعاده، كما أنّ الأمر بالعكس لو كان الشكّ فيها في خارج المحلّ. (الشاهرودي).
- ٧- ٧. وخصوصاً فيما إذا دخل في التشهد، بل لا يُترك فيه بالرجوع بإتيان السجده وإتمام الصلاه ثمّ الإعاده. (السيزواري).

السابقة بطلت الصلاة (١)؛ لأنّه يجب عليه هدم القيام لتدارك السجده المنسيّه (٢)، فيرجع شكّه (٣) إلى ما قبل الإكمال (٤)، ولا فرق بين أن يكون تذكّره للنسيان قبل البناء على الأربع أو بعده.

فيما لو شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم انقلب إلى الظنّ بالثلاث بنى عليه

(مسأله ٨): إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع، ثم بعد ذلك انقلب شكّه إلى الظنّ بالثلاث بنى عليه، ولو ظنّ الثلاث ثم انقلب شكّاً عمل بمقتضى الشكّ، ولو انقلب شكّه إلى

ص: ٤٧٧

- ١- ١. فيه تأمّل. (حسين القمّي). * ربّما يستشكل بأنّه كيف يكون ما يكون مصحّحاً للصلاه _ وهو هدم القيام _ مبطلاً لها؟ وتفصيل حلّه يحتاج إلى البسط. (الرفيعي). * لا- تبطل على ما ذكرنا. (عبدالله الشيرازي). * لا لما في المتن؛ بل لعدم إحراز الركعتين الأولتين اللتين لا يقع فيهما الوهم حال القيام، فلا يجب الهدم، بل تبطل حال حدوث الشكّ. (الخميني).
- ٢- ٢. بل لأنّ شكّه قبل الهدم شكّ قبل إكمال السجدين، كما تقدّم في نظيره. (زين الدين).
- ٣- ٣. بل يرجع بنفس العلم بترك السجده. (الشاهرودي). * التعليل عليل، والأقوى البطلان في حال طروء الشكّ. (المرعشي).
- * بل لأنّ شكّه قبل الهدم شكّ قبل إكمال السجدين. (الخوئي). * بل في حال القيام يكون كذلك. (حسن القمّي). * بل لأنّ شكّه إنّما يكون قبل إحراز الأولتين. (الروحاني).
- ٤- ٤. وحيث إنّ هدمه من جهة تدارك السجده المنسيّه فشكّه قبل الهدم شكّ قبل الإكمال. (البجنوردي). * بل يكون قبل الهدم محكوماً بأنّه قبل الإكمال؛ لعلمه بترك السجده ووجوب العود عليه. (السبزواري). * فيه مسامحه تقدّم نظيرها. (السيستاني).

شكّ آخر عمل بالأخير، فلو شكّ وهو قائم بين الثلاث والأربع فبنى على الأربع، فلما رفع رأسه من السجود شكّ بين الاثنتين والأربع عَمَلَ عَمَلِ الشكّ الثاني، وكذا العكس (١) فإنه يعمل

ص: ٤٧٨

١ - ١. في عكسه تبطل الصلاة بأول الشكّين؛ لأنّه بين الاثنتين والأربع قبل الإكمال. (البروجردى). * لا فرض لعكسه صحيحاً. (مهدى الشيرازى). * في الفرض تبطل الصلاة؛ لأنّه شكّ حال القيام بين الاثنتين والأربع. (الحكيم). * إذا كان حدوث الشكّ وانقلابه في حال القيام بعد إحراز الأولين، أو كانا بعد رفع الرأس من السجدة الثانية فالأمر كما ذكره الماتن قدس سره، وأما إذا كان الحدوث قبل إحراز الأولين في حال القيام، أو في حال الركوع، أو بعده، أو في حال السجدة الأولى، أو بعد رفع الرأس منها، أو في حال السجدة الثانية، بل وقبل رفع الرأس منها فالصلاة باطلة. (الشاهرودى). * أى قبل استقرار الشكّ الأول حتّى يحكم ببطلان الصلاة، فما في بعض الحواشى من بطلان الصلاة ليس بصحيح. (الرفيعى). * الظاهر أنّ المراد منه هو ما كان الشكّ بين الاثنتين والأربع وانقلابه بعد رفع الرأس من السجود من دون أن يكون ذلك في حال القيام، وإلا فلا مجال له. (الميلانى). * بل تبطل صلاته بأول الشكّين. (الخمينى). * الأظهر بطلان الصلاة في العكس؛ إذ شكّه شكّ بين الاثنتين والأربع قبل تحقّق الإكمال. (المرعشى). * لعلّه يريد بذلك الانقلاب من دون أن يمضى على شكّه. (الخوئى). * فيه تأمل، لا يبعد بطلان الصلاة في الفرض. (الآملى). * يعنى إذا شكّ بين الاثنتين والأربع حال القيام فانقلب شكّه بالتروى إلى الشكّ بين الثلاث والأربع يبنى على الأربع، ولا يجوز له الإبطال بحدوث الأول، نعم، إذا استقرّ الشكّ تبطل الصلاة وينتفى موضوع الانقلاب. (محمّد رضا الكلبيكاني). * المراد بالعكس: انقلاب الشكّ بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال، لا عكس الفرض المذكور؛ إذ فيه تبطل الصلاة؛ لكونه من الشكّ بين الاثنتين والأربع قبل الإكمال. (السبزواري). * يعنى أنّه إذا شكّ وهو قائم ما بين الاثنتين والأربع، ثم انقلب شكّه بعد التروى إلى ما بين الثلاث والأربع فإنه يعمل بالشكّ الأخير، وكذا إذا كان كلا الشكّين بعد إكمال السجدة. أمّا إذا استقرّ شكّه وهو قائم ما بين الاثنتين والأربع ومضى على شكّه بطلت صلاته، ولا ينفعه انقلاب شكّه بعد ذلك. (زين الدين). * في إطلاقه إشكال. (حسن القمى). * إن كان المراد بالعكس هو الشكّ أولاً بين الاثنتين والأربع حال القيام فهو يقتضى البطلان بأول الشكّين، فلا بدّ أن يكون المراد من العكس هو الشكّ بينهما بعد رفع الرأس من السجود والبناء على الأربع، ثم في حال القيام انقلب شكّه القبلى إلى الثلاث والأربع، والحكم فيه وإن كان هو البناء على الأربع أيضاً إلا أنّ الثمرة تظهر في صلاة الاحتياط. (اللكراني).

١ - ١. والعكس في الفرض الذي ذكره في المتن هو: أن يشك بين الاثنتين والأربع حال القيام أولاً، ثم بعد البناء على الأربع ورفع الرأس من السجود انقلب إلى الثلاث والأربع، ومعلوم أنه لا وجه للبناء على الأربع حينئذ؛ لأن الصلاة باطلة، كما هو واضح. (الجنوردي). * الظاهر في فرض العكس أن يشك وهو قائم بين الاثنتين والأربع، ويشك بعد رفع الرأس من السجود بين الثلاث والأربع، ولا يبقى معه مجال للعمل بالثاني. (الشريعةمداري). * إذا كان حدوث الشك الأول بعد الدخول في السجدة الثانية، أو كان تبدله كحدوثه في حال القيام قبل أن يمضي عليه، وإلا فالصلاة محكومه بالبطلان على أي تقدير. (السيستاني).

(مسألة ٩): لو ترد في أن الحاصل له ظن أو شك _ كما يتفق كثيراً لبعض الناس _ كان ذلك (١) شكاً (٢)، وكذا لو حصل له

ص: ٤٨٠

١- ١. بناءً على تصويره في إجراء حكم الشك عليه إشكال، خصوصاً مع احتمال تعلّق الظن بالأقل في باب الركعات. (آقاضياء).
 ٢- ٢. فيه تفصيل، وإجماله: العمل بما تقتضيه القواعد في كل فرع. (الفيروز آبادي). * إذا كان مسبوقاً بالظن فلا يبعد البناء عليه. (الإصفهاني). * لا يخلو من شائبه إشكال. (حسين القمي). * على إشكال فيما إذا كانت حاله السابقة هي الظن. (آل ياسين). * الأحوط رعايه الوظيفتين، ثم الإعادة. (محمد تقي الخونساري، الأراكي). * إذا كان مسبوقاً بالظن ففيه إشكال، فلا تُترك مراعاة ما يقتضيه الاحتياط. (الإصطهباناتي). * إن لم يكن له حاله سابقة من الظن، وإلا فالاحتياط لا يُترك. (الرفيعي). * وإن كان الأحوط أن يُعيد الصلاة بعد العمل بمقتضى الشك. (الميلاني). * مشكل جداً، والأحوط العمل على وفق ظنه المحتمل إن كان في الشكوك الصحيحة، وكان موافقاً للبناء على الأكثر، ويتم الصلاة والعمل بالاحتياط، ومع فقدان أحد القيدين العمل على وفق ظنه المحتمل، وإتمام الصلاة ثم الإعادة. (أحمد الخونساري). * فيه إشكال، وليس له مطلقاً وجه وجهه، فيحتاط إذا لم يكن حكم الشك مطابقاً للاحتياط، هذا إذا لم يكن مسبوقاً بالظن، وإلا فلا يبعد البناء عليه. (عبدالله الشيرازي). * مشكل، فلا يُترك الاحتياط بالعمل بالوظيفتين. (الشريعتمداري). * فيه إشكال، لا بدّ من الاحتياط. (الخميني). * فيه نظر؛ حيث كانت لإحدى الحالتين سابقة، وما أفاده في صورته كون الشك على فرض الوجود مبطلاً لا يخلو من تأمل، فالأحوط العمل بوظيفتي الحالتين وإن كان للعمل بوظيفته الشك الفعلي والظن كذلك وجه وجهه. (المرعشي). * في الشبهة المفهوميّة، وأما في المصادقيّة فإجراء حكم الشك عليه مشكل، بل الأقوى إجراء حكم الظن عليه في كلتا الشبهتين؛ لكفايه هذا التردد في إخراجها عن حدّ الاعتدال. (محمد رضا الكلبيكاني). * إن لم يكن مسبوقاً بالظن. (السبزواري). * إذا لم يعلم أن حالته السابقة كانت ظناً، وإلا فهو ظان. (زين الدين). * إذا لم يكن مسبوقاً بالظن. (حسن القمي). * بل المورد من موارد العلم الإجمالي، ويكون الأمر دائراً بين المحذورين وغير قابل للاحتياط، وحيث إنّ إبطال الصلاة حرام فلا بدّ من البناء على أحد الطرفين، وإتمام الصلاة ثمّ إعادتها. (تقي القمي). * في الشكوك الموجهة للبطلان، وأما في الشكوك الصحيحة: فإن اتّحدا في تنمिम الصلاة، كما لو شك في أنّه شاك بين الثلاث والأربع أو ظان بالأربع يُتمّها ثم يأتي بوظيفته الشاك، وإن لم يتّحدا وجبت إعادته الصلاة، فله قطع ما بيده. (الروحاني).

حاله (١) في أثناء الصلاة، وبعد أن دخل في فعلٍ آخر لم يدرِ أنه كان شكاً أو ظناً بني على أنه (٢) كان شكاً (٣) إن كان فعلاً شاكاً، وبني

ص: ٤٨١

-
- ١- ١. بالإضافة إلى الركعات غير الأوليين. (حسين القمّي).
 - ٢- ٢. إطلاق الكلام بالنسبة إلى حصول التردد بعد الإكمال محلّ تأمل، إلّا على تمحلّ مستغنٍ عنه. (المرعشي).
 - ٣- ٣. فيما لو كان الشكّ السابق في فرض وجوده مبطلاً إشكال، فالأحوط البناء على الشكّ الفعلي ثمّ الإعادة، وكذا فيما [لو] كان فعلاً ظاناً. (عبدالهادي الشيرازي). * لا موجب لهذا البناء، ويجب عليه العمل على حالته الفعلية. (محمد رضا الكلبيكاني). * في التعبير مسامحه، والصحيح ما عبّر به بعد ذلك من أنه يبنى على حالته الفعلية. (السيستاني).

على (١) أنه كان ظناً إن كان فعلاً (٢) ظاناً، مثلاً لو علم أنه تردّد بين الاثنتين والثلاث وبنى على الثلاث ولم يدر أنه حصل له الظنّ بالثلاث فبنى عليه، أو بنى عليه من باب الشكّ بينى على حاله (٣) الفعلية (٤).

وإن علم بعد الفراغ من الصلاه أنه طرأ له حاله تردّد بين الاثنتين والثلاث وأنه بنى على الثلاث وشكّ في أنه حصل له الظنّ به، أو كان من باب البناء في الشكّ فالظاهر عدم (٥).

ص: ٤٨٢

- ١- ١. بل يعمل على طبق الشكّ والظنّ الفعليتين، من غير بناء على كون حاله السابقه شكّاً أو ظناً. (الخميني).
- ٢- ٢. يشكل هذا الحكم في بعض الفروض، كما إذا عرضت له الحال في الركعه الثانيه قبل السجدين، وبعد أن أكملهما تردّد في أن تلك الحال التي عرضت له هل كانت ظناً فتكون صلاته صحيحه، أو كانت شكّاً بين الاثنتين والثلاث فتكون صلاته باطله؟ فلا بدّ من إتمام الصلاه وإعادتها، وإن كان بالفعل ظاناً، نعم، الحكم كما أفاده قدس سره في الفرض العدى ذكره في المتن إذا كان بعد إكمال السجدين. (زين الدين).
- ٣- ٣. الأحوط فيما إذا كان فعلاً شاكّاً بين الثلاث والأربع وسابقاً بين الاثنتين والثلاث اختيار الركعه من قيام. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكي).
- ٤- ٤. الأحوط فيما إذا كانت حاله الفعلية الشكّ في أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً البناء على الأربع، ثمّ الإتيان بركعه من قيام؛ لاحتمال كون هذا الشكّ هو الشكّ السابق، وقد عرفت أن الأحوط فيه اختيار القيام. (الحائري).
- ٥- ٥. إن كان شكّه في أن تردّده كان من الأوّل شكّاً أو ظناً بالثلاث، أمّا لو علم بأنه شكّ أولاً ولا يدرى أنه انقلب إلى الظنّ بالثلاث أم لا فالظاهر لزوم الاحتياط. (مهدى الشيرازي). * فيه إشكال، فيأتي بصلاه الاحتياط احتياطاً. (عبدالله الشيرازي). * الأقرب الوجوب. (مفتى الشيعة).

وجوب (١) صلاه الاحتياط (٢) عليه (٣)، وإن كان أحوط (٤).

لو شك في أن شكه السابق كان موجباً للبطلان أو للبناء بنى على الثانى

(مسألة ١٠): لو شك في أن شكه السابق كان موجباً للبطلان أو للبناء بنى على الثانى (٥)، مثلاً- لو علم أنه شك سابقاً بين الاثنين والثلاث، وبعد

ص: ٤٨٣

١- ١. بل الظاهر هو الوجوب. (الفانى). * بل وجوبها لا يخلو من قوه. (حسن القمى).

٢- ٢. لا يبعد وجوبها. (الخوئى). * الأقوى وجوبها. (زين الدين).

٣- ٣. بل الظاهر وجوبها؛ للشك في تمامية الصلاه بدونها؛ بناءً على أظهر الوجهين من كون فعل الاحتياط متمماً حقيقة أو حكماً على فرض النقص ولا- موءن منه، وكون الشك المفروض واقعاً بعد السلام لا يجدى مع احتمال كونه بنائياً، لا نهائياً. (آل ياسين).

٤- ٤. لا- يترك الاحتياط. (الحائرى، محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل الأظهر. (حسين القمى). * لا يترك. (الكوه كمرى، عبدالهادى الشيرازى، البنوردى، أحمد الخونسارى، الخمينى، الآملى، محمّد الشيرازى، تقى القمى، اللكرانى). * بل هو قوى جداً. (البرجوردى). * بل أقوى. (الحكيم). * بل لا- يخلو من قوه. (الشاهرودى). * بل هو الأقوى. (الميلانى). * لا يترك، بل لعله الأقوى. (الشريعتمدارى). * لا يترك، إلا مع الظن الفعلى بتمامية الصلاه. (محمّد رضا الكليايگانى). * لا يترك، إلا مع ظنه فعلاً بتمامية الصلاه. (السبزوارى).

٥- ٥. في إطلاقه نظر، بل منع، نعم، فيما مثّل به يقوى البناء على الصحه وإن لم يدخل في فعل آخر، وما يظهر منه قدس سره من ابتناء المسأله على قاعده التجاوز أو الفراغ لم يظهر لى وجهه. (آل ياسين). * لا- يخلو من إشكال، فلا- يترك الاحتياط. (الشاهرودى). * فيه نظر، فلا- يترك الاحتياط. (البنوردى). * بل على الأول. (الفانى). * فيه وفيما بعده إشكال، فلا يترك الاحتياط بالبناء والإعاده، نعم، لو طرأ الشك بعد الركعه المفصوله لا يعتنى به وبنى على الصحه. (الخمينى). * فيه إشكال، فلا يترك الاحتياط بالبناء على الثانى، وإتمام الصلاه ثم إعادتها. (المرعشى). * لا يترك الاحتياط بالإعاده بعد البناء والعمل بوظيفه الشك، سواء كان ذلك في الأثناء، أو بعد الفراغ. (السبزوارى). * ما أفاده قدس سره له وجه وجهه، ولكن لا يترك الاحتياط بالإتيان بالعمل بالشك ثم الإعاده، وكذلك إذا كان بعد الفراغ. (زين الدين).

أن دخل في فعل آخر أو ركعه أخرى شكّ في أنّه كان قبل إكمال السجدين حتّى يكون باطلاً، أو بعده حتّى يكون صحيحاً بنى على أنّه (١) كان (٢) بعد

ص: ٤٨٤

-
- ١ - ١. لا- يخلو من إشكال، والأحوط البناء وعمل الشكّ، ثمّ إعادته الصلاة. (الإصفهاني). * فيه إشكال، والأحوط بعد البناء وعمل الشكّ إعادته الصلاة. (الإصطهباناتي). * مشكل، والأحوط إعادته الصلاة بعد عمل الشكّ، وكذا بعد الفراغ. (محمدرضا الكلپايگانی). * فيه وفيما بعده إشكال، والأحوط بعد البناء وعمل الشكّ إعادته الصلاة، إلّا فيما إذا كان بعد الفراغ من صلاة الاحتياط فلا يعتنى باحتمال البطلان. (اللكراني).
- ٢ - ٢. بل لا- يخلو من شبهه. (الحكيم). * فيه إشكال، فلا- يُترك الاحتياط بترتيب أثر الشكّ بعد البناء، ثمّ إعادته الصلاة. (المرعشي).

الإكمال (١)، وكذا إذا كان ذلك بعد (٢) الفراغ من الصلاة.

حكم ما لو شك بعد الفراغ من الصلاة أن شكه هل كان موجباً للركعة أو موجباً للركعتين؟

(مسألة ١١): لو شك بعد الفراغ من الصلاة أن شكه هل كان موجباً للركعة بأن كان بين الثلاث والأربع مثلاً، أو موجباً للركعتين بأن كان بين الاثنتين والأربع؟ فالأحوط (٣) الإتيان (٤) بهما (٥)، ثم إعادته الصلاة (٦).

ص: ٤٨٥

١- ١. لا يخلو من الإشكال؛ بناءً على البطلان قبل الإكمال، فيأتي بعمل الشك وإعادته الصلاة، وكذا في صورته [ما] بعد الفراغ. (عبدالله الشيرازي). * لا وجه له، والأحوط البناء وعمل الشك والإعادة. (الأملي). * البناء على الإكمال في الأثناء أو بعد الفراغ مشكل؛ إذ قاعده الفراغ لا تثبت اللازم العقلي، والمفروض عدم إحراز الأوليين، فلا يترك الاحتياط بإعادته في كلا الموردين. (تقى القمي).

٢- ٢. هذا أيضاً كسابقه. (الفاني).

٣- ٣. بل يجب الإتيان بهما، ولا تجب الإعادة هنا، ولا في الفرع الآتي على الأقوى. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * بل يجب الإتيان بهما، ولا يترك الاحتياط بالإعادة كالفرع الآتي، مع الانحصار في الوجوه الصحيحة. (الشاهرودي). * بل الأقوى الإتيان بهما، والأحوط إعادته الصلاة. (المرعشي). * والأقوى جواز الاجتزاء بهما، كما يجوز الاكتفاء بإعادة الصلاة بعد الإتيان بالمنافى. (السيستاني).

٤- ٤. بل هو الأقوى. (الحكيم). * يتعين عليه الإتيان بهما، ويعيد الصلاة على الأحوط. (زين الدين).

٥- ٥. لا. مورد للاحتياط المذكور؛ فإنّ صلاه الاحتياط ثانياً: إمّا لغو، وإمّا غير قابل له لكونها متممة، وبما ذكرنا يظهر الحال في الفرع الآتي. (تقى القمي). * لا يبعد القول بوجوب الإتيان بهما خاصه دون إعادته الصلاة. (الروحاني).

٦- ٦. الظاهر عدم وجوب الإعادة. (الجواهرى). * لا. موجب ظاهراً للإعادة. (الرفيعي). * للعلم الإجمالى بوجوب أحدهما، فيجب الإتيان بهما وإعادته الصلاة؛ لاحتمال الفصل بين الصلاة وما يجب من صلاة الاحتياط. (البجنوردى). * والأظهر جواز رفع اليد عن صلاة الاحتياط بإبطالها في هذا الفرع وفيما بعده، ثم إعادته الصلاة. (الخوئي). * الظاهر كفايه إعادته الصلاة. (حسن القمي).

فيما لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك في الأثناء لكن لم يدر كيفيته من رأس

(مسألة ١٢): لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنه طرأ له الشك في الأثناء، لكن لم يدر كيفيته من رأس: فإن انحصر في الوجوه الصحيحة أتى بموجب الجميع (١)، وهو ركعتان (٢) وركعتان من جلوس (٣)، وسجود السهو، ثم الإعادة (٤). وإن لم ينحصر في الصحيح بل احتمل بعض الوجوه الباطلة استأنف (٥).

ص: ٤٨٦

١- ١. يجرى فيه ما تقدّم في التعليقه السابقه. (السيستاني).

٢- ٢. أى من قيام، ويأتى بركعه من قيام. (الفيروز آبادى). * يعنى من قيام. (الإصطهباناتى).

٣- ٣. وركعه من قيام على الأ-حوط. (الحائرى، محمّد رضا الكلبيكاني). * وركعه من قيام. (محمّد تقى الخونسارى، عبد الله الشيرازى، الأراكى، زين الدين). * وركعه من قيام احتياطاً. (السبزواري). * وركعه من قيام، وأمّا الإعادة فالاحتياط بها لا يبعد كونه غير لزومى. (الروحانى).

٤- ٤. على الأ-حوط، وعدم الوجوب لا- يخلو من قوّه. (الجواهرى). * على الأ-حوط. (زين الدين). * الظاهر كفايه الإعادة فى جميع الصور. (حسن القمّى).

٥- ٥. بعد فعل موجب الشكوك الصحيحه. (الفيروز آبادى). * الأ-حوط فى هذه الصوره أيضاً العمل بموجب الشكوك، ثمّ الإعادة. (الخمينى). * بعد العمل بموجب الشكوك الصحيحه على الأ-حوط. (محمّد رضا الكلبيكاني). * بل مقتضى العلم الإجمالى أن يأتى بصلاه الاحتياط أولاً، ثمّ الإعادة. (تقى القمّى).

١ - ١. الظاهر أنّه لا يجب الاستئناف إلّا أن يكون متعلّق علمه ذلك، ولعلّه المراد. (الجواهرى). * بعد الإتيان بموجبات الشكوك الصحيحه أيضاً على الأحوط. (حسين القمى). * بل يأتى بموجب الشكوك الصحيحه، ثمّ يستأنف. (الكوه كمرى). * احتياطاً بعد الإتيان بموجب الشكوك الصحيحه المحتمل، والتعليل المزبور عليل؛ لعدم شمول الدليل لما بعد الفراغ. (الإصطهباناتى). * بعد الإتيان بموجب الشكوك الصحيحه. (البروجردى، أحمد الخونسارى). * بعد العمل بموجب الشكوك الصحيحه. (الشاهرودى). * ولو أتى بشيء ممّا يبطل الصلاه عمداً ثمّ استأنفها لم يكن له بأس، وكان على يقين من أمره. (الميلانى). * ولكن بعد العمل بموجب الشكوك الصحيحه للعلم الإجمالى، ولا لما ذكره فى المتن. (البنجوردى). * بل يكتفى بموجب الشكوك الصحيحه؛ لانحلال العلم الإجمالى به، وتجرى قاعده الفراغ بالنسبه إلى احتمال البطلان وحكم عدم الدرايه، والأحوط إعادته الصلاه أيضاً. (عبدالله الشيرازى). * بعد العمل بمقتضى الشكوك الصحيحه. (الشريعتمدارى). * بعد العمل بمقتضيات الشكوك الصحيحه التى احتملها المصلّى على الأحوط. (المرعشى). * بعد الإتيان بموجب الشكوك الصحيحه على الأحوط. (السبزوارى). * بعد الإتيان بموجب الشكوك الصحيحه، والتعليل ضعيف. (زين الدين).

٢ - ٢. التعليل عليل؛ لأنّ اقتضاءه للبطلان إنّما هو فيما إذا كان فى الأثناء، وعليه لا يجب الاستئناف، بل يعمل بمقتضى الشكّ الصحيح احتياطاً. (اللكراني).

في العلم بحصول حاله تردد والشك بحصول اليقين

(مسألة ١٣): إذا علم في أثناء الصلاة أنه طرأ له حاله تردد بين الاثنتين (٣) والثلاث (٤) مثلاً (٥) وشك في أنه هل حصل له الظن

ص: ٤٨٨

١- ١. الظاهر لزوم رعايه احتمالات الصَّحَّه؛ لأنَّ احتمالات البطلان مدفوعه بقاعده الفراغ، وعدم درايه أنَّه كم صلى بعد الفراغ؟ لا- يضرّ، وفي حال الصلاة احتمالاً مدفوع بعد الإتمام بقاعده الفراغ. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * في التعليل نظر. (المرعشى).

٢- ٢. وفي التعليل إشكال؛ لعدم شمول إخباره للشك بعد الصلاة. (الفيروز آبادى). * لا يخفى ما في التعليل من العله، والأقوى اتّحاده مع الفرع السابق في الحكم؛ فإنَّ احتمال الجرى مع كون الشك من الشكوك الموجه للبطلان مدفوع بقاعده الشك بعد الفراغ. (الحائرى). * المسألة من جزئيات المسألة العاشره التي مرَّ الحكم فيها ممّا ومنه، وما أشار إليه من التعليل أجنبي عن المقام. (آل ياسين). * التعليل عليل؛ إذ كلّ شاك لا يدري كم صلى؟ واحتمال بعض الوجوه الباطله مدفوع بقاعده الفراغ، فيكتفى بالعمل بوظيفه الشكوك الصحيحه. (كاشف الغطاء). * التعليل ضعيف. (الحكيم). * بعد العمل بمقتضى الشكوك الصحيحه على الأحوط. (عبدالهاده الشيرازى). * هذا التعليل مخدوش، والظاهر عدم الفرق بين هذه المسألة وبين ما تقدّم منه قدس سره في ذيل المسألة العاشره؛ حيث حكم فيها بالصَّحَّه. (السبزواري). * التعليل عليل. (السيستانی).

٣- ٣. مع علمه بأنّ تلك الحاله طرأت عليه بعد الإكمال، كما هو المفروض. (الشاهرودى).

٤- ٤. مع علمه بأنّ تلك الحاله طرأت عليه بعد إكمال السجدين. (الأملى). * مع إحراز كونهما بعد إكمال السجدين. (السبزواري).

٥- ٥. مع علمه بأنّ تلك الحاله طرأت عليه بعد إكمال السجدين. (الإصفهاني).

بالاثنين فبنى على الاثنين، أو لم يحصل له الظن فبنى على الثلاث؟ يرجع إلى حالته (١) الفعلية (٢)، فإن دخل في الركعة الأخرى يكون فعلاً شاكاً (٣) بين الثلاث والأربع (٤)، وإن لم يدخل فيها يكون شاكاً بين الاثنين والثلاث.

الحكم فيما لو عرض له أحد الشكوك ولم يعلم به من جهه الجهل بالمسألة أو نسيانها

(مسألة ١٤): إذا عرض له أحد الشكوك ولم يعلم حكمه من جهه الجهل بالمسألة أو نسيانها: فإن ترجح له أحد الاحتمالين عمل عليه (٥)،

ص: ٤٨٩

- ١- ١. مع عدم اختلاف الحكمين، وإلا فالأحوط العمل بمقتضى الموجبين. (المرعشى).
- ٢- ٢. إذا لم يختلف الموجب. (حسين القمى). * الأحوط اختيار ركعه من قيام في هذا الفرض. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * والأحوط عند اختلاف الحكمين الجمع بين الوظيفتين. (عبدالهادهى الشيرازى).
- ٣- ٣. لا- أثر للشك بين الثلاث والأربع؛ فإنّ الشك بينهما لا محاله يرجع إلى الشك بين الاثنين والثلاث في المقام، فلا بدّ من ترتيب أثر ذلك الشك. (الخوئى).
- ٤- ٤. الأحوط في صورتين إتيان ركعه من قيام بعد الإتمام. (الحائرى). * بل عليه أن يجمع بين وظيفه الشك بين الاثنين والثلاث، والشك بين الثلاث والأربع؛ إذ لو كان الحادث أولاً ظناً فالوظيفه هو الثانى، ولو كان شكاً فعليه عمل الشك بين الاثنين والثلاث. (الشريعةمدارى). * لكن حكمه حكم الشك بين الاثنين والثلاث. (محمّد رضا الكلبايگانى). * بناءً على اتحاد حكم الشك بين الاثنين والثلاث، وأما بناءً على اختلاف حكمهما فالأحوط الجمع بين الوظيفتين. (السبزوارى). * عليه أن يأتى بوظيفه الشك بين الاثنين والثلاث، ووظيفه الشك بين الثلاث والأربع، ويعيد الصلاه على الأحوط. (زين الدين). * الأحوط إتيان ركعه من قيام بعد الإتمام في كلتا صورتين. (السيستانى).
- ٥- ٥. بانياً في كلتا صورتين على إتمام العمل رجاءً، والفحص والسؤال بعده، أو العمل بالاحتياط. (الإصفهانى). * بانياً على إتمام العمل رجاءً، كما هو كذلك في الصورة الثانية، ثم يسأل أو يعمل بالاحتياط. (الشاهرودى). * رجاءً، وكذا في الفرع الآتى، ويجوز له مع سعه الوقت رفع اليد عن هذا العمل والتعلم ثمّ الإعادة. (الخمينى). * ويجوز في سعه الوقت رفع اليد عنه ولو بالعدول إلى النافله، ثمّ قطعها، ثمّ التعلم، ثمّ الإعادة. (المرعشى). * ويجوز له قطع الصلاه وإعادتها من رأس، وكذلك فيما إذا لم يترجّح أحد الاحتمالين. (الخوئى). * رجاءً، ويلزمه الفحص عن التكليف بعد العمل، وكذا في الصورة التالية. (الآملى). * برجاء المطلوبيه، وكذا مع التخيير. (محمّد رضا الكلبايگانى). * رجاءً، مع البناء على الفحص بعد الفراغ، ثمّ العمل بالوظيفه إن تبين الخلاف. (السبزوارى). * إنّما يتعين العمل بالاحتمال الراجع أو أحد الاحتمالين مع التساوى في فرض ضيق الوقت عن إعادته الصلاه مطلقاً، وأما في غيره فالظاهر أنّه يجوز له قطعها وإعادتها، بل يتعين ذلك لو ضاق الوقت عن الإعادة على تقدير الإتمام، ولو ضاق عن الإعادة لو أتمّها على وجه دون وجه لم يجز له الإتمام على الوجه الأوّل ولو كان هو الوجه الراجح. (السيستانى).

وإن لم يترجّح أخذ بأحد الاحتمالين (١) مخيراً، ثم بعد الفراغ رجع إلى المجتهد: فإن كان موافقاً فهو، وإلاّ أعاد الصلاة، والأحوط (٢) الإعادة (٣)

ص: ٤٩٠

-
- ١- ١. رجاء على الأحوط. (آل ياسين). * بانياً في كلتا صورتين على إتمام العمل رجاءً، فالفحص والسؤال بعده، أو العمل بالاحتياط. (عبدالله الشيرازي).
 - ٢- ٢. لا يُترك. (البروجردى، أحمد الخونسارى، اللكراني).
 - ٣- ٣. إن كان الوقت واسعاً فالاحتياط لا يُترك. (النائني، جمال الدين الكپايگاني). * لا موجب لهذا الاحتياط. (الفاني). * لا بأس بتركه. (محمد الشيرازي).

حكم ما لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر

(مسأله ١٥): لو انقلب شكه بعد الفراغ من الصلاه إلى شك آخر (١).

ص: ٤٩١

١ - ١. وقبل الدخول فى صلاه الاحتياط. (الفيروزآبادى). * هذه المسأله غير محرره، ولا تخلو من تشويش، ولا سيما فى قوله قدس سره: «هذا إذا لم ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصه»، والذي ينبغى أن يقال فى تحرير قضيه انقلاب الشك وضبط فروعها بوضوح وجلاء: إن انقلاب الشك: إما أن يكون بعد الفراغ، أو قبله، والأول: إما أن يحصل من الشك علم بالنقيصه والزياده أو بأحدهما، أو لا يحصل شىء منهما، وفى صورته العلم بالزياده كما لو كان شاكاً بين الأربع والخمس ثم انقلب فشك بين الخمس والست فصار عالماً بزياده ركعه، وحكمه الإعادته، أما لو علم بالنقيصه كما فى الصوره المذكوره فى المتن وهى: ما لو كان بين الثلاث والأربع فشك بعد الفراغ بين الاثنتين والثلاث فيعمل بوظيفته؛ حيث قد حصل من الشك علم بأنه لا يزال فى الصلاه ولم يخرج منها، فهو شك استلزم علماً، أما إذا لم يحصل من الشك علم بزياده ولا نقيصه، كما لو شك بين الاثنتين والأربع فأتى بركعتى الاحتياط، وبعدها أو فى أثنائها انقلب شكه إلى الثلاث والأربع، أو العكس _ وهذا هو الانقلاب الذى لا يعلم معه بالنقيصه _ وحكمه عدم الاعتناء بالشك؛ لأنه شك بعد الفراغ، والشك الأول قد عمل بوظيفته، وقول بعض الأعلام فى حاشيته: «والأظهر عدم جريان حكم الشك بعد الفراغ فى الأمثله المذكوره: كما ذكر فى المتن، بل العلاج إتيان النقيصه المحتمل موصوله» انتهى، غريب جداً، وأما ما ذكره فى المسأله التاليه (١٦) الشك الموجب للعلم الإجمالى إما بالزياده أو النقيصه كما لو كان شاكاً بين الثلاث والأربع أو الاثنتين والأربع، ثم بعد الصلاه انقلب إلى الشك بين الثلاث والخمس أو الاثنتين والخمس ففيه صورتان: الأولى: أن يكون قد بطل عنده الشك الأول وزال وانحصر بالشك الثانى فالحكم هو البطلان، كما ذكره. والثانيه: أن يبقى الشك السابق وينضم إليه الشك اللاحق، بمعنى أنه لا يزال يحتمل الأربع كما يحتمل الخمس والثلاث والاثنتين فالحكم هنا الصحه؛ لجريان قاعده الفراغ بالنسبه إلى الشك الأخير. هذا كله فى الانقلاب بعد الصلاه، وأما الانقلاب فى أثنائها فقد ذكر جملة من فروع فى المسائل المتقدمه، والضابطه فيه: أنه يعمل بوظيفه الشك الأخير، ولكن بشرطين: الأول: أن يكون ناسخاً للشك الأول، ويكون الشك الفعلى منحصراً به، وإلا عمل بهما إن كان كل منهما صحيحاً ومصححاً. الثانى: أن لا يكون الأخير موجباً لبطلان الصلاه، وإلا فالعمل على الأول الصحيح، كما لو شك بين الأربع والخمس وفى حال الجلوس انقلب فشك بين الخمس والست مع بقاء الشك الأول - أى احتمال الأربع - فإنه لا شك فى أنه يبنى على الشك الأول، وقاعده البناء على الأكثر مقصوره على الأكثر المصحح، لا مطلقاً، فتدبر هذا البحث واغتنمه. (كاشف الغطاء).

١ - ١. بل يجب عليه التدارك بحيث يقطع بأنّ صلاته لو كانت ناقصة لجبرت بركعات الاحتياط. (صدر الدين الصدر). * الأ-حوط أن يأتي بعمل الشكّ الثاني، ثمّ يعيد الصلاة في جميع فروض المسألة، ولعلّه لا يخلو من قوّه، وإذا انقلب شكّه إلى ما يعلم معه بالزيادة فلا بدّ من الإعادة، كما إذا شكّ بين الثلاث والأربع وبعد الفراغ انقلب شكّه إلى ما بين الخمس والستّ. (زين الدين).

٢ - ٢. بل الأقوى وجوب الإعادة. (الحكيم).

٣ - ٣. الحكم بعدم الاعتبار والاعتداد مطلقاً، حتّى بالنسبة إلى انقلاب البسيط إلى المركّب وبالعكس، وانقلاب النقيضه إلى الزيادة وبالعكس، وكون الانقلاب قبل الفراغ من صلاه الاحتياط وبعده، وكون المنقلب والمنقلب إليه متصادقين في الجملة أو متباينين محلّ نظر، فالأقوى التفصيل. (المرعشي). * ترتيب آثار الفراغ على السلام ما لم يكن بعنوان الركعه الأخيره، أو لم تكن الأخيره محرزه محلّ إشكال، فبناءً على ذلك إذا شكّ بين الأربع والخمس فانقلب إلى الثلاث والأربع أو العكس صحّت صلاته ولا شيء عليه، وإن شكّ بين الاثنتين والثلاث والأربع فانقلب إلى الاثنتين والأربع أو الثلاث والأربع يعمل على طبق اللاحق بلا إشكال، وكذا إذا شكّ بين الاثنتين والأربع ثمّ انقلب إلى الاثنتين والثلاث والأربع فالأحوط العمل على طبق اللاحق، أمّا إذا شكّ بين الثلاث والأربع فانقلب إلى الاثنتين والثلاث والأربع، أو بين الاثنتين والأربع فمحلّ إشكال؛ لأنّه على الشكّ السابق يلزم الإتيان بركعه الاحتياط بعد الصلاه بلا فصل، وعلى الشكّ اللاحق يلزم الإتيان أولاً بركعتين ثمّ بركعه أو بركعتين فقط على الفرض الآخر، فالأحوط العمل على أحدهما أو كليهما، وإعادة الصلاه في صورتين، وبما ذكرنا ظهر حكم باقى الفروض. (حسن القمّي). * فى بعض صور الانقلاب التى يبلغ مجموعها فى خصوص ما لو كان كلا الشكّين المنقلب عنه والمنقلب إليه من الشكوك الصحيحه عشرين صوره، فإنّ هذه الصور مختلفه من حيث الحكم، فأربع منها حكمها البطلان، وستّ منها حكمها الصّحّه والتماميه وعدم وجوب شيء، وأربع منها حكمها لزوم العمل على وفق الشكّ المنقلب إليه، والباقيه حكمها كذلك على الأقوى، وقد فصلنا القول فى ذلك فى كتابنا «نهايه التقرير»، فليراجع. (اللكراني).

١ - ١. فيه منع إذا كان قبل الفراغ من صلاه الاحتياط، بل يجب العمل بمقتضى الشكَّ الثانى. (الكوه كمرى). * بمعنى أنَّ الاحتمال الذى عرض وزال لا حكم له بعد زواله، وكذا ما لم يكن حال الصلاه وحدث بعد السلام. (البروجردى).

٢ - ٢. فى إطلاقه نظر؛ حيث إنَّ الشكَّ: إمَّا أن يدور بين محتملين أو أزيد، وإمَّا أن يتغاير الشكَّان فى جميع أطرافهما، أو يشتركان فى بعض، وإمَّا أنَّ الانقلاب بزياده الاحتمال أو نقصه، فالصور كثيره، والأمثله أكثر، ولا بدَّ فى بعضها من الإعادة، مضافاً إلى أنَّ جريان قاعده الشكَّ بعد الصلاه فى مثل المورد لا يخلو من نظر، فالأحوط أن يعمل بمقتضى الشكَّ، ثمَّ يعيد الصلاه. (الميلانى). * صور هذه المسأله مختلفه، ففى بعضها لا شىء عليه كما ذكره، وهو فيما إذا زال الشكَّ الأوَّل بالمرَّه بأطرافه أو طرفيه ولم يكن قدر مشترك بين الشكَّين الحادث والزائل، وأمَّا إذا كان الزائل محفوظاً وزاد عليه طرف آخر أو نقص منه _ كالمثال الذى ذكره، وهو: أن يشكَّ بين الاثنين والثلاث والأربع ثمَّ انقلب إلى الشكَّ بين الثلاث والأربع، أو عكس الصورتين _ فالمتعيَّن العمل بالشكَّ الحادث؛ لوجوده من الأوَّل، وتسميته بالحادث مسامحه. وأمَّا إذا كان طرف واحد مشترك بين الشكَّ الأوَّل والثانى فتجب الإعادة؛ تحصيلاً للمثال اليقينى. (الجنوردى). * عدم الالتفات إلى الشكَّ الحادث إنَّما يتمَّ فيما لو تباين الشكَّان، مثل ما لو شكَّ بين الأربع والخمس وبعد الفراغ شكَّ بين الثلاث والأربع، أو بالعكس، ويشكل فى الأمثله المذكوره فى المتن؛ لأنَّها متصادقه فى الجمله. (الشريعتمدارى). * الظاهر أنَّ للمسأله صوراً عديده: منها: ما إذا انقلب الشكَّ فى النقيصه إلى الشكَّ فى الزياده أو بالعكس، كما إذا شكَّ بين الثلاث والأربع فانقلب شكَّه بعد السلام إلى الشكَّ بين الأربع والخمس، أو بعكس ذلك، ففى مثله يحكم بصحَّه الصلاه ولا- يجب عليه شىء. ومنها: ما إذا شكَّ فى النقيصه وكان الشكَّ مركباً ثمَّ انقلب إلى البسيط، كما إذا شكَّ بين الاثنين والثلاث والأربع ثمَّ انقلب شكَّه بعد السلام إلى الشكَّ بين الثلاث والأربع، ففى مثله يجرى حكم الشكَّ الفعلى؛ لأ- نه كان حادثاً من الأوَّل، غايه الأمر أنَّه كان معه شكَّ آخر قد زال، ومن ذلك يظهر حكم انقلاب الشكَّ البسيط إلى المركَّب بعد السلام، وأنه لا يجب فيه إلَّا ترتيب أثر الشكَّ السابق دون الحادث بعد السلام. ومنها: ما إذا انقلب الشكَّ البسيط فى النقيصه إلى شكَّ مثله مغاير له، كما إذا شكَّ بين الاثنين والأربع ثمَّ انقلب شكَّه بعد السلام إلى الشكَّ بين الثلاث والأربع أو بالعكس، ففى مثله لابدَّ من الحكم ببطالان الصلاه؛ فإنَّ الشكَّ الأوَّل لا يمكن ترتيب الأثر عليه، والشكَّ الثانى لا- تشمله أدلَّه الشكوك، فلا- مناص من الإعادة؛ تحصيلاً للفراغ اليقينى، وبما ذكرناه يظهر الحال فى انقلاب الشكَّ بعد صلاه الاحتياط. (الخوئى). * بل الأظهر أنَّ الميزان هو الشكَّ الفعلى، ويترتب عليه حكمه. (تقى القمى). * إن لم يوجب الانقلاب العلم بالزياده أو النقيصه، فإن كان التسليم بعنوان أنَّه آخر أجزاء الصلاه _ كما لو شكَّ بين الأربع والخمس فسلم ثمَّ شكَّ بين الثلاث والأربع _ لا يجب عليه شىء، وكذا لو أحرز ذلك بعد التسليم كما فى عكس المثال، وإن كان لا بهذا العنوان ولم يحرز ذلك _ كما لو شكَّ بين الاثنين والأربع ثمَّ انقلب إلى الشكَّ بين الثلاث والأربع _ يجب عليه أن يعمل بوظيفه الشكَّ الثانى، وإن أوجب الانقلاب العلم بالزياده بطلت، وإن أوجب العلم بالنقيصه فحكمه حكم من تبدل شكَّه فى أثناء الصلاه إلى شكَّ آخر. (الروحانى).

١- ١. هذا إذا انقلب الشك السابق إلى شك آخر مغاير له في نوعه، كما إذا انقلب الشك بين الثلاث والأربع مثلاً إلى الشك بين الاثنين والأربع، أمّا إذا انقلب الشك البسيط إلى الشك المركب منه ومن شك آخر - كما إذا انقلب الشك بين الثلاث والأربع مثلاً إلى الشك بين الاثنين والثلاث والأربع - فالظاهر لزوم العمل بالشك البسيط المحفوظ من السابق، وعدم الالتفات إلى الشك الآخر، وإن كان هو الأحوط. (النائني، جمال الدين الكلبيكاني). * ترتيب آثار الفراغ على السلام البنائي كما هو المفروض محلّ تأمّل، بل منع، كما أشرنا إليه سابقاً. نعم، لو انقلب الشك المزبور بعد فعل الاحتياط اتّجه عدم الالتفات. (آل ياسين). * لو انقلب إلى شك آخر مغاير له في نوعه، وأمّا لو انقلب الشك البسيط إلى الشك المركب منه ومن شك آخر - كما لو شك بين الثلاث والأربع ثم انقلب إلى الشك بين الاثنين والثلاث والأربع - فالظاهر لزوم الالتفات والعمل بالشك المحفوظ من السابق، وعدم الالتفات إلى الآخر، وإن كان هو الأحوط. (الشاهرودي). * فيه تفصيل، وهو: أنّه إن كان شكّه الأوّل محفوظاً في ضمن شكّه الثاني، بأن كان الأوّل بين الاثنين والثلاث والثاني بينهما وبين الأربع فالعمل بالشك الأوّل أقوى. (الرفيعي).

أثناءها، أو بعد الفراغ منها، لكنّ الأحوط (١) عمل الشكّ (٢) الثاني (٣) ثمّ إعادته (٤) الصلاة (٥)، لكنّ هذا إذا لم ينقلب إلى ما يعلم معه بالنقيصه،

ص: ٤٩٦

١- ١. هذا الاحتياط بالنسبه إلى الإعاده ضعيف جداً، وكذا بالنسبه إلى العمل بمقتضى الشكّ اللاحق أيضاً، فيما عدا الصورة المتقدمه في الحاشيه السابقه. (النائني، جمال الدين الكپايگاني). * لزوم الاحتياط بالإعاده فيما [إذا] لم يكن المورد من الشكوك المبطله - كما عن بعض - محلّ نظر. (المرعشي). * لا- وجه لهذا الاحتياط، بل الأحوط الإتيان بالنقيصه المحتمل موصولاً إن لم يأت بالمنافى، وأمّا معه فإعاده الصلاه. (محمدرضا الكپايگاني). * خصوصاً مع تصادقهما في الجملة، كما في الموارد المذكوره في المتن، وللاّتيان بالنقيصه المحتمل موصوله وجه، مع عدم الإتيان بالمنافى. (السبزواری).

٢- ٢. لا يترك، ولا وجه للإعاده ما لم يكن من الشكوك المبطله. (أحمد الخونساری).
٣- ٣. لا سيّما إذا كان من مركّب إلى بسيط، أو بسيط إلى مركّب، إلّا أن يكون التبدّل مجرّد زوال احتمال ملاصق للشكّ أو حدوثه مع بقاء الشكّ الجامع بحاله، وحينئذٍ يقوى لزوم العمل به، لكنّه خلاف فرض الانقلاب. (الفاني).
٤- ٤. لا- وجه للاحتياط بالإعاده إذا لم يكن الثاني من الشكوك المبطله، كما هو المفروض. (البروجردی). * لا- وجه لها. (الخميني).

٥- ٥. لا وجه للاحتياط بالإعاده هنا وفي آخر المسأله. (مهدي الشيرازي). * لا وجه للإعاده مع فرض كون الشكّ اللاحق أيضاً من الشكوك الصحيحه، وكذلك لا وجه للعمل بمقتضى الشكّ الثاني أيضاً إلّا في الصورة التي تقدّمت في الحاشيه السابقه، وهي أيضاً خلاف مفروض المتن، كما هو ظاهر العبارة. (الشاهرودي). * سواء كان الشكّ الحادث بعد الصلاه من الشكوك المبطله أو الصحيحه، أمّا الأول فلاحتمال عدم شمول الشكّ بعد الفراغ لمثل المقام، وأمّا الثاني فلاحتمال أن يكون التكليف إتيان محتمل النقيصه موصولاً إن أتى بها مفصوله، واحتمال العكس إن أتى بها موصوله. (السبزواری). * الاحتياط في الإعاده ضعيف. (الفاني).

كما إذا شكَّ بين الاثنتين والأربع (١) ثم بعد الصلاة انقلب إلى الثلاث والأربع (٢)، أو شكَّ بين الاثنتين (٣) والثلاث والأربع (٤).

ص: ٤٩٧

- ١ - ١. تقدّم الإشكال في الأمثلة المذكورة ممّا تصادق فيه الشكّان في الجملة، ففي المثال الأوّل الشكّ في الأربع موجود في كلا الشكّين، والزائل الشكّ في الثالثة، وفي المثال الثانى أيضاً، أى إذا شكّ بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم انقلب شكّه إلى الثلاث والأربع، الشكّ في الأربع موجود في الشكّين كذلك، والزائل الشكّ في الثالثة، وهكذا. (الشريعتمدارى).
- ٢ - ٢. لا- يبعد لزوم الإتيان بركعه متّصله في الفرض الأوّل، ولزوم عمل الشكّ الثانى في الفرض الثانى، ولزوم الركعتين المتّصلتين وعمل الشكّ الثانى في عكسهما، ويأتى بسجدتى السهو في الفرض الأوّل، وعكسه للسلام في غير محلّه. (الخمينى).
- ٣ - ٣. الظاهر في هذه الصورة وعكسها العمل بمقتضى الشكّ المنقلب إليه، وكذا في كلّ فرض كان أصل الشكّ محفوظاً والاختلاف في الخصوصيّة. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى).
- ٤ - ٤. هاتان صورتان وعكسهما داخلتان فيما لم يعلم بالنقيصه، والأظهر عدم جريان حكم الشكّ بعد الفراغ في الأمثلة المذكورة، كما ذكر في المتن، بل العلاج إتيان النقيصه المحتمل موصوله. (الحائرى).

مثلاً (١) ثم انقلب (٢) إلى الثلاث (٣) والأربع، أو عكس الصورتين (٤)، وأمّا إذا شكّ بين الاثنتين والأربع مثلاً ثم بعد الصلاة انقلب إلى الاثنتين والثلاث فاللازم (٥) أن يعمل عمل الشك المنقلب إليه الحاصل بعد الصلاة؛

ص: ٤٩٨

١-١. يحتمل في هذه الصورة وعكسها لزوم العمل بمقتضى الشك بين الثلاث والأربع؛ لأنّ الزائل أو الحادث احتمال الاثنتين، لكنّ الأقوى العدم؛ لأنّ الميزان في الشكوك الصحيحه انحصار الاحتمال في محتملاته، وأن لا يترتب على الشك المركب حكم بسائطها، فافهم. (عبدالله الشيرازي).

٢-٢. تقدّم التأمل في الشكوك المتصادقه في بعض الأطراف. (المرعشي).

٣-٣. الأظهر في هذه الصورة وعكسها العمل بموجب الشك بين الثلاث والأربع؛ لأنّ هذا الشك كان وبقي فلم يزل، فيلزم العمل على طبقه. (محمّد الشيرازي).

٤-٤. في انقلاّب الشك بين الثنتين والثلاث والأربع إلى ما بين الثلاث والأربع وعكسه يجب العمل بموجب الشك بين الثلاث والأربع؛ لأنّ الزائل من الاحتمالات في الصورة الأولى والحادث بعد الصلاة في الثانيه هو احتمال الثنتين دون الثلاث والأربع. (البروجردى). * إجراء حكم الشك بعد الفراغ في الصور المذكوره وما شابهها محلّ إشكال، بل منع، فلا بدّ: إمّا من إعادة الصلاة من رأس، أو الإتيان بالنقيضه المحتمل موصوله في الصورة الأولى وما يشبهها ممّا انقلب فيه الشك البسيط في النقيضه إلى شكّ مثله مغاير معه، والعمل بمقتضى الشك البسيط في الصورة الثانيه وما يماثلها ممّا انقلب فيه الشك المركب إلى الشك البسيط، أو العكس، نعم، ما ذكره تامّ في موارد انقلاب الشك في النقيضه إلى الشك في الزياده، أو بالعكس. (السيستاني).

٥-٥. هذا إذا كان الانقلاب بعد السلام قبل الإتيان بصلاه الاحتياط، بل قبل الدخول فيها. (جمال الدين الكلبيكاني).

لتبين كونه في الصلاة، وكون السلام في غير محلّه (١)، ففي الصورة المفروضة يبنى على الثلاث ويتم، ويحتاط (٢) بركعه من قيام (٣) أو ركعتين من جلوس (٤)، ويسجد سجدة السهو للسلام (٥) في غير محلّه، والأحوط (٦) مع ذلك إعادة الصلاة (٧).

والخمس والاثنتين والخمس وجب عليه الإعادة

(مسألة ١٦): إذا شك بين الثلاث والأربع أو بين الاثنتين والأربع، ثم بعد الفراغ انقلب شكّه إلى الثلاث والخمس والاثنتين والخمس وجب (٨) عليه (٩)

ص: ٤٩٩

- ١ - ١. ولازم ذلك الإتيان بركعه موصوله؛ لأنها متيقّنه الترك، ويرجع الشكّ حينئذٍ إلى الشكّ بين الثلاث والأربع فيأتي بوظيفته، والأحوط إعادة الصلاة أيضاً. (عبدالله الشيرازي).
- ٢ - ٢. كفايه الإتمام وعدم وجوب الاحتياط لا يخلوان من قوّه. (الجواهرى).
- ٣ - ٣. والأحوط تعين ذلك في الشكّ المزبور، كما مرّ. (آل ياسين).
- ٤ - ٤. بل بركعه من قيام، ولا يحتاج إلى إعادة الصلاة. (الكوه كمرى). * الأحوط لزوماً الإتيان بركعه من قيام، ولا حاجة إلى إعادة الصلاة. (الروحاني). * الأحوط اختيار الركعه من قيام، كما مرّ، ووجوب السجدين للسلام الزائد مبنى على الاحتياط. (السيستاني).
- ٥ - ٥. ولكلّ زياده ونقصه. (حسين القمّي).
- ٦ - ٦. لكن لا يجب مراعاته. (محمّد رضا الغلپايگاني).
- ٧ - ٧. لم يظهر لنا وجهه. (الخوئي).
- ٨ - ٨. والأحوط مع عدم الإتيان بما ينافي الصلاة مطلقاً - عمداً وسهواً - الإتيان بما يحتمل نقصه موصوله. (اللكراني).
- ٩ - ٩. والأحوط ضمّ ما يحتمل نقصه، مع عدم إتيان المنافي مطلقاً، ثمّ الإعادة. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * الأحوط الإتيان بركعه موصوله في الصورة الأولى، وبهما مفصوله في الثانية لو لم يفتّ محلّ التدراك بإتيان المنافي، ثمّ إعادة الصلاة. (المرعشى).

١- ١. إن فات محلّ التدارك، ولا تدارك، ولا تجب الإعاده. (الجواهرى). * بناءً على سقوط الاستصحاب فى الركعات ولو من جهه أنّ مفاده ليس إلّا مفاد «ليس» التامّه، ومثله لا يثبت رابعيه الموجود بنحو مفاد كان الناقصه، والمفروض أنّ مشروعيه السلام ثبتت فى هذه الصورة، وبدون إثباتها يدور أمر سلامه بين الجزئيه والمانعيه، فلا مصحح لهذه الصلاه أصلاً، كما لا يخفى، وهذه الجبهه هى النكته فى سقوطه فى الركعات، لا ما توهم من سائر الجهات، كما لا يخفى على من لاحظ كلماتهم فى المقام؛ إذ فى مثله زلت أقدام الأعلام. (آقا ضياء). * الأحوط فى صورته عدم صدور ما ينافى الصلاه عمداً وسهواً الإتيان بما يحتمل نقصه موصوله، وهى الركعه الواحده فى الصورة الأولى، والركعتين فى الصورة الثانيه، ثمّ إعاده الصلاه. (الإصطهباناتى). * الأولى أن يكون ذلك بعد أن يأتى بما يحتمله من النقص. (الميلانى). * والأحوط الإتيان بما يحتمل نقصه من الركعه والركعتين إذا لم يأت بالمنافى مطلقاً، ثمّ الإعاده. (الشريعتمدارى). * إن كان ذلك بعد المنافى مطلقاً، وأما قبله فمقتضى العلم الإجمالى الإتيان بالنقيصه المحتمل موصوله، ثمّ الإعاده. (السبزوارى).

٢- ٢. والأحوط فى صورته عدم الإتيان بما ينافى الصلاه مطلقاً إتيان ما يحتمل نقصه، ثمّ إعاده الصلاه. (الحائرى). * بل لأنّه من الشكوك الغير منصوصه، والعلم الإجمالى المشار إليه لا يوجب البطلان، إلّا أن يحدث بعد فعل المنافى. (آل ياسين). * هذا إذا فات محلّ التدارك بركعه متّصله أو ركعتين، وإلّا فالأحوط الجمع بين التدارك كذلك والإعاده. (عبدالهاده الشيرازى). * مقتضى العلم الإجمالى الإتيان بما يحتمل النقص موصولاً والإعاده، ويمكن القول بانحلال العلم الإجمالى باستصحاب عدم الإتيان بالنقص المحتمل والاكتفاء به، ولكنّ جريان الاستصحاب محلّ إشكال، أو منع، كما حقّق فى محله. (عبدالله الشيرازى). * فى التعليل إشكال. (الخمينى). * فالأحوط الإتيان بالنقيصه المحتمل قبل المنافى، ثمّ الإعاده. (محمّد رضا الكلپايگانى). * بل لأنّه من الشكوك الغير منصوصه. (حسن القمى). * بل لأنّ الشكّ الثانى من الشكوك الموجيه للبطلان. (الروحانى).

يجرى عليه حكم الشكين؟

(مسأله ١٧): إذا شكَّ بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث، ثم شكَّ بين الثلاث (٢) البنائي والأربع فهل يجرى عليه حكم الشكين، أو حكم الشكَّ بين الاثنتين والثلاث والأربع؟ وجهان، أقواهما (٣) الثاني (٤).

ص: ٥٠١

- ١ - ١. بل العلم الإجمالي: إمّا بالزيادة، وإمّا لأنَّ الشكَّ الثاني من الشكوك غير المنصوصه، والحكم فيها هو البطلان. (زين الدين). * التعليل ضعيف. (السيستاني).
- ٢ - ٢. أى قبل الفراغ من الصلاة. (النكراني).
- ٣ - ٣. الأحوط إعادته الصلاة بعد العمل بمقتضى الشك. (المرعشي).
- ٤ - ٤. بل الأحوط فيما إذا كان الشكَّ راجعاً إلى أنَّه بعد البناء على الثلاث هل أتى بركعه أخـرى، أم لا؟ العمل بمقتضى الشكين، ثم الإعادة، نعم، لو شكَّ في أنَّ الركعه التي كانت مردّده بين الثانية والثالثة هل هي ثانية أو ثالثة أو رابعة؟ يعامل مع هذا الشكَّ معاملة الشكَّ بين الاثنتين والثلاث والأربع. (الحائري). * بل أقواهما الأول. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكي). * وإعادته الصلاة مع ذلك أحوط. (الكوه كمرى). * لهذا الفرع صورتان؛ فإنّه: إمّا أن يكون شكّه بين الثالثة البنائية والرابعة ناشئاً من احتمال الإتيان بركعه رابعة وعدم الإتيان بها فاللازم أن يعمل بوظيفه الشكين، فيأتى بركعه متّصله وأخرى منفصله، وإمّا أن يتبدّل شكّه في الركعه التي كانت مردّده بين الثانية والثالثة هل هي ثانية أو ثالثة أو رابعة؟ فيتعيّن هنا عمل الشكَّ الواحد بين الاثنتين والثلاث والأربع، فيأتى بركعه وركتين، الجميع من قيام على الأحوط. (كاشف الغطاء). * ولا يترك الاحتياط بالإعادة مع ذلك. (الشريعتمدارى).

الحكم فيما لو شك بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن عدم الأربع

(مسألة ١٨): إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظن (١) عدم الأربع (٢) يجرى عليه حكم (٣) الشك (٤) بين الاثنتين والثلاث، ولو ظن عدم الاثنتين يجرى (٥) عليه حكم الشك بين الثلاث والأربع، ولو ظن عدم الثلاث يجرى عليه حكم الشك بين الاثنتين والأربع.

ص: ٥٠٢

- ١-١. بين الصلاة. (الخميني). * قبل الفراغ. (المرعشي، محمد رضا الكلبيكاني).
- ٢-٢. يعني ظن عدم كونه طرفاً للشك قبل الفراغ، لا عدم الإتيان به، فإنه وإن صح في خصوص الأربعه لكنه لا تصح إرادته في بقيه الأقسام، كما لا يخفى. (السبزواري). * إذا كان ظنه بعدم الأربع قبل الفراغ، وهكذا في الفروض اللاحقه، أما إذا كان ظنه بعد الفراغ فيجرى عليه حكم شكه الأول على الأحوط. (زين الدين). * أى قبل الفراغ أيضاً. (اللكراني).
- ٣-٣. إن حصل الظن قبل الفراغ. (البروجردى).
- ٤-٤. والأحوط في هذه الفروض الإعادة بعد العمل بوظيفه الشك. (عبدالهادي الشيرازي).
- ٥-٥. المستفاد من الدليل ترتب حكم الشكوك على اعتدال الوهم، والاعتدال في المقام محفوظ في الشك بين الثلاث والأربع، فلا بد من إجراء حكم الخاص، ومقتضى الاحتياط إعادته الصلاة أيضاً؛ إذ الظن بعدم الاثنتين وإن كان ملازماً مع الظن بكون الشك بين الثلاث والأربع لكن لا- دليل على اعتبار الظن على الإطلاق، بل المعتبر الظن بأحد الطرفين بالخصوص، لا بالجامع. (تقى القمي).

فيما لو تعددت الشكوك و لم يحصل اليقين فيرجع شكه إلى حاله الأول

(مسأله ١٩): إذا شكَّ بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث وأتى بالرابعة فتيقن عدم الثلاث، وشكَّ بين الواحد والاثنتين بالنسبه إلى ما سبق يرجع شكّه بالنسبه إلى حاله الفعلى بين الاثنتين والثلاث فيجرى حكمه (١).

حكم ما لو عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلّى جالساً من جهه العجز عن القيام

(مسأله ٢٠): إذا عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلّى جالساً من جهه العجز عن القيام، فهل الحكم كما فى الصلاه قائماً فيتخير _ فى موضع التخير بين ركعه قائماً وركعتين جالساً _ بين ركعه جالساً (٢) بدلاً عن الركعه قائماً، أو ركعتين جالساً من حيث إنّه أحد الفردين المخير بينهما، أو يتعين هنا (٣) اختيار (٤) الركعتين جالساً (٥)، أو يتعين (٦) تتميم ما نقص (٧):

ص: ٥٠٣

- ١- ١. لا يترك الاحتياط بإعادة الصلاه بعد العمل بوظيفه الشكّ. (الحائرى). * والأحوط مع ذلك الإعادة. (حسين القمى). *
- ٢- ٢. حيث إنّ الشارع جعل الركعتين من جلوس بدل الركعه من قيام لمن تكليفه القيام، أمّا من تكليفه الجلوس فلا موضع فيه للبدليه، فيتعين عليه الركعه جالساً. (كاشف الغطاء).
- ٣- ٣. هذا هو الأقوى. (الحكيم). * هو المتعين بعد تعذر الفرد الآخر من الفردين المميزين، كما هو المفروض فى المقام. (الجنوردى).
- ٤- ٤. كما لا يبعد ذلك. (حسين القمى).
- ٥- ٥. الظاهر تعينهما هنا؛ لأنهما بدل اختياري عن الركعه من قيام، ومع إمكانه لا يُصار إلى البدل الاضطرارى. (زين الدين).
- ٦- ٦. لا يخلو من قوّه. (الجواهرى).
- ٧- ٧. هذا هو الأحوط، بل الأقوى. (الكوه كمرى). * هذا هو الأقوى. (عبدالهادهى الشيرازى).

ففى الفرض المذكور يتعين ركعه جالساً، وفى الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً، وفى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعه جالساً وركعتان جالساً؟ وجوه، أقواها (١) الأول (٢)، ففى

ص: ٥٠٤

١- ١. ولو قيل بتعيين الركعتين جالساً لكان أمتن، وإن كان الأحوط الجمع بينهما ولو لاحتمال عدم شمول دليل التخيير للمقام بضميمه قوّه احتمال قيام الركعتين جالساً مقام ركعه قائماً، وإن كان للاكتفاء بركعه جالساً مقام ركعه قائماً بمناط قاعده الاضطرار والميسور وجه قوئى، والله العالم. (آقاضياء). * بل الوسط. (مهدى الشيرازى).

٢- ٢. بل الأخير، وحكم الفروع ظاهر. (النائنى، جمال الدين الكلبيگانى، حسن القمى). * بل أقواها الثانى، وهو تعيين ركعتين جالساً، إلّا فى الشك بين الاثنتين والثلاث فإنّه يحتاط بالجمع وإعادة الصلاة. (الحائرى). * بل الأخير. (الإصفهانى، البروجردى، الفانى، السبزوارى، السيستانى). * بل الأخير، والاحتياط سبيل النجاه. (آل ياسين). * بل الثانى هو الأقوى، لكن فى الشك بين الاثنتين والثلاث لا تُترك مراعاة الاحتياط بركعه جالساً وركعتين كذلك، ثمّ إعادة الصلاة. (محمّد تقى الخونسارى، الأراكى). * بل أقواها الأخير. (صدر الدين الصدر). * بل لا يبعد الأخير. (الإصطهباناتى). * بل الأخير هو الأقوى. (الشاهرودى). * بل الأوجه والأقوى هو الأخير، فعليه تتميم ما نقص فى الفروع المذكوره. (الميلانى). * بل أقواها أوسطها. (أحمد الخونسارى). * بل الأخير أقوى. (الشريعتمدارى). * بل الأوسط، فيتعين عليه الجلوسيه التى تكون إحدى طرفى التخيير. (الخمينى). * بل هو أضعف الوجوه، والأقوى الأوسط، ويليه فى القوّه الأخير. (المرعشى). * بل أقواها الأخير، وبه يظهر حكم الفروع الآتية. (الخوئى). * بل الأخير لا يخلو من قوّه. (الآملى). * بل الثانى، وفى الشك بين الاثنتين والثلاث يحتاط بالجمع بين الركعه والركعتين ثمّ الإعادة. (محمّد رضا الكلبيگانى). * بل الأوجه الثانى. (محمّد الشيرازى). * بل الأوسط؛ فإنّ الدليل الدالّ على التخيير بين القيام والجلوس يشمل بإطلاقه العاجز عن القيام؛ إذ الإطلاق رفض القيود، لا الجمع بينها، نعم، تخصيص الدليل بالنسبه إلى العاجز قبيح. (تقى القمى). * بل الثانى، وبه يظهر حكم الفروض الآتية. (الروحانى). * والظاهر هو الأخير. (اللكراني).

الشك (١) بين الاثنتين والثلاث يتخير بين ركعه جالساً (٢) أو ركعتين جالساً، وكذا في الشك بين الثلاث والأربع، وفي الشك بين الاثنتين والأربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً، وفي الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع يتعين ركعتان جالساً بدلاً عن ركعتين قائماً، وركعتان أيضاً جالساً من حيث كونهما أحد الفردين.

وكذا الحال لو صلى قائماً ثم حصل العجز عن القيام في صلاه الاحتياط، وأما لو صلى جالساً ثم تمكن من القيام حال صلاه الاحتياط فيعمل (٣) كما كان يعمل في الصلاه قائماً، والأحوط في جميع الصور (٤)

ص: ٥٥

١- ١. لا يبعد الثاني. (الفيروز آبادي).

٢- ٢. بل يجمع بينهما بتقديم الركعتين. (حسين القمي).

٣- ٣. ما أفاده إنما يتم على القول بجريان قاعده «لا تعاد في الأثناء» الذي لا نقول به. (تقي القمي).

٤- ٤. لا يترك. (حسين القمي).

المذكوره إعاده الصلاه بعد العمل المذكور.

عدم جواز قطع الصلاه فى الشكوك اصحيحه واستئنافها

(مسأله ٢١): لا- يجوز(١) فى الشكوك الصحيحه قطع الصلاه(٢) واستئنافها، بل يجب العمل على التفصيل المذكور والإتيان بصلاه الاحتياط. كما لا يجوز(٣) ترك صلاه الاحتياط بعد إتمام الصلاه والاكتفاء بالاستئناف، بل لو استأنف قبل الإتيان بالمنافى فى الأثناء بطلت(٤) الصلاتان(٥)، نعم، لو أتى بالمنافى فى الأثناء صحت الصلاه المستأنفه وإن كان آثماً فى الإبطال.

ولو استأنف بعد التمام قبل أن يأتى بصلاه الاحتياط لم يكف(٦)،

ص: ٥٠٦

- ١ - ١. بل الجواز لا- يخلو من قوه، كما يكفى الاستئناف بعد الإتمام عن صلاه الاحتياط، وتصحح وإن لم يفعل المنافى. (الجواهرى). * الجواز فيه وفيما بعده لا يخلو من وجه. (السيستانى).
- ٢ - ٢. على الأحوط. (الخوئى، حسن القمى).
- ٣ - ٣. فى هذه المسأله مواقع للنظر. (صدر الدين الصدر). * على ما هو المشتهر بين الأصحاب. (الميلانى).
- ٤ - ٤. أى بين الصلاه المشكوكه التى أتمها والمستأنفه. (الفيروزآبادى). * الحكم بطلان الصلاه المستأنفه مشكل، وإن كان الأحوط عدم الاكتفاء بها. (الحائرى). * لحرمة السلام فى الثانيه للمقدماتيه. (آقاضياء).
- ٥ - ٥. لا يظهر وجه لبطلان الصلاه المستأنفه، ووجوب الإتيان بصلاه الاحتياط بعد الاستئناف ولو بعد حين غير معلوم، وإن كان هو الأحوط. (كاشف الغطاء). * بطلاناً ظاهرياً، فلو انكشفت تماميه الأولى صحت، أو عدم تماميتها صحت الثانيه. (محمّد الشيرازى). * على الأحوط فى الثانيه. (السيستانى).
- ٦ - ٦. على الأحوط، وإن كان الأقوى الكفايه. (الكوه كمرى). * الأظهر الكفايه بعد إتيان المنافى وسقوط صلاه الاحتياط. (عبدالله الشيرازى). * بل يكفى فى هذه الصوره؛ إذ صلاه الاحتياط لا تكون واجبه بالاستقلال، بل متممه للصلاه المأتى بها. (تقى القمى).

١- ١. الظاهر كفايه الاستئناف في هذه الصورة. (حسن القمى).

٢- ٢. إذا حكم بصحة الصلاة المستأنفه مع الإتيان بالمنافى بين الصلاة المشكوكة والمستأنفه الظاهر سقوط الاحتياط؛ لأنّه شرع للتميم، لا- للتغريم، ومع تحقق طبيعته التامه لا-معنى للتميم، وإن أريد الاحتياط فى المسأله من جهه الشك فى كون صلاه الاحتياط جزءاً أو مستقلاً يلزم إتيان أصل الصلاه بعد صلاه الاحتياط مطلقاً، سواء أتى بالمنافى بين المشكوكة والمستأنفه، أم لا. (الفيروزآبادى). * على الأ-حوط. (الحائرى). * الأقوى مع الإتيان بالمنافى هو صحه الصلاه المستأنفه وسقوط الاحتياط. (البروجردى، الشاهرودى). * الظاهر الكفايه حينئذ إذا كان فعل المنافى قبل الاستئناف، ولا محل لصلاه الاحتياط. (الحكيم). * الظاهر سقوط الاحتياط بإتيان المنافى، فتصح الصلاه المستأنفه. (مهدى الشيرازى). * الأقوى كفايته على تقدير الإتيان بالمنافى. (الميلانى). * الأقوى الصحه مع الإتيان بالمنافى وإن كان آثماً، أمّا إذا لم يأت بالمنافى فالأحوط الحكم ببطالان الصلاتين، ويجب استئناف الصلاه، ولا موقع لصلاه الاحتياط على أى حال. (الفانى). * مع الإتيان بالمنافى تصح الصلاه المستأنفه على الأقوى، ولا يبقى مجال للاحتياط. (الخمينى). * الأقوى صحه المستأنفه، وعدم لزوم الاحتياط. (المرعشى). * إذا أتى بالمنافى قبل الصلاه المستأنفه وقعت صحيحه وسقط الاحتياط. (زين الدين). * والأقوى مع الإتيان بالمنافى صحه الصلاه المستأنفه، ولا مجال لوجوب الاحتياط. (اللكرنانى).

أيضاً (١)، وحينئذٍ فعليه الإتيان بصلاه الاحتياط أيضاً (٢) ولو بعد حين (٣).

في الشكوك الباطلة إذا غفل عن شكه وأتم الصلاة ثم تبين له الموافقة للمواقع

(مسألة ٢٢): في الشكوك الباطلة إذا غفل عن شكه وأتم الصلاة ثم تبين له الموافقة للمواقع ففي الصحه وجهان (٤).

ص: ٥٠٨

١- ١. الظاهر كفايه الاستئناف في هذه الصورة، والله العالم. (آل ياسين). * الظاهر كفايه الصلاة المستأنفه مع الإتيان بالمنافى، ولا فرق بينه وبين الإتيان بالمنافى في الأثناء على المختار من عدم جواز الإتيان بالمنافى بين الصلاة وصلاه الاحتياط. (الجنوردي). * الأقوى في صورته الإتيان بالمنافى سقوط صلاه الاحتياط. (الشريعةمداري). * الظاهر كفايته في هذا الفرض. (الخوئي). * على الأحوط. (السبزواري). * الأقوى الكفايه بعد الإتيان بالمنافى؛ لانتفاء موضوع صلاه الاحتياط. (مفتي الشيعة). * بل يكفي في هذا الفرض، وفي غيره لا يترك الاحتياط. (السيستاني).

٢- ٢. على الأحوط، ثم استئناف أصل الصلاة بعدها. (الإصطهباناتي).

٣- ٣. على الأحوط، ولكن الأقوى عدم وجوبه. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني). * فيه إشكال، بل منع. (محمد الشيرازي).
٤- ٤. أقواهما الصحه. (الجواهرى، الفانى، تقى القمى). * الظاهر الصحه. (الفيروزآبادي). * أقواهما البطلان. (النائني، جمال الدين الكلبيگاني، البروجردى، أحمد الخونسارى). * أقواهما الصحه، والأحوط الإعادة، خصوصاً في الأولتين. (الحائري). * فيما لا يرجع إلى الشك في الأولتين قبل إكمال السجدين الأقوى صحه صلاته، حتى مع الالتفات بشكّه مع إتيانه برجاء الواقع، وأمّا فيهما وفي صلاه المغرب أيضاً: فإن كان الإتمام قبل استقرار الشكّ فالأقوى صحته أيضاً؛ لعدم تصوّر مانع في صحه صلاته، وإلاّ فللبطلان وجه قوى، وإن لم يطرأ بعد أحد الموانع السهوئيه؛ لعموم «إذا شككت فأعد» (وسائل الشيعة: الباب (١٥) من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ح ٢)، وإن كان لمراعاه طروئها في الحكم بالبطلان أيضاً وجه؛ نظراً إلى ظهور النهى عن المضى في صلاته مع الشكّ، كما اختاره بعض الأعلام (مصباح الفقيه للهمداني: كتاب الصلاة، ط. ق، ج ٢، ق ٢: ص ٥٥٤). (آقاضياء). * أوجههما البطلان. (الإصفهاني). * أوجههما الصحه. (حسين القمى، الخوئي، محمد الشيرازي). * الصحه هو الأقوى. (محمد تقى الخونسارى، الأراكى). * لا تبعد الصحه، ولا يترك الاحتياط بالإعادة. (الكوه كمرى). * أقواهما الصحه مع قصده التقرب، كما هو المفروض. (صدر الدين الصدر). * أحوطهما لو لم يكن أقواهما البطلان. (الإصطهباناتي). * أوجههما الصحه، والإعادة أحوط. (كاشف الغطاء). * لا ينبغي ترك الاحتياط بالإعادة وإن كانت الصحه قويّه. (عبدالهاده الشيرازي). * أقواهما العدم إذا كان الشكّ في الأوليين أو في الثلاثيه، والصحه في غيره. (الحكيم). * أقواهما البطلان مطلقاً، ولا وجه للتفصيل الذى أفاده بعض المحشّين أصلاً؛ لوحده المناط، وهو عدم جواز المضى على الشكّ. (الشاهرودى). * أوجههما ذلك، لا سيما في الرابعيه، ومع حفظ الأولتين. (الميلانى). * أقواهما الصحه، ولا فرق بين كون الشكّ في الأولتين أو في غيرهما بعد إحراز الواقع وقصد القربه، وما ذكرنا من أنّ أقواهما الصحه فيما إذا غفل بدون أن يأتى بشيء من الصلاة مع الشكّ الفعلى فلا يمضى مع الشكّ، وكون الشكّ من القواطع بعيد لا يمكن المصير إليه. (الجنوردي). * ولا يترك الاحتياط بالإعادة. (الشريعةمداري). * أوجههما الصحه في غير الشكّ في الأوليين، وفي الشكّ فيهما الأحوط الإعادة. (الخميني). * الأقوى البطلان في الثلاثيه والثلاثيه والأوليين من غيرهما، والصحه في غيرها، والأحوط إعادة الصلاة. (المرعشى). * أقواهما الصحه ما لم يرجع شكّه إلى ما لا

يجوز المضى عليه. (الأملى). * فلا يُترك الاحتياط. (محمّد رضا الكلپایگانی). * لا يُترك الاحتياط بالإعاده فى الشكّ فى
الثائيه والثلاثيه والأوليين من الرباعيه، وفى غيرها تقوى الصّحه. (السبزوارى). * أقواهما البطلان فى الأولتين وفى الثلاثيه،
والصّحه فى غير الأولتين من الرباعيه. (زين الدين). * أقواهما البطلان. (الروحانى). * أقواهما الصّحه، فيما عدا الشكّ فى الثائيه
والثلاثيه والأوليين من الرباعيه. (السيستانى). * لا يُترك الاحتياط بالإعاده. (اللكرانى).

حكم ما لو شك بين الواحد والاثنتين وهو في حال القيام أو الركوع أو السجود

(مسألة ٢٣): إذا شك بين الواحد والاثنتين مثلاً وهو في حال القيام أو الركوع أو في السجدة الأولى مثلاً، وعلم أنه إذا انتقل إلى الحالة الأخرى من ركوع أو سجود أو رفع الرأس من السجدة يتبين له الحال فالظاهر (١) الصحة (٢)،

ص: ٥١٠

- ١- ١. إذا لم يصدق في حقه فعلاً استقرار شكّه، وإلاّ ففيه إشكال؛ لما عرفت. (آقاضياء).
- ٢- ٢. في غير الأوليين، وأمّا فيهما فلا يخلو من نوع تأمل. (حسين القمّي). * بل لا يخلو من إشكال. (آل ياسين). * فيه إشكال، خصوصاً في الأوليين، فلا يُترك الاحتياط بإتمام الصلاة وإعادتها. (الإصطهباناتي). * البطلان فيه وفي غيره من الشكوك المبطله لا يخلو من قوّه. (البروجردى). * بل البطلان، إلاّ في مثل رفع الرأس ممّا لا يكون جزءاً. (الحكيم). * فيه إشكال. (أحمد الخونساري). * الأقوى عدم جواز الانتقال في حال الشكّ، فإذا انتقل إلى الحالة الأخرى من ركوع أو سجود فالبطلان لا يخلو من قوّه، نعم، الظاهر هو جواز مجرّد رفع الرأس وصحّه الصلاة. هذا كلّ في الشكوك المبطله، وأمّا الشكوك الصحيحه فيمكن أن يقال بجواز المضى، إلاّ أنّه أيضاً لا يخلو من إشكال. (الشاهرودي). * بل الأظهر البطلان. (الميلاني). * البطلان في الأمثله المذكوره سوى الأخير منها في غير الأوليين لا يخلو من وجه. (المرعشي). * ما لم يستقرّ شكّه. (الآملی). * مع صدق عدم استقرار الشكّ عرفاً، وحينئذٍ يجب القضاء. (السبزواری). * الظاهر البطلان إذا مضى في الصلاة على شكّه، نعم، يجوز له رفع الرأس من السجدة؛ فإنّه ليس جزءاً. (زين الدين). * لا يخلو من إشكال. (حسن القمّي). * بل البطلان. (الروحاني). * فيه إشكال، خصوصاً في الصورة المفروضة، والاحتياط بالإتمام ثمّ الإعادة لا يُترك. (اللكراني).

-
- ١- ١. إذا كانت الصلاة صحيحه _ كما هو المفروض _ فالبقاء على الاشتغال واجب؛ فإنَّ إبطال الصلاة حرام. (تقى القمى).
- ٢- ٢. لا- يجوز المضى مع الشكّ فى شيء من الأوليين على الأقوى، بل فى الأخيرتين أيضاً لا يخلو من الإشكال. (النائنى، جمال الدين الكلپايگانى). * فى المضى مع الشكّ إشكال، بل منع. (البجنوردى).

فيما لو عرض له الشك وهو في السجده و علم أنه إذا رفع رأسه لا تفوت عنه الأمارات

(مسأله ٢٤): قد مرَّ سابقاً أنَّه إذا عرض له الشكَّ يجب (٢) عليه التروى (٣) حتَّى يستقرَّ (٤)، أو يحصل له ترجيح أحد الطرفين، لكنَّ الظاهر أنَّه إذا كان في السجده مثلاً- وعلم أنَّه إذا رفع رأسه لا- تفوت عنه الأمارات الدالَّة على أحد الطرفين جاز له التأخير (٥) إلى رفع الرأس، بل وكذا إذا كان في السجده الأولى مثلاً يجوز له (٦) التأخير إلى رفع الرأس من السجده الثانيه (٧)، وإن كان الشكَّ بين

ص: ٥١٢

- ١- ١. فيه إشكال، بل منع. (الخوئي). * بل يجب البقاء؛ لانصراف أدلَّه الشكوك عن مثل هذا الشكَّ، فيحرم الإبطال. (محمَّد رضا الكلبيكاني). * في غير الشكَّ في الثنائيه والثلاثيه والأوليين من الرباعيه، وأمَّا فيها فالظاهر عدم الجواز. (السيستاني).
- ٢- ٢. مرَّ الكلام فيه في المسأله الرابعه من هذا الفصل. (تقى القمّي).
- ٣- ٣. على الأحوط. (حسن القمّي).
- ٤- ٤. مرَّ أنَّه لا يبعد عدم وجوبه. (الخوئي).
- ٥- ٥. بلوازمه من البناء، أو الحكم بالبطالان. (آقاضياء). * إطلاقه للأوليين لا- يخلو من تأمُّل، كما تقدَّم في نظيره. (حسين القمّي). * مشكل. (الإصطهباناتي). * بعد البناء على الأ- كثر في الشكوك الصحيحه، دون غيرها. (الميلاني). * فيه إشكال. (أحمد الخونساري).
- ٦- ٦. قد مرَّ عدم جواز إتيان جزءٍ من الأجزاء في حال الشكَّ. (الشاهرودي).
- ٧- ٧. يظهر الحكم في هذه المسأله ممَّا علَّقناه على المسألتين السابقتين. (زين الدين).

الواحدة (١) والاثنتين (٢) ونحوه من الشكوك الباطلة (٣)، نعم، لو كان بحيث (٤) لو آخر التروى تفوت عنه الأمارات يشكل جوازه (٥)، خصوصاً في الشكوك الباطلة.

حكم ما لو كان المسافر في أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر وشك في الركعات

(مسألة ٢٥): لو كان المسافر في أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر وشك في الركعات بطلت، وليس له (٦).

ص: ٥١٣

- ١- ١. قد عُرف حكم هذه المسألة أيضاً من الحاشية السابقة. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی). * مَرَّ المنع فيه آنفاً. (الخوئي).
- ٢- ٢. تقدّم في المسألة السابقة أنّ في المضى مع الشك إشكال، بل منع. (البجنوردی). * ظهر حكم هذه المسألة من الحاشية المتقدّمة. (الروحاني).
- ٣- ٣. مَرَّ أنّه لا يخلو من الإشكال. (آل ياسين، حسن القمّي). * إذا كان يجوز المضى فيه على الشك. (الحكيم). * فيما جاز المضى عليه من الشكوك الباطلة، وأمّا ما لا يجوز المضى عليه فلا. (الآملی). * مع صدق عدم استقرارها عرفاً، كما تقدّم. (السبزواری). * قد ظهر الحال فيه ممّا سبق. (السيستاني).
- ٤- ٤. ومع صدق استقرار الشك بفوت الأمارات ففي تقديم التروى نظر، بل منع؛ لأنّ اعتبار التروى من باب المقدّمه لاستقرار الشك، لا من باب المقدّمه لرفع الجهل والشك، والفرق بين الجهتين واضح، كما لا يخفى. (آقاضياء).
- ٥- ٥. بل الجواز لا- يخلو من قوّه. (الجواهری). * الأظهر جوازه، خصوصاً في الشكوك الباطلة. (الفاني). * خصوصاً في الشكوك التي لا يجوز المضى عليها. (المرعشي). * الظاهر جوازه في غير الشكوك الباطلة. (الخوئي).
- ٦- ٦. لا- يبعد الصحّة بالبناء على الثلاث مطلقاً، من دون حاجة إلى العدول فعلاً أو سابقاً؛ لأنّ التّيه غير مؤثّر في تعيّن القصر والإتمام ابتداءً، ولا في الأثناء، وإن كان الأحوط العدول وعمل الشك ثمّ الإعادة، هذا بناءً على المختار من عدم البطلان بمجرد عروض الشك، وإلا فلا مجال لما ذكر بناءً على كون التّيه مؤثّر في تعيّن القصر، فتدبّر. (الشاهرودي).

١ - ١. الأحوط العدول، وعمل الشكّ ثمّ الإعادة. (النائني، جمال الدين الكلبيگانی، الآملی). * وإن كان الأحوط العدول وعمل الشكّ ثمّ الإعادة. (الإصطهباناتی). * الأقوى أنّ له ذلك، نعم، كان الأحوط بعد العمل بمقتضى الشكّ إعادته الصلاة. (الميلاني). * بل الأحوط العدول وإتمام الصلاة، ثمّ الإعادة. (أحمد الخونساری). * لكلّ من جواز العدول وبقاء التخيير بعد اختيار أحد شقّيه وجه غير بعيد، فالأحوط العمل بوظيفه الشكّ بعد العدول ثمّ الإعادة. (المرعشي). * الظاهر جوازه، والأحوط الإعادة بعد الإتمام. (الخوئي). * الظاهر جواز العدول إلى التمام والإتيان بعمل شكّه في الرباعية وصحّه الصلاة بذلك، ولكنّ إعادتها بعد الإتيان بعمل الشكّ أحوط. (زين الدين). * لا يبعد جواز العدول، بل لعله أحوط. (محمّد الشيرازي). * الظاهر له العدول، بل يتعيّن عليه على الأظهر، كما مرّ في مبحث التيه، والأحوط الأولى الإعادة. (حسن القمي). * الأظهر جوازه على القول بجواز العدول من القصر إلى التمام في تلك الأماكن في غير المقام. (الروحاني). * بعد عدم كون العنوانين من العناوين القصديّة يجوز له البناء على الأكثر، من دون حاجة إلى العدول. (اللنكراني).

٢ - ٢. الأحوط عدم البطالان، ولزوم اختيار التمام، والعمل بحكم الشكّ ثمّ الإعادة. (الحائري). * بل يعدل إليه ويعمل عمل الشكّ الصحيح، ويحتاط بالإعادة. (عبدالهادي الشيرازي). * ولا يخفى أنّ التكليف التخييري لا يتعيّن باختيار أحد طرفيه، فقصد القصر لا يخرج عن التخيير، ولا يتعيّن في حقّه القصر، فلا يبعد صحّته بالبناء على الثلاث، وإن كان الأحوط الإعادة أيضاً. (الشريعتمداري). * بل له ذلك كما تقدّم في نيته. (السيستاني).

والبناء (١) على الأ-كثر، مثلاً إذا كان بعد إكمال السجدين وشك بين الاثنتين والثلاث لا يجوز له (٢) العدول (٣) إلى التمام (٤) والبناء على الثلاث (٥) على الأقوى (٦)، نعم، لو

ص: ٥١٥

- ١ - ١. لا- يبعد الصحه بالبناء على الثلاث مطلقاً، من دون حاجه إلى العدول إلى الإتمام بالتيه فعلاً أو سابقاً؛ لما مر من أن التيه غير موءثره في تعين القصر والإتمام ابتداءً، ولا في الأثناء، والأحوط الإعادته بعده أيضاً. (البروجردى).
- ٢ - ٢. بل يجوز؛ لما تقدم في التيه. (الفانى). * الظاهر جواز البناء من غير حاجه إلى العدول، بل يتعين عليه العمل بحكم الشك على الأقوى، والأحوط إعادته الصلاه بعده. (الخمينى).
- ٣ - ٣. بل الأقوى جوازه حتى قبل الإكمال أيضاً؛ لأنه من قبيل تبدل موضوع بموضوع آخر بحسب اختياره، والله العالم. (آقاضياء). * يمكن القول بجوازه، لكن لو عدل فلا يترك الاحتياط بعمل الشك، ثم الاستئناف. (حسين القمى). * بناءً على أن تيه القصر أو الإتمام غير موءثره في الإلزام، لا في الابتداء ولا في الأثناء، فلا مانع إذاً من البناء، وليس هو من العدول فى شىء، فتدبره. (كاشف الغطاء). * لا يبعد جوازه، بل قيل بوجوبه، لكنه ضعيف. (الحكيم).
- ٤ - ٤. الظاهر جواز العدول والبناء على الثلاث، فيعمل عمل الشك، والأحوط مع ذلك الإعادته. (الجنوردى).
- ٥ - ٥. جوازه لا يخلو من وجه، وإن كان الأحوال الإعادته أيضاً، وقد تقدم منه قدس سره توجيه البناء على الثلاث فى المسأله (٣) من فصل التيه. (السبزوارى).
- ٦ - ٦. بل الأقوى جواز ذلك. (الجواهرى). * بل الأحوال العدول وعمل الشك ثم الإعادته، كما مر منه قدس سره فى مبحث التيه. (آل ياسين).

عدل(١) إلى التمام ثم شكَّ صحَّ البناء.

فيما لو شك أحد الشكوك الصحيحة فبنى على وظيفته و أتم الصلاة ثم مات قبل إتيان صلاه الاحتياط

(مسألة ٢٦): لو شكَّ أحد الشكوك الصحيحة فبنى على ما هو وظيفته وأتم الصلاة، ثم مات قبل الإتيان بصلاه الاحتياط فالظاهر وجوب (٢) قضاء أصل الصلاة (٣) عنه (٤)، لكن الأحوط (٥) قضاء صلاه الاحتياط (٦) أولاً (٧)، ثم قضاء أصل الصلاة، بل لا يُترك (٨) هذا الاحتياط (٩).

ص: ٥١٦

- ١- ١. قد مرَّ ممَّا في السابق الإشكال في أصل العدول من أحدهما إلى الآخر. (عبدالله الشيرازي).
- ٢- ٢. إطلاق الحكم فيه وفي بعض ما ذكر بعده مبني على الاحتياط. (حسن القمي).
- ٣- ٣. لو صَلَّى أوَّل الوقت تحقيقاً ومات بعد السلام من غير مهله فينبغي الجزم بعدم وجوب قضاء أصل الصلاة عنه، ووجهه ظاهر. (آل ياسين).
- ٤- ٤. إلا إذا كان قد صَلَّى في أوَّل الوقت تحقيقاً ومات قبل مضيِّ مقدار الإتيان بصلاه الاحتياط. (السيستاني).
- ٥- ٥. لا تجب مراعاة هذا الاحتياط. (زين الدين).
- ٦- ٦. المسألة لا تخلو من شوب الإشكال، وكذا ما أفاده بعدها. (المرعشي).
- ٧- ٧. بل الظاهر عدم وجوبه إن لم يكن وليّ، والأحوط مع وجود الوليِّ القضاء عنه، وأنَّ الظاهر عدم وجوبه عليه، خصوصاً مع كون صلاه الميت في أوَّل الوقت تحقيقاً. (الجواهرى). * إن مضى عليه مقدار أدائها وهو حيّ، وإلا لم يجب قطعاً. (آل ياسين).
- ٨- ٨. هذا الاحتياط ليس بلازم. (الشاهرودي). * فيه نظر، ولا بأس بالترك. (الميلاني).
- ٩- ٩. لا بأس بتركه. (الفاني، الخميني، الخوئي، تقى القمي، الروحاني، السيستاني، النكراني). * هذا الاحتياط غير لازم. (محمد الشيرازي).

نعم، إذا مات (١) قبل قضاء الأجزاء المنسيّة التي يجب قضاؤها (٢) كالشّهَد (٣) والسجده الواحده فالظاهر (٤) كفايه (٥) قضائها (٦)، وعدم وجوب قضاء أصل الصلاة (٧) وإن كان أحوط (٨).

وكذا إذا مات قبل الإتيان بسجده السهو (٩) الواجبه عليه فإنّه

ص: ٥١٧

- ١- ١. فيه إشكال. (المرعشى).
- ٢- ٢. على الأحوط الراجح. (الفانى).
- ٣- ٣. مَرَّ عدم وجوب قضائها. (السيستانى).
- ٤- ٤. بل الظاهر عدم وجوب قضائها؛ لعدم الدليل عليه، بل يمكن أن يقال بعدم وجوب قضاء الصلاة أيضاً؛ لقاعده «لا تعاد»، لكن لا يُترك الاحتياط بالقضاء. (تقى القمى).
- ٥- ٥. فيه نظر. (الحكيم).
- ٦- ٦. لا- يجب على الولّى قضاء الأجزاء المنسيّة، والأحوط له قضاء أصل الصلاة. (زين الدين). * الأظهر عدم لزوم قضائها، وعدم وجوب سجدة السهو، ولا يبعد وجوب قضاء الصلاة فى نسيان السجده الواحده أو الشّهَد. (الروحانى). * الأظهر عدم وجوب قضائهما، ولا قضاء سجدة السهو. (السيستانى).
- ٧- ٧. الظاهر عدم وجوب قضاء الأجزاء المنسيّة وسجدة السهو عن الميّت، نعم، لا يبعد وجوب قضاء أصل الصلاة فى نسيان السجده، والأحوط ذلك فى نسيان الشّهَد. (الخوئى).
- ٨- ٨. هذا الاحتياط لا- يُترك. (النائنى). * بل أظهر. (حسين القمى). * لا يُترك. (جمال الدين الكلپايگانى، الإصطهباناتى، البروجردى، مهدى الشيرازى، الشاهرودى، أحمد الخونسارى، عبدالله الشيرازى، الشريعتمدارى، السبزوارى). * إن لم يكن أقوى. (الميلانى).
- ٩- ٩. فى وجوب قضائها منع. (الكوه كمرى).

يجب (١) قضاؤها (٢) دون أصل الصلاة (٣).

تَمَّ الجزء الثامن بحمد الله تعالى

ويليه الجزء التاسع مبتدأً بفصل

«فى كيفية صلاه الاحتياط» بإذن الله تعالى

ص: ٥١٨

١- ١. على الأحوط. (عبدالله الشيرازى، اللنكرانى). * بل لا يجب. (تقى القمى).

٢- ٢. الظاهر عدم وجوب قضائها، وكذا الأجزاء المنسيه. (الجواهرى). * على الأحوط. (الإصفهاني، الإصطهباناتي، البروجردى، عبدالهادهى الشيرازى، الخمينى، محمّد رضا الكلپايگانى، السبزووارى، زين الدين). * على الأحوط، وفى العدم قوه، كما يقوى عدم وجوب قضاء الأجزاء المنسيه أيضاً وإن مضى عليه مقدار أدائها وهو حى. (آل ياسين). * فى وجوب قضائها على الولي نظر ظاهر. (الحكيم). * لا- يجب، وإن كان أحوط. (الشاهرودى). * بل ينبغى ذلك رجاءً. (الميلانى). * لا دليل عليه. (أحمد الخونسارى).

٣- ٣. فى وجوب قضاء سجده السهو الواجبه نظر وإن كان أحوط، وكذلك الأحوط قضاء أصل الصلاة. (البجنوردى).

فهرست محتويات الجزء الثامن من كتاب

العروه الوثقى والتعليقات عليها

فصل: المكروهات فى الصلاه

(٩ _ ١٥)

الأُمور التى يُكره الإتيان بها فى الصلاه ... ٩

فصل: حكم قطع الصلاه

(١٦ _ ٢٣)

عدم جواز قطع الفريضة اختياراً ... ١٦

لا يجوز قطع النافله المنذوره بالخصوص ... ١٨

عدم جواز قطع الصلاه إن رأى أو حدثت نجاسه فى المسجد لإزالتها ... ١٩

حكم قطع الصلاه إذا توقّف أداء الدّين المطالب به عليه ... ٢١

حكم ترك القطع فى موارد وجوبه ... ٢٢

حين إرادته القطع رخصه أو وجوباً استحباب القول : « السلام عليك أيها النبى... » ... ٢٣

فصل: صلاه الآيات

(٢٤ _ ٥١)

وجوب صلاه الآيات على الرجال والنساء والخنائى ... ٢٤

الأُمور المسبّبه لصلاه الآيات ... ٢٤

وقت صلاه الآيات ... ٢٦

تفصيل كيفيه صلاه الآيات ... ٢٨

صور كيفيه صلاه الآيات ... ٣١

ما يعتبر فى صلاه الآيات من الأجزاء والشرايط والأذكار الواجبه والمندوبه ... ٣٢

ص: ٥١٩

مواضع استحباب القنوت فى صلاه الآيات ... ٣٣

استحباب التكبير عند كلِّ هوى للركوع وكلِّ رفعٍ منه ... ٣٣

استحباب قول : « سمع الله لمن حمده » بعد الرفع من الركوع الخامس والعاشر ... ٣٤

حكم الشك فى عدد الركعات فى صلاه الآيات ... ٣٤

الركوعات فى صلاه الآيات أركان ، فتبطل بزيادتها أو نقيصتها ، عمدًا أو سهوًا ... ٣٥

لو أدرك من وقت الكسوفين ركعة فقد أدرك الوقت ... ٣٦

وجوب القضاء عند الإهمال مع العلم ، وكذا إن علم ونسى ... ٣٨

يجب القضاء أو الإعادة عند العلم بالآيه مع تبين فساد الصلاه ... ٣٩

حكم ما لو حصلت الآيه فى وقت الفريضة ... ٣٩

لو شرع فى اليوميه ثم ظهر له ضيق وقت الآيه قطعها مع سعه وقتها ... ٤٠

ما يستحب فى صلاه الآيات من أمور ... ٤٢

فى حكم التطويل فى القراءة والأذكار فيها حتى للإمام ... ٤٣

حكم الدخول فى الجماعه لو أدرك الإمام فى ركوع الأولى أو الثانيه ، قبل الركوع أو بعده ... ٤٤

وجوب الإتيان بسجود السهو عند حصول موجباته فيها كما فى اليوميه ... ٤٥

جريان قاعده التجاوز عن المحل فيها وعدم التجاوز عند الشك كما فى اليوميه ... ٤٥

شرائط ثبوت الكسوف والخسوف وسائر الآيات ... ٤٥

اختصاص وجوب صلاه الآيات بمن فى بلد الآيه ... ٤٧

وجوب صلاه الآيات على كلِّ مكلفٍ ، إلا الحائض والنفساء ... ٤٧

لو تعدد سبب الآيه دفعه أو تدريجاً تعدد وجوب الصلاه ... ٤٩

حكم ما لو تعدد ما عليه من سبب واحد ، ومع تعدد السبب نوعاً ... ٤٩

المناطق في وجوب القضاء في الكسوفين في صورته الجهل ... ٤٩

حكم ما لو أخبر جماعه بحدوث الكسوف ولم يحصل العلم ثم تبين صدقهم ... ٥١

فصل: في صلاه القضاء

(٥٢ _ ٩٠)

وجوب قضاء الصلوات اليوميّه الفائتة عمدًا أو سهوًا أو جهلاً أو لمرض وغيره ... ٥٢

ص: ٥٢٠

حكم بلوغ الصبي وإفاقه المجنون والمغمى عليه والحائض والنفساء وغيرهم ... ٥٣

فيما لو أسلم الكافر قبل خروج الوقت ولم يُصلَّ ... ٥٥

لا فرق في سقوط القضاء عن المجنون والحائض والنفساء بين كون العذر قهرياً أو اختيارياً ... ٥٥

المرتد الفطري أو الملى يجب عليه قضاء ما فات منه أيام ردّته بعد عوده للإسلام ... ٥٧

المخالف يجب عليه قضاء ما فات منه أو أتى به على وجه يخالف مذهبه ، وعكسه صحيح ... ٥٨

لو استبصر المخالف ثم خالف ثم استبصر فالأحوط القضاء ... ٥٩

وجوب القضاء على شارب المسكر ، مع العلم أو الجهل ... ٦٠

فاقد الطهورين يجب عليه القضاء ويسقط عنه الأداء ... ٦٠

وجوب أداء الظهر على من وجبت عليه الجمعة وتركها ، وقضائها إن تركها ، لا قضاء الجمعة ... ٦١

وجوب قضاء غير اليوميه سوى العيدين حتى النافله المنذوره في وقتٍ معيّن ... ٦١

يجوز قضاء الفرائض في الليل أو النهار أو السفر أو الحضر ، وما فات في الحضر تماماً سفراً ، وبالعكس ... ٦٢

حكم ما لو فاتت الصلاه في أماكن التخيير ... ٦٢

القضاء فيما لو فاتت الصلاه في السفر الذي يجب فيه الاحتياط بين القصر والتمام ... ٦٤

فيما لو فاتته الصلاه وكان في أول الوقت حاضراً وفي آخر الوقت مسافراً ، وبالعكس ... ٦٤

استحباب قضاء النوافل الرواتب استحباباً مؤكّداً ... ٦٦

في مَنْ عجز عن قضاء الرواتب ، وعدم الفرق في قضاء النوافل بين الأوقات ... ٦٦

عدم اعتبار الترتيب في قضاء الفوائت من غير اليوميه ... ٦٧

وجوب الترتيب في قضاء الفوائت اليوميه ، كقضاء السابق على اللاحق ... ٦٩

حكم ما لو جهل الترتيب في الفوائت في يوم أو يومين ... ٧٠

فيما لو فاتته الصلوات الخمس غير مرتبه ولم يعلم السابق من اللاحق ... ٧٢

لو فاتته صلوات معلومه سفراً وحضراً ولم يعلم الترتيب صلّى بعددها من الأيام ٧٢ ...

فيما إذا علم أنّ عليه صلاة واحدة ولم يعلم بأنّها ظهر أو عصر اكتفى بأربع ركعات بقصد ما في الذمّة ٧٢ ...

ص: ٥٢١

حكم ما لو تيقن فوت إحدى الصلاتين من الظهرين لا على التعيين واحتمل فوت كليهما ... ٧٢

فيمن علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس ... ٧٣

الحكم فيمن علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم ... ٧٥

فيمن علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم ... ٧٥

فيمن علم أن عليه اثنتين من الخمس ولم يعلم أنه كان مسافراً أو حاضراً ... ٧٧

فيما لو علم أن عليه ثلاثه فروض من الخمس سافراً أو حاضراً ... ٧٨

فيمن علم أن عليه ثلاثه فروض من الخمس ولم يعلم أنه كان حاضراً أو مسافراً ... ٧٨

إذا علم أن عليه أربعة من الخمس وجب عليه الإتيان بالخمس على الترتيب ... ٧٩

فيمن علم أن عليه خمس صلوات مرتبه ولا يعلم أن أولها أيه صلاه ... ٧٩

فيما إذا علم أن عليه ست صلوات ... ٨٠

فيما لو علم أن عليه سبع صلوات ... ٨٠

في الاكتفاء بالقدر المعلوم لو علم فوت صلاه معينه مرات ولم يعلم عددها ... ٨٠

فيما لو علم بفوت صلوات مختلفه ولم يعلم مقدارها ... ٨١

لا يجب الفور في القضاء ، بل هو موسع ما دام العمر إذا لم ينجر إلى المسامحه والتهاون ... ٨٢

عدم وجوب تقديم الصلاه الفائتة على الحاضره ... ٨٢

فيما لو كانت عليه فوائت أيام وفاتت منه صلاه ذلك اليوم ولم يتمكن من إتيانها ... ٨٣

فيما لو احتمل اشتغال ذمته بفائتة أو فوائت ، و كذا لو احتمل خلافاً فيها ... ٨٤

في إتيان النوافل لمن عليه القضاء ، قبل دخول الوقت أو بعد إتيان الفريضة ... ٨٥

عدم جواز الاستنابه في قضاء الفوائت مادام حياً ولو عجز عن إتيانها أصلاً ... ٨٥

جواز إتيان القضاء جماعة ، سواء كان الإمام قاضياً أم مؤدياً ... ٨٥

فى تأخير القضاء لذوى الأعذار إلى زمان رفع العذر ٨٦

استحباب تمرين المميّز من الأطفال على قضاء ما فات والتمرين على أدائه ٨٧

يجب على الولي منع الأطفال عن كلّ ما فيه ضرر عليهم أو على غيرهم من الناس من المحرّمات ٨٨

فى منع المميّز عن لبس الحرير والذهب وغيرهم ممّا يحرم على البالغين ٩٠

ص: ٥٢٢

جواز الاستئجار للصلاه بل ولسائر العبادات عن الأموات إذا فاتت منهم ... ٩١

عدم جواز الاستئجار ولا التبرع عن الأحياء فى الواجبات وإن كانوا عاجزين ... ٩١

جواز إتيان المستحبات وإهداء ثوابها للأحياء والنيابة فى بعض المستحبات ... ٩١

لا يكفى فى تفرغ ذمته الميت إتيان العمل وإهداء ثوابه ... ٩٢

يُعتبر فى صحته عمل الأجير والمتبرع قصد القربة ... ٩٦

وجوب الوصية على من عليه شيء من الواجبات ، وعلى الوصى إخراجها من تركته ... ١٠٣

إذا علم أن عليه شيئاً من الواجبات وجب إخراجها وإن لم يوص به ... ١٠٧

لو أوصى الميت بالصلاه أو الصوم ونحوهما ولم يكن له تركه لا يجب على الوصى أو الوارث إخراجها من ماله ، ولا المباشرة ،
إلا ما فات منه لعذر وإن لم يوص ... ١٠٨

فيما لو أوصى بما يجب عليه من باب الاحتياط وجب إخراجها من الأصل ... ١١١

لو أوصى بما يستحب عليه من باب الاحتياط وجب العمل به ، لكن يخرج من الثلث ... ١١٢

فيما لو أوصى بالاستئجار عنه أزيد من عمره فإنه يجب العمل والإخراج من الثلث ... ١١٣

لو علم فراغ ذمته علماً قطعياً فلا يجب وإن أوصى به ... ١١٣

فيما لو آجر نفسه للصلاه أو صوم أو حج فمات قبل الإتيان به ... ١١٣

فيمن لو كان عليه صلاه أو صيام استئجارى وكان عليه فوائت من نفسه ... ١١٦

يشترط فى الأجير كونه عارفاً بأجزاء الصلاه وأحكامها تقليداً أو اجتهاداً ... ١١٧

فى اشتراط عداله الأجير ... ١١٨

حكم كفايه استئجار غير البالغ ولو بإذن وليه ... ١١٩

عدم جواز استئجار ذوى الأعذار والعاجز عن القيام وإن كان الميِّت كذلك ... ١٢٠

فيما لو استأجر القادر فصار عاجزاً ... ١٢١

فى حكم تبرّع العاجز عن القيام عن الميِّت ... ١٢٢

لوسها الأجير أو شكّ فيعمل وفق تقليده أو اجتهاده ، وعدم إعادته الصلاة ... ١٢٢

ص: ٥٢٣

- يجب على الأجير الإتيان بالصلاه وفقاً لتكليف الميِّت أجتهداً أو تقليداً ... ١٢٣
- جواز استئجار كلِّ من الرجل والمرأه للآخر مع مراعاة المباشرة جهراً وإخفاً ... ١٢٩
- جواز الإتيان بالصلاه الاستتجارية جماعةً مع عدم اشتراط الانفراد ... ١٢٩
- حكم الاقتداء بمن يصلي الصلاه الاستتجارية ... ١٢٩
- وجوب مراعاة الترتيب في الصلاه الاستتجارية مع العلم به ... ١٣٠
- حكم ما لو استؤجر لفوائت الميِّت جماعةً ... ١٣٣
- عدم فراغ ذمه الميِّت بمجرد الاستئجار ، بل يتوقف على العمل صحيحاً ... ١٣٤
- فيما لو مات الأجير قبل انقضاء مده الإجاره ... ١٣٧
- عدم جواز استئجار الأجير غيره للعمل إلا بإذن المستأجر ... ١٣٨
- فراغ ذمه الميِّت وانفساخ الإجاره لو تبرع متبرع قبل عمل الأجير ... ١٣٨
- يستحق الأجير أجره المثل لو ظهر بطلان الإجاره بعد العمل أو حصل الغبن ... ١٤١
- فيما لو آجر نفسه لصلاه أربع ركعات فأخر ولم يصل عصر ذلك اليوم ... ١٤١
- حكم ما لو انقضى الوقت المضروب للصلاه المستأجره ولم يأت بها الأجير ... ١٤٣
- وجوب تعيين الميِّت المنوب عنه ولو إجمالاً ، ولم يجب ذكر اسمه ... ١٤٤
- وجوب الإتيان بالمتعارف عند عدم تعيين كيفية العمل من حيث المستحبات ... ١٤٤
- فيما لو نسي الأجير بعض المستحبات المشترط عليها أو بعض الواجبات عدا الأركان ... ١٤٤
- حكم ما لو آجر نفسه لصلاه شهرٍ وشكَّ بأنَّ المستأجر عليه سفر أو حضر ... ١٤٨

فصل: قضاء الولي

(١٥٠ _ ١٨٠)

وجوب القضاء على ولي الميِّت ما فاتته من الصلاه لعذرٍ وعدم إمكانه قضاءه ... ١٥٠

المراد بالولّى هو الابن الأكبر ، فلا يجب على البنت ولا على غير الأكبر ... ١٥٦

وجوب القضاء على الولّى ما فات من الأبوين من صلاه نفسيهما ... ١٥٨

عدم وجوب القضاء عن الميّت على ولد الولد وإن كان هو الأكبر ... ١٥٨

لا يجب القضاء على غير الأكبر لو مات الأكبر بعد أحد أبويه ... ١٥٩

عدم اعتبار البلوغ والعقل فى الولّى عند الموت ، فيجب على الطفل إن بلغ ... ١٦٠

ص: ٥٢٤

الاعتبار فى الولي فى أكبر الأبناء بالسّن ، لا بالبلوغ ... ١٦٠

لا يجب فى الولي كونه وارثاً ، بل يجب على الممنوع من الإرث بالقتل أو ... ١٦١

الخنثى المشكل الأكبر لا يعتبر ولياً ، بل غيره ولو كان أصغر ... ١٦١

لو انحصرت الولايه فى الخنثى لم يجب عليه ... ١٦١

عدم وجوب القضاء على أى واحد لو اشتبه الأكبر بين الاثنين ... ١٦٣

فيما لو تساوى الإبنان بالسّن قُسط القضاء عليهما ... ١٦٣

سقوط القضاء عن الولي لو أوصى الميّت بالاستئجار بشرط صحه صلاه الأجير ... ١٦٦

جواز استئجار الولي ما عليه من القضاء عن الميّت ... ١٦٧

فى سقوط القضاء عن الولي لو تبرّع عن الميّت متبرّع ... ١٦٧

وجوب مراعاة الترتيب فى الصلاه على الولي ، والاحتياط بالتكرار مع جهله ... ١٦٧

المناطق فى الجهر والإخفات على حال الولي المباشر ، لا الميّت فيجهر بالجهرية ولو عن الأم ... ١٦٩

مراعاة الولي تكليف نفسه اجتهاداً أو تقليداً ، بخلاف أجزاء الصلاه وشرائطها ... ١٦٩

لا يجب على الولي القضاء لو علم فوائت للميّت ولم يدر أنّها لعذر أو لا ... ١٧٢

مدار الأكبرية للأبناء على الولاده ، لا على انعقاد النطفه ، فالأول ولادة هو الأكبر ... ١٧٣

فى عدم اختصاص الوجوب على الولي بالفوائت اليومية ... ١٧٤

كفايه الوجوب على الولي إخبار الميّت قضاء ما فاته لعذر ... ١٧٤

وجوب القضاء على الولي إذا مات أحدهما فى أثناء الوقت ... ١٧٥

وجوب الاستئجار من تركه لو لم يكن ولياً أو كان ومات قبل أن يقضى ... ١٧٦

فيما لو تبين بطلان ما أتى به الولي من قضاء الصلاه ... ١٧٧

عدم المنع من الوجوب على الولي اشتغال ذمته بفوائت نفسه ... ١٧٨

عدم وجوب الفوريه فى قضاء الولي عن الميت ... ١٧٨

فيما لو مات الولي بعد الميت قبل تمكنه من القضاء ... ١٧٨

حكم ما لو استأجر الولي غيره لما عليه من صلاه الميت ... ١٨٠

ص: ٥٢٥

- الجماعة مستحب أكيد فى جميع الفرائض اليومية الأدائية ... ١٨١
- صلاه الجماعة تفضل على صلاه الفرد بأربع وعشرين درجه ... ١٨١
- فى فضل وثواب صلاه الجماعة فى القرآن والسنة النبويه ... ١٨١
- فضل الجماعة فى حديث جبرئيل للنبي صلى الله عليه و آله عن الله تعالى ... ١٨٢
- تضاعف الأجر عند تعدد جهات الفضل فى فضيله المساجد ... ١٨٣
- زياده الفضل والأجر فى فضيله إمام الجماعة وكثره المأمومين ... ١٨٣
- عدم جواز ترك الجماعة رغبه عنها أو استخفافاً بها ... ١٨٤
- ما ورد من الأحاديث والأخبار فى ذمّ تارك الجماعة رغبه عنها ... ١٨٤
- وجوب الجماعة فى الجمععه واشتراطها فى صحتها ... ١٨٥
- فى حكم ضيق الوقت عن تعلّم القراءه لمن لا يُحسنها ... ١٨٥
- فى وجوب الجماعة بالنذر والعهد واليمين ... ١٨٦
- حكم وجوبها لو توقّف ترك الوسواس عليها ... ١٨٧
- عدم مشروعيه الجماعة فى النوافل الأصلية وإن وجبت بالعارض بنذر ... ١٩٠
- الموارد التى تصحّ فيها الصلاه جماعةً ... ١٩١
- جواز الاقتداء فى كلّ من الصلوات اليومية بمن يصلّى الأخرى بمطلق الأحوال ... ١٩٢
- فى جواز اقتداء المؤدّى بالقاضى والمسافر بالحاضر والمعيد بمن لم يصلّ وبالعكس ... ١٩٢
- فى حكم اقتداء من يصلّى وجوباً بمن يعيد احتياطاً ، واقتداء المحتاط بالمحتاط ... ١٩٣
- فى جواز الاقتداء فى اليومية أداءً أو قضاءً بصلاه الطواف والعكس ... ١٩٤

عدم جواز الاقتداء فى اليوميه بصلاه الاحتياط فى الشكوك ... ١٩٦

فى عدم جواز اقتداء مصلّى اليوميه أو الطواف بمصلّى الآيات أو العيدين أو الأموات ، ولا العكس ... ١٩٨

فى حكم اقتداء مصلّى العيدين بمصلّى الاستسقاء ، وكذا العكس ... ١٩٨

أقلّ عدد تنعقد به الجماعه _ عدا الجمعه والعيدين _ اثنان ، الإمام والمأموم ... ١٩٩

ص: ٥٢٦

لا تنعقد الجمعة والعيدان إلا بخمسه أحدهم الإمام ... ١٩٩

عدم اشتراط نيته الإمام الجماعة والإمامه فى انعقاد الجماعة عدا الجمعة والعيدين ... ١٩٩

لابد للمأموم من نيته الائتتمام ، فإن لم ينوّه لم تتحقق الجماعة ولو تابع الإمام ... ٢٠١

تجب وحده الإمام ، فلو نوى الاقتداء باثنين لم تصحّ جماعته ... ٢٠٢

وجوب تعيين الإمام بالاسم أو الوصف أو الإشارة الذهنيه أو الخارجيه ... ٢٠٢

عدم جواز الاقتداء بالمأموم ، واشتراط عدم كون إمامه مأموماً لغيره ... ٢٠٣

فيما لو شكّ المأموم بأن نوى الائتتمام أولاً بنى على العدم ... ٢٠٤

لو نوى الاقتداء بشخصٍ أنّه زيد فبان أنّه عمرو ، فإن لم يكن عادلاً بطلت جماعته ... ٢٠٦

فى صورته قصد الاقتداء بزيد وتخيّل أنّ الحاضر هو زيد تبطل جماعته ... ٢٠٩

فى صورته كون قصده الاقتداء بهذا الحاضر وتخيّل أنّه زيد فبان أنّه عمرو صحّت صلاته ... ٢١٠

فيما لو صلى اثنان ثم علم أنّ نيته كلّ منهما الإمامه للآخر ... ٢١١

فيما لو علم أنّ نيته كلّ منهما الائتتمام بالآخر ... ٢١١

فى نقل المأموم نيته من إمامٍ إلى إمامٍ آخر اختياراً ... ٢١٣

جواز تقديم المأمومين إماماً آخر وإتمام الصلاة معه لو عرض للإمام ما يمنعه من إتمام الصلاة ... ٢١٤

عدم جواز عدول المنفرد إلى الائتتمام فى الأثناء ... ٢١٥

فى العدول من الائتتمام إلى الانفراد ولو اختياراً فى جميع أحوال الصلاة ... ٢١٦

لا يجب على المأموم القراءة لو نوى الانفراد بعد قراءه الإمام قبل الدخول فى الركوع ... ٢١٨

فى جواز الائتتمام والركوع مع الإمام لو أدركه راکعاً ثم العدول إلى الانفراد اختياراً ... ٢٢٠

فيما لو نوى المأموم الانفراد بعد قراءه الإمام وأتمّ صلاته فنوى الاقتداء به فى صلاة أخرى ... ٢٢١

عدم جواز عود المأموم إلى الائتتمام لو نوى الانفراد فى الأثناء ... ٢٢١

صَحَّه الائتِمام لو تردّد المأموم فى الانفِراد وعدمه ثمّ عزم على عدم الانفِراد... ٢٢٢

البنیان على العدم فيما لو شكّ بأنّه عدل إلى الانفِراد أم لا... ٢٢٣

عدم اعتبار قصد القربه فى صَحَّه صلاه الجماعه... ٢٢٣

ص: ٥٢٧

فى الاقتداء بمن يصلى صلاة لا يجوز الاقتداء فيها ، كالنافله أو الآيات ... ٢٢٦

فيما لو لم يدرك الإمام إلا فى الركوع أو أول الركعه أو أثنائها ... ٢٢٧

حكم ما لو ركع بتخيل إدراك الإمام راعياً ولم يدرك ، أو شك فى إدراكه وعدمه ... ٢٣٢

فى حكم الدخول فى الجماعة مع الاطمئنان بإدراك ركوع الإمام ، وعدمه ... ٢٣٥

فيما لو نوى وكبر ورفع الإمام رأسه قبل أن يركع أو قبل الوصول إلى حد الركوع ... ٢٣٦

جواز الدخول فى الجماعة لو أدرك الإمام فى التشهد الأخير ... ٢٣٨

فيما لو أدرك الإمام فى السجده الأولى أو الثانية من الركعه الأخير ... ٢٣٩

فى حضور المأموم الجماعة فرأى الإمام راعياً وخاف رفع الإمام رأسه إن التحق بالصف ... ٢٤٢

فصل: شرائط الجماعة

(٢٤٥ _ ٢٧٢)

شروط الجماعة مضافاً إلى ما مرّ فى المسائل المتقدمه ... ٢٤٥

أحدهما: عدم وجود الحائل بين الإمام والمأموم يمنع عن المشاهده ... ٢٤٥

الثانى : عدم كون موقف الإمام أعلى من موقف المأمومين ... ٢٤٨

الثالث : عدم تباعد المأموم عن الإمام كثيراً فى العاده ... ٢٥٠

الرابع : عدم تقدم المأموم على الإمام فى الموقف ... ٢٥١

عدم البأس بالحائل القصير غير المانع من المشاهده ... ٢٥٥

فى حكم الحائل المثقوب وسطه لو تحققت المشاهده فيه حال الركوع أو ... ٢٥٥

حكم الحائل الزجاجى الحاكى من ورائه ... ٢٥٦

عدم عدّ الظلمه والغبار والنهر والطريق من الحائل إن لم يكن فيه بُعد ممنوع ... ٢٥٦

فى حكم الشباك وعدّه من الحائل ... ٢٥٦

عدم منع حيلولة المأمومين بعضهم لبعض ... ٢٥٧

لا يمنع عدم مشاهدته بعض أهل الصفّ الأوّل أو أكثر عن الإمام ... ٢٥٨

عدم صحه اقتداء مَنْ على يمين ويسار الإمام إن كان الإمام في محرابٍ داخلٍ في جدار ... ٢٥٨

عدم صحه اقتداء مَنْ بين الإسطوانات مع وجود الحائل بينه وبين من تقدّمه ... ٢٦٠

ص: ٥٢٨

الحكم فيما لو تجدد الحائل فى الأثناء ... ٢٦٠

عدم صحته الجماعة فيما لو دخل فى الصلاة مع وجود الحائل جاهلاً به أو لعمى وغيره ... ٢٦٠

فى حكم الحائل الغير مستقرّ ، كمرور شخص أو حيوان أو غير ذلك ... ٢٦١

البناء على العدم فيما لو شكّ فى حدوث الحائل فى الأثناء ... ٢٦١

حكم ما لو كان الحائل ممّا لا يمنع عن المشاهده فى بعض أحوال الصلاة ... ٢٦٢

فيما لو تمت صلاة الصفّ الأول وبقوا جالسين فى مكانهم ... ٢٦٣

اعتبار الثوب الرقيق الذى يرى الشبح من ورائه حائلاً ... ٢٦٤

حكم ما لو كان أصل الصفوف اللاحقه متفرّقين بفاصل أكثر من الخطوه ... ٢٦٥

بطلان الجماعة فيما لو تجدد البعد فى أثناء الصلاة ... ٢٦٥

فى حكم اقتداء المتأخّر للبعد فيما لو انتهت صلاة الصفّ المتقدّم لقصورهم أو انفرادهم ... ٢٦٦

فى جواز إحرام أهل الصفّ المتأخّر مع عدم دخول الصفّ المتقدّم ... ٢٦٧

بطلان جماعه الصفّ المتأخّر إذا علّم بطلان صلاة الصفّ المتقدّم ... ٢٦٨

الفصل بالصبيّ المميّز لا يضرّ ما لم يُعلّم بطلان صلاته ... ٢٦٩

البناء على العدم فيما لو شكّ فى حدوث البعد فى الأثناء ... ٢٦٩

فيما لو تقدّم المأموم على الإمام أثناء الصلاة سهواً أو جهلاً أو اضطراراً صار منفرداً ... ٢٧٠

فى حكم الجماعة بالاستداره حول الكعبه وتقدّم المأموم على الإمام بحسب الدائره ... ٢٧٢

فصل: فى أحكام الجماعة

(٢٧٤ _ ٣٣٧)

فى حكم قراءه المأموم مع الإمام فى الركعتين الأولىين من الإخفائيه وتركها ... ٢٧٤

عدم السماع لا فرق فيه بين كونه لجهه البعد أو كون المأموم أصمّاً أو لكثرة الأصوات وغيرها ... ٢٧٧

حكم قراءه المأموم لو سمع بعض قراءه الإمام ... ٢٧٧

عدم بطلان صلاه المأموم لو قرأ بتخيل أنّ المسموع غير صوت الإمام ثم تبين أنّه صوته ... ٢٧٧

ص: ٥٢٩

فيما لو شكَّ المأموم في السماع وعدمه أو أنَّ المسموع صوت الإمام أو غيره ... ٢٧٧

عدم وجوب الطمأنينه على المأموم حال قراءه الإمام ... ٢٧٨

عدم جواز تقدم المأموم على الإمام في الأفعال ، وكذا التأخر الفاحش ... ٢٨٠

وجوب المتابعه ليس شرطاً في صحه الصلاه ، بل هو تعبدي ، فلو تقدّم أو تأخّر فاحشاً عمداً أثم ... ٢٨١

وجوب العود والمتابعه لو رفع المأموم رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام سهواً أو ... ٢٨٤

بطلان الصلاه جماعةً فيما لو رفع رأسه من الركوع سهواً ، ثم عاد للمتابعه فرفع الإمام رأسه ... ٢٨٦

الحكم فيما لو رفع المأموم رأسه من السجود فرأى الإمام في السجده فتخيلها الأولى ، فعاد إليها بقصد ... ٢٨٧

عدم جواز المتابعه للمأموم فيما لو ركع أو سجد قبل الإمام عمداً ... ٢٨٨

عدم وجوب تأخر المأموم أو مقارنته مع الإمام في الأقوال ... ٢٩٢

حكم ما لو أحرّم المأموم قبل الإمام سهواً بزعم أنّه كبر ... ٢٩٤

جواز إتيان المأموم ذكر الركوع والسجود أزيد من الإمام ... ٢٩٥

عدم جواز ترك المأموم جلسه الاستراحه وهو يقلّد من يوجبها أو يحتاطها رغم ترك الإمام لها ... ٢٩٥

يجب عود المأموم إلى القيام لو ركع المأموم ثم رأى الإمام يقنت في غير محلّه ... ٢٩٦

عدم تحمّل الإمام عن المأموم غير القراءه في الأولتين لو ائتمّ به فيهما ... ٢٩٧

فيما لو أدرك المأموم الإمام في الركعه الثانيه ... ٢٩٩

في المراد بعدم إمهال الإمام المأموم المجوّز لترك السوره ... ٣٠١

عدم بطلان صلاه المأموم فيما لو اعتقد إمهال الإمام له في قرائه فقرأها ولم يُدرِك ركوعه ... ٣٠٣

وجوب إخفات المأموم في القراءه خلف الإمام وإن كانت الصلاه جهريه ... ٣٠٥

فيما يجب على المأموم المسبوق بركعه ... ٣٠٧

فيما لو أدرك المأموم الإمام في الأخيرتين فدخل معه قبل ركوعه ... ٣٠٩

فى حضور المأموم الجماعة ولم ىدر أنّ الإمام فى الأوليين أو الأخيرتين ... ٣١٠

ص: ٥٣٠

فيما لو تخيل المأموم أنّ الإمام في الأوليين فترك القراءه ثمّ تبين أنّه في الأخيرتين ... ٣١٠

حكم ما لو كان المأموم مشغلاً بالنافله أو الفريضة فأقيمت الجماعة وخاف عدم إدراكها ... ٣١١

في الفرق في جواز العدول من الفريضة إلى النافله لإدراك الجماعة بين الثنائيه أو غيرها ... ٣١٣

الحكم فيما لو قام المأموم مع الإمام إلى الركعه الثانيه أو الثالثه فتذكر أنّه ترك سجده أو سجدتين ... ٣١٤

جواز إتيان المأموم بالتكبيرات السّت قبل تحريم الإمام ... ٣١٥

جواز اقتداء أحد المجتهدين أو المقلّدين أو المختلّفين بالآخر مع الاتحاد في العمل ... ٣١٦

عدم جواز اقتداء المأموم لو علم بطلان صلاه الإمام من جهه ما وهو يعتقد صحّتها جهلاً وسهواً ... ٣٢٤

فيما لو رأى المأموم في ثوب الإمام أو بدنه نجاسة غير معفو عنها ... ٣٢٤

حكم ما لو تبين بعد الصلاه كون الإمام فاسقاً أو كافراً أو غير متطهر أو ... ٣٢٧

الحكم فيما لو نسي الإمام شيئاً من واجبات الصلاه ولم يعلم به المأموم ... ٣٣١

حكم ما لو تبين للإمام بطلان صلاته لكونه محدثاً أو تارك شرط أو غير ذلك ... ٣٣٣

عدم جواز الاقتداء بإمام يرى نفسه مجتهداً وليس بمجتهد مع عمله برأيه ... ٣٣٤

عدم جواز الانتماء لو دخل الإمام في الصلاه معتقداً دخول الوقت والمأموم بعكسه ... ٣٣٧

فصل: في شرائط إمام الجماعة

(٣٣٨ _ ٣٥٨)

الأمر التي تشترط في إمام الجماعة : البلوغ والعقل والإيمان والعدالة وصحة الولاده وغيرها ... ٣٣٨

إباحه إمامه القاعد والمضطجع لِمثلهما والجالس للمضطجع ... ٣٤٠

عدم البأس بإمامه المتيّم للمتوضّئ وذو الجبيره لغيره والمتنّجس لعذر لغيره ... ٣٤٠

جواز الاقتداء بمن لا يُحسن القراءه في غير المحلّ الذي يتحمّله الإمام عن المأموم ... ٣٤١

عدم جواز إمامه مَنْ لَا يُحَسِّنُ الْقِرَاءَةَ لِمِثْلِهِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي مَحَلِّ التَّحْمِيلِ ... ٣٤٢

جواز الاقتداء بِمَنْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ كَمَالِ الْإِفْصَاحِ بِالْحُرُوفِ وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُومُ أَفْصَحَ مِنْهُ ... ٣٤٣

فِي حُكْمِ اقْتِدَاءِ غَيْرِ الْمُحْسِنِ بِمَنْ هُوَ مُحْسِنٌ ... ٣٤٤

عدم جواز إمامه الْأَخْرَسَ لغيره وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُحَسِّنُ ... ٣٤٤

جواز إمامه الْمَرْأَةَ لِمِثْلِهَا ، وَعَدَمُ الْجَوَازِ لِلرَّجُلِ وَلَا لِلْخُنْثَى ... ٣٤٥

جواز إمامه الْخُنْثَى لِلْأُنْثَى دُونَ الرَّجُلِ وَالْخُنْثَى ... ٣٤٦

جواز إمامه غَيْرِ الْبَالِغِ لِمِثْلِهِ ... ٣٤٦

فِي حُكْمِ إِمَامِهِ الْأَجْذَمَ وَالْأَبْرَصَ وَالْمَحْدُودَ بِالْحَدِّ الشَّرْعِيِّ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَالْأَعْرَابِيَّ لِمِثْلِهِمْ وَلِغَيْرِهِمْ ... ٣٤٦

فِي مَنَاطِ الْعِدَالَةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْعِبَادَاتِ وَتَعْرِيفِهَا ... ٣٤٨

فِي تَعْرِيفِ الْمَعْصِيَةِ الْكَبِيرَةِ وَمَوَارِدِهَا ... ٣٥٠

كُفَايَةُ ثُبُوتِ عِدَالَةِ شَخْصٍ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ إِنْ لَمْ يُعَارِضْ بِشَهَادَةِ عَدْلٍ آخَرَ أَوْ عَدْلَيْنِ ... ٣٥١

فِي كُفَايَةِ الْإِطْمِئْنَانِ بِإِخْبَارِ جَمَاعَةٍ غَيْرِ مَعْلُومِي الْعِدَالَةِ بِعِدَالَةِ شَخْصٍ ... ٣٥٢

حُكْمُ تَصَدَّى الْإِمَامِ مَنْ يَعْرِفُ نَفْسَهُ بِعَدَمِ عِدَالَتِهِ ... ٣٥٣

فِي الْأَوَلَوِيَّةِ بِالْإِمَامِ لِلْإِمَامِ الرَّاتِبِ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ الْغَيْرُ أَفْضَلَ مِنْهُ ... ٣٥٤

فِيمَا لَوْ تَشَاحَّ الْأَثَمَةُ رَغْبَةً فِي ثَوَابِ الْإِمَامِ لَا لِفَرْضِ دُنْيَا ... ٣٥٥

عَدَمُ حَرَمِهِ مَزَاحِمَهُ الْغَيْرِ لِلْإِمَامِ الرَّاتِبِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ وَقْفًا لَا مِلْكًا لَهُ ... ٣٥٧

فِي كِرَاهِهِ إِمَامَةَ بَعْضِ الْأَشْخَاصِ كَالْأَجْذَمِ وَالْأَبْرَصِ وَالْأَغْلَفِ وَغَيْرِهِمْ إِلَّا لَأَمْثَالِهِمْ ... ٣٥٨

فصل: فِي مَسْتَحَبَّاتِ الْجَمَاعَةِ وَمَكْرُوهَاتِهَا

(٣٦٠ _ ٣٨٥)

الْأُمُورُ الْمُسْتَحَبَّةُ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ هِيَ: ... ٣٦٠

أحدها : وقوف المأموم عن يمين الإمام إن كان رجلاً واحداً ، وخلفه لو كانوا أكثر ... ٣٦٠

الثانى : وقوف الإمام فى وسط الصف ... ٣٦٣

ص: ٥٣٢

الثالث : وقوف أهل الفضل في العلم والكمال والعقل والورع والتقوى في الصف الأول ... ٣٦٣

الرابع : الوقوف في القرب من الإمام ... ٣٦٣

الخامس : الوقوف في ميامن الصفوف لأنها أفضل من مياسرهما بعكس صلاه الجنازه ... ٣٦٣

السادس : اعتدال الصفوف ، وسدّ الفرج فيها ، والمحاذاه بين المناكب ... ٣٦٤

السابع : تقارب الصفوف بعضها من بعض بأقل من مقدار مسقط الإنسان إذا سجد ... ٣٦٤

الثامن : كون صلاه الإمام بصلاه أضعف من خلفه ... ٣٦٥

التاسع : اشتغال المأموم المسبوق بالتمجيد والتسبيح والتهليل إذا أكمل القراءه قبل ركوع الإمام ... ٣٦٥

العاشر : عدم قيام الإمام بعد التسليم حتى يتم من خلفه صلاته من المسبوقين ... ٣٦٥

الحادى عشر : إسماع الإمام من خلفه القراءه الجهرية والأذكار بلا علو مفروط ... ٣٦٥

الثانى عشر : إطلاله الإمام ركوعه إذا أحس بدخول شخص ضِعَف ما كان ... ٣٦٦

الثالث عشر : قول المأموم عند الفراغ من سورة الفاتحه : الحمد لله رب العالمين ... ٣٦٦

الرابع عشر : قيام المؤمنين عند قول المؤذن : قد قامت الصلاه ... ٣٦٦

الأمر المكروهه في صلاه الجماعه : ... ٣٦٦

أحدها : وقوف المأموم وحده في صف وحده مع وجود موضع في الصفوف ... ٣٦٦

الثانى : الانشغال بالنافله بعد قول المؤذن : قد قامت الصلاه ، أو عند الشروع فيه ... ٣٦٦

الثالث : اختصاص الإمام الدعاء لنفسه إن اخترعه من عنده دون الأدعيه المأثوره ... ٣٦٦

الرابع : التكلم بعد قول المؤذن : قد قامت الصلاه ، بل يكره في غير الجماعه أيضاً ... ٣٦٧

الخامس : إسماع المأموم الإمام ما يقوله كلاً أو بعضاً ... ٣٦٧

السادس : ائتمام الحاضر بالمسافر وبالعكس مع اختلاف صلاتهما قصرًا وتماماً ... ٣٦٧

الجواز لكل من الإمام والمأموم عند انتهاء صلاته قبل الآخر أن لا يسلم وينتظر ... ٣٦٨

فيما لو شكَّ المأموم بعد السجده الثانيه من الإمام أنّه سجد معه سجدين أو واحده ... ٣٦٩

حكم ما لو اقتدى المغرب بعشاء الإمام وشكَّ في حال القيام أنّه الرابعه أو الثالثه ... ٣٦٩

فيما لو رأى المأموم من عادلٍ كبيره ... ٣٧١

عدم صحّه الاقتداء فيما لو رأى الإمام يصلّي ولم يعلم أنّها من اليوميه أو النوافل ... ٣٧١

ص: ٥٣٣

فى القدر المتيقن من اغتفار زياده الركوع للمتابعه سهواً ... ٣٧٢

الحكم فيما لو كان الإمام يصلى أداءً أو قضاءً يقيناً والمأموم منحصرأ بمن يصلى احتياطياً ... ٣٧٢

لا يلزم على المأموم نيه الأفراد إذا فرغ الإمام من الصلاه وهو فى التشهد ... ٣٧٧

المأموم المسبوق بركعه يجوز له القيام بعد السجده الثانيه من رابعه الإمام وينفرد ... ٣٧٧

عدم وجوب إصغاء المأموم إلى قراءة الإمام فى الأوليين من الجهرية ... ٣٧٨

فيما لو عرف الإمام بالعداله وشك فى حدوث فسقه ، أو رأى منه شيئاً وشك بأنه موجب

للفسق أم لا ... ٣٧٨

جواز تقدم المأموم إلى الصف المتقدم أو يتأخر إن وجد خللاً فيهما ، مع مراعاة القبلة ... ٣٧٩

استحباب انتظار الجماعه إماماً أو مأموماً ، وهو أفضل من الصلاه أول الوقت منفرداً ... ٣٨٠

استحباب الجماعه فى السفينه الواحده والمتعدده للرجال والنساء ، وكراهتها فى بطون الأوديه ... ٣٨١

استحباب اختيار الإمامه على الاقتداء ، وللإمام إن أحسن مثل أجر من صلى مقتدياً به ... ٣٨١

عدم البأس بالاقتداء بالعبد إذا كان عارفاً بالصلاه وأحكامها ... ٣٨١

فى ترك المأموم القراءة فى الأوليين من الإخفاته ... ٣٨١

المشهور كراهه تمكين الصبيان من الصف الأول وإن كانوا مميزين ... ٣٨٢

جواز بل استحباب إعاده الصلاه منفرداً أو جماعه إذا صلى واحتمل فيها خللاً فى الواقع ... ٣٨٢

الاجتزاء بالصلاه المُعادَه إذا ظهر بعد إعاده الصلاه جماعه أن الأولى كانت باطله ... ٣٨٥

إذا أراد نيه الوجه فى الصلاه المُعادَه ينوى الندب ، لا الوجوب ... ٣٨٥

فصل: فى الخلل الواقع فى الصلاه

(٣٨٧ _ ٤٢٦)

وهو الإخلال بالشىء المعتبر فيها وجوداً أو عدماً ... ٣٨٧

فى بيان أنواع الخلل والزياده والنقيصه فى الصلاه ٣٨٧

ص: ٥٣٤

فى أحكام أقسام الخلل العمدى الموجب لبطلان الصلاه ... ٣٨٧

فىما لو حصل الإخلال بزياده أو نقصان جهلاً بالحكم ... ٣٨٩

عدم الفرق فى البطلان بالزياده العمديه بين كونه فى ابتداء التيه أو فى الأثناء ، وغيره ... ٣٩٣

تبطل الصلاه إن أخل بالطهاره الحدثيه ساهياً بأن ترك الوضوء أو الغسل أو التيمم وإن تذكر بالأثناء ... ٣٩٥

بطلان الصلاه فىما لو صلى قبل دخول الوقت أو إلى اليمين واليسار أو مستدبراً ساهياً ... ٣٩٥

فىما لو أخل بالطهاره الخبيثه فى البدن أو اللباس ساهياً أو جاهلاً بالحكم أو الموضوع ... ٣٩٦

حكم الإخلال بستر العوره وبشرايط الساتر سهواً عدا الطهاره ... ٣٩٩

فى حكم الإخلال بشرايط المكان سهواً ... ٣٩٩

فىما لو سجد على ما لا يصح السجود عليه سهواً إمّا لنجاسه أو غيرها ... ٤٠٠

بطلان الصلاه بزياده ركعه أو ركوعاً أو سجدين من ركعه أو تكبيره الإحرام سهواً ، عدا الجماعه ... ٤٠١

فى المستثنى من بطلان الصلاه بزياده الركعه ... ٤٠٣

عدم الفرق فى بطلان الصلاه بزياده ركعه بين كونه تشهد فى الرابعه ثم قام للخامسه أو جلس بمقدارها ... ٤٠٤

بطلان الصلاه فىما لو سها عن الركوع حتى دخل فى السجده الثانيه ... ٤٠٥

حكم ما لو نسى السجدين ولم يتذكر إلا بعد الدخول فى ركوع الركعه التاليه ، وغيره ... ٤٠٧

بطلان الصلاه فىما لو نسى التيه أو التكبيره أو القيام حالها والقيام المتصل ، سواء تذكر فى الأثناء أم لا ... ٤١٠

الحكم فىما لو نسى الركعه الأخيره فذكرها بعد التشهد أو بعد التسليم الواجب وغيرهما ... ٤١٠

لم تبطل الصلاه لو نسى ما عدا الأركان من أجزاء الصلاه ، ويتدارك ... ٤١٢

فى موارد فوت محلّ التدارك وأحكامه ... ٤١٥

فى حكم ما لو كان المنسى الجهر أو الإخفات ... ٤٢٦

فصل: فى الشكّ

(٤٢٩ _ ٤٥٧)

وهو الشكّ فى الإتيان بأصل الصلاة وفى شرائطها وفى أجزائها وفى عدد ركعاتها ... ٤٢٩

فى موارد الشكّ فى أصل الصلاة بأنّه هل صلّى أولاً؟ ... ٤٢٩

فىما لو شكّ فى فعل الصلاة وبقي من الوقت مقدار ركعه فهل يُنزّل منزله تمام الوقت ، أو لا ؟ ... ٤٣٣

حكم ما لو ظنّ فعل الصلاة أو ظنّ عدم فعلها ... ٤٣٤

لو شكّ فى بقاء الوقت وعدمه يلحقه حكم البقاء ... ٤٣٤

تفصيل حكم ما لو شكّ فى أثناء صلاة العصر أنّه صلّى الظهر أو لا ... ٤٣٥

التفصيل فىما لو علم أنّه صلّى إحدى الصلاتين من الظهر أو العصر ولم يدرِ المعين منهما ... ٤٣٥

فىما لو شكّ فى الصلاة أثناء الوقت ونسى الإتيان بها ، أو شكّ واعتقد أنّه خارج الوقت ... ٤٣٨

حكم كثير الشكّ فى الإتيان بالصلاة وعدمه حكم غيره ، والوسواسى يبنى على الإتيان ... ٤٣٨

التفصيل فى حكم الشكّ فى بعض شرائط الصلاة ... ٤٤٠

التفصيل فى أحكام الشكّ فى شىء من أفعال الصلاة ... ٤٤١

فى جريان الحكم المذكور فى المسألة المتقدمة فى غير صلاة المختار ... ٤٤٦

حكم ما لو شكّ فى صحّته ما أتى به وفساده لا فى أصل الإتيان ... ٤٤٨

فىما لو شكّ فى فعلٍ قبل دخوله فى الغير فأتى به ، ثم تبين أنّه كان آتياً به ... ٤٥١

فى الشكّ فى التسليم بعد الدخول فى صلاة أخرى أو بعد الإتيان بالمنافيات ... ٤٥٣

فىما لو شكّ المأموم فى أنّه كبر للإحرام أم لا ... ٤٥٥

فىما لو شكّ وهو فى فعلٍ أنّه هل شكّ فى بعض الأفعال المتقدّمة ، أو لا ؟ ... ٤٥٧

الشكوك الثمانية الموجهة لبطلان الصلاة: ٤٥٨ ...

أحدها : الشكّ فى الصلاة الثنائية ، كالصبح وصلاة السفر ... ٤٥٨

الثانى : الشكّ فى الثلاثية ، كالمغرب ... ٤٥٨

الثالث : الشكّ بين الواحد والأكثر ... ٤٥٨

الرابع : الشكّ بين الاثنتين والأكثر قبل إكمال السجدين ... ٤٥٨

الخامس : الشكّ بين الاثنتين والخمس أو الأزيد وإن كان بعد الإكمال ... ٤٥٨

السادس : الشكّ بين الثلاث والستّ أو الأزيد ... ٤٥٩

السابع : الشكّ بين الأربع والستّ أو الأزيد ... ٤٥٩

الثامن : الشكّ بين الركعات بحيث لم يدرك كم صلى ... ٤٦٠

الشكوك الصحيحة تسعه فى الرباعية ... ٤٦٠

أحدها : الشكّ بين الاثنتين والثلاث بعد إكمال السجدين ... ٤٦٠

الثانى : الشكّ بين الثلاث والأربع فى أى موضع كان ... ٤٦٢

الثالث : الشكّ بين الاثنتين والأربع بعد الإكمال ... ٤٦٣

الرابع : الشكّ بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد الإكمال ... ٤٦٣

الخامس : الشكّ بين الأربع والخمس بعد إكمال السجدين ... ٤٦٤

السادس : الشكّ بين الأربع والخمس حال القيام ... ٤٦٤

السابع : الشكّ بين الثلاث والخمس حال القيام ... ٤٦٧

الثامن : الشكّ بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام ... ٤٦٧

التاسع : الشك بين الخمس والست حال القيام ... ٤٦٨

الشك في الركعات في غير تلك الموارد التسعة موجب للبطلان ... ٤٧٠

عدم جواز العمل بحكم الشك من البناء أو البطلان بمجرد حدوثه ... ٤٧٢

في بيان المراد بالشك في الركعات ... ٤٧٤

فيما إذا شك في إتيان السجدين أو إحداهما وعدمه في الشكوك المعتبر فيها إكمال السجدين ... ٤٧٤

في الشك الثاني والثامن إذا علم حال القيام أنه ترك سجدة أو سجدين بطلت صلاته ... ٤٧٦

ص: ٥٣٧

فيما لو شكَّ بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم انقلب إلى الظن بالثلاث بنى عليه ... ٤٧٧

فيما لو تردّد في أنّ الحاصل له ظنّ أو شكّ كان ذلك شكّاً ... ٤٨٠

لو شكّ في أنّ شكّه السابق كان موجباً للبطلان أو للبناء بنى على الثاني ... ٤٨٣

حكم ما لو شكّ بعد الفراغ من الصلاة أنّ شكّه هل كان موجباً للركعه أو موجباً للركعتين ؟ ... ٤٨٥

فيما لو علم بعد الفراغ من الصلاة أنّه طرأ له الشكّ في الأثناء لكن لم يدرِ كيفيته من رأس ... ٤٨٦

في العلم بحصول حاله تردّد والشكّ بحصول اليقين ... ٤٨٨

الحكم فيما لو عرض له أحد الشكوك ولم يعلم به من جهة الجهل بالمسألة أو نسيانها ... ٤٨٩

حكم ما لو انقلب شكّه بعد الفراغ من الصلاة إلى شكّ آخر ... ٤٩١

لو شكّ بين الثلاث والأربع أو بين الاثنتين والأربع وبعد الفراغ انقلب شكّه إلى الثلاث والخمس والاثنتين والخمس وجب عليه الإعادة ... ٤٩٩

لو شكّ بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث ثم شكّ بين الثلاث البنائي والأربع هل يجرى عليه حكم الشكين ؟ ... ٥٠١

الحكم فيما لو شكّ بين الاثنتين والثلاث والأربع ثم ظنّ عدم الأربع ... ٥٠٢

فيما لو تعدّدت الشكوك ولم يحصل اليقين فيرجع شكّه إلى حاله الأول ... ٥٠٣

حكم ما لو عرض أحد الشكوك الصحيحه للمصلّي جالساً من جهة العجز عن القيام ... ٥٠٣

عدم جواز قطع الصلاة في الشكوك الصحيحه واستئنافها ... ٥٠٦

في الشكوك الباطله إذا غفل عن شكّه وأتمّ الصلاة ثم تبين له الموافقه للواقع ... ٥٠٨

حكم ما لو شكّ بين الواحد والاثنتين وهو في حال القيام أو الركوع أو السجود ... ٥١٠

فيما لو عرض له الشكّ وهو في السجده وعلم أنّه إذا رفع رأسه لا تفوت عنه الأمارات ... ٥١٢

حكم ما لو كان المسافر في أحد مواطن التخيير فنوى بصلاته القصر وشكّ في الركعات ... ٥١٣

فيما لو شكّ أحد الشكوك الصحيحه فبنى على وظيفته وأتمّ الصلاة ثم مات قبل إتيان صلاه الاحتياط ... ٥١٦

- ١ _ فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام : تأليف العلّامه محمّد جواد مغنيه رحمه الله ، (دوره فقهيه كامله محققه فى ست مجلّدات).
- ٢ _ قصص القرآن الكريم دلاليّاً و جماليّاً: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني (فى مجلّدين).
- ٣ _ محاضرات الإمام الخوئى رحمه الله فى الموارد: بقلم السيّد محمّد على الخرسان. تقديم و مراجعه مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٤ _ المولى فى الغدير، نظره جديده فى كتاب الغدير للعلّامه الأمينى: لجنه التأليف و البحوث العلميه _ القسم العربى.
- ٥ _ أدب الشريعه الاسلاميه: تأليف الاستاذ الدكتور محمود البستاني.
- ٦ _ عقيله قريش آمنه بنت الحسين عليهما السلام الملقبه بسكينه: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٧ _ أنصار الحسين عليه السلام .. الثوره والثوار: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٨ _ التحريف والمحزّفون: تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٩ _ الحسن بن على عليهما السلام (رجل الحرب والسلام): تأليف السيّد محمّد على الحلو. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٠ _ بضعه المصطفى صلى الله عليه و آله : تأليف السيد المرتضى الرضوى، تحقيق وتنظيم مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه، يشتمل على حياه فاطمه عليها السلام من ولادتها إلى شهادتها عليها السلام .

- ١١ _ الحتميات من علائم الظهور: تأليف السيّد فاروق البياتى الموسوى، تحقيق و تنظيم مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٢ _ معالم العقى_ ده الإسلاميه: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم العربى.
- ١٣ _ هوّيه التشيع: للدكتور الشيخ أحمد الوائلى رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٤ _ نحن الشيعه الإماميه وهذه عقائدنا: تأليف السيد محمد الرضى الرضى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه (طبعه منقحه مع اضافات).
- ١٥ _ لماذا اخترنا مذهب الشيعه الإماميه: تأليف السيد محمد الرضى الرضى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٦ _ المثل الأعلى: تأليف السيد محمد الرضى الرضى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٧ _ الشيعه و فنون الإسلام: تأليف آيت الله السيد حسن الصدر قدس سره ، مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٨ _ بحوث عقائديه فى ضوء مدرسه أهل البيت عليهم السلام : نصوص مختاره من مؤلفات الإمام السيّد الخوئى قدس سره . إعداد الشيخ ابراهيم الخزرجى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ١٩ _ عصر الغيبه، الوظائف والواجبات. تأليف الشيخ على العبادى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٢٠ _ العروه الوثقى للفقهاء الأعظم الطباطبائى اليزدى والتعليقات عليها: (صدر منها للآن ثمانيه أجزاء . تضم ٤١ تعليقه لكبار المراجع والعلماء الأعلام . إعداد وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.
- ٢١ _ الإمام الجواد عليه السلام الإمامه المبكره... وتداعيات الصراع العباسى: تأليف السيد محمد على الحلوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٢ _ مع السنه أتباع المذاهب الأربعة: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٣ _ فاطمه بنت اسد، حجر النبوه والإمامه:لجنه التأليف والبحوث العلميه لمؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٤ _ لكل شىء علامه يعرف بها: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٥ _ أفضل كل شىء وأحسنه: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٦ _ تفسير القرآن الكريم: للسيد المرتضى علم الهدى قدس سره . إعداد وسام الخطاوى، خزعل غازى، إشراف وتحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٧ _ البيان فى حوادث آخر الزمان: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٨ _ الأمير الشفيق: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٢٩ _ الإمام الحنون: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٣٠ _ بيعه الغدير: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٣١ _ السيده الكريمه: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٣٢ _ نبى الرحمه: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٣٣ _ التعازى: تأليف محمد بن على المعروف بـ «ابن الشجرى». مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٣٤ _ فتح الباب للوقوف على علم عمر بن الخطاب: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٣٥ _ اتقوا الظلم: تأليف السيد محمد الرضى الرضوى. مراجعه وتصحيح مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۳۶ _ هديه الزائرين وبهجه الناظرين (فارسی): تأليف ثقه المحدثين الشيخ عباس القمى رحمه الله ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۳۷ _ قطره ای از دریای غدیر (فارسی): لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۳۸ _ مهربانترین نامه (شرح الخطبه ۳۱ لنهج البلاغه) (فارسی): تأليف السيد علاء الدين الموسوى الإصفهانی.

۳۹ _ پرسش ها و پاسخ های اعتقادی: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۰ _ روز شمار تاریخ اسلام: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۱ _ غربت یاس: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۲ _ حجاب حريم پاکی ها: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۳ _ سکينه؛ پرده نشين قریش: قسم الترجمة.

۴۴ _ أطيّب البيان فى تفسير القرآن: الجزء (الأول _ الثامن عشر): تأليف آيت الله سيد عبدالحسين الطيب قدس سره ، تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه. (يحتمل أن تتم هذه الدورہ التفسيريه فى أكثر من عشرين جزءاً).

۴۵ _ شہای پیشاور (لیالی پیشاور): باللغه الفارسيه: تأليف سلطان الواعظين شیرازی،

تحقيق مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۴۶ _ گلستان حديث: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۷ _ اصالت مہدویت: لجنه التأليف والبحوث العلميه _ القسم الفارسی.

۴۸ _ امير یتيم نواز: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۴۹ _ امام مهربان: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۵۰ _ بيعت غدیر: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۵۱ _ پیامبر رحمت: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

۵۲ _ دردانه نبی: قسم الناشئين والأشبال، مؤسسه السبطين عليهما السلام العالميه.

٥٣ _ ریحانه نبی: قسم الناشئین والأشبال، مؤسسه السبطین علیهما السلام العالمیه.

باللغه الانجلیزیه

٥٤ _ عقيله قريش آمنه بنت الحسين عليهما السلام الملقبه بسكينه: قسم الترجمة.

٥٥ _ شهاده فاطمه الزهراء عليها السلام حقيقه تاريخيه: قسم الترجمة.

٥٦ _ بحوث حول الإمامه: قسم الترجمة.

٥٧ _ بحوث حول النبوه: قسم الترجمة.

٥٨ _ علوم قرآنيه: قسم الترجمة.

٥٩ _ مفاهيم قرآنيه: قسم الترجمة.

باللغه الأردويه

٦٠ _ شهاده فاطمه الزهراء عليها السلام حقيقه تاريخيه: قسم الترجمة.

٦١ _ قطره ای از دریای غدیر: قسم الترجمة.

٦٢ _ مشفقانه وصیت نامه (شرح الخطبه ٣١ لنهج البلاغه): قسم الترجمة.

قيد التحقيق

١ _ الجزء التاسع من العروه الوثقى والتعليقات عليها. (كتاب الصلاه)

٢ _ الجزء التاسع عشر من أطيب البيان فى تفسير القرآن. (فارسی)

٣ _ الجزء الثالث من تفسير القرآن الكريم للشریف المرتضى قدس سره .

٤ _ معالم التشريع الاسلامی: تأليف مؤسسه السبطین عليهما السلام العالمیه.

٥ _ مجمع البيان فى تفسير القرآن: تحقيق و اضافات مؤسسه السبطین عليهما السلام العالمیه.

ايران _ قم _ شارع انقلاب (چهارمردان) _ الزقاق ٢٦ _

رقم ٤٧ و ٤٩

تلفن: ٧٧٠٣٣٣٠ _ ٠٢٥١

فاكس: ٧٧٠٦٢٣٨ _ ٠٢٥١

URL: www.sibtayn.com

E_mail: sibtayn@sibtayn.com

ص: ٥٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١. JAVA

٢. ANDROID

٣. EPUB

٤. CHM

٥. PDF

٦. HTML

٧. CHM

٨. GHB

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١. ANDROID

٢. IOS

٣. WINDOWS PHONE

٤. WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

